

المجلد الثاني  
بين

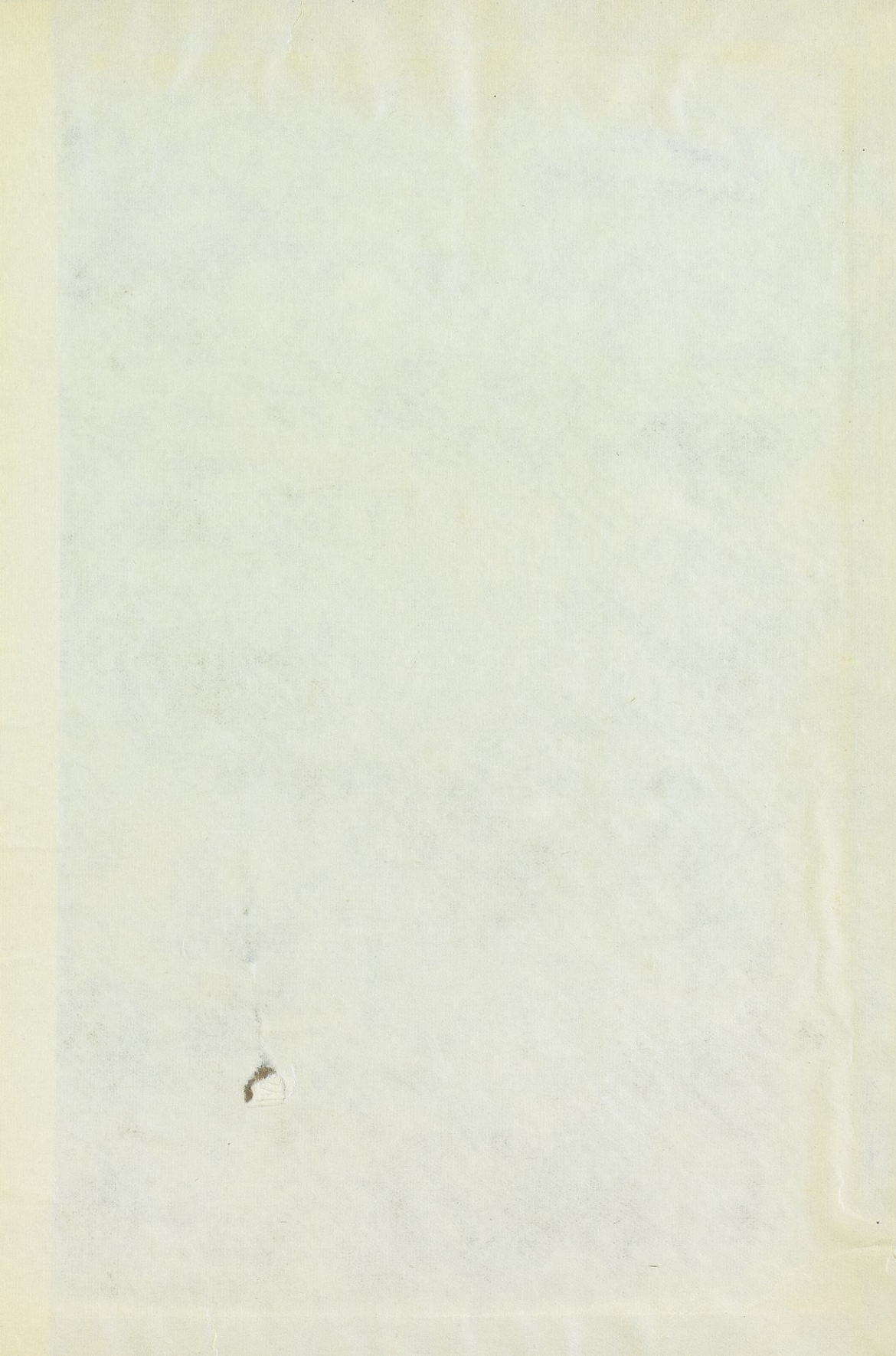
مضيق الملك

في شرح العروة الوثقى

والصحيح الثاني

الشيخ محمد بن عبد الله

قويته



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 007378746

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*



Amuli, Muhammad Taqi ibn Muhammad

هو

الجزء الثامن

من

# مصباح الهدى

في

شرح العروة الوثقى

لمؤلفه الفقير الفاني

الحاج الشيخ محمد تقي الآملی

(عفي عنه)

طبع على نفقة الموفق المؤيد اشرف التجار والاعاظم الحاج حسن آقا كرمانيان دام مجده العالي

و كان الشروع في طبعه في شهر رمضان المبارك

سنة ١٣٨٧ هـ - ق ١٣٤٦ ش

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

2276

.15

.558

v. 8

كلمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و به نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد  
وآله الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم اجمعين الى يوم الدين  
و بعد فيقول العبد الحقير الفاني محمد تقي بن محمد  
الآملي (عفى الله تعالى عنه و عن والديه و عن المؤمنين  
و المؤمنات) هذا هو المجلد الثامن من كتاب (مصباح الهدى  
في شرح العروة الوثقى ، اقدمه الى اهل العلم و حملة الفقه  
راجياً منهم الصفح عما يرون فيه من القصور فانه لاعصمة الامن  
عصمه الله سبحانه وهو ولي النعماء وله الشكر في السراء والضراء .

## (فى مفطرات الصوم)

الثالث : الجماع و ان لم ينزل ، الذكر والانثى ، قبل او دبراً ، صغيراً كان او كبيراً حياً او ميتاً ، واطماً او موطوءً ، وكذا لو كان الموطوء بهيمة ، بل وكذا لو كانت هى الواطئة ، ويتحقق باذخال الحشفة او مقدارها من مقطوعها ، فلا تبطل باقل من ذلك ، بل لو دخل بجملته ملتويًا ، ولم يكن بمقدار الحشفة لم يبطل ، وان كان لو انتشر كان بمقداره .

فى هذا المتن امور . (الاول) لاشكال فى مبطلية الجماع للصوم فى الجملة ، اجماعاً من المسلمين بل هى من ضروريات الدين ، ويدل عليه الكتاب والسنة فمن الاول قوله تعالى : احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نساءكم الى قوله تعالى فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط (الح) بناء على كون حتى و مدخولها غاية المباشرة النساء ايضاً كما هو الظاهر ، ومن السنة اخبار كثيرة ، مثل صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام : لا يضر الصائم اذا اجتنب اربع خصال (او ثلاث) الطعام والشراب والنساء والارتماس فى الماء ، وغير ذلك مما يأتى فى خلال المباحث الآتية انشاء الله .

(الثانى) لا اشكال فى تحقق المفطر بالادخال فى قبل المرثة ، و ان لم ينزل اجماعاً ، وهو القدر المتيقن من مورد الادلة المتقدمة من الكتاب والسنة وانه ضرورى من الدين ، وكذا فى دبرها مع الانزال بلا خلاف فيه بين العلماء ، و يشهد له فحوى ما يدل على الافطار بلا انزال ، و امام عدم الانزال فالمعروف المشهور بينهم الفساد ، وعن الخلاف والوسيلة الاجماع عليه ، وعن الغنية الاجماع على الفساد بحصول الجنابة ، فيدخل الوطى

في الدبر فيه بناء على حصول الجنابة به ، و لم يحك في ذلك خلاف عن أحد غير ان الشيخ في مبسوطه يظهر منه نوع تردّد فيه حيث يقول يجب القضاء والكفارة بالجماع في الفرج انزل ام لم ينزل ، سواء كان قبلا او دبرا ، فرج امرأة او غلام او ميّتة او بهيمة ، وعلى كل حال على الظاهر من المذهب ، و قد روى ان الوطى في الدبر لا يوجب تقض الصوم الا اذا انزل معه ، وان المفعول به لا ينقض صومه بحال ، والاحوط الاول ، انتهى ، و الاقوى ما هو المعروف من بطلان الصوم بالوطى في دبر المرأة وان لم ينزل ، و ذلك لدعوى الاجماع عليه مع عدم ظهور مخالف فيه ، و دلالة الاية المباركة عليه ، بناء على شمول الاذن في المباشرة في قوله تعالى : فالآن باشروهن للوطى في الدبر ايضا ، فتدل الآية ح على حرمة في حال الصوم ، كحرمة الوطى في القبل ايضا ، مع امكان القول بدلالتها على الابطال به ولو مع عدم حرمة في نفسه ، ان يكون ح حرماً في حال الصوم ايضا ، لكونه مبطلا له ، و لكنه بعيد و يدل عليه من النصوص ،

صحيح عبد الرحمان بن الحجّاج قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يعبث باهله في شهر رمضان حتى يمى ، قال : عليه من الكفارة مثل ما على الذى يجماع ، و صحيحه الاخر عن الصادق عليه السلام ، قال سئلته عن رجل عبث بامرئته وهو محرم من غير جماع ، او فعل ذلك في شهر رمضان ، فقال عليه السلام عليهما من الكفارة مثل ما على الذى يجماع ،

و مرسل حفص عنه عليه السلام ايضا في الرجل يلاعب اهله او جاريتة في قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء فنزل ، قال عليه السلام عليه من الكفارة مثل ما على الذى يجماع في شهر رمضان ، و خبر الهروي القائل بالرضا عليه السلام : قد روى عن آباءك فيمن جماع في شهر رمضان و افطر فيه ثلاث كفارات ، و روى عنهم ايضا كفارة واحدة ، فباى الحديثين ناخذ ، قال عليه السلام . بهما جميعاً ، متى جماع الرجل حراماً ، او افطر على حرام ، في شهر رمضان فيه ثلاث كفارات ، و ان نكح حلالاً او افطر على حلال فعليه كفارة واحدة ، و ان كان ناسياً فلا شيء عليه ، بناء على شمول الجماع في هذه الروايات والنكاح في الخبر الاخير للوطى في الدبر ايضا ،



و مضمرة سماعة قال سئلته عن رجل أتى أهله في رمضان متعمداً ، فقال عليه عتق رقبة ، و اطعام ستين مسكيناً ، و صيام شهرين متتابعين ، وقضاء ذلك ، و ابن (أوائى) له مثل ذلك اليوم بناء على صدق أتيان الأهل على وطئها في الدبر و دعوى انصرافه الى وطئها في القبل مطلقاً ، اومع الانزال وان لم تكن بعيدة لكنسه بدوى يزول بعد الالتفات الى سببية نفس الجماع للجنابة والافطار وان الدبر احد المأتمين الذين رتب الشارع عليهما احكام الجماع ،

ففي مرسل حفص بن سوجه عن الصادق عليه السلام عن الرجل يأتي أهله من خلفها ، قال هو احد المأتمين ففيه الغسل فانظر الى ما فيه فانه كالنص في ترتب الاحكام الثابتة على الوطئ في الدبر ايضاً و ان الجماع بما له من الاحكام هو الاعم من الوطئ قبلاً او دبراً ، و يمكن الاستدلال بالملازمة بين حصول الجنابة العمدية وبين فساد الصوم بها بناء على حصول الجنابة بالوطئ بالدبر بلا انزال كالوطئ في القبل كما تقدم في مباحث غسل الجنابة من الطهارة ، و يدل على الملازمة بينهما مضافاً الى الاجماع المحكى عن الغنية على ان الجنابة عمداً يفسد الصوم معتضداً بعدم نقل الخلاف فيه عن احد ، الروايات الواردة فيمن اجنب متعمداً في شهر رمضان في ليله او نهاره بمباشرة أهله او غيرها وفيمن اصبح جنباً وفي حكم الجنابة في شهر رمضان فان التدبر فيها مما يشرف الناظر اليها في ان الفساد مستند الى الجنابة ، بحيث يحصل له القطع بان تعمد الجنابة كتعمد الاكل والشرب يناقض الصوم ،

ففي خبر عمر بن يزيد قال قلت لابي عبدالله عليه السلام لاي علة لا يفتقر الاحتلام للصائم والنكاح يفتقر الصائم ، قال عليه السلام : لان النكاح فعله والاحتلام مفعول به ، فانظر الى السؤال حيث ان المستفاد منه ارتكاز ذهن السائل بتساوي الاحتلام مع النكاح في كونهما موجبا للجنابة ، و الى الجواب عنه حيث انه عليه السلام يقرر السائل على ما هو عليه من الارتكاز ، و انما يفرق بينهما بالاختيار وغير الاختيار ، فيستفاد منه ان الجنابة الاختيارية موجبة للفساد ، و بعد كون الوطئ في الدبر بلا انزال موجبا للجنابة يثبت كونه سبباً لابطال الصوم ، و امام رفوعة البرقي عن الصادق عليه السلام النافية للغسل عليهما ما لم ينزل ، و وجوبه عليه دونها مع الانزال ، قال عليه السلام : اذا أتى الرجل المرأة في دبرها فلم ينزل فلا يغسل عليهما

وان انزل فعليه الغسل ولاغسل عليها ، فهي موهونة بالاعراض عنها ، فلا تصالح لمعارضة ما تقدم من الأدلة ، ولا يصح الاستناد إليها ، ومما ذكر من الحكم في وطى دبر المرثة بلا انزال يظهر حكم الوطى في دبر الغلام بلا انزال ايضاً ، وانه ايضاً مما يفسد به الصوم و تجب به كفارة الجمع لانه من المفطر الحرام لحصول الجنابة به بناء على الملازمة بين ما يوجب الجنابة و بين فساد الصوم به ، لكن اثبات السبب للجنابة بالدليل في طرف الفاعل مشكل و في طرف المفعول اشكل ، اللهم الا ان يدعى الاجماع في طرف الفاعل ، و ثبت في طرف المفعول بعدم القول بالفصل ، وكيف كان فالاحتياط مما لا ينبغي تركه ،

(الامر الثالث) لاشكال و لاخلاف في فساد صوم المرثة بالجماع في قبلها ولو مع عدم الانزال ، وكذا يفسد صومها بالجماع في دبرها مع عدم الانزال ، اذا الجماع موجب لفساد صوم الطرفين لا خصوص الرجل بلا خلاف في ذلك ولا اشكال ، و اذا كان الوطى في الدبر موجباً لفساد صوم الواطى يكون موجباً لفساد صوم الموطوء ايضاً ،

ومرفوعة احمد بن محمد عن الصادق عليه السلام في الرجل يأتي المرثة في دبرها وهي صائمة ، قال عليه السلام لا ينقض صومها و ليس عليها غسل ،

ومرسلة علي بن الحكم عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام اذا اتى الرجل المرثة في الدبر وهي صائمة لم ينقض صومها و ليس عليها غسل ،

ومرفوعة البرقي المذكورة في الامر المتقدم قاصرة عن اثبات الصحة لاعراض الاصحاب عنها ساقطة عن الحجية ، لا يصلح الاستناد اليها اصلاً ،

(الامر الرابع) لافرق بعد تحقق اسم الوطى والجماع بين ان يكون الواطى والموطوء كلاهما كبيرين او صغيرين ، او مختلفين ، فلو اولج في قبل صغيرة او دبرها افسد صومه ، ولو اولج الصغيرة في قبل كبيرة او دبرها افسد صومها ، وكذا صوم الصغيرة الموطوءة والصغير الواطى لو كانتا صائمين و احتاجا الى الغسل من الجنابة و لو بعد البلوغ ، وذلك لصيرورتهما بالوطى والموطوءة جنبا فيحتاجا في رفع جنابتهما الى الغسل ، و يصح منهنما الغسل في حال الصبي بناء على شرعية عبادات الصبي ، كما مر مراراً ومنه يظهر انهما لو كانا صغيرين صائمين يفسد صومهما ، وهذا فيما اذا كان الولوج بما يتحقق به اسم الوطى ،

ولو لم يكن كذلك كما اذا ادخل آلة الطفل قبل نشوه ففي حصول الجنابة به للطرفين والاحتياج الى الغسل و بطلان الصوم به اشكال ولعل الاقوى هو العدم ، لعدم صدق الوطى الذى به تحصل الجنابة و وجوب الغسل وفساد للصوم ،

(الامر الخامس) لافرق فى الواطى والموطوء بين كونهما حياً او ميتاً ، فلو ادخلت المرثة آلة ميت فى قبلها او دبرها ابطل صومها كما لو ادخل آلتها فى قبل ميت اودبره افسد صومه ، بناء على حصول الجنابة بوطى الميت او لصيرورته موطوءة و ذلك لآتى والمدرك فى الجميع .

(الامر السادس) لافرق فى الوطى الموجب للجنابة وبطلان الصوم بين ان يكون الموطوء انساناً او بهيمة ، ولا فى الواطى بينهما و ذلك لحصول الجنابة بوطى البهيمة و بموطوءيته كما مر فى مبحث الجنابة من الطهارة مستدلله بالاجماع عليه ، لكن فى الحكم بحصول الجنابة بوطى البهيمة اشكال وبصيرورته موطوء بها اشكال ، والمقام مما لا ينبغى ان يترك فيه الاحتياط ،

(والامر السابع) يتحقق الوطى الموجب للجنابة وبطلان الصوم باذخال الحشفة او مقدارها من مقطوعها ، ولا تبطل باقل من ذلك و ذلك لكون المفسد منه الصوم هو الموجب للجنابة والغسل ، لما عرفت من ان المستفاد من النصوص هو كون الوطى الموجب للجنابة هو المفسد للصوم ، وحيث ان الموجب لها هو اذخال الحشفة فيمن هى له ، و اذخال مقدارها من مقطوعها فالمفسد للصوم ايضاً هو المحدود بذلك الحد فى المقطوع منه الحشفة لو ادخل بجملته ملتويماً ولم يكن بمقدار الحشفة لم يبطل ، و ان كان لو انتشر لكان بمقدارها ، لعدم صدق ادخال مقدار الحشفة على ادخال الجملة الملتوية التى لاتكون بمقدارها .

مسئله ٦ - لافرق فى البطلان بالجماع بين صورة قصد الانزال به

و عدمه .

و ذلك لكون الجماع بنفسه مبطلا و لو مع عدم الانزال ، فقصد من حيث نفسه قصد للمفطر ، فلا يحتاج فى الابطال به قصد الانزال و هذا ظاهر ،

**مسئله ٧-** لا يبطل الصوم بالايلاج في غير احد الفرجين بلا انزال الا اذا كان قاصداً له فانه يبطل و ان لم ينزل من حيث انه نوى المفطر .

عدم البطلان بالايلاج في غير احد الفرجين بلا انزال، لاجل انه لا يكون من المفطرات ، والبطلان مع قصد الانزال لان قصده قصد للمفطر، فيفسد من جهة الاخلال بالنية و ان لم نيته الى الانزال خلافاً لصاحب الجواهر : فانه قدّم مع اختياره البطلان بنية القاطع ، يقوى الصحة في المقام و لعله عدل عن فتاواه بالبطلان عند قصد المفطر و الا فلاوجه له كما لا يخفى .

**مسئله ٨-** لا يضر ادخال الاصبع ونحوه لا بقصد الانزال

لان ادخال الاصبع في احد الفرجين لا يكون موجبا للجنابة ، ففي ادخاله لا بقصد الانزال لا يكون آتياً بالمفطر، ولا قاصداً لآتيانه ، فلا يكون مضراً بصحة صومه ، و مع تحقق الانزال به يدخل في الاستمناة و سيأتي حكمه ،

**مسئله ٩-** لا يبطل الصوم اذا كان نائماً او كان مكرهاً بحيث خرج عن اختياره كما لا يضر اذا كان سهواً .

لا يبطل الصوم لو جامع مكرهاً بغير اختيار ، او في حال النوم و الاغماء و نحوهما مما لا عمد له معه كما لا يضر اذا كان عن سهو من الصوم ، لكن الاكراه عليه لا بد من ان يكون على وجه موجب لسلب القدرة و الاختيار عنه ، مثل اذا اوجر شيئاً في حلقه او اخذ و القى في الماء و غمس فيه على وجه تحقق الارتماس ، و الاكراه بهذا الوجه الموجب لسلب الاختيار في الجماع في طرف الموطوء ممكن ، كما اذا قهر و فُعل به ، و اما في طرف الواطئ فلعلمه مما لا يقع ، بل الواقع هو الوطئ منه اختياراً ، لكن على وجه الاضرار في الاختيار ، كما اذا اقدم عنده طعاماً و اجبره على اكله او امره بالارتماس في الماء بحيث يكون الاكل او الارتماس بارادة منه لكن ارادة ناشئة عن ايعاد المكره ، بحيث لو لاه لما كان الفاعل يريد ، فان الصوم ح فاسد يجب قضائه ، لكن لاعصيان في ابطاله ، و لا كفارة عليه ، و السر في عدم وقوع ذلك في طرف الواطئ هو توقف الجماع على حال النهوض و انتشار الآلة المتوقف على القصد و الاختيار ، اللهم الا ان المكره يأخذ آلته و

يدخلها في فرج و هو بعيد ، و كيف كان فمع تحقق الاكراه على حد القهر المانع عن الارادة لا يكون الصوم باطلاً ، ولو كان كلام لكان في تحقق صغراه : اى صيرورة الاكراه موجباً لصدور الوطى بالاختيار ، كما ان الوطى في حال النوم ايضاً كك في طرف الواطى ، و انه امر ممكن في طرف الموطوء ، و كيف كان فيدل على عدم بطلان الصوم بالجماع على وجه القهر المانع عن الاختيار ، او على وجه النسيان عن الصوم ، مضافاً الى الاجماع على اعتبار العمد والاختيار في صدوره ، بل في صدور غيره من المفطرات ، كما سيأتى بالبحث عنه النصوص المعتمدة في المقام .

ففي موثق عمار انه سئل عن الصادق عليه السلام عن الرجل ينسى و هو صائم فجامع أهله فقال يغتسل و لاشيئى عليه .

و مرسل الصدوق في الفقيه قال و روى عن الائمة عليهم السلام ان هذا في شهر رمضان و غيره و لا يجب عنه القضاء .

والموثق الاخر للعمار المروى في الكافي قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل و هو صائم فيجامع أهله فقال عليه السلام يغتسل و لاشيئى عليه ، و حمله الشيخ على النسيان ، و احتمل في الوسائل حملة على الجاهل و على الصوم المندوب ، فلاشيئى عليه و ان بطل ، و قد ورد اخبار كثيرة في عدم البطلان بالاكل و الشرب مع نسيان الصوم ، و انه رزق رزقه الله تعالى .

**مسئله ١٠-** لو قصد التفخيذ مثلاً فدخل في احد الفرجين لم يبطل و لو قصد الادخال في احدهما فلم يتحقق كان مبطلا من حيث انه نوى المفطر .

الدخول في احد الفرجين عند قصد التفخيذ لا يكون مبطلا لانه غير اختياري و لا يكون بارادة منه ، و البطلان في صورة قصد الادخال يكون بنية الاتيان بالمفطر ، و قصد الاتيان بالقاطع و ان لم نيته الى الدخول في احدهما لان نية القاطع بنفسها مبطل لانجلاخلال بنية الصوم و قد مر في المسألة السابقة حكاية الخلاف في ذلك عن صاحب الجواهر و انه قوى الصحة في المقام و لا وجه له .

**مسئله ١١-** اذا دخل الرجل بالخنثى قبل ان يبطل صومه و لا صومها و كذا لو دخل الخنثى بالانثى و لو دبراً اما لو وطى الخنثى دبراً بطل صومهما

ولو دخل الرجل بالخنثى و دخلت الخنثى بالانثى بطل صوم الخنثى دونهما  
ولو وطئت كل من الخنثيين الاخرى لم يبطل صومهما .

اعلم ان الحكم يبطلان الصوم بالجماع ، و ترتيب اثار بطلانه من الاتيان بالقضاء  
والكفارة يتوقف على احراز الوطى الموجب له ، ومع الشك فيه يكون المرجع هو الاصل  
الجارى فيه من البرائة و الاستصحاب ، و يترتب على ذلك الفروع المذكورة فى هذه المسئلة  
و هى امور .

(الاول) اذا دخل الرجل فى قبل الخنثى لم يبطل صومه ولا صومها ، ولا يجب  
الغسل عليه ولا عليها ، ولا يحكم بجنايته ولا بجنايتها ، و ذلك للشك فى كون المدخول  
فيه هو الفرج بناء على عدم كون الخنثى طبيعة ثالثة ولا كونها واجدة للطبيعتين ، اعنى  
كونها رجلا و امرئة ، مقابل كونها فى الواقع اما رجلا او امرئة ، للشك ح فى كون  
الثقب المدخول فيها فرجاً لانها فرج على تقدير كونها امرئة ، مع انها على تقدير كونها  
طبيعة ثالثة او جامعة للطبيعتين يكون الدخول فى قبلها مما يشك فى ترتيب اثار الجماع  
والوطى فى القبل عليه بالشبهة الحكمية ، لان الادلة الدالة على حكم الوطى فى قبل المرئة  
لا تشمل الخنثى لخروجها عن الانثى موضوعاً بناء على كونها طبيعة ثالثة ، ولانصرافها  
عنها بناءً على كون جامعة للرجولية والانوثية ، فلا تكون مشمولاً لحكم الوطى المرئة  
كما لا يخفى .

(الثانى) اذا دخل الخنثى بالانثى لا يبطل صومها سواء دخل فى قبلها او دبرها ،  
للكش فى كون الآلة التى تدخلها آلة الرجولية ، وقد تقدم عدم البطلان باذخال ، ماعداها  
ولا يعلم ح بطلان صومها ولا صوم المرئة المدخول بها .

(الثالث) لو وطى للخنثى دبراً بطل صوم الواطى و الخنثى معا لحصول  
الجنابة لهما .

(الرابع) لو دخل الرجل الخنثى و الخنثى بالانثى بطل صوم الخنثى ، للعلم  
التفصيلى بتحقق الوطى منه ، ان كان رجلا او فيه ان كانت امرئة ، دون الرجل و الانثى ،  
لشك الرجل فى وطى المرئة ، و شك الانثى فى الوطى الرجل اياها .

(الخامس) لو وطئت كل من الخنثين الاخرى لم يبطل صومهما ، لشك كل واحد منهما في صيرورته واطيا للمرثة او موطوء للرجل ، و ذلك للشك في كل واحد منهما في الرجولية والانوثية ، وكون الصادر منهما المساحقة بناء على كونهما مرأتين وهي لاتوجب البطلان مع عدم قصد الانزال .

مسئلة ١٢ - اذا جامع نسياناً او من غير اختيار ثم تذكر او ارتفع الجبر وجب الاخراج فوراً فان تراخي بطل صومه .

و وجه صحة صومه لو اخرجه فوراً عدم صدور المبطل منه ، لانه في حالة القهر والنسيان لم يصدر منه المبطل ، لعدم كونه مبطلا وبعداً للتذكر و الاختيار لم يصدر منه فعل لكي يكون مبطلا ، ومقدار زمان الاخراج الذي يشتغل به ايضاً خارج عن الاختيار ، ووجه بطلانه مع الاخراج متراخيا هو صدور الوطى منه بالاختيار ، بناء على ظهور دليل مبطلية الجماع في كون المبطل منه هو الاعم من الحدوث والبقاء .

مسئلة ١٣ - اذا شك في الدخول او شك في بلوغ مقدار الحشفة لم يبطل صومه .

لشك في تحقق المبطل ، و كون الشبهة موضوعية ، فيرجع الى الاصل من البرائة والاستصحاب مع حكومة الاستصحاب على البرائة .

الرابع من المفطرات الاستمناء اي انزال المنى متعمداً بملامسة او قبلة او تفخيذ او نظر او تصوير صورة الواقعة او تخيل صورة امرئة او نحو ذلك من الافعال التي يقصد بها حصوله فانه مبطل للصوم بجميع افراده واما لو لم يكن قاصداً للانزال و سبقه المنى من دون ايجاد شئ مما يقتضيه لم يكن عليه شئ .

من المفطرات للصوم الاستمناء ، و هو طلب خروج المنى بغير الجماع مما يوجب خروجه به عادة كالتفخيذ و نحوه مع خروجه ايضاً ، فيعتبر فيه قصد خروج المنى وكون الفعل الموجب لخروجه مما يوجب عادة ، و خروج المنى وهو بهذا المعنى من المفطرات ، و ظاهرهم الاتفاق على حصول الافطار به ،

وفي المعتبر و يفطر بانزال الماء بالاستمناء والملاسة والقبلة اتفاقاً ،  
وعن المنتهى الانزال نهاراً مفسد للصوم مع العمد سواء نزل باستمناء او ملاسة  
او قبلة بالاخلاف .

وعن المدارك قد اجمع العلماء كافة على ان الاستمناء مفسد للصوم .  
وعن الفاضل الهندي ان افساده مما اطبق عليه الاصحاب .

و يدل عليه جملة من النصوص ، كصحيح ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام ، عن الرجل  
يعبث باهله حتى يمضى قال : عليه من الكفارة مثل ما على الذى يجامع ، بناء على ان  
تكون كلمه (حتى) فى قوله حتى يمضى تعليلية ، حتى يصير المعنى انه يعبث باهله لكى  
يخرج منه المنى ، فينطبق على ما اذا قصد خروجه .

وخبر ابى بصير عن الصادق عليه السلام عن رجل وضع يده على شىء من جسد امرئته  
فادفق ، فقال : كفارته ان يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكيناً او يعتق رقبة .

وخبر سماعه فى رجل لئق باهله فانزل قال : اطعم ستين مسكيناً مد لكل مسكين ،  
والمصرح به فى هذه الاخبار الثلاثة هو وجوب الكفارة ، دون البطلان والقضاء ، الا ان  
وجوبها يلازم البطلان و وجوب القضاء ، للاجماع على عدم الكفارة عند عدم البطلان ،  
والخبران الاخيران اعنى خبر ابى بصير وخبر سماعه ، يدلان على البطلان بالانزال مع  
عدم قصد خروج المنى بالاطلاق .

وصحيح ابى مسلم عن الباقر عليه السلام هل يباشر الصائم او يقبل فى شهر رمضان ؟  
فقال عليه السلام : انى اخاف عليه فليتنزه عن ذلك ، الا ان يثق ان لا يسبق منيه ، و هذا الخبر  
الاخير يدل على البطلان فيما اذا لم يكن قاصداً لخروج المنى ، الا فيما لم يكن من عاداته  
خروجه مما يفعل من المباشرة والتقبيل ، و يدل على البطلان ايضاً النصوص الدالة على  
بطلان الصوم بالجنابة العمدية ولو كانت بغير الجماع ، لان خروج المنى بالاستمناء بقصد  
خروجه جنابة عمدية ، و ذلك كخبر عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام وقد تقدم فى ص ٤  
ولافرق فى الفعل الموجب لخروج المنى بين الملاسة والقبلة والتفخيد ، كما ادعى عليه



الاتفاق في المعبر والمنتهى ، والمصرح به في النصوص المتقدمة من العبث و اللزق والمباشرة و وضع اليد على شيء من جسد المرئة ، و بين النظر و تصوير صورة الواقعة ، و تخيل صورة المرئة ، و قد وقع الخلاف في البطلان بالنظر و بما بعده ، و استظهر المحقق قده في الشرايع : عدم البطلان بالنظر الى المرئة او باستماع صوتها اذا تعقب بالامناء مطلقا ، سواء كان النظر اليها حاللا كالنظر الى حليلته ، او حراماً كالنظر الى الاجنبية ، و سواء كان مقصوده الامناء ، اولاً ، و سواء كان الامناء من عادته بمثل هذا النظر او الاستماع اولاً ،

و المحكى عن الشيخ التفصيل بين من يحل النظر اليها و من يحرم : بوجوب القضاء في الاول ، دون الاخير ،

و حكى عن ابي الصلاح وجوب القضاء على من اصغى الى حديث اوضم او قبل فامنى ، من غير فرق بين الحلال و الحرام ،  
وقال في المدارك : الاصح ان ذلك غير مفسد الا اذا كان من عادته الامناء ،  
قال : و كذا القول في التخييل لو ترتب عليه الانزال .

والتحقيق ان يقال بوجوب القضاء والكفارة بالامناء بما يترتب عليه و كان من عادته خروج المنى منه به ، و ذلك لانه قاصد للاتيان بالمفطر ، فيكون صدوره منه بالعمد والاختيار ، و هذا هو القدر المتيقن مما يستفاد من النصوص الواردة في البطلان بالاستمناء ، و ان لم يكن موردها النظر و التخييل و الاصغاء ، بل كان المباشرة و اللزق و نحوهما مما في النصوص ، لكن المعلوم بالوجدان هو عدم اعتبار خصوصية الفعل الموجب لاجراج المنى في ذلك ، بل العبرة في الفساد هو الاتيان بالمفطر عن عمد بما يكون من عادته حصوله به ، فيتحقق به الفساد الموجب للقضاء و الكفارة معاً ، قال في الجواهر : و كانه لا خلاف فيه ، كما اعترف به في الرياض ، هذا اذا قصد الاتيان بما يكون من عادته الامناء به ،

ولو قصد الامناء بما لا يوجب عادة و اتفق خروج المنى منه ، فالظاهر فساد صومه و وجوب القضاء و الكفارة معاً ، كما في المختلف و اللمعة ، لانه قصد الاتيان بالمفطر و اتى

به عن العمد والاختيار ، وكون الفعل مما لا يوجب عادة لا ينفع في سلب البطلان بعد صدور المبطل عنه بالاختيار ،

ولو أتى بما يوجب عادة فامنى من دون قصد الامناء ، ففي الروضة الحكم بالبطلان لقصد ما يوجب خروج المنى به عادة مع خروجه ، و تنظر فيه في الجواهر وقال قده : دخول ذلك في الاستمناء بسبب اعتياده مع انه غير مقصود لا يخلو من نظر ،

اقول : والاقوى ما قاله في الروضة لان قصد ما يوجب خروج المنى عادة مع الالتفات بكونه كك قصد للاستمناء ، كما ان قصد ما يصدق عليه الرجوع في الطلاق رجوع ، وان لم يقصد به الرجوع ، وقصد ما يصدق عليه البيع في المعاطات قصد للبيع ، وان لم يقصد البيع ، فالرجوع في الطلاق قد يتحقق بقصد مفهومه و انشائه بقوله رجعت ، وقد يتحقق بما لا يصح وقوعه الا بالزوجة كالوطى والتقبيل والتفخيز ، و ان لم يقصد به الرجوع ، و في المقام ايضا يكون قصد ما به يخرج المنى عادة مع خروجه قصد للامناء فهو استمناء ، وللأزم على ذلك وجوب الكفارة ايضاً بخروجه ، كما فيما اذا قصد الامناء لما لا يوجب خروج المنى به مع اتفاق خروجه ،

و اختصاص نصوص المقام بذكر الكفارة بالملاعبة واللقوق ونحوهما ، وليس لوجوبها لكل ما به يحصل الامناء اذا قصد ذلك الموجب دليل ، ولا سيما اذا كان ما يحصل به الامناء مما لا يوجب عادة وكان خروج المنى به من باب الاتفاق .

غير قادح في وجوبها لامكان اثبات وجوبها بما يدل على ثبوتها في كل اقطار عمدى صدر بالقصد و الاختيار لكن في الجواهر قوى وجوب القضاء خاصة بكل منهما (اي مما يقصد الامناء او يقصد ما يوجب عادة بلا قصد الامناء) وقال : بل بكل انزال غير مقصود حصل من النظر والاستمتاع بشهوة لغالام او امرئة محللة او محرمة ، و حكي القول به عن العلامة في المختلف ، والشهيد في اللمعة ، و استدلل له بما يفهم من فحوى نصوص اللبس والتقبيل ، و ما فيها من التعليل بخوف الانزال ، و ما استشهد به في تلك النصوص من ان بدو القتال اللطام الى ان قال وبذلك يظهر عدم الفرق بين المحلل والمحرّم ضرورة عدم مدخلية الاثم في حصول البطلان انتهى .

اقول : و قد عرفت ان الاقوى وجوب الكفارة في كل منهما ، (اي فيما يقصد الامناء او يقصد ما يوجبه عادة بلا قصد الامناء) وفيها يفرق بين المحلل والمحرم ، بوجوب كفارة واحدة في المحلل ، و كفارة الجمع في المحرم ، و لو أتى بما لا يوجبه من غير قصد خروجه واتفق خروجه فلا اشكال في عدم البطلان، ولا يجب قضاء ولا كفارة لعدم قصد الاثيان بالمفطر اصلا ، وكون خروج المنى منه بلا قصد منه في خروجه ولا قصد منه لما يوجب خروجه عادة ، و ذلك ظاهر كما سيأتي في المسئلة الثامنة عشر و سيأتي في المسئلة السابعة عشر: انه لو قصد الانزال ، باتيانه ما يوجب خروج المنى و لكن لم ينزل من باب الاتفاق يبطل صومه ، من باب نية ايجاد المفطر ، ولا كفارة عليه .

مسئلة ١٢- اذا علم عن نفسه انه لو نام في نهار شهر رمضان يحتلم

فلا حوط تركه وان كان الظاهر جوازه خصوصاً اذا كان الترك موجبا للتحريم:

وليعلم ان افساد الصوم بفعل المفطر ، منوط على صدور المفطر عن لصائم بالارادة والاختيار ، و اختيارية الفعل اما بكونه بنفسه متعلقا للارادة ، كالاكل ، او بالقدرة على ايجاد مقدماته ، بحيث لا يبقى بعد ما يوجد منها مقدمة اخرى خارجة عن قدرته واختياره كفري الاوداج المترتب عليه القتل ، اذا تبين ذلك فاعلم ، ان خروج المنى عن النائم في حال نومه متوقف على نومه ، و ليس بعد تحقق النوم منه مما يترتب عليه الاحتلام نحو ترتب القتل على فري الاوداج ، بل يحتاج الى امور اخرى خارجة عن حيز اختيار النائم لا يكون النائم بالنسبة اليها فاعلاماً بل يكون مفعولاً ، ولذا ورد الفرق بين الاحتلام وبين النكاح ، في خبر عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام : بان النكاح فعله ، والاحتلام مفعول به ، بمعنى احتياجه الى تصوير صورة في حالة النوم و تخيلها ، وحيث ان الخيال قوى في حالة النوم لاعراض النفس عما عداه بغنوة الحواس و ركودها يتأثر الجسم المتخيل من ناحية الصورة المرئية في الطيف و ينزل منه المنى ، و منه ظهران بين النوم الذي مقدمة للاحتلام و بين تحقق الاحتلام امور غير اختيارية يكون النائم مفعولاً به ، فح لا يكون الاحتلام اختيارياً ، لعدم كونه بنفسه مراداً ، ولا كون مقدمته الاختيارية اعنى النوم مما يترتب عليه الاحتلام من دون واسطة امر غير مقدور ، بل هو نظير صيرورة البذر سنبلًا

المتوقفة على الفائه في الارض ، وتحقق امور غير اختيارية بعد الالتقاء حتى ينتهي الى سيورته سنبلاً ، وهذا مما لا اشكال فيه ، انما الكلام في المراد من مفعولية النائم بالاحتلام ، و انه هل هو صرف خروجه عن اختيار النائم ولو كان نومه بالاختيار ، وانه يستفاد عذر النائم عن تحققه عقلاً ، لكونه مما يفعل به لا بالاختيار ، فعلى الاول يكفي في رفع اثره الذي هو البطلان صرف كونه خارجاً عن الاختيار ، و على الثاني لا بد في رفع اثره كونه غير مقدور على نحو الاطلاق ، فمع التمكن من المنع عنه ولو بترك مقدمة من مقدماته اعنى النوم ، لا يعذره العقل في تحققه منه ، و لعل الوجه في بطلان الصوم بنوم الصائم مع علمه بانه يحتمل في نومه ، هو استفادة المعذورية العقلية عن تحقق الاحتلام المتوقفة على خروجه عن حيز ارادته بقول مطلق ، و وجه صحته هو استفادة كون خروجه عن حيز الارادة في الجملة ، و لعل هذا هو الاظهر ، و عليه فالاقوى صحة الصوم اذا نام الصائم في نهار رمضان ، مع علمه بانه يحتمل في نومه و لاسيما اذا كان الترك موجباً للخرج ، لتحقق المعذورية العقلية ح بسلب القدرة عن ترك النوم ، فيصير الاحتلام خارجاً عن حيز القدرة على نحو الاطلاق ، ولا يرد بان ادلة الحرج وللضرر على تقدير جريانها انما تدل على جواز الافطار ، لاعلى نفي المفطرية ، بل الحرج ح يصير منشأ لسلب القدرة عن ترك مقدمته التي هي النوم ، كما لا يخفى لكن الاحوط مع ذلك كله تركه ح خصوصاً اذا لم يكن تركه موجباً للخرج ، و الله العالم .

مسئلة ١٥- يجوز للمحتلم في النهار الاستبراء بالبول او الخرطاط

و ان علم بخروج بقايا المنى في المجرى ، و لا يجب عليه التحفظ بعد الانزال من خروج المنى ان استيقظ قبله خصوصاً مع الاضرار او الحرج ،

اعلم ان الموجب للجنابة خروج المنى عن المجرى الى خارجه ، فما لم يخرج عن المجرى لا تحصل الجنابة ، و ان تحرك عن محله الى محل آخر ، ثم ان خروجه عن المجرى بعد خروجه لا يحدث جنابة جديدة ، بل التكرار في الخروج لا يوجب الا جنابة واحدة ، و هذا بخلاف ما لو خرج منه شيء فاغتسل له ثم بعد الاغتسال خرج منه شيء من بقايا ما بقى من الانزال الاول في المجرى حيث ان اخراجه بعد الاغتسال يوجب

احداث جنابة اخرى موجبة لغسل آخر، اذا تبين ذلك فنقول يجوز للمحتلم في النهار الاستبراء بالبول او الخرطات قبل ان يغتسل ، و ان علم بخروج بقايا المنى في المجرى ، لان هذا الخارج وان كان مما يترتب عليه الاثر بالنسبة الى اقتضائه فساد الصوم ، اذا الخارج من المنى بالاحتلام لم يؤثر في فساد ، و لهذا الباقي الذي يخرج بالاستبراء اثر جديد و هو فساد الصوم ، الا ان ادلة فساد الصوم بخروج المنى عن العمدة و الاختيار منصرفة عن خروج ما يبقى منه في المجرى بعد الاحتلام ، فالمرجع فيه هو ادلة جواز الاستبراء ، و لومنع عن الرجوع اليها ايضاً بدعوى منع اطلاقها لكى يشمل صورة لزوم الافطار ، فليرجع الى الاصل العملى و هو البرائة في المقام ، هذا مضافاً الى ان الحكم بجواز الاستبراء له مقطوع به ، ولم يحك فيه الخلاف ، و يمكن التمسك بالسيرة العملية حيث ان عمل الصائمين على البول بعد الاحتلام ، بلا احتمال لهم للمنع عنه هذا تمام الكلام في جواز الاستبراء ، و هل يجب التحفظ عن خروج المنى الى خارج المجرى بعد ان تحرك عن محله الى المجرى ام لا ، اقوا هما الاخير لانصراف ادلة الامساك عن خروجه عن مثله ، ولا سيما فيما كان التحفظ ضرورياً او حرجياً كما لا يخفى .

مسئلة ١٦- اذا احتلم في النهار و اراد الاغتسال فالاحوط تقديم الاستبراء

اذا علم انه لو تركه خرجت البقايا بعد الغسل فتحدث جنابة جديدة .

و وجه الاحتياط هو جواز تقديم الاستبراء على الغسل ، لعدم كونه مستلزماً لجنابة جديدة ، و انصراف ادلة مفطرية اخراج المنى بمخرج اختياري عنه ، و كونه بعد الغسل موجباً لحدوث جنابة جديدة ، وهو اعنى حدوثها مفطراً على الاطلاق ، فيكون الاحتياط عند الدوران بين خروج بقايا المنى الموجود في المجرى قبل الغسل ، او بعده هو اخراجه قبله ، لعدم استلزام الجنابة الجديدة ، بخلاف ما بعد الغسل المستلزم اخراجه اياها ، و هذا فيما اذا علم بخروجها بعد الغسل ، من دون اختيار منه في اخراجها ، و اما لو اخراجها بعده بالاختيار و الارادة ببول او خرطات ، فالاقوى هو البطلان ، و وجوب القضاء و الكفارة معاً ،

مسئلة ١٧- لوقصد الانزال باتيان شىء مما ذكر ولكن لم ينزل بطل صومه من باب نية ايجاد المفطر:

و قد تقدم الكلام فى ذلك ص ١٥ ولا فرق مع قصد الانزال بين الاسباب التى يقصد به الانزال من العادية و غيرها ، مما صرح به فى النصوص او غيره من المحلل او المحرم ، ويكون منشاء البطلان فى الجميع هو قصد الانزال المضربية الصوم ، ويكون الفساد من جهة الاخلال بها ، ولا كفارة فيه لكون الكفارة فى مورد الاتيان بالمفطر ، لاما اذا كان الفساد لاجل النية .

مسئلة ١٨ - اذا اوجد بعض هذه الافعال لابنية الانزال لكن كان من عادته الانزال بذلك الفعل بطل صومه ايضاً اذا انزل و اما اذا اوجد بعض هذه ولم يكن قاصداً للانزال ولا كان من عادته فاتفق انه انزل فالاقوى عدم البطلان وان كان الاحوط القضاء خصوصاً فى مثل الملاعبة والملاسة والتقبيل اذا اوجد بعض هذه الافعال لابنية الانزال وكان من عادته الانزال بذلك يبطل صومه مطلقاً ، سواء انزل ام لا ، لان قصد الانزال محل بالنية ، ولو لم يتحقق الانزال و جب القضاء ، ومع الانزال تجب الكفارة ايضاً ، لكونه اظهاراً عمدياً صدر عن الاختيار و لا كفارة مع عدم الانزال ، ولو اوجد ما لا يوجب الانزال عادة ولم يكن قاصداً للانزال فمع عدم الانزال لا اشكال فى صحة صومه ، لعدم الاتيان بالمفطر او الاخلال منه فى النية ، و لو اتفق خروج المنى به فالاقوى عدم البطلان ، لكن مقتضى الجمود على ظواهر بعض الاخبار المتقدمة هو البطلان ، مثل نصوص الواردة فى اللبس و التقبيل ، و ما فيها من التعليل بخوف الانزال و ما استشهد به فى تلك النصوص من ان بدو القتال اللطام ، و قد تقدم حكاية القول بالفساد بكل انزال غير مقصود من النظر والاستمتاع بشهوة محللة كالنظر الى حليلته ، و استماع صوته بشهوة ، او محرمة كالنظر والاستمتاع لغلام او اجنبية ، عن العلامة فى المختلف والشهيد فى اللمعة ، ولا يخفى حسن مراعات الاحتياط بالقضاء خصوصاً فى مثل الملاعبة والملاسة والتقبيل مما ورد فيه النص ، اذا لم يكن من عادته الانزال به ، و لو كان كذلك فى غيره ، والله العاصم من الزلل فى القول والعمل .

الخامس : تعمد الكذب على الله تعالى او رسوله او الائمة صلوات الله عليهم سواء كان متعلقا بامور الدين او الدنيا ، وسواء كان بنحو الاخبار ، او بنحو الفتوى ، بالعربي او بغيره ، من اللغات من غير فرق بين ان يكون بالقول ، او الكتابة ، او الاشارة او الكناية ، او غيرها مما يصدق عليه الكذب مجعولا له ، او جعله غيره و هو اخبر به ، مسنداً اليه لاعلى وجه نقل القول ، و اما لو كان على وجه الحكاية و نقل القول فلا يكون مبطلا ،

في هذا المتن امور : (الاول) لا اشكال في حرمة الكذب على الله تعالى اورسوله او الائمة صلوات الله عليهم ، وفي قبحه وكونه من اقبح انواع الكذب ، حيث انه افتراء على الله سبحانه و على خلفائه ، من غير فرق في ذلك بين الصائم وغيره ، ولا بين هذه الكبيرة و بين غيرها من المحرمات ، و ان كانت حرمة الجميع على الصائم اشد ،

و انما الكلام في انه كالاكل و الشرب مما يكون الامساك عنهما مأخوذا في مهية الصوم و من مقوماتها ، اولاً ، فقد وقع الخلاف فيه ، فالمحكي عن الشيخين والقاضي والتقي والسيد في الانتصار والغنية هو الاول ، و عن السيدين دعوى الاجماع عليه ، و عن الدروس نسبتة الى المشهور ، وعن الرياض نسبتة الى الاكثر .

ويستدل له بخبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام ، الكذبة تنقض الوضوء وتفطر الصائم ، قال قلت هلكننا ، قال : ليس حيث تذهب انما ذلك على الله و على رسوله و على الائمة عليهم السلام وخبره الآخر عنه عليه السلام قال : ان الكذب على الله و على رسوله و على الائمة عليهم السلام يفطر الصائم و خبره الآخر المروي عن نوار احمد بن محمد عنه عليه السلام من كذب على الله و على رسوله و هو صائم نقض صومه و وضوئه اذا تعمد .

و موثق سماعة قال سئلته عن رجل كذب في شهر رمضان فقال قد افطر و عليه قضاؤه ، فقلت و ما كذبه ، قال يكذب على الله و على رسوله صلوات الله عليه وآله .

و موثقه الاخر ، قال سألته عن رجل كذب في شهر رمضان ، فقال : قد افطر و عليه قضاؤه ، و هو صائم يقضى صومه ، و وضوئه ، انا تعمد ، و يحتمل ان يكون الاخبار الثلاثة المحكية عن ابي بصير كموثقي سماعة في الاصل خبراً واحداً تعدد بحسب تعدد النقلة عنهما .

و مرفوعة الخصال عن الصادق عليه السلام خمسة اشياء تفطر الصائم ، الاكل والشرب والجماع والارتماس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الائمة عليهم السلام .

و عن الفقه الرضوي خمسة اشياء تفطرك الاكل والشرب والجماع والارتماس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الائمة عليهم السلام وهذه الاخبار كما ترى ظاهرة الدلالة ، لولم نقل بصراحتها في بطلان الصوم بهذا الكذب ، و وجوب قضائه ، و ضعف سند بعضها منجبر بالعمل ، و قد عرفت استناد القول بالفساد الى الشهرة ، عن محكي الدروس ، و دعوى الاجماع عليه في المحكي عن الانتصار والغنية . والمحكي عن العماني و جمال السيد و عن الحلبي و اكثر المتأخرين هو الاخير ، ونسبه في الحدائق الى المشهور بين المتأخرين ، و يستدل له بالاصل بعد استضعاف ما استدل به للقول الاول و حصر المفطر في صحيح محمد بن مسلم في غيره ، وفيه قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب ثلاث خصال (او اربع) الطعام والشراب والارتماس في الماء و وجه ضعف ما استدل به للقول الاول هو موهومية الاجماع بذهاب كثير الى خلافه ، بل الناقل للاجماع و هو السيد في كتاب الانتصار خالفه و ذهب الى القول الاخير في كتاب جملة ، و قال فيه : بعدم الفساد ، و بعدم احراز الشهرة القدمائية على البطلان و ان قيل بها ، و ضعف الاخبار المستدل بها سنداً ، و اشتمال بعضها على ما لا يقول به احد ، و هو نقض الموضوع كالصوم بهذا الكذب ،

و ماورد في اخبار كثيرة من الامر بالصائم في حفظ لسانه عن الكذب مطلقا وعن الفحش والغيبة و مطلق الباطل ، والحكم بابطال الصوم في كثير مما لم يقل احد باطاله به ، كالمرى عن عقاب الاعمال عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، و من اغتاب اخاه المسلم بطل صومه و نقض وضوئه ، فان مات وهو كك مات و هو مستحل لما حرم الله ،

و خبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام : الغيبة تفطر الصائم و عليه القضاء ، و المروى في تحف العقول عن النبي صلى الله عليه وآله في وصيته لعلي عليه السلام يا علي احذر الغيبة والنميمة ، فان الغيبة تفطر الصائم ، و النميمة توجب عذاب القبر ، وغير ذلك من الاخبار الدالة على الافطار بما لا يكون مفطراً قطعاً ، المحمول على دخل الامساك عنه في تحقق الصوم الكامل من



غير دخل له فى امتثال الامر بالصوم و سقوط القضاء ، و به يضعف دلالة الاخبار الدالة فى الافطار بهذه الكذبة ايضا، لان الاخبار يفسر بعضها بعضاً ، والاقوى هو القول الاول ، و فساد الصوم بهذا الكذب لذهاب المشهور من القدمات اليه و كون بعض الاخبار الدالة عليه من الموثقات مع جبر سند غيرها باستناد الشهرة القدمائية اليه الموجب لانجبار ضعف سندها و عدم اشتمال جميعها الى نقض الموضوع بذلك الكذب لكى يوهن دلالتها على الفساد مع ان اشتمال بعضها الاخر غير قادح فى الاخذ بتلك الجملة الدالة على نقض الصوم به مما لامعارض لها فى تلك الجملة ، والحصر المستفاد من صحيح ابن مسلم اضافى ، لعدم ذكر كثير من المفطرت فيه ، مع ان غايته العموم فيخص بما يدل على تخصيصه ، والاخبار الواردة فى الافطار بالغيبة والنميمة ومطلق الكذب والفحش ، و ان يوهن دلالة تلك الاخبار على البطلان بهذا الكذب الا انها ليست بمثابة توجب رفع اليد عنها ، فلا محيص الا بالاخذ بها ، و الحكم بمؤدّهاها ، والله هو العليم باحكامه ،

**(الامر الثانى)** هل الحكم بالابطال يختص بالكذب فى حكم شرعى بان نسب الى الله تعالى اوالى رسوله اوالى الائمة عليهم السلام قولاً او فعلاً او تقريراً استفاد منه حكم شرعى ، او يعمه ، و ما يتعلق بامر دينوى كما اذا اخبر كذبا بان الحسين عليه السلام قال فى يوم السطف كذا ، او فعل كذا ، او قتل كذا ، (وجهان): من اطلاق النصوص والفتاوى، و من امكان دعوى انصرافها الى ارادة الكذب فى الامور الشرعية التى بيانها من خواصهم، والمحكى عن التحرير هو الاول ، و لا بعد فى الاخير، لكن الاحوط هو الاول ، بل لعله الاقوى ، لاطلاق النصوص ، و منع دعوى الانصراف .

**(الامر الثالث)** لافرق فى الكذب بين ان يكون بنحو الاخبار، او بنحو الفتوى، لان الكذب و ان كان من اوصاف الخبر، حيث ان الكلام اذا كان لنسبته الكلامية اعنى، يوجد فى اثناء الكلام من النسبة الرابطة بين موضوعه و محموله واقع اى نسبة خارجية فهو خبر صدق مع مطابقة النسبتين ، و كذب مع تخالفهما ، والا فانشاء فالصدق والكذب من اوصاف الخبر، دون الانشاء ، لكن الفتوى متضمنة للخبر، لان المفتى فى ابراز فتواه، تارة يحكى عن الواقع هذا الشىء حلال، او حرام ، و اخرى يخبر عن فتواه ، ويقول

حرمة ذاك الشيء او حليته قوى عندى ، او ما استنبطته من الادلة هو حرمة هذا الشيء ،  
 ففي الاول يحكى عن الواقع صريحاً ، ويتضمن حكايته عنده لنقل فتواه ضمناً ، وفي الثانى  
 يحكى فتواه صريحاً ، ويتضمن لآخباره عن الواقع ضمناً ، وعلى كلا التقديرين يخبر  
 عن الواقع اما صريحاً ، او ضمناً ، و اذا كان كاذباً فى حكايته عنه يصير كلامه خبراً  
 كاذباً ، فلا فرق ح بين كونه حاكياً للواقع او عن فتواه .

(الامر الرابع) لافرق فى الاخبار عن الشيء بين ان يكون بالعربى او بغيره ،  
 و ان كان المخبر عنه عربياً ، لكن الناقل ينقل عنه بالمعنى ، فالنقل بالمعنى ايضاً داخل  
 فى الاخبار يتصف بالصدق والكذب فيما اذا كان مطابقاً مع المحكى عنه ، او مخالفاً له ،  
 فلا فرق بين الفاظ اللغات للاطلاق .

(الامر الخامس) لافرق فى تحقق الكذب بين ان يكون النقل بالقول كان  
 يقول قال الله تعالى كذا ، او بالكتابة بان يكتب لاحد انه تعالى يقول كذا ، او بالاشارة  
 كما اذا سئل عن قوله تعالى بانه يقول كذا فيجيب بخفض الرأس بانه نعم ، او برفعه  
 بانه لا ، او بالكناية كما اذا قال بان الله تعالى راض عن من يفعل كذا فيخبر بلازم حكمه  
 و هو الرضا بفعل شيء ، او تركه ، و نحو ذلك مما يصدق عليه الكذب ، فيبطل الصوم  
 فى الجميع ، لاطلاق ما يدل على بطلانه بالكذب من غير فرق بين اقسامه ، و لعل التصريح  
 بذلك لدفع توهم كون الكذب من اوصاف الخبر ، وهو انما يكون بالقول دون غيره فيندفع  
 لصدق الخبر فيما عدى الاخبار بالقول ايضاً ، فيتصف بالصدق والكذب كما فى الاخبار بالقول .

(الامر السادس) لافرق فى الكذب بين ان يكون مجعولاً للناقل ، او انه جعله  
 غيره ، و الناقل ينقل ما جعله غيره بصورة الاخبار عن الواقع ، مسنداً الى الجاعل لاعلى  
 وجه نقل قوله كان يقول قال الله تعالى كذا ، كما ذكره فلان فى كتابه بحيث يكون النقل  
 عن الله ومستنده فى نقله عنه تعالى كتاب كذا ، فانه كذب على الله تعالى الذى جعله الجاعل  
 فى كتاب كذا ، و هذا بخلاف ما اذا كان نقله عن ذاك الكتاب على وجه الحكاية ، كان  
 يقول كتب فلان فى كتابه كذا من دون نقله عنه تعالى مستنداً الى ذاك الكتاب ، فلا يكون  
 مبطلا لعدم صدق الكذب على الله تعالى ، لعدم صدق النقل عنه تعالى ، بل هو ناقل عن ذاك

الكتاب ، فهو فى نقله عنه اما صادق او كاذب ، و صاحب الكتاب ناقل عن الله تعالى فهو كاذب فى نقله عنه تعالى .

مسئلة ١٩ - الاقوى الحاق باقى الانبياء والاوصياء بنبيينا (ص) فيكون الكذب عليهم ايضاً موجباً للبطلان بل الاحوط الحاق فاطمة الزهراء سلام الله عليها بهم ايضاً .

الاقوى الحاق الزهري سيدة النساء وباقى الانبياء والاوصياء عليهم السلام بالرسول والائمة عليهم السلام ، فيما يحكى عنهم من الاحكام الشرعية ، لرجوع الكذب عليهم فى نقل الاحكام الشرعية عنهم الى الكذب على الله ، و اما الكذب عليهم فى الامور العادية والطبيعية مثل النقل عنهم فى اكلهم او زها بهم او ضحكهم او بكائهم مما لا يرجع الى النقل عن الاحكام بناءً على بطلان الصوم بالكذب على الله والرسول والائمة عليهم السلام فى النقل عنهم فيما عدى الاحكام من الامور العادية و غيرها ففى الحاقه منع ، ان لا يرجع الكذب عليهم فى غير الامور الشرعية الى الكذب على الله ، ولا يصح التعدى عن الرسول والائمة عليهم السلام ، الى سائر الانبياء والاوصياء ، بدعوى ارادة الجنس منهما الشامل لمطلق الرسل والاوصياء ، لما فيه من البعد ، ثم مع ذلك لا يشمل الصديقة الكبرى ، اللهم الا ان يدعى بكون العبرة فى البطلان فى الكذب على الرسول والائمة عليهم السلام بملاك كونه كذباً على المعصوم ، فيشمل الصديقة الكبرى سلام الله عليها ، و فيه من البعد ما لا يخفى .

مسئلة ٢٠ - اذا تكلم بالخبر غير موجه خطابه الى احد او وجهها الى من لا يفهم معناه فالظاهر عدم البطلان و ان كان الاحوط القضاء .

و فى اعتبار توجيه الخطاب الى مخاطب يقصد افهامه فى تحقق الكذب وعدمه . (وجهان) . المختار عند بعض من الاصحاب هو الاول ، فلا يكفى مجرد تكلمه عند نفسه من دون ان يكون مخاطباً او موجهاً الى من لا يعقله ، كان يخاطب عرباً بلسان عجمى لا يعرفه و هذا هو الاقوى ، لعدم صدق الخبر من دون توجيه الخطاب ، او توجيهه الى مخاطب لا يفهمه ، و لو سلم صدقه فبدعوى انصراف اطلاق دليل مبطليته بما اذا القى الخطاب الى مخاطب يفهمه ، قال فى الجواهر يشترط فيه (اى فى تحقق الكذب) قصد الافهام

فلو تكلم بالخبر غير موجه خطابه الى احد او موجهاً الى من لا يفهم معنى الخطاب فلا فساد، انتهى . و لعل وجه الاحتياط في القضاء هو الاطلاق ، ولا بأس به ، وان لم يكن على وجوبه دليل .

**مسئلة ٢١- اذا سئله سائل ، هل قال النبي (ص) كذا فأشار (نعم) في مقام (لا) ، او (لا) في مقام (نعم) ، بطل صومه ،**

و ذلك لما تقدم في طي الامر الخامس من كفاية تحقيق الكذب بكل ما يصدق عليه الخبر، سواء كان بلفظ صريح ، او بكتابة ، او بكتاية ، او اشارة فالاشارة بنعم في مقام (لا) و بالعكس من هذا القبيل فتكون مفسداً للصوم .

**مسئلة ٢٢- اذا اخبر صادقاً عن الله او عن النبي (ص) مثلاً ثم قال كذبت بطل صومه ، وكذا اذا اخبر بالليل كاذباً ثم قال في انهارها ما اخبرت البارحة صدق .**

و مافي هذه المسئلة ايضاً داخل في الكذب غير الصريح وفي الجواهر حاكياً عن كشف الغطاء لو حدث بحكم صادق، ثم قال كذبت ، او كاذب فقال صدقت ، او كذبت ليلاً فقال نهاراً ما اخبرت به البارحة صدق، او اخبر صادقاً في الليل فقال في النهار خبري ذلك كذب ترتب النساد .

**مسئلة ٢٣- اذا اخبر كاذباً ثم رجع عنه بلا فصل ، ثم يرتفع عنه الاثر ، فيكون صومه باطلاً وكذا اذا تاب بعد ذلك فانه لا تنفعه توبته في رفع البطلان ،**

بطلان الصوم بتعمد الكذب على الله تعالى او الرسول او الائمة عليهم السلام كبطلانه بالاكل او الشرب ، فكما ان الاكل بحدوثه يبطل الصوم ، و لا يرتفع اثره بالندم عنه والتوبة فكذلك الكذب ، لا يرتفع اثره وهو البطلان بالرجوع او بالتوبة عنه ، واستدل لذلك في الجواهر : بظهور الاخبار الدالة على البطلان ، في عدم الفرق بين الرجوع عن الكذب والاخبار بالصدق وعدمه مع التوبة وعدمها والجهل بالحكم وعدمه ، انتهى . وان شئت فقل : ان الكذب بحدوثه يبطل للصوم ، والرجوع الى الصدق والتوبة عنه مانعان عن البقاء ، فالمؤثر في البطلان لا يرتفع بهما .

مسئلة ٢٢- لافرق في البطلان بين ان يكون الخبر المكذوب مكتوباً في كتاب من كتب الاخبار اولا فمع العلم بكذبه لايجوز الاخبار به وان اسنده الى ذلك الكتاب الا ان يكون ذكره على وجه الحكاية دون الاخبار بل لايجوز الاخبار به على سبيل الجزم مع الظن بكذبه بل وكذا مع احتمال كذبه الا على سبيل النقل و الحكاية فالاحوط لناقل الاخبار في شهر رمضان مع عدم العلم بصدق الخبر ان يسنده الى الكتاب او الى قول الراوى على سبيل الحكاية .

وقد تقدم في الامر السادس من الامور المذكورة في اول المبحث عن الكذب ص ٢٤ انه لافرق في الكذب المبطل للصوم ، بين ان يكون مجعولا للنقل او لغيره ، بان سمعه من غيره او رآه مكتوباً في كتاب ، فمع العلم بكذبه لايجوز الاخبار به ، لانه كذب وان اسنده الى الغير او الى ذلك الكتاب ، اللهم الا ان يكون ذكره على وجه الحكاية بان يقول كان فلان يقول كذا ، او ان ذلك مكتوب في كتاب كذا حيث انه اخبار عن قول الغير او عن كتابه ، لانه خبر عن الواقع فبالنسبة الى الواقع لا يكون خبراً عنه . وبالنسبة الى النقل عن الغير او عن كتابه ليس نقلاً عن الواقع وهو صادق في نقله عنه او عن كتابه ، ولو كان كاذباً بان لم يسمع منه ولم يرفى كتابه فهو كاذب في نقله عنه وليس هذا كذباً على الله ورسوله الذي هو المبطل ، هذا مع العلم بكذب ما في الكتاب ، ولا اشكال في جواز الاخبار به على سبيل الجزم مع العلم بصدقه او قيام امارة معتبرة على صدقه من توثيقه او توثيق مصنفه ، ومع عدم العلم بصدقه او كذبه فلايجوز الاخبار عنه على الجزم سواء كان شاكاً ، في تحققة او ظاناً به بظن غير معتبر ، او ظاناً بعدمه ، لان في الغاء الخطاب على المخاطب على وجه الجزم مع عدم العلم بتحقيق المخبر به نحو تدليس وايقاع للمخاطب على الخلاف وهو محرم ، مضافاً الى النهي عنه ، في قوله تعالى تقولون على الله ما لا يعلمون ونحوه و في بطلان الصوم به وعدمه احتمالان : من انه على تقدير المخالفة كذب فيكون مبطلا ، و من انه لا يصدق عليه العمد لانه لم يجزم بكذبه بل أتى بما يحتمل كذبه ، والاقوى هو الاول ، لان احتمال المصادفة ينافى الجزم بكونه كذباً ، لانه على تقدير كونه كذباً يجعله كذباً صادراً عن غير العمد ، كيف و الا لم يصح العقاب عليه ، مع انك

عرفت حرمة الموجبة لترتب العقاب عليه ، و يكون في الاخبار بما يحتمل كذبه قاصداً للكذب على تقدير المخالفة ، كما ان في قصد شرب احد الكاسين اللذين يقطع بخمرية احدهما ، قاصد لشرب الخمر على تقدير كون ما يشربه خمراً ، وكيف كان فالظاهر ان الاخبار بما لم يحرز صدقه على وجه الجزم به موجب لبطلان الصوم ، لو كان في الواقع كذباً ، ولو اخبر باعتقاد الصدق فبان انه كذب لم يبطل صومه ، كما ان اخباره لا يكون حراماً بالحرمة التكليفية ، وذلك لاجل كون المدار على الصدق والكذب هو مطابقة الخبر مع الواقع و عدمها بحسب اعتقاد المخبر ، لما ثبت في محله من فساد بل لاجل اعتبار التعمد في الكذب في البطلان ، و مع اعتقاد الصدق لم يصدر منه الكذب العمدي ، و ان صدر منه الكذب لاعن عمد ، و لو اخبر باعتقاد الكذب فبان انه صدق لم يصدر منه المفطر وهو الكذب ، وفي بطلان صومه وعدمه احتمالان ، اقواهما الاول لاجل الاخلال بالنية لمامر من الفساد بنية القاطع و لو لم ينته الى فعله .

### مسألة ٢٥- الكذب على الفقهاء والمجتهدين والرواة و ان كان حراماً

لا يوجب بطلان الصوم ، الا اذا رجع الى الكذب على الله و رسوله (ص)،

و يدل على حرمة ما دل على حرمة الكذب مطلقاً ، الا فيما كان فيه مصلحة أهم ، و اما انه لا يوجب فساد الصوم فلدلالة الاخبار المتقدمة على عدم فساد الصوم بكل كذب ، ففي موثق ابي بصير قال بعد ان سمع من الصادق نقض الصوم بالكذب هلكننا ، قال عليه السلام ليس حيث تذهب انما ذلك الكذب على الله و على رسوله و على الائمة ، فانظر انه يدل على نفي البطلان فيما عدا الكذب على الله و رسوله و الائمة ، فلا ينتهي الى الرجوع الى اصالة البرائة ، و منه يظهر البطلان فيما اذا رجع الكذب الى الفقهاء و اضرابهم الى الكذب على الله و رسوله ، لاطلاق دليله حيث لم يقيد الكذب عليه تعالى او الرسول بقيد مخصوص فيبطل بكلمة يصدق عليه اسم الكذب عليه ولو كان في ضمن الكذب على الفقهاء و امثالهم .

### مسألة ٢٦- اذا اضطر الى الكذب على الله و رسوله (ص) في مقام التنقية

من ظالم لا يبطل صومه به ، كما انه لا تبطل مع السهو او الجهل المركب .

في بطلان الصوم بالكذب على الله أو الرسول اضطراراً في مقام التقية و عدمه قولان، المختار عند كاشف الغطاء هو الأخير، و استشكل عليه في الجواهر بان التقية رافعة للآثم في ارتكاب المفطر بعد الفراغ عن كونه مفطراً، و أورد عليه الشيخ الأكبر في رسالة الصوم بان المتبادر من الدليل اختصاص المفطر بالكذب المحرم، والقول بان التقية ترفع حكم الآثم دون الإفطار ساقط، لان المتبادر تعلق الحكم على الكذب المحرم كما يشهد به ضم نقض الموضوع اليه في بعض الأخبار بان الناقض له هو المحرم من الكذب لو قيل به، لا الكذب مطلقاً، و مع دعوى ان المتبادر انحصار المفطر بالمحرم من الكذب، فليس عدم الإفطار عند التقية لاجل انتفاء التحريم حتى يقال ان ارتفاع الآثم بسبب التقية لا يوجب ارتفاع الفساد بسببها، لان التقية لا ترفع مفطرة المفطر، بل انما هو لاجل انحصار المفطر بالمحرم، ثم انه قد عمم الحكم بعدم مفطرة الكذب المرخص فيه بالكذب الذي يصدر عن الصبي، حيث انه ايضاً لا يكون محرماً فلا يفسد به صومه اذا كان مميزاً، بناءً على شرعية عباداته كما هو التحقيق، و استحسن كلامه في مصباح الفقيه بانصراف دليل مبطلية الكذب بما يكون محرماً في الكذب في مقام التقية، و أورد عليه في الكذب الصادر عن الصبي بان عدم مؤاخذة الصبي عليه ليس لباحته في حقه بل لرفع القلم عنه و عدم مؤاخذته على ارتكاب المحرمات فهو مكلف بترك الكذب ايضاً على حد تكليفه بترك الأكل والشرب في صومه، و لكنه غير ملزم شرعاً بالخروج عن عهده، هذا هو ما صدر عن هؤلاء الاعاظم في ذلك المقام، و حاصل منشاء القول بعدم البطلان هو دعوى انحصار المبطلية الكذب بما يكون محرماً، و لعل دعواه ينشأ عن اقتضاء الكذب للحرمة حيث انه اذا اطلق ينصرف الى المحرم منه، و هذا بخلاف الأكل والشرب حيث ان فيهما اقتضاء للحلية، بمعنى أنهما لو خليا و نفسيهما فيهما المالك للحلية، و انما يصيران محرمين بطر و طار عليهما كما لا يخفى. فهذا الاقتضاء المحرر في الكذب للحرمة هو الموجب لانصراف دليل مبطليته للصوم الى تعليق الحكم بالفساد على المحرم منه، و هذا بخلاف الأكل والشرب ونحوهما من المفطرات، و منشاء القول بالفساد هو منع الانصراف فالمرجع هو اطلاق الدليل، و ح يجب الاقتصار في الرفع بسبب التقية بالقدر المتيقن مما رفع

بها وهو الحكم التكليفي اعنى الحرمة، لا الوضعى اعنى الفساد، و دليل دعوى الانصراف لا تخلو عن القرب، وعليه فالاقوى عدم البطلان فيما اذا اضطر الى الكذب فى مقام التقية، كما لا يبطل الصوم بالكذب مع السهو عن الصوم، او السهو عن الكذب، او مع الجهل المركب بان أخبر باعتقاد كونه صادقاً فبان انه كذب، كل ذلك لاعتبار التعمد فى اتيان المفطر فى الابطال ولا عمد مع السهو او الجهل المركب كما هو واضح.

**مسئلة ٢٧- اذا قصد الكذب فبان صدقاً دخل فى عنوان قصد المفطر**

**بشرط العلم بكونه مفطراً.**

و قد مر الكلام فى حكم هذه المسئلة فى طى المسئلة الرابعة والعشرين و وجه تقييد البطلان بالعلم بكونه مفطراً هو انه مع العلم به ان اعتقد عدم مفطريته لا يكون قصده قصداً لمفطر الا تشريعاً وهو لا يكون قصداً للقاطع، اللهم الا ان يرجع الى العدول عن الصوم و مع احتمال مفطريته يكون قصداً لاتيان به قصداً لاتيان بما يحتمل كونه مفطراً، و هو لا يضر بالصوم مع تبين المخالفة، كما هو مفروض الكلام، حيث ان الكلام فيما يتبين كونه صدقاً.

**مسئلة ٢٨- اذا قصد الصدق فبان كذباً لم يضر كما اشير اليه.**

بقوله (او الجهل المركب) فى ذيل المسئلة السادسة والعشرين.

**مسئلة ٢٩- اذا اخبر هزلاً بان لم يقصد المعنى اصلاً لم يبطل صومه.**

المراد بالهزل هنا القاء اللفظ على المخاطب لاعلى وجه الاستعمال وقصد القاء المعنى بكسوة اللفظ، بل على وجه النظر الى اللفظ بنحو الموضوعية لا الطريقة، ووجه عدم كونه مبطلا هو عدم كونه اخباراً حتى يتصف بالكذب او الصدق، و انما هو ايقاع اللفظ من حيث هو لفظ.

**السادس ايصال الغبار الغليظ الى حلقة بل وغير الغليظ على الاحوط**

سواء كان من الحلال كغبار الدقيق او الحرام كغبار التراب و نحوه و سواء كان باثارته بنفسه بكنس او نحوه او باثارة غيره بل او باثارة الهواء مع التمكين منه و عدم تحفظه، و الاقوى الحاق البخار الغليظ و دخان التتباك و نحوه و لا بأس بما يدخل فى الحلق غفلة او نسياناً او قهراً او مع ترك التحفظ بظن عدم الوصول و نحو ذلك.



فى هذا المتن امور : (الاول) المشهور على فساد الصوم بايصال الغبار الى الحلق ، اى الى ما يحكم معه بالافطار بايصال المفطر اليه فى الجملة ، و وجوب القضاء والكفارة به ، وعن الغنية والسراير والتنقيح الاجماع عليه ، وفى الجواهر انه لم احد خلافاً بين القائلين بعموم المفطر للمعتاد وغيره الا المحقق فى المعتبر حيث انه مع زهابه الى عموم المفطر تردد فى فساد الصوم بايصال الغبار الى الحلق ، والمحكى عن السيد و اتباعه عدم الفساد ، بناء على زهابهم الى اختصاص المفطر من الاكل و الشرب الى المعتاد منهما ، و الغبار من غير المعتاد .

و عن ابى الصلاح فساد الصوم به لكنه موجب للقضاء فقط من دون وجوب الكفارة به ، و الاقوى ما عليه المشهور ، لما عرفت من عدم الخلاف فى الفساد الا من المحقق الذى تردد فيه لكون مخالفة السيد لاجل الخلاف فى انحصار المفطر بالمعتاد ، و حكاية الاجماع عليه من غير واحد من الاعيان ، و اطلاق ما دل على مفطرة الاكل و عدم تقييده بالمعتاد اذ الغبار المتعدى الى الحلق نوع من المتناولات و ان كان غير معتاد فيحرم و يفسد و تجب به الكفارة ، و خبر المروزي قال : سمعته يقول اذا تمضمض الصائم فى شهر رمضان او استنشق متعمداً او شم رائحة غليظة او كنس بيتاً فدخل فى أنفه و حلقة غبار فعليه صوم شهرين متتابعين فان ذلك له مفطر كالأكل و الشرب و النكاح . فان قوله عليه السلام : فان ذلك له مفطر كالأكل و الشرب . صريح فى كونه من المفطرات ، مضافاً الى ان ايجاب الكفارة بعد الحكم بالافطار يلازم وجوب القضاء ايضاً ، لان الكفارة لا تجب الا بافساد الصوم عمداً وهو موجب للقضاء و ان انفك وجوب القضاء عن وجوبها كما فى بعض الموارد حسب ما يأتى ، و اضمار الخبر غير مضر بحجتيه بناء على ان يكون من جهة تقطيع الخبر كما هو الظاهر ، و ربما يقال : بل ولو لم يكن كك لانجبار ضعفه الناشئ عن الاضمار بالعمل ، و لكنه مندفع بان العمل يجبر ضعف الخبر المفروغ خبريته ، و لو لم يكن الاضمار من ناحية التقطيع لم يحرز خبرية هذا الخبر حتى يجبر ضعفه بالارسال ، اللهم الا ان يحرز بالعمل خبريته ايضاً فيرجع ح الى ان الاضمار ناش عن التقطيع فى الخبر ، أو يحرز خبريته بذكره فى كتب الاخبار فى عداد سائر الاخبار المرورية عنهم عليهم السلام ، ان عدم

الداعي لمصنفها في النقل عن غير المعصومين يورث الظن القوي بكون هذا الخبر ايضاً منهم ،  
او بالمنع عن اختصاص الانجبار بما انا نسب الى الامام ، ولا يحتاج في تسميته خبرا الى  
الانتساب اليه كما في كتاب الصوم للشيخ الاكبر قده ، و لكن المنع عنه في غير محله ،  
وكيف كان فلا يضر اضراره بحجتيه ، كما لا يضر بها اشتماله على ما ليس به قائل من حصول  
الافطار بشم الرائحة والمضضة والاستنشق ، لما تبين في محله من ان الخبر المشتمل  
على جمل متعددة بمنزلة اخبار متعددة ، و ان اشتمل على جواب واحد فيصح تفكيكه  
في الحجية اذا اقتضاه القاعدة ، كما في المقام حيث ان بعض ما يشتمل عليه هذا الخبر  
مما عمل به ، وبعضه موهون بالاعراض عنه ، و بالجملة فلا يضر التمسك به اشتماله على  
ما لا يقول به أحد من الاصحاب كما لا يضره معارضته على ما يدل على عدم البطلان به ،  
كالموثق المروي عن الرضا عليه السلام سألته عن الصائم يدخن بعود او بغير ذلك فيدخل  
الدخنة في حلقه قال : لا بأس و يؤيده الصحيح الحاصر للمفطر في غيره و فيه لا يضر الصائم  
ما صنع اذا اجتنب ثلاث خصال (او اربع خصال) الطعام والشراب والنساء والارتماس  
في الماء ، فان الظاهر من قوله يدخل الغبار في حلقه هو السؤال عن دخول الغبار بلا عمد منه ،  
و ان الظاهر من خبر المروزي هو دخوله بعمد منه ذلك بترك تحفظه عن دخوله في انفه  
وحلقه عند الكنس ، لان اثارته بالكنس وترك التحفظ يوجب التعمد في دخوله في حلقه ،  
فلا معارضة بينهما لدلالة خبر المروزي على البطلان بدخول الغبار في الحلق عمداً ،  
والموثق على عدم البطلان بدخوله بغير العمد .

و مع اطلاق الموثق الشامل لحال العمد يجب تقييده بخبر المروزي ، لكون  
النسبة بينهما نسبة المطلق والمقيد ،

و مع فرض كون النسبة بينهما بالتباين باعمية خبر المروزي و شموله لغير  
حال العمد ايضاً يجب طرح الموثق للاعراض عن العمل به و سقوطه عن الحجية بالاعراض  
فلا محيص الا عن الالتزام بما عليه المشهور من بطلان الصوم بايصال الغبار الى الحلق عمداً  
و وجوب القضاء به ، و منه يظهر وجوب الكفارة ايضاً لكون المنصوص في خبر المروزي

هو الكفارة، وانما اثبتنا به القضاء لوجوب القضاء عند وجوب الكفارة و ان لم يلزم الكفارة عند وجوب القضاء .

(الامر الثاني) ظاهر الاكثرين تقييد الغبار بالغليظ او الكثير، و ظاهر الاخرين اطلاق الحكم باطاله ولو لم يكن غليظاً او كثيراً، حيث تركوا التقييد بالغليظ او الكثير، و بالغ الشهيد الثاني في الروضة حتى نفى الوجه في التقييد، و قال قده : و تقييده (اي الغبار) بالغليظ في بعض العبارات و منها الدروس لوجه له و قال في المسالك في شرح عبارة الشرايع في المقام انه لم يقيد الغبار بكونه غليظاً كما فعل جماعة و ورد في بعض الاخبار، و الظاهر ان عدم القيد اذ لا ان الغبار المتعدى الى الحلق نوع من المتناولات و ان كان غير معتاد فيحرم و يفسد الصوم و يجب به الكفارة، سواء في ذلك الغليظ و الرقيق بل الحكم فيه اغلظ من تناول الماء كقول اذا كان غبار ما يحرم تناوله و حيث اعتبر الغليظ فالمرجع فيه الى العرف، انتهى. و الاقوى التقييد لكونه المتيقن من الاجماع و الشهرة، و لعدم صدق الاكل في غيره و الا لفسد الصوم بايصال مطلق الهواء الكدر المخلوط بالاجزاء الارضية، فلا يقال انه اكل التراب بخلاف ما اذا كان غليظاً، و لخبر المروزي الذي هو المدرك لاذك الحكم اعنى قوله **طَيِّباً** او كنس بيتاً فدخل في انفه و حلقة غبار، فان الغبار الذي يثار من كنس البيت يكون غالباً من الغليظ، و لكن الاحوط كما في المتن الاجتناب عن مطلق الغبار و لو كان رقيقاً لما في المسالك من كون الغبار المتعدى الى الحلق نوعاً من التناول و لو لم يكن معتاداً، بناء على حصول الابطال بالتناول ولو لم يكن اكلاً او شرباً، و منع ظهور الخبر في الغبار الغليظ بمنع غلبة اثاره الغبار الغليظ من كنس البيت، و مع تسليمها فمنع كون غلبتها منشاء لظهور اللفظ في التقييد المانع عن التمسك بالاطلاق، و عدم الملازمة بين فساد الصوم بايصال الغبار الرقيق الى الحلق و بين فساده بايصال مطلق الهواء الكدر المخلوط بالاجزاء الارضية، اذ الاجزاء الارضية المخلوطة بالهواء لا يصدق عليه الغبار حتى تدخل في اطلاق الخبر الدال على النهي عن التناول، و لو لم يصدق عليه الاكل و لا الشرب كما لا يصدق التناول على استنشاق الهواء من ناحية الفم او الانف، اللهم الا اذا اجتمعت في فضاء الفم ثم ابتلع المجتمع منها حيث انه مبطل من

غير اشكال، لصدق التناول والبلع بل الاكل كما لا يخفى ، و ح فلاحوط ان لم يكن اقوى الاجتناب عن الغبار مطلقا ولو كان رقيقاً ،

**(الامر الثالث)** لافرق في الغبار بين ما كان من الحلال كغبار الدقيق او الحرام كغبار التراب ، والعل الوجه في التصريح بعدم الفرق هو دفع توهمه من ناحية كون الخبر في مورد الحرام منه الذي يثار من كنس البيت وهو من الغبار المحترّم ، و وجه اندفاعه هو الغاء خصوصية المورد بنظر العرف، و كون المفهوم من النص عندهم هو اسع عن ايصال نفس الغبار بما هو غبار من غير مدخلية حرمة في كونه موضوعاً لهذا الحكم، مضافاً الى ان عموم حرمة التناول ايضاً يقتضى ذلك حيث انه يصدق للتناول على ايصال الحلال من الغبار كايصال الحرام منه من غير فرق بينهما ، و لعل هذا الحكم مما لا ينبغي الاشكال فيه .

**(الامر الرابع)** لافرق في ايصال الغبار بين ان يكو لا باثارة من الصائم بكنس كما في مورد الخبر، او نحو كنس، او باثارة غيره او باثارة الهواء مع عدم تحفظه مع التمكن منه ، خلافاً لما يظهر من فقيه عصره في كشفه ، حيث يقول ولا يلزم سد الفم والانف عن غبار الهواء ، و يلزم عما يحدث بكنس او نسف (اي قلع بناء) او تقليب طعام او حفر ارض و نحوها انتهى. و ظاهره الفرق بين ترك التحفظ من الهواء ، وبين تركه من الكنس ونحوه، بالصحة في الاول والبطلان في الاخير، و لعل منشأه كون النص في مورد كنس البيت ، ولكن الظاهر انتفاء الفرق لفهم العرف كون المناط في البطلان هو تعمد ايصال الغبار الى الحلق ، سواء كان بسببه ، او باثارة غيره او كان باثارة الهواء ، مضافاً الى عموم المنع عن التناول حيث لا يختص بفرد دون فرد ، ولو كان ورود النص في مورد الكنس منشأ للاختصاص للزم التخصيص به و عدم التعدي عنه الى ما ذكره من النسف وتقليب الطعام و حفر الارض و نحوها ، و كما يتعدى عن مورد الكنس الى هذه المذكورات يتعدى عنه الى ما كان باثارة الهواء .

**(الامر الخامس)** صرح في كشف الغطاء بان البخار غير مفطر الا مع الغلبة والاستدامة ، قال : فانه اذا فقد الماء قد يقوم هذا مقامه والاحوط تجنب الغليظ منها مطلقاً ، و استشكل عليه في الجواهر بانه لا يرجع الى دليل معتبر، ثم استدرك القول

بالافطار به بناء على شمول الاطلاقات للغبار، باعتبار كونه اجزاء وصلت الى الجوف بالحلق، والمفروض عدم اعتبار الاعتياد بالمفطر انتهى، والتحقيق ان يقال: اذا كان البخار فى الغلظة او الكثرة على حد يؤثر فى رطوبة ما يلاقيه و يصل اليه بحيث يصير رطباً يكون مبطلا للصوم، لاجتماع مياه فى الفم بمدخلته فيه مما يصدق على بلعه الشرب، ولو لم يكن بهده المثابة ولم يؤثر فى رطوبة المحل الملاقى له لم يضر ترك التحفظ عنه لعدم صدق الاكل ولا الشرب ولا تناول على تركه، و لقيام السيرة على عدم التجنب عن بخار الحمام فى حال الصوم و ورود الصائمين فى الحمام بحيث يقطع باتصالها الى اعصار المعصومين، هذا ومع الشك فى كونه من قبيل الاول او الاخير فالمرجع هو البرائة .

**(الامر السادس)** الحق المتأخرون بالغبار الدخان الغليظ الذى يحصل منه

اجزاء و يتعدى الى الحلق، و استبعده فى المدارك والتنقيح واللكافية والذخيرة، و فصل الشيخ الاكبر قدس سره فى كتاب الصوم بين القول بعموم حكم الغبار لغير الغليظ، او اختصاصه بخصوص الغليظ منه، وقال فى الاول بالحاق الدخان به لتنقيح المناط والاولوية، و قوى فى الثانى عدم للحوق و قال: لان الاجزاء الترابية فى الغبار تلتصق بالحلق وتنزل مع الريق، بخلاف الاجزاء اللطيفة الرمادية فى الدخان، فانها تدخل فى الجوف مصاحباً للدخان النازل، ولا تلتصق بالحلق ولا تنزل مع الريق منها شىء، والدخان ليس مما يؤكل والاجزاء الرمادية ليست منفردة عن الدخان حتى يصدق عليها الاكل بنزولها، وبالجملة فالفرق بين الاجزاء الترابية الداخلة فى الحلق مع الهواء، والاجزاء الرمادية النازلة مع الدخان، فى دخول الاولى بنفسها فى الحلق منفصلاً عن الهواء مخالطاً للريق، و نزول الثانية فى ضمن الدخان بحيث لا ينفصل عن الهواء الدخانى ولا تختلط بالريق واضح، انتهى. و فيه اولاً ان الفرق بين الاجزاء الترابية فى الغبار والرمادية فى الدخان بلصوق الاول بالحلق و نزولها مع الريق فى الجوف وعدمه فى الثانى، لا يوجب تفصيل الحكم باللاحاق بين عموم الحكم فى الغبار، او اختصاصه بخصوص الغليظ، اذ مع القول بالعموم يكون الاجزاء الرمادية ايضاً كك، ولعل نظره فى ذلك التفصيل الى دعوى الفرق فى الدليل المثبت لحكم الغبار اذ بناء على القول بعموم الحكم فيه للغليظ وغيره، لا بد من ان يقال بثبوت

الحكم فيه كذلك بالتعبد ، و ذلك لعدم صدق الاكل و الشرب و التناول اعم منهما على ايصال الرقيق من الغبار الى الحلق ، فلو كان ايضاله مضرّاً بالصوم يجب ان يكون بالتعبد ، وعلى القول باختصاص البطلان بخصوص الغليظ من الغبار ، يكون ابطاله لصدق التناول على ايصاله بالحلق فيكون مبطلاً ، بناء على عموم الابطال وشموله لكل تناول ولو لم يصدق عليه الاكل و الشرب ، و هذا بخلاف الاجزاء الرمادية في الدخان ، حيث انها لما لم تلصق بالحلق ولا تنزل في الجوف ، مع الريق لا يصدق عليها التناول ، لعدم صدقه على تناول الدخان و عدم انفرادها عن الدخان حتى يصدق على تناولها الاكل ، ولا يخفى ما فيه فانه بناء على عموم الحكم في الغبار لا يلزم ان يكون وجه القول به هو التعبد ، وعلى القول به لا يلزم الحاق الدخان به للاولوية و تنقيح المناط ، اذ لعل في الغبار خصوصية اوجبت ايجاب التنزه عنه في حال الصوم ، معدومة في الدخان و لعل ما ابداه قده من الفرق بين الغبار و الدخان صار منشاء للفرق بينهما بالتعبد ، و بناء على اختصاص الحكم بالبطلان بالغليظ من الغبار لم يعلم الفرق بين الغبار و بين الدخان بلصوق الاجزاء الترايبية في الاول دون الاخير ، و على تقدير ثبوته لا يكون فارقاً اذ المدار على الابطال ليس بالصاق المفطر على الحلق حتى اذا دخل الجوف مع عدم لصوقه لا يكون مبطلاً مع انه على القول باعتباره في المفطر يمكن القول: بوجوب التحرّز عن الدخان ايضاً بالتعبد ، كما يقال: به في الغبار بناء على عموم الحكم فيه وشموله لغير الغليظ منه ، فما فصله قده ليس بمرضى ، و الحق عدم الحاق الدخان بالغبار لعدم الدليل عليه ، و كون الاصل مقتضياً لعدم الحاق ،

مضافاً الى موثق عمر بن سعيد عن الرضا عليه السلام عن الصائم يتداخن بعود او بغير ذلك فتدخل الدخنة في حلقة ، فقال عليه السلام جائز لا بأس به ، و دخول الدخنة في الحلق عند لتداخن بالعود ظاهر في كونه لاجل ترك التحفظ ، و التمكن من دخولها فيه فيكون عمدياً مضافاً الى دلالة الحكم بالجواز في قوله عليه السلام جائز على التعمد به ان ما لا يكون عمداً لا يحتاج الى الحكم بالجواز ، فحمل الخبر على غير العمد مما لا وجه له ، و ترك العمل بما في ذيله من نفى البأس عن دخول الغبار في الحلق غير مضر بحجبة ما في صدره ، لتحقيق المعارض لذيله دون صدره ، و هذا في الدخان الذي لا يجتمع منه شيء الى الفم

حتى يدخل الى الجوف من الحلق ليس ببعيد ، و لكن فيما كان كذلك فالاقوى وجوب التجنب عنه ، لصدق الاكل على بلع المجتمع منه و ان لم يكن المأكول معتاداً لما تقدم من عدم اعتبار الاعتياد في الاكل ولا في المأكول، هذا حكم مطلق الدخان و اما شرب التتون من التنيك و غيره فالحكم فيه اشد ، و قد قيل بوجوب التحرز عنه و لو مع عدم وجوبه في غيره من الادخنة ، و يستدل له بوجوه .

منها صدق الشرب على استعماله في عرف اهل اللسان في هذه الاعصار و ان لم يكن هذا المشروب في زمان صدور النهى عن الشرب ، لكن النهى عنه يشمل ما يتحقق بعد صدور الخطاب ، ان الحكم بترك الشرب لا يختص بزمان الصدور، بل هو عام الى يوم القيام على نهج القضاياء الحقيقية هكذا كلما وجد و كان على تقدير وجوده مما يصدق عليه مفهوم الشرب فهو حرام على الصائم، و من المعلوم عن عرف اهل اللسان ان استعمال التتون على النحو المتعارف مما يصدق عليه الشرب فيكون حراماً على الصائم ، وهذا الوجه مما لا بأس به و ان لم يخلو عن البعد ، لانصراف الشرب عن امتصاص غير المائع ، اما لاجل وضعه لامتناع المائع ، و لانصرافه الى مصه لو كان موضوعاً لمطلق المص ، (ومنها) ان استعماله بواسطة الاعتياد والتلذذ يقوم مقام القوت ، و يكون اشد من الغبار و هذا الوجه محكى عن كشف الغطاء ، و لا بأس به ايضاً .

(ومنها) استقرار سيرة المسلمين على الاجتناب عنه .

(ومنها) انه ما ح لصورة الصوم بحسب ارتكاز المتشعبة بحيث يرون فاعله مفطراً غير صائم ، وهذا مما لا ينبغي انكاره ، و ان كان منشأه ارتكاز مفطريته منهم بحيث يعاملون معه معاملة الاكل والشرب وهذه الوجوه و ان لم يسلم شيئى منها من المناقشة ، الا ان تعاضد بعضها ببعض يوجب الاطمينان بوجوب التحرز عنه ، و كون التجنب عنه موافقاً مع الاحتياط اللازم مراعاته في الدين، و ان مراعاته في ترك استعماله لازم من مراعاته في التجنب عن الغبار و البخار و الدخان الغليظ والله العاصم .

(الامر السابع) لا بأس بما يدخل في الحلق غفلةً أو نسياناً أو قهراً ، او بظن

عدم الوصول، و نحو ذلك مما لا يكون دخوله فيه عمدياً، وهذا في صورة الغفلة والنسيان

والقهر مما لا أشكال فيه ، لعدم تحقق العمدة قطعاً ، واما في ترك التحفظ بظن عدم الوصول فلا يخلو عن الأشكال ، لتحقق العمدة بالتمكين عن الوصول ، ولو كان تمكينه لاجل الظن بعدمه ، حيث لم يقدم دليل على جواز اتباعه ، والاحسن ان يعبر بما في النجاة بقوله (او تخيل عدم الوصول) بدل الظن بعدمه ، لان التخيل يجتمع مع القطع بعدم الوصول كما لا يخفى ، و مع القطع بعدمه لا يكون الوصول مع ترك التحفظ عمدياً .

**السابع الارتماس في الماء و يكفي فيه رمس الرأس فيه و ان كان سائر البدن خارجاً عنه من غير فرق بين ان يكون رمسه دفعة او تدريجاً على وجه يكون تمامه تحت الماء زماناً ، و اما لو غمسه على التعاقب لاعلى هذا الوجه فلا بأس به و ان استغرقه ، والمراد بالرأس ما فوق الرقبة بتمامه ، فلا يكفي غمس خصوص المنافذ في البطلان و ان كان هو الاحوط و خروج الشعر لا ينافي صدق الغمس .**

في هذا المتن امور الاول وقع الخلاف في حكم الارتماس على الصائم تكليفاً على اقوال ، والمشهور هو الحرمة ، والمحكي عن الشيخ في التهذيب والسيد في احد قوليه والحلي هو الكراهة ، و عن ابن ابي عقيل جوازه من دون كراهة ، و قد نقل عنه العلامة في المحكي عن المنتهى ، ونسبه الى الجمهور ايضاً ، و لا يخفى سقوط القول الاخير بالاجماع على خلافه ، والاقوى ما عليه المشهور للنصوص الكثيرة الواردة في النهي عنه ، كخبر يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه السلام قال : لا يرتمس المحرم في الماء ولا الصائم . و صحيح الحلبي لا يرتمس الصائم ولا المحرم رأسه في الماء .

و خبر الصيقل عن الصادق عليه السلام عن الصائم يرتمس في الماء قال عليه السلام : لا . و خبر ابن مسلم الصائم يستنقع في الماء ويصّب على رأسه و يتبرّد بالثوب و ينضح المروحة و ينضح البوريا تحته ولا ينغمس رأسه في الماء .

و خبر حريز عن الصادق عليه السلام قال : لا يرتمس الصائم ولا المحرم رأسه في الماء . و مرسل الحنظ عن الصادق عليه السلام عن الصائم يرتمس في الماء قال : لا ولا المحرم وعن الصائم ايلبس الثوب الملون قال عليه السلام لا .



وخبر حنان عن الصادق عليه السلام عن الصائم يستنقع في الماء قال : لا بأس و لكن لا ينغمس فيه والمرئة لا تستنقع في الماء لانها تحمل الماء ، و قبلها ، و هذه الاخبار كما ترى ظاهرة الدلالة في التحريم ، وعمل بظاهرها المشهور شهرة كادت ان يكون اجماعاً ولا يعارضها شيء مما يخالفها في التحريم لكي يرفع اليد به عما هي ظاهرة فيه ، فالعمل بهامتين .

(الثاني) اختلف القائلون بحرمة الارتماس على الصائم في انه هل يفسد به الصوم ، و يوجب القضاء ام لا ، و المشهور فيه هو الفساد ، و المحكى عن الشيخ في الاستبصار و المحقق في المعتمد و الشرايع و العلامة في المختلف و المنتهى و المحقق الثاني في حاشية الارشاد و الفخر و الشهيد الثاني و صاحب المدارك هو عدم الفساد ، و نسب الى اكثر المتأخرين ، و استدلل للاول بالاخبار المتقدمة وغيرها ، بتقريب ان الاصل في الامر و النهي الوارد في العبادات و المعاملات المركبة من الاجزاء و الشرائط و الموانع هو الغيرية التي يستفاد منها دخل متعلقها في المركب جزء او شرطاً او مانعاً ، و ان كان الاصل الاولي في الاوامر و النواهي هو الاصلية ، فالنهي في تلك الاخبار ظاهرة في مانعية متعلقة عن الصوم و هو معنى الفساد و الابطال ، مضافاً الى تصريح غير واحد من الاخبار بذلك ، كصحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام المتقدم نقله مراراً ، و فيه لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب ثلاث خصال (او اربع) الطعام و الشراب و النساء و الارتماس في الماء ، و ظاهر الاضرار به هو الاضرار بصومه ، فما عن الشهيد في شرح الارشاد بانه يكفي في الاضرار كونه محرماً عليه مخالف مع الظاهر كما هو واضح ، و اظهر من ذلك .

الخبر المروي عن الخصال خمسة اشياء تفطر الصائم ، الاكل و الشرب و الجماع و الارتماس في الماء و الكذب على الله و على رسوله و على الائمة عليهم السلام .

و عن الفقه الرضوي انه قال : خمسة اشياء تفطرك ، الاكل و الشرب و الجماع و الارتماس في الماء و الكذب على الله و على رسوله و على الائمة عليهم السلام . وعد الارتماس في هذين الخبرين من المفطرات كالاكل و الشرب دليل ظاهر على اتحاد حكمه مع

سائر المفطرات في الابطال و وجوب القضاء بل الكفارة فيما تجب فيه ، ولا ينبغي التامل في ظهور هذه الاخبار في التحريم و في الفساد ، لكن يعارضها .

موثق ابن عمار عن الصادق عليه السلام عن رجل صائم ارتمس في الماء متعمدا عليه قضاء ذلك اليوم قال عليه السلام ليس عليه قضاء ولا يعودن ، و ظهوره في عدم الفساد بتعمد الارتماس في الماء ، بل نوصيته في عدم وجوب القضاء عليه الذي هو لازم صحة صومه وعدم بطلانه بالارتماس غير قابل للانكار ، و لابد من الجمع بينه و بين الاخبار المتقدمة و قد اختلف في طريقه بوجهين .

احدهما بحمل النهي في الاخبار المتقدمة على الكراهة و يشهد له الخبر المروى عن ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال : يكره للصائم ان يرتمس في الماء ، و لعله المنشاء للقول بكراهة الارتماس ، و لا يخفى عدم ملايمته مع ما في خبر الخصال و فقه الرضا و صحيح ابن مسلم من التصريح بمفطرة الارتماس و كونه مضراً بالصوم ، و مع ما في هذا الموثق من النهي عن العود الى الارتماس ، و اقتران ارتماس الصائم بما لا يقبل الحمل على الكراهة كارتماس المحرم في صحيح الحلبي و صحيح حريز و مرسل الحنطا المتقدمة ص ٣٧ و اقترانه بما يحرم على الصائم كالاكل و الشرب و الجماع في صحيح ابن مسلم المتقدم ص ٣٧ .

و ثانيهما بابقاء النهي في الاخبار المتقدمة على ظاهره من الحرمة و صرفه عن ظهوره في الحرمة الغيرية الدالة على مانعية الارتماس عن صحة الصوم و حملته على الحرمة الذاتية التكليفية من دون استتباعه الفساد ، و ابقاء الموثق على ظاهره من عدم الفساد بالارتماس و لا ظهور لخبر ابن سنان في الكراهة المصطلحة لاطلاق الكراهة كثيرا على الحرمة في الاخبار مع ظهوره في حرمة ، حيث ينهى عن العود إليه ، و هذا الحمل و ان كان اقرب من الاول ، لكن لا يلائم مع ظهور خبر الخصال ، و ما في فقه الرضا عليه السلام بل نوصيتهما في الفساد ، و خبر ابن مسلم في اضرار الارتماس بالصوم الظاهر في الفساد ، و لعل هذا الحمل من القائلين بحرمة الارتماس تكليفاً ، و عدم الفساد به وضعاً ، بطرح خبر الخصال ، و ما في فقه الرضا لضعفهما سنداً و حمل الاضرار في خبر ابن مسلم على

ارتكاب فعل المحرم مثل الجدل والغيبة في حال الصوم ، ولا يخفى ما فيه لانجبار ضعف سند خبر الخصال وما في فقه الرضا بالعمل ، حيث ان المشهور بين الفقهاء هو حرمة الارتماس و فساد الصوم به ايضا ، و ان كفاية فعل المحرم في الاضرار خلاف الظاهر من الاضرار ، فالاقوى ما عليه المشهور من القول بحرمة الارتماس على الصائم وفساد الصوم به ، و انه يوجب القضاء بلا كلام فيه و الكفارة بناء على وجوبها بتعمد افساد الصوم بكل مفطر ، و ان لم يرد على وجوبها به بالخصوص ، وسيأتي البحث عن ذلك .

### (الامر الثالث) الرسم في اللغة (سربآب فروردن) والارتماس على ما في منتهى

الاريب (بآب فروشدن) و ظاهره ادخال جميع البدن في الماء وتغطيته به من القدم الى القرن بحيث يقع جميعه تحت الماء في آن ما دفعة او تدريجاً ، وعلى هذا المعنى فسروه في الغسل الارتماسي في باب الاغسال ، لكن في باب الصوم فسروه بغمس الرأس وادخاله تحت الماء ولومع خروج البدن عنه ، و ذلك لاطلاق النهي عنه الشامل لما كان مع خروج البدن ، و تردد الشهيد قده في الدروس في الحاق ادخال الرأس فقط باذخال جميع البدن وقال : ولو غمس رأسه في الماء دفعة او على التعاقب ففي الحاقه بالارتماس نظر ،

و اورد عليه بانه مخالف لاطلاق النهي عن رمس الرأس في الماء ، و دفعه عنه في مصباح الفقيه بدعوى انصراف النصوص الى ارادة الارتماس المطلق ، كما وقع التعبير في بعض تلك الاخبار ، و قال : في تقييده بالرأس في جملة منها لكونه الجزء الاخير الذي يتحقق به الانغماس ، لا لارادته بالخصوص و هذه الدعوى غير بعيدة عن مساق الاخبار ، الا انها قابلة للمنع ، فالأخذ بالاطلاق او فق بالقواعد انتهى ، و ظاهره تسليم اطلاق النهي عن رمس الرأس في الماء الشامل لغمسه فيه مع خروج باقى البدن ، ولا يخفى منافاته مع معنى الرسم والارتماس لغة وعرفاً ، ومنافاته مع ما تسالموا عليه من معناه في الغسل الارتماسي ، و لو لم يكن الاخبار الناهية عن الارتماس المطلق و كانت النصوص منحصرة في النهي عن الارتماس بالرأس ان الرسم او الارتماس لا يحصل الا بدخول الرأس في الماء مع جميع البدن فما تنظر فيه في الدروس قوى جداً . اللهم الا ان يقوم الاجماع على خلافه هنا ، و قال في الجواهر : بانه لا أجد فيه خلافاً انتهى ، و حكموا ببطان الصوم

برمس الرأس في الماء مع خروج البدن و ارسلوه ارسال المسلمات .

**(الامر الرابع)** يعتبر في تحقق رمس الرأس او البدن ادخال مجموعه تحت الماء ،

و تغطيته به بحيث يحصل تمام الرأس او البدن تحت الماء ، في آن او زمان ، سواء حصل غمسه دفعة او تدريجاً ، فلو حصل الغمس على التعاقب بان يغمس طرفاً من الرأس في الماء مع خروج طرفه الاخر ، ثم اخرج ذاك الطرف و ادخل الطرف الآخر و هكذا بحيث ادخل كل طرف منه في الماء لكن لافي زمان واحد بل كل طرف في زمان غير زمان الطرف الاخر ولم يحصل تغطية المجموع في زمان واحد فلا بطلان لعدم تحقق الارتماس ، و ان استغرقه الماء على سبيل التعاقب ، فالمعتبر في الدفعة في الارتماس هو الدفعة في مقابل الدفعات ، لا الدفعة في مقابل التدريج ، اذ لا يحصل الارتماس الا بالتدريج لكونه زمانياً اي واقعاً في الزمان على وجه الانطباق .

**(الامر الخامس)** المصرح به في غير واحد من كلمات الاصحاب ان المراد

بالرأس هنا مجموع ما فوق الرقبه الى منابت شعر الرأس ، فالمدار في الفساد تغطية ذاك المجموع في الماء لانسباقه الى الذهن من اطلاق الرأس في المقام ، فلو ادخل المنافذ كلها وكانت منابت شعر الرأس خارجة عن الماء لم يبطل به الصوم ، خلافاً لما يظهر من صاحب المدارك حيث لم يستبعد تعلق التحريم بغمس المنافذ كلها دفعة و ان كانت منابت الشعر خارجة عن الماء ، ولعل الوجه عنده كون البطلان بتغطية الرأس كله دخول المنافذ في الماء و نفوز الماء فيها ، فيكون المدار على دخول المنافذ سواء دخل المنابت ام لا ، ويشهد لذلك مضافاً الى فهم العرف من النهي عن ادخال الرأس في الماء و انسباق ذلك منه ما في خبر حنان عن الصادق عليه السلام عن الصائم يستنقع في الماء قال عليه السلام لا بأس و لكن لا ينغمس فيه والمرئة لا تستنقع في الماء ، لانها تحمل الماء بقبلها ، فان النهي عن استنقع المرئة معللاً بانها تحمل الماء ، و عطفها على النهي عن انغماس المرء في الماء يشعر بكون العلة في النهي عن انغماسه ايضاً هو حمله بمنافذه الماء ، فيكون المدار على تغطية المنافذ فقط ، و ان لم تحصل تغطية الرأس بتمامه ، و فيه ما لا يخفى لان ما ذكره لا يدل عليه دليل ، وفهم العرف ذلك ممنوع ، بعد احتمال كون الحكم تعبيدياً ، ولو سلم انسباق

ذلك الى اذهانهم فالامسرح الرجوع اليهم فى ذلك لعدم اعتبار افهامهم فى ملاكات الاحكام و لا اشعار فى خبر حنان على علية نفوذ الماء من منافذ الرأس فى النهى عن الانغماس فى الماء ولوسلم فلعل لتغطية منابت شعر الرأس مدخلية فى ذلك ، انلاشكال فى تأثير تغطيتها فى نفوذ الماء فى منافذ الرأس فالاقوى ح عدم فساد الصوم بادخال منافذ الرأس مع خروج منابته عن الماء ، و ان كان الاحتياط حسناً على كل حال، كما ان الاقوى عدم افساد ادخال تمام منابت شعر الرأس الى ان ينتهى الى المنافذ مع خروج المنافذ عن الماء ، وبعبارة اوضح لا بطلان برمس نصف الرأس سواء كان النصف الأعلى او الأسفل و سواء كان نصفاً متساوياً او كان اقل او اكثر، وخروج شعر الرأس عن الماء لا يضر بصدق الغمس مع دخول المنابت فى الماء ، ولا سيما فيما طال الشعر كما لا يخفى .

**مسئلة ٣٠-** لابس برمس الرأس او تمام البدن فى غير الماء من سائر المائعات بل ولا رمسه فى الماء المضاف و ان كان الاحوط الاجتناب خصوصاً فى الماء المضاف .

المائعات اما لا يصدق عليه اسم الماء و لومع القيد كاللبن و السمن و الدبس و لحوها ، و اما يطلق عليها الماء المضاف و اطلاقه على هذا الاخير اما من جهة كونه شبيهاً بالماء كالمضاف المعتصر ، او من جهة اختلافه بالماء كالمضاف الممزوج اذا تبين ذلك فنقول فى الحاق المائع و لولم يصدق عليه الماء المضاف بالماء ، او الحاق المضاف به دون غيره من المائعات ، او عدم الاحاق مطلقا و لوما كان يصدق عليه المضاف وجوه ، المصرح به فى المسالك هو الاول قال قده : فى حكم الماء مطلق المائع و ان كان مضافا كما نبه عليه بعض اهل اللغة والفقهاء انتهى ، ولا يخفى ان تعميم الحكم بالبطلان بالنسبة الى غير الماء من المائعات اما يكون بدعوى صدق الارتماس على ادخال الرأس فى غير الماء من المائعات ، و اليه ينظر حكم الشهيد الثانى بالاحاق متمسكاً بصدق الارتماس عليه كما نبه عليه بعض اهل اللغة والفقهاء ، و اما يكون لاجل قيام الدليل على البطلان بمطلق الارتماس ، سواء كان فى الماء او غيره بعد الفراغ عن صدق الارتماس فى غير الماء ايضاً ، و هو صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام و فيه الصائم يستنقع فى الماء و لا يرمس رأسه

حيث ان النهى عن رمس الرأس على نحو الاطلاق يشمل ما كان الرمس فى الماء او فى غيره من المايعات التى يصدق الرمس على التغطية به ، والوجه الاول و ان كان صحيحاً بمعنى صدق الارتماس على الغمس فى غير الماء خصوصاً فى المضاف الا ان الحكم بالبطلان مختص بالغمس فى الماء ، و لا دلالة لصحيح الحلبى على الاطلاق ، لان عطف قوله ولا يرمى رأسه على قوله يستتفع فى الماء ، يدل على ارادة رمس الرأس فى الماء لا مطلق الرمس ولو كان فى غير الماء ، مع انه على تقدير الاطلاق يقيد بما عداه و لومنع التقييد لكونهما مثبتين و لم يحرز اتحاد الحكم فيهما فلا اقل من دعوى الانصراف ، اعنى انصراف الارتماس الى الرمس فى الماء ، فالحق عدم شمول الاطلاق لمطلق المايعات غير الماء ، و اما المضاف فالحق فيه التفصيل بين المعتصر والمصد مما يطلق عليه الماء لمشابهته معه ، و بين الممتزج الذى يطلق عليه ، لاشتماله عليه فيقال فى الاول بعدم اللاحق ، لكونه كالمايعات فى عدم صدق الماء حقيقة عليه ، وفى الثانى باللاحق لكون المضاف الممزوج ماء حقيقة ، ولم يخرج بالمزج عن كونه ماء و ان لم يصدق عليه الماء على نحو الاطلاق ، و هذا التفصيل ليس ببعيد ، لكن طريق الاحتياط فى الجميع واضح والله الهادى .

**مسئلة ٣١ -** لو سطح رأسه بما يمنع من وصول الماء اليه ثم رسمه فى الماء فالاحوط بل الاقوى بطلان صومه نعم لو ادخل رأسه فى اناء كالشيشة ونحوها و رمس الاناء فى الماء فالظاهر عدم البطلان .

لو لطخ رأسه بما يمنع من وصول الماء اليه كالطين والحناء و السدر ونحوها ثم غمر فى الماء ، ففي صدق الارتماس عليه تأمل من جهة صدق (فرو رفتگى سردر آب) ومن جهة عدم وصول الماء اليه ، ولعل الاول اقوى وعليه فالاقوى بطلان الصوم به ، ولو ادخل رأسه فى اناء و رمس الاناء فى الماء فالظاهر عدم صدق الارتماس قطعاً ، و منه السير فى السفن تحت البحرية المعمولة فى هذه الاعصار حيث انه ليس بالارتماس قطعاً .

**مسئلة ٣٢ -** لو ارتمس فى الماء بتمام بدنه الى منافذ رأسه و كان مافوق المنافذ من رأسه خارجاً عن الماء كلا او بعضاً لم يبطل صومه على الاقوى و ان كان الاحوط البطلان برمس خصوص المنافذ كما مر .

قد مر هذه المسألة عند قوله فلا يكفي غمس خصوص المنافذ خلافاً لما يظهر من صاحب المدارك، وقد قلنا بان المدار في البطلان هو غمس تمام الرأس مما فوق الرقبة الى منابت شعر الرأس ، ولا يكفي بعضه سواء كان البعض الاعلى اعنى منابت الشعر او البعض الاسفل الذي فيه المنافذ .

**مسئلة ٣٣ -** لا بأس بافاضة الماء على رأسه و ان اشتمل على جميعه ما لم يصدق الرسم في الماء نعم لو ادخل رأسه او تمام بدنه في النهر المنصب من عال الى السافل ولو على وجه التسنيم فالظاهر البطلان لصدق الرسم و كذا في الميزاب اذا كان كبيراً و كان الماء كثيراً كالنهر مثلاً .

لا بأس بافاضة الماء على الرأس و ان احاط على جميعه ما لم يصدق عليه الرسم، لما في صحيح ابن مسلم الصائم يستنقع في الماء و يصب على رأسه ، والمدار في نفى البأس على سلب صدق الرسم عليه ، من غير فرق بين كثرة الماء و قلتة و جريانه و ركوده ، وعلى ذلك فلا بأس بالوقوف تحت الدوشات المعمولة في الحمامات في هذه الاعصار ، ويبطل في كلما يصدق عليه الارتماس كالموارد التي عدها المصنف قده في المتن . -

**مسئلة ٣٤ -** في ذى الرأسين اذا تميز الاصلى منهما فالمدار عليه ، ومع عدم التمييز يجب عليه الاجتنان عن رسم كل منهما لكن لا يحكم ببطلان الصوم الا برمسهما ولو متعاقباً .

اعلم ان ذى الرأسين اما يعلم بكون رأسهما كلاهما اصلين ، او يعلم بزيادة احدهما و اصاله الاخير ، و على الاخير فاما يتمييز الزائد عن الاصلى او يشتهبه بينهما ، فهنا صور .

**(الاولى)** فيما اذا علم باصاله كلا الرأسين ، والحكم فيها هو حكم ذى الرأس الواحد فيحرم ارتماس كل واحد منهما منفرداً و يبطل به الصوم كما يحرم و يبطل الصوم بارتماسهما معاً و ذلك لان كل واحد منهما رأس اصلى يحرم ارتماسه باطلاق دليل الارتماس الشامل لذى الرأسين و ذى الرأس الواحد معاً .

**(الثانية)** ما اذا علم بزيادة احدهما مع تميز الزائد عن الاصلى ، والحكم

فيها واضح بحرمة الارتماس بالاصلي و فساد الصوم به ، وعدم حرمة الارتماس بالزائد و لافساد الصوم به و ذلك ظاهر .

(الثالثة) ما اذا علم بزيادة احدهما مع اشتباه الزائد بالاصلي ، و الحكم

فيها اما بالنسبة الى حرمة الارتماس فالاقوى وجوب التحرز عن الارتماس بكل واحد منهما ، كما لا اشكال في حرمة الارتماس بهما معاً ، و ذلك لكون المورد من موارد العلم الاجمالي بحرمة احد الارتماسين المردد بين الارتماس بهذا او ذاك ، فيجب الاجتناب عن كل واحد منهما منفرداً لاجل الوجوب الموافقة القطعية في اطراف المعلوم بالاجمال ، و ان ارتكبهما معاً مستلزم للمخالفة القطعية ، ان بارتماسهما معاً يحصل القطع بتحقيق الارتماس المحرم سواء ارتكبهما دفعة او متعاقباً ، و لا اشكال في بطلان الصوم بارتماسهما معاً و لو على التعاقب للقطع بارتماس الرأس الاصلي في الماء الموجب للبطلان ، و انما الكلام في الفساد بارتماس احدهما ، ففيه (وجهان) من انه لا يوجب للحكم بالافطار لا واقعا حيث يشك في تحقق المفطر واقعا حيث يشك في كون الارتماس بالرأس الاصلي ، و لا ظاهراً حيث لا اصل يوجب به الحكم بالافطار ظاهراً ، و الحكم بوجوب التحرز عن الارتماس في احدهما حكم عقلي من باب المقدمة العلمية لحرز التحرز عن المفطر الواقعي ، و هو لا يوجب الحكم بالافطار ظاهراً ، بل لا يترتب على مخالفته العقوبة الا مع مصادفتها لمخالفة الواقع حيث يترتب على مخالفة الواقع ح العقاب لصيرورته منجزاً بالعلم الاجمالي ، اللهم الا على القول باستحقاق المتجرى للعقاب ، حيث انه يترتب على الارتماس في احدهما ح العقاب و لو لم يصادف مع مخالفة الواقع لاجل التجري . و من ان العلم الاجمالي الموجب لتنجز الواقع به عند المصادفة يقتضى حكم العقل بعدم الاجتزاء به لاحتمال مصادفة الواقع المنجز و عدم اصل محرز للصحة ظاهراً ، و ان لم يكن اصل محرز للفساد ظاهراً لكن عدم الاصل المحرز للصحة ظاهراً كاف لحكم العقل بعدم الاجتزاء بما اتى به لاحتمال مخالفته مع الواقع المنجز بقيام العلم الاجمالي عليه ، و لعل الوجه الثاني اقرب ، و لكن الشيخ الاكبر قده في حاشيته على نجات العباد افتى بعدم البطلان برمس احدهما في الماء . كالمصنف قده في المتن والله العالم باحكامه .



**مسئلة ٣٥ -** اذا كان مائعان يعلم بكون احدهما ماء يجب الاجتناب عنهما و لكن الحكم بالبطلان يتوقف على الرسم فيهما .

البحث عن حكم هذا المسئلة مبنى على الفرق بين الماء و غيره فى المنع عن الارتماس فى الماء دون غيره من المائعات ، فح تصير هذه المسئلة من صغيريات باب العلم الاجمالى كالمسئلة المتقدمة بعينها ، فان قلنا فى المسئلة المتقدمة بوجوب الاجتناب عن الارتماس فى كل واحد منهما من باب المقدمة العلمية ، و عدم البطلان بالارتماس فى احدهما كما هو مختار المصنف قده بكون الحكم فى تلك المسئلة ايضاً كذلك ، و ان قلنا فى تلك المسئلة بالبطلان اى بوجوب القضاء بالارتماس فى احدهما لاجل نفى ما يوجب الاكتفاء بما اتى به ، لعدم ما يوجب الحكم بصحته - واقعا و لظاهر اى يكون الحكم فى هذه المسئلة ايضاً كذلك ، لكن بعض مشايخنا رضوان الله عليه كتب فى حاشيته على هذه المسئلة بكفاية الرسم فى احدهما فى البطلان ، ولم يكتب فى المسئلة المتقدمة شيئاً ، و لعل الفرق بين المسئلتين فى ذلك غير ظاهر يحتاج الى التدبر .

**مسئلة ٣٦ -** لا يبطل الصوم بالارتماس سهواً او قهراً او السقوط فى الماء من غير اختيار .

و السهو فى الارتماس اما يكون بالاتيان به غفلة عن كونه ارتماساً كما اذا كان مشغول القلب بهم شاغل له فارتمس غافلاً عن كونه ارتماساً فى الماء ، و اما يكون بالغفلة عن كونه صائفاً فى التمس مع الالتفات بكونه ارتماساً ، والمراد بالقهر هو ان يرمه غيره فى الماء و يسقطه فيه بلا اختيار منه ، و السقوط فى الماء من غير اختيار ظاهر كما اذا وقف على طرف الماء فنزل قدمه و سقط فيه ، و الحكم فى الجميع هو عدم البطلان و ذلك لاعتبار التعمد فى الاتيان بالمفطر فى البطلان حسبما يأتى البحث عنه .

**مسئلة ٣٧ -** اذا القى نفسه من شاهق فى الماء بتخيل عدم الرسم فحصل لم يبطل صومه .

و لعل المراد من التخيل هو اعتقاد عدم الرسم بمعنى الاطمينان بعدمه ، و الا فمع عدمه يشكل الحكم بالصحة كما لا يخفى .

مسئلة ٣٨- اذا كان مائع لا يعلم انه ماء او غيره او ماء مطلق او مضاف  
لم يجب الاجتناب عنه .

والبحث عن حكم هذه المسئلة ايضاً كالمسئلة الخامسة والثلاثين مبني على الفرق بين الماء وغيره ، وفي الماء بين المطلق منه والمضاف باختصاص المفطر بالارتماس في الماء المطلق دون المضاف والمائع الاخر غير الماء ، وعليه ففي وجوب الاجتناب عن الارتماس فيما يشك في كونه ماء او مائعاً اخر او كونه ماء مطاقاً او مضافاً (وجهان) مبنيان على ان متعلق النهي عن الارتماس هل هو مأخوذ على نحو صرف الوجود المنطبق على اول الوجود ، او على نحو العام الاستغراقي بالنسبة الى كل فرد فرد من افراد طبيعته ، او على نحو العام المجموعي الحكمي ، ان متعلق الحكم ثبوتياً كان او عدمياً يتصور اخذه على احد هذه الانواع الاربعة ، والفرق بين صرف الوجود والعام الاستغراقي واضح ، حيث ان المتعلق في صرف الوجود هو نفس الطبيعة من حيث الوجود بحيث لا يتشنى ولا يتكرر ، وينطبق دائماً على اول الوجود ، وفي العام الاستغراقي يكون كل فرد بخصوصيته الفردية مأخوذاً في المتعلق في مقابل فرد آخر ، والفرق بينهما و بين الاخذ على نحو العام المجموعي الحقيقي او الحكمي ايضاً واضح ، حيث ان في العام المجموعي يصير كل فرد كالجزء من المتعلق ، وهذا بخلاف الاخذ على نحو صرف الوجود او العام الاستغراقي ، حيث ان في صرف الوجود تكون الطبيعة من حيث الوجود الصرف مأخوذاً دون الخصوصية الفردية ، وهي باعتبار الوجود تكون تمام الموضوع ، وفي العام الاستغراقي تكون الخصوصية الفردية مأخوذاً في الموضوع على نحو التمام ، بحيث يكون كل فرد موضوعاً تاماً للحكم ثبوتاً و سقوطاً ، و لازم ذلك انحلال الحكم الى احكام متعددة حسب تعدد موضوعه ، فكل فرد من العام ينخصه حكم مستقل مختص به طاعةً ومعصيةً ، وهذا بخلاف العام المجموعي حيث ان الافراد يكون فيه ملحوظاً كالجزء من الموضوع ، والفرق بين العام المجموعي الحقيقي وبين الحكمي هو ان في الحقيقي تكون الافراد بخصوصيتها الفردية ملحوظة كالجزء من المتعلق ، و في الحكمي تكون الافراد باعتبار الوجود السعي للطبيعة ملحوظة كك ، و هو المعبر عنه بالطبيعة السارية ، و لازم اخذ المتعلق على نحو صرف الوجود هو عدم صحة الرجوع الى البرائة والاباحة عند الشك في الشبهة المصدقية لكون الشك فيه شكاً في المحصل

الواجب فيه الرجوع الى الاشتغال ، و ذلك لتبين التكليف و متعلقه معاً ، وكون الشك في تحقق مصداقه ، و لازم الاخذ على نحو العام الاستغراقى هو صحة الرجوع فيه الى البرائة ، لكون الشك في اصل التعلق التكليف المستقل المشكوك زائد اعما علم به لكون المشكوك على تقدير كونه مصداقاً للعام متعلقاً لتكليف مستقل متعلق به ثبوتاً و سقوطاً وله اطاعة و عصيان على حدة في صورتى الموافقة و المخالفة ، و لازم اخذه على نحو العام المجموعى الحقيقى و الحكمى هو رجوع الشك في المشكوك الى الشك بين الاقل و الاكثر الارتباطى المورد للخلاف فيه في الرجوع الى الاشتغال و البرائة ، و ان الحق عندنا هو الرجوع الى البرائة العقلية و الشرعية معاً ، اذا تبين ذلك فنقول ربما يقال في المقام ان الشك في كون المائع مما يبطل الصوم بالارتماس فيه ام لا يجب الاجتناب عن الارتماس فيه لكون الارتماس فيما يبطل الصوم به مأخوذاً عند تعلق النهى به على نحو صرف الوجود فيكون المرجع عند الشك في مصداق شئى له هو الاشتغال ، و اورد عليه بان مرجع الشك في المقام الى الشك في اتساع التكليف بنحو يشمل الارتماس في المردد و عدمه ، فيكون الارتماس موضوعاً للشك في التكليف ، و الشك في التكليف مطلقاً مجرى لاصالة البرائة انتهى ، و كانه مع تسليم كون المتعلق مأخوذاً على نحو صرف الوجود يقول بكون الشك في المقام في اتساع التكليف بنحو يشمل الارتماس في المردد و لا يخلو عن التعسف ، اللهم الا ان يكون مراده منع كون المتعلق مأخوذاً على نحو صرف الوجود بل هو مأخوذ على نحو العام المجموعى الحكمى المعبر عنه بالطبيعة السارية ، و كيف كان فالحق في المقام هو القول باستحالة اخذ المتعلق على نحو صرف الوجود لكون التكليف فيه عدمى و فى التكاليف العدمية يستحيل اخذ المتعلق على نحو صرف الوجود ، لان النهى عن الشئى ناش عن مبغوضية وجوده على نحو صرف الوجود و هى اى مبغوضية وجوده كك يقتضى تعلق الطلب الى عدمه على نحو السلب المطلق ، لان صرف الوجود في قوة الموجبة الجزئية ، و نقيض الموجبة الجزئية هو السلب الكلى ، فمبغوضية صرف الوجود يقتضى مطلوبة الترك على نحو الاطلاق فلا يتعلق النهى بصرف الوجود اصلاً ، فلا بد ان يكون اما على نحو العام الاستغراقى ، او على نحو العام المجموعى باحد قسميه اعنى

الحقيقى و الحكمى، فيكون المرجع عند الشك في مصداقه هو البرائة ، و ان كان التحقيق في كون التعلق مأخوذاً على نحو العام المجموعى الحكمى المعبر عنه بالطبيعة السارية والله العالم .

**مسئلة ٣٩- اذا ارتمس نسياناً او قهراً ثم تذكر او ارتفع القهروجب عليه المبادرة الى الخروج و الابطال صومه .**

و ذلك لان المنهى عنه هو كون الرأس مرموساً سواء كان في حال حدوثه او بقاءه ، فالبقاء بعد التذكر او ارتفاع القهرار تماس عمدى و ان كان بقاءه فهو مبطل للصوم، و دعوى الانصراف المبطل منه الى حال الحدوث دون البقاء موهونة ،

**مسئلة ٤٠- اذا كان مكرهاً فى الارتماس لم يصح صومه بخلاف ما اذا كان مقهوراً .**

المراد بكونه مكرهاً فى الارتماس هو ان يكون الارتماس صادراً منه بارادة منه ارادة ناشئة من ايعاد المكره بالكسر ، و بكونه مقهوراً على الارتماس هو ان يكون الارتماس صادراً منه لا بالاختيار و من دون ارادة منه له كما اذا اخذ و القى فى الماء . و السر فى البطلان فى المكره ، و الصحة فى المقهور ظاهر، لكون الارتماس ارادياً منه فى الاول دون الاخير، فالاكراه يرفع العصيان بالابطال لا الابطال نفسه .

**مسئلة ٤١- اذا ارتمس لانقاذ غريق بطل صومه و ان كان واجبا عليه .**

و يكون المقام من قبيل التزام بين و جوب شئى له مقدمة محرمة كانقاذ غريق متوقف على الدخول فى ملك مغصوب حيث ان الدخول حرام و الانقاذ المتوقف على الدخول واجب، و الحكم فيه هو سقوط حرمة المقدمة لو كان وجوب ذبها اهم ، و سقوط وجوب ذب المقدمة لو كانت حرمة المقدمة اهم ، او كان وجوبه مساوياً مع حرمتها فى الملاك، اما سقوط وجوبه فيما كانت حرمة المقدمة اهم فظاهر ، لدوران الامر بين المهم و الاهم الواجب فيه تقديم الاهم ، و اما فى المتساويين فلان تقديم المقدمة التى تساوى حرمتها مع وجوب ذب المقدمة الذى يساوى وجوبه مع حرمتها يوجب اهميتها على الوجوب المتأخر ، اذ العقل لا يرخس العبد فى ارتكاب مخالفة المولى الآن لاجل موافقته لامر

فى الاستقبال مساو مع ما يخالفه الان فى الملاك ، و ان شئت فقل ان العقل لا يراه ح  
فى المخالفة حتى يحكم له بجوازها ، ولا يخفى ان مورد حكم العقل فى مورد حكمه  
بجواز المخالفة انما هو فى رفع المؤاخذة عن ارتكاب الحرام عند اهمية وجوب نى المقدمة  
لابطال الصوم بالارتكاب ، و بعبارة اوضح المحكوم عليه بالجواز هو الابطال ، لاصل  
الابطال ، فما يصدر منه ابطال مجوز لا انه ليس بابطال .

مسئلة ٤٤- اذا كان جنباً و توقف غسله على الارتماس انتقل الى التيمم  
اذا كان الصوم واجباً معيناً و ان كان مستحباً او كان واجباً موسعاً و جب  
عليه الغسل و بطل صومه .

يمكن فرض توقف الغسل على الارتماس فيما اذا كان مائه للغير و لا يرضى  
صاحبه الا بالغسل فيه على نحو الارتماس ، فاذا كان جنباً و توقف غسله على الارتماس ،  
فان كان الصوم واجباً معيناً يصير المقام من قبيل التزاحم بين الواجبين اللذين لاحدهما  
البذل حيث انه يقدم على ما لا بد له لكونه ما لا بد له اهم ، فالصوم الواجب المعين مما  
لا بد له ، والغسل مما لا بد له ، فيتعين الاتيان بالتيمم ، والسر فى ذلك ان فى تقديم  
ما لا بد له يحرز الواجب احدهما بنفسه والاخر يبدله ، فالعقل لا يرخص العبد فى ترك ما  
لا بد له لاحراز ماله البذل ، لان فيه تفويت لمصلحته من غير تدارك ، بخلاف تقديم  
ما لا بد له حيث ان فيه احراز لمصلحته بنفسه و احراز مصلحة ماله البذل يبدله ،

و ان كان الصوم مما يجوز ابطاله بكونه مندوباً او واجباً موسعاً ، و جب عليه  
تقديم الغسل لكون الدوران بينه و بين الصوم المندوب من قبيل الدوران بين الواجب  
والمستحب ، ولو كان الواجب مما لا بد له ومن المعلوم عدم التزاحم بين الواجب والمندوب  
ولو كان وجوب الواجب فى مرتبة الادنى من الواجب ، ان لا معنى فى التزاحم بين ما يجوز  
تركه و ما لا يجوز ولو كان عدم جواز تركه عن ملاك ضعيف يوجب عدم جوازه ،

ومن ذلك يظهر تقديمه على الصوم الواجب الموسع ، و ذلك لكون الامر بالتيمم  
و بدليته عن الغسل ، انما هو فى ظرف العجز عن الغسل عجزاً تكوينياً او تشريعياً ، و  
مع الترخيص فى ابطال الصوم الواجب الموسع لا يكون عاجزاً عن اتيان الغسل لاعقلا ولا

شرعاً ، ولا فرق في ذلك بين القول بمفطرية الارتماس او القول بتحريمه من غير ان يكون مفسداً ، غاية الامر بناء على الثاني يجب الافطار او الاثم الاثنان بالغسل الارتماس حذراً عن ارتكاب الارتماس المحرم في حال الصوم بناء على عموم حرمة بالنسبة الى الصوم الواجب الموسع والمندوب ايضاً ، لكنك قد عرفت ضعف القول بالتحريم من دون الابطال و ان الاقوى كون ذلك من المبطلات للصوم .

**مسئلة ٤٣- اذا ارتمس بقصد الاغتسال في الصوم الواجب المعين ، بطل صومه و غسله اذا كان متعمداً ، و ان كان ناسياً صحاً معاً ، و اما اذا كان الصوم مستحباً او واجباً موسعاً بطل صومه و صح غسله .**

اذا ارتمس في الماء بقصد الاغتسال بان نوى الغسل في حال الدخول في الماء مع العلم والعمد ، فان كان صومه واجباً معيناً من رمضان او غيره فلا اشكال في بطلان صومه و غسله معاً ، اما الصوم فلبطلانه بالارتماس عمداً و اما الغسل فلكونه منهيًا عنه ، و النهى عنه يوجب فساده لكونه عبادة و النهى عنها يوجب فسادها ، و ان كان ناسياً للصوم صح صومه و غسله ، اما الصوم فلعدم بطلانه بالارتماس السهوى ، و اما الغسل فلعدم النهى عنه لاختصاص النهى بالارتماس عمداً ، هذا في الصوم الواجب المعين الذي لا يجوز نقضه بالافطار ، و اما ما يجوز افطاره و رفع اليد عنه كالصوم المستحب و قضاء شهر رمضان قبل الظهر في الوقت الموسع فعلى القول بمفطرية الارتماس بطل صومه لا يتاخره المفطر عمداً و صح غسله لانه لا يكون منهيًا عنه لجواز نقض الصوم ، وعلى القول بحرمة من دون ان يكون مفطراً فان قلنا بعموم تحريمه في كل صوم من الواجب المعين والموسع و المستحب يصح صومه و يبطل غسله عكس الاول ، اما انه يصح صومه فلعدم كون الارتماس مفطراً على هذا القول ، و اما بطلان غسله فلحرمة الارتماس عليه في كل صوم فيكون الارتماس في الصوم المندوب حراماً كحرمة التكتف في الصلاة المندوبة ، وعلى القول باختصاص التحريم بالصوم الواجب المعين لانصراف دليله اليه و لكون قياسه مع الصلاة المندوبة مع الفارق حيث ان المصلى ياتي في الصلاة بعنوان الوظيفة ، و هذا بخلاف الارتماس في الصوم المندوب يصح صومه و غسله معاً وهذا ظاهر .

مسئلة ٤٢- اذا ابطال صومه بالارتماس العمدى فان لم يكن من شهر رمضان ولا من الواجب المعين غير رمضان يصح له الغسل حال المكث فى الماء او حال الخروج ، و ان كان شهر رمضان يشكل صحته حال المكث لوجوب الامساك عن المفطرات فيه بعد البطلان ايضاً ، بل يشكل صحته حال الخروج ايضاً لكان النهى السابق كالخروج من الدار الغصبية اذا دخلها عامداً ، ومن هنا يشكل صحة الغسل فى الصوم الواجب المعين ايضاً سواء كان فى حال المكث او حال الخروج .

اذا ابطال صومه بالارتماس العمدى ثم اراد الغسل بالارتماس فان لم يعرضه حرمة خارجية فلا اشكال فى صحة غسله ، لان ارتماسه بعد فساد صومه بالارتماس المتقدم لا يكون حراماً لامن جهة كونه مفطر اولاً من جهة حرمة بعروض حرمة خارجية بعد ابطال صومه بالمفطر العمدى وهو الارتماس المتقدم ، و ان عرضه حرمة خارجية بان كان شهر رمضان ، و قلنا بانه يجب عليه الامساك عن سائر المفطرات حتى الارتماس تعبداً بعد افساد الصوم فلا يصح غسله فى حال الدخول فى الماء ، لوجوب الامساك عنه بعد ابطال الصوم بالمفطر الاول ولا فى حال مكثه فى الماء ، لان الاستفادة من دليل حرمة الارتماس هو حرمة مرموسية الرأس لا مجرد احداثه لكى يكون لو ارتمس غفلة لكان البقاء بعد تذكره جائزاً بل بقاءه كدخوله يكون مبعوطاً ومعه فيمتنع ان يقع عبادة و انما الكلام فى صحة صومه لو اغتسل حال الخروج فانه يكون كالخروج من الدار الغصبية اذا دخلها عامداً ، و قد اختلف فى حكمه على اقوال (منها) : انه واجب و حرام معاً ،

واجب لكونه تخلصاً عن الغضب و التخلص عنه واجب بمعنى ان التخلية بين المغضوب وبين مالكة واجب، وهى تختلف فى المنقول و غيره بحسب اختلاف المغضوب و التخلية عن الدار المغضوبه بالخروج عنها و رفع المانع عن المالك فى اعمال السلطنة عليها ، فالخروج بنفسه واجب نفسى لكونه مصداق رد المغضوب الى مالكة وهو واجب لاجل كونه مقدمة للواجب و هو الكون فى المكان المباح لكى يمنع مقدميته تارة و وجوبه الغيرى المقدمى اخرى بمنع وجوب الكون فى المكان المباح بدعوى ان الثابت

في الشريعة المقدسة ليس الاحرمة الكون في المكان المغصوب لاجوب الكون في المكان المباح، وما في التمسك من انه ليس بواجب نفسي كما هو ظاهر ليس على ما ينبغي، بل الظاهر وجوبه النفسي لكونه مصداق التخلص عن الغضب و رد المغصوب الى مالكه وهو واجب لامر الله سبحانه بالرد الى اهلها ،

وحرام لكونه تصرفا في مال الغير من دون رضاه ويكون مصداق الغضب، والعقل وان يحكم بارتكابه لوجوب ارتكابه اقل القبيح لكون التصرف الخروجي اقل من التصرف المكثي فيصير مضطراً الى مقدار ذلك التصرف الخروجي لكن لما كان منشاء اضطراره اليه سوء اختياره بالدخول عمداً والاضطرار بالاختيار لا ينافي الاختيار ومع كونه مختاراً في ارتكابه يصير الارتكاب منهياً عنه ، و يكون هو مستحقاً للعقاب عليه فيكون واجباً و حراماً بالنهي عنه فعلاً ، وهذا القول من ابي هاشم من المعتزلة، وقد اجمع اهل العدل من الامامية والمعتزلة على تخطئته و لم يوافق معه احد من اهل العدل اصلاً،

ومنها ما اختاره المحقق القمي قده وهو كون الخروج واجباً و حراماً ايضاً، لكن مع تبديله الحرام بالحكم التسجيلي ومراده منه هو الحكم الصادر عن المولى لاجل تصحيح العقاب على العبد كما في التكليف بالعصاة مع العلم ببعضها، ان لافائدة فيه التسجيل العقوبة عليهم و قيام الحجة للمولى على عقابهم ، ولا يخفى ان الحكم التسجيلي في نفسه من الله سبحانه غير معقول ان لا يعقل التشفى منه بل توجيه التكليف عليهم بعينه بملاك توجيهه الى المطيعين لطفاً بهم جميعاً، مع توقف ترتب اثره وهو القرب الحاصل للمكلف بامثاله على اختيار العبد فيحتاج في ترتبه على ارادته ، وفي هذه المرحلة ينقسم العبد الى المطيع والعاصي بالاختيار ، فيثاب المطيع ويعاقب العبد على ما يختاره و يريده من غير تفاوت اصلاً، هذا ومع الغض عن استحالته في نفسه فكون التكليف في المقام من الحكم التسجيلي فاسد لان المضطر الى الخروج ان صح تكليفه بعدمه لكون اضطراره اليه بسوء اختياره كما يقول به ابو هاشم فلا حاجة الى الالتزام بكونه تسجيلياً ، بل هو مثل سائر التكليف لصحته بالنسبة الى المضطر الناشئ اضطراره عن سوء الاختيار وان لم يصح تكليفه بعدم الخروج لاستحالة تكليف غير القادر على الشيء مطلقاً ، سواء كان امتناعه بالاختيار



اولا بالاختيار، فلا يصح تكليفه عند العقل تسجيلاً كما لا يصح بغيره ايضاً، فحديث التسجيل لا يسمن ولا يغنى من الجوع لانه لا كبرى له ولا صغرى ،

(ومنها) ما اختاره في الفصول من انه واجب بالامر الفعلي ، ويكون في حكم

المعصية بالنهي السابق الساقط بسبب الاضرار ،

(ومنها) ما اختاره في الكفاية من انه ليس بواجب فعلاً ومحكوم بالنهي السابق

الساقط ، وهذه الاقوال الاربعة كلها مشتركة في كون المقام من مصاديق الممتنع بالاختيار ،

والقول الاول مبنى على القول بصحة تعلق النهي بالممتنع اذا كان الاضرار اليه بسوء

الاختيار مع كون النهي عنه اصلياً نفسياً ، والقول الثاني ايضاً كالقول الاول لكن مع

تبديل الحكم النفسى بالتسجيلي على مامر ، والقولان الاخيران مبنيان على امتناع

تعلق النهي بالممتنع من التسجيلي وغيره كان الامتناع بالاختيار اولاً بالاختيار ، ويفترقان

بتعلق الامر الفعلي به على ما اختاره في الفصول او بامتناع تعلق الامر به ايضاً على ما اختاره

في الكفاية ،

(ومنها) انه واجب بالوجوب الفعلي للامر المتعلق به فعلاً وليس بحرام بالنهي عنه

لافعالاً ولا بالنهي السابق الساقط بالاضرار ، ويكون المقام خارجاً عن مورد الامتناع بالاختيار

لكي يقال ببقاء النهي فعلاً خطباً وملاكاً او سقوطه كك او سقوط خطباً وبقائه ملاكاً ،

بل الخروج عن الدار الغصبي مأمور به بالامر الفعلي بلا تعلق نهى به فعلاً ، ولا بالنهي السابق

الساقط لعدم تعلق النهي به لا قبل الدخول ولا بعده ، اما بعده فواضح لانه كما عرفت

مأمور بالتخلص من الغضب والخروج تخلص منه ، و اما قبل الدخول فلان النهي عن الخروج

اما يكون مطلقاً او يكون مشروطاً بالدخول لكن المطلق منه غير معقول وذلك لتحقق

الخروج قبل الدخول بمعنى كونه خارجاً عن الدار المغضوب والنهي عنه بالنهي المطلق تحصيل

للحاصل وهو قبيح بل ممتنع ، فلو كان نهى عنه قبل الدخول لكن مشروطاً بالدخول بهذه الصورة

ان دخلت الدار المغضوب فلان تخرج عنه وهذا ايضاً غير معقول ، بل لو صح التكليف المشروط

بالدخول لكان بصورة الامر هكذا ان دخلت الدار الغصبي فاخرج عنها ، وهذا القول هو المرضى

عند الشيخ الاكبر قدوه هو التحقيق بالقبول ، وقد بسطنا الكلام في تنقيحه في الاصول بما لا مزيد

عليه ، و يترتب عليه صحة الصلاة في حال الخروج في ضيق الوقت ، لعدم اجتماعها مع

النهي عن الكون الصلاتي اصلاً كما يترتب على الأقوال الأربعة الأولى صيرورة المقام من صغيريات باب اجتماع الأمر والنهي أما ملاكاً فقط أو ملاكاً وخطاباً معاً ، هذا حكم الخروج عن الدار الغصبي إذا عرفت ذلك فاعلم ان الخروج عن الماء في المقام كالخروج عن الدار الغصبي ، وان الأقوال فيه كالأقوال في الخروج عن الدار الغصبي ، و ان الحق منها فيه كالحق منها فيه و عليه فيكون اخراج الرأس عن الماء واجبا بالوجوب الفعلي من غير ان يكون منها عنه لاملاكاً و لاملاكاً و خطاباً ، و يصح الغسل في حال الاخراج عنه ، و توهم بطلانه بعدم كونه ارتماساً كما حكي عن الذخيرة مدفوع بما بيناه في البحث عن الغسل الارتماسي في باب غسل الجنابة فراجع هذا تمام الكلام في شهر رمضان ، اذا افسد صومه بمفطر حيث قام الدليل على وجوب الامساك في بقية يومه تأديباً ، و اما في الصوم الواجب المعين غير شهر رمضان فليس على وجوب الامساك في بقية يومه بعد ابطاله دليل ، و عليه فيصح غسله في حال الدخول في الماء اذا كان الافساد بغير هذا الارتماس او المكث فيه ، فضلاً عن قصد الغسل في حال الخروج ، ولو كان الافساد بالدخول في الماء ، فمافي المتن من الاشكال فيه سواء كان في حال المكث او حال الخروج مما لوجه له اصلاً والله العالم .

**مسئلة ٢٥- لو ارتمس الصائم في الماء المغصوب فان كان ناسياً للصوم**

**والغصب صح صومه و غسله ، و ان كان عالماً بهما بطلا معاً ، وكذا ان كان متذكراً للصوم ناسياً للغصب ، و ان كان عالماً بالغصب ناسياً للصوم صح الصوم دون الغسل .**

ان ارتمس الصائم في الماء المغصوب بنية الغسل ، فان كان ناسياً للصوم والغصب صح صومه و غسله بالاشكال و لاختلاف فيهما ، اما صحة صومه فلان مفطرة الارتماس مختصة بالعماد و من بحكمه مثل الجاهل بالحكم و ناسي الحكم الذي هو ايضا جاهل به في حال نسيانه دون ناسي الموضوع ، فمع نسيان الصوم لا يكون الارتماس مبطلا اصلاً ، و اما صحة غسله فواضح ، حيث ان بطلانه انما هو لكونه محرماً والنهي في العبادة يوجب فساده و المفروض انتفاء المفطرة في حال النسيان فلانهي عن الارتماس ح حتى يوجب فساده الغسل ، و ان كان عالماً بهما بطلا معاً ، و ذلك ايضاً ظاهر لفساد صومه بتعمد الاتيان

بالمفطر و صيرورته حراماً موجباً لبطلان الغسل ، و كذا لو كان عالماً بالصوم و ناسياً للغيب لكون الارتماس ح حراماً لاجل كونه مفطراً و يفسد الغسل و ان لم يكن الغيب موجباً لبطلان الغسل به لاجل نسيانه ان يكفي في بطلانه الالتفات بكونه مفطراً محرماً مع عدم التفات بكونه غصباً ، و ان كان عالماً بالغيب ناسياً للصوم يصح صومه لعدم كونه مفطراً و يبطل غسله لعلمه بالغيب .

**مسئلة ٤٦- لافرق في بطلان الصوم بالارتماس بين ان يكون عالماً بكونه مفطراً او جاهلاً .**

و قد تقدم في المسئلة المتقدمة عدم اختصاص الاحكام بالعالمين بها الا في مسئلة القصر والاتمام و مسئلة الجهر والاخفات فالحكم الواقعي في حق الجاهل بحكم الارتماس هو مفطريته و اذا ارتكبه بطل صومه واقعا و لو لم يعلم ببطلانه ، ولم يكن معاقبا عليه لو لم يكن مقصراً في جهله و لو صار عالماً به و جب عليه قضائه .

**مسئلة ٤٧- لا يبطل الصوم بالارتماس في الوحل و لا بالارتماس في الثلج .**

و قد تقدم في مسئلة الثلاثين نفى البأس عن الارتماس في المائع غير الماء ، بل في بعض اقسام المضاف لعدم صدق الارتماس في الماء عليهما ، و هذا اي عدم الصدق في الارتماس في الوحل و الثلج اظهر .

**مسئلة ٤٨- اذا شك في تحقق الارتماس بنى على عدمه للاستصحاب .**

**الثامن البقاء على الجنابة عمدا الى الفجر الصادق في صوم شهر رمضان**  
او قضائه دون غيرهما من الصيام الواجبة و المندوبة ، و ان كان الاحوط تركه في غيرهما ايضاً خصوصاً في الصيام الواجب موسعاً كان او مضيقاً .

لا ينبغي الاشكال في كون البقاء على الجنابة عمداً الى الفجر الصادق مبطلا للصوم ، و انه من المفطرات في الجملة ، في قبال نفى مفطريته رأساً على المشهور المعروف بين الاصحاب و في غير واحد من الكتب دعوى الاجماع عليه ، و في جواهر انه اى الاجماع لو لم يكن محصلاً يمكن دعوى تواتره ، و يدل عليه الاخبار الكثيرة بل قيل لعلها متواترة ،

كخبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام في رجل اجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمداً حتى اصبح قال عليه السلام: يعتق رقبة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكيناً وعن المعتمر ان بهذا الخبر اخذ علمائنا الاشاذ ، و احتمال كون الكفارة فيه لاجل مجرد المعصية فلا يدل على ثبوت القضاء للملازم مع البطلان مندفع بثبوت الملازمة بين وجوب الكفارة و بين ثبوت القضاء في الصوم ، و ان لم تكن ملازمة بين ثبوت القضاء و وجوب الكفارة ، مضافاً الى التصريح بالقضاء مع الكفارة في خبر المروزي عن الفقيه قال اذا اجنب الرجل في شهر رمضان بليل ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم ولا يدرك فضل يومه ،

و خبر ابن عبد الحميد عن بعض مواليه قال سألته عن احتلام الصائم قال : فقال عليه السلام اذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فليس له ان ينام حتى يغتسل ، و ان اجنب ليلاً في شهر رمضان فلا ينام ساعة حتى يغتسل ، فمن اجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبة او اطعام ستين مسكيناً و قضاء ذلك اليوم و يتم صيامه و لن يدركه ابداً و الاخبار الواردة في حكم النائم جنباً وهي كثيرة ،

كصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام في رجل احتلم اول الليل او اصاب من اهله ثم نام متعمداً في شهر رمضان حتى اصبح قال عليه السلام يتم صومه ذلك ثم يقضيه اذا افطر من شهر رمضان و يستغفر به ،

و صحيح البزنطي عن الرضا عليه السلام عن رجل اصاب من اهله في شهر رمضان ، او اصابته جنابة ثم ينام حتى يصبح متعمداً قال عليه السلام يتم ذلك اليوم وعليه قضاؤه ، وغير ذلك من الاخبار التي تأتي الاشارة الى بعضها ، و لعل هذه الاخبار المعتمدة بالشهرة المحققة و نقل الاجماع المستفيض كاف في اثبات هذا الحكم اى الحكم ببطلان الصوم بالبقاء على الجنابة الى الصبح عمداً ، خلافاً للمحكي عن الصدوق في المقنع ، و الاردبيلي في شرح الارشاد ، و السيد الميرداماد في الرسالة الرضاعية او شرح النجاة ، لكن لم تثبت النسبة الى الاولين الا ان في الحدائق تصريح المير داماد في رسالة الرضاع الى اختيار الصحة و عدم وجوب القضاء ، و يستدل له باطلاق قوله تعالى : احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ،

فان اطلاقه يقتضى جواز مباشرتهن في كل جزء من اجزاء الليل ولو في الجزء الاخير منه ، وقوله تعالى : فالآن باسروهن وابتغوا ما كتب الله لكم ، و كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ، بناء على ان يكون قوله تعالى : من الخيط الاسود متعلقا بالجميع لا خصوص قوله تعالى : و كلوا واشربوا ، فانه ح يقتضى جواز المباشرة كجواز الاكل والشرب في الجزء الاخير من الليل جواز البقاء على الجنابة الى الصبح ،

و بجملة من النصوص كصحيح العيص عن الصادق عليه السلام عن رجل اجنب في شهر رمضان في اول الليل فاخر الغسل حتى يطلع الفجر قال يتم : صومه ولا قضاء عليه ،

وصحيح الخثعمي عن الصادق عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله : يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم يجنب ثم يؤخر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر ،

و خبر سليمان بن زينة قال كتبت الى ابي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام ، أسئله عن رجل أجنب في شهر رمضان من اول الليل فاخر الغسل حتى طلع الفجر فكتب الى بخطه اعرفه مع مصادف يغتسل من جنابته و يتم صومه ولا شيء عليه ،

و خبر اسماعيل بن عيسى قال سألت الرضا عليه السلام عن رجل اصابته جنابة في شهر رمضان فنام حتى يصبح اي شيء عليه قال : لا يضره هذا ولا يفطر ولا يبالي ، فان ابى قال قلت عايشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله جنباً أصبح من جماع من غير احتلام قال لا يفطر ولا يبالي ، و رجل اصابته جنابة فبقي نائماً حتى يصبح قال لا بأس يغتسل و يصوم ،

وصحيح القمطاط انه سئل ابو عبد الله عليه السلام عن من اجنب في اول الليل في شهر رمضان فنام حتى اصبح قال عليه السلام : لا شيء عليه و ذلك ان جنابته كانت في وقت حلال ،

و خبر حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام عن رسل اجنب في شهر رمضان من اول الليل فاخر الغسل الى ان طلع الفجر فقال له قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجامع نساءه من اول الليل و يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر ولا يقول كما يقول هؤلاء الاقتشاب صلى الله عليه وآله يقضى يوماً مكانه هذه جملة ما تمسك به للقول بعدم الفساد بتعمد البقاء على الجنابة الى طلوع الفجر ،

ولا يخفى ما فيه اما التمسك بالآية الاولى ففيه اولاً بالمنع عن اطلاقها من حيث جواز الرفث في كل جزء من اجزاء الليل ، بل هي في مقام بيان جوازه في الليل في مقابل عدم جوازه في النهار ، او دفع توهم المنع عنه في الليل كما انه يمنع عنه في النهار ، وهذا المعنى بالنظر الى نفس الآية ظاهر وبالنظر الى ماورد في شرح نزولها اظهر ففي تفسير على بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام قال كان النكاح حراماً في الليل والنهار في شهر رمضان الى ان قال : وكان قوم من الشباب ينكحون بالليل سراً في شهر رمضان فانزل الله عزوجل احل لكم ليلة الصيام (الآية) الى ان قال و احل الله تعالى النكاح بالليل في شهر رمضان والاكل بعد النوم الى طلوع الفجر ، و ثانياً لوسلم اطلاق الآية المباركة فهي كسائر المطلقات قابلة للتقييد اذا كان لها مقيد والخبار الدالة على المنع عن البقاء على الجنابة عمداً و وجوب القضاء بل الكفارة به مقيدة لاطلاقها كما هو الشأن في كل مطلق ومقيد بناء على ما هو التحقيق من صحة تخصيص العام الكتابي و تقييد اطلاقه بالخبر كما هو المحقق في الاصول ،

واما التمسك بالآية الثانية ففيه اولاً منع شمول الغاية المستفادة من قوله تعالى حتى يتبين لكم الخ لغير الجملة الاخيرة اعنى قوله تعالى و كلوا واشربوا و ثانياً على تقدير تسليم الشمول فهي ايضاً قابلة للتقييد كآية الاولى ، و اما التمسك بالخبار ففيه اولاً بالمنع عن حجيتها جميعاً بالاعراض عنها و سقوط الخبر المعرض عنه عن الحجية على ما هو طريقتنا في حجية الاخبار ، و ثانياً بالتكلم في كل واحد منها على حدة ، فنقول اما التمسك بصحيح العيص فبامكان حمله على تاخير الغسل الى الصبح من غير عمد ، جمعاً بينه وبين الاخبار المتقدمة الظاهرة في صورة العمد ، او حمله على التقييد لموافقة القول بالصحة مع مذهب العامة ، او حمل الفجر على الفجر الكاذب ، او حمل قوله حتى يطلع الفجر على انه كاد ان يطلع ، او على الضرورة لاعواز الماء والتراب ، و يحمل خبر الخثعمي على التقييد لاشعاره بمداومة النبي صلى الله عليه وآله على هذا الفعل وهي بعيدة عنه صلى الله عليه وآله ، وقد يقال بحمله على صورة العذر جمعاً بينه وبين الاخبار المتقدمة وهو بعيد ، ومنه يظهر الحال في خبر اسماعيل بن عيسى وخبر حماد بن عثمان بل امارات صدورهما للتقية اظهر ، ولنعم ما في الجواهر

من انه كيف يسوغ لمسلم ان يسند الى النبي المكرم من انه صلى الله عليه وآله كان يجامع نسائه من اول الليل و يؤخر الغسل حتى يطلع الفجر مع انه لا ينبغي ان ينسب الى من له ادنى رابطة في الدين فضلا الى من هو اساسه ونظامه و المتناسى به في اقواله وافعاله خصوصا مع ظهور .

(كان) في استمرار ذلك منه ، مع ان صلاة الليل واجبة عليه اتفاقا ، ومنافات ما يفعله مع حرمة شهر رمضان و نوافله و احياء ليله بالعبادة ، فلا يشك من له ادنى ممارسة لكل ما تمهم في ان ذلك منهم خارج مخرج التقية اوانه تعريض بهم على نحو الاستهزاء والسخرية بهم وبعائشة التي روت ذلك لهم ، وكيف يذعن شيعة بان الرضا عليه السلام يروى عن ابيه انه قال قالت عائشة ان رسول الله اصبح جنباً من جماع كما في خبر اسماعيل بن عيسى ، و يمكن حمل خبر حماد على بيان الردع عما يقوله العامة بان يحمل قوله قد كان رسول الله يجامع الخ على الاستفهام الانكارى يعنى آكان صلى الله عليه وآله يفعل ذلك ولا اقول انه صلى الله عليه وآله كان يفعله كما يقول هؤلاء الاقناب اى العامة العمياء ، بل اقول انه يقضى يوماً مكانه و هذه المحامل وان كانت بعيدة لاموجب لها بعد الفراغ عن سقوط تلك الاخبار عن الحجية بالاعراض عنها الا انه لا بأس بذكرها تشحيذاً للذهن وكيف كان فلا ينبغي التأمل في صحة القول بكون البقاء على الجنابة عمدا الى الصبح من المفطرات ، هذا بالنسبة الى شهر رمضان .

وهكذا الحكم بالنسبة الى قضاؤه ، ويدل عليه بالخصوص .

صحيح ابن سنان المروى في الكافي قال كتب ابى الى ابى عبد الله عليه السلام وكان يقضى شهر رمضان وقال: انى قد اصبحت بالغسل واصابتنى جنابة فلم اغتسل حتى طلع الفجره فاجابه لا يصم هذا اليوم وصم غداً .

وخبر الاخر الذى رواه الصدوق والشيخ عن ابن سنان انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقضى شهر رمضان فيجنب من اول الليل ولا يغتسل حتى يجيئى اخر الليل وهو يرى ان الفجر قد طلع قال: لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره .

وموثق سماعة قال سألبه عن رجل اصابته جنابة في جوف الليل في رمضان فنام وقد علم بها ولم يستيقظ حتى يدركه الفجر فقال : عليه ان يتم صومه ويقضى يوماً اخر ، فقلت اذا كان ذلك من الرجل و هو يقضى رمضان قال : فليأكل يومه ذلك و ليقض ، فانه لا يشبه رمضان شيئاً من الشهور ، و ظاهر ذيله هو بيان الفرق بين شهر رمضان و بين غيره في انهما بعد صدور المنافى و تحقق الابطال يختص شهر رمضان بعدم جواز تناول المفطر بعد ابطاله ، واما غيره فلا يجب الامساك بعد ابطاله و يجوز تناول المفطر بعد ابطاله سواء كان قضاء شهر رمضان او غيره ، وربما يقال في تفسيره بارادة الحاق قضاء شهر رمضان بادائه في الحكم ببطالانه بالاصباح جنباً عن عمد ، وان حرمة شهر رمضان يوجب الحاق قضاؤه به في ذلك الحكم ، ففرع عليه صحة صوم النافلة مع الاصباح به جنباً بل النذر المعين من غير احتياج الى القضاء ، وهذا المعنى لا يوافق مع ظاهر الخبر وسيأتى حكم غير قضاء شهر رمضان في ذلك ، و كيف كان فالاخبار المذكورة واضحة الدلالة على اعتبار الامساك عن الاصباح جنباً عمداً في قضاء شهر رمضان ، مضافاً الى امكان الحاقه بشهر رمضان لانه هو هو الا انه يوتى في خارجه فيعتبر فيه ما يعتبر في الاداء بنفس دليل اعتباره في الاداء ولو لم يكن دليل آخر على اعتباره في القضاء ، مع امكان ان يقال : بان ما يدل على اعتبار شيئى في الاداء يدل بظاهره على اعتباره فيه من حيث هو صوم يعنى دلالة على دخله في مهية الصوم كلما تحققت فيدل على اعتباره في كل صوم ، الا ان فيه كلام سنحقيقه ، وبالجملة فلا ينبغي التأمل في الحاق قضاء شهر رمضان بصوم شهر رمضان في ذلك الحكم كما عليه ظاهر الاصحاب ، خلافاً لما عن المعتبر من الميل الى عدم الحاقه به وما عن المنتهى من التردد فيه معللاً باختصاص النصوص بشهر رمضان ، و انت ترى ان ما في موثق سماعة المتقدم في صدر هذه الصفحة متعرض لحكم الاداء والقضاء معا مع ما عرفت من ان التعرض لحكم الاداء كاف في اثبات الحاق القضاء به هذا في قضاء شهر رمضان ،

واما الصوم الواجب غير القضاء من الموسع كالنذر المطلق والمضيق كالنذر



المعين ، فالمشهور على ما نسب اليهم الحاقه بشهر رمضان وقضائه فى الفساد بالبقاء على الجنابة عمدا ،

ويستدل له بان المتبادر من الصوم قى الموارد التى تعلق به امر وجوبى اوندبى هو تلك المهية المعهودة التى اوجبها الشارع فى شهر رمضان و اذا ورد نص على اعتبار شئى فيه فى شهر رمضان كما فى المقام يستكشف منه اعتباره فيه من حيث هو صوم لامن حيث خصوص شهر رمضان ، كما فى الصلاة والوضوء والغسل ونحوها ، وهذا بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية فى تلك الماهيات المخترعة اظهر ، ولكن يشكل ذلك بانه يتم لولا قيام الدليل على عدم منافات البقاء على الجنابة عمداً الى طلوع الفجر فيما عدى شهر رمضان فى الجملة فانه يستكشف منه ان هذا المفطر ليس كسائر المفطرات المنافية مع مهية الصوم من حيث انه صوم ، و ذلك لتخلفه فى بعض الموارد و هو ما قام الدليل على عدم منافاته فيه فيتحصّل من ملاحظة المجموع موارد ثلاث ،

منها ما قام الدليل على منافات البقاء على الجنابة فيه كصوم شهر وقضائه ، ومنها ما قام الدليل على عدم منافاته فيه كصوم النافلة لو كان كذلك ،

و منها ما لم يرد فيه دليل على احد الطرفين لا على المنافات ولا على عدمها كالصوم الواجب غير شهر رمضان وقضائه ، و الامر يدور فيه بين الحاقه بشهر رمضان وقضائه ، او الحاقه بالصوم المندوب وليس فى الحاقه بالاول ترجيح على الحاقه بالثانى فيصير من صغريات ما لاص فيه الذى يرجع فيه الى البرائة ، و الى ذلك يشير فى المدارك بقوله ان المطابق لمقتضى الاصل عدم اعتبار هذا الشرط والواجب المصير اليه الى ان يثبت المخرج عنه انتهى ، هذا ولكن مراعات الاحتياط حسن على كل حال ،

واما الصوم المندوب فالمشهور فيه عدم المنافات، ويستدل له بصحيح الخشعى قال قلت لابي عبدالله عليه السلام اخبرنى عن التطوع وعن هذه الثلاثة الايام هـ اذا اجنبت

من اول الليل فاعلم انى اجنبت فانام متعمدا حتى ينفجر الفجر اصوم او لا اصوم ،  
قال عليه السلام : صم ،

و موثق ابن بكير قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يجنب ثم ينام  
حتى يصبح يصوم ذلك اليوم تطوعاً فقال : اليس هو بالخيار ما بينه وما بين  
نصف النهار ،

و موثقه الاخر عنه عليه السلام قال سئل عن رجل طلعت عليه الشمس وهو جنب ثم  
اراد الصيام بعد ما اغتسل ومضى من النهار ماضى قال : يعوم ان شاء وهو بالخيار الى  
نصف النهار ، ومقتضى ترك الاستفصال فى هذا الخبر بين الصوم الواجب والمندوب ،

ومفهوم الموثق الاول فى قوله اليس هو بالخيار ما بينه وما بين نصف النهار هو جواز  
الصوم مع الاصباح جنباً فى الواجب غير المعين ايضاً ، الا انه يستثنى قضاء شهر رمضان  
بالنصوص المتقدمة ، فيبقى ما عداه مما يوسع وقت نيته الى الزوال اختياراً دون  
الواجب المعين الذى يمتد وقت نيته الى الفجر خاصة ، فيمكن الاستدلال بهما على  
عدم المنافات بين الصوم وبين الاصباح جنباً متعمداً فى الواجب غير المعين ولكنه لا يخلو  
عن الاشكال لانه بعد العلم بخروج قضاء شهر رمضان منها لا يبعد دعوى انصرافها الى  
النافلة ، مع كون السؤال فى الموثق الاول عن النافلة والموثق الثانى وان لم يكن  
كذلك الا انه لا يبعد دعوى انصراف السؤال فيه الى النافلة ، بل لو اعتمدنا الى ما  
تقدم من ان المتبادر من اطلاق الامر بالصوم فى اى مورد انما هو ارادة الطبيعة  
المعهودة التى اوجبها الشارع فى شهر رمضان بقوله تعالى : شهر رمضان الى قوله :  
فمن شهد منكم الشهر فليصمه اى ياتى فيه بتلك الطبيعة المعهودة ، مع دعوى امكان  
حمل الاخبار الواردة فى عدم المنافات فى الصوم المندوب الى التقية كما يشعر بها  
قوله عليه السلام فى الموثق اليس هو بالخيار بينه وبين نصف النهار حيث ان احتمال كونه طرفة  
عن الواجب فيه اظهر ولا وجه له الا التقية ، ولعله لذلك يصح الاحتياط فى الصوم  
المندوب ايضاً ، الا انه لامعارض للاخبار الدالة على عدم المنافات فى الصوم المندوب ،  
فالقول بالمنافات فيه بحمل تلك الاخبار على التقية قول بلاوجه ، و حمل تلك الاخبار

على التقيّة حمل بلا ضرورة فالأقوى في الصوم المندوب عدم المنافات و ان كان مراعات الاحتياط فيه حسن ايضاً ، ولو لاجل القائل بالمنافات فيه لكنها في الصوم الواجب من الموسع والمضيق احسن ، اللهم الا ان يؤتى به في المندوب برجاء حسنه فانه احسن من تركه للاحتياط لان في ترك الصوم لاجل الاحتياط تفويت للمندوب و هو مخالف للاحتياط كما لا يخفى ، وقد استوفينا البحث عن تلك المسألة في مبحث غسل الجنابة من كتاب الطهارة عند البحث عما يتوقف على الغسل فراجع تجده او في والله العالم باحكامه .

و اما الاصباح جنباً من غير عمد فلا يوجب البطلان الا في قضاء شهر رمضان على الأقوى و ان كان الاحوط الحاق مطلق الواجب غير المعين به في ذلك ، و اما الواجب المعين رمضاناً كان او غيره فلا يبطل بذلك .

الاصباح جنباً من غير عمد تارة يكون بنسيان الجنابة ، وسيأتي حكمه في مسألة الخمسين ، واخرى يكون للجهل وهذا هو المراد به في هذا المقام ، وحكمه انه لا يوجب البطلان في شهر رمضان وفي الواجب المعين غيره ولا في الصوم المندوب ، ويوجب البطلان في قضاء شهر رمضان وفي الحاق الواجب غير المعين بالواجب المعين من شهر رمضان وغيره او بقضاء شهر رمضان وجهان ، يأتي الكلام فيما هو التحقيق فيه اما عدم ايجابه الفساد في شهر رمضان فهو ظاهر الاصحاب حيث قيدوا الافطار بصورة العمد في البقاء على الجنابة ، وسيأتي في مسألة السادسة والخمسين دعوى الاجماع على صحة صومه لو نام ناوياً للغسل فاستمر الى ان اصبح ، و في الخلاف اذا اجنب في اول الليل ونام عازماً على ان يقوم في الليل و يغتسل فبقي نائماً الى طلوع الفجر لم يلزمه شيئاً بخلاف انتهى ، و في الجواهر بخلاف اجده فيه ، و في المدارك انه مذهب الاصحاب لا اعلم فيه مخالفاً انتهى ، ولا يخفى ان ما ادعى عليه الاجماع و عدم وجدان الخلاف من مصادر يق الاصباح جنباً من غير عمد ،

ويدل على ذلك صحيح القمط عن الصادق عليه السلام عن اجنب في شهر رمضان

في اول الليل فنام حتى اصبح قال عليه السلام : لاشيئى عليه ، و ذلك ان جنايته كانت في وقت حلال ،

وصحيح ابن رثاب عنه عليه السلام عن الرجل يجنب بالليل في شهر رمضان فينام ولا يغتسل حتى يصبح ، قال عليه السلام : لا بأس يغتسل ويصلى ويصوم ، ويحلمان على صورة غير العمد جمعاً بينهما و بين .

صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن الرجل ، تصيبه الجنابة في شهر رمضان ثم ينام قبل ان يغتسل قال عليه السلام : يتم صومه ويقضى ذلك اليوم ، و ذلك بعد حمل هذا الصحيح على العمد ، والشاهد على صحة هذا الجمع بذلك التصرف في الطرفين هو صحيح الحلبي الوارد في النائم المتعمد على الاصبح جنباً ، وفيه انه سئل عن الصادق عليه السلام عن رجل احتلم اول الليل او اصاب من اهله ثم نام متعمداً في شهر رمضان حتى اصبح قال عليه السلام : يتم صومه ذلك ثم يقضيه اذا افطر من شهر رمضان (يعنى بعد انقضاءه بمجيئى يوم الفطر) ويستغفر ربه ، و ذلك لعصيانه في ترك الغسل عن عمد ، و بهذا الصحيح يقيد اطلاق صحيح محمد بن مسلم بصورة العمد ، و بعد يقيده به بصورة العمد يصير اخص من صحيح القمط وصحيح ابن رثاب الدالين على نفي البأس والحكم بالاجزاء مطلقاً فيقيدان بصحيح ابن مسلم بعد صيرورته اخص منهما بتقييده بما في صحيح الحلبي و ان كانت النسبة بينه و بين صحيح القمط و صحيح ابن رثاب بالتباين ، لولا تقيده بما في صحيح الحلبي و قد ثبت في باب التعارض صحة هذا الجمع .

هذا في شهر رمضان و اما غيره من الواجب المعين فهو ايضاً كذلك ، لدعوى صاحب الجواهر عدم وجدان الخلاف ، بل هو داخل في دعوى نفي الخلاف عنه في كتاب الخلاف، ويمكن الاستدلال له بالحاقه بشهر رمضان للخبرين المتقدمين اعنى صحيح القمط و صحيح ابن رثاب ، و ذلك بعد الغاء خصوصية مورد هما اعنى شهر رمضان وبعموم ما دل على حصر المفطر في غيره ، وبهذين الوجهين يثبت الصحة في الصوم المندوب ايضاً ، مضافاً الى ما تقدم من صحته مع التعمد في الاصبح جنباً ، فضلاً عن

غير العمد، وبإصالة البرائة عن وجوب القضاء والكفارة به لو اغمضنا عن الوجهين الاولين، وانتهى الامر الى الرجوع الى الاصول العلمية،

واما قضاء شهر رمضان فالمنسوب الى الشيخ والفاضلين والمحقق الثاني هو البطلان، ونسبه المحقق الثاني الى الاصحاب، ويستدل له بصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام عن الرجل يقضى شهر رمضان فيجنب من اول الليل ولا يغتسل حتى يجيئى اخر الليل و هو يرى ان الفجر قد طلع قال: لا يصوم ذلك اليوم و يصوم غيره .

وصحيحه الاخر كتب ابى الى ابى عبد الله عليه السلام وكان يقضى شهر رمضان وقال : انى اصبحت بالغسل و اصابتنى جنابة فلم اغتسل حتى طلع الفجر فاجابه عليه السلام لاتصم هذا اليوم و صم غدا ،

وموثق سماعة عن رجل اصابته جنابة فى جوف الليل فى رمضان فنام وقد علم بها ولم يستيقظ حتى يدركه الفجر فقال : عليه ان يتم صومه و يقضى يوماً اخر، فقلت اذا كان ذلك من الرجل و هو يقضى رمضان قال فلياكل يومه ذلك وليقض فانه لا يشبه رمضان شيئاً من الشهور ، بناء على ان يكون قوله فانه لا يشبه رمضان الخ علة لوجوب اتمام ذاك الصوم فى شهر رمضان و جواز الاكل فى قضاؤه بعد اشتراكهما فى البطلان بسبب البقاء على الجنابة الى الصبح من غير عمد ، وربما يستشكل فى الاستدلال بهذه الاخبار على البطلان بالاصباح جنبا بغير تعمد فى قضاء شهر رمضان ، اما فى صحيحى ابن سنان فلاشتمالهما على قوله لا يغتسل حتى يجيئى اخر الليل كما فى الصحيح الاول، وقوله فلم اغتسل حتى طلع الفجر كما فى الصحيح الثانى واطلاق هيئات الافعال والاسماء المشتقة ينصرف الى الاختيارية منها ، مثل صرب واكل وقام وقعد ونحوها ، واما فى موثق سماعة فلان السؤال عن الاصباح جنبا فى قضاء شهر رمضان الواقع فى ذيله يوافق مع السؤال عنه فى شهر رمضان الواقع فى صدره فيجب تطابقهما فى الحكم ، لكن الصدر يقيد بصورة العمد بعد تبين عدم بطلان صوم شهر رمضان بالاصباح جنبا بغير العمد والنسيان فيكون الحكم فى قضاؤه ايضاً كذلك فلا يشمل الذيل ما كان الاصباح بغير العمد كالجهد بالجنابة ، لكن الاشكال على الاستدلال بالصحيحين يندفع بمنع انصراف

الهيئات الى الافعال الاختيارية و ذلك لكونها على اختلافها موضوعة لنسبة العرض الى موضوعه ، على اختلاف النسب من غير فرق في ذلك بين كون الفعل اختياريا للفاعل مثل الامثلة المتقدمة ، او غير اختيارى مثل مرض ومات و نحوهما ، ولا بين كون العرض من افعال السجايا والطبائع اللازمة وغيرها ، ولا بين كون الفعل لازماً او متعديا على ماحررناه فى الاصول ، و اما فى الموثق فلعله لا يخلو عن وجه ، و كيف كان فلعل ما فى الصحيحين كاف فى اثبات الحكم ،

هذا تمام الكلام فى قضاء شهر رمضان ، و اما ما عداه من الواجب غير المعين ففى الحاقه بصوم شهر رمضان والواجب المعين غيره ، و ذلك بالغاء خصوصية شهر رمضان فى الحكم بعدم فساده بالاصباح جنبا بغير العمد ، كما انه بالغاؤها عنه الحق الواجب المعين به ، او الحاقه بقضاء شهر رمضان ، و ذلك بالغاء خصوصية القضاء فى الحكم بالافساد به ( وجهان ) و ليس لاحدهما ترجيح على الاخر و مع تساويهما يخرج المورد عن مجرى السدليل الاجتهادى ، ولا بد من الرجوع الى الاصل العملى و هو البرائة فى المقام ، لكن الاحتياط فى الحاقه بقضاء شهر رمضان حسن على كل حال والله العالم.

**كما لا يبطل مطلق الصوم واجبا كان او مندوبا معيناً او غيره بالاحتلام**

**فى النهار .**

اتفق الاصحاب على عدم بطلان الصوم بجميع اقسامه بالاحتلام فى النهار ، من غير فرق فيه بين الصوم الواجب والمندوب ، وفى الواجب بين المعين وغيره ، وفى المعين بين شهر رمضان وغيره ، وقد ادعى عليه الاجماع فى السنة غير واحد ، وعن العلامة فى المنتهى انه لا تعلم فيه خلافاً ، وفى الجواهر الاجماع بقسميه عليه ، وفى المستمسك بل لعله ضرورى ، ويدل عليه من النصوص .

خبر عبد الحميد عن بعض مواليه عليه السلام قال سألته عن احتلام الصائم قال فقال :

اذا احتلم نهارا فى شهر رمضان فلا ينم حتى يغتسل ، وارساله و قصوره من حيث السند منجبر بعمل الاصحاب ، ولا ينافيه اشعاره بوجوب المبادرة الى الغسل من ظهوره فى

حرمة النوم عليه قبل الاغتسال ، لحملة على الكراهة لاجل مخالفته مع فتوى الاصحاب بعدم حرمة النوم عليه قبل الاغتسال ، وعدم وجوب المبادرة على الغسل مع ارسال الخبر وقصوره من حيث السند ، بل لو كان صحيح السند لكان الأعراض عن العمل به من هذه الجهة موجبا لسقوطه عن الحجية ، ولا ينافي سقوطه عن الحجية من هذه الجهة مع حجيته من جهة دلالة على عدم الافساد بالاحتلام في النهار ، ولا ينافي اختصاص تعرضه لعدم النوم قبل الاغتسال بشهر رمضان مع عموم الحكم بعدم الابطال بالاحتلام في جميع اقسام الصوم المستفاد من اطلاق قول السائل سألته عن احتلام الصائم .

وصحيح عبدالله بن ميمون عن الصادق عليه السلام ثلاثة لا يفطرن الصائم القئ والاحتلام والحجامة ، ولا ينافيه اشتماله على الحكم بعدم الافطار بالقئ بعد قيام الدليل على مفطريته لامكان حمله على غير صورة العمد كما هو كذلك .

وصحيح العيص انه سأل ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل ينام في شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل ان يغتسل قال لا بأس ، واطلاقه يشمل ما كان الاحتلام بالليل او النهار ، ولا يضر بالتمسك به بعدم الافساد بالاحتلام في النهار كون محط السؤال فيه عن حكم النوم قبل الاغتسال ، وذلك لان نفى البأس عنه على الاطلاق ، ولو كان الاحتلام في النهار يدل على عدم الافساد بالاحتلام ، وموثق ابن بكير المروى في الكافي قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يحتلم بالنهار في شهر رمضان ايتم صومه كما هو قال عليه السلام : لا بأس .

وخبر عمر بن يزيد المروى في العلل قال قلت لابي عبدالله عليه السلام لاي علة لا يفطر الاحتلام الصائم ، والنكاح يفطر الصائم قال عليه السلام : لان النكاح فعله والاحتلام مفعول به ، ولعل هذا المقدار من الادلة كاف في اثبات ذاك الحكم ، ونفى الريب عنه رأساً والحمد لله .

ولا فرق في بطلان الصوم بالاصباح جنباً عمداً بين ان يكون الجنابة بالجماع في الليل او الاحتلام ، ولا بين ان يبقى كذلك متيقظاً او نائماً بعد العلم بالجنابة مع العزم على ترك الغسل .

لا فرق في بطلان الصوم بالاصباح جنباً عمداً بين ان تكون الجنابة بالجماع في الليل او الاحتلام ، للتصريح به في صحيح الحلبي وصحيح البزنطي ، ففي الاول في رجل احتلم اول الليل او اصاب من اهله ثم نام متعمدا الى ان قال يقضيه اذا افطر ، وفي الثاني عن رجل اصاب من اهله في شهر رمضان او اصابته جنابة ثم ينام حتى يصبح متعمداً قال عليه السلام : يتم ذلك اليوم وعليه قضاؤه ، وقد تقدم الصحيحان صفحة ٥٦ ولابن ان يكون متيقظاً او نائماً ، و يدل على الثاني التصريح به في غير واحد من النصوص كالصحيحين المذكورين آنفاً وخبر ابن عبد الحميد وفيه وان اجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبة الى اخر الحديث ، وقد تقدم صفحة ٥٦ ، و اذا كان النائم كذلك يكون الحكم في المتيقظ كذلك بالطريق الاولى ، مضافاً الى اطلاق جملة من الفتاوى والنصوص ، كخبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام في رجل اجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمدا حتى اصبح ( الحديث ) ، وقد تقدم ، ولكن يعتبر في النائم ان يكون مع العزم على ترك الغسل ، والا لا يكون الاصبح جنباً عمداً فيما اذا نام مع العزم على الغسل قطعاً ، و فيمن لم يعزم عليه ولا عدمه كلام يأتي في مسألة السادسة والخمسين .

**ومن البقاء على الجنابة عمداً الاجناب قبل الفجر متعمداً في زمان لا يسع الغسل ولا التيمم واما لو وسع التيمم خاصة صح صومه و ان كان عاصياً في الاجناب .**

قال في الجواهر : ومن البقاء على الجنابة عمداً احداث سببها في وقت لا يسع الغسل بعد حصوله ولا التيمم انتهى ، لا يقال المفطر هو تعمد البقاء على الجنابة ، والبقاء عليها في وقت لا يسع رفعها بالغسل والتيمم ليس اختيارياً ضرورة استحالة ايجاد الشيء في وقت لا يسعه ولذا يستحيل الامر بموقت لا يسعه وقته فلا يعقل التعمد به ، لانه يقال المقذور بالواسطة مقذور ، فالبقاء مقدره على سببه وهو حدوث الجنابة في ذلك الوقت فيتعلق به العمد ،



و اما لو وسع التيمم خاصة بالكلام فيه يقع تارة في صحة صومه اذا اصبح متيمماً وعدمها ،

و اخرى انه على تقدير صحته هل يكون عاصيا باجنباه في وقت لايسع الا التيمم ، او لا يكون عاصيا ، وثالثة في وجوب قضاء ذاك الصوم وعدمه ، اما الكلام في صحة صومه متيمماً وعدمها ففيها قولان ، والمشهور الصحة ، والمحكى عن العلامة في منتهاه هو الفساد ، واختاره السيد في المدارك ، ويستدل للمشهور بعموم بدلية التيمم عن الطهارة المائية و ما دل على ان التراب احد الطهورين وانه يكفيك التراب عشر سنين و ان التيمم غسل المفطر و انه الوضوء الكامل في وقت الضرورة ونحو ذلك مما نقلناه في مبحث التيمم في المسألة العاشرة في بيان ان جميع غايات الغسل والوضوء غايات التيمم التي منها الصوم ، واستدل العلامة لما ذهب اليه من الفساد بان المانع من صحة الصوم هو حدث الجنابة والتيمم لا يرفعه بل هو ظهور بمنزلة الماء فيما يجب فيه الغسل لافيما هو مشروط صحته بعدم الجنابة ، وما افاده قدس سره مبنى على القول بكون التيمم مبيحا لارافعا للحدث ، وقد تقدم المنع عنه في مبحث التيمم ، وان الحق كونه رافعا له ، و ان اشتراط صحته بالغسل هو بعينها اشتراطها بعدم الجنابة ، لان صحته مشروط بالغسل بما هو رافع للجنابة لامن حيث انه غسل ومع كون التيمم رافعا عند تعذر الغسل يترتب عليه ما يترتب على الغسل من الرفع ، فيكون معه اصباحه مع الطهارة لامع الجنابة ، ولا فرق في ذلك بين ان تكون الطهارة شرطا في صحة الصوم او كون الجنابة مانعا عنها ، لكون التيمم محصلا للاول ورافعا للثاني ،

و استدل صاحب المدارك قده لعدم وجوب التيمم بما حاصله : ان الواجب في الصوم هو خصوص الغسل او الطهارة الحاصلة منه ، لامطلق الطهارة ولو كانت حاصلة من التيمم وليس دليل على بدلية التيمم عن الغسل والوضوء بخصوصهما ،

ويندفع بان الظاهر من دليل اعتبار الغسل هو اعتباره بما يترتب عليه طهارة لا اعتباره من حيث انه غسل ، وبدليل طهورية التيمم وبدليته عن الغسل عند العجز عنه يترتب عليه ما يترتب على الغسل ولا دليل على اعتبار خصوص الطهارة الحاصلة من

الغسل في صحة الصوم ، مع انه لو قام عليه الدليل ايضا كان دليل بدلية التيمم عن الغسل مثبتا لكون الطهارة الحاصلة منه في ظرف العجز عن الغسل هي الطهارة الحاصلة من الغسل في حال التمكن منه بحكم بدليته والالم يكن بدلا كما لا يخفى .

و ربما يقال بعدم التكليف بالتيمم اذا كان العجز عن الغسل بسوء الاختيار باجنبه في وقت لايسع فيه الغسل ، بدعوى انصراف دليل وجوبه عما اذا كان العجز ناشيا عن سوء الاختيار وقد يستأنس له بما اذا قيل يجب على العاجز عن الحج ان يستنيب انه لا يتبادر منه القادر الذي صير نفسه عاجزاً بتخلفه عن الرفقة ،

وفيه المنع عن الانصراف ، بل الظاهر منه كون المناط في وجوب التيمم هو العجز عن الاتيان بالمائية من غير مدخلية في سبب العجز في ذلك ، وانه كان بالاختيار اولا بالاختيار ، فلا فرق بين العجز الناشئ عن سوء الاختيار او لا عن سوئه ، فيشمل العمومات ما كان العجز بسوء الاختيار مثل شمولها لما يكون لا بسوئه ، هذا تمام الكلام في صحة الصوم اذا اجنب في وقت لايسع الا التيمم خاصة مع اصباحه متيمماً ،

و اما عصيانه في ذلك و عدمه ففيه احتمالان مبنيان على ان تعلق الخطاب بالطهارة الترايبية في طول الطهارة المائية ، وعند العجز عنها هل هو على سبيل التنوع كالتكليف بالقصر والانمام ، حيث ان المكلف بالاول هو المسافر وبالثاني هو الحاضر ، ويكون فاقد الماء موضوعا للتيمم و واجده موضوعا للطهارة المائية من الغسل او الوضوء ، او لا يكون كذلك ، بل تكون الترايبية بدلا اضطرارياً بلا ان يصير منشاء لتقييد موضوع الخطاب بالمائية بالواجد بل متعلق التكليف بالمائية هو المكلف مطلقا واجدا كان للماء او فاقد له ، ولمكان عجزه عن امتثال التكليف بالمائية جعل الشارع الاتبان بالترايبية بدلا منها نظير بدلية سائر المراتب المتاخرة عن الصلاة الاختياري عنها عند العجز عنها ، حيث ان الخطاب بها لا يوجب تقييد الخطاب بالصلاة الاختياري بالقدرة عليها شرعاً ، فالتكليف بالمائية مطلق و بالترايبية مشروط بالعجز عن المائية ، والاقوى بالنظر هو الاول لان مقابلة الفاقد لموضوع المائية في قوله تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً تفكيك بين موضوع الترايبية والمائية ، والفصل والتفكيك

قاطع للشركة ، فيستفاد منه مغايرة موضوع الترابية مع موضوع المائبة واذا اخذ الفاقد موضوعاً للترابية وكان موضوعها مغائراً مع موضوع المائبة يختص موضوع المائبة بخصوص الواجد ويحصل التنويع ويتحقق نوعان من المكلف واجد الماء وفاقده ، ويصير الواجد موضوع الطهارة المائبة والفاقد موضوع الطهارة الترابية ، ويترتب على ذلك عدم ملاك الطهارة المائبة عند العجز عنها لعدم الملاك للطهارة الترابية عند التمكّن من المائبة ، كعدم الملاك للطهارة الترابية عند التمكّن من المائبة وحيث ان كل تكليف لا يقتضى ايجاب ايجاد موضوعه في ظرف عدمه ولا حفظ وجوده في ظرف وجوده وذلك لكونه متعلقاً به على تقدير وجوده على نحو القضية الحقيقية والواجب المشروط ففعليته تتوقف على وجود موضوعه فلا اقتضاء فيه لتحصيله عند عدمه ولا لحفظه عند وجوده كما ان التكليف بالتيمم لا يقتضى وجوب تحصيل الفقدان عند عدمه ولا حفظه عند تحققه فلا جرم لا يكون تحصيل التمكّن من المائبة واجباً عند عدمه ولا حفظه واجباً عند وجوده ، فيكون اجناب الشخص ح جائزاً في وقت لا يسع الا للتيمم بالنسبة الى الصوم والصلاة وكل امر واجب متوقف على الطهارة ، ويترتب على عدم التنويع حرمة تفويت التمكّن من المائبة عند وجوده وجوب تحصيله عند عدمه ،

فان قلت بناء على التنويع ايضا لا يمكن الالتزام بعدم حرمة تفويت التمكّن من المائبة لو كان متمكناً منها ، وعدم وجوب تحصيله عند عدمه ، لانه لا اشكال ولا كلام في ان التكليف بالمائبة والترابية ليس عرضياً كالتكليف بالواجبات التخيرية شرعاً او عقلاً ، كما بظهر من قوله تعالى انا قمتم الى الصلاة (الاية) الى قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا ، حيث اخذ في موضوع التيمم عجز المكلف من الايتان بالمائبة ، فيستكشف من تقديم المائبة على الترابية اشتمالها على مزية لازمة الاستيفاء في الجملة ، اما في نفسها اوفى الغاية المترتبة عليهم والالزام من الالزام بها عند التمكّن فيها وعدم جواز الاكتفاء بالترابية مع تساوى الطهارتين في نفسيهما وفيما يترتب عليهما من الغاية الترجيح من دون مرجح ، والجهل بخصوصية تلك المزية وكونها في نفس الطهارة اوفى مما يترتب عليها من الغاية غير مرضى العلم بها من جهة العلم بعلة التي هي طولية التكليفين . قلت طولية التكليفين ليست علة لوجود مزية لازم الاستيفاء في المائبة ، لاحتمال

كون تقديم الطهارة المائية عند التمكن منها فقد موضوع الترايبية وهو العجز عن الطهارة المائية ، حيث انه لا يجتمع مع موضوع المائية للتضاد بينهما ، فالمتحقق دائماً منهما ليس الا واحد منهما ، اما التمكن الذي هو موضوع للمائية ، او العجز الذي هو موضوع للترايبية ، فيترتب ح على التنويع جواز ان يخرج المكلف نفسه عند التمكن عن موضوع المائية باذهاب التمكن وجعله نفسه عاجزاً ، فينتفى عنه حكم المائية بزوال موضوعه لا عن موضوعه ، وهذا كما في موضوع الحضر والسفر حيث ان له اخراج نفسه عن موضوع و ادخاله في موضوع آخر ، غاية الامر ان ذلك في الحضر والسفر من الطرفين بمعنى ان يجعل نفسه حاضراً بعد ان يكون مسافراً وبالعكس ، وفي المقام من طرف واحد بمعنى ازالة التمكن عن نفسه وجعل نفسه عاجزاً دون العكس ، لان التمكن من ازالة العجز عن المائية هو تمكّن عليها ، اذا المراد بالتمكّن عليها هو الاعم من القدرة عليها نفسها او على تحصيل القدرة عليها ولذا يكون فاقد الماء القادر على تحصيله بالسعى في الارض او بالشراء او الاستيهاج ونحوها قادراً عليه ، فالتمكّن من الماء يمكنه الاخراج عن التمكن وجعله نفسه عاجزاً عنه باراقته ونحوها ، ولكن العاجز الواجب عليه التيمم انما يكون عاجزاً اذا لم يتمكن من رفع عجزه ، والا يصير متمكناً على الماء بالتمكّن على تحصيل تمكّنه ، ومن هذا ينشأ الطولية وتقديم المائية على الترايبية دوق العكس ، ونتيجة ذلك هو جواز اجناب نفسه في وقت لا يسع الا التيمم خاصة ، الا ان يقوم دليل على عدم جوازه بالخصوص .

ومما ذكرناه يظهر عدم وجوب قضاء ذلك الصوم ، لان ضيق الوقت عن الغسل وتعلق التكليف بالتيمم و اتيانه بما هو وظيفته في ذلك الحال من التيمم والاصباح به و اتمام الصوم يسقط عنه القضاء مثل من أتى بالتيمم فيما تعلق به التكليف من غير الاجتناب العمدي في مثل هذا الوقت ، وهذا بناء على عدم كونه عاصياً بتعمد الاجنابة في ذلك الوقت واضح ، وكذا على القول بالعصيان اذ العصيان انما هو في الاجناب في ذلك الوقت ، واما بعد تحققه فتكون وظيفته التيمم بناء على عموم دليله وشموله لما اذا كان العجز عن المائية

بسوء الاختيار، فح يكون مأموراً بالصوم متيمماً ، ومع الاتيان به يكون مجزياً موجباً لسقوط القضاء .

وكما يبطل الصوم بالبقاء على الجنابة متعمداً كذا يبطل بالبقاء

على حدث الحيض والنفاس الى طلوع الفجر ، فاذا طهرت قبل الفجر - وجب عليها الاغتسال او التيمم، ومع تركهما عمداً يبطل صومها ، والظاهر اختصاص البطلان بصوم رمضان وان كان الاحوط الحاق قضاؤه به ايضاً ، بل الحاق مطلق الواجب بل المندوب ايضاً ، واما لو طهرت قبل الفجر في زمان لايسع الغسل ولا التيمم اولم تعلم بطهرها في الليل حتى دخل النهار فصومها صحيح واجبا كان او ندبا على الاقوى .

في هذا المتن امور (الاول) المشهور على الحاق حدث الحيض بالجنابة فيبطل الصوم بالبقاء على حدثه الى طلوع الفجر ، فاذا طهرت عن الحيض وجب عليه الاغتسال فيما تمكنت منه او التيمم فيما يصح منها ، ومع تركهما معا عمداً يبطل صومها ، خلافاً للمحكي عن نهاية العلامة والارديلي وصاحب المدارك ونسب الى 'جمل السيد ومبسوط الشيخ ايضاً ويستدل للمشهور بموثق ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال : ان طهرت بليل من حيضها ثم تواتت ان تغتسل في رمضان حتى اصبحت عليها قضاء ذلك اليوم ،

ويمكن ان يستدل باشتراك الحائض مع الجنب في اغلب ما على الجنب من الاحكام ويندفع بعد التلازم بينهما في الاحكام، والاشترك الغالبى لا يوجب الحاق المشكوك بالغالب بعد فرض نفى التلازم بينهما ،

وربما يستدل له كما في الجواهر باولوية حدث الحيض في الابطال عن حدث الجنابة لكون غير الاختيارى من الحيض ايضاً مبطلا كما في صورة المفاجات به قهراً دون الجنابة لما عرفت من عدم الابطال بها بالاحتلام ،

ولا يخفى ما فيه من الغرابة لان ماهو اشد تأثيراً من الجنابة هو نفس الحيض، والكلام ليس فيه نفسه وما يكون محل الكلام هو ما يبقى من اثره بعد ارتفاعه بحصول

الطهر منه وهو الذى يمنع عن الصلاة والصوم وهذا ليس اشد من الاثر الحاصل عن الجنابة كما لا يخفى وكيف كان ففي الاستدلال بالخبر غنى وكفاية ،  
و استدلال للقول الاخر بالاصل مع ضعف الخبر المذكور سنداً ، و فيه ان  
الخبر فى نفسه من الموثق لضعف فيه وعلى تقدير ضعفه فهو منجبر بالعمل ، لاستناد  
المشهور اليه ، بل عن جامع المقاصد نفى الخلاف فيه لان المنسوب الى المخالف  
هو التردد فى الحكم او الميل الى الخلاف لا الجزم به ،  
و كيف كان فلا ينبغى التأمل بناء على المختار فى حجية الاخبار كما مر منا  
مراراً فلا وجه للتريد والتأمل اصلاً (الثانى) الحق المشهور النفاس الى الحيض فى  
ذاك لقاعدة المجمع عليها فى الحاقه بالحيض حكماً بل موضوعاً ، لكون دم النفاس هو  
بعينه دم الحيض الذى احستبس لحكمة تكون الولد و قدمر الكلام فى تلك القاعدة ،  
و دعوى الاجماع عليها فى مبحث النفاس من الطهارة . ( الثالث ) : ظاهر الموثق  
المذكور اثبات هذا الحكم فى شهر رمضان وعدم تعرضه لصوم ما عداه من قضاؤه او غيره  
من الواجب المعين او غيره والمندوب ، والمرجع فيما عدا شهر رمضان هو عموم الحصر  
المستفاد من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : لا يضر الصائم شيئاً اذا اجتنب عن اربع (الحديث) ، او اصالة  
البرائة لو انتهى الامر الى الرجوع الى الاصول العملية ، لكن الاحوط الحاق قضاء شهر  
رمضان به بناء على كونه هو بنفسه صوم شهر رمضان ، الا انه يؤتى به فى خارج وقته ،  
بل لعل هذا هو الاقوى كما يعبر عنه بان القضاء فعل الشئى فى خارج وقته ولاسيما  
فيما اذا استفيد من الامر بالقضاء تعدد المطلوب من الامر بالاداء ، ان عليه يكون القضاء  
بنفسه هو المأمور به بالامر الادائى ، الا انه يستفاد ذلك بمعونة الامر بالقضاء ، و عليه  
فالاقوى فى القضاء الحاقه بالاداء بل الاحوط الحاق مطلق الواجب من المعين وغيره بل  
المندوب بشهر رمضان ، وذلك لاحتمال ان يكون الصوم فى الجميع حقيقة واحدة وطبيعة  
فاردة ومهية نوعية مشتركة فى الجميع ، وتكون اقسامه من الواجب والمندوب وغيرهما  
من اصنافها ، و ان المستفاد من دليل اعتبار شئى فيه من مورد مثل اعتبار الخلو عن  
حدث الحيض الذى هو محل الكلام فى المقام هو اعتباره فيه من حيث تلك الحقيقة

النوعية ، فيعم اعتباره في جميع اصنافه اللهم الا ان يقوم دليل على اختصاصه ببعضها ، وهذه الدعوى وان لم تكن في الوضوح كدعوى الحاق قضاء شهر رمضان بصومه ، الا انها ايضا ليست بكل البعيد ، وعليه فاللازم مراعات الاحتياط فيما عدى صوم شهر رمضان وقضائه من اقسام الصوم .

(الرابع) : لو طهرت قبل الفجر في زمان لا يسع الغسل ولا التيمم او لم تعلم بطهرها في الليل حتى دخل النهار او علمت به ولكنها ظنت سعة الوقت للغسل ففاجئها الصبح في اثنائه صح صومه ، لاختصاص الموثق المذكور بصورة التواني عن الغسل ، فلا دليل على الفساد فيما عداه ، من غير فرق في ذلك بين اقسام الصوم ، لكن خصص صاحب الجواهر الحكم بالصحة فيما عداه بما عدى الموسع والمندوب ، وظاهره الحكم بالبطلان في الموسع والمندوب ، ولعل وجهه في الموسع هو النهي عن صومه كذلك في قضاء شهر رمضان ، وصحيح ابن سنان من قوله لَا يَلْبَسُ لا تصم هذا اليوم وصم غدا مع مساوات الحديثين ، ولا يخفى ما فيه من البعد بعدكون الدليل على الحاق الحيض بالجنابة هو الموثق المذكور المقصر فيه الحكم بالبطلان على التواني وليس على مساوات الحديثين دليل ، هذا في الموسع واما في المندوب فلا ينبغي التأمل في الحكم بصحته في مفروض الكلام اصلا .

مسألة ٤٩ - يشترط في صحة صوم المستحاضة على الاحوط الانغسال النهارية التي للمصلاة دون ما لا يكون لها فلو استحاضت قبل الاتيان بصلاة الصبح او الظهرين بما يوجب الغسل كالمتوسطة او الكثيرة فتركت الغسل بطل صومها و اما لو استحاضت بعد الاتيان بصلاة الفجر او بعد الاتيان بالظهرين فتركت الغسل الى الغروب لم يبطل صومها ، ولا يشترط فيها الاتيان باغسال الليلة المقبلة و ان كان احوط ، وكذا لا يعتبر فيها الاتيان بغسل الليلة الماضية بمعنى انها لو تركت الغسل الذي للعشائين لم يبطل صومها لاجل ذلك ، نعم يجب عليها الغسل حينئذ لصلاة الفجر فلو تركته بطل صومها من هذه الجهة ، وكذا لا يعتبر فيها ما عدى الغسل من الاعمال

وان كان الاحوط اعتبار جميع ما يجب عليها من الاغسال والوضوءات وتغيير الخرقه والقطنه ، ولا يجب تقديم الغسل المتوسطه والكثيره على الفجر وان كان هو الاحوط .

وقد استوفينا الكلام فى اطراف هذه المسأله فى طى المسأله الثانيه عشر من مسائل احكام الاستحاضه من كتاب الطهاره فراجع تجده وافيا .

مسأله ٥٠ - الاقوى بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابه ليلا قبل الفجر حتى مضى عليه يوم او ايام ، والاحوط الحاق غير شهر رمضان من النذر المعين و نحوه به و ان كان الاقوى عدمه كما ان الاقوى عدم الحاق غسل الحيض والنفاس لو نسيتهما بالجنابه فى ذلك و ان كان احوط .

وليعلم ان الاصباح جنبا .

تارة يكون مع العلم بالموضوع اى الجنابه والحكم اعنى كونه مبطلا ، وهذا هو الذى تقدم حكمه ،

واخرى يكون مع الجهل بالموضوع ، وهذا ايضا قد تقدم من انه لا يوجب البطلان الا فى قضاء شهر رمضان ،

و ثالثه يكون مع الجهل بالحكم ، والاقوى فيه البطلان و وجوب القضاء بل الكفارة ايضا ، وذلك لعدم معذوريه الجاهل فى الحكم .

ورابعه مع نسيان الغسل فى الليل قبل الفجر فيما كان مكلفا به على تقدير تذكره بان كان الوقت يسع له وهذا هو الذى تعرض له فى تلك المسأله ، وقد اختلف فى حكمه فالمعروف المشهور هو البطلان ووجوب القضاء به ، خلافا للمحكى عن ابن ادريس والمحقق فى الشرايع والنافع ، واستدل للمشهور بان صحة الصوم مشروطه بالاصباح على الطهاره وهو شرط واقعى غير مقيّد بحاله العلم والجهل والنسيان ، ومع الاخلال به ولو نسيانا لم يقع المأمور به على وجهه و يبقى فى عهده فيجب عليه القضاء ، فالنسيان عذر لسقوط الاثم وما يترتب عليه من الكفارة ، لافى سقوط القضاء



كما لا يسقط بنسيانه قضاء الصلاة وبالنصوص الواردة في وجوب القضاء .

كصحيح الحلبي المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل اجنب في شهر رمضان فنسى حتى خرج رمضان قال عليه السلام : عليه ان يقضى الصلاة والصيام ، وفي خبره الاخر عنه عليه السلام كذلك .

وصحيح ابراهيم بن ميمون المروى في الفقيه قال سئلت ابا عبد الله عن الرجل يجنب بالليل في شهر رمضان ثم ينسى حتى يمضي لذلك جمعة او يخرج شهر رمضان قال : عليه قضاء الصلاة والصوم ،

والمرسل المروى في الفقيه ايضاً قال وروى في خبر آخر ان من جامع في اول شهر رمضان ثم ينسى الغسل حتى خرج شهر رمضان : ان عليه ان يغتسل و يقضى صلاته و صومه ، الا ان يكون قد اغتسل للجمعة فانه يقضى صلاته و صيامه الى ذلك اليوم ولا يقضى ما بعد ذلك ،

ومقتضى هذه الاخبار هو اعتبار خروج شيئى من رمضان او مضى جمعة اى اسبوع في ذلك ، وعليه مشى الفقهاء في متونهم ، فعبروا بما في الاخبار مع ادنى تغيير ، وعبر في الشرائع بقوله حتى مر عليه الشهر كله او ايام ، و عبر في المتن بما في نجاة العباد حتى مضى عليه يوم او ايام ، والظاهر عدم اعتبار مضى اليوم بتمامه فضلاً عن خروج الشهر كله ، بل المدار على الاصبح جنباً نسيانا للغسل مثل الاصبح به عمداً ، فيكون حال الاصبح به نسيانا كحال الاصبح به عمداً في وجوب القضاء و ان خالفه في وجوب الكفارة وما هو المناط في البطلان هو ذلك من غير فرق بين البقاء على الجنابة بعد الاصبح جنباً طول النهار او مبادرته الى الغسل بعد الاصبح جنباً ، فمن نسى الغسل حتى اصبح يجب عليه القضاء ، كما ان من نام جنباً في الليل مع العزم على الاغتسال بعد الانتباه فلم ينتبه حتى اصبح فنسى الاغتسال طول النهار لا يجب عليه القضاء ، و الى ذلك تحمل النصوص المتقدمة وكلمات الاصحاب اللذين اتبعوا النصوص في التعبير ، و على ذلك اذا مضى عليه الشهر كله ناسياً للغسل او مضى ايام متعددة منه يكون بطلان كل يوم منه بالاصباح فيه جنباً ناسياً للغسل بلا اعتبار اجتماع الايام

فى ذلك بل بطلان كل يوم بالاصباح فيه جنباً ، سواء بقى النسيان مستمراً او زال فى كل يوم فى النهار وعاد بعد انقضاءه فى الليل ، ولا يعتبر فى الجنابة المنسية بين وقوعها فى شهر رمضان او قبله فنسيها فى الليل الاول منه حتى انتهى الى اصباحه جنباً فى ليلة واحدة او الليالى المتعددة فى الشهر فى بعض منه او جميعه ، ثم انه على ما فسرنا المراد من نسيان الغسل اذا مضى عليه يوم او ايام يرد الاشكال فى الجمع بين الحكم بالبطلان فيما اذا نسى الغسل و ورد فى الصبح جنباً ناسياً للغسل و بين الحكم بالصحة فيما اذا تذكر الغسل ونام بقصد الانتباه مع عادته عليه فاتفق عدم انتباهه الى الصبح ، ووجه الاشكال ان النسبة بين موردى الحكمين هو العموم من وجه ، ويجتمعان فيما اذا نسى الغسل ونام الى الصبح ، فان دليل الحكم بالبطلان عند النسيان يقتضى بطلانه ودليل الحكم بالصحة عند عدم الانتباه فى النوم الاول يقتضى صحته ، وقد شططوا فى وجه الجمع بينهما بوجوه لا تخلو كلها من التعسف ، اقواها ان اجتماع الدليلين من قبيل الاجتماع بين المقتضى واللامقتضى ، حيث ان نصوص المقام تقتضى البطلان فيما اذا نسى الغسل ونام ولم ينتبه الى الفجر ، و دليل الصحة بالاصباح جنباً لا يقتضى البطلان باصباحه كذلك لا انه يقتضى الصحة مع نسيان الجنابة و غسلها فالدليلان لا يزايمان اصلاً ، والحكم فى مورد الاجتماع هو البطلان للنسيان فلاحاجة فى الجواب الى الالتزام بكون النسيان بعد الانتباه عن النوم الاول اذا نسى بعده فنام النوم الثانية الى الصباح ، حيث ان الدليلين يقتضيان فيه القضاء ولو كان فى الليلة الاولى ولو كان قبل النوم الاول بناء على ان لا يكون النوم الاول فيما عدى الليلة الاولى فى حكم النوم الاول بل فى حكم ماعده من الثانى والثالث لما فيهما من التكلف المستغنى عنه مع ما فى الاخير من الفساد ضرورة ان حكم النوم الاول والثانى والثالث انما يقاس بالنسبة الى ليلة واحدة لا الى الجميع ، فلو نام فى الليل الاول وانتبه قبل الفجر ونام فى الليلة الثانية الى الصباح لا يكون نومه فى الليلة الثانية فى حكم النوم الثانى ، وربما يقال فى وجه الجمع بين الدليلين بحمل ماورد من صحة الصوم بالاصباح جنباً فى النوم الاول وماورد من البطلان من النسيان على النسيان فى الشهر كله او ايام متعددة منه ، فيفرق بين اليوم الواحد وبين

غيره من الايام المتعددة والجميع، ولا يخفى ما فيه من الوهن فانه مع عدم الحاجة الى التكلف به يرد عليه بما قدمناه من كون العبرة في البطلان بسبب النسيان هو الاصبح جنباً ناسياً للغسل وانه في كل يوم تكليف متعلق به ويخصه من غير اعتباو اجتماع الايام او الشهر كله في ذلك وانه لاعبرة بنسيان الغسل في النهار بتمامه بل الذي يبطل العمد به يكون مبطلا ايضاً اذا كان عن النسيان وهو الاصبح جنباً ، واما بقاءه على الجنابة طول النهار فليس العمد به مفطراً ، فلا يكون نسيانه ايضاً كذلك فكل يوم اذا اصبح به جنباً عن نسيان يكون صومه باطلاً كما ان اصباحه جنباً عن عمد ايضاً يكون كذلك، ولعله الى ما ذكرناه يرجع ما في الروضة من الاشكال في هذا الوجه حيث يقول: ويشكل بان قضاء الجميع يستلزم قضاء البعض لاشتراكهما في المعنى ان لم يكن اولى انتهى، ووجه استلزام قضاء البعض وهي الاصبح جنباً عن نسيان للغسل في كل يوم من ايامه لكونه هو الموجب للبطلان والمعنى المشترك في الجميع لا بقاء النسيان في جميع تلك الايام لكن لا اولوية للبعض ح على الجميع بعد اشتراكهما في العلة الموجبة ، وفي بعض حواشي الروضة جعل وجه الاولوية اسهلية قضاء البعض عن قضاء الجميع ،

ولا يخفى ان اسهلية القضاء في البعض لا توجب اولويته وقد يقال ان اليوم الاول اقرب الى زمان حدوث الجنابة فيكون اولى بالتذكر عما بعده لقربه به فيصير ايجاب القضاء فيه اولى ولا يخلو ما فيه ايضاً ،

و كيف كان فلا ينبغي الاشكال في فساد الصوم بالاصباح به جنباً نسياناً للغسل للنصوص المتقدمة ، خلافاً للحلى والمحقق في الشرائع والنافع ، ويستدل له بما ذهب اليه الحلى من المنع عن العمل باخبار الاحاد وبحديث الرفع الدال على رفع النسيان المحمول على رفع المؤاخذة عليه بناء على ان يكون القضاء عقوبة و مؤاخذة على ترك الاداء ، والاول مندفع بالمنع عنه بما ثبت من حجية كل خبر يوثق بصدوره ، والثاني بان قضاء تكليف جديد يتعلق بالمكلف منوطاً بترك الاداء وليس لاجل العقوبة على تركه ، نعم يصح التمسك بحديث الرفع لعدم وجوب الكفارة ، حيث انه مما يصح

ان تكون عقوبة على العصيان هذا ، وفي اختصاص وجوب القضاء بنسيان الغسل بخصوص شهر رمضان او مع الحاق قضاؤه به او مع التعدى الى الواجب المعين كالنذر المعين او التعدى الى الواجب الموسع ايضا واختصاص الصحة بالصوم المندوب ، ( وجوه ) : من كون مورد النصوص هو شهر رمضان والتعدى عنه الى ما عداه من اقسام الصيام يحتاج الى الغاء خصوصية مورد النص ، ولا دليل عليه وان قضاء صوم رمضان نفسه الا انه يقع في خارج وقته بل على تقدير استفادة تعدد المطلوب من الامر بالاداء ولو بقرينة الامر بالقضاء يكون القضاء ، هو بعينه ما وجب من الامر بالاداء واصل كونه مطلوباً والخصوصية الفائتة المطلوبة بطلب آخر منضم الى طلب اصل الطبيعة ، ان عليه يكون ما هو معتبر في الاداء اعتباره في القضاء اظهر ، ومن ان المستفاد من النصوص اشتراط صحة الصوم بعدم الاصباح جنبا مطلقا سواء كان عن علم و عمد او عن جهل او نسيان و مقتضاه هو البطلان باى نحو كان من العلم والجهل والنسيان وغيرها فى اى صوم كان ، الا ما يقوم الدليل على عدم الابطال به ، ولا يخفى ان الوجه الاخير هو الاجود و عليه فالاقوى عدم الفرق بين اقسام الصوم حتى الواجب الموسع الا الصوم المندوب الذى لا يضر به البقاء على الجنابة عمدا ، والاقوى عدم الحاق الحائض والنفساء فى نسيان ما عليهما من الغسل على الجنب لعدم الدليل على اللاحاق ، مع ورود النص فى الناسى لغسل الجنابة ، ولكن الاحوط اللاحاق لاحتمال كون المدار فى بطلان الصوم نسيان غسل الجنابة هو الاصباح جنبا عن نسيان من حيث هو حدث ، لامن حيث كونه جنابة بالخصوص ، والله العالم باحكامه .

مسألة ٥٩ - اذا كان المجنب ممن لا يتمكن من الغسل لفقد الماء او لغيره من اسباب التيمم وجب عليه التيمم ، فان تركه بطل صومه ، وكذا لو كان متمكنا من الغسل وتركه حتى ضاق الوقت .

وقدمر حكم هذه المسألة مستوفى بالنسبة الى المجنب غير المتمكن من الغسل لابسوء الاختيار او بسوء ، و ان مقتضى ما استدلل به العلامة فى المنتهى و صاحب المدارك لعدم التكليف بالتيمم هو عدم الفرق فيه بين ما كان عدم التممكن

بالاختيار اولا بالاختيار ، نعم ما ذكره بعض المحققين من انصراف دليل التكليف بالتيمة عما كان العجز فيه بالاختيار يقتضى المنع عنه فيما اذا كان سلب التمكن بالاختيار، وكيف كان فقد عرفت فيما مضى عدم الفرق بين كون العجز بالاختيار اولا بالاختيار ، وانه مع العجز يجب عليه التيمم ويبطل صومه بتركه لبطلانه بترك الغسل عند المتكّن منه وانه مع الاصبح متيما عند العجز عن المائية يصح صومه ويسقط عنه القضاء فراجع

مسألة ٥٢ - لا يجب على من يتيمم بدلا عن الغسل ان يبقى مستيقظا

حتى يطلع الفجر فيجوز له النوم بعد التيمم قبل الفجر على الاقوى و ان كان الاحوط البقاء مستيقظا لاحتمال بطلان تيممه بالنوم كما على القول بان التيمم بدلا عن الغسل يبطل بالحدث الاصغر .

اذا تيمم الجنب بدلا عن الغسل فيما يصح منه التيمم بتحقيق شيئ من مسوغاته ففي وجوب ابقائه مستيقظاً حتى يطلع الفجر او جواز النوم له متيما الى ان يطلع الفجر كالمغتسل ، قولان مبنيان على بطلان التيمم الذي بدل عن الغسل بالحدث الاصغر كما يبطل بالاكبر او بالتمكن من استعمال الماء ، فعلى القول ببطلانه بالحدث الاصغر يبطل تيممه بالنوم لكونه من الحدث الاصغر ، و مع بطلانه يكون جنبا كالمتمكّن من استعمال الماء حيث ان التيمم بعد تمكنه من استعمال الماء يعود جنبا يجب عليه الغسل و اذا بطل تيممه بالنوم كبطلانه بالتمكن من استعمال الماء يصبح جنبا عمدا فيبطل صومه بالاصباح به ، اذ لفرق في ابطاله بالحدث الاصغر بين ان يكون الحدث هو النوم او غيره من الاحداث ، و اما بطلان التيمم الذي بدل عن الغسل بالحدث الاصغر و عدمه فرما يقال بائتناه على القول بكون التيمم رافعا او مبيحا ، فعلى الاول لا يبطل بالاصغر و على الثاني يبطل ، و لكن الابتاء على ذلك فاسد لامكان القول ببقاء اثره بعد الحدث الاصغر على القول بالاباحة ايضا ، كما انه على القول بكونه رافعا ايضا يمكن القول بانتقاضه بالحدث الاصغر اذا دل عليه الدليل كما ينتقض بالتمكن من استعمال الماء ولو على القول بكونه رافعا و لذا يعبر عنه بكونه رافعا مادام بقاء العجز عن استعمال الماء ،

و يمكن ان يدعى قيام الدليل على انتقاضه بالحدث الاصغر ،  
 كصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام عن الرجل يصلى بتييمم واحد صلاة الليل  
 والنهار كلها فقال عليه السلام : نعم ما لم يحدث او يصب ماء ، وخبر السكوني عن الصادق عليه السلام  
 عن ابائه عليهم السلام لا بأس بان يصلى الرجل بتييمم واحد صلاة الليل والنهار ما لم يحدث  
 او يصب الماء ، فان جعل الغاية لنفى البأس هو الحدث ، ثم عطف اصابة الماء عليه  
 مع كون الاصابة ناقضة للتييمم رأساً يستفاد منه كون الحدث ايضاً كذلك ، و اطلاقه  
 يقتضى عدم الفرق بين كونه اصغر او اكبر كما ان اطلاق التيمم ايضاً يقتضى عدم الفرق  
 بين كونه بدلاً عن الوضوء او عن الغسل ، و هذه الدعوى ليست بعيدة ، و عليه فالاحوط  
 لو لم يكن اقوى معاملة الناقض للتييمم مع الحدث الاصغر فيجب عليه الاصبح متيماً في  
 حال اليقظة ، ولا يكفي في صحة صومه التيمم مع الاصبح به نائماً ولو على القول بكونه  
 رافعاً ، وقد استوفينا الكلام في رافعية التيمم واستباحته و في البحث عن انتقاضه بالحدث  
 الاصغر و عدمه في مبحث التيمم في فصل البحث عن احكامه فراجع ،

فان قلت فعلى القول بانتقاض التيمم بالحدث الاصغر يمكن القول بعدم بطلان  
 الصوم اذا اصبح بعد التيمم نائماً لان انتقاضه بالنوم الذى هو من الاحداث انما هو بعد  
 تحققه و مع تحقق النوم لا يبقى التكليف بالصوم لاستحالة تكليف الغافل ،

قلت ما ذكرته شيئى استدل به فى المدارك على عدم وجوب الاصبح به متيقظاً  
 و هو فاسد لصحة تكليف النائم به ولو لم يكن منجزاً عليه كما فى حال النوم فى النهار  
 مع ان حكم الافساد بالنوم حكم وضعى لا يدور صحته مدار صحة التكليف لكونه  
 مستقلاً بالجعل ، و سيأتى فى حكم النوم الاولى مع العزم على ترك الغسل حرمة النوم  
 و بطلان الصوم به اذا انتهى الى الفجر ، وان النوم، يصح تعلق التكليف به من الايجاب  
 والتحرير و غيرهما من الاحكام التكليفية لكونه مقدوراً بالقدرة على مقدماته و  
 ان المقدور بالواسطة مقدور .

مسألة ٥٣ - لا يجب على من اجنب فى النهار بالاحتلام او نحوه  
 من الاعذار ان يبادر الى الغسل فوراً و ان كان هو الاحوط .

وعن منتهى العلامة انه لو احتلم نهاراً في رمضان نائماً او من غير قصد لم يفسد صومه ويجوز له تأخير الغسل ولا نعلم فيه خلافاً انتهى ،  
 و يمكن الاستدلال له باطلاق صحيح عيص بن قاسم وفيه انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام في شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل ان يغتسل قال عليه السلام : لا بأس : واطلاقه كما ترى يشمل النوم نهاراً ولامعارض له الاخير ابراهيم بن عبد الحميد رضي الله عنه عن بعض مواليه قال سألته عن احتلام الصائم قال : اذا احتلم في نهار شهر رمضان فلا ينام حتى يغتسل لكنه مع ضعفه وارساله و اضماره يكون معرضاً عنه حملته الاصحاب على الكراهة هذا و في المستمسك نسبتها لاجماع بقسميه على عدم وجوب المبادرة الى الغسل الى الجواهر و نفى العلم بالخلاف فيه الى الحدائق لكن الذي في الجواهر هو دعوى الاجماع بقسميه على عدم فساد الصوم بالاحتلام في النهار لاعلى عدم وجوب المبادرة الى الغسل بعد الانتباه و كذا في الحدائق يقول لاختلاف بين الاصحاب فيما اعلم في انه لا يبطل الصيام بالاحتلام نهاراً في شهر رمضان وغيره انتهى ، نعم فيه بعد ان ذكر خبر ابراهيم بن عبد الحميد قال : وحمل الاصحاب النهي عن النوم في هذا الخبر على الكراهة انتهى ، وهو يشعر في دعوى اجماع الاصحاب على الكراهة ، و كيف كان ولعل الوجه في الاحتياط على المبادرة الى الغسل الذي ذكره المصنف هو دلالة هذا الخبر عليه ولا بأس به لانه حسن على كل حال .

مسألة ٥٤- لو يتقظ بعد الفجر من نومه فرأى نفسه محتملاً لم يبطل صومه سواء علم سبقه على الفجر او علم تأخره او بقي على الشك لانه لو كان سابقاً كان من البقاء على الجنابة غير متعمد ولو كان بعد الفجر كان من الاحتلام في النهار نعم اذا علم سبقه على الفجر لم يصح صوم قضاء رمضان مع كونه موسعاً و اما مع ضيقه فالاحوط الاتيان به وبعوضه .

لو علم باحتلامه و علم بسبقه على الفجر يكون من البقاء على الجنابة الى

\* ابراهيم بن عبد الحميد الاسدي البزاز الكوفي و ابراهيم عبد الحميد الصنعاني  
 كلاهما واقفيان ولكن عد خبر الثاني منهما من الموثق ،

الفجر غير متعمد فيصح صومه فيما عدى قضاء شهر رمضان و يبطل فيه كما تقدم و لو علم بتأخره عن الفجر يكون من الاحتلام في النهار فيصح مطلقا ولو في قضاء شهر رمضان ، ولو شك في سبقه و تأخره صح ايضا حتى في قضاء شهر رمضان لاصالة تأخره عن الفجر فيترتب عليه حكم الاحتلام في النهار ، و هذا كله ظاهر انما الكلام في ان البطلان في قضاء شهر رمضان بالاصباح جنبا عن جهل بالجنابة هل يختص بالموسع منه او يعمه والمضيق ايضا فان فيه احتمالان منشأتهما اطلاق ماورد من انه لا يصوم ذلك اليوم و يصوم غيره الشامل للموسع والمضيق معا ، او انصرافه الى الموسع حيث انه ليس للمضيق غير حتى يصومه ، ولعل الاخير اظهر ، و استدل في المسالك لعدم انعقاد الصوم القضائي ممن لم يعلم بالجنابة حتى اصبح باطلاق النهي ، و بان القضاء موسع ، و هذا كما ترى ظاهر فيما كان القضاء موسعا لم يتضيق وقته ، ثم انه قد استدرك بقوله نعم لوتضيق برضان امكن جواز القضاء للثاني انتهى ، و مراده من الثاني هو من لم يعلم بالجنابة حتى اصبح ، و كيف كان فالاحوط كما في المتن الاتيان به و بعوضه لكونه من صغريات ما علم اجمالا بوجوب صوم يوم مردد بين هذا اليوم ويوم اخر في المستقبل حيث يجب فيه الاحتياط بالجمع بينهما .

مسألة ٥٥- من كان جنبا في شهر رمضان لا يجوز له ان ينام قبل الاغتسال اذا علم انه لا يستيقظ قبل الفجر للاغتسال، ولو نام و استمر الى الفجر لحقه حكم البقاء متعمدا فيجب عليه القضاء والكفارة ، واما ان احتمل الاستيقاظ جازله النوم وان كان من النوم الثاني او الثالث او الازيد فلا يكون نومه حراما و ان كان الاحوط ترك النوم الثاني فما زاد وان اتفق استمراره الى الفجر غاية الامر وجوب القضاء او مع الكفارة في بعض الصور كما سنبين .

من كان جنبا لا يجوز له ان ينام بالليل قبل الاغتسال اذا علم انه لا يستيقظ قبل الفجر للاغتسال في شهر رمضان بل في كل يوم يجب عليه صومه معنا ولو من غير شهر رمضان ، بناء على الحاقه بشهر رمضان في ذلك الحكم ،

ويستدل لحرمة نومه بانه مع العلم بعدم الانتباه قبل الفجر يكون من اصباح



الجنب عمدا ، فيكون مقدمة للتعمد للافطار المحرم ، قال فى المسالك : ان النومه الاولى بعد الجنابة انما تصح مع نية الغسل ليلا والا لم يصح النوم ولا بد مع ذلك ( اى مع نية الغسل ليلا) من احتمال الانتباه وكون الانتباه معتاداله والا كان كمتعهد البقاء انتهى ، ولكن استشكل عليه سبطه فى المدارك بقوله و هو مشكل جدا خصوصا على القول بان غسل الجنابة انما يجب لغيره الى ان قال وكيف كان فلا ريب فى تحريم العزم على ترك الاغتسال ، فاما تعلق الحرمة بالنوم فغير واضح خصوصا مع اعتياد الانتباه قبل طلوع الفجر (انتهى) ، ولعل فى قوله خصوصا على القول بان غسل الجنابة انما تجب لغيره يشير الى المنع عن حرمة النوم من اجل وجوب تركه من باب المقدمة كما نبحت عنه فى حكم النومه الثانية ، وكيف كان فمع الغض عن الاشكال فى حرمة النوم ولو قلنا بجوازه فلا ينبغى الاشكال فى وجوب القضاء والكفارة فيما انا نام واستمر نومه الى الفجر لانه بقاء على الجنابة عمدا الى الفجر ، اذ مع العلم بعدم الانتباه قبل الفجر للاغتسال لو نام لكان عازماً على ترك الغسل والبقاء على الجنابة الى الفجر ولا فرق فى البقاء عليها عمدا الى الفجر ، بعد العزم على ترك الاغتسال عمدا الى الفجر بين الاصباح مستيقظا ، او نائما ، كان نومه نوم الاول او غيره ، حيث انه فى جميع تلك الفروض باق على الجنابة عمدا الى الفجر بعزمه على ترك الاغتسال الى الفجر فيلحقه حكم البقاء متعمدا ،

هذا مع العلم بعد الانتباه قبل الفجر للاغتسال ،

و اما مع احتمال له و اعتياده له فلا ينبغى الاشكال فى جواز النوم الاول اذا نام مع العزم على الاغتسال قبل الفجر بعد الانتباه ،

انما الكلام جواز ما زاد عنه من النوم الثانى والثالث او الازيد ، والمصرح به فى المسالك هو حرمة مطلقا ولو مع العزم على الغسل ، قال قده : ان النومه انما تصح مع العزم على الغسل و امكان الانتباه و اعتياده فاذا نام بالشرط ثم انتبه ليلا حرم عليه النوم ثانيا و ان عزم على الغسل و اعتياد الانتباه لكن لو خالف و اثم فاصبح نائما و جب عليه القضاء خاصته انتهى ،

و ناقشه فى المدارك بعدم ماخذ لحرمة الى ان قال و الاصح اباحة النوم

الثاني بل الثالث وان ترتب عليهما القضاء ، كما اختاره العلامة تمسكا بمقتضى الاصل السليم عن المعارض انتهى ما في المدارك ، وما اختاره هو المصرح به في كلمات غير واحد من المتأخرين ،

وكيف كان فيمكن الاستدلال للتحريم بوجوده

( منها ) من ناحية وجوب المقدمة بتقريب ان الواجب على المكلف في يوم الصوم الاصباح الى فجره متطهرا عن الجنابة ، وهو متوقف على الغسل قبل فجره فيجب الاغتسال قبل الفجر وجوباً مقدمياً موسعاً من اول الليل الى ان يبقى منه ما يسع فيه الغسل بحيث ينطبق آخر الغسل الى اخر الليل حتى يدخل في الفجر متطهراً ، وحيث ان وجوبه من اول الليل الى اخره يكون موسعاً والواجب الموسع يتخير فيه المكلف في اتيان الأمور به في كل أن من أنات وقته تتخير اعقليا لو لم يتعلق الطلب . بخصوصيات متعلقه على نحو التخيير ، او شرعياً لو تعلق بها ، فلا جرم يتخير المكلف عقلا او شرعاً في اتيان الأمور به في كل أن من أنات وقته الموسع اذا احرز القدرة في اتيانه في كل أن من وقته ، ومع عدم احرازها يجب عليه البدار في الوقت الذي يتمكن من الاتيان به فيه ، و هو اتيانه فيه يتوقف على ترك النوم فيه فيجب عليه تركه لكون تركه مما يتوقف عليه فعل الغسل الواجب ، والامر المقدمي بتركه يقتضى النهي عن فعله لان الامر بالشيئى يقتضى النهي عن ضده العام ، فيصير النوم ح منهيّاً عنه ولا يخفى ما فيه لان وجوب المقدمي للاغتسال في الليل على نحو الواجب الموسع يقتضى تخيير المكلف في اتيانه الى اخر وقته حسبما يقتضى توسعته ، والالزام باتيانه قبله مشروط باحراز عدم القدرة عليه في اخر الوقت فما لم يحرز عدمها فيه يكون المكلف في فسحة من تأخيره بمقتضى حكم العقل ببراءة زمه عن التكليف بتقديمه ، والحاصل ان وجوب تقديمه على اخر الوقت مشروط باحراز عدم القدرة في اخره ، لا ان جواز تأخيره الى اخر الوقت يكون مشروطاً بالقدرة فيه لكي يحتاج الى احرازها فيه ، فحديث المقدمية لا يثبت حرمة النوم قبل اخر الوقت لاجل وجوب الاغتسال فيه ، ولعله الى ذلك ينظر صاحب المدارك في اشكاله في حرمة النوم في قوله خصوصاً على القول بان غسل الجنابة انما يجب لغيره

(و منها) انه لو نام ثانياً يتفق استمراره الفجر فيلزم بقاءه اليه جنباً وهو حرام،  
 و فيه اولاً النقص بالنوم الاول ، فانه ايضاً يتفق استمراره الى الفجر مع انه جائز من  
 غير اشكال فيه اذا نام مع العزم على الاغتسال بعد الانتباه مع احتمال الانتباه و اعتياده،  
 و ثانياً ان اتفاق استمرار نومه الى الفجر لا يصير البقاء على الجنابة اليه عمدياً ، و ما  
 يكون حراماً هو التعمد بالاصباح جنباً ،  
 (و منها) استصحاب بقاء النوم الى الصبح فانه محرز للبقاء اليه جنباً فيثبت  
 حرمة ،

وفيه اولاً النقص بالنوم الاول،

و ثانياً بالمنع عن جريانه لكونه من اجراء الاصل فى الامر المستقبل حيث  
 ان المتيقن هو تحقق النوم فى الحال والشك فى بقاءه فى الاستقبال ، فان دليل حجية  
 الاستصحاب لا يدل على حجيته ،

و ثالثاً ان هذا الاستصحاب ولو قلنا باعتباره لكنه لا يثبت به حرمة هذا النوم  
 ان الحرمة تثبت على البقاء على الجنابة عمداً الى الفجر ، و باستصحاب بقاء النوم الى  
 الصبح لا يثبت تعمد البقاء على الجنابة الى الصبح الا على القول بالاصل المثبت ، حيث  
 ان ترتب تعمد البقاء على الجنابة على استمرار النوم الى الصبح ليس من قبيل ترتب  
 الارا الشرعية المترتبة على المستصحب، وانما اثره الشرعى هو حرمة النوم وهى لا ترتب على  
 المستصحب اعنى بقاء النوم الى الصبح الا بعد ترتب تعمد البقاء على الجنابة عليه و هو  
 لا يثبت بالاستصحاب ،

و رابعاً انه لو قلنا باعتبار الاصل المثبت ايضاً لا يجدى التمسك به فى المقام ،  
 لان الاثر اعنى حرمة النوم مترتب على تعمد البقاء على الجنابة من حيث انه امر وجدانى  
 حاصل بالوجدان ، مثل ما اذا عزم على ترك الغسل الى الصبح ، و على القول باعتبار  
 الاصل المثبت لا يحصل التعمد على البقاء على الجنابة لا وجدانا ولا تعدياً ، لان المراد  
 باعتبار الاصل المثبت هو ترتيب الاثار الشرعية المترتبة على المستصحب بواسطة الاثار غير  
 الشرعية المترتبة عليه من دون اثبات تلك الواسطة ، لا اثبات الواسطة نفسها ، ان

بالاستصحاب يثبت نفس المستصحب لو كان حكماً شرعياً أو حكمه الشرعى لو كان المستصحب موضوعاً له ، و اما الاثار غير الشرعية المترتبة على المستصحب فلا يثبت بالاستصحاب اصلاً ، فتعمد البقاء على الجنابة لا يثبت باستصحاب استمرار النوم الى الفجر اصلاً ،

و خامساً انه لو قيل باثبات مثله بالتعمد فلا ينفع الاستصحاب ايضاً في اثبات حرمة النوم ولو ثبت التعمد بالبقاء على الجنابة باستصحابه ، لان الحرمة من اثار التعمد الوجدانى على نحو يصدق انه تعمد على البقاء على الجنابة ، و هذا المعنى لا يثبت بثبوت التعمد تبعداً ، و نظير ذلك جواز الاقتداء بالامام فى ركوعه مع الشك فى بقائه فيه الى ان يلحقه به المأموم فى الركوع ، حيث ان استصحاب بقائه فى الركوع الى ان يدركه المأموم فيه لا يثبت جواز الاقتداء لان جوازه من آثار اطمينان المأموم بادراكه فى ركوعه ، و باستصحاب بقائه فى الركوع لا يحصل صفة الاطمينان للمأموم ولو ثبت بقائه فيه بالتعمد ، اذ التعمد بالبقاء لا يورث صفة الاطمينان بالوجدان و هذا لعله ظاهر ،

( و منها ) التمسك بغير واحد من النصوص التى يمكن الاستدلال بها لا ثبات حرمة ،

كصحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام عن الرجل يجنب فى اول الليل ثم ينام حتى يصبح فى شهر رمضان قال عليه السلام : ليس عليه قلت فان استيقظ ثم نام حتى اصبح قال عليه السلام : فليقض ذلك اليوم عقوبة ،

و تقريب الاستدلال به هو ان ظاهر قوله عليه السلام عقوبة هو ان وجوب القضاء عقوبة مترتب على نومه حتى الصباح بعد الاستيقاظ ، فيدل على حرمة ، ان لولا حرمة لم تكن عقوبة عليه ، لاختصاص العقوبة بارتكاب الحرام ،

وفيه ان العقوبة المترتبة على ارتكاب الحرام مختصة بالعقوبة الاخرية ، والقضاء ليس كك ، لعدم الملازمة بين وجوبه وبين ارتكاب الحرام كما لا يخفى ، و كخبر ابراهيم بن عبد الحميد عن بعض مواليه قال سألته عن احتلام الصائم

قال فقال : اذا احتلم نهارا في شهر رمضان فلا ينم حتى يغتسل ، وان اجنب ليلا في شهر رمضان فلا ينام ساعة حتى يغتسل ، فمن اجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبة او اطعام ستين مسكينا وقضاء ذلك اليوم و يتم صيامه و لن يدركه ابدا ، و تقريب الاستدلال تارة بقوله فلا ينام ساعة حتى يغتسل حيث انه نهى عن النوم قبل الاغتسال ، و باطلاقه يشمل ما اذا كان النوم الاول او غيره كان مع العزم على الغسل او على عدمه او بلا عزم اصلا فيدل على حرمة النوم الثاني والزائد عنه حتى مع العزم على الغسل ، و اخرى بقوله فمن اجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبته (النخ) فان وجوب الكفارة انما يصح فيما اذا ارتكب الحرام و ليس حرام في البين الا النوم جنبا حتى يصبح فيكون نومه حراماً ، ولا يخفى ما فيه اما اولا فبضع الخبر سند او ارساله واضماره واشتماله على ما لا يقول به احد وهو حرمة نوم الصائم الجنب في النهار ، و اما ثانيا فبالمنع عن صحة التمسك به ، اما التمسك بقوله فلا ينام ساعة فلان المضبوط منه في نسخة التهذيب و بعض نسخ الوسائل وان كان كذلك ، الا انه في الاستبصار و بعض نسخ الوسائل مضبوط مع كلمة (الا) هكذا فلا ينام الا ساعة و هو في الدلالة على جواز النوم اظهر ، وكيف كان فلا يصح التمسك به لا على المنع ولا على الجواز ، و اما التمسك بوجوب الكفارة فبالمنع عن الملازمة بين وجوبها وبين ارتكاب الحرام بل هو يصح مع عدم ارتكابه كما في افطار الحامل المقرب و ذى العطاش والشيخ و الشيخة و غير ذلك من الموارد ، وهى في ارتكاب تروك الاحرام و جوازه مع الفداء كثيرة ،

وكصحيح الحلبى عن الصادق عليه السلام في رجل احتلم اول الليل او اصاب من اهله ثم نام متعمداً في شهر رمضان حتى اصبح قال عليه السلام : يتم صومه ذلك ثم يقضيه اذا افطر من شهر رمضان ويستغفر ربه ، ولعل المستدل به يستدل بقوله عليه السلام : ويستغفر ربه حيث ان الاستغفار انما يكون من الذنب وفيه ما لا يخفى لظهوره في كون النوم متعمداً مع العزم على ترك الغسل فيصير من البقاء على الجنابة عمداً مع عدم ظهور الاستغفار في صدور الذنب و عدم ظهور الامر به لاجل النوم لاحتمال كونه لترك الغسل الى الصبح ،

فان قلت : الظاهر من قوله ثم نام متعمداً في شهر رمضان حتى أصبح، هو كون اصل النوم عمدياً لا خصوصية كونه الى الصبح كذلك فلا ظهور له مع العزم على ترك الغسل الى الصبح بل يجتمع مع العزم عليه بعد الانتباه فينحصر في كون الاستغفار من ارتكاب النوم من حيث هو نوم لا من ارتكابه الى الصبح من حيث ملازمته مع العزم على ترك الغسل ومع المنع عن ظهوره في ذلك يحمل عليه بقرينة ترك ذكر الكفارة اذ لو كان الاستغفار من العزم على ترك الغسل الى الصبح والبقاء على الجنابة عمداً الى الصبح لكان له ان يذكر وجوب الكفارة لكونه في مقام البيان ،

قلت : ما ذكرته لا يوجب ظهور الخبر في ارادة مرید الغسل ، و ترك ذكر الكفارة ايضا لا يصير قرينة على الحمل على خصوص مرید الغسل لكونه كما قررت من باب السكوت في مقام البيان فيجب رفع اليد عنه بالاخبار المبينة لوجوبها لحكومتها عليه ، و بالجملة فالاستدلال بهذا الخبر لحرمة النوم الثاني و ما زاد عليه ساقط ، فلم يبق ما يمكن الاستناد اليه في تحريمه فالحق عدم حرمة ، وان كان الاحوط ترك النوم الثاني فما زاد اختيارا لان الاحتياط حسن على كل حال .

مسألة ٥٦- نوم الجنب في شهر رمضان في الليل مع احتمال الاستيقاظ

او العلم به اذا اتفق استمراره الى طلوع الفجر على اقسام ، فانه اما يكون مع العزم على ترك الغسل ، و اما يكون مع التردد في الغسل و عدمه ، و اما يكون مع الذهول والغفلة عن الغسل ، و اما يكون مع البناء على الاغتسال حين الاستيقاظ مع اتفاق الاستمرار ، فان كان مع العزم على ترك الغسل او مع التردد فيه لحقه حكم تعمد البقاء جنبا بل الاحوط ذلك ان كان مع الغفلة والذهول ايضاً و ان كان الاقوى لحوقه بالقسم الاخير ، و ان كان مع البناء على الاغتسال او مع الذهول على ما قويناه فان كان في النوم الاولي بعد العلم بالجنابة فلا يبيى عليه و صح صومه ، و ان كان في النوم الثانية بان نام بعد العلم بالجنابة ثم انتبه و نام ثانياً مع احتمال الانتباه فاتفق الاستمرار و جب عليه القضاء فقط دون الكفارة على الاقوى ، و ان كان في النوم الثالثة

فكذلك على الاقوى ، وان كان الاحوط ما هو المشهور من وجوب الكفارة ايضا في هذه الصورة بل الاحوط وجوبها في النوم الثانية ايضاً بل وكذا في النوم الاولى ايضا اذا لم يكن معتاد الانتباه ، ولا يعد النوم الذي احتلم فيه من النوم الاول ، بل المعتبر فيه النوم بعد تحقق الجنابة فلو استيقظ المحتلم من نومه ثم نام كان من الاول لا الثاني .

في هذه المسألة امور ( الاول ) : اذا نام الجنب في الليل من شهر رمضان مع العزم على ترك الغسل و استمر نومه الى طلوع الفجر يكون ممن تعمد على البقاء على الجنابة الى الفجر ، سواء كان مع العلم بعدم الانتباه او مع العلم به او مع احتمالها و اتفق استمراره فيلحقه حكمه و هو بطلان الصوم و وجوب قضائه كما تقدم اجماعاً كما عن الرياض و عند علمائنا كما عن المعتبر و المنتهى ، وكيف كان فيدل على حكم هذه الصورة كلما دل على حكم التعمد بالبقاء على الجنابة الى الصبح من الاجماع والاختبار المتقدمة الدالة على حكم التعمد بالبقاء ،

( الثاني ) : اذا نام الجنب في الليل مع التردد في الغسل و عدمه و استمر نومه الى طلوع الفجر ، ففي بطلان الصوم به و وجوب القضاء عليه و عدمه قولان ظاهر الشرائع و المصرح به في المعتبر هو الاول ، و ظاهر العلامة في المنتهى دعوى الاجماع عليه حيث يقول : ولو نام غيرنا و للغسل فسد صومه و عليه القضاء ، ذهب إليه علمائنا و تأمل في المدارك في وجوبه و مال في الرياض الى عدمه و استدل في المعتبر على وجوب القضاء بان مع العزم على ترك الاغتسال يسقط اعتبار النوم و يعود كالتعمد للبقاء على الجنابة و مراده قده من سقوط اعتبار النوم هو عدم تأثيره في اتصاف ترك الغسل و البقاء على الجنابة بكونه اضطرارياً بل يصير كالتعمد للبقاء على الجنابة ، و اعترض عليه في المدارك بان عدم نية الغسل اعم من العزم على تركه ، و المتحقق مع التردد هو الاول اعنى عدم نية الغسل ، و ما استدل به لوجوب القضاء هو الاخير اعنى العزم على الغسل ، و هو غير متحقق كيف و التردد لا يجتمع مع العزم اصلاً الى الوجود و لا الى الغسل ، و اجيب عنه بان مراد المحقق قده من الاستدلال بالعزم على ترك الغسل :

هو التمسك بكون البقاء على الجنابة مع التردد و عدم العزم على الغسل اختيارياً حيث انه مع عدم العزم عليه لو اصبحت مستيقظاً يكون باقياً على الجنابة عمداً حقيقة ، ولو نام الى ان طلع الفجر يكون باقياً عليها عمداً حكماً ، فما هو المدار على اختيارية البقاء جنبا هو عدم العزم ، لا العزم على العدم ، و انما عبر في مقام الاستدلال بالعزم على العدم لان عدم العزم على الغسل فيه اظهر ، ولا يخفى ما فيه من التكلف ، و مخالفته لظاهر ما في المعتبر فان الظاهر من قوله من نام جنبا غير ناو للغسل فسد صومه هو النوم مع العزم على عدم الغسل ، لا مطلق عدم نية الغسل الشامل لمن لم ينو الغسل ولا عدمه ، و اما صحة القول بانه مع التردد في الغسل يكون البقاء على الجنابة نائماً الى الصبح اختيارياً يلحقه حكم التعمد على البقاء ، فسيأتي الكلام فيها ، و استدلال على الفساد ،

بصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام في رجل احتلم اول الليل ، او اصاب من اهله ، ثم نام متعمداً في شهر رمضان حتى اصبح قال عليه السلام : يتم صومه ويقضيه اذا افطر من شهر رمضان ويستغفر ربه ،

و بصحيح البنزني عن الرضا عليه السلام عن رجل اصاب من اهله في شهر رمضان او اصابته جنابة ، ثم ينام حتى يصبح متعمداً قال عليه السلام يتم ذلك اليوم و عليه قضاؤه ، و تقرب الاستدلال بهما انهما باطلاقهما يدلان على فساد الصوم بالبقاء على الجنابة الى الصبح نائماً ، سواء كان مع العزم على الاغتسال بعد الانتباه او مع العزم على عدمه او كان بلاعزم على احد الطرفين خرج عنه ما كان على العزم على الاغتسال بالاخبار المفصلة بين النوم الاولي و بين ما زاد عليها ، و يبقى الباقي تحت اطلاقها ، ولا يخفى ان الظاهر من معنى تعمد النوم الى الصبح هو العزم على البقاء على الجنابة ، فلا اطلاق لهما لكي يشمل حالة التردد او الذهول والغفلة ،

و بخبر المروزي عن الفقيه عليه السلام (يعني الكاظم) قال عليه السلام : اذا اجنب الرجل في شهر رمضان ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم .  
و خبر عميد الحميد المتكرر نقله و فيه : فمن اجنب في شهر رمضان فنام



حتى يصبح فعليه عتق رقبة او اطعام ستكين مسكينا و قضاء ذلك اليوم و يتم صيامه ، و لعل المتمسك بهذين الخبرين ايضا يتمسك باطلاقهما ، و فيه ان عدم اطلاقهما اظهر من الصحيحين الاولين كما لا يخفى .

و استدل الشيخ الاكبر في رسالة الصوم بان النائم متردداً كالمستيقظ متردداً الى ان يفجائه الصبح ، وقد اتفقوا على ان من بات عازماً على ترك الصوم او متردداً فيه فسد صومه لترك تبين النية ليلا ، ولا ريب في ان المتردد في الغسل متردد في النية للصوم الصحيح ، فالنائم على التردد في الغسل اذا فاجأ الصبح فهو كالباقي مستيقظا الى الفجر مع التردد في الغسل و في الصوم ، وعليه القضاء ، ولا فرق في ذلك بين ما اذا اعتاد الانتباه و عدمه ، از مع عدم العزم على الغسل لافرق بين اعتياده للانتباه و عدمه اذا لم يتفق الانتباه بل بقي نائماً الى ان طلع الفجر ، از الاعتياد للانتباه انما يفيد اذا كان علمه بذلك موجباً لعزمه على الغسل بعد الانتباه ، و مع بقاءه على النوم متردداً يكون كالباقي متردداً الى الصبح مستيقظا كما لا يخفى ، هذا ما استفاد من عبارته المشوشة في هذا المقام ، الا ان المستفاد منها هو فساد الصوم من جهة الاخلال بنية الصوم في الليل الى ان طلع الفجر ، لا من جهة الاتيان بالمفسد وهو البقاء على الجنابة عمداً الى الصبح ، فاللازم مما حققه قده هو بطلان الصوم بالنوم في الليل جنباً متردداً الى الصبح و وجوب القضاء عليه دون الكفارة لان الفساد الناشئ من الاخلال بالنية يوجب القضاء دون الكفارة كما سيأتي ، مع انه قده يصرح بان عليه القضاء والكفارة ، ولعله الى ما ذكره الشيخ قده يرجع ما حققه بعض المحققين رحمهم الله في توجيه استدلال المحقق قده في المعبر ، حيث استدلل لفساد الصوم اذا نام غيرنا و للغسل بان مع العزم على ترك الاغتسال يسقط اعتبار النوم ، و اورد عليه بان عدم نية الغسل اعم من العزم على ترك الاغتسال ، و اجاب عنه المحقق المذكور قده في مصباحه بان ما يسقط اعتبار النوم هو عدم العزم لا العزم على العدم ، و تعبير المحقق في المعبر بالعزم على العدم اما من باب التمثيل . بملاحظة ان الحكم مع العزم على الترك اوضح ، او من باب التوسع بارادة الترك الاختياري من

قوله مع العزم على ترك الاغتسال لا خصوص الترك المسبوق بالعزم عليه ، ولا يخفى انه لو لا ارجاعه الى ما حققه الشيخ قده من فساد الصوم للاخلال بنيته ، ليرد عليه بان مع عدم العزم على الغسل لا يصير الاصباح جنباً في حالة النوم اختيارياً ، لكى يدخل في البقاء على الجنابة الى الفجر عمداً ، بخلاف النوم مع العزم على العدم ، وهذا لعله ظاهر مع ان هذا التوجيه يخالف مع ظاهر التعبير لما في المعتبر ، وكيف كان

فالحق بطلان الصوم و وجوب قضائه فيما اذا نام الجنب مع عدم العزم على الغسل بعد الانتباه و اتفق استمرار نومه الى الفجر فيما اذا احتمل الانتباه و كان معتاداً له .

**(الثالث) :** اذا نام الجنب في الليل مع الذهول والغفلة عن الغسل ، وفي كونه كمن نام مع التردد في الغسل و عدم العزم عليه ، او كمن عزم عليه وجهان ظاهر غير واحد من الفقهاء هو الاول ، و لعل الا خيراً قوى ، و ذلك لان شمول النصوص المتقدمة التي استدل بها لفساد الصوم مع التردد في الغسل لهذه الصورة التي يكون المكلف غافلاً عن الجنابة رأساً أخفى ولا منافاة بين نومه هذا وبين نية الصوم ايضاً ، لا مكان ارتكاز نية الصوم مع الغفلة عن هذا المفطر لغفلته بحيث لو كان متوجهاً اليه لكان ينوى الامساك عنه فانه يكون ناوياً للامساك عنه اجمالاً ، و هو كاف في صحة الصوم كما تقدم في مباحث النية ، و هذا بخلاف صورة التردد في الغسل ، حيث انه لمكان التفاته اليه لا يكون ناوياً للامساك عنه لا تفصيلاً ولا اجمالاً .

**(الرابع) :** ما اذا نام عازماً على الاغتسال حين الاستيقاظ مع احتمال انتباهه و اعتياده عليه و استمر نومه الى الصباح فلا يخلو اما يكون النوم هو النوم الاولى بعد العلم بالجنابة ، او يكون النوم الثانية او الثالثة ، فان كانت النوم الاولى فالمشهور بين الاصحاب صحة صومه و عدم وجوب شيء عليه من القضاء و الكفارة و صرح جماعة بعدم الخلاف فيه و عن الخلاف الاجماع عليه ، و يدل عليه من الاخبار صحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يجنب من اول الليل ثم ينام حتى

يصبح في شهر رمضان قال عليه السلام : ليس عليه شيء قلت فانه يستيقظ ثم نام حتى اصبح قال : فليقض ذلك اليوم عقوبة ، ولا يضر بالتمسك به لصحة صوم من نام بعد العلم بالجنازة بعزم الاغتسال بعد الانتباه اطلاق قوله ليس عليه شيء الشامل لمن لم يكن من عزمه الاغتسال الناشى من ترك الاستفصال فانه منصرف الى صورة العزم على الاغتسال او متعين صرفه اليها جمعا بينه و بين ما تقدم من الاخبار الدالة على القضاء بترك الغسل اختيارا التي شمولها لمن عزم على ترك الاغتسال اظهر من شمول صحيح ابن عمار له ، ولا يعارضه موثق سماعة و فيه سألته عن رجل اصابته جنابة في جوف الليل في رمضان فنام و قد علم بها ولم يستيقظ حتى يدركه الفجر فقال عليه السلام : عليه ان يقضى يومه ويقضى يوما اخر ،

و صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن الرجل تصيبه الجنابة في شهر رمضان ثم ينام قبل ان يغتسل قال : يتم صومه و يقضى ذلك اليوم الا ان يستيقظ قبل ان يطلع الفجر فان انتظرا ما يسخن فيطلع الفجر فلا يقضى يوما ، و وجه نفي المعارضة اما بدعوى كون صحيح ابن عمار اخص من هذين الخبرين لكونه نفا في انه ليس عليه شيء لولم يستيقظ الى الصبح ، و ان القضاء انما يجب فيما لو استيقظ ثم نام ، و هذان الخبران دالان على وجوب القضاء عليه بالاطلاق ، فيقيد اطلاقهما بصحيح ابن عمار ،

فان قلت الخبران يدلان بالنصوصية على استمرار النوم الاول الى طلوع الفجر ، كما لا يخفى على الناظر في قوله في الموثق فنام و قد علم بها ولم يستيقظ حتى يدركه الفجر ، وقوله في صحيح ابن مسلم ثم ينام قبل ان يغتسل ، وقوله الا ان يستيقظ قبل ان يطلع الفجر ،

قلت الظاهر من الخبرين انهما يدلان على استمرار النوم الاول الى الفجر بالاطلاق لا بالنصوصية ، لاحتمال ان يكون المراد من قوله في الموثق لم يستيقظ حتى ادركه الفجر انه لم يستيقظ في الوقت الذي كان من شأنه الغسل فيه ، لا انه لم يستيقظ اصلا حتى في ابتداء نومه ، وان يكون المراد بقوله في صحيح ابن مسلم انه نام قبل

ان يغتسل انه اخر الغسل عن النوم فلا يباين عن التقييد و هذا الاحتمال فيهما وان كان خلاف الظاهر منهما ، لكنه جار فيهما ، يمنع عن نصويتها فيما ذكر ، بحيث لا يقبلان التقييد ،

و اما بدعوى حملهما على ما اذا لم يكن عازماً على الغسل لو سلم صراحتهما في ارادة استمرار النومة الاولى المانعة عن تقييدهما بما عدى النومة الاولى لو امكن حملهما على ما اذا لم يكن عازماً عليه ،

و اما بدعوى الفرق بين الجنابة بغير العمد مثل الاحتلام و الجنابة بالاختيار بالفساد في الاول والصحة في الاخر ، لظهور موثق سماعه في الجنابة بالاحتلام ، وحمل اطلاق صحيح ابن مسلم عليه لعدم ابائه عنه ، و ظهور صحيح ابن عمار في الجنابة بالاختيار ، فلا معارضة بينهما بناء على صحة الفرق بين الجنابتين كما قيل به ،

و اما بطرحهما بالاعراض عنهما و انطباق عمل المشهور على معارضتهما ، و هو صحيح معاوية بن عمار كما هو المختار عند فاهن سقوط الخبر عن الحجية بالاعراض عنه ، وكيف كان فلامحيص عن متابعة المشهور و لزوم الاخذ بصحيح ابن عمار والعمل عليه ،

وقد يستدل للمطلوب بصحيح ابن ابي يعفور عن الصادق عليه السلام في الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح قال عليه السلام يتم صومه و يقضى يوماً اخر و ان لم يستيقظ حتى اصبح اتم صومه و جازله ، ولا يخفى ما فيه ، فان الظاهر من قوله يجنب ثم يستيقظ ثم ينام ، هو كون الجنابة المسئول عن حكمها هي بالاحتلام ، وانه يعلم بالاستيقاظ عن نومة التي احتلم فيها و ان النوم بعد الاستيقاظ عن النومة التي احتلم فيها هو النوم الاول بعد العلم بالجنابة ، وقد حكم عليه السلام فيه بالقضاء ، وان ما حكم فيه بالجواز له وعدم وجوب القضاء هو الاصبح بالنوم الذي احتلم فيه و يكون الاصبح بالجنابة قبل العلم بها ، فيصير المستفاد من الصحيح وجوب القضاء في النوم الاول بعد العلم بالجنابة وعدم وجوبه في النوم الذي احتلم فيه وهو النوم قبل العلم بالجنابة ، ولا يخفى ان هذا الصحيح بهذا الظاهر يعارض مع صحيح ابن عمار ، اللهم الا ان يقال بالفرق

بين الجنابة الاختيارية وبين الاحتلام بعدم كون استمرار النوم الاول بعد العلم بالجنابة الاختيارية موجبا للقضاء ، وكون استمراره بعد العلم بالجنابة القهرية الحاصلة بالقهر موجبا له كما قيل به ، او كون الباقي من النوم الذى احتلم فيه الى ان استيقظ منه هو النوم الاول ، والنوم الواقع بعد الاستيقاظ من النوم الحاصل فيه الاحتلام هو النوم الثانى كما سيأتى البحث عنه ، و ذلك فيما اذا لم يستيقظ عن نومه الحادث فيه الجنابة عند حدوث الاحتلام ، بل بقى بعد حدوثه نائما ولو فى قليل من الزمان بحيث يصدق عليه انه النوم فى حال الجنابة ، وكيف كان فهذا الخبر لا يصح التمسك به فى المقام ، نعم يصح الاستدلال بما فى فقه الرضا : وان اصابتك جنابة فى اول الليل فلا بأس ان تنام متعمدا وفى نيتك ان تقوم وتغتسل قبل الفجر فان غلبك حتى تصبح فليس عليك شئى ، الا ان تكون انتبهت فى بعض الليل ثم نمت و توانيت ولم تغتسل و كسلت فعليك صوم ذلك اليوم و اعادة يوم اخر مكانه ، وان تعمدت النوم الى ان تصبح فعليك قضاء ذلك والكفارة وهى صوم شهرين متتابعين او عتق رقبة او اطعام ستين مسكينا ، و دلالة على عدم وجوب القضاء اذا استمر النوم الاول بعد العلم بالجنابة الى الفجر واضحة ، سواء كانت الجنابة بالاختيار او بالقهر والاحتلام ، كما يظهر من قوله وان اصابتك جنابة فى اول الليل ، حيث انه يشمل القهرية والاختيارية معا و سنده ايضا قوى حيث ان ما فيه حجة عندنا اذا علم استناده الى الامام عليه السلام ، ولم يكن من قول صاحب الكتاب ، ولم يكن عمل المشهور على خلافه وكلا الامرين محرز فى المقام ، حيث انه عبر فى اول الكلام بقوله (قال) الظاهر فى كون قائله الامام ، وانه مما انطبق عليه العمل فلا بأس بالاستناد اليه والاستدلال به ، هذا تمام الكلام فيما اذا كان النوم المستمر الى الفجر هو النوم الاول و اما اذا انتبه عنه ثم نام بعده بالنوم الثانى واستمر نومه الثانى الى الصباح ، فالمشهور هو وجوب اتمام ذاك الصوم و قضاؤه بعد شهر رمضان و عدم وجوب الكفارة به ، و فى الخلاف اجماع الفرقة عليه ، و عن المستند نقل الاجماع عليه مستفيض ، و حكى عن المدارك نسبه الى الاصحاب ، لكن الذى فيه نسبة عدم وجوب القضاء فى النوم الاول اليهم ، و يدل على وجوب القضاء ذيل صحيح ابن عمار وفيه فانه استيقظ

ثم نام حتى اصبح قال : فليقض ذلك اليوم عقوبة ، وقد استدل له بصحيح ابن ابي يعفور  
ايضا وفيه ما تقدم في الاشكال على الاستدلال به لعدم وجوب القضاء في النوم الاولى ، هذا  
بالنسبة الى وجوب القضاء في النوم الثانية ،

و اما عدم وجوب الكفارة فيها فقد استدل له بالاجماع على عدم وجوبها  
بالاصل ، وعدم تعرض النصوص الدالة على وجوب القضاء لوجوبها مع كونها في مقام بيان  
ما يجب فيها ، وقد ناقش فيه في الجواهر لو منع عن الاجماع بقاعدة اصالة ترتبها على  
كل مبطل مقصود والاصل يندفع بها واقتصار النصوص على القضاء خاصة اعم من عدمها  
انتهى ، اقول اما القاعدة فلا دليل عليها ، ولو سلم فهي فيما كان الايمان بالمبطل مقصوداً ،  
كما اشار اليه في الجواهر بقوله كل مبطل مقصود والنومة الثانية من الجنب ليست  
كك ، اذا المفروض هو نوم الجنب مع العزم على الانتباه قبل الفجر والغسل بعد انتباهه  
مع احتمال الانتباه وكونه معتاداً له و معه فلا يكون الايمان بالمبطل مقصوداً خصوصاً  
مع ما اخترناه من جواز النوم ثانياً و ثالثاً و ما زاد ، ولذا يستشكل في وجوب الكفارة  
في النوم الثالثة ايضاً ، كما يأتي وعدم التعرض للكفارة في مقام البيان يدل على عدم  
وجوبها ، مع انه يكفي الاصل في نفي وجوبها لو لم يتم الدليل على وجوبها ، ولو لم  
يتم الاطلاق المقامى في نفيه ،

وقد يستدل لوجوبها بخبر المروزي اذا اجنب الرجل في شهر رمضان بليل  
ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم ولا يدرك فضل  
يومه ،

وخبر ابراهيم بن عبد الحميد فمن اجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه  
عق رقبة او اطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم ويتم صيامه ولن يدركه ابداً ، لكن  
الخبر المروزي خال عن ذكر النوم و خبر ابراهيم ظاهر في النوم الاولى ، و حملهما  
على النوم الثانية خلاف الظاهر منهما من غير قرينة دالة عليه ، ولعل الاولى حملهما  
على صورة العمد ، ويشهد له

موثق ابى بصير عن الصادق عليه السلام فى رجل اجنب فى شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمدا حتى اصبح قال عليه السلام : يعتق رقبة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا ، قال وقال انه خليق الايدر كه ، هذا تمام الكلام فى النومة الثانية ، و اما النومة الثالثة و هى التى تقع بعد النومين الاولين ، بان نام بعد العلم بالجنابة ثم انتبه و نام ثانياً مع احتمال الانتباه ثم انتبه و نام ثالثاً ، و اتفق استمراره الى طلوع الفجر ، فالمشهور على انه يجب القضاء والكفارة معا ، اما وجوب القضاء فعله مما لاخلاف فيه ، ويدل عليه كل ما دل على وجوبه فى النومة الثانية ، اذ الظاهر من النومة الثانية هو غير النومة الاولى ولو كانت ثالثة او رابعة فمازاد ، و اما وجوب الكفارة ففيه قولان : فالمحكى عن الشيخين وابن حمزة و ابن زهرة و غير واحد من الفقهاء وجوبها ، و عن الغنية و فى الخلاف دعوى الاجماع عليه ، و استدل له الشيخ قده بخبر المروزي و مرسل ابراهيم و موثق ابى بصير المذكورة انفاً ، وقد عرفت ظهور الخبر المروزي و موثق ابى بصير فى الاصباح جنباً عمداً ، و ظهور الخبر المرسل فى النومة الاولى ، فلادلالة لهذه الاخبار على وجوب الكفارة فى النومة الثالثة اذا نام مع العزم على الاغتسال بعد الانتباه مع احتمال له و كونه معتاداً له ، وليس ما عدى هذه الاخبار مما يمكن ان يستدل له لوجوب الكفارة فى النومة الثالثة ، فالحق عدم وجوبها للاصل ، و فاقا للمحكى عن المعتبر و المنتهى ، وقال فى المدارك و الاصح ما اختاره المحقق فى المعتبر و العلامة فى المنتهى من سقوط الكفارة مع تكرار النوم ناوياً للغسل تمسكاً باصالة البرائة و ان النوم سائغ و لا قصد له فى ترك الغسل فلا عقوبة ، اذ الكفارة انما يترتب على التفريط و الاثم و ليس احدهما ثابتاً انتهى ، و ما افاده جيد ، و ما فى الجواهر من كون النوم الثالث كتعمد البقاء على الجنابة لندرة الانتباه فيه و فيما بعده ضعيف ، بالمنع عن ندرته و عن كون ندرته على تقدير تسليمها موجبا للاحاق النوم الثالث الى تعمد البقاء على الجنابة كما ان منعه عن التلازم بين الكفارة و بين الاثم لا يخلو عن المنع ، و ان لم يكن التلازم بينهما ايضاً ثابتاً ، و كيف كان فالاقوى عدم وجوب الكفارة و فاقا للشيخ الاكبر فى رسالة الصوم حيث يقول : و القول بعدم وجوب الكفارة لا يخاو

عن قوة ، وان كان الاحوط ما عليه المشهور من وجوب الكفارة في النوم الثالثة لان مخالفة المشهور مشكل ، والاحتياط حسن على كل حال بل الاحوط وجوبها في النوم الثانية ايضاً لما عرفت من دعوى اصالة ترتيبها على كل مبطل و دلالة الاخبار المتقدمة اعنى خبر المروزي ومرسل ابراهيم وموثق ابى بصير عليه ، و تلك الدعوى و ان كانت ضعيفة لكنها تكفى في ايراث الاحتمال الموجب لرعاية الاحتياط ، بل الاحسن مراعات الاحتياط في النوم الاولى ايضاً اذا لم يكن معتاداً للانتباه ، لما قال في المسالك و شرط بعض الاصحاب مع ذلك اعتياده الانتباه والا كان كمتعمد البقاء على الجنابة ولا بأس به انتهى ، ولا يخفى ان شرط بعض الاصحاب ذلك ونفى باس مثل الشهيد الثاني (قده) كاف في رعاية الاحتياط والله العاصم .

(الامر الخامس) : ظاهر كلمات الفقهاء كصريح غير واحد منهم هو ان المراد في النوم المحكوم عليه بما ذكر من النوم الاول و الثاني و الثالث هو النوم الواقع بعد حصول العلم بالجنابة قال فخر الاسلام : لواجنب في النوم ولم ينتبه بالاحتلام ثم انقبه فالظاهر انه غير معدود في النومات ، و انما المعدودة بعد العلم بالجنابة ، و ادعى في الجواهر القطع بذلك و قال : لعدم صدق انه نام جنباً ثم استيقظ ، والمحكى عن جملة من المتأخرين الالتزام بان النوم التي حصلت الجنابة فيها هي النوم الاولى لكن يشترط استمرارها الى ما بعد حصول الجنابة في الجملة و عدم حصول الانتباه بالاحتلام لكي يصدق على ما يتحقق منها بعد الاحتلام ما في الاخبار من قوله ثم نام او ينام حتى اصبح قال في المستند : ظاهر الروايات المتقدمة احتساب نومة الاحتلام من النومتين ، لانها نوم يصدق على ما بعدها من زمان حصول الاحتلام انه نوم الجنب الى الصباح ، والاخبار المشار اليها هي خبر المروزي و مرسل ابراهيم و موثق ابى بصير ، وقد عرفت ظهورها في تعمد البقاء على الجنابة و مع الغض عن ذلك كان حملها على ما كان النائم عازماً على ترك الاغتسال ، او على عدم العزم عليه كان اولى ، الا ان ظاهر صحيح ابن ابى يعفور هو وجوب القضاء في النوم الواقع بعد الانتباه عن النوم الذي احتلم فيه ، وفيه الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى



يصبح قال : يتم صومه ويقضى يوماً آخر ، وان لم يستيقظ حتى اصبح اتم صومه وجازله ، وهذا الخبر كما ترى ظاهر فى الحكم بوجوب القضاء فى النوم الذى يحصل بعد الاستيقاظ من النوم الحاصل فيه الجنابة ، ولا يخفى ان القول به احوط لولم يكن اقوى ، بل الاحوط منه احتساب الذى حصلت فيه الجنابة من النوم ، ولولم يبق بعد حصول الجنابة فى الجملة ، بل حصل الانتباه حين حدوثها وذلك لاطلاق ما فى الصحيح المذكور يجنب فى شهر رمضان ثم يستيقظ الشامل لما كان الاستيقاظ حين حدوثها ان لم نقل بدلالة كلمة (ثم) فى قوله عَلَيْهِ يستيقظ على تاخر الاستيقاظ عن حدوث الجنابة ،

و قد يستدل لعدم عد النوم الذى احتلم فيه من النوم الاول ، بصحيح العيص بن القاسم عن الصادق عَلَيْهِ فى الرجل ينام فى شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل ان يغتسل قال عَلَيْهِ : لا بأس

و فيه انه ليس السؤال فيه عن الاحتلام فى الليل و البقاء معه الى الصبح ، بل الظاهر منه هو السؤال عن وقوع الاحتلام فى النهار وترك الاغتسال بعد الاستيقاظ والاشتغال بالنيام ، و انه اجاب عنه بنفى البأس الظاهر فى كون السؤال عن بطلان الصوم به ، و لا دخل له بوقوعه جنبا الى الصبح فى حال النوم .

مسألة ٥٧ - الاحوط الحاق غير شهر رمضان من الصوم المعين به

فى حكم استمرار النوم الاول او الثانى او الثالث حتى فى الكفارة فى الثانى والثالث ، اذا كان الصوم مما له كفارة كالتدبر ونحوه .

و فى الحاق الصوم المعين الذى فيه القضاء والكفارة بصوم شهر رمضان فى النومات الثلاث وعدمه وجهان ، من كون اختصاص النصوص الواردة فى احكامها بمورد شهر رمضان ومن استفادة شرطية صحة الصوم بما هو صوم بالامسك عن هذا المفطر كساير المفطرات ، هذا فى حكم ما عدا النوم الاول ، و اما فى حكمه فجميع اقسام الصوم على السواء و هو الصحة بلا وجوب القضاء والكفارة وهو الموافق لاصالة البرائة ، كما ان الحكم فيما عدى رمضان فيما عدى النوم الاول ايضاً هو البرائة لوشك فى الاحاق ولم يستظهر التعدى عن مورد النص الى غيره من الصيام ، هذا كله فى غير قضاء شهر

رمضان ، و اما فيه فالاقوى اللاحق لكونه هو صوم شهر رمضان واقع في غير وقته، كما تقدم الكلام فيه في مسألة نسيان غسل الجنابة ولا يخفى انه على القول باللاحق يتعدى عن شهر رمضان الى الواجب المعين الذي فيه القضاء والكفارة كالنذر المعين ، على القول بثبوتها فيه لا مطلق الصوم ولو كان مندوباً ، كيف و تعدد البقاء على الجنابة في المندوب لا يكون مفسداً فضلاً عما اذا نام مع العزم على الاغتسال بعد الانتباه ولا الصوم الواجب غير المعين ولا في المعين الذي لا قضاء ولا كفارة في مخالفته كالصوم المعين الذي يجب بالنوم عن صلاة العشاء على القول بوجوبه معيناً ، و بعدم وجوب قضائه لو خالف و عدم الكفارة في مخالفته .

**مسألة ٥٨ -** اذا استمر النوم الرابع او الخامس فانظروا ان حكمه حكم النوم الثالث .

فان المستظهر من النصوص المتقدمة كون المراد من النوم الثاني في وجوب القضاء ما ليس من النوم الاول لخصوص كونه ثانياً في مقابل الثالث والرابع، وان المراد من الثالث ما ليس بالثاني لخصوص الثالث المقابل للرابع والخامس وما بعده .

**مسألة ٥٩ -** الجنابة المستصحبة كالمعلومة في الاحكام المذكورة .

لكون الاستصحاب اصلاً محرزاً يقوم مقام العلم في الاحكام المترتبة على الدرجة الثالثة من العلم الطريقى و يثبت به للمستصحاب ، كلما يترتب عليه عند العلم به من الاحكام على ما تبين في الاصول فتكون الجنابة المستصحبة مثل المعلومة في جميع مالها من الاحكام .

**مسألة ٦٠ -** الحق بعضهم الحائض و النفساء بالجنب في حكم

النومات ، والاقوى عدم اللاحق ، وكون المنط فيهما صدق التواني في الاغتسال فمعه يبطل وان كان في النوم الاول ومع عدمه لا يبطل وان كان في النوم الثاني او الثالث .

قال الشيخ الاكبر قده في رسالة الصوم، وهل يجرى في النوم عن غسل الحيض والنفاس والاستحاضة ما يجرى في النوم على الجنابة من الاقسام الثلاثة و جهان اقو هما

العدم، وان كان الجريان لا يخلو عن قوة انتهى، وقوى في النجاة الحاق الحائض والنفساء بالجنب في حكم الانتباهة والانتباهتين، ولم يتعرض للمستحاضة ونسب الاحاق الى الحاق الحائض والنفساء الى الجنب في حكم النومات الى غير واحد ممن تاخر، ولعل وجهه ما استدل لبطلان الصوم بنسيان غسل الجنابة في الليل الى ان دخل في الصبح جنباً نسياناً بان صحة الصوم مشروطة بالاصباح على الطهارة وهو شرط واقعي يوجب انتفائه الفساد، وعليه فكما يعتبر في صحة الاصباح على الطهارة من الجنابة يعتبر فيها الاصباح على الطهارة من حدث الحيض والنفاس فيما اذا نقيت من الدم، وان النصوص الواردة في النومات وان كانت في الجنب، الا انه يتعدى عنه ويجرى في الحائض والنفساء بالاولوية، هذا في النومة الثانية والثالثة، واما النومة الاولى فالحكم في الجميع ظاهر، وهو صحة الصوم وعدم وجوب القضاء الموافق مع الاصل، ولا يخفى عدم ثبوت اشتراط صحة الصوم بعدم البقاء على الحدث الاكبر الى الصبح، وان الثابت بالدليل هو عدم تعدد البقاء على الجنابة والحيض، وقد الحق النفاس بالحيض بدعوى اشتراكه معه في احكامه بل انه هو الحيض نفسه على ما تقدم وان التعدى عن الجنابة الى الحيض والنفاس ممنوع بمنع الاولوية حسبما قد مناه في حكم البقاء على الحيض ص، وليس دليل اخر يدل على الحاق الحيض والنفاس بالجنب في حكم النوم الثاني والثالث، فالاقوى عدم الحاقهما بها فيه، وان المناط فيهما هو التواني من الاغتسال لورود النص في موثق ابي بصير على البطلان به، وفيه ان طهرت بليل من حيضها ثم توانت ان تغتسل في رمضان حتى اصبحت عليها قضاء ذلك اليوم، فمع التواني يبطل وان كان في النوم الاول، كما اذا نامت مع عدم العزم على الاغتسال ونحوه، ومع عدمه لا يبطل وان كان في النوم الثاني والثالث كما اذا كانت مطمئناً على انتباهها ونامت بعزم الغسل بعد الانتباه واتفق استمرار النوم الى الفجر.

### مسألة ٦١ - اذا شك في عدد النومات بنى على الاقل .

وذلك لاصالة عدم الزائد عليه، فيتأني . بحكم الاقل لانه المتيقن، ويبقى

حكم الزائد على حكمه بالاصل .

مسألة ٦٢ - اذا نسي غسل الجنابة ومضى عليه ايام وشك في عددها  
يجوز له الاقتصار في القضاء على القدر المتيقن و ان كان الاحوط تحصيل  
اليقين بالفراغ .

اما جواز الاقتصار في القضاء على القدر المتيقن فلكون المقام من قبيل  
الدوران بين الاقل و الاكثر الاستقلالي الذي يؤخذ عند الشك فيه بالاقل الذي هو  
المتيقن ، ويرجع في الزائد عليه المشكوك الى البرائة ، و اما الاحتياط في تحصيل  
اليقين بالفراغ فلذهاب المشهور في قضاء الفائتة المرددة بين الاقل والاكثر الى الاشتغال  
مع بنائهم في الدوران بين الاقل والاكثر الاستقلالي الى الرجوع الى البرائة فيما  
زاد على الاقل المتيقن ، ووجه الشيخ الاكبر (قده) كلامهم في الرسائل بالابتناء على  
تعدد المطلوب في باب القضاء مع الحاجة في اثبات وجوبه الى الامر الجديد به ، وذلك  
باحراز تعدد المطوب في الامر بالاداء عن ناحية تعلق الامر بالقضاء فالتقضاء يحتاج في  
اثبات وجوبه الى الامر الجديد ، لكن المستفاد منه كون الاداء من حيث اصل الطبيعة ،  
مطلوباً و من حيث خصوصية كونه في وقته مطلوباً اخر ، و اذا فات منه خصوصية كونه  
في الوقت يشك في تحقق امتثال اصل الطبيعة بعد القطع باشتغال الذمة بها ، فيكون  
الشك في فراغ الذمة عما اشتغلت به ، لا في اصل الاشتغال ، فيكون المرجع قاعدة  
الاشتغال هذا بالنسبة الى حكم اصل الشك في الاقل والاكثر مع قطع النظر عن وجود  
اصل محرز يحرز به حال الزائد على الاقل ، و اما بالنظر اليه فهل المرجع هاهنا  
استصحاب بقاء النسيان الى زمان يقطع بزوال الجنابة فيه بالاعتسال و عدمه احتمالان  
والتحقيق في ذلك ان الشك في طرف الاكثر اما يحصل من جهة الشك في  
ابتداء زمان الجنابة مع القطع بزمان انقطاعها كما اذا علم بالاعتسال في اخر شهر  
رمضان مثلاً ويشك في كون الجنابة و نسيانها من اول الشهر او من وسطه مثلاً ، فبالنسبة  
الى نصف الشهر يقطع بالبطلان ويكون الشك في النصف الاول ، وفي مثله يجري استصحاب  
بقاء الطهارة الى نصف الشهر وبه يحرز كون الواجب من القضاء عليه هو الاقل ، و اما  
يحصل من جهة الشك في انتهاء زمان نسيان الجنابة مع العلم بابتدائه كما اذا علم

بنسيان الجنابة من اول الشهر ويعلم ببقائه الى نصف الشهر ويشك في زواله في النصف منه وبقائه الى اخر الشهر ، والاصل الجارى في مثله هو استصحاب بقاء الجنابة ، و نسيانها الى اخر الشهر ، وبه يحرز الاكثر ، ولا بأس بالرجوع اليه لو لم يكن اصل حاكم عليه ، فربما يقال بان المرجع هو اصاله الصحة في المقدار المشكوك وهو النصف الاخير من الشهر ، وهى حاكمة على الاستصحاب ، ولكن في صحة التمسك بها اشكال ، لكونها من الاصول المحرزة الثابتة حجيتها ببناء العقلاء بمناط الاذكورية ، فينحصر موردها بما اذا لم يشك في الخلل من جهة طرو النسيان ، حيث انه يقطع بان البقاء على الجنابة الى اخر الشك على تقدير تحققه كان عن جهة نسيانها المنتفى معه الاذكورية ، فلا محل للتمسك باصاله الصحة فيما يشك في صحته من جهة نسيان ما هو دخيل في صحته ، فالمرجع في المقام هو بقاء نسيان الجنابة الى اخر الشهر ، فيجب الاتيان بالاكثر كما لا يخفى .

مسألة ٦٣ - يجوز قصد الوجوب في الغسل وان أتى به في اول

الليل لكن الاولى مع الاتيان به قبل اخر الوقت ان لا يقصد الوجوب بل يأتي به بقصد القرية

وليعلم ان الواجب الموقت يكون وجوبه مشروطا بوجود وقته ، سواء كان الوقت دخيلا في ملاكه او في تحصيل ملاكه ، ويكون انشاء وجوبه مع اخذ وقته مفروض الوجود على نهج القضايا الحقيقية ، وذلك بعد بطلان الواجب المعلق كما حقق في الاصول و ان وجوب المقدمة يتبع وجوب ذبيها في الاطلاق والاشترط والفعلية وعدمها ، و اذا كانت فعلية وجوب ذى المقدمة مشروطة بمجيئى وقت الواجب تكون فعلية وجوب مقدمته ايضا كذلك ، و يستحيل ان تصير المقدمة واجبة بالوجوب الفعلى قبل مجيئى وقت ذى المقدمة ، لكن اتيان بعض الواجبات في وقته منوط بايجاد مقدمته قبل وقته ، ومنه ما في المقام من غسل الجنابة قبل الفجر لاجل الامساك من اول الفجره ، و اذا لم يمكن وجوبه بالوجوب المقدمى الغيرى ولم يكن رفع اليد عنه ايضا ممكنا لاستزامه نقض الغرض من ارادة ذبيها في وقته ، فلا جرم يتوسل الأمر بخطاب آخر

نفسى اصلى متوجه الى ايجاد المقدمة قبل مجيئى وقت ذبيها ، فهذا الخطاب اصلى نفسى لكنه ينتج نتيجة الوجوب المقدمى الغيرى، ولا بد ان يكون جاعله الشارع ، ويكون جعله على نحو متمم الجعل ، و ان كان استكشاف جعله منه من ناحية ارشاد حكم العقل بجعله من الشارع وليس وجوبه عقليا من ناحية حكم العقل بوجوبه بالاستقلال ، لان وظيفة العقل ليس هو الشارعية ، و شرح ذلك بازيد من هذا موكول الى الاصول ، و يترتب على ذلك وجوب الغسل من اول الليل لاجل الامساك من اول الفجر بالوجوب الشرعى الغيرى المتحصل من الخطاب الشرعى الاصلى النفسى الذى تبيته وجوبه بالوجوب الغيرى يعنى يترتب على وجوبه الاصلى الثابت بالخطاب النفسى ما يترتب على وجوبه المقدمى لو امكن توجيه الخطاب اليه ، وحيث ان الكاشف من هذا الخطاب النفسى المسمى بتمم الجعل هو حكم العقل بثبوتها ، والقدر المتيقن من حكمه به هو قبل الفجر فى زمان يتمكن من الغسل فيه بحيث اذا فرغ منه يطلع عليه الفجر فى حال طهارته من الحدث ، واما قبل ذلك فليس لنا طريق الى استكشاف ذاك الخطاب الشرعى من ناحية حكم العقل من جعله من الشارع على نحو متمم الجعل ، فلا جرم يكون المتيقن من الوجوب هو وجوبه فى اخر الوقت ، فيصح منه قصد الوجوب فى اتيانه لو اتى به فى اخر الوقت ، و اما فيما قبله فالاحوط لو لم يكن اقوى اتيانه بقصد القربة او قصد غاية اخرى غير الامساك من اول الفجر ولو كانت هى الكون على الطهارة ، وهذا ما عندى فى هذه المسألة و عليك بمطالعة ما فى بعض الشروح فيها والله العاصم ،

مسألة ٤٢ - فاقد الطهورين يسقط عنه اشتراط رفع الحدث للصوم

فيصح صومه مع الجنابة او مع حدث الحيض والنفاس .

واستدل لذلك بالاجماع على ان الطهارة شرط اختياري للصوم فيسقط شرطية الشرط عند الاضطرار ، بخلاف الصلاة بناء على سقوطها عن فاقد الطهورين كما عليه المشهور ، خلافا لمن قال بوجوب قضائها ، او القائل بوجوب الذكر عليه فى وقت الصلاة ، و يدل على ذلك ما فى صحيح ابن مسلم فان انتظروا ما يستسقى او يستسقى فطلع الفجر فلا يقضى صومه ، حيث انه يدل على ان انتظار الماء للغسل ومفاجاة الصبح

الظاهر في كونه بظن بقاء الوقت للغسل لا يكون مبطلا للصوم ، فينحصر المبطل بما اذا طلع الفجر جنبا عن الاختيار ، ولادالة فيه على عدم وجوب التيمم ايضاً عند تعذر الغسل لاجل ترك امره به و ذلك لظهوره في كون الانتظار لاجل توهم بقاء الوقت للغسل كما يشهد به (الفاء) في قوله فطلع الفجر ،

وخبر ابي بصير في الحائض ان طهرت بليل من حيضها ثم توات ان تغتسل في رمضان حتى اصبحت عليها قضاء ذلك ، فانه يدل على ان اصباحها من دون التواني لا يضر بصومها .

**مسألة ٦٥ - لا يشترط في صحة الصوم الغسل لمس الميت كما لا يضر مسه في اثناء النهار .**

و ذلك لعدم الدليل على شرطية الطهارة عن حدث المس في صحة الصوم ، ولا لما نعية حدثه عنها لا حدوثا ولا بقاء ، فلا موجب لاعتباره في صحة الصوم اصلا ،

**مسألة ٦٦ - لا يجوز اجنب نفسه في شهر رمضان اذا ضاق الوقت عن الاغتسال او التيمم بل اذا لم يسع للاغتسال ولكن وسع للتيمم ، ولو ظن سعة الوقت فتبين ضيقه فان كان بعد الفحص صح صومه ، و ان كان مع ترك الفحص فعليه القضاء على الاحوط .**

قد مر حكم الاجتناب في شهر رمضان في وقت لا يسع للاغتسال والتيمم ، وفي وقت لا يسع للاغتسال ولكن يسع للتيمم في ص ٦٨ ولو ظن سعة الوقت فتبين ضيقه فلا اشكال في صحة صومه اذا كان بعد الفحص ، واما مع تركه ففي صحته اشكال لاحتمال صدق التعمد على اصباحه جنبا ، ولا سيما مع احتمال الضيق ، فالاحوط ان عليه القضاء لو لم يكن اقوى .

**التاسع من المفطرات الحقنة بالمائع ولو مع الاضطرار اليها لرفع المرض ولا بأس بالجماد وان كان الاحوط اجتنابه ايضاً :**

وقع الخلاف في جواز الاحتقان بالمائع للصائم وحرمة ثم على تقدير حرمة ففي كونه حراما محضا تعبدا او كونه مفسداً للصوم وانه من المفطرات ، و على تقدير

فساد الصوم به فهل هو موجب للكفارة ام لا على اقول، المحكى عن ابن جنيد استحباب الامتناع عنه معللًا بأنه يصل الى الجوف و ظاهر اطلاق الاستحباب هو الجواز ، و هو الظاهر عن محكى جمل السيد حيث يقول : ان قومًا قالو بان الحقنة تنقص الصوم و لا تبطله وهو الاشبه، والمحكى عن الشيخ فى جملة من كتبه والحلى والمحقق فى المعبر و صاحب المدارك هو الحرمة فقط من دون فساد الصوم به، وتردد فى الفساد فى الشرايع والمحكى عن مبسوط الشيخ والقاضى والحلبى وعن الارشاد والتحرير والدروس بطلان الصوم به ، وعن الناصريات انه لم يختلف فى ان الحقنة تفسد ، و فى الجواهر الاقوى ان لم ينعقد اجماع كما حكاه فى المختلف من السيد وجوب الكفارة به لاندرجاه فيمن افطر متعمداً ،

والاقوى هو حرمة وفساد الصوم به ، و ذلك للاجماع المدعى على وقوع الافطار به فى الخلاف وعن الغنية بل عرفت عن ناصريات السيد انه لم يختلف فى ان الحقنة تفسد ، ويدل على فساد الصوم به صحيح البزنطى عن الرضا عليه السلام فى الرجل يحتقن تكون به العلة فى شهر رمضان فقال عليه السلام : الصائم لا يجوز له ان يحتقن .

و مفهوم القيد الوارد فى موثق الحسن بن فضال عن ابيه المروى فى الكافى قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام ما تقول فى اللطف عليه السلام يستدخله الانسان وهو صائم فكتب عليه السلام : لا بأس بالجامد . وعن فقه الرضا عليه السلام قال : لا يجوز للصائم ان يقطر فى اذنه شيئاً ولا يسعط ولا يحتقن ، والاصل الاولى فى النواهي و ان كان هو الحرمة التكليفية الا انه انقلب فى النواهي الواردة فى المركبات الى الغيرية فيستفاد منها مانعية متعلقها فى المركب المامور به فتدل على فساد الصوم به فالقول بعدم حرمة كما عن ابن الجنيد ضعيف فى الغاية كما ان القول بحرمة التكليفية محضاً و عدم فساد الصوم به مستدل بالنواهي الواردة فى الاخبار المذكورة بدعوى عدم دلالتها على الازيد من الحرمة التكليفية و عدم دلالتها على الفساد ايضاً مثله وقد عرفت ما فيه ،

واستدل العلامة فى المختلف للفساد بان تعليق الحكم على الوصف فى قوله عليه السلام



الصائم لا يجوز له ان يحتقن، يشعر بالعلية فيكون بين الصوم والاحتقان الذي هو نقيض المعلول منافات وثبوت احدا المتنافيين يقتضى عدم ثبوت الاخر و ذلك يوجب عدم الصوم عند ثبوت الاحتقان ،

و اورد عليه في المدارك بان المعلول للصوم هو عدم جواز الاحتقان لا الاحتقان نفسه و نقيض عدم جوازه هو جوازه لا وجوده فما هو المنافى له هو جواز الاحتقان لا الاحتقان نفسه ، و انت تعلم مافى هذه الاستدلال من التكلف مع الغنى عنه بما تقدم من استفادة الما نعية من هذه النواهي لظهورها فى مانعية متعلقها عن صحة المامور به ، وبه يبطل ما اوردته عليه فى المدارك حيث انه مع استفادة المانعية لا يبقى محل للقول بعدم منافات الصوم مع الاحتقان كيف والا يلزم وجود الشئى مع المانع عن تحققه وهو خلف

بل على ما ذكرنا المترتب على الوصف من اول الامر هو الوضع اعنى مانعية الاحتقان عن الصوم لا التكليف اعنى عدم جواز الاحتقان ، فالاستدلال كالايراد عليه كلاهما ساقطان لا معول عليهما ، وكيف كان فلا ينبغي الاشكال فى فساد الصوم بالاحتقان بالمائع لانصراف الاحتقان بخصوص المائع ، وعلى تقدير اطلاقه فيقيد بالمائع للموثق المصرح فيه بنفى البأس عن الجامد ، واختصاص المائع بدعوى الاجماع على عدم جوازه ، ولا فرق فيه بين ان يكون مع الاضرار اليه و عدمه ، لتصريح الصحيح المتقدم على ان الصائم لا يجوز له الاحتقان فى صورة العلة والحاجة الى الاحتقان ، و من هنا يظهر صحة ما ادعيناه من استفادة المانعية من هذا النهى ، اذ الحرمة التكليفية لا تجتمع مع الحاجة والعلة الى الاحتقان ، بخلاف الوضع حيث انه يجتمع مع الاضرار ، و اما ثبوت الكفارة به فيما اذا كان محرماً عند عدم الاضرار فسيأتى البحث عنه فى مبحث الكفارة فانظر هذا كله فى الاحتقان بالمائع ،

واما بالجامد فالمشهور على نفي البأس عن الاحتقان به فلا يكون حراماً ولا موجبا للقضاء ولا للكفارة ، خلافا للحمكى عن المعبر فانه حرمه خاصة وعن العلامة فى المختلف فاجب به القضاء خاصة و عن غير واحد من الفقهاء فاجبوا به للقضاء و

الكفارة معاً ، ويستدل للمشهور بالأصل و بمادل على حصر المفطر في غيره ،  
وصحيح على بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام عن الرجل والمرأة هل يصلح  
لهما ان يستدخلا الدواء و هما صائمان فقال عليه السلام : لا بأس ،  
وموثق الحسن بن فضال المروى في الكافي عن ابيه قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام  
ما تقول في اللطف يستدخله الانسان و هو صائم ، فكتب عليه السلام : لا بأس بالجامد ، و في  
التهذيب مثله ، الا ان فيه ما تقول في التلطف بالاشياف ، و اطلاق الصحيح الاول يقتضى  
عدم المفرق في ادخال الدواء في القبل والدبر ، و ظاهره الانصراف الى الدواء الجامد ،  
و مع اطلاقه لو سلم اطلاقه يقيد بمفهوم الموثق حيث ان نفى البأس فيه عن الجامد يشعر  
بل يدل بالدلالة السياقية بثبوت البأس في المايح ، ولا يعارضهما صحيح البنزطى  
عن الرضا عليه السلام الصائم لا يجوز له ان يحتقن لعدم اطلاق الاحتقان على ادخال الجامد ،  
ولو سلم اطلاقه فيقيد بالموثق الذى صرح فيه بنفى البأس عن الجامد ، فيصير المتحصل  
من مجموع هذه الروايات بعد ضم مقيدها بمطلقها هو نفى البأس عن الجامد و ثبوته  
في المائع و هو ما ذهب اليه المشهور وعليه المعول و به يبطل ما عداه من الأقوال ، و  
لعل الوجه في تلك الأقوال هو ترك العمل بالموثق لوجود ابن فضال في سنده مع كونه  
مكاتباً ، و لا يخفى ما فيه لحجية الموثق عندنا لاسيما ما كان في سنده بنو فضال الوارد  
فيهم بقوله عليه السلام خذوا اماروا و منه يظهر انه لا يضر بصحة التمسك به كونه مكاتباً لكون  
المناطق في صحة الاخذ به هو الوثوق بصدوره .

مسألة ٦٧ - اذا احتقن بالمائع لكن لم يصعد الى الجوف بل كان  
بمجرد الدخول في الدبر فلا يبعد عدم كونه مفطراً وان كان الاحوط تركه .  
و لعل الوجه في نفى البعد عن سلب مفطريته هو انصراف الاحتقان و سلب  
صدقه عنه ، و لا يخفى ما فيه بعد فرض دخول المائع في الدبر .

مسألة ٦٨ - الظاهر جواز الاحتقان بما يشك في كونه جامداً او مائعاً  
وان كان الاحوط تركه .

و وجه الجواز فيه هو الرجوع الى الاباحة بعد عدم صحة الرجوع الى عموم

العام في الشبهة المصداقية منه كما مر مراراً .

**العاشر تعمد القيئى وان كان للضرورة من رفع مرض او نحوه ولا بأس بما كان سهوا او من غير اختيار والمدار على الصدق العرفى فخرج مثل النواة او الدودة لا يعد منه .**

في هذا المتن امور (الاول): اختلف في حكم تعمد الصائم للقيئى، والمشهور عندهم انه مفطر للصوم و موجب للقضاء خاصة دون الكفارة و عن المرتضى عدم وجوب شيئى به اصلا، وعن الحللى انه حرام تكليفا ولا يجب به قضاء ولا كفارة بل انه منقصر للصوم غير مبطل له ، وحكى السيد عن بعض قولاً بانه موجب للقضاء والكفارة معاً ، ويستدل للمشهور بصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال : اذا تقياء الصائم فقد افطر و ان زرعه يعنى (سبقه) من غير ان يتقياء فليتم صومه .

وصحيحه الاخر عنه عليه السلام قال : اذا تقياء الصائم فعليه قضاء ذلك اليوم و ان زرعه من غير ان يتقياء فليتم صومه .

و موثق سماعة عن الصادق عليه السلام عن القيئى فى شهر رمضان قال : ان كان شيئى يذره فلا بأس وان كان شيئى يكره عليه نفسه فقد افطر وعليه القضاء .  
و موثق ابن بكير عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام قال : من تقياء متعمداً و هو صائم قضى يوماً مكانه .

و خبر مسعدة بن صدقة عنه عليه السلام قال : من تقياء متعمداً و هو صائم فقد افطر وعليه الاعادة . ولعل ذكر التعمد في هذه الاخبار حمل الاصحاب على تقييد هذا المفطر بقيد التعمد حيث يقولون تعمد القيئى، والا فقد ياتى اختصاص مفطرية جميع المفطرات بصورة العمد الالبقاء على الجنابة ، و كيف كان فهذه الاخبار الدالة على وجوب القضاء مع الشهرة المحققة و الاجماع المحكى عن الخلاف والغنية بل فى الجواهر اجماع المتأخرين على وجوب القضاء كافية فى الذهاب اليه ، فلا يحصى الا بالقول به ،

ويستدل لعدم وجوب الكفارة به بالاجماع المدعى على عدم وجوبها كما فى صريح الخلاف وظاهر غيره المؤيد بالتبع بل فى الجواهر انه لم يعرف القائل بوجوب

القضاء والكفارة معاً ما حكي المرضى قولاً بوجوديهما ولم يعلم قائله ،  
واستدل للمرضى بالأصل وبأن الصوم هو الإمساك عما يدخل في الجوف لا  
ما يخرج منه و بما في الصحيح عن الباقر عليه السلام ما يضر الصائم اذا اجتنب عن اربع خصال  
الطعام والشراب والنساء والارتماس ، وبالمروى عن الصادق عليه السلام ثلاثة لا يفتن الصائم  
القيئى و الاحتلام والحجامة ، و يندفع التمسك بالأصل بانقطاعه بما تقدم من الاخبار  
الصريحة فى وجوب القضاء و معها لا يبقى محل للتمسك بالأصل و بها يندفع أيضاً الوجه  
الثانى اعنى قوله ان الصوم هو الإمساك عما يدخل فى الجوف لا ما يخرج منه ان هو  
مع هذه النصوص كانه اجتهاد فى مقابل النص مضافا الى منعه فى كثير من المفطرات  
كالارتماس والكذب بالله او برسوله والبقاء على الجنابة والجماع ونحوها ،  
والمروى عن الباقر عليه السلام فى حصر المفطرات مطلق قابل للتقييد ، فيقيد بتلك  
الاخبار كما قيد بغيره مما دل على بقية المفطرات ، و اغرب فى الجواهر فى القول  
باحتمال اندراج القيئى فى الطعام بناء على ارادة الأعم من ابتلاعه او اخراجه ،  
والمروى عن الصادق عليه السلام ساقط عن الحجية بالاعراض لولم يجمع بينه وبين  
تلك الاخبار ، و قد قيل فى الجمع بينهما بحمل القيئى على ما كان بغير الاختيار كما  
يكون الاحتلام كك لكنه بعيد ،

و احتمال فى الجواهر حملة على نفي الكفارة وهو ابعد ،  
و بما ذكرناه يظهر بطلان قول الحلبي (قده) أيضاً من ان القيئى حرام على  
الصائم لكنه لا يكون مفطراً لحمله تلك النصوص الدالة على القضاء على الحرمة و هو  
ايضاً لا يخلو عن الغرابة ،

وكيف يرضى بحمل قوله قضى يوماً مكانه فى موثق ابن بكير او قوله فقد افطر  
وعليه الاعادة فى خبر مسعدة على الحرمة المحضة بلا وجوب القضاء ،

و يستدل لوجوب الكفارة مع القضاء لو كان له قائل

باطلاق نصوص الكفارة فيمن افطر عمداً ،

وبالملازمة بين الكفارة وبين الابطال عصياناً ،

ويندفع بلزوم الخروج عن حكم الاطلاق بالا جماعات المحكية وعدم وجدان  
الخلاف في عدم وجوبها ،  
و منع الملازمة بين الكفارة و بين الابطال عسياناً كما سيأتى فى مبحث  
الكفارة ،

و ربما يقال بانحصار الكفارة بمورد الافساد بالا كل او الشرب لتبادره من  
الافطار و فيه منع واضح .

(الامر الثاني) : لافرق فى وجوب القضاء بالقيى بين ان يكون بالاختيار او  
بالاضطرار بان كان مريضاً مضطراً اليه بمعنى الاضطرار فى اختيار القيسى كالاضطرار  
فى شرب الدواء او الحجامه مثلا ، لا طلاق النصوص الشامل لحالة الاضطرار والاختيار ،  
(الامر الثالث) : يختص المفطر من القيسى بما اذا كان عمدياً ، ولا بأس بما  
اذا كان سهواً عن الصوم اوسبقه من غير اختيار ، لدلالة الاخبار المتقدمة على الاختصاص  
كما اشرنا اليه .

(الامر الرابع) : المدار فى المفطر على ما يصدق عليه القيسى عرفاً فلا يبطل  
بخروج مثل النواة والدودة فيما لا يصدق على خروجه القيسى ، وهذا فيما لا يصدق عليه  
القيسى قطعاً ظاهر ، و مع الشك فيها ايضاً كك لكونه من الشبهة الموضوعية التحريمية  
المرجع فيها الى البرائة .

مسألة ٦٩ - لو خرج بالتجشوء شيئى ثم نزل من غير اختيار لم يكن  
مبطلا ولو وصل الى فضاء الفم فبمعاه اختياراً بطل صومه وعليه القضاء والكفارة  
بل تجب كفارة الجمع اذا كان حراما من جهة خبائمه او غير ها .

لوخرج بالتجشوء شيئى ووصل الى فضاء الفم ثم نزل فله صور ،  
الاولى ان يكون كلاهما قهرياً من غير اختيار بحيث لم يكن شيئى من التجشوء  
و خروج شيئى من الحلق الى فضاء الفم ولا عوده الى الحلق اختيارياً ، والحكم فيه  
انه لم يبطل صومه به ، اما بخروج شيئى بالتجشوء الى فضاء الفم فلا تهمم الا يصدق القيسى  
ولا شيئى من المفطر عليه مع انه لو صدق عليه القيسى او مفطر اخر يكون قهرياً سبقه من غير

اختياره ، وقد مرفى المسألة السابقة عدم الابطال بالقيى اذا اذرعه من غير اختيار ،  
 و اما بنزوله الى الحلق من غير اختيار فلانه و ان صدق عليه الاكل لكنه  
 لما كان بغير الاختيار فلا يضر بالصوم لاعتبار كون المبطل صادراً بالاختيار الا فى مثل  
 البقاء على الجنابة فى بعض الصور حسبما فصل ، و على ذلك يحمل ما فى صحيح عبدالله  
 بن سنان قال سأل ابو عبدالله عليه السلام عن الرجل الصائم يقلس (اى يتجشأ) فيخرج  
 منه الشئى من الطعام أيفطر ذلك قال **طَيِّبًا** : لا قلت فان از درده (اى ابتلعه) بعد ان صار  
 على لسانه قال **طَيِّبًا** : لا يفطره ذلك ،

وموثق عمار عن الرجل يخرج من جوفه القلس حتى يبلغ الحلق ثم يرجع الى  
 جوفه وهو صائم قال **طَيِّبًا** : ليس بشئى .

الصورة الثانية ان يكون الخروج بالتجشوء قهريا ولكنه بلعه اختيارا والحكم  
 فيها هو بطلان الصوم وعليه القضاء والكفارة ، ولم يحك خلاف فى ذلك عن احد ، نعم  
 حكى عن ابي حنيفة نفى الباس عن ابتلاع ما يخرج من بقايا الطعام من بين الاسنان ولعل  
 ما يتخلف فى الفم من بقايا القيى او التجشوء عنده كذلك ، وكيف كان والاجماع عندنا  
 على خلافه ، ولاجله حمل صحيح عبدالله بن سنان المتقدم فى الصورة الاولى على التقية  
 بناء على ظهوره فى كون الابتلاع اختياريا و ابائه عن الحمل على القهر ، وهذا بخلاف  
 موثق عمار فانه لا يابى عن الحمل فى رجوع ما يخرج بالتجشوء الى الجوف قهرا حيث  
 لم يسند الخروج والرجوع فيه الى الصائم وقد تقدم بعض الكلام فى ذلك فى الامر  
 الرابع من الامور المذكورة فى اول الفصل المعقود فيما يجب الامساك عنه ، هذا تمام  
 الكلام فى وجوب القضاء والكفارة فى هذه الصورة ولا يخفى انه مع كون الخارج مما  
 يحرم بلعه من جهة خبائثه كما اذا كان من بقايا القيى او كان نخامة او من جهة نجاسته  
 ونحوها تجب كفارة الجمع بناء على وجوبها فى الافطار بالحرام ،

الصورة الثالثة ما اذا كان الخروج والنزول كلاهما عمدياً ، ولا اشكال فى فساد  
 الصوم به ووجوب القضاء والكفارة معا ،

الصورة الرابعة ما اذا كان الخروج عمدياً والنزول قهريا وفى بطلان الصوم

به احتمالاً ان من كون التجشأ عمدياً وان كان الرجوع الى الحلق قهرياً فيكون الرجوع في حكم العمد كما في نزول ما بين الاسنان من بقايا الغذاء اذا نزل بترك الخلال ولو كان النزول قهرياً ، ومن ان الرجوع قهري وان كان التجشأ عمدياً ، اللهم الا مع العلم بنزوله قهراً لوتجشأ عمداً ، والا قوی هو الاخير وان كان الاحوط هو الاول ، و قد مر نظير ذلك وسيأتى حكم هذه المسألة في المسألة الثامنة والسبعين .

**مسألة ٧٠-** لو ابتلع في الليل ما يجب عليه قيؤه في النهار قسدا صومه ان كان الاخراج منحصراً في القيئى وان لم يكن منحصراً فيه لم يبطل الا اذا اختار القيئى مع امكان الاخراج بغيره ويشترط ان يكون مما يصدق القيئى على اخراجه واما لو كان مثل درة او بندق او درهم او نحوه مما لا يصدق معه القيئى لم يكن مبطلا .

اذا بطلع في الليل ما يجب عليه قيؤه في النهار كالمثل فاسد صومه مع انحصار اخراجه بالقي وان لم يتقياء ، وذلك لان اخراجه ضد الامساك عن القيئى حتى يتنى بطلانه على اقتضاء الامر بالشيئى للنهى عن ضده والا فيصح ضد العبادى ولو لم يكن مأموراً به اما بالملاك او بالامر الترتبى بناء على صحة الرتب ، بل لان وجوب الاخراج مع انحصار طريقه بالقيئى يوجب ايجابه و وجوب فعله يضاد مع وجوب تركه لانه من قبيل الضد العام الذى لا اشكال فى اقتضاء الامر بالشيئى للنهى عنه فوجوب الاخراج يمنع عن التبعيد بتركه والامساك عنه ، وان شئت فقل المقام من قبيل فوجوب شيئى مما له مقدمة محرمة ، لان الاخراج الواجب متوقف على القيئى الذى هو محرم لوجوب الامساك عنه فى الواجب المعين ومع اهمية وجوبه تسقط الحرمة عن مقدمته ، وسقوط الحرمة عنها برفع الوجوب عن تركها الذى هو الموجب لحرمتها و مع رفعه عن تركها يتمتع التبعيد بتركها ، فيقع الكسر والانكسار بين ملاك وجوب تركها و وجوب فعلها بالوجوب المقدمى ، و مع اهمية ملاك وجوبها المقدمى يتمتع التبعيد بتركها بملاكه النفسى ، وهذا بخلاف الضد الخاص مثل الازالة والصلاة ، فان ملاك فعل الازالة لا يضاد مع ملاك الصلاة ، ومع اهمية الازالة لا يضمنح ملأ الصلاة لكن المكلف غير متمكن

من احرازه بفعل الصلاة مع احراز ملاك الازالة ، فباهمية ملاك الازالة يرفع اليد عن تحصيل ملاك الصلاة في ظرف كونها ذا ملاك ، وهذا بخلاف ملاك وجوب الامساك عن القيئى فانه يضمحل باهمية ملاك فعله لاجل اخراج ما ابتلعه في الليل فالدوران فيه بين ملاك تركه و ملاك فعله ، و مع اهمية فعله بالملاك يضمحل ملاك تركه بالكسر والانكسار ، و بعبارة ثالثة التزاحم في الضد المبتلا بالضد الا هم في الضد الخاص انما هو بين ملاك الضدين وعدم قدرة المكلف في الجمع بينهما في الاحراز ، و في وجوب الشئى وحرمة مقدمته انما هو بين ملاك ترك المقدمة وملاك فعله، وحيث انه في الاخير يكون التزاحم بين وجود الشئى وعدمه لامحالة يقع الكسرو الانكسار بين الملاكين ، ونتيجة ذلك انه لو عصى في الاتيان بنذى المقدمة و ترك مقدمته لا يصح التعبد بتركها لو كان تركها عباديا كما في المقام ، هذا كله مع انحصار الاخراج بالقيئى و مع عدم الانحصار فلا يبطل الصوم ما لم يتقيا بالامر بالصوم لا مكان امثاله باخراج ما ابتلعه بغير القيئى فلان مانع عن صحة الامر بالصوم مع وجوب اخراج ما ابتلعه و يكون المقام من قبيل وجوب شئى له مقدمة محرمة مع عدم الانحصار حيث يحكم العقل ببقاء وجوبه وحرمة مقدمته ولزوم الاتيان به باتيان ما عدى المقدمة المحرمة منه ، و لا يخفى ان قرص الكلام في هذه المسألة انما هو فيما اذا توقف اخراج ما يجب اخراجه بالقيئى ، واما لو كان مثل الدرّة (اى الدر) او الدرهم او البندقه<sup>١</sup> فلا يكون اخراجه مبطلا

مسألة ٧١ - اذا اكل في الليل ما يعلم انه يوجب القيئى في النهار

من غير اختيار فالاحوط القضاء .

اذا اكل في الليل ما يعلم انه يوجب القيئى في النهار من غير اختيار ، ففي بطلان الصوم به وعدمه و جهان مبنيان على ان التعمد المعتبر في فساد الصوم بالقيئى هل هو التعمد في زمان القيئى او التعمد به ولو بايجاد ما يوجب تحققه بلا اختيار ، و الاقوى هو الاول لظهور الاخبار المتقدمة من قوله : وان ازعه من غير ان يتقيا و قوله : ان كان شئى يذره وقوله : من تقيا متعمداً في ان انسباق القيئى من غير ارادة واختيار

\* البندقه واحدة البندق وهو ما يرمى به عن الجاهق من طين مدور مجفف - مجمع البحرين



لا يوجب الفساد ولو كان منشاء انسباقه بالاختيار، ولكن يمكن ان يقال ان اكل ما يوجب القيثى في النهار مع العلم به يوجب عدم تمثى نية الصوم منه اعنى قصد ترك المفطرات التى منها القيثى في النهار ان هو باكله يعلم بصدور القيثى منه، اللهم الا ان يقال بان المفطر هو القيثى بالاختيار والعلم بصدور القيثى منه بلا اختيار ليس علماً بصدور المفطر منه، والعمدة فى ذلك ما ذكرناه من ان التعمد المطلق ولو بالعمد الى ايجاد مقدمات القيثى هوالمعتبر فى فساد الصوم بالقيثى اوالتعمد بالنسبة اليه نفسه والظاهر هو الاخير والاحوط هو الاول.

**مسألة ٧٢ - اذا ظهر اثر القيثى وامكنه الحبس والمنع وجب اذا**

**لم يكن حرج و ضرر .**

اذا ظهر اثر القيثى وامكنه الحبس فلو لم يحبسه وقاء لكان قيئه بالاختيار فيدخل فى المفطر العمدى الموجب للبطلان، و حيث ان الاتيان بالمفطر حرام وجب عليه الحبس والمنع ما لم يكن حرج ولا ضرر، ومع الحرج اوالضرر فى حبسه لا يجب عليه الحبس فلو قاء(ح) يدخل قيئه هذا فى المفطر العمدى بالاضطرار نظير افطار المريض فيبطل صومه ويجب عليه القضاء، هذا اذا تمكن من المنع ولم يمنع لخرج اوضرر فيه، ولو لم يتمكن من المنع فلا بطلان لدخوله فيمن سبقه القيثى من غير اختيار.

**مسألة ٧٣ - اذا دخل الذباب فى حلقه وجب اخراجه مع امكانه**

**ولا يكون من القيثى ولو توقف اخراجه على القيثى سقط وجوبه وصح صومه.**

وجوب اخراج الذباب من الحلق انما هو لحرمة اكله لكونه من الحشرات المحرم اكلها بالاجماع بقسيمه كما فى الجواهر، ولكون الحشرات باجمعها من الخبائث، ولكون بعضها مما نص على تحريمه بالخصوص، وبعضها ذات سموم يحرم لما فيه من الضرر فلا اشكال فى حرمة اكله، فاذا دخل فى الحلق وامكن اخراجه وجب ولا يكون اخراجه من القيثى لما عرفت فى مسألة السبعين وفى اول البحث من القيثى من عدم صدق القيثى على اخراج مثل الدودة والنواة وامثالهما ومنه الذباب فلا يبطل الصوم باخراجه فالمازاحم لاخراجه الواجب، ولو توقف اخراجه على القيثى المبطل للصوم يقع التزاحم

بين وجوب اخراجه وبين وجوب الامساك عن القيئى وحرمة ابطال الصوم بالقيئى فان كان فى ادخال الذباب فى الجوف ضرراً يجب تقديم اخراجه بابطال الصوم بالقيئى، ومع عدمه ففي تقديم احد هما على الاخر نظر، ولعل مراعات الصوم اذا كان فى شهر رمضان تكون اهم، واليه ينظر المصنف قده فى قوله سقط وجوبه و صح صومه، لا فى مطلق الصوم كما هو ظاهر، ولا فى مطلق الواجب منه، ولا فى مطلق المعين من الواجب منه، والحكم الكلى فى المقام وامثاله هو تقديم الاله منهما اذا كان معلوماً او محتملاً و الا فالتمخير .

مسألة ٧٤ - يجوز للصائم التجشوء اختصاراً وان احتمل خروج شئى

من الطعام معه واما اذا علم بذلك فلايجوز .

لا اشكال فى جواز تجشوء الصائم اختياراً مع العلم بعدم خروج شئى من الطعام معه لعدم ما يقتضى المنع عنه و حصر المبطلات فيما عداه وهذا ظاهر، و مع احتماله ففي جوازه و عدمه احتمالان اقوا هما الاول للاصل و ظاهر صحيح ابن سنان المتقدم فى الرجل الصائم يقلس (اى يتجشء) فيخرج منه الشئى من الطعام (الحديث) والكلام فى ذلك انما هو فيما يصدق على الخارج عنوان القيئى، والا فمع عدمه فلا ينبغى الاشكال فى جوازه ولو مع العلم بخروجه فضلا عن احتمال فحينئذ فيمكن القول بعدم جوازه لمنافاته مع استمرار النية الى اخر النهار و التعمد بالتجشوء مع احتمال تعقبه بالقيئى ينافى مع قصد الامساك عنه فى وقت يحتمل تحققه فيه بالتجشوء، مع ان المعتبر فى صحة الصوم قصد الامساك عن المفطرات فى جميع اناات النهار الى الغروب كما تقدم فى مبحث النية، و مما ذكرناه يظهر بطلان الصوم بالتجشوء الاختيارى مع العلم بخروج شئى من الطعام معه حيث انه اختيار للقيئى بالتجشوء فيكون مبطلا و لو لم يخرج وكان علمه جهلا مركبا و ذلك لا خلاله بالنية .

مسألة ٧٥ - اذا ابتلع شيئاً سهوا فتذكر قبل ان يصل الى الحلق وجب

اخرجه و صح صومه واما ان تذكر بعد الوصول اليه فلايجب بل لايجوز اذا صدق عليه القيئى و ان شك فى ذلك فالظاهر وجوب اخراجه ايضاً مع

### امكانه عملاً باصالة عدم الدخول في الحلق .

اذا ابتلع شيئاً سهواً فتذكر قبل وصوله الى الجوف الذي هو بوصوله الى انتهاء الحلق وجب اخراجه وصح صومه ، اما وجوب اخراجه فلان ايصاله الى الجوف اكل يبطل به الصوم لان الاكل عبارة عن ايصال شيئى الى الجوف من ناحية الحلق والايصال الاختيارى بعد التذكر كذلك حيث انه ايصال الى الجوف من ناحية الحلق فلا يجوز فيجب اخراجه ، واما صحة صومه فلان اخراجه من الحلق ولو من منتهاه لا يصدق عليه القيئى فلا موجب لبطلانه ، واما اذا تذكر بعد الوصول الى الجوف بتجاوزه عن منتهى الحلق ودخوله في الجوف فلا يجب اخراجه لتحقق الاكل سهواً بدخوله في الجوف فلا موجب لاخراجه بل لايجوز اخراجه اذا كان اخراجه مما يصدق عليه القيئى ، ولوشك في وصوله الى الجوف يجب اخراجه ايضاً لاصالة عدم وصوله الى الجوف فيترتب عليها حرمة ابتلاعه و وجوب اخراجه ان لم يحتج في ترتيبهما الى اثبات كون ابتلاعه اكلاً ، والا فيصير من الاصل المثبت الذى لا يعول عليه .

### مسألة ٧٦ - اذا كان الصائم بالواجب المعين مشغلاً بالصلاة الواجبة

فدخل في حلقه ذباب او بق او نحوهما او شيئى من بقايا الطعام الذى بين اسنانه وتوقف اخراجه على ابطال الصلاة بالتكلم ب (اخ) او بغير ذلك فان امكن التحفظ والامساك الى الفراغ عن الصلاة وجب و ان لم يمكن ذلك ودار الامر بين ابطال الصوم بالبلع او الصلاة بالاخراج فان لم يصل الى الحد من الحلق كمنخرج الخاء و كان مما يحرم بلعه في حد نفسه كالذباب و نحوه وجب قطع الصلاة باخراجه ولو في ضيق وقت الصلاة ، و ان كان مما يحل بلعه في ذاته كبقايا الطعام ففي سعة الوقت للصلاة ولو بادراك ركعة منه يجب القطع والاخراج، وفي الضيق يجب البلع وابطال الصوم، تقديماً لجانب الصلاة لاهميتها، وان وصل الى الحد فمع كونه مما يحرم بلعه وجب اخراجه بقطع الصلاة وابطالها على اشكال، وان كان مثل بقايا الطعام لم يجب وصحت صلاته و صح صومه على التقديرين لعدم عد اخراج مثله قيئاً في العرف .

اذا كان الصائم بالصوم الواجب المعين مشتغلاً بالصلاة الواجبة فدخل في حلقه ما يحرم بلعه في نفسه كالذباب والبق و نحوهما ، او ما يحل بلعه كبقايا الطعام الذي في فمه او بين اسنانه و توقف اخراجه على ابطال الصلاة بالتكلم فان امكن التحفظ و الامساك على تلك الحالة و ترك الاخراج الذي به تبطل الصلاة والبلع الذي به يبطل الصوم و جب الامساك على تلك الحالة ، ولا دوران ح بين ابطال الصلاة او الصوم و ان لم يمكن ذلك و دار الامر بين ابطال احدهما اما الصلاة بالاخراج او الصوم بالبلع ففيه صور ،

**(الاولى)** انه لم يصل الى حد الحلق بل يكون في فضاء الفم مما يتصل بالحلق وكان مما يحرم بلعه في نفسه فان كان في سعة وقت الصلاة يجب قطعها باخراجه لاهمية اتمام الصوم عن اتمام الصلاة مع التمكن من الاتيان بالصلاة التامة في الوقت بل حرمة قطع الصلاة في مثله غير معلوم لجواز قطعها عند طر والحاجة التي منها الفرار عن الاتيان بالمحرم ، وان كان في ضيق الوقت عن تمام الصلاة في الوقت مع التمكن من ادراك ركعة منها فيه فان لم يكن التضيق بالاختيار ، فلا اشكال في كونه كمن ادرك الوقت جميعاً فيجب عليه قطع الصلاة باخراج ما في فمه ثم الاشتغال بالصلاة و ادراك الركعة منها في وقتها ، وان كان التضيق بالاختيار ففي كونه كمن ادرك الوقت كله و عدمه و جهان مبنيان على ان الاستفادة من قوله **عَلَيْهِ** : من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت كله هل هو فوت الوقت عما عدى الركعة بلا اختيار منه بان صار بالغاً او عاقلاً او صارت المرثة ظاهرة عن الحيض فيما لم يبق من الوقت الا ركعة ، او ان الاستفادة منه هو ان ادرك الركعة من الوقت في حكم ادراك جميعه مطلقاً ، و لو ان المكلف بنفسه اوقع نفسه في ذلك الوقت عمداً بان لم يصل الى ان بلغ الى ذلك الوقت فعلى الاول فالحكم فيه كمن لم يدرك من الوقت شيئاً ، اذ دليل بدلية ادراك الوقت فيمن ادرك ركعة منه يختصح بمن وقع في هذا الوقت قهراً ، وعلى الثاني يكون حكمه حكم من ادرك الوقت كله فيكون مثل من كان في سعة الوقت ممن يجب عليه قطع الصلاة باخراجه ،

و ان كان الضيق عن ادراك ركعة من الوقت ايضاً ، فالذى عليه المصنف قد  
 فى المتن هو وجوب قطع الصلاة ايضاً ، و ظاهره من فرض كون ما فى الفم محرم الاكل  
 فى نفسه هو كون الدوران بين ما يحرم بلعه بعنوانين ، و هما عنوان كونه مما يحرم  
 بلعه فى نفسه ، و عنوان كونه مبطلا للصوم الذى من الواجب المعين ، و بين ما يحرم  
 اخراجه لكونه مبطلا للصلاة فى الوقت الذى لا بد له ، و المحرم بعنوانين اهم مما يحرم  
 بعنوان واحد ، وهذا على نحو العموم مما لا سبيل الى ادعائه اذرب واجب يقدم على  
 محرمات كثيرة لا قوائية ملاكه عن ملاك محرمات متعددة ، و لعل الصلاة التى بنى  
 الاسلام عليها و تكون من اركانها من هذا القبيل ، و لعل فى مثل هذا الفرض لا بد  
 لها لكى ينتقل اليه حتى يصير المورد من التراحم بين ما لا بد له و بين ما له البدل  
 كما هو ظاهر ،

### (الصورة الثانية) ما اذا كان الشئى الداخلى فى الفم مما يحل اكله كبقايا

الطعام الذى بين الاسنان ، و الحكم فيها انه يجب قطع الصلاة و اخراجه فى سعة الوقت  
 و لو بادراك ركعة من الوقت ، وهذا مما لا اشكال فيه للتمكن من ادراك الصلاة فى  
 الوقت و لو بر كعة منه ، فيصير المورد من موارد الدوران بين ما لا بد له و بين ما له  
 البدل ، و فى الضيق من ادراكها و لو بر كعة منها فى الوقت يجب البلع و ابطال الصوم  
 لاهمية الصلاة عنه و لو منع عن العلم باهميتها فلا اقل من كونها مما تحتمل اهميتها ،  
 و مع المنع عن احتمالها ايضاً فلا ينبغى الاشكال فى عدم احتمال اهمية الصوم عنها ،  
 فالحكم ح هو التخيير ، فيصح ان يقال بعدم احتمال تقديم الصوم بابطال الصلاة تعييناً  
 مع احتمال تقديم الصلاة بابطال الصوم ، و اما ما فى المستمسك من ان ثبوت الاهمية  
 انما هو اذا دار الامر بين فوات الصلاة فى الوقت بالمرة و فوات الصوم ، و اما اذا دار  
 بين فوات الصلاة التامة و فوات الصوم فثبوتها محل تأمل ، فلعله خارج عن الفرض لان المفروض  
 فى المتن هو الضيق عن درك ركعة من الوقت الذى يفوت الصلاة معه بالمرة ،

### (الصورة الثالثة) ما اذا وصل الى حد الحلق و كان مما يحرم بلعه و لا اشكال

فى وجوب اخراجه بقطع الصلاة و ابطالها فى سعة الوقت و فى ظاهر عبارة المتن هو

وجوب اخراجه بقطع الصلاة وابطالها مطلقا ولو فى ضيق الوقت ، وهو لا يخلو عن المنع لاهمية الصلاة كما تقدم فى بيان حكم ما لم يصل الى الحد من الحلق ،  
والحق فى المقام ان يقال مع النزول الى الجوف لا يجب اخراجه لتحقق  
الاكل السهوى بالنزول فيه فلا يكون بقاءه مبطلا للصوم ، من غير فرق بين ما كان مما  
يحرم اكله او يحل ، الا اذا كان بقاءه ضروريا فيجب اخراجه ح لاجل رفع الضرر ،  
وكلما كان اخراجه مما يصدق عليه القيئى يحرم اخراجه لابطال الصوم به الا اذا جاز  
او وجب اخراجه لاجل الضرر او غيره ، و فيما لم ينزل الى الجوف يحرم بلعه لابطال  
الصوم به سواء كان بلعه حراما فى نفسه ام لا ، و مع المزاحمة بين الصوم وابطال الصلاة  
يتعين ابطال الصلاة فى سعة الوقت و ابطال الصوم فى ضيقه ولو من ادراك ركعة من  
الوقت ، هذا ما عندى فى هذا المقام والله العالم بحقايق الاحكام ،

بقى الكلام فى قول المصنف : وان كان مثل بقايا الطعام لم يجب و صحت  
صلاته و صح صومه على التقديرين لعدم عد اخراج مثله قياً ، و حكمه بعدم وجوب  
اخرجه انما هو لمكان تحقق الاكل بالوصول الى ذاك الحد من الحلق و حكمه بصحة  
صلاته لعدم الاخراج الموجب لابطالها وبصحة صومه على التقديرين يعنى تقدير الا  
خراج و عدمه اما مع الاخراج فلعدم صدق القيئى عليه عرفا لان القيئى هو اخراج  
الغذاء الوارد فى الجوف منه و اما مع عدم الاخراج فلكون الاكل المتحقق بوصوله  
الى ذاك الحد من الحلق سهويا و انزاله الى الجوف من ذاك الحد لا يكون اكلا ، هذا  
بيان المراد من هذه العبارة ، ولا يخفى ما فيه بعد كون الاكل هو الادخال فى الجوف  
و انزاله فيه ، والحق فى المقام هو وجوب الاخراج ما لم ينزل فى الجوف و بطلان  
الصوم بتركه و دوران الامر بين بطلان الصوم و الصلاة و وجوب ابطال الصلاة بالاخراج  
مع الامكان فى سعة الوقت و ابطال الصوم بالانزال فى ضيقه .

مسألة ٧٧ - قيل يجوز للمصائم ان يدخل اصبعه فى حلقه و يخرج

عمداً و هو مشكل مع الوصول الى الحد فالاحوط التترك .

ما فى هذه المسألة مشتبه المراد حيث لم يعلم مرجع الضمير المنصوب فى

قوله ويخرجه ، وانه هل هو الاصبع لكي يصير المعنى يدخل الاصبع و يخرج الاصبع عمدا ، او ما دخل في الحلق الذي ذكره في المسألة المتقدمة ، لكن الاخير بعيد ، لاستقلال كل مسألة في الذكر ، فلو كان المراد هو ما دخل في الحلق لكان الانسب التصريح به ، و ظاهر المستمسك هو ارجاعه الى الاصبع حيث يقول : ان كان الاشكال من جهة الادخال ففيه انه لم يتضح الفرق بين انفاذ الرمح والسكين و بين الاصبع ، وان كان من جهة الاخراج لاحتمال القيسى ففيه انه ضعيف ، وترجمى العبارة ارجعوه الى ما في الحلق فنى غاية القسوى ما لفظه ، بعضى علماء گفته اند جايز است صائم عمدا انگشت خود را داخل حلق کند و چیزیکه فرو رفته بیرون آورد انتهى ، ويظهر هذا ايضا من العلامة البروجردى قده فيما كتبه ها هنا حيث علق على قول المصنف فالاحوط الترك ما لفظه مع امكان اخراجه بغيره والا فالاحوط الاخراج به والاتمام ثم القضاء انتهى ، ويحتمل عندى معنى ثالث وهو ارجاع الضمير الذكور الى ما اكله و دخل في جوفه بان ادخل اصبعه واخرج شيئى مما اكله عمدا ، و وجه الاشكال و الاحتياط بالترك هو الاخراج العمدى مع عدم ضرورة فيه ولا دوران بين ابطال الصوم بالبلع و ابطال الصلاة بالاخراج ، بل لاجل استفادة حرمة اخراج ما في الجوف مثل ادخاله من غير فرق بين كونه الاخراج بالقيسى او باليد و الاصبع ولو لم يصدق عليه القيسى ، وهذا وان لم يكن معلوما قطعا الا انه ليس ببعيد ، ويكفى انسباقه الى الذهن فى الاشكال عليه والاحتياط فى تركه ، وحيث ان تحقق الاكل عند المصنف بالوصول الى الحد المذكور فى المسألة السابقة للحلق قال : وهو مشكل مع الوصول الى الحد ، وعلى ما اخترناه ينبغى ان يقال الاشكال انما هو فيما وصل الى الجوف و اما ادخال الاصبع فى الحلق و اخراجه فينبغى القطع بجوازه و انه مما لا اشكال فيه اصلا ، وما افاده العلامة البروجردى (قده) فلعله بعيد عن العبارة جداً ، اذ ليس الكلام فيما يجب اخراجه حتى يقال مع امكان اخراجه بغيره يكون الاحوط ترك الاخراج بالاصبع و مع عدم امكانه فالاحوط الاخراج به والاتمام ثم القضاء ، فتد بر فى المتن وفى الحواشى المعلقة عليه حتى ظهر لك حقيقة الحال .

مسألة ٧٨ - لا بأس بالتجشوء القهري و ان وصل معه الطعام الى فضاء الفم و رجع ، بل لا بأس بتعمد التجشوء ما لم يعلم انه يخرج معه شيئاً من الطعام، وان خرج بعد ذلك و جب القائه ، ولو سبقه الرجوع الى الحلق لم يبطل صومه و ان كان الاحوط القضاء .

وقد تقدم حكم هذه المسألة في مسألة ٧٤ ، وقلنا بإمكان القول بالمنع عن التجشوء مع احتمال خروج شيئاً مما يصدق عليه القىئ لمنافاته مع النية المعبرة فيها الاستمرار كما تقدم حكم التجشوء القهري ايضا .

فصل في اعتبار العمد والاختيار في الافطار المفطرات المذكورة ما عدا البقاء على الجنابة الذي مر الكلام فيه تفصيلاً ، انما توجب بطلان الصوم اذا وقعت على وجه العمد والاختيار ، واما مع السهو وعدم القصد فلا توجب من غير فرق بين اقسام الصوم من الواجب المعين والموسع والمندوب ، ولا فرق في البطلان مع العمد بين الجاهل بقسميه والعالم ، ولا بين المكروه وغيره ، فلو اكره على الافطار فافطر مباشرة فراراً عن الضرر المترتب على تركه بطل صومه على الاقوى ، نعم لو وجرى حلقه من غير مباشرة منه لم يبطل .

في هذا المتن امور ، (الاول) قد تقدم في طى بيان الجنابة في حالة الصوم ان الجهل بها الى ان يصبح مبطل لصوم قضاء شهر رمضان ، وان نسيانها في ليلة شهر رمضان الى ان يصبح مبطل لصومه و ان البقاء عليها عمداً مبطل لجميع اقسام الصوم الا الصوم المندوب ، وان النوم جنباً الى الفجر مبطل على حسب التفصيل المتقدم بين النوم والاحوال كل ذلك قد تقدم تفصيله في طى الثامن من المفطرات .

(الثانى) ما عدى البقاء على الجنابة من المفطرات يعتبر في مفطرتها ان يكون صدورهما على وجه العمد والاختيار . فلو كان وقوعها على السهو وعدم القصد فلا يبطل بها ، والسهو وعدم القصد قد يكون في فعل المفطر كما في الذباب الذى يطير



الى الحلق و الغبار الذى يدخل فى الحلق و كالمو قوع فى الماء و رمسه فيه من غير ارادته و امثال ذلك ، وقد يكون عن الصوم و ارتكب المفطر عمداً للسهو عن الصوم او نسيانه و يدل على عدم البطلان مع عدم القصد الاجماع عليه كما ادعاه غير واحد من الفقهاء ، و فى الجواهر قولاً واحداً ، و عن المستند بلاريب و لا خلاف فيه ، و يدل عليه من النصوص صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام عن رجل نسي فاكل و شرب ثم ذكر قال :

لا يفطر انما هو شئى رزقه الله فليتم صومه ،

و خبر عمار بن موسى المروى فى الفقيه عنه عليه السلام عن الرجل ينسى و هو صائم فجامع اهله و لا شئى عليه ثم قال الصدوق قده بعد ذكر هذا الخبر قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله و ذلك فى شهر رمضان و غيره و لا يجب فيه القضاء هكذا روى عن الأئمة صلوات الله عليهم .

و خبر سماعة المروى فى الكافي قال سألته عن رجل صام فى شهر رمضان فاكل و شرب ناسياً قال : يتم صومه (يومه) و ليس عليه قضاءه .

و خبر زرارة المروى فى العلل عن الباقر عليه السلام فى المحرم يأتى اهله ناسياً قال عليه السلام : لا شئى عليه انما هو بمنزلة من اكل فى شهر رمضان وهو ناس .

و خبر الزهرى المروى فى الكافي عن زين العابدين عليه السلام قال : عليه السلام و اما صوم الاباحة كمن اكل و شرب ناسياً و قاً من غير تعمد فقد اباح الله له ذلك و اجزاء عنه صومه ، و خبر عبد السلم بن صالح الهروى قال قلت للرضا عليه السلام يا بن رسول الله صلى الله عليه و آله قد روى عن ابائك عليهم السلام فيمن جامع فى شهر رمضان او افطر فيه ثلاث كفارات و روى عنهم عليهم السلام ايضاً كفارة واحدة فبأى الحدين ناخذ قال : بهما جميعاً متى جامع الرجل على حرام فى شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات ، عتق رقبة ، و صيام شهرين متتابعين ، و اطعام ستين مسكيناً و قضاء ذلك اليوم ، و ان كان نكح حلالاً او افطر على حلال فعليه كفارة واحدة و قضاء ذلك اليوم ، و ان كان ناسياً فلا شئى عليه ،

و الاخبار الواردة فى القيسى الدالة على تقييد مفطريته بالعمد ، و الواردة فى الكذب على الله او على رسوله صلى الله عليه و آله المقيد بالعمد ، و قد تقدمت فى البحث عن القيسى

والكذب وما ورد في وجوب القضاء على من افطر قبل الغروب معللاً بأنه اكل متعمداً  
الدال على ان المفطر من الاكل هو ما يكون عن العمد ،

ففي خبر سماعة وابي بصير عن الصادق عليه السلام في قوم صاموا شهر رمضان فغشيهم  
سحاب السود عند غروب الشمس فراوا انه الليل فافطر بعضهم ثم ان السحاب انجلى فاذا  
الشمس فقال : على الذى افطر صيام ذلك اليوم ان الله عزوجل يقول : و اتموا الصيام  
الى الليل فمن اكل قبل ان يدخل الليل فعليه قضاؤه لانه اكل متعمداً ، وغير ذلك من  
الاخبار الواردة في موارد شتى ،

**(الثالث) المستفاد من بعض هذه الاخبار اعتبار العمد في الاكل والشرب ،**  
وعن بعضها اعتباره في الجماع وعن بعضها اعتباره في القيئى وعن بعضها في الكذب على الله  
ورسوله والا جمع منهما ما هو المحكى عن فقه الرضا حيث قد ذكر فيه الامساك عن الكذب  
على الله ورسوله والاكل والشرب والجماع والارتماس في الماء والقيئى بالاختيار الى  
ان قال : وان نويت الصوم ولم تقع شيئاً من هذه الامور عمداً فقد اديت ما وجب عليك  
في الصوم ويقبل الله منك بفضله ، وان نسيت واكلت وشربت اتممت الصوم وليس عليك  
قضاؤه انتهى بمعناه ، هذا ولكن الاصحاب كما في الحدائق قاطعون بعموم الحكم في  
الجميع ، ويمكن ان يستدل للعموم بعدم القول بالفصل وانسباق عدم الخصوصية في الموارد  
المنصوصة واستفادة علية النسيان من حيث انه نسيان فيطرده في الجميع من صحيح  
محمد بن قيس وفيه كان امير المؤمنين عليه السلام يقول : من صام فنسى واكل وشرب فلا يفطر  
من اجل انه نسى فانما هو رزق رزقه الله تعالى فيتم صيامه ، فان في قوله عليه السلام من اجل  
انه نسى اشعار بكون المنشاء لعدم الافطار و اتمام الصيام هو النسيان في تناول ولو كان  
التناول غير الاكل و الشرب من بقية المفطرات .

**(الامر الرابع) المعروف على انه لا فرق في بطلان الصوم بارتكاب احدي**

مفطراته عمداً و عدم بطلانه بارتكابها من غير عمد بين اقسام الصوم من الواجب الميعن  
والموسع والمندوب وصوم شهر رمضان وغيره ، الا ما تقدم من البقاء على الجنابة جهلاً  
بها في قضاء شهر رمضان من بطلانه ، وما تقدم في نسيان الجنابة في شهر رمضان بخلاف

في ذلك كما صرح به غير واحد من الاصحاب ، خلافا لما عن السيد في اجوبة المسائل المهنائية وعن التذكرة من الفساد في الواجب غير المعين والمندوب و الاول هو الاقوى ، و يدل عليه من النصوص المرسل المتقدم من الفقيه و هو قوله : و ذلك في شهر رمضان وغيره ، و لا يجب فيه القضاء هكذا روى عن الائمة صلوات الله عليهم مضافا الى اطلاق صحيح الحلبي و خبر عمار بن موسى و خبر الزهرى و الى خبر سماعة و خبر زرارة الواردين في شهر رمضان ،

و خبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام في رجل صام يوما نافلة فاكل و شرب ناسيا قال عليه السلام : يتم يومه و ليس عليه شيى ، و استدل له بالقاعدة المستفادة من عموم قوله عليه السلام كلما غلب الله عليه فالله اولى بالعدر الوارد في نفي القضاء عن المغمى عليه بملاحظة وروده في مورد نفي القضاء عن المغمى عليه ، فلا يرد على الاستدلال به لنفي القضاء و الكفارة في تناول شيى من المفطرات ، بكون الاستفادة منه هو القاعدة المختصة باثبات المعذورية من جهة التكليف فلا ينافيها ثبوت القضاء معها ، و دفعه واضح بعد كون ورودها في مورد نفي القضاء ، و يستدل للمحكى عن السيد و التذكرة بان حقيقة الصوم هي الامسك عن المفطرات و لم تتحقق مع تناول شيى منها ولو سهواً او من غير قصد ، و بصحيفة ابن مسلم المتقدمة مراراً عن الباقر عليه السلام لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب ثلاث خصال الطعام و الشراب و النساء و الارتماس في الماء ، فان عمومها يشمل صورة السهو ، و معنى الضرر هو عدم انعقاد الصوم مع ارتكاب شيى من هذه الاربعة عمداً او سهواً ، و مقتضاه و جوب قضائه في الواجب المعين فيما فيه القضاء و عدم ترتب الاثر عليه فيما لا قضاء فيه كالواجب غير المعين و المندوب ، و فيه اولاً النقص بالواجب المعين لان حقيقة الصوم لا تختلف في اقسامه ولو لم تتحقق حقيقته في الواجب غير المعين و المندوب مع تناول بعض المفطرات سهواً لم تتحقق مع تناوله سهواً في الواجب المعين ايضا ، مع ان السيد و العلامة قدس سرهما لا يقولان بالفساد فيه ، و لا يمكن ان لا يقال به ايضا ، و ثانياً بالحل اما ما ذكر من ان حقيقة الصوم هي الامسك عن المفطرات (النخ) ففيه انه بعد قيام الدليل على عدم مصرية تناول المفطرات سهواً بالصوم يمكن ان يقال: بان حقيقته

هي الاجتناب عن ارتكبات المفطرات عمدًا وليس القول به مع قيام الدليل عليه بمستنكر بعد كون حقيقته من الامور الاعتبارية التي يصح اعتبارها فيمن بيده الاعتبار كيف يشاء وعلى حسب ما يراه من المصلحة ، واما الاستدلال بصحيفة ابن مسلم فان ما افادوه في تقريب الاستدلال بها على فساد تناول المفطر اعنى الاربعة المذكورة فيها سهواً من قولهم ، ومعنى الضرر هو عدم انعقاد الصوم مع ارتكاب شيئى من هذه الاربعة عمدًا اوسهواً وان كان يصح الا انه مع الغض عما يدل على عدم الضرر بارتكاب هذه الاربعة سهواً ، واما بالنظر اليه فالمستفاد من الصحيفة مع ما يدل على عدم الاضرار بارتكاب هذه الاربعة سهواً هو عدم انعقاد الصوم مع ارتكاب شيئى من هذه الاربعة عمدًا فقط ، وهذا ايضاً مما ليس فيه حزاة بعد قيام الدليل عليه ، والعمدة فى المقام تمامية اطلاق ما يدل على عدم الفساد بارتكاب المفطر سهواً بالنسبة الى اقسام الصوم ، مع تصريح خبر ابى بصير بعدم الفساد فى نسيان الاكل والشرب فى صوم النافلة ، و معه فالقول بالفساد كانه اجتهاد فى مقابل النص والله العالم .

**(الامر الخامس)** اختلف فى فساد الصوم ووجوب القضاء والكفارة به بارتكاب

احدى مفطراته جهلاً بحكمها ومفطرتها وعدمه على اقول خمسة ،

١- وهو المعروف منها وهو الفساد ، وعدم الفرق بين العالم والجاهل بها ،

وفى المدارك نسبته الى الاكثر وربما ينسب الى المشهور ،

٢- وعن الشيخ فى موضع من التهذيب والحلى انه لو جامع او افطر جاهلاً

بالتحريم فلا يجب عليه شيئى ، واحتمله فى المنتهى الحاقاً للجاهل بالناسى ،

٣- وعن المحقق فى المعبر التفصيل بين القضاء والكفارة بوجوب الاول و

عدم وجوب الاخير ،

٤- وفى الجواهر التفصيل بين الجاهل المتنبه المقصر فى ترك السؤال وبين

غيره بوجوب القضاء والكفارة فى الاول ، ووجوب القضاء دون الكفارة فى الاخير ،

٥- وفى رسالة الصوم للشيخ الاكبر قدّم هذا التفصيل الاخير بوجوب القضاء والكفارة

معاً فى المتنبه مثل ما اختاره فى الجواهر ، لكن مع عدم وجوب شيئى منهما فى القاصر ،

واستدل للقول الاول اما لوجوب القضاء بارتكابها فباطلاق ما دل على اعتبار الامسك عن تلك المفطرات في ماهية الصوم بل الصوم ليس الا الامسك عن تلك المفطرات مع النية فيمتنع تحققه بدونه، وتحققه من الناسي تعبد شرعى بقناعة الشارع بما ليس بامور به بدلا عنه لحكمة فيها، ولعل منها اشتراكه مع المامور به في تحصيل مقدار المهم من المصلحة،

بل ربما يقال بان تقييد مفطرية المفطر بالعلم بها الراجع الى اشتراط وجوب الامسك عنها بالعلم بوجوده غير معقول، واما لوجوب الكفارة فباطلاقات كثير من ادلتها الدالة على ترتبها على تناول المفطر مطلقا عالماً كان ام جاهلاً، مثل الاخبار المتقدمة الواردة في الاستمناء والاخبار الواردة في مسألة البقاء على الجنابة المتقدمة، واستدل للقول الثاني وهو القول بالصحة وعدم وجوب شيئ عليه مطلقا لا القضاء ولا الكفارة بالاصل الخالي عن المعارض، ان ما يتوهم ثبوت شيئ من القضاء او الكفارة به هو العمومات التي استدل بها في القول الاول لثبوتها بتناول شيئ من المفطرات جهلا بالحكم وشيئا منها مما لا يثبت به شيئ لاختصاصها بغير الجاهل بالحكم،

اما لا نسباقه منها،

او لا جل تقيدها اكثرها بتمتعدهم الافطار غير الصادق مع الجهل بالحكم، لكون التعمد بالافطار منوطا بالعلم بكونه مفطرا، او بعبارة او ضح التعمد انما هو باتيان المفطر لا بالافطار به وما هو المبطل هو التعمد بالافطار لا بفعل المفطر ولو مع عدم قصد الافطار به للجهل بكونه مفطرا،

و بموثق زرارة وابى بصير قالنا اباجعفر عليه السلام عن رجل اتى اهله في شهر رمضان، او اتى اهله وهو محرم وهو لا يرى الا ان ذلك حلال له قال: ليس عليه شيئ، وظهره نفى مطلق ما يوجب الاتيان بالمفطر ثبوته شرعاً من القضاء والكفارة لا استحقاق المؤاخذة عليه التي ترتبها عليه عقلي، ولا العقوبة الاخرية التي محلها في الاخرة فهو (ح) ظاهر في نفى وجوب القضاء والكفارة، و به يخص العمومات

الواردة في ثبوتها في مورد الجهل بالحكم لو منع عن انساقها الى صورة العلم بالحكم،  
او تقيد اكثرها بالعمد غير الصادق مع الجهل ،

و بصحيح عبدالصمد الوارد فيمن لبس قميصاً حال الاحرام ، وفيه اى رجل  
ارتكب امرأ بجهالة فلاشئى عليه، واطلاق الامر المرتكب بجهالة يشمل تناول المفطر  
بجهالة ايضا، و نفى الشئى عن مرتكبه يعم نفى القضاء والكفارة ،

وبصحيح عبدالرحمان بن الحجاج الوارد في تزويج المرثة في عدتها و فيه  
قلت فباى الجهالتين اعذر جهالته بان ذلك محرم عليهام جهالته انها في العدة فقال عليه السلام :  
احدى الجهالتين اهون من الاخرى الجهالة بان الله حرم عليه و ذلك انه لا يقدر على  
الاحتياط معها فقلت فهو في الاخرى معذور فقال : نعم و هذا يدل على نفى القضاء  
والكفارة في ارتكاب المفطر مع الجهل بحكمه وياتى في طى الاستدلال لبقية الاحوال  
ما يدل على نفى خصوص الكفارة فيه ،

واستدل للقول الثالث وهو التفصيل بين القضاء و بين الكفارة بوجوب الاول  
و عدم وجوب الاخير ، اما وجوب القضاء فباطلاق الامر به عند عروض احدى الاسباب  
المقتضية لفساد الاداء الشامل للعالم والجاهل كما مر تقريبه في الدليل للقول الاول ،  
واما عدم وجوب الكفارة فيما استدل به لعدمه في الدليل للقول الثانى من  
الاصل و خبر زرارة و ابي بصير عن الباقر عليه السلام المتقدم ، واستدل للقول الرابع و هو  
الفرق بين الجاهل المتنبه المقصر في ترك السؤال و بين غيره بوجوب القضاء والكفارة  
في الاول و وجوب القضاء فقط دون الكفارة في الاخير ، اما وجوب القضاء في المتنبه و  
غير المتنبه فلاطلاق ادلته الشامل للعالم والجاهل بقسميه في المتنبه وغيره مع عدم  
ما يوجب تقييده بالعالم او بالمتنبه من الجاهل ،

فان قلت اطلاق نفى الشئى عن المتناول في خبر زرارة و ابي بصير يعم نفى  
القضاء والكفارة و ما عداهما مما يترتب على تناول لولا الجهل فيكون معارضا مع  
ما يدل على وجوب القضاء بتناوله بالاطلاق ،

قلت الظاهر من خبر زرارة و ابي بصير هو نفى الكفارة مع انه على تقدير

عموم النفي تكون معارضة مع ما يدل على وجوب القضاء بالاطلاق على نحو العموم من وجه ، ومادة افتراق الاطلاقات الدالة على وجوب القضاء هو في العالم بالحكم ومادة افتراق خبر زرارة و ابي بصير هو فيما عدى القضاء مما يترتب على تناول المفطر جهلا بالحكم ، لكن يقدم اطلاق ما يدل على وجوبه على خبر زرارة و ابي بصير لموافقته مع الشهرة الفتوائية وظهور جملة من ادلة القضاء في الجاهل ،

واما وجوب الكفارة في المتنبه المقصر في ترك السؤال فباطلاق ما يدل على وجوبه الشامل للعالم والجاهل كخبر عبد السلم بن صالح الهروي المتقدم ص ١٧٧ ، و فيه متى جامع الرجل على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات ، و ان كان نكح حلالا او افطر على حلال فعليه كفارة واحدة وقضاء ذلك اليوم و ان كان ناسيا فلا شيئي عليه ،

و خبر سماعة قال سألته عن رجل لزم باهله فانزل قال : عليه اطعام ستين مسكينا مد لكل مسكين ،

و صحيح عبدالرحمان بن الحجاج عن الصادق عليه السلام في رجل يبعث باهله في شهر رمضان حتى يمضى قال: عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع فان اطلاق هذه الاخبار كما ترى يشمل العالم والجاهل ،

مضافا الى انه لو منع عن وجوب الكفارة بدعوى عدم صدق العمد على الاتيان بالمفطر و ان صدق العمد على الاتيان بالفعل يلزم القول بعدم وجوب القضاء ايضاً، لان وجوبه ايضاً في صورة العمد بالافطار فالفرق بين القضاء وبين الكفارة بوجوب الاول دون الاخير ، مستدلا لعدم وجوب الاخير بانتفاء العمد على الافطار مع اعتباره في وجوبه كما في المدارك مما لا وجه له ،

واستدل للقول الخامس وهو القول الرابع لكن مع عدم وجوب القضاء والكفارة

معاً في غير المتنبه القاصر عن السؤال

بعموم قاعدة كلما غلب الله تعالى عليه فالله اولي بالعدر بلحاظ التمسك بها

لنفي القضاء عن المغمى عليه و بعمومها تشمل الجاهل غير المتنبه القاصر عن السؤال

ايضاً ، وخصوص ماورد في خبر زرادة و ابي بصير فيمن أتى امرئته و هو صائم لا يرى الا ان ذلك حلال له من انه ليس عليه شيء ، فان اطلاق نفى الشيء عنه يدل على نفى القضاء والكفارة عنه ،

فان قلت عموم قاعدة كلما غلب وخصوص ما في خبر زرادة و ابي بصير معارض مع اطلاقات وجوب القضاء و الكفارة على من يتناول المفطر الشامل للعالم والجاهل بقسميه من المقصر والقاصر ،

قلت لا معارضة بينهما بل القاعدة والخبر حاكمان على تلك العمومات و الا لم يبق مورد للنفي ، اذ الحاكم لا ينفي الاماله اقتضاء الثبوت لولاه و ليس ذلك الا بقيام دليل على ثبوته بحيث لولا الحاكم ليحكم بثبوته لدليله ،

فان قلت اطلاق الخبر يشمل الجاهل المقصر ايضاً فلو تم الاستدلال به لنفي القضاء والكفارة في القاصر لكان اللازم القول بنفيهما في المقصر ايضاً ، فالفرق بين المقصر والقاصر بالقول بثبوت القضاء والكفارة في المقصر . وعدمهما في القاصر مستدلا لنفيهما في القاصر بالخبر المذكور ليس على ما ينبغي ،

قلت المنفي في قوله لا يظلم ليس عليه شيء وان لم يكن مختصا بالعقاب واستحقاقه لكنه لا اشكال في انه يشملهما ايضاً ، ومع شمولهما ايضاً في النفي يجب تقييد الخبر بما يصح فيه نفى العقاب واستحقاقه عقلا و هو القاصر عن السؤال و اخراج من قصر في ازالة الجهل عن نفسه بالسؤال وهو المتنبه المقصر في السؤال ، والا قرب من هذه الاقوال هو القول الاخير بوجود القضاء والكفارة في الجاهل المقصر ، و عدم وجودهما في القاصر ،

ويمكن ان يستدل لوجوب الكفارة في المقصر بالاطلاقات الدالة على وجوبها على من افطر ، ولا يضر في التمسك بها تقييد وجوبها في بعض الاخبار بالتمتع لكفاية اطلاق بعضها الاخر للتمسك به في اثباته ،

فان قلت الظاهر انصراف الافطار الى صورة العمد والقصد كما في كل فعل اختياري يسند الى الفاعل فيختص بالعالم العامد ، اذا لجاهل بمفطرة المفطر لا يتمشى



منه قصد الافطار بما لا يعلم بكونه مفطراً لاسيما في الجهل المركب اذا اعتقد عدم مفطريته ،

قلت واولا لانسلم في صحة اسناد الفعل الاختياري الى فاعله صدوره منه بالقصد والارادة اذ لا منشاء له لا من جهة الهيئة ولا من جهة المادة وقد تقدم في هذا الكتاب غير مرة ،

و مع التسليم فهو انما يتم فيما اذا كان التعبير في الدليل على ثبوت الكفارة بالافطار ،

لكن الاخبار المثبتة للكفارة ليست مختصة بما اسند الافطار الى الفاعل حتى يدعى انصرافها الى ما يكون صدور المفطر منه بالقصد والاختيار، بل في الاخبار ما علق الكفارة فيه الى نفس الفعل كالاخبار الواردة في ثبوت الكفارة بالاستمناء او الجماع ، و ما في خبر عبد السلام المتقدم ان نكح حلالا فعليه كفارة واحدة ،

وقوله ومتى جامع حراما فعليه ثلاث كفارات ،

وما ورد في المعتكف من انه ان وطئها فعليه كفارتان ،

وما ورد فيمن اكره امرئته على الوقاع ، وفيمن كس بيتا فدخل الغبار في حلقه ، ومن نام على الجنابة نوماً ثالثاً ، ومن اخر الغسل متمعداً ، وما ورد في ان الكذبة تفطر الصائم فان المسند الى الفاعل في هذه الموارد هو الفعل الذي صدر منه بالاختيار ، و ان لم يقصد منه الافطار ، و بالجملة فهذا ما عندي في هذا المقام ، وقد اطلنا بالبحث عنه لكونه من مزال الاقدام .

(الامر السادس) لوتناول مفطرا من المفطرات مكرها فان بلغ الاكراه حداً

يرفع به قصد المتناول وصار تناوله بلا ارادة منه ولا اختيار فلا اشكال ولا خلاف في عدم الافساد به لانتفاء العمدالمعتبر في فساد الصوم بتناول المفطر اجماعاً ، و ذلك كما اذا وجر في حلقه من غير مباشرة منه ان لم يحصل منه فعل (ح) بالمباشرة بل هو محل الفعل المباشر من غيره نظير تغسيل الحي للميت ، حيث ان الفعل فعل للحي والميت محل لفعله فيصدق على المكره ح انه ممسك عن تناول المفطر فيدل على عدم الافساد

به عموم قوله **عَلَيْهِ** : لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب اربع (او ثلاث) خصال (الخ)، وفي حكم الايجار في حلقه من غير مباشرة ما اذا بلغ خوفه من المكروه (بالكسر) الى حد ارتكب المفطر بارادة المكروه قبل ان يتصور الغايات المترتبة على فعله من كونه مفسداً للصوم ونحوه لخروج الفعل ح كصورة الايجار في الحلق عن الاختيار وان كان بمباشرة المكروه (بالفتح) لكنه كانه بارادة المكروه (بالكسر)، نظير حركة الفارة نحو الهرة فيما اذا غلبها الخوف من الهرة فتتحرك نحوها بالمباشرة لكن بارادة من الهرة وهذا هو صدور الفعل عن الفاعل بارادة من غيره بالارادة التكوينية كما في حركة الجوامد بارادة الغير ووجه الحاقه بالايجار هو انتفاء العمديه وان تحققت المباشرة لكنها لا يكون بالاختيار وهذا ظاهر للمتدبر وان كان خفياً لغيره غاية الخفاء وكيف كان فهذا مما لا شبهة فيه،  
 انما الاشكال فيما اذا تناول المفطر عمداً بارادة من المكروه لكن بارادة ناشئة عن خوفه عن المكروه فرارا عن الضرر المتوقع عليه بحيث لولاه لما كان له داع في تناول اصلا ، فالفعل فعله بالمباشرة بارادة منه لكن الارادة حصلت له من ايعاد المكروه (بالكسر) ، فالمنسوب الى الاكثر انه كالناسي والمفطر الموجر عليه في حلقه في عدم فساد صومه به ، وعن الشيخ في المبسوط بطلان الصوم به وان كان مرخصاً في فعله في بعض مراتب الاكراه كما ياتي ، وعليه غير واحد من الفقهاء كالشهيد الثاني في المسالك وغيره في غيره وعليه المصنف قده في المتن ،

ويستدل للاول وهو عدم الفساد بالتناول مكرها بالاصل وبعوم ما في حديث الرفع من قوله **عَلَيْهِ** : رفع عن امتي ما استكرهوا عليه ، ومشاركة المكروه مع الناسي في عدم الاثم في تناول و عدم ترتب الاثر على افعال المكروه في الشرع كمعاملاته و ايقاعاته ونحوهما ،

و لا يخفى ما فيه لا نقطاع الاصل بالدليل و هو العمومات الدالة على كون الاتيان بتلك المفطرات بالاختيار مفسداً للصيام، ولا مانع عن شمولها للمكروه الابدعوى عدم صدق الاتيان بها بالاختيار مع الاكراه او قصور شمولها له ولو صدق على اتيانها كونه بالاختيار وكلتا الدعويين ضعيفة ، لان المعترف في الاتيان بالاختيار انما هو حصول

التناول بالقصد والارادة في مقابل عمل المضطر والناسي لا بمعنى ما يطلق عليه العرف انه عمل بالاختيار في قبال ما يصدر عنه بالاكراه ، فالاختيار المعتبر في تحقق العمد متحقق و الاختيار بالمعنى المقابل للاكراه لا دليل على اعتباره، واما قصور العمومات عن شمولها للمكره ففيه انه ان اريد بالقصور عن الشمول لاجل عدم مقتضى له فهو باطل، وذلك لان الصوم عرفا وشرعا ليس الا الامسك عن المفطرات في الوقت المضروب له، و من المعلوم انه يمنع تحققه مع تناول شيئي منها الا ان يقوم دليل على اقتناع الشارع عما طلبه من الصوم باتيان ما لا يكون صوما لاجل اشتراكه معه في شيئي من مصلحته كما في الناسي وغيره، فمقتضى العمومات هو عدم صحة ما ياتي غير موافق مع المأمور به عمداً او سهواً عالماً او جاهلاً اختياراً او اضطراراً بطيب النفس او بالاكراه، الا ان يرد دليل على الصحة و استفيد منه بقناعة الشارع عن المأمور به بما ليس منه فالمقتضى للشمول تام لا ترديد فيه ، وان اريد بالقصور وجود المانع عنه ففيه ما ياتي من عدم ما يمنع عنه كما نوضحه ، واما التمسك بحديث الرفع ففيه اولاً ان الظاهر منه بالظهور المستند الى الدلالة السياقية هو رفع المؤاخظة او الاثر المناسب الذي يؤل الى رفع المؤاخظة لرفع جميع الاثار لكي يشمل القضاء والكفارة ايضاً ، وثانياً انه على تقدير تسليم عموم المرفوع فانما يسلم عمومه بالنسبة الى كل اثر شرعى قابل للوضع والرفع شرعا وكان ترتبه على الشيئي بلا واسطة امر غير شرعى وان كان بواسطة امر شرعى ، و لا يخفى ان القضاء ليس كذلك ، لانه مترتب على مخالفة المأني به مع المأمور به التي ينتزع منها الفساد، ومن المعلوم ان الفساد المنتزع عن المخالفة والصحة المنتزعة عن الموافقة كمنشأئهما ليستا من الامور الجعلية الشرعية فلا يكون الفساد كالمخالفة قابلاً للرفع التشريعي ، فلوا كره على ترك ركعة من الصلاة او ترك الامسك عن الاكل مثلاً فهو كما لو اكره على ترك اصل الصلاة والصوم رأساً ، فكلما اثر شرعى لهذه المخالفة فهو مما يرفع بالرفع كالحرمة بل الكفارة ونحوهما دون الفساد الذي ينتزع عن مخالفة المأني به للمأمور به، بل الحق في القضاء ان يقال انه عبارة عن نفس الاداء الا انه يقع في خارج وقته على نحو تعدد المطلوب الذي يستكشف مطلوبيته من

نفس الامر بالاداء من الامر بالقضاء ان لولا الامر بالقضاء لكان الظاهر من الامر بالاداء هو تقييد مطلوبة متعلقه بالوقت الادائي و مع عدم اتيان المأمور به في وقته يستفاد من الامر بالقضاء وجوب اتيانه في خارج وقته من الامر الادائي بقرينة الامر بالقضاء ، فهو لازم عقلي للمخالفة لا امر شرعي يرفع بالرفع ، والفرق بين ما ذكرناه اخيرا وبين ما ذكر اولاً ان مبنى الاول تسليم كون وجوب القضاء امر شرعياً الا انه لا يثبت رفعه بالحديث لكونه مترتباً على الشيئي بواسطة امر عقلي و هو المخالفة ، و مبنى الاخير على انكار كون وجوبه شرعياً مترتباً على وجوب الاداء ولو بواسطة امر عقلي بل وجوب القضاء هو نفس الاداء الواجب على نحو تعدد المطلوب ، وانما الحاجة الى الامر الجديد بالقضاء لاجل استكشاف تعدد المطلوب به من الامر بالاداء ، و بالجملة فالاستدلال بحديث الرفع لنفي القضاء عن المكروه بالافطار في شهر رمضان كالاستدلال به لنفيه عن المكروه بترك الصوم او الصلاة في وقتيهما فكما لا اشكال في عدم صحة الاستدلال به لنفي القضاء في الاخير ينبغي نفى الاشكال في عدم صحته لنفيه في الاول ، واما مشاركة المكروه مع الناسي في عدم الاثم في تناول فلا تدل على عدم وجوبه القضاء على المكروه الا اذا قام الدليل على عدم وجوبه عليه مثل قيامه على عدم وجوب القضاء على الناسي والا يكون من القياس المحرم العمل ، واما عدم ترتب الاثر على افعال المكروه فهو على عمومه ممنوع ، بل المسلم منه هو رفع الاثار التي يتوقف ترتبها على الاختيار المقابل للاكراه كالعقود والايقاعات حيث ان صحتهما متوقفة على طيب الخواطر والرضا ، وقد عرفت عدم اعتبار الاختيار بذاك المعنى المقابل للاكراه في مفطرة المفطرات ، وانما المعتبر فيها مباشرة فعل المفطر بالقصد والارادة على معنى كونها بالاختيار وان كان باعته في قصد المفطر هو التحرز عن ايعاد المكروه (بالكسر) والتحرز عن ضرره ولم يكن له الرضا وطيب النفس بالافطار ، فظهر مما ذكرناه بطلان الصوم بتناول المفطر مع الاكراه و يترتب على فساده وجوب قضائه فيما فيه القضاء كصوم شهر رمضان لعدم القول بالفصل بين فساده و بين وجوب قضائه ، بل قد عرفت ان وجوب القضاء فيما فيه القضاء اذا كان على نحو تعدد المطلوب فلا يحتاج في اثباته فيما ثبت بطلان الاداء الى التمسك الى عدم القول بالفصل ،

بل البطلان مع استكشاف تعدد المطلوب كاف فى الحكم بوجوده كما لا يخفى ، و يؤيد وجوب القضاء عند تناول المفطر بالاكراه بل يدل عليه  
مرسل رفاعة المروى عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : دخلت على ابي العباس بالحيرة فقال يا ابا عبد الله ما تقول فى صيام اليوم فقلت ذاك الى الامام ان صمت صمنا وان افطرت افطرت نافقال يا غلام على بالمائدة فاكلت معه و انا اعلم والله انه من شهر رمضان فكان افطارى يوما وقضائه ايسر من ان يضرب عنقى ولا اعبد الله ،  
و مرسل داود بن الحصين بعد قوله عليه السلام و قلت الصوم معك و الفطر معك فقال عليه السلام : اى والله يوما من شهر رمضان احب الى من ان يضرب عنقى ، فان التعبير بالافطار فى الخبرين مع التصريح فى الاول بالقضاء يدلان على وجوب القضاء فى الافطار بالاكراه ، فان الافطار تقية من الافطار بالاكراه ، وسيأتى فى طى المسئلة الثانية تممة الكلام فى الافطار تقية .

مسألة ٩- اذا اكل ناسيا فظن فساد صومه فافطر عامداً بطل صومه

وكذا لو اكل بتخييل ان صومه مندوب يجوز ابطاله فذكر انه واجب .

اما بطلان الصوم بالافطار عمدا فيما اذا ظن فساد صومه بالاكل نسيانا فلانه من صغريات الجهل بالحكم ، اذا فرق فى الجهل به بين ما اذا جهل حكم المفطر مع العلم بالصوم ، او جهل حكم الصوم مع العلم بالمفطر حيث ان فى كليهما يكون جاهلا بالحكم بناء على ما تقدم من بطلان الصوم بتناول المفطر جهلا بالحكم وان امكن الفرق بين صورتين لو قلنا بعدم بطلانه نظرا الى ما فى خبر زرارة و ابي بصير المتقدم فى حكم الجاهل بالحكم ، لان ما فى الخبر المذكور هو نفى الباس عن الجاهل بالمفطر مع العلم بالصوم ، فلو قلنا به لاجل الخبر المذكور يمكن اختصاص القول بمورده لكون الحكم على خلاف القاعدة والذهاب فى غير مورده مثل المقام الى البطلان لعدم الدليل فيه على الصحة ،

و اما لو اكل بتخييل ان صومه مندوب يجوز ابطاله فتذكر انه كان واجبا فلا

اشكال فى بطلانه لانه لا موجب لصحته الاقيا به بتناول المفطر عند نسيان الصوم ، فيتوهم

مساوات نسيانه مع نسيان صفته، لكنه توهم فاسد، بل الحكم بالصحة عند نسيان الصوم لاجل قيام الدليل عليه لا يوجب الحكم بها عند نسيان صفته الاعلى القول بالقياس المحرم العمل .

### مسألة ٢- اذا افطر تقيه من ظالم بطل صومه .

و فى كون الافطار تقيه من الظالم كالافطار اكرها موجبا للقضاء مطلقا او عدمه كك ، او التفصيل بين ما كانت التقيه فى الحكم الكلى بان كان الحكم الكلى عندهم مخالفاً مع ما هو الحكم عندنا كالافطار عند استتار القرص ، حيث انهم يرون انتهاء الصوم به، ونحن نرى انتهائه بذهاب الحمرة المشرقية ، وكالافطار بما لا يرونه مفطراً كالارتماس و نحوه مما يخالفوننا فى مفطريته ، وبين ما اذا كانت فى الموضوع كالافطار فى يوم يرونه عيد الفطر ، ونحن لا نراه كك حيث ان الاختلاف فى تعيين يوم الفطر لا فى حكمه ، وكما فى الاختلاف فى يوم عرفة والاضحى (وجوه) ، قديقال بالاول كما اشرنا اليه فى طى بيان حكم المكروه من ان الافطاء تقيه من الافطار بالاكراه فيكون حكمه حكمه ، وقد يقال بالثانى وذلك لدلالة ما ورد فى التقيه من الاخبار على الاجتزاء بما اتى به تقيه الموجب لانقلاب الحكم الواقعى الاولى الى الحكم الواقعى الثانوى فما ياتى به فى حال التقيه موافقا معهم هو حكمه الواقعى ، ولذا لو ترك التقيه فى محل اعمالها واتى بما هو الواقع الاولى ففى صحة عمله اشكال، ويدل على الاجتزاء الكاشف عن الانقلاب من الاخبار

صحيح هشام عن ابي عمرو عن الصادق عليه السلام تسعة اعشار الدين فى التقيه ولا دين لمن لا تقيه له والتقيه فى كل شئى الا فى ثلاث شرب المسكر والمسح على الخفين ومتعة الحج، فان الظاهر منه بقرينة استثناء مسح الخفين و متعة الحج هو جواز ارتكاب كل محظور لاجل التقيه ، سواء كان المنع عنه لولا التقيه نفسيا كشرب النبيذ ، او غيريا كالكتف فى الصلاة وغسل الرجلين فى الوضوء و رفع المنع الغيرى والرخصة فى ارتكاب الممنوع عنه لولا التقيه يستلزم عقلا صحة الماتى به فى حال التقيه، و قول الباقر عليه السلام التقيه فى كل شئى يضطر اليه ابن آدم فقد احله الله ،

وهو ثق سماعه التقيية واسعة وليس الا وصاحبها مأجور انشاء الله تعالى ، و غير ذلك من الاخبار التي يستفاد منها الرخصة في ارتكاب الممنوع منه بالنهي الغيرى في حال التقيية المقتضى لصحة ما ياتى به فيفرق بتلك الاخبار بين الافطار اكرها و بنيه تقيية بالقول بالبطلان و وجوب القضاء مع الاكراه ، والصحة و عدم وجوب قضائه مع التقيية ، وقد يقال بالاخير اعنى التفصيل بين ما لو تناول المفطر بعنوان المفطر و ترك الصوم كما في يوم الذى يحكمون بكونه عيدا ، و بين لو تناوله لا بذلك العنوان كالافطار عند استتار القرص ، او تناول ما لا يرونه مفطرا كالارتماس مثلا فيحكم بالبطلان في الاول ، و بالصحة في الثانى ، و وجه البطلان في الاول هو انصراف الاخبار المرخصة للتقيية عما يكون الاتقاء فى موافقتهم فى الموضوع الخارجى ككون اليوم عيدا مع توافقتهم معنا فى احكامه ، و وجه الصحة فى الثانى هو تلك الاخبار الدالة على كون التقيية من الدين ، و ان من لا تقيية له لا دين له ، ولا يخفى ان هذا لاخير اقرب الى الصواب ، و قد فصلنا البحث عن التقيية فى الموضوع الخارجى كالعيد فى مبحث الوضوء عندالبحث عن المسح على الحائل ، و ذكرنا ما عندنا فى حكم الاجزاء فى متابقتهم فى يوم عرفة و العيد فيما اذا خالفوا معنا فيهما فراجع .

مسألة ٣- اذا كانت اللقمة فى فمه و اراد بلعها لنسيان الصوم فتذكر

و جب اخراجها ، و ان بلعها مع امكان القائتها بطل صومه بل تجب الكفارة ايضا ، و كذا لو كان مشغولا بالاكل فتبين طلوع الفجر .

و جب اخراج اللقمة عن الفم بعد التذكر واضح ، و بطلان صومه بالبلع مع امكان القائتها ك ان بلعها اختياراً تجب الكفارة ، حيث ان البطلان ينشاء من البلع الاختيارى ، و الكفارة تترتب على ابطال الصوم بالاختيار ، و الحكم فيما لو كان مشغولا بالاكل فتبين طلوع الفجر ايضا كك .

مسألة ٤- اذا دخل الذباب او البق او الدخان الغليظ او الغبار فى

حلقه من غير اختياره لم يبطل صومه ، و ان امكن اخراجه و جب ولو وصل الى مخرج الخاء .

عدم البطلان بدخول ما ذكر في المتن من دون الاختيار واضح بعد كون المبطل هو التعمد بالافطار، كما ان وجوب اخراجه ان امكن ظاهر بعد كون بلعه حراما ولو بعد وصوله الى مخرج الخاء لكونه مما يحرم اكله كما مر في طي مسألة الثالثة والسبعين ولا يبطل الصوم باخراجه لعدم صدق القيئى .

مسألة ٥- اذا غلب على الصائم العطش بحيث خاف من الهلاك يجوز

له ان يشرب الماء مقتصرًا على مقدار الضرورة ولكن يفسد صومه بذلك و يجب عليه الامساك بقية النهار اذا كان فى شهر رمضان و اما فى غيره من الواجب الموسع والمعين فلا يجب الامساك وان كان احوط فى الواجب المعين.

اذا غلب على الصائم العطش بحيث يخاف من الهلاك يجوز له ان يشرب الماء لاجل وجوب حفظ النفس عن الهلاك وكذا يجوز شربه لو كان فى تركه حرج او ضرر مما لا يتحمل عادة لدليل نفى الحرج والضرر ويجب عليه الاقتصار على مقدار الضرورة وهو ما يرفع به الهلاكة او ما يرفع به الحرج او الضرر ،

و ذلك لموثق عمار عن الصادق عليه السلام فى الرجل يصيبه العطاش حتى يخاف على

نفسه قال عليه السلام : يشرب بقدر ما يمسك ريقه و لا يشرب حتى يروى ،

وخبر المفضل قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ان لنا قتيات وشبانا لا يقدرن على

الصيام من شدة ما يصيبهم من العطش قال عليه السلام : فليشربوا بقدر ما تروى به نفوسهم و ما يحذرون .

ويفسد عليه صومه بذلك لتناول المفطر بالاختيار ولو كان مضطراً فى اختياره كما فى المكروه على الافطار ، ويجب عليه قضاءه لو كان له القضاء لادلة وجوبه، ويجب عليه الامساك بقية النهار اذا كان فى شهر رمضان لو وجب امساكها على من ابطل صومه بتناول المفطر تأديبا ، سواء كان مع العصيان او من دون عصيان ، و يدل عليه ما تقدم من الاخبار فى الاصباح جنباً وفيمن نام جنبا وامتد نومه الى طلوع الفجر ، وموثق عمار وخبر المفضل المذكوران فى المقام ، واما فى غير شهر رمضان من الواجب الموسع او المعين فلا يجب الامساك لعدم الدليل على وجوبه الا انه فى الواجب المعين احوط



لاحتمال اطلاق موثق عمار و خبر المفضل المتقدمين و ان كان الاقوى انصرا فهما الى خصوص شهر رمضان وليعلم ان هاهنا عنوانين ،

احدهما نوال العطاش و هو الذى به العطاش و داء العطش اى الاستسقاء كلما شرب الماء لا يروى ، و سيأتى حكمه فى الفصل المعقود فى الاشخاص اللذين وردت الرخصة فى افطارهم فى شهر رمضان ،

و ثانيهما من يصيبه العطش حتى يخاف على نفسه من الهلاك من غير ان يكون به مرض ، وهو المراد من الموثق و خبر الفضيل كما يشهد به قول السائل فى الموثق عن الرجل يصيبه العطش او العطاش حتى يخاف على نفسه ، وقوله فى خبر الفضيل لا يقدر على الصيام من شدة ما يصيبهم من العطش ، ولكن صاحب المدارك حمل الموثق على المعنى الاول وقال : وهل يجب على ذى العطاش الاقتصار على الشرب على ما يندفع به الضرورة ، ام يجوز التملى من الشراب و غيره ، قيل بالاول لرواية عمار عن ابن عبدالله عليه السلام ثم نقل الموثق المذكور الى ان قال : وقيل بالثاني وهو خيرة الاكثر لاطلاق قوله عليه السلام : الشيخ الكبير والذى به العطاش يفطران ، ولاريب ان الاول الاحوط انتهى ، ولا يخفى ما فيه لان الموثق انما هو فيمن يغلب به العطش و الاطلاق انما هو فيمن به داء العطش اعنى الاستسقاء و هما مغايران موضوعا و حكما ، و كيف كان فالكلام فى المقام انما هو فيمن غلبه العطش على حد يخاف الهلاك ، و حكمه جواز الشرب على قدر ما يرتفع به خوفه و انه يجب عليه الامساك فى بقية يومه ، ويجب عليه القضاء فيما فيه القضاء ولا كفارة ولا فدية عليه ، و اما من به داء العطش فهو مرخص فى ترك الصوم ويجوز له الامتلاء من الماء وغيره و عليه الفدية عن كل يوم بمد او مدين ، ولا يجب عليه القضاء مع تمكنه منه على كلام فيه مما ياتى والله العاصم .

مسألة ٦- لا يجوز للصائم ان يذهب الى المكان الذى يعلم اضطراره

فيه الى الافطار باكره او ايجار فى حلقه او نحو ذلك ، ويبطل صومه لو ذهب و صار مضطرا ولو كان بنحو الايجار بل لا يبعد بطلانه بمجرد التقصد الى ذلك فانه كالتقصيد للافطار .

اما عدم جواز ذهابه الى ما يعلم باضطراره الى الافطار بالاكراه فظاهر، حيث انه اضطرار بالاختيار، وهو لا ينافي الاختيار ومعه فيصدق انه افطار عمدي يبطل صومه، ولو ذهب و صار مضطرا كما ان الافطار بالاكراه مبطل للصوم ولو لم يكن الاضطرار بالاختيار، واما ذهابه الى ما يعلم بايجار الغذاء في حلقه فقد يمنع عن حرمة بدعوى ان العمد اليه عمد الى غير المفطر لكى يكون حراما بل هو كالعمد الى النوم الذى يعلم باحتلامه الذى تقدم جوازه في مسألة الرابع عشر في مبطلات الصوم، ولكن الاقوى بطلان الصوم بذهابه اليه، و ذلك لانه كاختيار ايقاعه في الماء قهرا و اسقاطه فيه من غير اختيار، فانه اختيار للارتماس، و عدم كون الايجار حراما انما هو لاجل كونه خارجا عن الاختيار و مع اختيار بالتماسه عن موجره او ذهابه اختياراً الى ما ينتهى الى الايجار اذا صار الايجار اختيارياً يصير حراما، كما ان التماسه في اسقاطه في الماء يكون ارتماساً بالاختيار، هذا اذا ذهب و صار مضطراً ولو بنحو الايجار، و في بطلان الصوم بمجرد القصد الى ذلك ولو مع عدم الذهاب احتمالان، اقواهما البطلان لما تقدم من ان قصد المفطر مفطر للاخلال بالنية المعتبرة في الصوم.

مسألة ٧- اذا نسي فجامع لم يبطل صومه وان تذكر في الاثناء وجب

المبادرة الى الاخراج والا وجب عليه القضاء والكفارة.

اما عدم البطلان بالجماع عند نسيان الصوم فلما تقدم من اعتبار العمد في مفطرة المفطر، و اما وجوب المبادرة الى الاخراج عند التذكر في الاثناء فلكون المفطر عند العمد به مفطراً حدوداً و بقاء، وقد تقدم هذه المسألة في مسألة الثانية عشر من مسائل المفطرات.

فصل لاباس للصائم بمص الخاتم او الحصى ولا بمضغ الطعام للصبي

ولا بزق الطائر ولا بدوق المرق و نحو ذلك مما لا يتعدى الى الحلق ولا يبطل صومه اذا اتفق التعدى اذا كان من غير قصد ولا علم بانه يتعدى قهرا او نسيانا اما مع العلم بذلك من الاول فيدخل في الافطار العمدي.

ويدل على نفى البأس عما ذكر في المتن الاصل، وعدم صدق شئ من المفطرات

عليه ، و عموم حصر المفطر في غيره ، و خصوص ما ورد من النصوص فيه ،  
 ففي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام في الرجل يعطش في شهر رمضان قال عليه السلام :  
 لا بأس ان يمص الخاتم ،

وخبر يونس بن يعقوب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الخاتم في فم الصائم  
 ليس به بأس فاما النواة فلا ،

و خبر منصور بن حازم عنه عليه السلام في الرجل يجعل النواة في فيه وهو صائم  
 قال لا قلت فيجعل الخاتم قال عليه السلام : نعم . و يحمل النهي عن النواة على ما اذا انفصل  
 شيئاً منها وانتشر في الفم فيحرم بلعه على ما هو المشهور او يحمل النهي على الكراهة  
 او على ما اذا كانت النواة رطباً كما يتفق كثيراً ، وفي الحدائق استظهار ارادة ما كان على  
 النواة من اثر التمر ولا بأس به وليس على جواز مص الحصى بالخصوص نص ، و يمكن  
 ادراجه في الخاتم لانه اما منه او قريب منه ، و يشهد على ذلك ما فهمه الكليني قد  
 من الخاتم حيث انه عنون بابا بعنوان باب في الرجل يمص الخاتم والنواة ، و ذكر فيه  
 صحيح ابن سنان وخبر يونس بن يعقوب وليس في شيئاً منهما ذكر عن الحصى ، ويدل  
 على نفى البأس عن مضغ الطعام للصبى

خبر مسعدة بن صدقة عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : ان فاطمة عليها السلام كانت  
 تمضغ للحسن والحسين عليهما السلام و هي صائمة في شهر رمضان ،

وصحيح الحلبي عنه عليه السلام وفيه وسأل عن المرثة يكون لها الصبى و هي صائمة  
 فتمضغ الخبز وتطعمه فقال عليه السلام : لا بأس والطير ان كان لها ، وهذا الاخير يدل على جواز  
 زق الطائر ايضاً ، و يدل عليه ايضاً

خبر حماد عن الصادق عليه السلام في الصائم يصيب الدواء في اذنه قال عليه السلام : نعم و  
 يذوق المرق ويزق الفرخ ،

ومرسل المفيد في المقنعة قال قال عليه السلام لا بأس ان يذوق الطباخ المرق ليعرف  
 حلوا الشئى من حامضه ويزق الفرخ ويمضغ الخبز بعد ان لا يبلع من ذلك شيئاً و يبصق  
 اذا فعل ذلك مرارا ادناها ثلاث مرات و يجتهد ، و هذا الاخير يدل على جواز ذوق

المرق ايضا ،

و يدل عليه ايضا صحيح الحلبي المروى فى التهذيب انه سئل عن المرثة الصائمة تطبخ القدر فتذوق المرق تنظر اليه فقال: لا بأس ،

و خبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : لا بأس بان يذوق الرجل الصائم القدر ،

و خبر على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الصائم يذوق الشراب و الطعام يجد طعمه فى حلقه قال : لا يفعل قلت فان فعل فما عليه قال : لا شئى عليه ولا يعود ،

و خبر الحسين بن زياد عن الصادق عليه السلام قال لا بأس للطباخ و الطباخة ان يذوق المرق وهو صائم ،

واما خبر سعيد الاعرج عن الصادق عليه السلام عن الصائم أيدوق الشئى و لا يبلعه قال عليه السلام : لا فهمو محمول على الكراهته للاخبار المصرحة فيها بنفى البأس ، و حمله الشيخ قده على عدم الحاجة كما سيأتى ، و هذه الاخبار كما ترى ظاهرة فى عدم بطلان الصوم بشئى مما ذكر اذا اتفق التعدى الى الحلق ما لم يكن عن قصد او علم بالتعدى قهرا او نسيانا ، وعلى هذا الظاهر هو العمل و هو المطابق مع القاعدة لعدم العمد الذى يعتبر فى مفطرية المفطر ، خلافا للشيخ فى الاستبصار فانه بعد ان ذكر خبر سعيد الاعرج قال هذه الرواية محمولة على من لا يكون له حاجة الى ذلك لان الرخصة انما وردت فى ذلك عند الضرورة الداعية اليه من فساد طعام او هلاك صبي او موت طير عنده يهلك ان لم يذقه واما مع فقد ذلك فلا يجوز على حال ، ولا يخفى ان بعض الاخبار المتقدمة و ان كان كك كخبر على بن جعفر فى زق الطير الا ان اكثرها مطلق لامشاء لتقيده فاطلاقه هو المحكم ، هذا فيما اذا لم يتعد الى الحلق ، و خلافا لما عن المنتهى من وجوب القضاء اذا كان الادخال لا لغرض صحيح فيما اذا تعدى الى الحلق ، واطلاق ما فى هذه الاخبار مع عدم صدق الافطار عمدا يردده هذا مع عدم القصد و لا العلم بالتعدى الى الحلق و اما مع احد هما فالاقوى هو البطلان لصدق العمد بل لاختلاف ظاهره فى

صورة العمد .

وكذا لا بأس بمضغ العلك ولا ببلع ريقه و ان وجد له طعاما فيه

ما لم يكن ذلك بتفتت اجزاء منه بل كان لاجل المجاورة .

العلك بالكسر معروف وهو المسمى بالفارسية (بقنذرون) ، ولا اشكال في جواز مضغه فيما اذا لم ينفصل اجزاء و تفتت في الفم ولم يتغير الريق ، و ذلك لعدم ما يوجب البطلان به ، ولا صدق شيئي من المفطرات عليه ، كما لا اشكال في عدم جوازه مع تفتت اجزاء منه وانتشارها حيث ان بلعها من المفطرات، لما عرفت في البحث عن الاكل انه مبطل للصوم قليلا او كثيرا اذا صدق عليه الاكل، انما الكلام فيما اذا تغير طعام الريق بمجاورته معه من دون تفتت اجزاء منه فيه، فقد وقع الخلاف فيه ، و عن الشيخ في النهاية تحريمه و هو الظاهر من ابن الجنيدي ، و عن المبسوط جوازه مع الكراهة ،

ويستدل للاول بخبر الحلبي المروي في الكافي عن الصادق عليه السلام قال قلت لصادق الصائم يمضغ العلك قال : لا وبان وجود الطعام في الريق دليل على تخلل شيئي من اجزاء ذى الطعام فيه لاستحالة انتقال العرض عن موضوع الى موضوع اخر فيكون ابتلاعه مفطرا ، ولا يخفى ما فيه اما الخبر فلمعارضته مع خبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الصائم يمضغ العلك فقال : نعم انشاء و به يحمل ما في خبر الحلبي على الكراهة لان النهي الظاهر في التحريم مع الترخيص في فعل المنهي عنه منشاء لا ستفاد الكراهة ،

ويشهد بها ما في خبر ابن مسلم عن الباقر عليه السلام قال : يا محمد اياك ان تمضغ علكاً فاني مضغت اليوم علكا و انا صائم فوجدت في نفسي منه شيئا ، فان التحذير الشديد فيه مع فعله عنه عليه السلام دليل على الكراهة ، و لعل صدوره عنه عليه السلام كان مع علمه عليه السلام بتغير طعام الريق به ولكنه بعد مضغه رأى زيادة تغير الريق به على ما يظن، ولذا نهى عنه تنزيهاً، واما الاستدلال بما ذكر من ان وجود الطعام (الخ) فهو مبني على القول بالانتشار في باب الاعراض وهو ان كان ممكنا لكن الانحصار به ممنوع لامكان حصول العرض بالمجاورة كما فيمن لطخ باطن قدميه بالحنظل فانه يجد طعامه في زائغته مع انه لا سبيل فيه في

الانتشار مع انه على القول بالانحصار فيه فكون الاجزاء المنتشرة التي لا يدرك بالحس موجباً للبطلان ممنوع، لاستهلاكه عرفاً وان العلم بها انما هو من ناحية وجود اعراضها مع حكم العقل بالملازمة بينها و بين موضوعاتها عقلا على القول بانحصار وجود الاعراض بالانتشار ، ومن الواضح ان مثل هذا العلم بوجودها لا يكون مبطلا بعد عدم صدق الاكل على ابتلاع الريق المتطعم بطعمها كما لا يخفى ، فالحق جواز مضغه مع الكراهة والله العالم .

وكذا لا بأس بجلوسه في الماء ما لم يرتمس رجالا كان او امرئة وان كان يكره لها ذلك .

و يستدل لعدم البأس في انغماس الصائم في الماء بدون الارتماس بالاصل و عموم ما يدل على انحصار المفطر فيما سواه و عدم ما يدل على مفطريته و خصوص خبر الحسن بن راشد عن الصادق عليه السلام في الصائم يستنقع في الماء قال عليه السلام : نعم و صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام الصائم يستنقع في الماء و يصب على رأسه و يتبرد بالثوب و ينقع البورياء تحته ولا يغمس راسه في الماء ،

و خبر الحلبي عنه عليه السلام الصائم يستنقع في الماء ولا يرمس راسه ،

و خبر حنان بن سدير عنه عليه السلام عن الصائم يستنقع في الماء قال عليه السلام : لا بأس و لكن لا يغمس رأسه والمرئة لا تستنقع في الماء لانها تحمل الماء بقبلها ، ولا خلاف في جواز ذلك للرجل و قد وقع الخلاف في جوازه للمرئة ، و المشهور فيها ايضا هو الجواز، خلافا للمحكي عن الحلبي القائل بوجود القضاء فقط ، وعن القاضي و ابن زهرة القضاء مع الكفارة و يستدل لهم بما في خبر حنان والمرئة لا تستنقع في الماء لانها تحمل الماء بقبلها ، و الاقوى ما عليه المشهور من عدم الفرق بين المرء والمرئة بعدم القضاء والكفارة ، و حمل ما في خبر حنان على الكراهة كما يؤيدها التعليل المذكور فيه ان لم يعلم حملها الماء بقلها ، ومع فرض تحققه فلا يكون موجبا للبطلان ، فالتعليل المذكور بعيد من حيث الموضوع و الحكم ، لكن لا بأس في حمله على الكراهة ، ولذا افتي المصنف قده في المتن بکراهة لها ، و الحق الشهيد قده في اللمعة

بالمرئة الخنثى والخصى الممسوح لمساوتيهما معها فيه العلة ، ولا يخفى ما فيه من الوهن والله العالم .

### ولا يبيل الثوب و وضعه على الجسد .

و في الجواهر بلا خلاف اجده فيه و يستدل لكراهته بنصوص واردة في

النهى عنه

كخبر الحسن بن راشد المروى في الكافي قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الحائض تقضى الصلاة قال عليه السلام : لا قلت تقضى الصوم قال نعم قلت من اين جاء ذا قال: ان اول من قاس ابليس، قلت والصائم يستنقع في الماء قال: نعم قلت فيبل ثوباً على جسده قال: لا قلت من اين جاء ذا قال: من ذلك ،

و خبر الحسن الصيقل قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الصائم يرتمس في الماء قال : عليه السلام لا و لا المحرم قال و سألته عن الصائم ايلبس الثوب المبلول قال عليه السلام : لا ، و خبر عبدالله بن سنان قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول لا تلتزق ثوبك الى جسدك و هو رطب و انت صائم حتى تعصره ، بحملها على الكراهة لدلالة ،

صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام على الجواز و فيه الصائم يستنقع في الماء و يصب على رأسه و يتبرد بالثوب و ينضح المروحة و ينضح البورياء تحته و لا يغمس رأسه في الماء بناء على ان يكون المراد من التبرد بالثوب هو بله كما يدعى ظهوره فيه ، و لا اقل من شموله اياه و لو لم ينحصر المراد به ، مضافا الى نفى وجدان الخلاف فيه ، بل ادعاء الاجماع عليه ، و ضعف النصوص الناهية سناً ، فلا ريب في الحكم بالكراهة اصلاً .

ولا بالسواك باليابس بل بالرطب ايضا لكن اذا اخرج المسواك من فمه لا يردده و عليه رطوبة و الا كانت كالرطوبة الخارجية لا يجوز بلعها الا بعد الاستهلاك في الريق .

لا خلاف في جواز السواك باليابس بل في استحبابه ، و في الجواهر الاجماع بقسميه عليه ، و يدل عليه المطلقات الدالة على جواز السواك بقول مطلق في شهر رمضان

وهي كثيرة ،

ففي خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام يستاك الصائم اى ساعة من النهار احب ،  
و خبر الحلبي عنه عليه السلام الصائم يستاك اى النهار شاء ،  
و خبر محمد بن سنان عن الباقر عليه السلام عن السواك للصائم قال : يستاك اى ساعة  
شاء من اول النهار الى اخره ، وغير ذلك من الاخبار و الاخبار المطلقة الدالة على  
استحباب السواك الشاملة باطلاقها للصائم وغيره ،

و فى السواك بالرطب خلاف والمشهور على جوازه ، وعن المنتهى ان جوازه  
قول علمائنا اجمع خلافاً للمحكى عن ابن عقيل ، واختلف فى النقل عنه فعن المنتهى  
انه كرهه ، وعن المختلف حكاية المنع عنه ، و يستدل للمنع لو كان له قائل بجملة  
من الاخبار الناهية عنه

كخبر ابي بصير المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام قال : عليه السلام لا يستاك الصائم  
بعود رطب ،

و خبر محمد بن مسلم المروى فى التهذيب ايضاً عن الصادق عليه السلام قال : يستاك  
الصائم اى النهار شاء ولا يستاك بعود الرطب ،

و خبر الحلبي عنه عليه السلام عن الصائم يستاك قال : لا بأس به و قال : لا يستاك  
بسواك رطب ،

و خبر عمار بن موسى عنه عليه السلام عن الصائم ينزع ضرسه قال : لا و لا يدمى فاه  
ولا يستاك بعود رطب ، وغير ذلك من الاخبار ،

والاقوى ما عليه المشهور لورود جملة من الاخبار على جوازه ،  
كخبر المروى فى قرب الاسناد عن علي عليه السلام قال : لا بأس بان يستاك الصائم  
بالسواك الرطب فى اول النهار واخره ، فقيل لعل عليه السلام فى رطوبة السواك فقال : عليه السلام  
المضمضة بالماء اربط منه فقال عليه السلام : فان قال قائل لا بد من المضمضة لسنة الوضوء  
له قيل له فانه لا بد من السواك لسنة التى جاء بها جبرائيل ،  
ومثله الخبر المروى فى التهذيب عن الرضا عليه السلام ،



والمروى في اخر السرائر عن كتاب موسى بن بكر عن الصادق عليه السلام وفيه انى لاستاك بالماء وانا صائم، ولاجل هذه الاخبار المصرحة بالجواز تحمل الاخبار الناهية على الكراهة ، ويشهدله خبر عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام انه كره للصائم ان يستاك بسواك رطب وقال عليه السلام : لا يضر ان يبيل سواكه بالماء ثم ينفصنه حتى لا يبقى فيه شيىء ، و لفظة الكراهة و ان لم تكن ظاهرة فى لسان الاخبار فى الكراهة المصطلحة الا انها ليست ظاهرة فى الحرمة ايضاً ، ولا يخلو عن الاشعار بالكراهة الكافى للتأييد به مع ان الجمع بين الطائفتين جمع لا يحتاج الى شاهد اخر على مامر منا فى هذا الكتاب مرارا من ان النهى المنضم اليه الترخيص فى الفعل هو منشاء اثبات الكراهة كما ان الامر بالشىء المنضم اليه الترخيص فى الترك هو الاستحباب مع استعمال صيغتى النهى والامر فى معنى واحد فى كلتا حالتى الضم الى الترخيص وعدمه ، وشرح ذلك فى الاصول و بالجملة فلا ينبغى الاشكال فى جواز الاستيائك بالرطب ،

انما الكلام فى جوازه هل هو مع المرجوحية التى يصير بها مكروها فى مقابل الاستحباب و سائر الاحكام ، او ان المراد منه هو الكراهة فى العبادات بمعنى كونه مستحبا لكنه يكون اقل ثواباً من الاستيائك باليابس نظير كراهة الصلاة فى الحمام ، ظاهر المحكى عن ابن ابى عقيل هو الاول ، والحق هو الاخير لما عليه الاصحاب من الاستحباب بالرطب كما حكى عن المنتهى بان استحبابه قول علمائنا اجمع ،

ثم ان الشيخ قد ه فى التهذيب جمع بين الطائفتين بحمل الاخبار الناهية عن السواك بالرطب الى من لا يضبط نفسه فيبصق ما يحصل فى فمه من رطوبة العود ، فاما من يتمكن من حفظ نفسه فلا بأس باستعماله على كل حال ، و اورد عليه فى الجواهر بانه جمع تبرعى لاشاهد له ،

اقول ولعل ما افاده الشيخ جمع ينسب الى الذهن فكانه قال : لا يفعل بالرطب لكى لا ينتهى الى بلع رطوبته فيكون النهى لاجل التحرز عن الابتلاء بابتلاعه و هو حسن الا ان النهى حينئذ يحمل على الارشاد و هو بعيد ، وكيف كان اذا خرج المسواك عن فمه لا يرد الى فمه وعليه رطوبة سواء كانت الرطوبة لنفسه او كانت رطوبة خارجية ،

ولا يجوز بلع رطوبته الا اذا كان مستهلكاً في الريق بحيث لا يعد بلع الريق المستهلك فيه الرطوبة بلعا للرطوبة ولا بلعاً لهما بل لا يصدق عليه الا بلع الريق فقط ، وقد مر هذا البحث في اول البحث عما يجب الامساك عنه .

وكذا لا بأس بمص لسان الصبي او الزوجة اذا لم يكن عليه رطوبة ولا بتقبيلها او ضمها او نحو ذلك .

اما مص لسان الصبي فلم يرد على جوازه نص بالخصوص الا انه ورد في خبر ابي ولاد عن الصادق عليه السلام اني اقبل بنتاً لى صغيرة وانا صائم فيدخل في جوفى من ريقها شيئى فقال عليه السلام : لا بأس ليس عليه شيئى ، و دخول شيئى من ريقها في جوفه لعله يكون لاجل تقبيل فمها ومص لسانها ، ولا بأس بالتمسك به بعد حمله على ما اذا كان دخول الريق في الجوف من غير قصد به بل دخل من غير اختيار ، وكيف كان فالاصل فيه وفي مص لسان الزوجة و عموم حصر المفطرات في غيره وعدم الدليل على مفطريته يقتضى الجواز وعدم بطلان الصوم به من غير فرق بين ما كان عليه رطوبة ام لا ما لم يبلغها او لم يقصد بلعها ولو لم يبلغها ، واما مص لسان الزوجة فقد ورد النص على جوازه كما ورد في جواز مصها لسان زوجها

ففي خبر على بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام قال سألته عن الرجل الصائم أله ان يمص لسان المرثة وتعمل المرثة ذلك قال : لا بأس ،

وخبر ابي بصير قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الصائم يقبل امرثته قال : نعم ويعطيها لسانه تمصه ، واما تقبيل المرثة وضمها و لمسها والملاعبة معها ففيها طوائف من الاخبار ،

منها ما يدل على المنع عنها مطلقا كخبر على بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام قال سألته عن الرجل هل يصلح له ان يقبل ويلمس وهو يقضى شهر رمضان قال عليه السلام : لا ،

وخبره الاخر عن المرثة هل تحل لها ان تعتنق الرجل في شهر رمضان وهي صائمة فتقبل بعض جسده من غير شهوة قال : لا بأس قال وسألته عن الرجل هل يصلح له وهو صائم في رمضان ان يقلب الجارية فيضرب على بطنها وفخذها وعجزها قال : ان لم يفعل ذلك بشهوة فلا بأس واما بشهوة فلا يصلح ،

و منها ما يدل على الجواز مطلقا ،  
 كمرسل الفقيه قال سأل النبي ﷺ عن الرجل يقبل امرئته وهو صائم قال: صلى الله عليه وآله  
 هل هى الأريحانة يشمها ،  
 و خبر ابي بصير المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام عن الرجل يضع يده على  
 جسد امرئته وهو صائم فقال عليه السلام : لا بأس وان امدى فلا يفطر ،  
 و خبره الآخر المذكور انفا فى مص اللسان ،  
 و منها ما يدل على المنع ممن يحرك شهوته  
 كصحيح الحلبي المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام عن رجل لمس من المرءة  
 شيئا ايفسد ذلك صومه او ينقضه فقال : ان ذلك ليكره للرجل الشاب مخافة ان  
 يسبقه المنى ،  
 و خبر منصور بن حازم المروى فى الكافى ايضا قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ما  
 تقول فى الصائم يقبل الجارية و المرءة فقال: اما الشيخ الكبير مثلى و مثلك فلا بأس  
 واما الشاب الشبق فلا لانه لا يؤمن و القبلة احدى الشهوتين ،  
 و صحيح زرارة و محمد بن مسلم المروى فى التهذيب عن الباقر عليه السلام انه سئل  
 هل يباشر الصائم او يقبل فى شهر رمضان فقال : انى اخاف عليه فليتنزه عن ذلك الا  
 ان يثق الا يسبقه منه ،  
 و خبر سماعة المروى فى الفقيه قال سأل سماعة ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يلمص  
 باهله فى شهر رمضان قال: ما لم يخف على نفسه فلا بأس ،  
 و منها ما يدل على وجوب القضاء به كصحيح رفاعة المروى فى الفقيه و التهذيب  
 قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل لامس جارية فى شهر رمضان فامدى قال : ان كان  
 حراما فليستغفر الله استغفار من لا يعود ابدا و يصوم يوما مكان يوم ، و زاد فى التهذيب  
 و ان كان من حلال فليستغفر الله ولا يعود و يصوم يوما مكان يوم ، و الجمع بين هذه  
 الاخبار يمكن بحمل الاخبار المرخصة على نحو الاطلاق على من يثق من نفسه عدم  
 الاتزال و الاخبار المانعة على نحو الاطلاق على من لا يثق لشهادة الاخبار المانعة ممن

يحرك شهوته بعدم الكراهة في الاول وبالكراهة في الاخير او بحمل الاخير على شدة الكراهة مع ثبوتها في الاول بمرتبة ضعيفة منها، ومقتضى الجمع الاول هو نفي الكراهة ممن يثق من نفسه رأساً، ومقتضى الجمع الاخير ثبوت الكراهة في الجميع مع تاكدها ممن لا يثق في نفسه، وعلى كل واحد قائل من الاصحاب، والحق ان يقال بحرمة مباشرة النساء تقيلاً و لمساً و ملامسة مع قصد الانزال او عادته ولو لم يقصد و فساد الصوم به و لو لم ينزل و كراهتها مع عدم قصد الانزال ولا عادته مطلقاً ممن يحرك شهوته و من لم يحرك و وثق بنفسه او من لم يثق اذا لم يكن من عادته الانزال بمثله مع شدة الكراهة ممن لم يثق بنفسه، ويدل على الكراهة في الجميع

مارواة الشيخ في التهذيب عن اصبح بن نباته قال جاء رجل الى امير المؤمنين عليه السلام فقال يا امير المؤمنين اقبل وانا صائم فقال عليه السلام : له عف صومك فان بدو القتال اللطام، وقال عليه السلام : ايضاً اما يستحيى احدكم ان يبصر يوماً الى الليل ، انه كان يقال ان بدو القتال اللطام ،

و صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام عن الرجل يجد البرد أي يدخل مع اهله في لحاف وهو صائم فقال: له يجعل بينهما ثوباً، ويمكن ان يستفاد من هذه الاخبار كون منشاء الكراهة هو التلذذ المتحقق في الجميع ممن يثق من نفسه و من لا يثق ، كما يظهر من التعليل بقوله عليه السلام ان بدو القتال اللطام ، واطلاق الامر بجعل الستر فيما بين الرجل والمرأة في اللحاف .

مسألة ١- اذا امتزج بريقه دم واستهلك فيه يجوز بلعه على الاقوى،

وكذا غير الدم من المحرمات والمحملات ، وانظروا عدم جواز تعمد المزج والاستهلاك للبلع سواء كان مثل الدم ونحوه من المحرمات او الماء ونحوه من المحملات فما ذكرنا من الجواز انما هو اذا كان ذلك على وجه الاتفاق.

اذا استهلك الدم في ريق الفم على وجه يصدق على بلعه انه بلع الريق فقط ولا يصدق عليه بلع الدم لا منفرداً و لا منضمماً الى الريق يجوز بلعه، لجواز بلع ريق الفم والمفروض انه كك بعد الاستهلاك ، و لعل التعبير بالاقوى لاحتمال تنجس الريق

بملاقاته الدم فيما اذا كان الدم ورد عليه من الخارج واحتياجه الى التطهير بالمضمضة ، فان الاقوى فيه عدم النجاسة بالملاقات او طهره بزوال عين النجاسة لوقيل بنجاسته بالملاقات من غير حاجة الى التطهير ، واستظهر المصنف قده جوار البلع بعد الاستهلاك بما اذا كان الامتزاج بالانفاق لا بالعمد للبلع بعد الاستهلاك ، ولعل الوجه في ذلك صدق بلع الممتزج بالريق من المحرم كالدم او المحلل كالماء و ان لم يصدق بلعه بصيrote مستهلكا بالامتزاج لكن قصد بلعه في نفسه مفسد للصوم للاخلال بالنية و ان لم يتعقبه الاتيان بالمفطر ، فلوجه لما تنظر فيه بعض الاعاظم من اساتيدنا قده في المقام ، ولا لما تبعه في المستمسك من دعوى عدم ظهور وجه للمنع عن الجواز فيما اذا تعمد المزج والاستهلاك للبلع .

**فصل يكره للمصائم امور احدها مباشرة النساء لمساً وتقبيلا وملاعبة خصوصا لمن يتحرك شهوته بذلك بشرط ان لا يقصد الانزال ولا كان من عاداته و الاحرم اذا كان في الصوم الواجب المعين .**

وقد اتضح البحث عن ذلك الامر مفصلا في المتن السابق عند البحث عن قوله ولا بتقبيلها او ضمها .

**الثاني الاكتحال بما فيه صبر او مسك او ونحوهما مما يصل طعمه اورائحته الى الحلق وكذا ذر مثل ذلك في العين .**

وفي الجواهر حكاية الاجماع صريحا و ظاهراً على عدم حرمة الاكتحال ، بل الاجماع المحصل على نفيها

و في كراهته مطلقا و شدتها بما فيه صبر او مسك او نحوهما مما يصل طعمه اورائحته الى الحلق ، او عدم كراهته رأسا الا بما فيه ما يصل به طعمه اورائحته الى الحلق احتملان مناشهما اختلاف الاخبار في ذلك وتعدد الاحتمالات في كيفية الجمع بينها ، فمن الاخبار الواردة في الاكتحال ما يدل على الترخيص فيه مطلقا

كصحيح محمد بن مسلم المروى في الكافي والتهديب عن الباقر عليه السلام في الصائم يكتحل قال عليه السلام : لا بأس به ليس بطعام ولا شراب ،

وخبّر عبد الحميد بن ابي العلاء عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : لا بأس بالكحل للصائم ،

وخبّر ابن ابي يعفور عنه عليه السلام عن الكحل للصائم فقال : لا بأس به انه ليس بطعام يؤكل ،

وخبّر الحسين بن ابي منذر قال قلت لابي عبدالله عليه السلام اکتحل بكحل فيه مسك وانا صائم قال : لا بأس به ،

وخبّر غياث بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال عليه السلام : لا بأس بالكحل للصائم وكره السعوط

وخبّر عبدالله بن ميمون عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام انه كان لا يرى بأس بالكحل للصائم ،

ومنها ما يدل على المنع مطلقا ،

كصحيح الحلبي المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام عن الرجل يكتحل وهو صائم قال عليه السلام : لا ائني اتخوف عليه ان يدخل رأسه ،

وخبّر الحسن بن علي المروى في التهذيب ايضا عن ابي الحسن عليه السلام عن الصائم اذا اشتكى عينه ليكتحل بالذرور و ما اشبهه ام لا يسوغ له ذلك ، فقال : لا يكتحل (والذرور كرسول ما يذّر في العين من الدواء اليابس يقال ذررت عينه اذا داويته بها) ،

وصحيح سعد الأشعري المروى في الكافي عن ابي الحسن الرضا عليه السلام عن يصبه الرمذ في شهر رمضان هل يذّر عينه بالنهار وهو صائم قال : يذرها اذا افطر ولا يذرها وهو صائم ،

ومنها ما يدل على التفصيل

كصحيح محمد بن مسلم المروى في التهذيب عن احد هما عليه السلام عن المرثة تكتحل وهي صائمة فقال : اذا لم يكن تجدله طعاما في حلقها فلا بأس ،

و موثق سماعة المروى في الكافي والتهذيب قال سألته عن الكحل للصائم فقال : اذا كان كحلاّ ليس فيه مسك وليس له طعم في الحلق فليس به بأس ،

وخبر الحسين بن علوان عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان لا يرى بأساً بالكحل للصائم اذا لم يجد طعمه،  
و عن الفقه الرضوي ولا بأس بالكحل اذا لم يكن ممسكاً ،  
وقد اختلف في الجمع بين هذه الطوائف على وجوه ،

منها ما هو المحكى عن الذخيرة من الجمع بينها بالاطلاق والتقييد بحمل ما يدل على الجواز مطلقا على ما ليس فيه مسك ولا يوجد طعمه في الحلق ، و حمل ما يدل على المنع مطلقا على ما فيه المسك و يوجد طعمه فيه بقرينة الاخبار المفصلة الحاكمة على الطائفتين الاوليين على قاعدة الجمع بين المطلق والمقيد، ولازم ذلك حرمة الاكتحال بما فيه مسك او نحوه مما يجده في حلقه ،

ولا يخفى ما فيه لمخالفته مع الاجماع على الكراهة و عدم الحرمة ، و منافاته مع بعض ما يدل على الجواز كخبر محمد بن مسلم وخبر ابن ابي يعفور المعلل فيهما الجواز بعدم كون الكحل طعاماً و شراباً و انه ليس بطعام يؤكل الجارى فيما فيه المسك ونحوه ، حيث انه ايضا مما لا يؤكل ولا يشرب ،

و مع خبر الحسين بن ابي منذر المصرح بجواز الاكتحال بما فيه مسك فهذا الجمع ليس بشيئى ،

(و منها) حمل اخبار المرخصة على ما اذا لم يجده طعمها في الحلق او لم يكن ممسكاً بالقول بكونه جائزاً من غير كراهة ، و اخبار المنع على ما اذا كان كك بالقول بكونه مكروهاً ، و هذا الجمع وان كان اقرب من الجمع الاول الا انه يرد عليه بانه يتوقف على حمل المطلق على المقيد وهو غير ثابت في غير الازمات مثل المندوب والمكروه فان القاعدة فيه هو ابقاء المطلق على حاله ،

و منها حمل الاخبار المجوزة على الجواز المطلق المجتمع مع الكراهة و حمل الاخبار المانعة على الكراهة مطلقا فيما فيه ما يصل طعمه الى الحلق وما لا يكون كك، و الاخبار المفصلة على شدة الكراهة ، و هذا الجمع اقرب عن الجمعين الاولين وان لم يخلو حمل الاخبار المفصلة على شدة الكراهة عن البعد ايضاً الا انه المتيقن ،

وعليه فالاقوى كراهة الاكتحال للصائم مطلقا و ان كانت كراهة ما يصل طعمه الى الحلق اشد والله العالم، هذا حكم الاكتحال ، ومنه يظهر حكم ذر مثل ذلك فى العين لكونه من الاكتحال فيشملة حكمه ،

### الثالث دخول الحمام اذا خشى منه الضعف .

وفى صحيح محمد ابن مسلم المروى فى الكافى والفقيه عن الباقر عليه السلام انه سئل عن الرجل يدخل الحمام وهو صائم فقال عليه السلام : لا بأس ما لم يخش ضعفاً .

والمروى فى العيون عن الرضا عليه السلام عن ابائه عليهم السلام قال قال على عليه السلام : ثلاثة لا يعرض احدكم نفسه لهن و هو صائم الحمام والحجامة والمرئة الحسناء ، وقد حملا على الكراهة للاجماع على عدم العزيمة كما فى الجواهر ،

ولخبر ابى بصير عن الصادق عليه السلام عن الرجل يدخل الحمام و هو صائم قال : لا بأس ، ويقيد اطلاق نفي البأس فيه كاطلاق النهى عن التعرض للحمام بما اذا لم يخش الضعف و اما اختصاص الكراهة بما اذا خشى الضعف فلعله مما لا ينطبق عليه القاعدة من عدم حمل المطلق على المقيد فى غير موارد الالزام وعليه ينبغى القول بالكراهة مطلقا ، وشدتها فيما اذا خشى الضعف ، و يؤيده التعبير فى المروى فى العيون بالتعريض لان فيه مظنة كون النهى عن الحمام لكونه مما يوجب الضعف ، ويدل على اصل الكراهة ايضا ماورد من النهى عن اخراج الدم معللا بكونه مما يتخوف منه الفساد فيدل على كراهة كلما يتخوف منه الفساد ولو بغير اخراج الدم الذى منه الدخول فى الحمام .

الرابع اخراج الدم المضعف بحجامة او غيرها واذا علم بادائه الى الاعضاء المبطل للصوم حرم بل لايبعد كراهة كل فعل يورث الضعف او هيجان ائمة .

ويدل على كراهة اخراج الدم المضعف غير واحد من الاخبار ،

ففى صحيح الحلبي المروى فى الكافى والفقيه عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الصائم ايجتم فقال : اننى اتخوف عليه ما يتخوف به على نفسه قلت ما ذا يتخوف عليه قال عليه السلام : العشيان ( العثبي به ) او ان تثور به مرة قلت ارابت ان قوى على ذلك ولم



يخش شيئاً قال: نعم انشاء ،  
 وخبر الحسين ابن ابي العلاء عن الصادق عليه السلام عن الحجامة للصائم قال عليه السلام : نعم  
 اذا لم يخف ضعفاً  
 وخبر عمار بن موسى عن الصادق عليه السلام في الصائم ينزع ضره قال: لا ولا يدمى  
 فاه ولا يستاك بعود رطب ،  
 ومرسل الصدوق قال وكان امير المؤمنين عليه السلام يكره ان يحتجم الصائم خشية  
 ان يغشى عليه فيفطر ،  
 والمروى في العيون عن الرضا عليه السلام عن ابيه عليه السلام عن امير المؤمنين ثلاثة  
 لا يعرض احدكم نفسه لهن وهو صائم الحمام والحجامة والمرثة الحسناء ،  
 وخبر سعيد الاعرج عن الصادق عليه السلام عن الصائم يحتجم فقال : لا بأس الا ان  
 يتخوف على نفسه الضعف ،  
 وخبر عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال : لا بأس بان يحتجم الصائم الا  
 في شهر رمضان فاني اكره ان يغرب بنفسه الا ان لا يخاف على نفسه وانا اذا اردنا الحجامة  
 في رمضان احتجمنا ليلاً ،  
 وهذه الاخبار دالة على كراهة اخراج الدم المضعف في الجملة الا انه ينبغي  
 البحث عن امور ( الاول ) اكثر هذه الاخبار واردة في الحجامة ، لكن الاقوى تعميم  
 الحكم بالنسبة الى مطلق اخراج الدم ولو بغير الحجامة وذلك  
 لخبر عمار بن موسى الناهي عن نزع الضرس وادماء الفيه مضافاً الى التعليل  
 في مورد الحجامة ايضاً بتخوف الفساد او حصول الضعف او ثوران المرة حيث ان القاعدة  
 في الحكم الوارد في مورد المعلل بعلة هي تسريته الى غير مورد وورده مما يسرى فيه  
 العلة كما انه يوجب قصره في مورده مما يجري فيه العلة فاذا قال لا تاكل الرمان  
 لانه حامض توجب العلة تسرية الحكم الى الحامض من غير الرمان و عدم سرايته الى  
 غير الحامض من الرمان بل الاقوى التعميم بغير اخراج الدم مما يورث شيئاً من ذلك ،  
 (الثاني) ظاهر بعض هذه الاخبار وان كان هو النهي عن اخراج الدم المضعف

الا انه محمول على الكراهة بقريئة البعض الاخر، و بالاجماع على عدم الحرمة محصلا و منقولاً ، ويدل على نفي التحريم صريحا ما فى خبر القداح المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام قال: ثلاثة لا يفطر الصائم القيسى والاحتلام والحجامة، وقد احتجم النبى صلى الله عليه وآله وهو صائم وكان لا يرى بأسا بالكحل للصائم ،

وما فى خبر عمار الساباطى عن الصادق عليه السلام عن الحجام يحتجم وهو صائم و عن الصائم يحتجم قال: لا بأس وما فى خبر الحامبى عنه عليه السلام لا بأس ان يحتجم الصائم فى شهر رمضان ،

**(الثالث)** لا فرق فى الجواز مع الكراهة فى شهر رمضان وغيره لاطلاق غير واحد من تلك الاخبار، وما فى خبر ابن سنان من قوله عليه السلام لا بأس بان يحتجم الصائم الا فى شهر رمضان فانى اكره ان يغرب بنفسه الا ان لا يخاف على نفسه وانا اذا اردنا الحجامة فى رمضان احتجمنا ليلا، وفى المروى فى مكارم الاخلاق عن الصادق عليه السلام يحتجم الصائم فى غير شهر رمضان متى شاء ، فاما فى شهر رمضان فلا يضر بنفسه ولا يخرج الدم الا ان تبيخ ☆ به فاما نحن فحجامتنا فى شهر رمضان بالليل و حجامتنا يوم الاحد و حجامة موالينا يوم الاثنين، فمحمول على شدة الكراهة فيه كما ان ما فى خبر الساباطى من انه لا ينبغى للحجامة ان يحتجم وهو صائم ولا بأس على الصائم ان يحتجم، محمول على الكراهة الشديدة فى الحجامة والرخصة مع اصل الكراهة فى المتحجم، ولعل منشاء الكراهة فى الحجامة هو ان يدخل الدم حلقه بغير اختياره او بغير شعوره .

الرابع المستفاد من تلك الاخبار هو نفي البأس رأساً مع عدم الخوف ، و ثبوته معه مطلقاً، وشدته فى شهر رمضان ما لم يعلم بانتهائه الى حصول الغشيان ، واما مع العلم به فيحرم لحصول البطلان به مع العلم بانجراره الى الاغماء الموجب للبطلان. الخامس قد ظهر من التعليل الوارد فى غير واحد من تلك الاخبار كراهة كل فعل يورث الضعف او هيجان المرة الصفراء او السوداء ☆ والله العالم.

\*- البيخ الهيجان و فى المجمع فى الحديث ان الله فرض على ائمة العدل ان يقدروا على انفسهم بضعفة الناس لكيلا تبيخ على الفقير فقره اى يتهيج به-  
\*- المرة بكسر الميم خلط من اخلاط البدن غير الدم والمجمع مراراً بالكسر مجمع البحرين

الخامس السعوط مع عدم العلم بوصوله الى الحلق و الا فلا يجوز

على الاقوى .

وفي المسالك السعوط بفتح السين وضم العين ما يصل الى الدماغ من الانف انتهى ، وقد ورد في حكمه نصوص كخبر ليث المرادى المروى في الكافي والتهذيب عن الصادق عليه السلام عن الصائم يحتجم ويصب في اذنه الدهن قال عليه السلام : لا بأس الا السعوط ، فانه يكره ،

وخبر غياث بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام عن علي عليه السلام قال : لا بأس بالكحل للصائم وكره السعوط للصائم ، وعن الفقه الرضوى لا يجوز للصائم ان يقطر في اذنه شيئاً ولا يسعط ، وقد وقع الخلاف في حكمه بين الاصحاب في مقامات ، الاول في كراهته مالم يعلم بوصوله الى الحلق او الدماغ ، فالمحكى عن كثير من الفقهاء هو الكراهة ،

و عن المفيد وسالار هو الحرمة وبطلان الصوم ووجوب القضاء والكفارة به ، وعن ابن جنيد ومقنع الصدوق عدم الكراهة ، والاقوى ما عليه الاكثر للاصل وحصر المفطر في صحيح محمد ابن مسلم فيما عداه ، وما ورد في نفى البأس من الكحل من التعليل بانه ليس بطعام ولا شراب حيث انه قد يدمر بانه يدل على تعدى الحكم بنفى الباس عن الكحل الى كل ما لا يكون طعاماً و شراباً ، وبهذه الوجوه ينفي حرمة و وجوب القضاء والكفارة به ،

ويدل على كراهته الاخبار المتقدمة المعبرة فيها فيما عدى المحكى عن فقه الرضا عليه السلام بالكراهة فان لفظة الكراهة وان لم تكن في لسان الاخبار ظاهرة في الكراهة المصطلحة لاستعمالها في الاخبار في الحرمة كثيراً الا انها ليست ظاهرة في الحرمة و المتيقن منها هو المرجوحية المنطبق على الكراهة مضافا الى فحوى كراهة الاكتحال بنى الطعم ، و ما في الفقه الرضوى لم يحرز استناده الى الامام عليه السلام ، ولم يوافق المشهور ، وهما شرطان في اعتبار ما فيه ولم يحرز شيئاً منهما في هذا المقام مع احتمال الكراهة ايضاً في التعبير بعدم الجواز كما احتمله في الحدائق ،

و يستدل للمحكي عن المفيد وسلازل بالآخبار المتقدمة بناء على ارادة الحرمة من لفظة الكراهة في الخبرين المتقدمين اعنى خبر ليث و خبر سماعة ، و فيه ما بيناه آنفا من عدم ظهور لفظة الكراهة في الحرمة وان لم تكن ظاهرة في الكراهة المصطلحة، واما ما نسب الى ابن الجنييد والمقنع من عدم الكراهة رأساً فليس له وجه مع اطلاق الآخبار المتقدمة ،

المقام الثاني فيما اذا علم بتعديه الى الحلق ، وظاهر اطلاق كثير من كلمات الاصحاب هو الكراهة ايضاً كالخلاف والنهاية والجمل ، وظاهر غير واحد هو الحرمة حيث قيدوا الكراهة بما لا يتعدى الى الحلق كالشرائع وقال في المدارك وبه قطع الشيخ وجماعة ، والاقوى فيما لا يعلم بتعديه اليه هو الكراهة و ان انتهى الى التعدى اليه و ذلك لا يطلاق الآخبار المتقدمة و عدم الدليل على البطلان بالتعدي فيما اذا لم يعلم به من اول الامر ، واستدل العلامة للبطلان في محكي المختلف بانه اوصل الى جوفه المفطر فكان عليه القضاء و الكفارة ،

ولا يخفى ما فيه اما اولا فلمنع لزوم السعوط الوصول الى الحلق فتعمده ليس تعمداً على الوصول و حصوله من دون العمد به لا يكون مفطراً موجبا للقضاء فضلا عن الكفارة ،

واما ثانياً فبالمنع عن كون مطلق الايصال الى الجوف مفسداً بل المفطر هو الايصال الى المعدة بما يسمى اكلاً ، فالحق عدم مفطرة السعوط فيما اذا وصل الى الحلق فيما لم يعلم بوصوله من اول الامر

المقام الثالث فيما اذا علم بوصوله الى الحلق من اول الامر ، فالمشهور من كلامهم ايضاً هو الكراهة ، ويمكن ان يتمسك به بما ذكر اخيراً من المنع عن كون الايصال الى الحلق مفطراً لعدم صدق الاكل عليه، والمحكي عن المبسوط و المختلف هو عدم الجواز وعليه المصنف في المتن ويستدل له لصدق الاكل عليه وهو لا يخلو عن المنع ولكن الاحوط تركه مع العلم بوصوله الى الحلق والله العالم

السادس شم الرياحين والمراد بها كل نبت طيب الريح .

المراد بالرياحين كل نبت طيب الريح و كراهة شمها على الصائم مما ظاهرهم الاتفاق عليها و عن المنتهى انها قول علمائنا اجمع فهو اي شمها جازم مع الكراهة و يدل على اصل جوازه غير واحد من الاخبار ،

كصحيح عبدالرحمان بن الحجاج المروى في التهذيب عن الكاظم عليه السلام عن الصائم اترى له ان يشم الريحان ام لا ترى ذلك له فقال: لا بأس به ،  
وصحيح محمد بن مسلم المروى في الكافي والتهذيب عن الصادق عليه السلام عن الصائم يشم الريحان والطيب قال: لا بأس ،

و خبر سعد بن سعيد المروى في التهذيب قال كتب رجل الى ابي الحسن عليه السلام هل يشم الصائم الريحان يتلذذ به فقال عليه السلام : لا بأس به ،  
و خبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال : الصائم يدهن بالطيب و يشم الريحان ،  
و يدل على كراهة شمه ايضاً اخبار اخر  
كخبر الحسن بن زاهد المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام قال : الصائم لا يشم الريحان ،

و خبره الاخر عنه عليه السلام عن الصائم يشم الريحان قال عليه السلام : لا لانه لذة و يكره له ان يتلذذ ،

و مرسل الصدوق في الفقيه قال و كان الصادق اذا صام لا يشم الريحان فسئل عن ذلك فقال : انى اكره ان اخلط صومى بلذة ،

و روى في مرسل آخر عنه عليه السلام عن المحرم يشم الريحان قال عليه السلام : لا قيل و الصائم قال لا قيل يشم الصائم الغالية والدخنة قال: نعم قيل كيف حل له ان يشم الطيب ولا يشم الريحان قال : لان الطيب سنة والريحان بدعة للصائم ،

و خبر الحسين الصيقل عن الصادق عليه السلام قال و سألته عن الصائم يلبس الثوب المبلول فقال: لا و لا يشم الريحان ، ومقتضى الصناعة في الجمع بين الطائفتين هو كراهة شم الريحان للصائم اذ النهى المنضم اليه الترخيص في الفعل يستفاد منه الكراهة لا بمعنى استعمال النهى في الكراهة مجازاً او حقيقة بل النهى المنضم اليه الترخيص

كالنهي الذي لم ينضم اليه الترخيص مستعمل من حيث المادة والهيئة في معنى واحد، غاية الامر بعد ضم الترخيص في الفعل يستفاد منه مرجوحية الفعل مع جوازه و هو معنى الكراهة ،

و يدل على خصوصية الترجس في الكراهة ما ورد من النهي عنه بالخصوص كخبر محمد بن الفيض (العيص) المروى في الكافي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام ينهى عن الترجس فقلت جعلت فداك لم ذلك فقال : لانه ريحان الاعاجم ، وقال الكليني بعد نقل هذا الخبر اخبرني بعض اصحابنا ان الاعاجم كانت تشمه اذا صاموا وقال: انه يمسك الجوع ، وعن المفيد قده ان ملوك العجم كان لهم يوم معين يصومونه ويكثرون فيه شم الترجس فنهوا عليهم السلام عن ذلك خلافا لهم ، وفي الاستبصار كان للمجوس يوم يصومونه فلما كان ذلك كانوا يشمون الترجس،

اقول لو كان منشاء خصوصية الترجس بالكراهة هو ورود النهي عن شمه بالخصوص لكان اللايق ذكر المسك معه لورود النص فيه ايضاً ، وفي خبر غياث بن ابراهيم المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام عن ابيه ان عليا عليه السلام كره المسك ان يتطيب به الصائم ، ولو كان منشاء اختصاص الترجس بالذكر هو شدة رائحته لكان المسك ايضاً كذلك ، ولذا الحقه العلامة في المنتهى بالترجس لشدة رائحته ،

و كيف كان فهذا الحكم اعنى كراهة الشم يختص بالرياحين ، واما استعمال الطيب فهو مستحب في حال الصوم من غير خلاف، ويدل على استحبابه جملة من النصوص كخبر الحسن بن راشد المروى في الكافي قال كان ابو عبد الله عليه السلام اذا صام يتطيب بالطيب ويقول الطيب تحفة الصائم ،

ومرسل الصدوق قال قال الصادق عليه السلام : من تطيب بطيب اول النهار وهو صائم لم يكده يفقد عقله ،

و عن الخصال عن الحسن بن علي عليه السلام تحفة الصائم ان يدهن لحيته و تجمر ثوبه وتحفة المرئة الصائمة ان تمشط رأسها وتجر ثوبها، وكان ابو عبد الله الحسين عليه السلام

اذا صام يتطيب ويقول الطيب تحفة الصائم، وقد تقدم فى مرسل الصدوق قوله عليه السلام الطيب سنة والريحان بدعة للصائم، وفى تاسع عشر من البحار نقلا عن كتاب جعفر بن سليمان عن الصادق عليه السلام ان من ضرب وجهه بكف ماء ورد فى ذلك اليوم (اى فى اليوم الاول من شهر رمضان) امن من المذلة و الفقر ومن وضع على رأسه من ماء ورد امن تلك السنة من السرسام فلا تدعوا ما نوصيكم به.

### السابع بل الثوب على الجسد .

بلاخلاف يوجد فيه كما فى الجواهر بل الاجماع على كراهته ظاهراً، و يدل عليها من الاخبار

خبر الحسن بن راشد وفيه عن الصائم يستنقع فى الماء قال: نعم قلت فيبل ثوبا على جسده فقال : لا ،

وخبر الصيقل عن الصائم يلبس الثوب المبلول فقال : لا و هذا الخبر يقتضى كراهة لبسه ولو لم يكن على الجسد كما لا يخفى على الناظر فى قوله يلبس الثوب المبلول، ان هو اعم من مباشرته مع الجسد ،

وخبر عبدالله بن سنان لا تلبس ثوبك وهو رطب و انت صائم حتى تعصره ، و هذا الخبر يقتضى رفع الكراهة بالعصر مع انه بعد العصر لا يرتفع رطوبته فلا بد اما من ارادة قبل العصر من الرطب اى المرطوب الذى لم يعصر بعد كما هو الظاهر من المبلول او ارادة تخفيف الكراهة من العصر وان لم ترتفع بالكلية ، وهذه الاخبار وان تشتمل على النهى الظاهر فى التحريم الا انها تحمل على الكراهة لعدم الخلاف فيها بل للاجماع الظاهر عليها، ولصحيح ابن مسلم عن الصادق عليه السلام قال الصائم يستنقع فى الماء ويصب على رأسه ويتبرد بالثوب وينضح المروحة وينضح البوريا تحته ولا يغمس رأسه فى الماء بناء على ارادة بل الثوب من التبرد به كما هو المنساق منه ويؤيده التعبير ينضح المروحة والبوريا .

الثامن جلوس المرثة فى الماء بل الاحوط لها تركه

و قد مر الكلام في ذلك نيل قول المصنف وكذا لا بأس بجلوسه في الماء ،

### التاسع الحقنة بالجامد .

وقد تقدم في حكم الحقنة بالجامد في فصل ما يجب الامساك عنه من المفطرات .

### العاشر قلع الضرس بل مطلق ادماء الفم .

لموثق عمار بن موسى المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام عن الصائم ينزع

ضرسه قال : لا ولا يدمى فاه ولا يستاك بعود رطب ، مضافا الى ما تقدم من ما يدل على كراهة اخراج الدم المضعف .

### الحاد يعشر السواك بالعود الرطب .

وقد تقدم مرارا .

### الثاني عشر المضمضة عبثا وكذا ادخال شئ في الفم لا لغرض

صحيح .

يمكن ان يستدل لكراهة المضمضة عبثا على الصائم بما يأتي من النصوص

الواردة في حكم المضمضة والاستنشاق كما سيأتي في الفصل المذكور فيه احكام المضمضة .

### الثالث عشر انشاد الشعر ولا يبعد اختصاصه بغير المرأى او الشتمل

على المطالب الحقنة من دون اغراق او مدح الائمة عليهم السلام وان كان يظهر من بعض الاخبار التعميم .

قال في الحدائق ولم يذكر الاصحاب الشعر في مكروهات الصيام وان من ذكره

منها خصه بما اذا كان من الاشعار الدنيوية الخارجة عن الحكمة والوعظ ومدح اهل البيت اورثائهم ،

اقول والنصوص الواردة في ذلك مختلفة فمنها ما يدل على كراهته مطلقا كصحيح

حماد المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام تكره رواية الشعر للصائم والمحرم و في

المحرم وفي يوم الجمعة و ان يروى بالليل قال قلت وان كان شعر حق قال : و ان كان

شعر حق ،



وخبره الآخر عنه عليه السلام قال لا ينشد الشعر بالليل ولا ينشد في شهر رمضان ليل ولا نهار فقال له اسماعيل يا ابتاه وان كان فينا قال: عليه السلام وان كان فينا ، ومنها ما يدل على تخصيص الكراهة بما عدى مرأى الأئمة كخبر خلف بن حماد المروى في كتاب الاداب الدينية للخزانة المعينية للشيخ ابو علي الفضل بن الحسن الطبرسي عن الرضا عليه السلام قال قلت له ان اصحابنا يروون عن اباك ان الشعر ليلة الجمعة ويوم الجمعة وفي شهر رمضان وفي الليل مكروه وقد هممت ان ارثي ابا الحسن عليه السلام و هذا شهر رمضان فقال ارث ابا الحسن في ليالي الجمع وفي شهر رمضان وفي سائر الايام فان الله عزوجل يكافيك على ذلك و مثل ذلك ماورد في رثاء الحسين عليه السلام و هي كثيرة لا تحصى ،

ومنها ما يدل على نفي البأس عن انشاد الشعر في الحرم و حالة الاحرام فيما اذا اشتمل على الحكمة كصحيح علي بن يقطين و فيه انه سئل ابا الحسن عليه السلام عن انشاد الشعر في الطواف فقال ما كان من الشعر لا بأس به فلا بأس به ، ومورده كما ترى هو في الطواف وفي الحرم مع ان في خبر حماد بن عثمان تصريح بكراهة انشاده في حال الاحرام وفي الحرم ،

وخبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال عليه السلام بينا رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم بفناء الكعبة يوم افتتح مكة ان اقبل اليه وفد فسلموا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله من القوم قالوا وفد بكر بن وائل قال صلى الله عليه وآله فهل عندكم علم من خبر قس بن ساعدة الى ان قال صلى الله عليه وآله : وهل فيكم احدي حسن من شعره شيئاً قال بعضهم سمعته يقول : في الاولين الذاهبين من القرون لنا بصائر ، الى اخر ما قرئه ، و هذا الخبر ايضا صريح في ترغيب النبي صلى الله عليه وآله الى انشاد الشعر بين يديه صلى الله عليه وآله في مسجد الاحرام ، فيدل على رجحانه ومقتضى الجمع بين هذه الاخبار هو اختصاص الكراهة بغير المرأى و مدح الأئمة عليهم السلام و مالا يشتمل على المطالب الحقه ، وهذا هو مختار الشهيد في الذكرى والشهيد الثاني في غير واحد من كتبه والمحقق الثاني و صاحب المدارك بل الاوجه اختصاصها بما يكون مرجوحاً في غير حالة الصيام لكونه حراماً او مكروهاً فيكون في حال الصوم اشد كما يكون

كك في الاوقات الشريفة والامكنة المقدسة ، واما ما كان منه راجحاً ذا فضيلة فيكون في الحالات الشريفة والاقوات والامكنة المقدسة افضل ، وعلى هذا فينبغي حمل الخبرين الاولين اعنى صحيح حماد وخبره الاخر على التقيية ، ولا سيما الاخير منهما المشتمل على قول اسماعيل يا ابتاه وان كان فينا وقوله عليه السلام وان كان فينا ، واما ما استدل به في الحديث لنفى الكراهة في المرائي من صحيح عبدالله الفضل من قال فينا بيت الحديث وخبر الحسن الجهم ما قال فينا مؤمن بيت الحديث ونحوهما فهو اجنبى عن المقام ، لكونه في مقام انشاء الشعر فيهم لا انشاده مع ان ما يدل على الكراهة اخص منه فيقيد او يخصص به

**الرابع عشر الجدل والمرء و اذى الخادم و المسارعة الى الحلف ونحو ذلك من المحرمات والمكروهات في غير حال الصوم فانه تشتد حرمتها او كراهتها حاله .**

وفى خبر المدائنى ولا تنازعوا ولا تحاسدوا الى ان قال وقال ابو عبدالله عليه السلام : اذا صمت فليصم سمعك وبصرك من الحرام والقبيح و دع المرء و اذى الخادم ، و فى خبر الفضيل ابن يسار المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام قال : اذا صام احدكم الثلاثة الايام فى الشهر فلا يجادل احداً ولا يجهل ولا يسرع الى الايمان والحلف بالله و ان جهل عليه احد فليحتمله ، واما اشتداد حرمة المحرمات وكراهة المكروهات فى غير حال الصوم فى حاله فلم ار ما يدل عليه نص بهذا العنوان ، نعم يمكن ان يستدل له بخبر المدائنى وخبر الفضيل ، و قد ورد تضاعف الحسنات والسيئات فى اتيان الفضائل والرزائل فى الاوقات الشريفة كالجمعة و نحوها ،

و عن الصادق عليه السلام اجتنبوا المعاصى ليلة الجمعة فان السيئة مضاعفة فالحسنة مضاعفة ، و من ترك معصية الله ليلة الجمعة غفر الله له كلما سلف منه ، وقيل له استأنف العمل و من بارز الله ليلة الجمعة بمعصية اخذه الله بكلما عمل فى عمره و ضاعف عليه العذاب بهذه المعصية ،

وعن ثواب الاعمال عن الباقر عليه السلام قال الخير والشر يضاعف يوم الجمعة ،

و عن الدعائم عن النبي ﷺ اكثر وامن الصلوات على يوم الجمعة فانه يوم  
يضعف فيه الاعمال ،

وفي خطبة النبي ﷺ في اخر شعبان ما يدل على تضاعف الخير والشر في  
شهر رمضان، قد ورد النص في تضاعفهما في اذى الحجة و في كل زمان شريف و مكان  
منيف يمكن منها اصطيد تضاعفهما في الحالات الشريفة ايضا كحالة الصوم رزقنا الله  
سبحانه الدوام على طاعته والاجتناب عما يكرهه في جميع الاحوال والاوقات

**فصل فيما يوجب الكفارة المفطرات المذكورة كما انها توجب**

القضاء كذلك توجب الكفارة اذا كانت مع العمد والاختيار من غير كره ولا  
اجبار من غير فرق بين الجميع حتى الارتماس والكذب على الله وعلى رسوله  
بل الحقنة والقيء على الاقوى ، نعم الاقوى عدم وجوبها في النوم الثاني  
من الجنب بعد الانتباه بل والثالث و ان كان الاحوط فيها ايضا ذلك خصوصا  
الثالث ، ولا فرق ايضا في وجوبها بين العالم والجاهل والمقصر والقاصر  
على الاحوط و ان كان الاقوى عدم وجوبها على الجاهل خصوصا القاصر  
والمقصر غير الملتفت حين الافطار ، نعم اذا كان جاهلا بكون الشيء مفطرا  
مع علمه بحرمة كما اذا لم يعلم ان الكذب على الله و رسوله من المفطرات  
فارتكبه حال الصوم فانظاهر لحقوقه بالعالم بوجوب الكفارة .

في هذا المتن امور(الاول) : لا اشكال في وجوب الكفارة في ابطال الصوم  
بارتكاب مفطر من المفطرات في الصوم الذي تجب الكفارة فيه مما سياتى في الجملة ،  
ويدل عليه من النصوص

صحيح عبدالله بن سنان المروى في الكتب الثلاثة عن الصادق عليه السلام عن رجل  
افطر من شهر رمضان متعمدا يوما واحداً من غير عذر قال عليه السلام : يعتق نسمة او يصوم  
شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا فان لم يقدر تصدق بما يطيق .

و خبر عبدالرحمان بن ابي عبدالله المروى في الكافي و التهذيب قال سألته  
عن رجل افطر يوما من شهر رمضان متعمدا قال : يتصدق بعشرين صاعا ويقضى مكانه ،

والمروى فى الفقيه عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجل افطر يوماً من شهر رمضان فقال: كفارته جريبان من طعام وهو عشرون صاعا ،

وما رواه الشيخ عن عبدالرحمان بن ابى عبدالله عن الصادق عليه السلام عن رجل افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً قال : عليه خمسة عشر صاعا لكل مسكين مد بمد النبى صلى الله عليه وآله افضل ،

و خبر المشرقى الذى رواه الشيخ قده ايضا عن الكاظم عن رجل افطر من شهر رمضان اياما متعمداً فعليه عتق رقبة مؤمنة و يصوم يوماً بدل يوم ، وهذه الاخيار كما ترى تدل على وجوب الكفارة بالافطار فى شهر رمضان باى مفطر كان من دون فرق فيه بين المفطرات ، مضافا الى ماورد فى بعض المفطرات بالخصوص

ففى خبر المروزى المروى فى التهذيب قال سمعته يقول اذا تمضمض الصائم فى شهر رمضان او استنشق متعمداً او شم رائحة غليظة او كنس بيتا فدخل فى انفه وحلقه غبار فعليه صوم شهرين متتابعين فان ذلك مفطر مثل الاكل والشرب والنكاح ،  
و خبر ابى بصير المروى فى التهذيب ايضا عن الصادق عليه السلام فيمن ترك الغسل متعمداً حتى اصبح قال : يعتق رقبة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا ،  
و خبر المروزى عن الفقيه عليه السلام فيمن اجنب بليل ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم ،

و مضمر عبدالحميد عن بعض مواليه وفيه فمن اجنب فى شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبة او اطعام ستين مسكينا وقضاء ذلك اليوم ، والنصوص الواردة فى الاستمناة وقد تقدمت ، والنصوص الواردة فى الجماع المتقدمة ،

**(الامر الثانى) :** انما تجب الكفارة بارتكاب مفطر من المطرات فيما اذا ارتكبه بالعمد والاختيار من دون كره ولا اجبار ، اما اعتبار العمد والاختيار فى مقابل السهو والنسيان فلانه مع السهو والنسيان لا يكون المفطر مفطرا فلا يجب القضاء فضلا عن الكفارة كما تقدم ، و اما الاختيار فى مقابل الاكراه والاجبار فلان المستفاد من الأدلة الواردة فى وجوب الكفارة انها تجب فيما اذا كان بطلان الصوم على وجه العصيان

كما يشهد به ما في صحيح عبدالله بن سنان (متعمدا من غير عذر) فلا كفارة فيما لا يكون الافطار عن العصيان وكان معذورا فيه فلا كفارة في مورد الاكراه والاجبار على الافطار ولعل هذا ظاهر،

(الامر الثالث) : قد عرفت في الامر الاول استفادة وجوب الفكارة في الافطار

باى مفطر من المفطرات المذكورة للاخبار العامة الدالة على وجوبها بالافطار، والاخبار الخاصة الواردة في الاكل والشرب والجماع ونحوها، ولكن وقع الخلاف في بعض منها، منها الارتماس فالمشهور من القائلين بكونه مفطرا هو وجوب الكفارة بالتعمد به ، والمحكى عن ابي الصلاح هو وجوب القضاء به خاصة دون الكفارة وهو الظاهر من المحقق في النافع و العلامة في القواعد ، ويستدل للاخير بالاصل و خلو النصوص عن ذكرها مع كونها متعرضة لايجاب القضاء الكاشف عن ورودها في مقام الحاجة و عدم دلالة النصوص الدالة على وجوبها بارتكاب اى مفطر من المفطرات لانصرافها الى نحو الاكل والشرب والجماع دون نحو الارتماس ، والاقوى هو الاول وهو وجوب الكفارة في التعمد بالارتماس لدلالة العمومات المتقدمة على وجوبها بالتعمد في الافطار و دلالة الاخبار المذكورة في الارتماس على كون الارتماس من المفطرات ، فلا تأمل في وجوبها بالتعمد عليه بعد دلالة الدليل على كونه من المفطرات و وجوب الكفارة في التعمد بما يكون منها ،

ومنها الكذب على الله وعلى رسوله وقد اختلف في وجوب الكفارة في التعمد به ايضا ، والاقوى فيه ايضا وجوب الكفارة مع التعمد به لاطلاق المفطر عليه و عموم مادل على وجوب الكفارة في التعمد به بالمفطر ، ولعل القائل بعدم وجوبها فيه ممن يقول بعدم كونه مفطراً للصوم ،

ومنها الحقنة بالمایع والمحكى عن جمل السيد انه قال و قالوا في اعتماد الحقنة وما يتيقن وصوله الى الجوف من السعوط و في اعتماد القيمى و بلع الحسا انه يوجب القضاء من غير كفارة، والمحكى عن الشيخ في الجمل والاقتصاد القضاء بالمائعات خاصة، وكره الجامدات، ويحتمل ان تكون خاصة اشارة الى انحصار القضاء بالمائعات

دون الجامدات ، و يشهد به ذكره الكراهة في الجامدات ، و يحتمل ان يكون اشارة الى انحصار القضاء خاصة في المائعات دون الكفارة فيكون قائلاً بعدم الكفارة في الحقنة بالمائع مع قوله بثبوت القضاء ، و في الجواهر والاقوى ان لم ينعقد اجماع كما حكا في المختلف عن السيد وجوب الكفارة به (اي بالاحتقان بالمائع) لاندراجه فيمن افطر متعمداً ، اللهم الا ان يدعى انسباق غيره منها وفيه بحث انتهى ،

اقول ليس في اخبار الاحتقان اطلاق المفطر على الاحتقان كاطلاقه على الارتماس والكذب على الله ، وانما القول بفساد الصوم بالتعمد به لاجل نفى الجواز عنه في صحيح ابن ابي نصر ونفى البأس عن الجامد المشعر بثبوته في المائع و ذلك بعد فرض ظهور الاوامر والنواهي الواردة في المركبات في الغيرية ، و دلالتها على جزئية متعلق الاوامر او شرطيته وما نعية متعلق النواهي ، وهذا و ان كان مقبولاً عندنا حسبما حررناه في الاصول لكنه ليس في الوضوح بمثابة التعبير بالمفطر كما عبر به في الارتماس والكذب ، وعليه فالاحوط لو لم يكن اقوى ثبوت الكفارة في التعمد بالحقنة ، واما حديث الانصراف على تقدير صدق المفطر على الاحتقان ففيه مامر من انه لا يضر بالتمسك بالاطلاق ،

ومنها القيسى ولم يحك وجوب الكفارة بدعنا احدنا الا ما حكى المرتضى قولاً بوجوبها مع القضاء ولم يعلم قائله ، ويستدل لعدم وجوبها بالاجماع المدعى على عدمه كما في صريح الخلاف ، و ظاهر غيره المؤيد بعدم وجدان القائل بوجوبها مع دعوى انحصار الكفارة بمورد افساد الصوم بالاكل او الشرب لتبادره من الافطار ، وفيه ما لا يخفى لعدم تحقق الاجماع و انه لا يضر بالقول بوجوبها عدم وجدان القائل به اذا دل الدليل على وجوبها ،

و استدلل لوجوبها بنصوص الكفارة فيمن افطر عمداً كخبر مسعدة بن صدقة من تقياً متعمداً وهو صائم فقد افطر وعليه الاعادة ، و صحيح الحلبي انا تقياء الصائم فقد افطر ، ونحوهما من الاخبار المتقدمة في مقام بيان ما يمسك عنه ، والاستدلال بها بعد ضمها الى العمومات الدالة على وجوب الكفارة عند تعمد الافطار اظهر من اثبات وجوبها بالتعمد بالحقنة حيث قد عرفت عدم اطلاق المفطر عليها في شئى من الاخبار

وان استفيد مفطريتها من النهي عنها ، واما القيسى فالمصرح به في هذه الاخبار مفطريته عند التعمد به ومقتضاه لزوم الكفارة به ايضا لكن الاجماع المدعى على عدم وجوبها به وعدم وجدان القائل بوجوبها اوجب التردد فيه واللازم فيه الاحتياط لولم نقل بكون وجوبها اقوى والله العالم .

**(الامر الرابع) :** الاقوى عدم وجوب الكفارة في النوم الثاني من الجنب بعد

الانتباه بل والثالث و ان كان الاحوط فيهما ذلك خصوصا الثالث بل الاحسن مراعات الاحتياط في النوم الاول اذا لم يكن من عادته الانتباه كما مر كل ذلك في مباحث ما يمسك عنه .

**(الامر الخامس) :** قد تقدم في فصل المعقود في اعتبار العمد والاختيار في

الافطار حكم الجاهل بالحكم التكليفي والوضعي واقسامه من القاصر والمقصر والمتنبه على السؤال وغير المتنبه عليه واختلاف الاقوال في وجوب الكفارة عليه وما هو المختار منها ،

**(الامر السادس) :** لو كان عالماً بحكمه التكليفي و جاهلاً بالوضعي كما اذا

كان جاهلاً بكون الشئ مفطراً مع علمه بحرمة كما اذا لم يعلم بان الكذب على الله سبحانه من المفطرات فارتكبه حال الصوم فالذى عليه المصنف قده هو لحوقه بالعالم في وجوب الكفارة ، ولعل منشأه هو التمسك بموثق زرارة في الرجل يأتي اهله و هو في شهر رمضان او يأتي اهله وهو محرم وهو لا يرى الا ان ذلك حلال له قال عليه السلام : ليس عليه شئى ، فانه بعموم نفي الشئى عنه يدل على نفي الكفارة عنه في مورد الجهل بالحكم وهو حرمة الماتى به من حيث نفسه ومن حيث كونه مضراً بالصوم، ولا دلالة له فيما اذا علم بحرمة من حيث نفسه وكان جاهلاً من حيث الصوم فيرجع الى العمومات الدالة على وجوب الكفارة في تناول المفطر الشامل لما اذا كان عن جهل بالحكم لاختصاص نفي البأس في الموثق بما اذا كان تناول عن الجهل بالحكم وضعا وتكليفاً معاً، وما استفاده قده لا يخلو عن المنع بل الظاهر منه كون الجهل في حرمة من حيث الصوم ضرورة العلم بحلية الاتيان بالاهل من حيث نفسه فالجهل بها انما هو من حيث الصوم

ففيما اذا جهل بحرمة شيئى فى حال الصوم من حيث الصوم يشمله الحكم بانه ليس عليه شيئى ولو كان عالما بحرمة من حيث نفسه كما فى مثل الكذب على الله سبحانه اذا علم بحرمة من حيث نفسه و جهل كونه من المفطر .

مسألة ١- تجب الكفارة فى اربعة اقسام من الصوم، الاول صوم شهر رمضان وكفارته مخيرة بين العتق و صيام شهرين متتابعين و اطعام ستين مسكينا على الاقوى وان كان الاحوط الترتيب فيختار العتق مع الامكان ومع العجز عنه الصيام و مع العجز عنه فالاطعام ، ويجب الجمع بين الخصال ان كان الافطار على محرم كاكل المغصوب و شرب الخمر والجماع المحرم .

كان ما تقدم فى حكم الكفارة فى ارتكاب المفطرات و فى هذه المسألة فى الصوم الذى تجب الكفارة فى افطاره وهو اربعة اقسام من الصوم، الاول صوم شهر رمضان، ولا اشكال ولا خلاف فى وجوب الكفارة بالتعمد فى افطاره ، وقد دلت الاخبار المتقدمة والائنة عليه كما لا اشكال فى كون كفارته الخصال الثلاث اعنى العتق والصيام والاطعام ، وانما الكلام فى كونها على نحو الترتيب او التخيير فان فيه قولين و المشهور انه على نحو التخيير وعن الانتصار والغنية دعوى الاجماع عليه ،

واستدلوا له بصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام فى رجل افطر فى شهر رمضان متعمدا يوماً واحداً من غير عذر قال عليه السلام : يعتق نسمة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا فان لم يقدر تصدق بما يطيق ،

وخبّر ابى بصير عن الصادق عليه السلام عن رجل وقع يده على شيئى من جسد امرئته فادفق فقال: كفارته ان يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا او يعتق رقبة ، وموثق سماعة سألته عن رجل اتى اهله فى شهر رمضان متعمداً قال: عليه عتق رقبة او اطعام ستين مسكينا او صوم شهرين متتابعين وقضاء ذلك اليوم واين له مثل ذلك، و صحيح عبدالرحمان عن الصادق عليه السلام سألته عن رجل افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً قال عليه السلام : عليه خمسة عشر صاعاً لكل مسكين مداً ،

وخبّر جميل المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام عن رجل افطر يوماً من شهر



رمضان متعمدا فقال عليه السلام : ان رجلا النبي صلى الله عليه وآله فقال : هلكت يا رسوالله الى ان قال وقعت على اهلي قال عليه السلام : تصدق واستغفر الله ، والتقريب في هذين الخبرين الاخيرين هو دلالتهما على الاجتزاء بالصدقة مطلقا ولو كانت الكفارة مرتبة لما كان وجه للاكتفاء بذكر الصدقة فقط بل مقتضى مقام البيان ذكر الخصالين الاخرين و الانتهاء الى ذكر الصدقة عند تعذرهما ،

و عن فقه الرضا ومن جامع في شهر رمضان او افطر فعليه عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا لكل مسكين مد من طعام و عليه قضاء ذلك اليوم و انى له مثله . ودلالة هذه الاخبار على التخيير واضحة بل هي صريحة فيه ، والمحكى عن ابن ابي عقيل والسيد في احد قوله انه على وجه الترتيب بمعنى وجوب العتق اولا وان لم يجد فالصيام وان لم يجد فالاطعام ،

ويستدل للترتيب

بالمروى في الفقيه عن الباقر عليه السلام ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله فقال هلكت و اهلك فقال عليه السلام : و ما اهلكك قال : اتيت امرأتى في شهر رمضان و انا صائم فقال النبي صلى الله عليه وآله اعتق رقبة قال : لا اجد قال : فصم شهرين متتابعين فقال : لا اطيق قال : تصدق على ستين مسكينا قال : لا اجد فاتى النبي صلى الله عليه وآله بعذق ( اى نخلة بحملها ) فى مكتل ( اى زنبيل كبير ) فيه خمسة عشر صاعا من تمر فقال النبي صلى الله عليه وآله خذها فتصدق بها فقال فالذى بعثك بالحق ليس ما بين لايتها اهل بيت احوج اليه منا فقال خذها فكله انت واهلك فانه كفارة لك .

والمروى عن كتاب على بن جعفر انه سئل اخاه عن رجل نكح امرئته و هو صائم فى رمضان ما عليه قال عليه السلام : عليه القضاء و عتق رقبة و ان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فان لم يجد فليستغفر الله ،

مضافا الى الاصل العملى فى مثل المقام ، حيث انه يقتضى الترتيب و هو الاحتياط اللازم لكون الشك فى التخيير والترتيب يرجع الى الشك فى مرحلة الفراغ حيث يقطع بتعلق الذمة بالعتق لكنه يشك فى الفراغ عنه بالصيام والاطعام لان وجوب

العتق لو كان تخييرياً يفرغ الذمة عنه بالآتيان بالصيام والاطعام ولو كان على الترتيب لا يفرغ عنه الآبائانه الامع العجز عنه ، والاقوى ما عليه المشهور من التخيير للشهرة المحققة والاجماع المدعى عليه والابخار المستفيضة ، واشتمال بعض منها على تقديم الاطعام على الصيام والاقطار فى بعض منها على ذكر بعضها كصحيحة عبدالرحمان بن ابى عبدالله وموثقة سماعة المقتصر فيهما على ذكر الاطعام ، ففي الصحيحة فى السؤال عن افطر يوماً من شهر رمضان قال : يتصدق بعشرين صاعاً و يقضى مكانه ،

و فى خبره الاخر عليه خمسة عشر صاعاً لكل مسكين مد بمد النبى افضل ، وفى الموثقة فى السؤال عن لزق باهله فانزل قال : عليه اطعام ستين مسكيناً مد لكل مسكين ، وكخبر المشرقى المقتصر فيه على ذكر العتق وفيه فى السؤال عن افطر من شهر رمضان اياماً متعمداً ما عليه من الكفارة فكتب من افطر يوماً من شهر رمضان فعليه عتق رقبة مؤمنة ويصوم يوماً بدل يوم ،

وكخبر المروزي المقتصر فيه على الصيام وقد تقدم ، فان هذا الاختلاف يلائم مع التخيير ، وهذا بخلاف الترتيب كما لا يخفى مع قصور سند ما يدل على الترتيب و عدم صراحة المروى عن النبى ﷺ فى الترتيب حيث ان ما فيه ترتيب ذكرى فقط وهو اعم ، واشتماله على كون مصرف الصدقة الواجبة عليه هو نفسه واهله ، واحتمال التقية عن الباقر عليه السلام فى حكايته عن النبى ﷺ لموافقته مع ما يحكى المخالفين عنه عليه السلام كابى حنيفة وغيره ، و تقية الكاظم عليه السلام فى خبر على بن جعفر فى موافقتهم فى الحكم على طبق حكمهم بالترتيب و امكان حمل خبر الترتيب على الاستحباب ، مضافاً الى سقوطه عن الحجية باعراض المشهور عن العمل به و اخذهم باخبار التخيير على ما هو التحقيق من اعتبار الخبر الموثوق بصدوره وسقوط الخبر عن الاعتبار بالاعراض عنه لزوال الوثوق عنه بالاعراض كما مر مراراً والله العالم ، و مع ذلك كله فالاحتياط مما لا ينبغى تركه باختيار العتق مع الامكان و مع العجز عنه الصيام و مع العجز عنه فالاطعام ،

هذا تمام الكلام فى الترتيب والتخيير ،

ولا اشكال في كفاية الايتان باحدى الخصال في الافطار بالمحلل اعنى بالافطار بما يكون تناوله حلالا لولا الصوم كالايتان بالزوجة وتناول ما يحل اكله او شربه ، وانما الكلام في تناول المحرم كاكل المغصوب وشرب الخمر والجماع المحرم كالزنا و اللواط وقد اختلف فيه فالمشهور فيه ايضا هو كفاية الايتان باحدى الخصال كلافطار بالمحلل للاصل والمطلقات الدالة على كفاية الايتان باحدى الخصال على وجه التخيير او الترتيب وعدم ما يوجب تقييدها بالافطار بالمحلل لضعف ما يدل على وجوب الجمع في الافطار بالمحرم ، والمحكى عن الصدوق وجوب الجمع بين الخصال الثلاث ، ويستدل له بخبر عبدالسلام الهروى عن الرضا عليه السلام في اختلاف الروايات في كفارة الافطار في شهر رمضان والاخذ بايهما وفيه قال عليه السلام : يؤخذ بهما جميعا متى جامع الرجل حراماً او افطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا وقضاء ذلك اليوم ، وان نكح حلالا او افطر على حلال فعليه كفارة واحدة وقضاء ذلك اليوم وان كان ناسيا فلا شيء عليه ،

وموثق سماعة على مارواه الشيخ قده في رجل اتى اهله في شهر رمضان متعمدا قال عليه السلام : عليه عتق رقبة واطعام ستين مسكينا وصوم شهرين متتابعين وقضاء ذلك اليوم ومن اين له مثل ذلك اليوم ، بناء على عطف اطعام وصوم شهرين على ما قبلهما بكلمة (و) لا (او) وحمل الخبر على صورة الافطار بالحرام ،

وما في الفقيه من ان الخبر الذي روى فيمن افطر يوما من شهر رمضان متعمدا ان عليه ثلاث كفارات فاني افتى به فيمن افطر بجماع او بطعام محرم عليه لوجود ذلك في رواية ابي الحسن الاسدى فيما ورد عليه من الشيخ ابي جعفر محمد بن عثمان العمري انتهى ، والظاهر اتصال ذلك بالناحية لان العمري من الوكلاء وهم لا ينطقون الا عن الناحية ولا يخفى ان مقتضى الصناعة هو حمل الاخبار المطلقة الدالة على كفاية الايتان باحدى الخصال على تلك الاخبار ، وتقييد المطلقات بما عدى الافطار بالمحرم والعمل في الافطار بالمحرم بتلك الاخبار الدالة على وجوب الجمع بين الخصال فيه لكن الذي يمكن الاستناد إليه هو خبر عبدالسلام الصرح بالتفصيل بين الافطار بالمحلل والمحرم ،

واما موثق سماعه فهو مختلف الضبط في التعبير بكلمة (او) او (و) لا يصح الاستناد اليه كما ان ما في الفقيه لم يثبت استناده الى الناحية فلعل العمرى افتى على طبق ما استنبطه و لكن لا يصح الاستناد الى خبر عبدالسلام لما في سنده من الدغدغة و كون مضمونه مخالفا لما عليه المشهور فيكون معرضا عنه لكن الاحتياط فيه مما لا ينبغي تركه، ثم انه على القول بوجوب كفارة الجمع في الافطار بالمحرم القدر المتيقن منه هو وجوبها في الجماع المحرم والافطار على المحرم ذاتا كالخمر والمغصوب ، و في التعدى عنهما الى كل محرم كوطى الزوجة في حال الحيض واكل ما يضر بالبدن اشكال ، و اطلاق النص يقتضيه لولم يدع انصرافه الى المحرم بالذات والله العالم .

**الثانى صوم قضاء شهر رمضان اذا افطر بعد الزوال وكفارته اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد فان لم يتمكن فصوم ثلاثة ايام و الاحوط اطعام ستين مسكينا .**

في هذا المتن امور، (الاول) : المشهور على وجوب الكفارة في الافطار في قضاء شهر رمضان بعد الزوال والمحكى عن ابن ابي عقيل عدمه، والاقوى ما عليه المشهور، ويدل عليه خبر بريد العجلي المروى في الكافي والفقيه عن الباقر عليه السلام في رجل اتى اهله في يوم يقضيه من شهر رمضان قال عليه السلام : ان اتى اهله قبل الزوال فلا شيء عليه الا يوماً مكان يوم، وان اتى اهله بعد الزوال فان عليه ان يتصدق على عشرة مساكين فان لم يقدر عليه صام يوماً مكان يوم و صام ثلاثة ايام كفارة لما صنع ، و مثله في الدلالة على اصل وجوب الكفارة غيره مما يأتى ،

و استدل لما حكى عن ابن ابي عقيل بموثق عمار المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام في الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان يريد ان يقضيه متى يريد ان ينوى الصيام قال : هو بالخيار الى ان تزول الشمس فاذا زالت الشمس فان كان نوى الصوم فليصم وان كان نوى الافطار فليفطر، سئل فان كان نوى الافطار يستقيم ان ينوى الصوم بعد ما زالت الشمس قال: عليه السلام لا، سئل فان نوى الصوم ثم افطر بعد ما زالت الشمس قال: قد اساء وليس عليه شيء الا قضاء ذلك اليوم الذي اراد ان يقضيه ، و فيه ما مرنا

مرارا من سقوط الخبر عن الحجية بالاعراض عنه وقيام العمل على خلافه ، فالموثق و ان كان موثقا يصح الاستناد اليه لكن بعد الاعراض عن العمل به يسقط عن الحجية بزوال الوثوق عنه بسبب الاعراض ، فلامحيص الا بالاخذ بما عليه المشهور ، ولا حاجة لنا الى الجواب عن الموثق بتضعيف سنده باشماله على جماعة من الفطحية حتى يورد عليه بعدم موافقته مع من يعمل بالاخبار الموثقة من الاصحاب ، بل لو كان السند قويا في اعلى الدرجة من القوة يصير بسبب الاعراض او هن ،

و اجاب الشيخ قده في التهذيب عنه بان قوله عليه السلام ليس عليه شيى الا قضاء ذلك اليوم محمول على انه ليس عليه شيى من العقاب لان من افطر في هذا اليوم لا يستحق العقاب وان افطر بعد الزوال وتلزمه الكفارة ، ولا يخفى ما فيه من البعد و من المخالفة مع ما يدل عليه ما في هذا الموثق من قوله عليه السلام قدساء ومن الفتوى على حرمة الافطار في قضاء صوم شهر رمضان المترتب عليها استحقاق العقاب و من الملازمة بين وجوب الكفارة و بين العصيان في الافطار و ان انفك العصيان به عن الكفارة في بعض الموارد فهذا التوجيه ليس بشيى ، و حمله في الحدائق على التقية لذهاب الجمهور على عدم وجوب الكفارة في افطاره و لابس به وان لم نحتج اليه .

(الامر الثاني) مقتضى خبر بريد وغير واحد من الاخبار الاخر وجوب الكفارة فيما اذا افطر بعد الزوال ولو كان قبل العصر ، ولكن المذكور في صحيح هشام بن سالم المروى في التهذيب هو نفي الكفارة ان وقع الافطار قبل صلاة العصر وثبوتها ان وقع بعدها ، وفيه قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل وقع على اهله وهو يقضى شهر رمضان فقال : ان كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيى عليه يصوم يوماً بدل يوم وان فعل بعد العصر صام ذلك اليوم واطعم عشرة مساكين فان لم يمكنه صام ثلاثة ايام كفارة لذلك ، والعمل على طبق خبر البريد ، فهذا الخبر ولو كان صحيحا مطروح بالاعراض عنه ،

ويمكن حمله على ارادة دخول وقت الصلاتين بالزوال الا ان هذه قبل هذه ، وربما يسند الى و هم النساخ بتبديله الظهر بالعصر و لكنه مع بعده وعدم جواز ابداء احتماله في باب الاخبار لسلب الوثوق به لا يكون وجيهاً لعدم دخل بعد الصلاة

ولو كانت صلاة الظهر بل المدار على بعد الزوال وقبله ،  
وقد يجمع بينه وبين خبر البريد بالاثم بالافطار بالزوال ولو كان قبل صلاة  
العصر وبوجوب الكفارة اذا كان بعد صلاة العصر وهو ايضا ضعيف لانه مع ما فيه من البعد  
فرع المعارضة وقد عرفت عدم مقاومة الصحيح لذلك لسقوطه عن الحجية بالاعراض .  
**(الامر الثالث)** المستفاد من خبر البريد و صحيح هشام هو كون الكفارة في  
افطار قضاء شهر رمضان اطعام عشرة مساكين ان قدر عليه و الا فصيام ثلاثة ايام ، وقد  
ورد في اخبار اخر كونها ككفارة الافطار في شهر رمضان ،  
ففي مرسل الفقيه انه ان افطر قبل الزوال فلا شيء عليه وان افطر بعد الزوال  
فعليه الكفارة مثل من افطر يوما في شهر رمضان ،

وهو ثقب زرارة المروى في التهذيب عن الباقر عليه السلام في رجل صام قضاء من شهر  
رمضان فاتى النساء قال : عليه السلام عليه من الكفارة ما على الذي اصاب في رمضان لان ذلك  
اليوم عند الله من ايام رمضان ،

وخبر حفص بن سوقة المروى عن الصادق عليه السلام في الرجل يلاعب عياله او جاريته  
وهو في قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء فينزل فقال : عليه من الكفارة مثل ما على الذي  
يجامع في شهر رمضان ،

و عن الفقه الرضوى اذا قضيت صوم شهر رمضان او النذر كنت بالخيار في  
الافطار الى زوال الشمس ، فان افطرت بعد الزوال فعليك كفارة مثل من افطر يوماً  
من شهر رمضان ، وقد روى ان عليه اذا افطر بعد الزوال اطعام عشرة مساكين لكل مسكين  
مد من طعام فان لم يقدر عليه صام يوماً بدل يوم وصام ثلاثة ايام كفارة لما فعل ولاجل  
اختلاف الاخبار في ذلك اختلفت الاقوال في مقدار كفارته فالأكثر على انه اطعام عشرة  
مساكين ان امكن ، ومع عدم امكانه فصيام ثلاثة ايام وقد نسب الى المشهور ايضا ، و  
يستدل لهذا القول بخبر البريد و صحيح هشام ، وقد ناقش في الاستدلال بهما صاحب  
المدارك باشمال خبر البريد على الحرث بن محمد وهو مجهول ، و صحيح هشام على  
جواز فعل المفطر بعد الزوال قبل فعل صلاة العصر وهو مخالف لما ذهب اليه الاصحاب ،

ولا يخفى ما فيه فان اشمال خبر البريد على ما قال لا يضر بحجيته بعد ان كان مما يوثق بصدوره لاستناد المشهور او الاكثر عليه لما عرفت من كون المدار في حجيته هو الوثوق بصدوره فكلمة كان الخبر اضعف سنداً يصير بالاستناد اليه اوثق مع ان الراوى عن الحرث هو الحسن بن محبوب الذى هو من اصحاب الاجماع على انه لا يروى الا عن الثقة فالجهل الحاصل من مجهولية الحرث يرتفع برواية الحسن عنه، وبالجملة فهذه المناقشة ضعيفة جدا على ما عياله بناء الاصحاب في حجية الاخبار في هذه الاعصار و عليه يدور مبنى الفقه فيها و لولاها لزم تأسيس فقه جديد مع كثرة الاختلاف فيما بايدينا من الاخبار كما ان المناقشة في صحيح هشام بسبب اشماله على التحديد ببعد صلاة العصر مندفة بما ثبت في الاصول من صحة التفكيك في الخبر الواحد بالنسبة الى مداليه في الحجية ولو كان لاؤله بالنسبة الى كل مدلول منه الى خبر اخر فيمكن التفكيك فيه في الحجية ،

والمحكى عن ابني بابويه اعنى الصدوق و اباه ان كفارة افطار قضاء شهر رمضان بعد الزوال ككفارة افطار شهر رمضان نفسه ويستدل له

بمؤثق زرارة عن الباقر عليه السلام ومرسل حفص ومرسل الفقيه وما في الفقه الرضوى المتقدم جميعها انفاً، لكن لا يصلح الاستناد بشيئى منها بعد الاعراض عنها وقيام الشهرة على العمل بخلافها مع كون مرسل حفص والفقيه قاصرين عن المعارضة مع خبر البريد و صحيح هشام و عدم حجية ما في الفقه الرضوى فى المقام لظهوره فى كونه من صاحب الكتاب كما يدل عليه تعقبه بقوله و روى ان عليه اذا افطر (الخ) فلم يبق الاموثق زرارة وهو ساقط عن الحجية بالاعراض ولا يحتاج الى حمله على الاستحباب ،

و المحكى عن ابن البراج ان كفارة قضاء رمضان كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة مخيراً بينها ومع العجز عن الجميع فصيام ثلاثة ايام ، و عن ابى الصلاح انها صيام ثلاثة ايام او اطعام عشرة مساكين و ظاهره التخيير بينهما، و فى المدارك انه لم نقف لهذين القولين على مستند .

الثالث صوم المنذر المعين وكفارته كفارة افطار شهر رمضان.

في هذا المتن امران (الاول) المعروف بين الاصحاب وجوب الكفارة في حنث النذر المعين وافتطار صومه ، وفي المدارك دعوى نفى الخلاف فيه وفي صوم شهر رمضان وصوم الاعتكاف الواجب، ولكنه حكى عن ابن ابي عقيل ان من جامع او اكل او شرب في قضاء شهر رمضان او صوم كفارة او نذر فقد اثم وعليه القضاء ولا كفارة عليه، و اطلاق كلامه يقتضى نفيها في النذر المعين ايضا لكن لم يسند الخلاف اليه احد من الاصحاب ولم يقم عنه دليل على النفي ، وكيف كان فلا ينبغي التامل في وجوبها في افطاره كما يدل عليه الاخبار الآتية مضافا الى الاجماع ونفى الخلاف في وجوبها .

(الامر الثاني) اختلف في مقدار كفارة حنث النذر المعين فالاكثر كما في المدارك انها كالافتطار في شهر رمضان كفارة كبرى مخيرة بين العتق والصيام و الاطعام وعن الصدوق والمحقق في النافع انها كفارة اليمين و هي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم على وجه التخيير و مع العجز عن الجميع فصيام ثلاثة ايام كما نص عليه القران الكريم في قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتم . واستدل للاول

بخبر عبد الملك بن عمرو المروى في التهذيب في باب النذور عن الصادق عليه السلام فيمن جعل لله عليه ان لا يركب محرماً سماه فركبه قال: ولا علم الاقال: فليعتق رقبة او ليصم شهرين او ليطعم ستين مسكينا ،

و خبر على بن مهزيار المروى في التهذيب وفيه كتب اليه ( يعنى الى ابي الحسن عليه السلام ) يسأله ياسيدى رجل نذر ان يصوم يوماً فوق ذلك اليوم على اهله ما عليه من الكفارة فكتب عليه السلام اليه يصوم يوماً بدل يوم وتحرير رقبة مؤمنة ،

و خبر القاسم الصيقل المروى في التهذيب في باب قضاء شهر رمضان من كتاب الصيام وفيه انه كتب اليه ايضا ياسيدى رجل نذر ان يصوم يوماً لله فوق فيه في ذلك اليوم على اهله ما عليه من الكفارة فاجابه يصوم يوماً بدل يوم وتحرير رقبة مؤمنة ، و تقريب الاستدلال بالخبرين الاخرين مبنى على كون الامر بالعتق فيهما على وجه



التخيير بينه وبين الاطعام والصيام ،

وخبر على بن جعفر عن اخيه عليه السلام فيمن عاهد الله تعالى في غير معصيته ما عليه ان لم يفبعده قال عليه السلام : يعتق رقبة او يتصدق بصدقة او يصوم شهرين متتابعين ،  
و خبر ابى بصير عن احد هما عليهما السلام و فيه من جعل عليه عهد الله و ميثاقه في امر الله طاعة فحنث فعليه عتق رقبة او صيام شهرين او اطعام ستين مسكينا ،  
بناء على كون النذر مثل العهد في كونهما التزاماً فيجب في حنثه ما يجب في حنث العهد ،  
ويستدل للثاني

بصحيح الحلبي المروى في الفقيه عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الرجل يجعل عليه نذراً ولا يسميه قال : ان سميت فهو ماسميت وان لم يسم شيئاً فليس بشيء فان قلت لله على فكفارة يمين ،

وصحيح على بن مهزيار قال كتب بندار مولى ادريس ياسيدى انى نذرت ان اصوم كل سبت و ان لم اصمه ما يلزمنى من الكفارة ، فكتب و قراته لا تتركه الا من علة وليس عليك صومه في سفر ولا مرض الا ان تكون نويت ذلك وان كنت افطرت فيه من غير علة فتصدق بعدد كل يوم سبعة مسكين . بناء على ان يكون المروى (شبعة) بالشين المعجمة بعده الباء الموحده بمعنى الاشباع اى اشباع المساكين اشارة الى اطعام المساكين المعهود وهو اطعام العشرة منهم الذى احدى الخصال من كفارة اليمين او على السهو من النساخ في عبارة التهذيب بابدال العشرة بالسبعة ويؤيد الاخير تعبير الصدوق في المقنع بمضمونه مبدلاً للسبعة بالعشرة ، قال في المدارك و من شأنه اى الصدوق في ذلك الكتاب اى المقنع نقل متون الاخبار و اقتائه بمضمونها و لعل لفظ السبعة وقع في التهذيب سهواً وفي المسالك ان المقنع بخط الصدوق عندي مضبوط فيه العشرة وقد اختلف الانظار في الجمع بين هذه الاخبار على وجوه ،

منها ما هو المحكى عن السيد المرتضى في بعض كتبه والحلى والعلامة في غير المختلف بحمل ما دل على ان كفارة حنث النذر كفارة الافطار في شهر رمضان على نذر الصوم وحمل ما دل على انها كفارة اليمين على نذر غيره و ذلك لمشاركة صوم

النذر مع صوم رمضان في الوجوب المعين فناسب ان تكون كفارته ككفارته قالوا و هذا الحمل اولي من العمل باحدا الجانبين خاصة المستلزم لا طراح الاخر مع تقاربهما في القوة ، ولا يخفى انه مع كونه تبرعيا لاشاهد عليه وان ما ذكر في وجهه امر اعتباري لا يصح الاستناد اليه انه طرح لمدلول كليتهما لا انه عمل بهما معاً ،

ومنها حمل ما دل على انها ككفارة شهر رمضان على القادر على الاتيان بها و ما يدل على كونها ككفارة اليمين على العاجز عنها ،

و يستشهد لهذا الجمع بخبر

جميل بن صالح عن الكاظم عليه السلام قال عليه السلام : كل من عجز عن نذر نذره فكفارته كفارة يمين وفيه ان الظاهر من هذا الخبر هو العجز عن فعل المندور لا عن كفارة النذر فلا شهادة فيه على كون كفارة النذر هي كفارة اليمين عند العجز عن الاتيان بكفارة شهر رمضان فلا بد (ح) من حمل هذا الخبر على النذب لعدم وجوب الكفارة على الناذر عند العجز عن العمل بالنذر ،

ومنها ما احتمله في الجواهر في كتاب الكفارات من حمل ما دل على كونها ككفارة شهر رمضان على النذر الذي لا يجوز مخالفته وتكون الكفارة لحنثه ، و ما دل على كونها ككفارة اليمين على النذر الذي تجوز مخالفته وتكون الكفارة لايقاعه مع حمل تلك الطائفة على النذب لعدم وجوب الكفارة لا يقاع النذر الذي لا ينعقد وتجاوز مخالفته واستشهد على ذلك ،

بخبر عمرو بن خالد المروى في التهذيب عن الباقر عليه السلام قال : النذر نذران فما كان لله فف به و ما كان لغير الله فكفارته كفارة يمين . قال في الوافي في بيان هذا الخبر لعل المراد ان ما كان لله يجب الوفاء به و مخالفته معصية و ما كان لغير الله تجوز المخالفة فيه وان اشتركا في وجوب الكفارة بالمخالفة انتهى ، اقول ولكن الكفارة فيما كان لله لاجل مخالفته وعلى وجه الوجوب ، و ما كان لغير الله لاجل ايقاعه و على وجه النذب .

وبخبر عمرو بن حريث المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام في رجل قال ان

كلم زقراية له فعليه المشى الى بيت الله و كل ما يملكه في سبيل الله و هو برئى من دين محمد ﷺ قال عليه السلام : يصوم ثلاثة ايام و يتصدق على عشرة مساكين ، و حمله الشيح في الاستبصار على النذب او على ان يجعل ذلك شكرا بمخالفته لمعصيته دون ان يكون ذلك كفارة ، اقول و حمله على النذب مبنى على ما ذكرناه من كون صيام ثلاثة ايام و التصديق على عشرة مساكين لاجل ايقاع النذر الذى تجوز مخالفته لكونه في معصية اذترك التكلم مع ذى قرابة من المعاصى فهذه وجوه ذكرت في الجمع بين هذه الاخبار ، و التحقيق هو القول بكون كفارة حنث النذر هي كفارة الافطار في شهر رمضان كما عليه المشهور ، و عن الانتصار والغنية الاجماع عليه ، و رجحان النصوص الدالة عليه لكون معارضها الدالة على كونها كفارة اليمين موافقا مع مذهب العامة مع اعراض المشهور عن العمل به الموجب لسقوطه عن الحجية وان كان الاحتياط باختيار اطعام ستين مسكينا و مع العجز عنه و عن بقية الخصال الايمان بصيام ثلاثة ايام مما لا ينبغي تركه ، و مما ذكرنا يظهر ما عن الحلبي والعلامة في بعض كتبه والشهيد الثاني في الروض من التفصيل بين نذر الصوم و نذر غيره بوجوب كفارة شهر رمضان في الاول و كفارة اليمين في الاخير ، و عن سلالر و الكراجكي ان كفارة النذر كفارة الظهار و لم يظهر له وجه ، و عن الراوندى انها كفارة الظهار مع الامكان و مع العجز عنها فكفارة اليمين ولاوجه له ايضا والله العالم باحكامه .

**الرابع صوم الاعتكاف و كفارته مثل كفارة شهر رمضان مخيرة بين الخصال و لكن الاحوط الترتيب المذكور هذا و كفارة الاعتكاف مختصة بالجماع فلا تعم سائر المفطرات والظاهر انها لاجل الاعتكاف لا للصوم و لذا تجب في الجماع ليلا .**

في هذا المتن امور ( الاول ) المشهور شهرة عظيمة كادت ان تكون اجماعا و جوب الكفارة في ابطال الاعتكاف اذا وجب الاعتكاف بل بلاخلاف فيه كما في الجواهر بل قال : لا بأس بدعوى الاجماع وهو كاذم ثبت خلاف في ذلك الا من ظاهر عبارة ابن ابي عقيل و هو مع انه غير ثابت ولم يكن له شاهد مما لا يصحى اليه و يدل على

وجوبها فيه غير واحد من الاخبار

كخبر زرارة المروى فى الفقيه والكافى والتهذيب عن الباقر عليه السلام فى المعتكف  
بجامع اهله قال اذا فعل فعليه ما على المظاهر ،

وخبر سماعه المروى فى الكتب الثلاثة عن الصادق عليه السلام فى معتكف واقع اهله  
فقال : هو بمنزلة من افطر يوماً من شهر رمضان ،

وخبره الاخر المروى فى الفقيه عن الصادق عليه السلام فى معتكف واقع اهله قال :  
عليه ما على الذى افطر يوماً من شهر رمضان متممدا عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين  
او اطعام ستين مسكيناً ،

وخبر عبدالاعلى المروى فى الفقيه عن الصادق عليه السلام فى رجل وطئ امرئته و  
هو معتكف ليلاً فى شهر رمضان قال: عليه الكفارة قال قلت فان وطأها نهاراً قال: عليه  
كفارتان ، و اختلاف هذه الاخبار فى كمية كفارته لا يضر بالاستدلال بهاعلى اصل وجوبها  
وسياتى وجه الجمع بينها فى قدرها .

(الامر الثانى) المصرح به فى الخبر الاخير لسماعة المروى فى الفقيه وظاهر  
خبره الاول هو كون كفارة الاعتكاف ككفارة شهر رمضان ، و ظاهر خبر زرارة هو كونها  
ككفارة الظهار ، و انما قلنا ظاهره ذلك لانه يحتمل ان يكون المراد من قوله  
فعليه ما على المظاهر هو ثبوت اصل الكفارة عليه مثل المظاهر وان اختلفا فى المقدار  
كما يحتمل ذلك فى الخبر الاول لسماعة فى قوله عليه السلام هو بمنزلة من افطر فى شهر  
رمضان ، وان المشهور كما فى الجواهر على انها فى الكمية ككفارة شهر رمضان وقال  
بل نسبه الفاضل الى الاصحاب تارة والى علمائنا اخرى مشعرا بدعوى الاجماع عليه و  
هذا هو الاقوى لتصريح خبر سماعه به وموافقته مع الشهرة وتأييده بانتسابه الى الاجماع  
واقضاء الجمع بين صريح ما فى خبر سماعه و ظاهر خبر زرارة برفع اليد عن ظهوره  
وحمله على التشبيه فى اصل الكفارة لا فى مقدارها او حمله على استحباب الترتيب فان  
كفارة الظهار هو كفارة شهر رمضان لكن على نحو الترتيب كما عليه نص القران

الكريم ﷺ ولعل الاحتياط المذكور في المتن في الترتيب ينشاء من ذلك ولا بأس به .  
**(الامر الثالث)** المصرح به في الشرائع كالمحكى عن الشيخ اختصاص الكفارة في افساد الاعتكاف بالجماع ونسبه في المعتمر الى اكثر المتأخرين ، والمحكى عن المفيد والسيد المرتضى وجوبها بفعل المفطر مطلقا ولو كان غير الجماع قال في المعتمر ولا اعرف مستندهما انتهى ، والاقوى هو الاول لاختصاص الاخبار المتقدمة الواردة في كفارته بمورد الجماع وليس على وجوبها في غير الجماع دليل ومع الشك فيه فالاصل المعول عليه هو البرائة .

**(الامر الرابع)** الظاهر ان الكفارة في صوم الاعتكاف لاجل الاعتكاف للصوم كما يدل عليه خبر عبدالاعلى المتقدم في الامر الاول ويترتب على ذلك وجوب الكفارة بالجماع ليلا كما هو مورد الخبر المذكور وتعددها بالجماع نهارا في شهر رمضان او في صوم واجب يعين فيه الكفارة كالنذر المعين او قضاء رمضان اذا افسده بعد الزوال ، وقد تجتمع فيه اربع كفارات كما اذا اكره المرء المعتكف امرئته المعتكفة على الجماع في نهار شهر رمضان ، بناء على وجوب كفارة اعتكافها عليه ايضا ككفارة شهر رمضان عليه اربع كفارات اثنتان لصومه واعتكافه ، واثنتان لصومها واعتكافها ،  
 وقد بقى امور في كفارة الاعتكاف ياتي في مسائله انشاء الله .

و اما ماعدا ذلك من اقسام الصوم فلا كفارة في افطاره واجبا كان كالنذر المطلق والكفارة او مندوبا فانه لا كفارة فيها وان افطر بعد الزوال .  
 قال في المدارك هذا يعني عدم وجوب الكفارة فيما عدا ما ذكر من اقسام الصوم موضع وفاق بين الاصحاب بل قال العلامة انه قول العلماء كافة انتهى ، وفي جواز الافطار في الصوم الواجب غير المعين ماعدا قضاء شهر رمضان قبل الزوال وبعده احتمالا

### سورة المجادلة آية ٣

\* واللذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحريرو رقبة من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا .

ربما يقال بالتحريم لعموم النهى عن ابطال العمل وهو ضعيف لمنع ذاك العموم و عدم ما يدل على تحريمه فى الصوم وقد نص العلامة و غيره على جواز الافطار قبل الزوال و بعده .

مسألة ٢- تتكرر الكفارة بتكرر الموجب فى يومين او ازيد من صوم له كفارة ولا تتكرر بتكرره فى يوم واحد فى غير الجماع وان تخلل التكفير بين الموجبين او اختلف جنس الموجب على الاقوى وان كان الاحوط التكرار مع احد الامرين بل الاحوط التكرار مطلقا .

لا اشكال و لا خلاف نصا و فتوى فى تكرر الكفارة بتكرر موجبها فى يومين او ازيد بمعنى وجوبها لكل يوم عليحدة من صوم له كفارة سواء كان من شهر رمضان او غيره وفى شهر رمضان كان من شهر واحد او اكثر كالافطار فى يوم من شهر رمضان هذه السنة ويوم من شهر رمضان السنة الماضية خلافا للمحكى عن احمد والزهرى وعن ابى حنيفة ان لم يكفر فى احدى الرواتين عنه ، و سواء قلنا بكون التكليف بالصوم فى جميع الشهر وفى الشهر الواحد تكليفا واحدا ولذا يصح الاكتفاء بنية واحدة لجميع الشهر ، او قلنا بكون التكليف به فى كل يوم تكليف مستقل على حدة له امثال مستقل و عصيان على حدة فيحتاج كل يوم الى نية مستقلة ، وانما الخلاف فى تكرر موجبها فى يوم واحد ،

- ١- والمحكى عن مبسوط الشيخ هو عدم تكررها بتكرره فيه وكفاية كفارة واحدة واختاره جماعة منهم ابن حمزة والمحقق فى الشرايع والنافع والمعتبر ،
- ٢- وعن المحقق الثانى تكررها بتكرر موجبها فى يوم واحد مطلقا ،
- ٣- وعن السيد المرتضى تكررها بتكرر الوطى وعدمه فى تكرر غيره ،
- ٤- وعن ابن الجنيد التكرر فيما اذا تخلل التكفير وعدمه مع عدمه مطلقا سواء فى الوطى او غيره ،

٥- و عن العلامة فى المختلف التكرر مع تغاير جنس المفطر و عدمه مع عدمه سواء كان فى الوطى او غيره مع تخلل التكفير وعدمه ، و يستدل للاول

١- باصالة البرائة عن الاكثر عن المرة ،  
 ٢- و بظواهر اطلاق النصوص الدالة على وجوب الكفارة مثل ما في خبر  
 سعيد بن المسيب ان رجلا قال يا رسول الله افطرت يوماً من شهر رمضان فقال : ﷺ  
 اعتق رقبة

و صحيح عبد الله بن سنان في رجل افطر في شهر رمضان متعمدا يوماً واحداً  
 من غير عذر قال: يعتق نسمة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكيناً ،  
 وفي خبر اخر من افطر يوماً من شهر رمضان متعمدا فعليه عتق رقبة مؤمنة،  
 فان اطلاق هذه الاخبار يدل على كفاية عتق الرقبة او احد الخصالين الاخرين للافطار  
 في يوم من شهر رمضان ولو مع تعدد تناول المفطر فيه لاسيما مع غلبة تعدد تناوله عن  
 غير الصائم في الاكل والشرب ونحوهما خصوصاً ان قلنا بتعدد الاكل بتعدد الازدراد  
 والابتلاع من غير فرق في ذلك بين الجماع وغيره وذلك مع طرح ماورد في تعدد الكفارة  
 بتعدد الجماع كما يأتي لضعف سنده ،

٣- و بتعليق الكفارة في اكثر النصوص كهذه النصوص وغيرها على الافطار و  
 هو المتحقق بالتناول الاول الموجب لفساد الصوم و بطلانه وما يقع به لا يكون مفسداً  
 له لفساده بالاول بل المنسب من الاخبار التي علق الكفارة فيها على ما يصدق عليه  
 المفطر ولم يعلقها على عنوان المفطر نفسه

مثل ما في خبر ابن الحجاج المروي في الكافي عن الصادق ﷺ في الرجل  
 يعبت باهله في شهر رمضان قال ﷺ : عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجمع ، وغير  
 ذلك من الاخبار يكون ايضاً هو المفطر لافعل ذلك مطلقاً ،

٤- و بعدم الامر بتعدد الكفارة في الجماع الذي يكون الغالب فيه تعدد  
 المفطر عند ارتكابه حيث انه يحصل بالادخال والاستمنا و كل واحد منهما من  
 المفطرات ،

واستدل للثاني اعنى التكرار بتكرار المفطر مطلقاً

١- بان تعدد السبب موجب لتعدد المسبب والاصل عدم التداخل

٢ - و بان الامساك بعد الافطار واجب في شهر رمضان تأديبا فيكون الافطار بعد الافطار كالافطار قبله في كونه هتكا لشهر رمضان والكفارة انما تجب بالافطار لكونه هتكا فتتعدد بتعدد الافطار ،

ولا يخفى ما فيه بمنع تعدد السبب بعد ما عرفت من كون وجوب الكفارة معلقا على تناول المفطر وهو لا يتكرر لانطباقه على ما يفسد به الصوم وهو تناول منه في الاول ،

و بان الامساك بعد الافطار وان كان واجبا في شهر رمضان تأديبا الا انه لم يقيم دليل على وجوب الكفارة بمخالفته بعد ما عرفت من تعليق وجوب الكفارة على افساد الصوم وتناول مفسده ولم يرد دليل على وجوبها بكل ما يكون هتكا لحرمة ،

واستدل للثالث وهو التفصيل بين تعدد الوطى وتعدد غيره بالتعدد في الاول وكفاية كفارة واحدة في الاخير ، اما الاكتفاء بالكفارة الواحدة في غير الوطى فيما تقدم في الاستدلال للقول الاول ، واما وجوب التعدد في الوطى فيما ورد في العيون والخصال من خبر الفتح بن يزيد الجرجاني وفيه انه كتب الى ابي الحسن عليه السلام يسئله عن رجل واقع امرئة في شهر رمضان من حلال او حرام في يوم عشر مرات قال عليه السلام : عليه عشر كفارات لكل مرة كفارة فان اكل او شرب فكفارة يوم واحد ، وحكى العلامة عن ابن ابي عقيل انه قال ذكر ابو الحسن زكريا بن يحيى صاحب كتاب شمس المذهب عنهم عليهم السلام ان الرجل اذا جامع في شهر رمضان عامداً عليه القضاء والكفارة فان عاود الى المجامعة في يومه ذلك مرة اخرى فعليه في كل مرة كفارة ، وقال العلامة ايضا و روى عن الرضا عليه السلام ان الكفارة تتكرر بتكرر الوطى ، قال في الحقائق ويمكن ان يكون هذا الذي ارسله العلامة اشارة الى خبر الفتح المتقدم اوالى رواية اخرى غيره وعن المنتهى انه تامل في سند خبر الفتح وقال لا يحضرني الآن حال رواته و نفى البعد في الجواهر عن القول بالتكرر عند تكرره ، و هذا هو الاقوى اذ الخبر المذكور مقبول لامعارض له ولم يثبت قيام الشهرة على خلافه فيجب الاخذ به ،

و اما القول الرابع وهو المحكى عن ابن الجنيد بتكرر الكفارة فيما اذا



تخلل التكفير وعدمه مع عدمه فليس له من الاخبار دليل ، ولعله ذهب اليه لما يحكى عن ابي حنيفة من القول بعدم التكرار للافطار في ايام متعددة من شهر رمضان اذا لم يتخلل بينها التكفير مستدلا له بان الكفارة عقوبة على جناية تكرر سببها قبل استيفائها فتداخلت كالحد ، ولا يخفى انه لو تم في الافطار في الايام المتعددة لا يمكن القول به في يوم واحد ايضا ولكنه ممنوع ، وقياس ابي حنيفة ضعيف حيث ان الدليل قام على وحدة الحد عند تعدد موجهه مع انه مبني على التخفيف فلم يتكرر بتكرر موجهه قبل استيفائه ، وهذا بخلاف التكفير حيث انه لم يعم دليل على وحدته عند تكرار موجهه والاصل يقتضى تكرره عند تكرار موجهه ، هذا بالنسبة الى ما يحكى عن ابي حنيفة بالنسبة الى تعدد الافطار في ايام متعددة ومع فرض صحته فلا يتم في يوم واحد لما عرفت من عدم تكرار الموجه فيه لثرتبه على الافطار ولا يحصل الا بالتناول الاول من المفطر الا في الوطى لقيام الدليل فيه بتكرار التكفير عند تعدده ،

لا يقال لو كان المدار في ثبوت الكفارة في اليوم الواحد على تناول المفطر وافساد الصوم به يلزم عدم ثبوتها في تناول الاول ايضا ضرورة ابطال الصوم بقصد تناوله في الرتبة المتقدمة على تناوله لمكان الاخلال بالنية .

لانه يقال ما ذكرته اجتهاد في مقابل النص اذلا شبهة في ثبوت الكفارة بالتناول الاول فيمكن ان يقال حينئذ ان الموجه لها هو قصد الافطار المتعقب لتناول المفطر على نحو الشرط المتأخر حيث ان الاخلال بالنية مبطل للصوم لكنه لا يوجب الكفارة مالم يتناول المفطر ولا بأس بذلك فيما اذا دل عليه الدليل ، وكيف كان فهذا القول ليس له دليل ،

و استدلال العلامة في المختلف للقول الخامس اعني تعدد الكفارة بتعدد موجهها مع اختلافه في الجنس وعدمه عند تعدد موجهها مع اتحاده فيه بقوله بان الكفارة ترتب على كل واحد من المفطرات فمع الاجتماع لا يسقط الحكم و الا لزم خروج المهية عن مقتضاها حالة انضمامها الى غيرها فلا تكون تلك المهية هذا خلف ،

ثم ايده بخبر عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام في رجل افطر يوماً

من شهر رمضان متعمدا قال: عَلَيْهِ عليه خمسة عشر صاعا، وفي الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عَلَيْهِ في الرجل يعبث باهله في شهر رمضان حتى يمضى قال : عليه من الكفارة مثل ما على الذى يجامع ثم قال لو افطر انسان باكل او شرب او جماع وجب عليه الكفارة بالحديث الاول ولو عاد يعبث باهله حتى امنى وجب عليه الكفارة للحديث الثانى فانه دال على اطلاق هذا الفعل ولان ايجاب الكفارة يتعلق على الجماع مطلقا وهو صادق على المتأخر عن الافطار صدقه فى المتقدم وماهيته واحدة فيهما فيثبت الحكم المطلق على مطلق الماهية ثم قال و اما مع اتحاد الجنس فان كفر عن الاول تعددت الكفارة ايضا لان الثانى جماع وقع فى زمان يجب الامساك عنه فترتب عليه وجوب الكفارة لانها معلقة على مطلق الجماع والثانى مساو للاول فى الماهية واذ كان موجبا للكفارة فاما ان تكون الكفارة الواجبة هى التى وجبت اولا فيلزم تحصيل الحاصل وهو محال وان كان غيرها ثبت المطلوب الى ان قال واما اذا لم يكفر عن الاول فلان الحكم معلق على الافطار فهو اعم من المتحد والمتعدد والاصل برائة الذمة انتهى ما اردنا نقله ، ولا يخفى ما فى كلامه من البداية الى النهاية ، اما قوله قده ان الكفارة تترتب على كل واحد من المفطرات (النخ) ففيه اولا ما تقدم من ان المعلق عليه الكفارة هو المفطر فمع الاجتماع ينحصر المفطر فى الاول منها ولا يكون ما عداه مفطرا لبطلان الصوم بتناول الاول منها فسقط قوله قده والالزم خروج المهية عن مقتضاها حالة انضمامها الى غيرها ، واما ثانيا فلانه لو تم ما ذكره بناء على ان يكون تناول الاكل والشرب و نحوهما بعنوان الاكل والشرب و نحوهما موجبا للكفارة لا بعنوان كونه مفطرا فالالزم ثبوت الكفارة بفعل ما دل الدليل على ايجابه لها من غير فرق بين تغاير الاجناس او اتحادها اذ فى متحد الجنس ايضا يلزم خروج المهية عن مقتضاها حالة انضمامها الى فرد اخر من جنسها كما لا يخفى ، واما ما ايد به بصحيح ابن الحجاج فى الرجل يعبث باهله ففيه انه يدل على كون الامناء بالعبث بالاهل موجب للكفارة اذا كان مفطرا لا مطلقا ولو ممن لم يكن مكلفا بالصوم ومفطريته يتوقف على كونه فى حالة الصيام لافى ما اذا ابطل بتناول المفطر المتقدم عليه من جنسه او من غير جنسه فسقط

قوله فانه دال على اطلاق هذا الفعل، وكذا قوله ولان ايجاب الكفارة يتعلق على الجماع مطلقا وهو صادق على المتأخر عن الافطار (الخ)،  
 واما قوله قده واما مع اتحاد الجنس فان كفر عن الاول تعددت الكفارة ايضا لان الثاني جماع وقع في زمان يجب الامساك عنه  
 ففيه اولا ان وجوب الكفارة معلق على الافطار لا على ترك الامساك في زمان يجب فيه الامساك فليس في كل ترك واجب افطار حتى يقال بعدم التفاوت بين الفعل الاول الذي به يتحقق الافطار ويبطل به الصوم، وبين الثاني الذي يترك به الامساك الواجب و ثانياً فبانه لو تم ما ذكره لا يفرق بين التكفير عن الاول وعدمه ، وقوله قده ان الحكم معلق على الافطار و هو اعم من المتحد والمتعدد عدول عما بنى عليه من الاطلاق ، و تمسكه باصالة البرائة مع فرضه اطلاق ما يوجب الكفارة من غير فرق بين المتحد و المتعدد و بين الاتحاد في الجنس والتغاير و بين تخلل التكفير وعدمه مما لا سبيل اليه، وبالجملة فما افاده في المقام ليس على ما ينبغي ، ولقد اجاد في الجواهر حيث يقول بعد جملة من كلامه وان اردت تمام العجب فاللحظ ما في المختلف وهو كما يقول والله الهادي ، والمتحصل من هذا المبحث بطوله هو عدم تكرار الكفارة بتكرر موجبه في يوم واحد الا بتكرر الجماع من غير فرق في المتكرر من الموجب بين ما يكون من جنس واحد او من اصناف متغايرة ، ولا بين ما تخلل التكفير بينها و ما لم يتخلل الا ان الاحوط التكرار مع احد الامرين بل الاحوط التكرار مطلقا خروجاً عن خلاف من اوجبه .

### مسألة ٣- لافرق في الافطار بالمحرم الموجب للكفارة الجمع بين

ان تكون الحرمة اصلية كالزنا و شرب الخمر او عارضية كالوطى في حال الحيض او تناول ما يضره .

لا طلاق ما يدل على ثبوت كفارة الجمع في الافطار بالمحرم الشامل لما هو محرم بالاصل او بالعارض كما في خبر عبدالسلام المروى عن الرضا عليه السلام وفيه متي جامع الرجل حراما او افطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات (الخ)، فان اطلاقه

يشمل المحرم الاصلى والعرضى، اللهم الا ان يدعى انصرافه الى المحرمات الاصلية وهو مشكل وقد تقدم الكلام في ذلك في المسألة الاولى من هذا الفصل.

مسألة ٤ - من الافطار بالمحرم الكذب على الله و رسوله (ص) بل ابتلاع النخامة اذا قلنا بحرمتها من حيث دخولها في الخبائث لكنه مشكل.

اما الكذب على الله و رسوله والائمة عليهم السلام فقد احتمل فيه عدم وجوب الكفارة به اصلا بناء على بطلان الصوم به بدعوى تعليق وجوبها على التعمد بالافطار المتبادر منه افساد الصوم بالاكل والشرب ولو تم ذلك لاختص وجوبها بتعمدهما ولكنه ممنوع لصدق المفطر على غيرهما مما يجب الامساك عنه مع ورود النصوص على وجوبها بالجماع والاستمناء و معاودة النوم جنبا و عليه فلا فرق بعد صدق الافطار بالمحرم بتعمده بينه وبين غيره من المفطر المحرم ، واما ابتلاع النخامة ففي كونه من الافطار بالمحرم اشكال من جهة الاشكال في معنى النخامة موضوعاً و في حرمتها بعد تبين موضوعها، اما الاول ففسرها في مجمع البحرين بان النخامة بالفم ما يخرج الانسان من حلقه من مخرج الخاء ، وهو المصرح به في الصحاح حيث يقول النخامة النخاعة وبالعكس، وعن الدروس وغيره انها مطلق ما يخرج من الصدر او الخيشوم ، وعن بعض ان النخامة ما ينزل من الراس و يخرج من الخيشوم ، والنخاعة ما يخرج من الصدر ، وقد اختلف في فساد الصوم ببلعها على ثلاثة اقوال و هى القول بانها كالريق لا يفسد الا اذا انفصلت عن الفم كما عن المعتبر والمنتهى ، والقول بانها لا تفطر ما لم تصل الى فضاء الفم وتفطر اذا اصابته في فضاءه اذا ابتلعها عمداً كما عن الشهيدين و العلامة في التذكرة سواء خرجت عن الصدر او نزلت عن الرأس ، والقول بالتفصيل بين ما يخرج من الصدر و ما ينزل من الراس بجواز ابتلاع الاول ما لم ينفصل عن الفم ولو وصل الى فضاء الفم والمنع عن ابتلاع الاخير ولو لم يصل الى الفم، وقد ذكرنا ما هو الحق في ذلك في المسألة الثالثة من مسائل الفصل فيما يجب الامساك عنه انما الكلام في حكم ابتلاع النخامة من حيث الحرمة والحلية فربما يقال بالحرمة لكونها من الخبائث التى تستقذرها النفوس وهى حرام لكنه بالنسبة الى نخامة الغير وان كان كذلك لكن بالنسبة الى مال الانسان نفسه

ممنوع ، بل المتعارف واقع بابتلاع مال الانسان نفسه من غير كراهة و استقذار، ويمكن ان يستدل لحدية بلع ما لنفسه بصحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام من تنخع في المسجد ثم ردها في جوفه لم تمر بداء في جوفه الا ابرأته منه ،  
و مع الشك في حرمة بلعها فالمرجع هو اصاله البرائة وكيف كان فيترتب على حرمة بلعها وجوب كفارة الجمع لو افطر بها الصوم لاطلاق ما يدل على وجوبها الشامل لجميع المحرمات .

### مسألة ٥- اذا تعذر بعض الخصال في كفارة الجمع وجب عليه الباقي .

لا بأس في بسط الكلام في المقام في امور ( الاول ) الظاهر كون الجمع في الكفارة استقلاليا لا ارتباطيا بمعنى صحة التفكيك في الامتثال باتيان البعض والعصيان بالبعض الاخر فلواعتق مثلا و ترك الاطعام والصيام يكون العصيان بتر كهما لا بترك الجميع فلا يضر تركهما بصحة عتقه نظير اداء بعض ما في الذمة من الدين ، حيث ان الباقي منه لا يضر ببرائة زمته عما اداه، فما في المستمسك من كون التكليف به ارتباطيا مستظهما من الدليل مما ليس على ما ينبغي ، و عليه فلا يكون سقوط البعض بالعجز عنه موجبا لسقوط المقدور منه كما ان من عجز عن الخصال الثلاث يتخير بين ان يصوم ثمانية عشر يوما او يتصدق بما يطيق ، ولو عجز اتي بالممكن منهما كما سيأتي ، ولولم يرد على التخيير بين صوم ثمانية عشر يوماً وبين التصدق بما يطيق لكان اللازم القول بالتخيير بين ما يطيق من الصوم وما يطيق من الصدقة .

(الثاني) بناء على ارتباطية التكليف بالجمع فهل القاعدة تقتضى سقوط التكليف بالعجز عن الجمع ، او انه يجب الاتيان بالباقي و جهان ، اقواهما الاخير و ذلك لاستصحاب وجوبه فيما اذا توارد عليه الحالتان اعنى حالة القدرة والعجز على ما عجز عنه كما اذا كان قادرا على الجميع فطء عليه العجز بالنسبة الى ما عجز عنه حيث كان وجوب الباقي قبل طرو العجز متحققا فيستصحب بعد طرو العجز على ما عجز عنه وهذا الاستصحاب من قبيل القسم الثالث من اقسام القسم الثالث من اقسام استصحاب الكلّي و هو ما اذا تبدل وجود الفرد الى وجود آخر كما في تبدل مرتبة من وجود

السواد الى مرتبة اخرى منه فيما اذا اختلف بالتشكيك ، وقد ثبت في الاصول صحة الاستصحاب فيه بل المقام اظهر منه بما بيناه في الاصول في مبحث الشك في الشرطية والجزئية ،

ومع الغض عن ذلك فيمكن القول بصحة الاستصحاب فيما اذا كان المتعذر مما يتسامح به عرفا بحيث يصدق بعد تعذره بقاء الوجوب للباقي لوقيل ببقائه وارتفاعه لوقيل بعدم وجوبه بناء على المسامحة في الموضوع في الاستصحاب ، وقد يتمسك لاثبات وجوب الباقي بقاعدة الميسور بما تقرر في الاصول ولا بأس به ، وكيف كان فلا اشكال في المقام في وجوب الميسور من الخصال عند تعذر جميعه فيما اذا وجب الجمع بين الخصال والله العاصم .

**مسألة ٤- اذا جامع في يوم واحد مرات وجب عليه كفارات بعددها وان كان على وجه المحرم تعددت كفارات الجمع بعددها .**

لا يخفى ان الظاهر من خبر الهروي المتقدم الذي فيه متى جامع الرجل حراماً او افطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات ، وان نكح حلالاً او افطر على حلال فعليه كفارة واحدة ، بعد ضمه الى خبر الفتح الذي فيه السؤال عن رجل واقع امرئة في شهر رمضان من حلال او حرام في يوم عشر مرات قال عليه السلام : عليه عشر كفارات لكل مرة كفارة ، هو ان ما يجب في المرة الواحدة من كفارة واحدة في الافطار بالحلال او كفارة الجمع في الافطار بالحرام يتعدد بتعدد الجماع في اليوم الواحد وهذا كما ترى مما لا يخفى فيه ، و لكنه قد استصعب على صاحب الحدائق حيث يقول بقي الاشكال في ان ظاهر الخبرين (اي خبر الفتح و ما حكاه ابن ابي عقيل عن صاحب كتاب شمس المذاهب) ان الواجب بالمتعدد من الجماع كفارة واحدة وان كان الجماع لاجنبية الى اخر عبارته وانت ترى ما فيه بل الظاهر منهما هو وجوب الكفارة مرات متعددة نحو ما يجب منها في المرة الواحدة من الجمع بين الخصال او الاكتفاء باحديها .

**مسألة ٧- الظاهر ان الاكل في مجلس واحد يعد افطاراً واحداً وان**

تعددت الايام فله قلنا بالتكثير من التكثير في يوم واحد لا يتكثير بتكثيرها

### وكذا الشرب اذا كان جرعة فجرعة .

قال في المسالك والاكل والشرب مختلفان ويتعدان بتعدد الازرداد والجماع بالعود بعد النزاع ، وما افاده بعيد في الغاية ، بل الظاهر صدق الوحدة عرفاً على ما يقع في مجلس واحد بحيث تصدق عليه الوحدة عرفاً ولو كان من الاكل والشرب و كان المشروب والمأكول مختلفة الاصناف في سفرة واحدة كما ان تكرار الادخال والاخراج لا يوجبان التكرار مع صدق الوحدة عرفاً بان كان تكررهما في جماع واحد وقد ظهر مما ذكرناه حكم ما في المسألة الآتية .

مسألة ٨ - في الجماع الواحد اذا ادخل و اخرج مرات لا تتكرر

الكفارة وان كان احوط .

مسألة ٩- اذا افطر بغير الجماع ثم جامع بعد ذلك يكفيه التكفير

مرة وكذا اذا افطر اولاً بالحلال ثم افطر بالحرام تكفيه كفارة الجمع .

اذا افطر بغير الجماع ثم جامع فعلى احتمال عدم تكرار الكفارة بتكرر الجماع لا ينبغي التامل في الاكتفاء بالتكفير الواحد وهذا ظاهر وعلى القول بتكررها بتكرر الجماع فالظاهر ايضاً كذلك لان تعدد ها انما هو بتعدد الجماع لا بتعدد غيره ولا بتعدد المفطر من الجماع وغيره ، و دعوى ظهور دليله في سببية كل فرد من الجماع للتكفير ولو لم يتعد الجماع ممنوعة ، ومنه يظهر انه لو جامع اولاً ثم اتى بمفطر غير الجماع يكفيه التكفير الواحد قطعاً ، و اذا افطر اولاً بالحرام ثم افطر بالحلال تكفيه كفارة الجمع ، ولو انعكس ففي وجوب الجمع تامل لكون كفارة الجمع في الافطار بالحرام ، و مع تأخر تناول الحرام لا يكون الافطار بالحرام بل الافطار تحقق بالاول منهما وهو الحلال نعم يجب الامساك في بقية اليوم لكن لم يقم دليل على وجوب الكفارة بتركه لتناول المفطر فضلاً عن وجوب الجمع في تناول الحرام ، اللهم الا ان يقال باستفادة وجوب كفارة الجمع بتناول الحرام في شهر رمضان ولو وقع الافطار بغيره و هو بعيد وان لا يخلو عن الاعتبار .

مسألة ١٠- لو علم انه اتى بما يوجب فساد الصوم وتبدد بين ما يوجب

القضاء فقط او يوجب الكفارة ايضا لم تجب عليه .

و ذلك للعلم التفصيلى بوجوب القضاء والشك البدوى فى وجوب الكفارة والمرجع فيه البرائة وهذا ظاهر .

و اذا علم انه افطر اياما ولم يدر عددها يجوز الاقتصار على القدر

المعلوم .

بالنسبة الى القضاء والكفارة ايضا اذا كان الافطار مما يوجبها وفى المستمسك فسرالمتن بجواز الاقتصار فى الكفارة ولعل وجهه كون المقام فى بيان احكامها ، و الا فالحكم فى القضاء والكفارة بيان من جواز الاقتصار على المتيقن منهما ، والرجوع فى الزائد المشكوك الى البرائة .

و اذا شكك فى انه افطر بالمحمل او المحرم كفاه احدى الخصال .

لكون احديها المتيقن ويكون الشك فى الزائد منها المرجع فيه البرائة من غير فرق بين كون الجمع بين الخصال على وجه الارتباطية او الاستقلالية ، لكون المرجع فى الاقل و الاكثر الارتباطى ايضا هو البرائة .

و اذا شك فى ان اليوم الذى افطره كان من شهر رمضان او كان من

قضائه وقد افطر قبل الزوال لم تجب عليه الكفارة .

للك شك فى وجوبها ، لان الافطار قبل الزوال لو كان فى قضاء رمضان لا تجب

به الكفارة .

وان كان بعد الزوال كفاه اطعام ستين مسكينا بل له الاكتفاء بعشرة

مساكين .

لاشماله على كفارة افطار قضاء رمضان مع الزيادة عليها و يجوز الاكتفاء

باطعام عشرة مساكين لكون وجوبه هو المتيقن فيرجع فيما زاد عليه الى البرائة

مسألة ١١ - اذا افطر متعمداً ثم سافر بعد الزوال لم يسقط عنه

الكفارة بلا اشكال وكذا اذا سافر قبل الزوال للفرار عنها و كذا لو بداله

السفر لابقصد الفرار على الاقوى و كذا لو سافر فافطر قبل الوصول الى



حد الترخص و اما لو افطر متعمدا ثم عرض له عارض قهري من حيض او نفاس او مرض او جنون او نحو ذلك من الاعذار ففي السقوط وعدمه وجهان بل قولان احوطهما الثاني واقواهما الاول .

في هذه المسألة امور (الاول) اذا افطر في نهار صوم تجب الكفارة بافطاره كشهر رمضان ثم سافر بعد الزوال لا تسقط عنه الكفارة قطعاً لان المسافرة بعد الزوال لا تجب سقوط فريضة الصوم بل يصح من المسافر به الصوم خصوصاً اذا بداله السفر بعد الزوال ولم ينوه من الليل على ماسياتي البحث عنه ،

(الثاني) اذا سافر قبل الزوال بقصد الفرار عن الكفارة لا تسقط عنه الكفارة للاتفاق المدعى عليه كما حكاه بعض المتأخرين من ان موضع الخلاف في غير هذه الصورة ،

ولانه لو لم يكن كك لصار عذراً لسائر العصاة المتناولين للمحرمات ، وللجزم بوجود الكفارة على المسافر الذي افطر قبل بلوغه الى حد الترخص كما ياتي ،

وربما يستدل له بصحيح زرارة و محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام و فيه قال ابو عبد الله عليه السلام ايما رجل كان له مال و حال عليه الحول فانه يزكيه قلت فان وهبه قبل حله بشهر او يوم قال: ليس عليه شيئى ابداً قال وقال زرارة عنه عليه السلام انه قال انما هذا بمنزلة رجل افطر في شهر رمضان يوماً في اقامته ثم خرج في اخر النهار في سفر فاراد بسفره ذلك ابطال الكفارة التي وجبت عليه وقال انه حين راي الهلال الثاني عشر وجب عليه الزكاة و لكنه لو وهبها قبل ذلك لجازولم يكن عليه شيئى بمنزلة من خرج ثم افطر ،

والمحكى عن المنتهى في شرح هذا الحديث ان الظاهر ان مرجع الاشارة في قوله (انما هذا) سقط من الرواية وفي الكلام الذي بعده شهادة لما قلناه و دلالة على ان المرجع هو حكم من وهب بعد الحول و رؤية هلال الثاني عشر انتهى ، وقال في الوافي قوله عليه السلام انما هذا بمنزلة رجل اشارة الى قوله ايما رجل كان له مال و حال

عليه الحول فانه يزكيه ولعله سقطت كلمة (ثم وهبه) من قلم النساخ او اكتفى عنها بدلالة ما بعدها عليها انتهى، مافى الوافى وكيف كان فالخبر يدل على ان المسافرة لاجل سقوط الكفارة بعد وجوبها لا توجب سقوطها كما ان الهبة بعد حلول الحول لا توجب سقوط الزكاة و ان المسافرة قبل وجوب الكفارة كمن خرج ثم افطر توجب سقوطها كما ان الهبة قبل حلول الحول توجب سقوط الزكاة فيدل الخبر على ان المسقط للصوم بعد وجوب الكفارة لا يوجب سقوطها هذا ويرد على الاستدلال به ان السفر في اخر النهار لا يكون مسقطاً للكفارة لانه لا يكون موجبا لسقوط وجوب الصوم لصحة الصوم عن المسافر اذا شرع فيه بعد الزوال كما سيأتي فالخبر اجنبي عما نحن فيه من حكم سقوط الكفارة بطرو مسقط الصوم كما لا يخفى ،

وبنى العلامة و من تاخر عنه حكم المسألة على مسألة امتناع امر الأمر مع علمه بانتفاء شرط الأمور به و عدمه ، و قال فعلى الاول تسقط الكفارة لانتهاء الامر بالصوم ، و على الثانى تجب لثبوت الامر بالصوم قبل تحقق المسقط للصوم و وجوب الصوم الى ان ياتي بالمسقط فكان الافطار عن الصوم الصحيح الواجب الموجب للكفارة بعموم ما يدل على ثبوتها بالتعمد بالافطار و ليس فى البين ما يوجب سقوطها بعد ثبوتها، واورد عليه فى المدارك بعدم المنافات بين الحكم بامتناع التكليف بالفعل مع علم الأمر بامتناع الشرط وبين الحكم بثبوت الكفارة، لتحقق الافطار فى صوم واجب بحسب الظاهر وشيده فى الحدائق مع زيادة بسط فى المقال ، وقال ان الاحكام الشرعية والتكاليف الواردة من الشارع انما بنيت على الظاهر لاعلى نفس الامر والواقع الى اخر ما افاده فى ذلك الموضوع مما لا يرجع الى محصل ، والتحقيق عندى ان المانع من صحة الصوم والمسقط لوجوبه من السفر والمرض و نحوهما هو المتحقق منه بوجوده العينى الخارجى من غير فرق فى ذلك بين ما يكون شرطاً للوجوب و كان دخيلاً فى الملاك ، او كان شرطاً للواجب و كان دخيلاً فى تحصيل الملاك بعد الفراغ عن تماميته، ولايين كون وجوده العينى قهرياً او كان تحققه بالاختيار فما لم يتحقق السفر مثلاً يكون المكلف مأموراً بالصوم واقعا لوجود مقتضى له و عدم المانع، لان المانع عنه هو السفر الخارجى

ولو كان موجبا لزوال الملاك، ويشهد بذلك القطع بوجود امساك المسافر ما لم يخرج عن حد الترخص وجوبا واقعيا لظاهره ، و انه يجب بعنوان الصوم لا بعنوان وجوب الامساك كمن افطر عامدا في شهر رمضان حيث يجب عليه الامساك في بقية يومه تأدبا من غير فرق في ذلك بين علمه بتعقب سفره الى الخروج عن حد الترخص و عدمه ، بل ولا بين علم الامر وجهله به لو فرض جهله والعيان بالله ، ويشهد بذلك انه لو لم يخرج عن حد الترخص الى الزوال ثم ندم عن السفر وعزم على عدمه بعد الزوال فانه يصح منه صومه ، ولا يجب عليه القضاء ، وليس ذلك الا لاجل كون الامساك المتحقق من قبل الزوال صوماً حقيقة ، والا لوجب عليه القضاء لا نقضاء وقت تجدد نيته بعد الزوال ، وعلى ذلك يترتب وجوب الكفارة بالافطار عمداً ولا يسقط باختيار المسافرة لاسقاطها قبل الزوال، واما مسألة امتناع امر الامر مع علمه بانتفاء شرط المأمور به غير مرتبطة بالمقام مع انه لا اساس لها اصلا ، بناء على ماهو التحقيق من كون جعل الاحكام لموضوعاتها على نهج القضاة الحقيقية لا الخارجية ، وعليه فلا يبقى مجال للبحث عن امكان الامر مع العلم بانتفاء شرط المأمور او امتناعه ،

فان قلت ما ذكرته ينافي مع اشتراط التكليف بالصوم وصحته على خلو المكلف عن موانعه في جميع اوقات النهار ، فلو طرء الحيض في اخر اوقات النهار لا تكون مكلفاً بالصيام من اول النهار ولا يصح منها الامساك من اوله فيكون وجوب الامساك وصحته في الاوقات المتقدمة مشروطا بالخلو عن الموانع الى اخر الاوقات على نحو الشرط المتأخر .

قلت هذا الذي ذكرته لا ينافي مع ما ذكرناه لان اشتراط صحة الامساك في الاوقات المتقدمة على عدم طرو الموانع في الاوقات التالية لها انما يوجب رفع الوجوب و بطلان الامساك عند تحقق الموانع في آن بتحققها ، لارفعه بالعلم بتحققها في آن بتحققها قبل تحققها و ان علم بتحققها في وقت تحققها لانه كما يعلم بتحققها في الآن المتأخر يعلم بعدم تحققها قبل مجيئى آن بتحققها ، وما ذكرناه لا يخلو تصور عن الغموض لكن يمكن ان يلقاه من كان له سمع و هو على ذلك شيهده والله العاصم ،

و مما ذكرناه ظهر حكم ما اذا سافر لا بقصد الفرار عن الكفارة ، فانه ايضا لا يوجب سقوطها على الاقوى كما هو المشهور ، خلافا للمحكي عن المختلف فحكم بسقوطها ولا وجه له ،

(الثالث) لوسافر فافطر قبل الوصول الى حد الترخيص ، وقد تبين حكمه مما تقدم وانه يجب عليه الكفارة من غير اشكال بل لعله مما اتفق عليه و اتفق عليه الاجماع قال في الجواهر وسياتى من المصنف (يعنى المحقق) الجزم بوجوب الكفارة على من افطر من المسافرين قبل البلوغ الى حد الترخيص وان سافر بعد ذلك ، و لعله يخرج عن موضع النزاع ايضا ،

(الرابع) لو افطر متعمداً ثم عرض له عارض قهرى من حيض او نفاس او مرض او جنون او سفر قهرى بان اذعج من محل اقامته و اخرج الى محل اخر بالسير فى مسافة التصير ، ففى سقوط الكفارة به وعدمه قولان ، والمختار عند الاكثر كما فى الجواهر هو الاخير ، و عن الخلاف الاجماع عليه ، والمحكى عن فوائد الشرائع حكاية الاول اعنى السقوط عن بعض ، وفى الجواهر انه لم يتحقق قائله ، و وجه القولين يظهر مما تقدم ، والاقوى هاهنا ايضا هو عدم السقوط لما تقدم و لما يمكن ان يقال بان المدار فى وجوب الكفارة هو حصول هتك الحرمة بالجرئة على عصيان المولى وتهتك حرمة الحاصل بالافطار قبل تحقق المسقط ، هذا و لكن الحق هو ما تقدم من عدم انتفاء التكليف بالامساك ما لم يتحقق المسقط ولو مع العلم بانه يتحقق فى الان المتأخر ،

(الخامس) لو افطر متعمداً ثم بان انه من شوال كما فى يوم الشك منه اذا افطر قبل ثبوت كونه من شوال وظاهر غير واحد منهم هو سقوط الكفارة فيه ، و ان سقوطها من المسلمات ، ونفى عنه البأس فى الجواهر ان كان اجماعا او قلنا بان المدار فى وجوبها هو تعمد الافطار فى شهر رمضان واقعا قال قده والافناء على مدار الكفارة التكليف شرعا ظاهراً يتجه (ح) وجوبها فيه ايضا كما لو طرء الحيض ونحوه ، اقول ولا ينبغى التامل فى كون المستفاد من النصوص هو كون المدار فى وجوبها هو التكليف بالصوم فى شهر رمضان واقعا ، و انه فى مورد طر بان الحيض ونحوه ايضا ما لم يطرء

مكلف بالصوم واقعاً ، فالحق في هذه الصورة اعنى صورة تبين كون اليوم من شوال عدم وجوبها بعد التبين والله العالم ، و هذا الامر هو الذى تعرض له المصنف قده في المسألة الآتية وهى قوله

مسألة ١٢ - لو افطر يوم الشك في اخر الشهر ثم تبين انه من شوال ، فالاقوى سقوط الكفارة و ان كان الاحوط عدمه ، و كذا لو اعتقد انه من رمضان ثم افطر متعمداً فبان انه من شوال او اعتقد في يوم الشك في اول الشهر انه من رمضان فبان انه من شعبان .

والحكم في الجميع هو سقوط الكفارة لكون المدار في ثبوتها وهو تعمد الافطار في شهر رمضان غير المتحقق في الجميع .

مسألة ١٣ - قدم ان من افطر في شهر رمضان عالماً عامداً ان كان مستحلاً فهو مرتد ، بل وكذا ان لم يفطر ولكن كان مستحلاً ، وان لم يكن مستحلاً عزز بخمسة و عشرين سوطاً فان عاد بعد التعزير عزز ثانياً فان عاد كذلك قتل في الثالثة ، والاحوط قتله في الرابعة .

وقد مر البحث عنه مفصلاً في ص ٤٢٦ من المجلد السادس

مسألة ١٤ - اذا جامع زوجته في شهر رمضان وهما صائمان مكرهاً لهما كان عليه كفارتان وتعزير ان خمسون سوطاً فيتحمل عنها الكفارة والتعزير واما اذا طاوعته في الابتداء فعلى كل منهما كفارته وتعزيره ، وان اكرهها في الابتداء ثم طاوعته في الاثناء فكذلك على الاقوى وان كان الاحوط كفارة منها وكفارتين منه ، ولا فرق في الزوجة بين الدائمة والمنقطعة .

في هذه المسألة امور (الاول) لاينبغي الاشكال في وجوب كفارتين على المرء اذا اكره امرئته على الوطى وهما صائمان في الجملة ، للاجماع على وجوبها عليه كما ادعاه غير واحد من الاساطين ، و في المعتبر قال علمائنا من اكره امرئته على الجماع عزز خمسين سوطاً وعليه كفارتان ولا كفارة عليها ، وقال في الحدائق قد صرح الاصحاب من غير خلاف يعرف بان من اكره زوجته على الجماع في نهار شهر رمضان وهما صائمان

فان عليه كفارتين ولا كفارة عليها ، ويدل على ذلك

خبر مفضل بن عمر المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام فى رجل اتى امرته وهو صائم وهى صائمة فقال : ان استكرهها فعليه كفارتان وان كانت طاوعته فعليه كفارة وعليها كفارة ، وان اكرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً نصف الحد ، وان كانت طاوعته ضرب خمسة وعشرون و ضربت خمسة وعشرون سوطاً ، والاشكال فى الاستدلال به بان ابراهيم بن اسحاق الذى راويه ضعيف متهم ، والمفضل بن عمر ضعيف جدا ، كما فى المعتبر مدفوع بما هو المختار عندنا من حجية الخبر الموثوق بصدوره وان من اقوى المنشاء للوثوق به هو استناد الاصحاب اليه واعتمادهم عليه الموجود فى هذا الخبر فلا موقع للاشكال فيه من حيث سنده كما لا موقع للاشكال من حيث دلالاته بان المرثة مع صيرورتها مكرهة لاعصيان لها ولا كفارة عليها ، ولا يقيم عليها الحد لكى يتحمل عنها الزوج لاسيما اذا قلنا بعدم فساد صومها اما مطلقا ، كما هو المشهور بل ظاهر التذكرة الاجماع عليه اوفىما اذا فعل بها من غير اختيارها فانه اجتهاد فى مقابل النص مع امكان ان يقال ان الكفارة والتعزير يقعان فى مقابل اكرامها لا لاجل تحمل الزوج عنها ، وليس فى لفظ الخبر كلمة التحمل حتى يستشكل بعدم تحققها فى حقها حتى يتحملها عنها الزوج ، وبالجمله فهذا القدر الذى يستفاد من الخبر فى الجمله مما لا اشكال فيه ،

**(الامر الثانى)** ظاهر المتن كغيره من المتن تقييد الحكم بكون الصوم من شهر رمضان ، ولكن النص المذكور خال عن التقييد ، و عليه فيمكن طر والحكم فى كل ما له كفارة من الصوم الواجب عليهما كما يمكن اختصاصه بشهر رمضان وقضائه لوضاق وقته وصار متعيينا ، ولعل وجه التقييد بخصوص شهر رمضان انسباقه من النص مع كون الحكم مخالفا للقواعد والاصل ودعوى الانسباق ليست ببعيد ،

**(الثالث)** لا اشكال فى ان على كل منهما كفارته وتعزيره اذا طاوعته فى الابتداء و اذا اكرهها فى الابتداء ثم طاوعته فى الاثناء ففى ان على كل منهما ح كفارته او انه تجب كفارتها عليه كما لو لم تطاوع فى الاثناء او انه تجب كفارتان عليه و كفارة عليها احتمالات ، وجه الاول اما وجوب كفارة واحدة على الرجل فلان الظاهر من النص

اعتبار استمرار الاكراه الى الفراغ في وجوب الكفارتين عليه فيبقى غيره على مقتضى الضوابط الذي منه ما اذا طوعته في الاثناء ، واما وجوبها على المرثثة فلانها لمطاوعتها متعمد فعل المفطر فتجب عليها الكفارة ،

و وجه الثاني اما وجوب الكفارتين عليه فلانه باكراهه اياها تجب عليه الكفارتان لاطلاق النص الدال على وجوبهما باكراهه اياها الشامل لما استمر الاكراه الى الفراغ اوصارت مطاوعة في الاثناء ، و ليس ما يدل على تقييد الاكراه بالاستمرار الى الفراغ فمقتضى الاطلاق وانتفاء ما يوجب التقييد هو وجوب الكفارتين عليه ولو طاعت في الاثناء ، واما عدم وجوب شيئ عليها فلبطلان صومها بحدوث الجماع بالاكراه لان المكروه في تنال المفطر يبطل صومه ، ويجب عليه قضائه و ان لم يكن عاصيا في الافطار ولا تجب عليه الكفارة لانها عند مطاوعتها لم تكن صائمة حتى يبطل صومها بالمطاوعة لكي تصير الكفارة واجبة عليها ، و وجه الثالث اما وجوب كفارتين على المرء فلما تقدم في وجه الاحتمال الثاني من اطلاق النص في وجوبهما عليه باكراهه اياها ،

واما وجوب كفارة واحدة على المرثثة فلصحة صومها ما لم تطاوع اما مطلقا ، او فيما اذا فعل بها من غير اختيارها ، و لعل الاقوى هو وجوب كفارتين على المرء لا كراهه اياها واعتبار استمرار الاكراه الى الفراغ مما لا شاهد عليه ، والظاهر كفاية تحققه منه ولو في حال حدوث الجماع ، و وجوب كفارة عليها فيما اذا كان العمل عليها بالاجبار من غير اختيار منها ، و مع اختيارها بالاكراه بسبب توعيد المكروه فالاقوى بطلان صومها به ، و معه فلا تجب عليها الكفارة بالمطاوعة في الاثناء لبطلان صومها بحدوث الفعل باختيارها ولو بالاكراه ، و ليست المطاوعة على الجماع تكرر للجماع حتى يقال بايجابه الكفارة مع امكان المنع عن ايجابه لتكررها فيما اذا لم يوجب المتقدم منه للكفارة كما لا يوجب حدوثه في المقام لها لمكان الاكراه ،

**(الامر الرابع)** لافرق في الزوجة بين الدائمة والمنقطعة ايضا لاطلاق النص

بناء على صدق المرثثة المضافة الى المرء على المنقطعة ايضا فيقال عليها انها امرثته

كما هو المعبر في النص فيشمليها الحكم .

مسألة ١٥- لوجامع زوجته الصائمة وهو صائم في النوم لا يتحمل عنها الكفارة ولا التعزير كما انه ليس عليها شيئي ولا يبطل صومها بذلك وكذا لا يتحمل عنها اذا اكرهها على غير الجماع من المفطرات حتى مقدمات الجماع وان اوجبت انزالها .

ذهب الشيخ في الخلاف الى وجوب كفارتين على المرء بجماعه مع زوجته الصائمة في حال نومها كما في حالة يقظتها مع الاكراه والاقوى عدم وجوب التحمل عنها في حالة النوم لكون النص في مورد الاكراه، وحيث ان الحكم مخالف مع القاعدة والاصل يجب الاقتصار على مورد قيام الدليل عليه ، ولا يجوز التعدي عنه الى ما لا يشمله الدليل ، ولا يبطل صومها بوطيها في حال نومها لعدم تحقق المفطر منها كما هو واضح ، ولا يتحمل عنها التعزير ايضا، ومنه يظهر انه لا يتحمل عنها الكفارة باكراهها على ارتكاب مفطر اخر غير الجماع ولو كان من مقدمات الجماع المنتهى الى انزالها الموجب لفساد صومها ، كل ذلك لوجوب الاقتصار على مورد النص .

مسألة ١٦ - اذا اكرهت الزوجة زوجها لا تتحمل عنه شيئا .

و ذلك ايضا للزوم الاقتصار على مورد النص في الحكم المخالف مع القاعدة .

مسألة ١٧- لا تلحق بالزوجة الأمة اذا اكرهها على الجماع وهما صائمان فليس عليه الا كفارته و تعزيره و كذا لا تلحق بها الاجنبية اذا اكرهها عليه على الاقوى وان كان الاحوط التحمل عنها خصوصا اذا تخيل انها زوجته فاكرهها عليه .

اعلم ان المضبوط من النص في كتب الفروع والاصول هو ما حكيناه من خبر المفضل في رجل اتى امرته وهو صائم وهي صائمة . باضافة الامرثة الى الضمير الراجع الى الرجل ، وقال في الجواهر بل لم نعر على نسخة بالتجريد عن الاضافة ، لكن صاحب الحدايق اسند الى الفخر بانه في الايضاح غير الرواية فبدل لفظ امرته في الخبر



بامرئة بحذف الضمير ، وقال : وكانه سهو منه (قده) ، لان الموجود في كتب الاخبار وكذا في كتب الفروع اثبات الضمير كما نقلناه انتهى ما في الحدايق ،  
 اقول فعلى ما هو المضبوط من لفظ الخبر في كتب الاصول والفروع ينبغي القطع بعدم شمول الخبر للامة ولا الاجنبية لعدم صدقها عليهما ، اذ لا يقال لهما انهما امرئة الرجل ، وهذا في الاجنبية ظاهر ، وفي الامة ايضاً كك ، ومع كون الحكم مخالفاً مع القواعد والاصول يلزم الاقتصار على مورد دليله ، ولنعم ما في المعتمد في الرد على الشيخ قده في ذهابه الى ثبوت الحكم في النائمة حيث يقول ذلك الحكم ثابت على خلاف الاصل ولا يلزم من ثبوته في مورد لوجود الدلالة ثبوته في مورد اخر مع عدمها انتهى ما في المعتمد ،

و على ما ينسب الى الايضاح فالظاهر ايضاً كذلك ، لان اندراج الامة في المرئة ممنوع لانسباق المزوجة من المرئة كما تنسب المزوجة من الزوجة ايضاً ، و دعوى الحاقها بالمزوجة وان لم تكن مندرجة فيها ضعيفة هذا بالنسبة الى الامة ، واما الاجنبية فقد يقال بالحاقها بالمزوجة لا غلظية اكرائها على الجماع ، وفيه ان اغلظية اكراء الاجنبية وان كانت مما لا يرب فيها الا ان كونها موجبة لوجوب كفارتها على المكروه ممنوع ، لاحتمال ان تكون الاغلظية موجبة لسقوط الكفارة اذ قد يكون عظم الذنب موجبا لسقوط التكفير لعدم قبوله له ، اذ الكفارة انما هي للتدارك لما صدر منه من الخطيئة وهي قد لا تقبل التدارك كما في ترك الحج مع الاستطاعة اليه حيث انه ورد في تاركة بان الله غنى عن العالمين ، ولم يبين له حداً ولا كفارة ، لكن في الجواهر ان الانصاف قوة القول بها ، فلاحتمياط لا ينبغي تركه خصوصاً لو اكرهها على انها زوجته ثم بان انها اجنبية ، اذ لا عظم فيه ح للذنب كما لا يخفى انتهى ، ولعل المصنف قده الى ذلك يشير بالاحتياط في قوله لاسيما فيما اذا تخيل انها زوجته والله العالم .

مسألة ١٨- اذا كان الزوج مفطراً بسبب كونه مسافراً او مريضاً او

نحو ذلك وكانت زوجته صائمة لا يجوز له اكرائها على الجماع وان فعل

لا يتحمل عنها الكفارة ولا التعزير و هل يجوز له مقاربتها و هى نائمة اشكال .

فى هذه المسألة امور(الامر الاول) اذا كان الزوج مفطراً وكانت الزوجة صائمة ففى جواز اكراهه اياها على الجماع وعدمه وجهان ، فعلى القول بعدم فساد صومها به اما مطلقا على خلاف التحقيق ، او فيما اذا كان فعله بالاجبار بلا ارادة منها ، فالحق هو الجواز لكونه مباحاً غير مفطر لها ، فالمقتضى للتحريم منتف (ح) وهو فساد الصوم اذا المفروض ان صومها لا يفسد بذلك اما مطلقا ، او فيما اذا كان بلا ارادة منها ولو بالاكراه ، و على القول بفساد صومها بذلك فيما اذا كان بارادة منها ارادة ناشية عن الاكراه، ففى المدارك ان الاصح التحريم لاصالة عدم جواز اجبار المسلم على غير الحق الواجب عليه انتهى ، وظاهره عدم ثبوت حق الانتفاع عن البضع للزوج فيما اذا توقف على ارتكاب محرم عليها من افطار محرم عليها او ترك صلاة واجبة عليها ونحوهما ، واستشكل فيه فى الجواهر وقال (قد) وفيه بحث ولم يبين وجهه ، وربما يتمسك لجواز اكراهها بعموم ما دل على ثبوت حق الانتفاع بالبضع للزوج ، وان كان التمكين حراما عليها من جهة ترتب الافطار العمدى عليه المحرم عليها ، فيجوز على الزوج اكراهها، ويجب عليها الامتناع ما امكن، وفيه منع ذاك العموم ، والتمتقن مما ثبت هو اطلاق وجوب اطاعتها له فى الاستمتاع المترتبة على الزوجية ، و من الواضح تقييده بما لا يكون محرما عليها اذ لا يعقل وجوب اطاعة فيما يحرم عليها كما لا يخفى ، و قد يستدل للجواز باطلاق قوله تعالى نسائكم حرث لكم فاتوا حرثكم انى شئتم. وفيه ايضا انه لا يثبت الحق للزوج فيما يكون محرماً عليها ، كما لادلالة له فى ثبوته له فيما يحرم عليه ، وهذا ظاهر ، فالحق عدم جواز اكراهها على الجماع وان كان الجماع جائزا للزوج لاجل كونه ممن لا يجب عليه الصيام .

(الامر الثانى) لو اكرهها على الجماع ففى تحمله عنها الكفارة و التعزير

قولان، قال فى الجواهر المحكى عن بعضهم وجوب الكفارة عنها عليه ، و احتمال فى القواعد سقوطها عنه مستدلا بكونه مباحاً غير مفطر لها ، و مقتضى استدلاله للسقوط

هو ثبوتها لو كان الفعل حراماً عليه كما هو الحق حسبما مر في الامر الاول ، والاقوى هو السقوط حتى فيما اذا كان الفعل حراماً على الزوج ، لعدم اندراجه في مورد النص وهو ما اذا كانا كلاهما صائمين لاما اذا لم يكن الزوج صائماً .

(الامر الثالث) قال المصنف قدس سره و هل يجوز له مقاربتها و هي نائمة اشكال ، وقال في المستمسك الاشكال يبتنى على ثبوت الحق و عدمه في المقام نظير ما تقدم في الاكراه ، اقول بناء على عدم ثبوت الحق للزوج ينبغي القول بالجواز ، وذلك لانه وان لم يكن له حق في حال كون الزوجة صائمة الا ان مقاربتة معها مباح تكليفاً ، والمفروض حليتها للزوج لعدم كونه صائماً ، وعدم تكليف الزوجة بالمنع عنها لكونها نائمة ، وعدم بطلان صومها بها لعدم ارادتها لها و كونها بغير اختيار منها ، فالمقتضى للجواز متحقق ولا مانع عنه ، فاللازم هو القول بالجواز والله سبحانه هو العالم باحكامه .

مسألة ١٩- من عجز عن الخصال الثلاث في كفارة مثل شهر رمضان تخير بين ان يصوم ثمانية عشر يوماً او يتصدق بما يطيق ولو عجز اتى بالممكن منهما و ان لم يقدر على شيئى منهما استغفر الله تعالى ولو مرة بدلاً عن الكفارة وان تمكن بعد ذلك منها اتى بها .

وقع الخلاف فيما لو عجز عن الخصال الثلاث فيما تجب ذلك تخيراً او تعييناً على اقوال ، فالمحكي عن المفيد و المرتضى والحلى انه يصوم ثمانية عشر يوماً واستدلوا لذلك

بخبر ابى بصير و سماعه المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام ، ولم يقدر على العتق ، ولم يقدر على الصدقة ، قال عليه السلام : فليصم ثمانية عشر يوماً عن كل عشرة مساكين ثلاثة ايام .  
والخبر الاخر لا بى بصير المروى في التهذيب ايضا عن الصادق عليه السلام عن الرجل ظاهر امرته فلم يجد ما يعتق ، ولا ما يتصدق ، ولا يقوى على الصيام ، قال عليه السلام : يصوم ثمانية عشر يوماً لكل عشرة مساكين ثلاثة ايام .

والمحكي عن مقنع الصدوق و عن ابن الجنيد انه يتصدق بما يطيق ،

ويستدل له بصحيح عبد الله بن سنان المروى في الكافي والتهذيب عن الصادق عليه السلام في رجل افطر في شهر رمضان متعمدا يوماً واحداً من غير عذر قال عليه السلام : يعتق نسمة ، او يصوم شهرين متتابعين ، او يطعم ستين مسكيناً . فان لم يقدر تصدق بما يطيق .  
و خبره الآخر عنه عليه السلام في رجل وقع على اهله في شهر رمضان فلم يجد ما يتصدق به على ستين مسكيناً قال : يتصدق بقدر ما يطيق .

والمحكى عن المختلف و الدروس هو التخيير بين صيام ثمانية عشر يوماً و بين الصدقة بما يطيق ، وعليه غير واحد من الاصحاب ،

ويستدل له بكون التخيير هو مقتضى الجمع بين تلك الاخبار ، واورد عليه في المدارك بان الحكم بالتخيير للجمع بين تلك الاخبار جيد لوتكافؤ السند ان لكن الامر بخلاف ذلك ، وقد اختار الاخذ بما يدل على وجوب التصدق بما يطيق لضعف ما يدل على وجوب ثمانية عشر ، وظاهره بل صريحه صحة الحكم بالتخيير لوتم التكافؤ سنداً ، ولا يخفى ما في اعتراضه على ضعف السند بعدكون الاخبار الدالة على صوم ثمانية عشر معمولا بها ، ولا ينظر الى جهل روايه ، ولا الى عدم التعرض فيه مدحاً او قدحاً ، لكن الكلام في صحة الجمع بينها وبين ما يدل على التصدق بما يطيق بالحمل على التخيير ، لان الخبر الاول المروى عن ابي بصير وسماعة مطلق بالنسبة الى ما يجب فيه الشهران المتتابعان ويشمل شهر رمضان وغيره ، و ما ورد في وجوب التصدق بما يطيق وارد في شهر رمضان ، ومقتضى الصناعة في الجمع بين المطلق والمقيد هو تقييد اطلاق خبر ابي بصير وسماعة بما عدى شهر رمضان ، والقول في شهر رمضان بوجوب التصدق بما يطيق والخبر الثاني لا يبي بصير في مورد الظهار ، ولا منافات بين وجوب صوم ثمانية عشر فيه وبين وجوب التصدق بما يطيق في شهر رمضان ، ومقتضى ذلك هو تعيين التصدق بما يطيق في شهر رمضان كما نسب الى الصدوق وابن الجنيد ، ولا يخفى ان ذلك لو لم يكن اقوى لكان احوط ، والمحكى عن منتهى العلامة هو الترتيب بين التصدق بما يطيق وبين صوم الثمانية عشر بوجوب الاول مع امكانه ، و مع العجز عنه فالثاني ، وهو بعيد لاوجه له ، ولا يخفى ان مقتضى الصناعة هو القول بتعيين التصدق

بما يطبق بعد العجز عن الايتان بالخصال كلها ، ولا اقل من كون اختياره هو الاحوط لكونه فردا من الواجب المخير مع احتمال تعينه ، وكيف كان فلا اشكال في الاجتزاء بالائتان ، انما الكلام في امور ( الامر الاول ) وقع التعبير في عبارات الاكثرين بما في المتن من قوله : من عجز عن الخصال الثلاث في كفارة الخ . ومقتضاه هو وجوب التصديق بما يطبق ، اوصيام ثمانية عشر يوما بعد العجز عن الخصال الثلاث جميعا ، ولكن في الشرايع قال : كل من وجب عليه شهران متتابعان فعجز عن صومهما صام ثمانية عشر يوماً ، ومقتضى اطلاقه وجوب صيام ثمانية عشر يوماً عند العجز عن صوم الشهرين مطلقاً من غير فرق بين مالوكان وجوبهما بسبب كفارة او نذر و نحوه ، ولا في الكفارة بين كونها للافطار في شهر رمضان او لغيره ، ولا بين كونها على وجه التخيير او التعيين ، ولا يخفى ما فيه لاقتضائه وجوب ثمانية عشر يوماً في مثل كفارة الظهر الذي يجب فيه الخصال الثلاث على وجه الترتيب مع ان المنصوص في الكتاب الكريم هو اطعام ستين مسكينا بعد العجز عن الصيام قال الله تعالى : فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا . وكيف كان فالتعبير بما في الشرائع ليس بصواب .

( الامر الثاني ) قال المصنف قده : ولو عجز اتى بالممكن منهما ، ولعل هذه العبارة مأخوذة من النجاة العباد حيث قال فيها : ومن عجز عن الخصال الثلاث في كفارة مثل شهر رمضان صام الثمانية عشر يوماً ، او تصدق بما يطبق مخيراً بينهما ، ولو عجز اتى بالممكن منهما ، وقد اورد عليه في المستمسك بانه مع فرض العجز عن الصدقة بما يطبق كيف يمكن تكليفه بالممكن منهما ،

اقول فكانه فسر العبارة اعنى قوله ( ولو عجز اتى بالممكن ) الى انه لو عجز عن تمام صوم الثمانية عشر وعن الصدقة بما يطبق جميعا وصار كالفردى التخيير متعذراً اتى بالممكن منهما اى بالممكن من الصوم ، وهو بعض الثمانية عشر ، او بالممكن مما يطبق من الصدقة ، اذ على هذا التفسير لا يبقى محل للقول بالائتان بالممكن مما يطبق بعد تعذر الايتان بما يطبق ، ويمكن ان تفسر العبارة المذكورة الى انه لو تعذر

احدى فردى التخخير مع التممكن من الاخر اتي بالممكن منهما ، كما هو الشأن فى كل واجب مخير ، فان لم يتممكن من صوم الثمانية عشر اصلا ولو من بعضها و تممكن من الاثيان بالصدقة بما يطيق ياتى بها ، ولو عجز عن الصدقة بما يطيق وتممكن من الاثيان بصوم تمام الثمانية عشر اتي به ، و هذا ظاهر حيث انه حكم الواجب المخير ، ولعل العبارة بهذا التفسير انسب ، وعليه و ربما تفسر العبارة بان المراد من الصدقة بما يطيق الصدقة على ستين مسكينا بما امكن ولو لم يكن لكل مسكين مداً بل الممكن هو الاقل منه و ح فالبدل عنه فى حال العجز عنه هو الاعطاء بكل مسكين بما يمكن من الاقل من المد ، لكن ذاك التفسير كما ترى بعيد من هذه العبارة ، مع انه على تقدير ارادته مما لم يعرف له دليل .

(الامر الثالث) لو قدر على اكثر من ثمانية عشر يوماً او على الاقل منها ، والوجه عدم الوجوب اما فى اكثر فللاصل ، و اما فى الاقل فكك ، الا انه ربما يقال بوجوب الممكن منها مع العجز عن التصدق بما يطيق وذلك لقاعدة الميسور المستفادة من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : اذا امرتك بشيئى فاتوامنه ما استطعت . وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : ما لا يدرك كله لا يترك كله . وقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : الميسور لا يسقط بالمعسور . ونفى عنه البعد الشيخ الاكبر قده فى رسالة الصوم ، وان استظهر صاحب الجواهر من الادلة عدم وجوب الاقل لو قدر عليه خاصة ، قلت و لعل ما فى الجواهر هو الاصول ، و ذلك لان تعيين الثمانية عشر بعد العجز عن صوم الشهرين وتعيين الاستغفار بعد العجز عن صوم الثمانية عشر يدل على عدم وجوب الاكثر من الثمانية عشر وعدم وجوب الاقل منها لو قدر عليهما ، ولو سلم جريان قاعدة الميسور فى المقام وعدم الحاجة فى تشخيص كون المقام من موارد الكان ما يدل على وجوب الاستغفار بعد العجز عن صوم الثمانية عشر المستفاد منه عدم وجوب الاقل لو امكن منه اخص من دليل القاعدة فيخصص دليل القاعدة به ، فالاقوى عدم وجوب الاقل من ثمانية عشر لو قدر به ، وهذا مما لم يتعرض له المصنف قده فى المتن لوفسنا قوله : ولو عجز اتي بالممكن منهما بما فسره ، والا لكان المتن متعرضا له ، ولكنه يرد عليه بعدم معقولة ذلك فى التصدق بما يطيق .

(الامر الرابع) لو لم يقدر على شيئ منهما استغفر الله تعالى ، و في المدارك الانتقال الى الاستغفار مع العجز عن الصوم مقطوع به في كلام الاصحاب ، بل ظاهر هم انه موضع وفاق ، واستظهر الشيخ الاكبر في رسالة الصوم عدم الخلاف فيه ، ويدل عليه خبر ابي بصير عن الصادق عليه السلام : كل من عجز عن الكفارة التي تجب عليه صوم ، او عتق ، او صدقة ، في يمين ، او نذر ، او قتل ، او غير ذلك ، مما تجب على صاحبه فيه الكفارة بالاستغفار له كفارة ما خلا يمين الظهار .

و موثق ابن بكير عن زرارة عن الباقر عليه السلام المروي في الكافي والتهذيب قال : سألته عن شيئ من كفارة اليمين فقال عليه السلام : يصوم ثلاثة ايام قلت انه ضعف عن الصوم و عجز قال : يتصدق على عشرة مساكين قلت انه عجز عن ذلك قال : فليستغفر الله ولا يعد . وزاد في الكافي فانه (يعنى) الاستغفار افضل من الكفارة و اقصاه و ادناه فليستغفر ربه و ليظهر توبة و ندامة ، فلا اشكال في وجوبه بعد العجز عن الخصال جميعا ، و عما ثبت بدليته عن الخصال عند العجز عنه كصوم ثمانية عشر او التصدق بما يطيق ، انما الكلام في جهتين

(الاولى) : ظاهر الاصحاب عموم بدلية الاستغفار عن الخصال وهو الظاهر من خبر ابي بصير المتقدم من قوله : كل من عجز عن الكفارة التي تجب عليه صوم (الخ) ، لكن في الجواهر استشكل في عموم بدليته و قال : لم اجد من النصوص تعميم بدليته ايضا ، ثم نقل خبر ابي بصير و موثق ابن بكير المتقدمين وقال : وهما غير عامين لجميع صور تعذر وجوب الشهرين بل في اولهما التصريح بخروج يمين الاستظهار ، ولا يخفى عموم خبر ابي بصير لاشتماله على ادائه اعنى لفظه كل و ان اخراج يمين الاستظهار يشهد على ارادة العموم ازلولها لما كان محل للاخراج و لعل هذا ظاهر .

(الثانية) الظاهر من المدارك بدلية الاستغفار عن الخصال و كونه فرداً من الكفارة عند العجز عن الخصال و عما هو بدل عنه كصوم ثمانية عشر يوما او التصدق بما

\* اما كونه افضل واقصى فلانه ينفع الماجز و ان لم يأت بغيره ولا ينفع غيره القادر

بدونه و اما كونه ادنى فلانه لا مؤنة فيه (وافى)

يطبق وقال : هذا الانتقال مع العجز عن الصوم الى الاستغفار مقطوع به فى كلام الاصحاب بل ظاهرهم انه موضع وفاق ، اقول : ويدل عليه ما فى خبر ابى بصير من قوله عليه السلام : فالاستغفار له كفارة . وما فى موثق ابن بكير على ما فى الكافى من قوله عليه السلام : فانه (يعنى الاستغفار) افضل الكفارة واقصاه وادناه . ولكن استشكل فى الجواهر فى ذلك قال : ان لم ينعقد الاجماع على كونه كفارة امكن ارادة سقوط الكفارة من الخبرين مادام عاجزا والاجتزاء بالتوبة لا على انها بدل عن الكفارة ، وربما يؤمى اليه ما فى الموثق فى المظاهر انه يستعفر ويطاء فاذا وجد الكفارة كفر ، و عن الشيخ العمل به فى التهذيبين اذ لو كان بدلا لاجزاء وان تمكن ، انتهى ما فى الجواهر ، ولا يخفى ما فيه لان بدلية الاستغفار لعلها مقطوع بها كما يعترف هو قده به ايضا ، و ان الظاهر من الخبرين هو البدلية كما استظهرناه ، و استشهاده قده بايماء الموثق الوارد فى المظاهر لا يخلو عن الغرابة بعد استثناء الظاهر عن ذلك فى خبر ابى بصير بقوله عليه السلام : فالاستغفار له كفارة ما خلا يمين الظهار . ضرورة ان مقتضى استثناء بدليته فى يمين الظهار هو الحكم بوجود اداء الكفارة بعد وجدانها على ما هو مفاد الموثق الوارد فى الظهار مع انه لو لم يكن خبر ابى بصير لكان ذلك الموثق الوارد فى الظهار كافيا فى استثناء بدليته فى الظهار كما لا يخفى فالحق هو بدلية الاستغفار عن الكفارة فى حال العجز عنها الا فى يمين الظهار ، وعليه المصنف فى المتن حيث يقول بدلا عن الكفارة .

( الامر الخامس ) المعتبر من الاستغفار كما فى غير واحد من كتب الاصحاب هو المرة الواحدة لما ثبت فى الاصول من ان الامر بالشئ يقتضى تحقق الامثال باثبات المأمور به ولو مرة واحدة ، وذلك لا من جهة دلالة الامر على وجوبه مرة واحدة ، بل لان تعلق الامر بالطبيعة الغير المقيدة بالمرة او التكرار هو المقتضى لحصول الامثال فى اثباته ولو فى ضمن المرة ،

و يعتبر فيه بقصد البدلية عن الكفارة ، لما عرفت من كونه بدلا عنها فى حالة العجز عنها ، فلا يكفى الاستغفار بلا قصد كونه كفارة فى تلك الحالة ،

وان يتلفظ بلفظة الاستغفار من كلمة استغفر الله ، او ما يؤدى معناها ، فلا يكفى



الندم على ما فعل والعزم على عدم العود ، وان احتاج معه اليهما لما تحقق في محله من ان حقيقة التوبة هي الندم على ما فعل و العزم على عدم العود مع التلفظ بكلمة الاستغفار ، مضافا الى دلالة الموثق المروى عن الباقر عليه السلام عليه اعنى قوله: فليستغفر الله ولا يعد .

**(الامر السادس)** قد ظهر مما قرناه في الامر الرابع ان الاستغفار في حالة العجز عن الخصال رأسا بدل عن الكفارة الا في يمين الظهر ، و يترتب على ذلك انه لا تجب الكفارة بعد الاستغفار ان تمكن منها ، كما انه على ما مال اليه في الجواهر يجب الاتيان بها بعد التمكّن منها ولو بعد حين . قال الشهيد قده في الدروس : ولو قدر بعد الاستغفار فاشكال ان لا تجب الكفارة على الفور ومن الامتثال و اما لو قدر بعد الثمانية عشر و ما امكن منها فلا يشيئ انتهى . اقول : و تمام الكلام فيه هو اثبات بديلة الاستغفار كما عرفت ، كما ثبت بديلة صوم الثمانية عشر و التصدق بما يطيق منها ، فما في المتن من انه ان تمكن بعد ذلك اتى بها مما لا يجب اعتباره وان كان احوط .

**(الامر السابع)** في اشتراط التتابع في صوم الثمانية عشر و عدمه قولان ، ياتي ما هو الحق منهما عند تعرض المصنف له في المسألة الاولى من فصل صوم الكفارة .

**(الامر الثامن)** لو حصل العجز عن صوم الشهرين بعد صوم شهر منهما ، ففي وجوب صوم الثمانية عشر و عدمه (وجوه) : من وجوب صوم تسعة ايام لان صوم الثمانية عشر كان بدلا عن الشهرين فيكون نصفه وهو صوم التسعة بدلا عن الشهر ، و من سقوط البديل ح لصدق صيام ثمانية عشر على ما صامه من الشهر ، حيث انه مشتمل عليها و من وجوب الثمانية عشر لضعف الاولين ،

اما الاول فلان وجوب صوم الثمانية عشر عند العجز عن صوم شهرين لا يقتضى وجوب صوم تسعة ايام الذي نصف صومها عند العجز عن صوم شهر واحد ما لم يدل عليه الدليل ، لان الظاهر المستفاد من الدليل كون صوم الثمانية عشر بدلا عن صوم الشهرين عند العجز عن صومهما رأسا بحيث لا يطيق على صوم يوم منهما ، و من الواضح عدم دلالة ذلك على وجوب ابعاض الثمانية عشر عند العجز عن صوم ابعاض صوم الشهرين كما

لا يخفى .

و اما الثانى فلان صوم الثمانية عشر الذى فى ضمن صوم الشهر لا يكون معنونا بعنوان كونه بدلا عن الشهرين ، بل هو من ابعاض الشهرين فهو من المبدل ولا يحسب من البديل ، فلو كان المستفاد من الدليل وجوب البديل عند عدم التمكن من الاتيان بتمامه لكان اللازم هو الاتيان بالثمانية عشر ولواتى ببعض المبدل ، هذا كله مع عدم التمكن عن التصديق بما يطبق والافيجب التصديق به من غير اشكال ، ولا ينتهى الى احتمال الاتيان بالصوم فى تسعة ايام .

**(الامر التاسع)** لوعجز عن الثمانية عشر اتى بالممكن منه بناء على تعيين صوم الثمانية عشر ، او عدم امكان التصديق بما يطبق ، والا فهو المتعين بناء على التخيير بينهما ، او تعيين التصديق بما يطبق .

**(الامر العاشر)** قال العلامة فى الارشاد : ولو قدر على العدد دون الوصف فالوجه وجوب المقدور ، و مراده من القدرة على العدد هو التمكن من صوم شهرين ، و من عدم التمكن من الوصف هو العجز عن اتيانه متواليا . وقال الشهيد قده فى الدروس حتى لو امكن الشهران متفرقين وجب . وقال الشيخ الاكبر فى رسالة الصوم الذى هو شرح على الارشاد عند قول العلامة : فالوجه وجوب المقدور ما لفظه ولم اعرف هذا الوجه بعد دلالة الرواية على وجوب ثمانية عشر مع العجز عن صيام شهرين متتابعين انتهى ، ولا يصح التمسك بقاعدة الميسور ، لعدم اجرائها فى فاقدة الشرط ، لكون التقييد امرا ذهنياً ، والفاقدة للشرط يرى متباينة مع واجده ، فلا تكون بعضا من الواجد ، ولا الميسور منها او المستطاع منها ، مع انه على تقدير جريانها فى فاقدة الشرط يكون الخبر الدال على وجوب صوم ثمانية عشر يوما اخص منها ، فيجب تخصيصها به ، فالحق عدم وجوب المقدور هذا ما خطر ببالى فى شرح هذه المسألة والله العاصم .

مسألة ٤٠- يجوز التبرع بالكفارة عن الميت صوما كانت او غيره و

فى جواز التبرع بها عن الحي اشكال والا حوط العدم خصوصا فى الصوم .

اعلم انه قد حقق فى مبحث التبعدى والتوصلى من الاصول انه اذا شك فى سقوط

ما يجب على المكلف بالوجوب العيني في مرحلة الثبوت بفعل المتبرع او الاجير في مرحلة السقوط ، فالاصل اى المستفاد من اطلاق الامر به من الدليل الاجتهادى ومقتضى الاصل العملى هو عدم السقوط الا اذا قام الدليل على سقوطه ، وبعد تبين ذلك فنقول يجوز التبرع بالكفارة عن الميت صوما كانت او غيره ، وقد ادعى نفي الخلاف المعتمد به فيه ، ويستدل له بالاخبار المتضمنة لانتفاع الميت بما يلحقه من الطاعات .

كخبر حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام قال : ان الصلاة والصوم والصدقة والحج والعمرة وكل عمل صالح ينفع الميت ، حتى ان الميت فى ضيق فيوسع عنه و يقال : هذا بعمل ابنك فلان وبعمل اخيك فلان اخوة فى الدين .

و خبر عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام : من عمل عن ميت من المؤمنين عملا صالحا اضعف الله اجره وينعم الميت بذلك .

و خبر محمد بن مسلم عنه عليه السلام قال : يقضى عن الميت الحج والصوم والعتق و فعاله الحسن .

و خبر عمر بن يزيد المروى فى الفقيه عن الصادق عليه السلام أيضا عن الميت ؟ قال عليه السلام : نعم حتى انه يكون فى ضيق فيوسع عليه ذلك الضيق ثم يؤتى فيقال له خفف عنك ذلك الضيق بصلاة فلان اخيك عنك ،

و خبر هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام وفيه : يصل الى الميت الدعاء والصدقة والصلاة و نحو هذا قلت و يعلم من ذلك به قال : نعم ثم قال : يكون مسخوطاً عليه فيرضى عنه .

و خبر ابن ابي عمير وفيه : يدخل على الميت فى قبره الصلاة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء قال : ويكتب اجره الذى يفعله وللميت .

و الخبر المروى عن الفقيه عليه السلام : يدخل على الميت فى قبره الصلاة والصوم والحج والصدقة والعتق ، الى غير ذلك من الاخبار البالغة الى ثلاث وثلاثين ، وقد ذكرها ابن طاووس (قده) فى « كتاب غياث سلطان الورى » ونقلها غير واحد من الاصحاب منهم صاصب الحدائق فى كتاب الصلاة فى مبحث القضاء عن الاموات ، فلا ينبغي الاشكال ح

فى جواز التبرع بالكفارة عن الميت لانه تبرع بالصوم او العتق او الصدقة التى هى مورد الاكثر من تلك الاخبار ، واطلاقها يقتضى الجواز فيما اذا كان الميت مشغول بالذمة بها او بريئا ، بل ظاهر غير واحد منها هو فى مورد شغل ذمة الميت بها ، كخبر هشام فى مورد الدعاء والصدقة والصلاة الذى فيه قوله عليه السلام : يكون مسخوطا عليه فيرضى عنه . وفى خبر حماد بن عثمان : ان الصلاة والصوم والصدقة والحج والعمرة وكل عمل صالح ينفع الميت حتى ان الميت ليكون فى ضيق فيوسع عليه ويقال : هذا بعمل ابن فلان او بعمل اخيك فلان اخوة فى الدين . اذا سخط والضيق لا يكونان الا بالمداهنة فى ترك الواجب فيصير التبرع به موجبا لرفعهما ، وحصول السعة للميت . ولعل هذه الاخبار مع عدم الخلاف المعتمد به فى الجواز كاف فى الحكم به ، وسع الله تعالى علينا فى الآخرة انشاء الله تعالى هذا كله فى التبرع بالكفارة عن الميت من غير فرق بين الصوم وغيره . واما التبرع عن الحي فقد اختلف فيه على اقوال ، فالمحكى عن مبسوط الشيخ (قده) هو الجواز مطلقا من غير فرق بين الصوم وغيره ، وعن المختلف موافقته ، وذهب صاحب المدارك الى المنع مطلقا ، واختاره فى الجواهر و قال : والاقوى عدم التبرع عن الحي مطلقا وفاقا لجماعة ، بل لعله المشهور و ذهب المحقق فى الشرائع الى التفصيل بين الصوم وغيره بالمنع فى الصوم والجواز فى غيره ،

و استدلل للاول بوجوه ، (الاول) ان الكفارة دين و كل دين يجوز التبرع عنه عن الميت والحي ، اما انها دين فلاقتضاء تنزيلها فى النصوص منزلة الدين كتنزيل الصلاة منزلة الدين ، ففى خبر حماد عن الصادق عليه السلام فى اخباره عن لقمان وفيه : اذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخر بشيئى صلها واسترح منها فانها دين . و مارواه الصدوق فى باب اداب المسافر : اذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخرها بشيئى صلها واسترح منها فانها دين .

و خبر حرير المروى عن الباقر عليه السلام قال قلت له رجل عليه دين من صلاة فلم يقضه فخاف ان يدركه الصبح ولم يصل صلاة ليلته تلك قال عليه السلام : يؤخر القضاء ويصلى صلاة ليلته تلك . واطلاق الدين فى هذا الاخبار وان كان على الصلاة الا انه يعلم بالقطع عدم الفرق بين الصلاة وبين غيرها من الصيام والصدقة والعتق ونحوها مما تشغل الذمة

بها في كون اشتغال الذمة بها ديناً كما لا يخفى على المتدبر .

واما ان كل دين يصح التبرع عنه فلخبر الخثعمية وفيها انها سألت رسول الله ﷺ ان ابى ادر كته فريضة الحج شيئاً زمناً لا يستطيع ان يحج ان حججت عنه أ ينفعه ذلك فقال ﷺ لها : ارايت لو كان على ابيك دين فقضيته ينفعه ذلك قالت نعم قال: فدين الله احق بالقضاء .

(الثاني) ابتناء حق الله سبحانه على التخفيف ، فصحة التبرع في حق غيره تعالى كما لو كان لادمي يقتضى صحته في حقه تعالى لبنائه على التخفيف .

(الثالث) صحيح جميل عن الصادق عليه السلام وفيه انه عليه السلام قال : ان رجلاً اتى النبي ﷺ فقال : هلكت يا رسول الله فقال : مالك قال : النار يا رسول الله قال : وما لك قال : وقعت على اهلي قال : تصدق و استغفر الى ان قال ﷺ : خذ هذا التمر فتصدق به فقال يا رسول الله علي من اتصدق و قد اخبرتك انه ليس لي شيئى قليل ولا كثير قال : فخذ و اطعمه عيالك و استغفر الله .

وخبر عبد المؤمن الانصارى عن الباقر عليه السلام ان رجلاً اتى النبي ﷺ فقال : هلكت و اهلكت فقال : ما اهلكك فقال : اتيت امرئتى في شهر رمضان و انصائم الى ان قال فاتى النبي ﷺ بعقد في مكتل فيه خمسة عشر صاعاً من تمر فقال النبي ﷺ : خذها فتصدق بها (الحديث) .

(الرابع) خبر على بن ابي حمزة المروى في كتاب المنسك لحسين بن الحسن العلوى الكوكبى عن الكاظم عليه السلام قال قلت لابي ابراهيم : احج و اصلى و اتصدق عن الاحياء و الاموات من قرابتي و اصحابي قال : نعم تصدق عنه وصل عنه و لك اجر اخر بملكك اياه .

و موثق اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام في رجل يجعل عليه صياماً في نذر فلا يقوى قال عليه السلام : يعطى من يصوم عنه في كل يوم مدين . فانه لو حصل فراغ الذمة بفعل الغير في النذر لكان حصوله في الكفارة بالطريق الاولى ، و هذه وجوه استدلال او يمكن الاستدلال بها على جواز التبرع بالكفارة عن الحي ، و الكل مخدوش لا يصح

الاستناد بشيئ منها .

اما الاول فبالمنع عن كون الكفارة وغيرها من الواجبات المالية كالزكاة والخمس وغير المالية ديناً ، وذلك لان الدين عبارة عن المال الكلى الثابت في ذمة شخص لشخص اخر بسبب من الاسباب كالاقتراض او امر اخر اختياري كجعله مبيعاً في السلم او ثمناً في النسية ونحو ذلك ، او قهري كباب الضمانات فهو حكم وضعي مجعول بالجعل الشرعي المستقل على ما هو التحقيق فيه يتبعه احكام تكليفية كوجوب ادائه في الحال منه مع التمكن واليسار وحرمة التسوية في ادائه مع مطالبة الدائن ، وحرمة مطالبته مع اعسار المديون ونحو ذلك من الاحكام ، ومن الواضح ان الحقوق الالهية من الواجبات المالية وغيرها ليست كذلك ، بل المجعول فيها اولاً حكم تكليفي يتبعه حكم العقل بلزوم امثاله ، ولو امر الشارع بامثاله لكان امره ارشادياً لعدم صحة اعمال المولوية في مرحلة الامثال للزوم التسلسل ، فالامر بشيئ مالي مثل الامر باعطاء الزكاة او ذبح الشاة ونحوهما لا يفيد الا وجوب ذاك الشيئ من دون اثبات شيئ في ذمته للله سبحانه بحيث يصير الله سبحانه دينا وهو مديونا ويتبعه الاحكام التكليفية ، بل ليس من الاول الا الامر بذاك الشيئ و حكم العقل بلزوم امثاله ، ولو اطلق عليها الدين لكان من باب التنزيل تشبيهاً بالدين في لزوم الخروج عن عهده ، هذا في صغرى كونه ديناً ، ولو سلم كونها ديناً وليس كل دين مما يصح التبرع عنه ضرورة اقتضاء الحاجة في اثباته الى دليل ، وخبر الختمية مما لا يصح الاستناد اليه لكونه عامياً ، وليس في البين ما يصلح لان يرفع اليد عما يقتضيه الاصل من التعبدية بمعنى عدم تفرغ الذمة عنه بفعل الغير كما لا يخفى .

واما الثاني اعني ابتداء حق الله سبحانه على التخفيف وان صحة التبرع في حق غيره تقتضى صحته في حقه تعالى لبناؤه على التخفيف ، وفيه ان ما يدل على ابتداء حق الله سبحانه على التخفيف انما ورد للحث والترغيب في اداء حقوق الناس والخروج عن مظالم العباد لان المطالب في حقوقه تعالى انما هو سبحانه الكريم فالامر مع الكريم الرحيم بخلاف حقوق الناس فالتخفيف بهذا المعنى لا يرتبط لسقوطه بتبرع المتبرع او عدم

سقوطه ، و مع الغض عن ذلك اذا كان حق الناس الذى هو الاشد قابلاً للسقوط بالتبرع لا يلزم ان يكون حق الله الذى هو الاخف قابلاً ايضاً اذ فى التبرع فى حق الناس يصل ذى الحق الى حقه بتبرع المتبرع حيث انه يؤدى حقه ، والكلام بعد فى صحة التبرع فى حق الله تعالى والقول بان صحته فى حق الناس يستلزم صحته فى حق الله قياساً باطل لانقول به ، مع ان صحة التبرع فى كلما يكون من حقوق الناس اول الكلام ، والمحكى عن المحقق الثانى (قده) هو المنع عن صحة التبرع عن دين الحى بلا اذن منه ، وكيف كان فهذا الوجه ليس بشيئى .

و اما الوجه الثالث اعنى صحيح جميل وخبر الانصارى فهما ايضاً لا يدلان على تبرع النبى ﷺ باعطاء كفارة الاعرابى بل ظاهرهما تملكه (ﷺ) التمر الى الاعرابى لكى يصرفه فى كفارته كما يدل عليه قوله ﷺ بعد تضرع الاعرابى واظهار فاقتة : فخذوه واطعموه عيالكم .

و اما الرابع اعنى خبر على بن ابي حمزة فمع ما فيه من عدم الوثوق فليس فيه ظهور فى التبرع عن الحى فيما يجب عليه ، فيمكن حمله على النيابة فى الندب او على فعل الندب و اهداء ثوابه الى الاحياء والاموات ، لكن الاول اعنى الحمل على النيابة اظهر ، وعن السيد الزاهد ابن طاووس حمله فى الحى على ما يصح النيابة من الصلوات ، و يبقى الميت على عمومه . اقول و فى التفكيك بين الحى والميت بعد ظهوره فى وحدة السياق . واما موثق ابن عمار ففيه انه لم يعمل به فى مورد اعنى النذر ، ومع الغض عنه فالتمدى عنه الى الكفارة ممنوع لبطلان القياس ، فالحق ان شيئاً من هذه الوجوه لا يصح الاستناد اليه فى اثبات جواز التبرع بالكفارة عن الاحياء مطلقاً صيماً كان او غيره ،

و استدلل للثانى اعنى المنع عن التبرع عن الحى مطلقاً بانه المطابق مع الاصل اعنى اطلاق الدليل وقاعدة الاشتغال و استحباب بقاء الشغل بعد فعل المتبرع مع عدم الدليل على جوازه للمناقشة فيما استدلل به على الجواز كما عرفت من غير فرق فى ذلك بين الصوم وغيره ،

و يستدل للتفصيل بين الصوم وغيره بان الصوم كالصلاة لا يؤدي عن الحي اصالة وهذا بخلاف العتق والاطعام ، و فيه اولا ان العتق والاطعام للذنان من الكفارة عبادة كالصوم ومن شأن العبادة بمعنى ان الاصل فيها ان لا تقبل النيابة والتبرع الا فيما قام الدليل عليه ، و ثانياً انه لو تم الادلة التي استدلت بها على الجواز لا يفرق في دلالتها على الجواز بين الصوم وغيره ، والحق هو القول بالمنع مطلقاً لعدم تمامية ما استدلت به على الجواز ، ومع الاغماض عنه و تسليم تمامية تلك الادلة فاللازم هو القول بالجواز مطلقاً ، فالقول بالتفصيل مما لا وجه له اصلاً والله العالم باحكامه .

مسألة ٢١- من عليه الكفارة اذا لم يؤدها حتى مضت عليه سنين

لم تتكرر .

لعدم ما يدل على تكرارها بمضى سنين ومع الشك فيه فالمرجع هو البرائة .

مسألة ٢٢ - الظاهر ان وجوب الكفارة موسع فلا تجب المبادرة

اليها نعم لا يجوز التأخير الى حد التهاون .

وليعلم ان الاصل في الامر هو لزوم الاتيان بمتعلقه من غير دلالة فيه على الفور او التراخي ، ومقتضاه تخيير المكلف في اتيانه فوراً او متراخياً و هو معنى السعة في الامتثال لكن لا يجوز التأخير الى حد التهاون في الامتثال لانه هناك على المولى و استخفاف به المحرم عقلاً لكن في الكفارة خصوصية ربما يقال بكونها موجبة لوجوب المبادرة اليها عقلاً كوجوب المبادرة الى التوبة عقلاً و ذلك لكونها كفارة للذنوب و مذهباً له ، فكما يحكم العقل بوجوب المبادرة الى التوبة كك يحكم بوجوب المبادرة الى الكفارة المذهبية للذنوب فمألها الى مال التوبة في كونها مذهباً لذهاب درن المعصية عن القلب الموجب لحكم العقل بوجوب زوالها فوراً ، لكنه مدفوع بان ما هو الواجب شرعاً من الكفارة هو الذي اقتضاه دليل وجوبه و هو صرف وجود الكفارة غير مقيد بالفور او التراخي على ما هو معنى الوجوب الموسع ، و مع استفادة سعة وجوبها من الشرع ليس للعقل ان يحكم بفورية وجوبها كما انه لولا وجوبها شرعاً لم يكن للعقل ايجابها ان العقل لا يكون مشرعاً وهذا بخلاف التوبة فان وجوبها كفورية وجوبها كلاهما



عقلى ولولا الامر بها شرعا لكان حكم العقل بوجودها كافيا فى لزوم الاتيان بها، فلا يقاس الكفارة بها فى حكم العقل بوجود المبادرة اليها، و قد ذكرنا جملة وافية فى وجوب التوبة عقلا ، وفى فورية وجوبها كذلك ، وان ماورد فى وجوبها شرعا ارشادى فى اول احكام الاموات ص ٣١٦ ، وكيف كان لاينبغى التأمل فى كون وجوب الكفارة موسعا لا تحب المبادرة اليها .

مسألة ٢٣- اذا افطر الصائم بعد المغرب على حرام من زناء او شرب الخمر او نحو ذلك لم يبطل صومه وان كان فى اثناء النهار قاصدا لذلك .

و وجه ذلك واضح فان صحة الصوم فى النهار غير مشروطة بعدم صدور المعصية عنه فى الليل ، و عليه فلا يضر بصومه صدور العصيان منه بالليل ولو كان قاصداً له فى النهار ومع الشك فى صحته فالمرجع هو البرائة .

مسألة ٢٤- مصرف كفارة الاطعام للفقراء اما باشباعهم واما بالتسليم اليهم كل واحد مدأ والاحوط مدان من حنطة او شعير او ارز او خبز او نحو ذلك ولا يكفى فى كفارة واحدة اشباع شخص واحد مرتين او ازيد او اعطائه مدين او ازيد بل لابد من ستين نفسا نعم اذا كان للفقير عيال متعددون ولو كانوا اطفالا صغارا يجوز اعطاؤه بعدد الجميع لكل واحد مدا .

فى هذه المسألة امور . (الامر الاول) المذكور فى نصوص الكفارة هو اطعام ستين مسكينا ، ولم يرد التعبير باطعام الفقراء الا ان الفقهاء بنوا على عدم الفرق فى باب الكفارة بين الفقير والمسكين للاجماع منهم على ان معنى كل من الفقير والمسكين هو معنى الاخر عند الانفراد ، وقد شاع ان الفقير والمسكين كالجار والمجرور اذا اجتماعا افترقا و اذا افترقا اجتماعا بمعنى انهما عند اجتماعهما كما فى اية الزكوة يراد من كل منهما معنى غير معنى الاخر و عند انفرادهما كما فى الكفارة التى عبر فيها بالمسكين يراد منه معنى الذى يعم الفقير، وقد اختلف فى تغاثر معناهما او اتحادهما على اقوال .

(منها) القول بانهما مترادفان ، ونسبه فى المدارك الى جماعة منهم المحقق

في الشرائع و قال : بهذا الاعتبار جعل اصناف المستحقين للزكاة سبعة .  
 (و منها) انهما متغايران مفهوماً و مصداقاً و هو الظاهر من صاحب المدارك  
 حيث يقول بعد جملة من الكلام : المتجه بعد ثبوت التغاير عدم دخول احد هما في  
 اطلاق لفظ الاخر الا بقرينة ، والا ارادة الاخر مجاز لا يصار اليه الا مع القرينة ، و  
 مع انتفاؤها يجب حمل اللفظ على حقيقته انتهى كلامه في كتاب الزكاة .  
 (و منها) انهما متغايران مفهوما مع اختلافهما مصداقاً في حال الاجتماع ،  
 و اتحادهما فيده في حال الانفراد مع اسوئية الفقير عن المسكين و هو المحكى عن الصدوق  
 والطبرسي .

(و منها) هو القول الثالث لكن مع اخصية المسكين عن الفقير و هو المحكى  
 عن الاكثر بل هو المشهور و هو المختار ، وقد فصلنا الكلام في ذلك في كتاب الزكاة ،  
 و الذي ينبغي ان يقال في المقام : هو ارادة المعنى الاعم من لفظة المسكين الواردة  
 في نصوص الكفارة و جواز صرف الاطعام فيها على الفقير بناء على اسوئية المسكين منه  
 كما هو المختار ، و ذلك لا تعدد وضع المسكين بلحاظ حالة الانفراد و الاجتماع  
 كما قيل لبعده ، و لا لقيام قرينة خارجية على ارادة الاعم من المسكين ، بل لمناسبة  
 الحكم و الموضوع حيث يظهر من الامر بالانفاق على المسكين ان المنشاء لوجوب  
 الانفاق عليه انما هو لحاجته لا لمذلتة الحاصلة من حاجته التي هي مدلول المسكين ،  
 لان المسكين مأخوذ من المسكنة بمعنى الذلة كما ان الفقير مأخوذ من الفقر بمعنى  
 الحاجة ، و لا شبهة ان محل الانفاق و مورده هو المسكين الذي مسكنته ناشية عن الفقر  
 و الحاجة ، لا من عليه المسكنة مطلقاً ولو كان غنياً ، فمن نفس وجوب الانفاق يستكشف  
 ان السبب في ايجابه هو رفع خلة المسكين و حاجته التي هي موجودة في الفقير كما  
 لا شبهة في جواز الانفاق على المسكين فيما ورد الامر بالانفاق على الفقير بناء على  
 اسوئية المسكين بطريق اولي ، فظهر انهما في مورد الانفاق يدخل كل منهما تحت  
 الاخر في حال الانفراد من جهة مناسبة الحكم و الموضوع ، لا من جهة ترادفهما مفهوماً ،  
 و لا من جهة تعدد وضع لكل منهما في حال الانفراد و الاجتماع ، و لا من جهة قيام قرينة

خارجية حتى يصير مجازاً مضافاً الى الاجماع و الاتفاق المدعى في كلمات الاساطين على صحة الاطعام في الفقراء و ان لم تكونوا امساكين ، فظهر صحة ما عبر به المصنف (قده) في المتن بقوله : مصرف كفارة الاطعام للفقراء ، وان عبر في النصوص بالمساكين .

(الامر الثاني) صرف الاطعام الى الفقراء اما باشباعهم ، واما بالتسليم اليهم لصدق الامتثال في كل واحد من الاطعام والتسليم ، و نفى الخلاف والاشكال في ذلك ، في الجواهر و ان كان الاطعام في الاشباع اظهر والظاهر جواز التفريق ايضاً بالاطعام بالبعض والتسليم بالبعض الاخر للصدق المزبور ايضاً ،

اما الاشباع ففي الاكتفاء به مرة واحدة سواء كان في الليل او النهار كما نسب الى المشهور ، او اشباعهم طول يوم واحد ولو بصرف الطعام غير مرة كما عن المفيد ، او اشباعهم في الفداة والعشى كما عن ابن الجنيدي ، اقول ، اقواها الاول

لخبر ابي بصير عن الباقر عليه السلام وفيه سألت ابا جعفر عليه السلام عن اوسط ما تطعمون اهليكم قال عليه السلام : نعم ما تقوتون به عمالكم من اوسط ذلك . قلت وما اوسط ذلك ، فقال : النخل والزيت والتمر والخبز يشبعهم به مرة واحدة . حيث انه نص في الاكتفاء بمرة واحدة ، واطلاقه يدل على الاكتفاء بالمرة الواحدة سواء كان في النهار او في الليل ، وفي النهار في الغدات او في العشى ، و مورده و ان كان في كفارة اليمين حيث ان الاية المباركة في مورد اليمين الا انه يتعدى عنه الى سائر الكفارات بعدم الفصل .

واستدل للمفيد بخبر سماعة عن الصادق عليه السلام قال سألته عن قول الله عز وجل من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم في كفارة اليمين قال عليه السلام : ما يأكل اهل البيت ليشبعهم يوماً وكان يعجبه مد لكل مسكين . واجيب عنه بضعف الخبر بالارسال اقول : و بمخالفته مع المشهور الموجب لو هنيه ولو لم يكن مرسلابل بالمناقشة في دلالة لظهوره في تقدير الاطعام بكونه بما يشبعهم يوماً بمعنى كون مقدار الطعام ما يشبعهم يوماً بحيث لا يحتاج الآكل الى الطعام الى اخر اليوم ولو كان الاكل مرة واحدة ، فلا دلالة فيه على تكرار الاشباع طول اليوم ، ولما كان ذلك المعنى يحصل في غالب الناس باشباع المد من الطعام قال : وكان يعجبه مد لكل مسكين .

و اما ما ذهب اليه ابن الجنيد فلم ينقل له دليل حتى ينظر فيه فهو مردود بعدم الدليل عليه و كيف كان فلا يعتبر في الاشباع ان يكون بقدر المد او المدين او ازيد او انقص بل ما يحصل به الاشباع عادة سواء زاد عن المدام نقص ، فلو لم يكفه المد زاده كما انه لو شبع بدونه كفى ، ويجزى في الاشباع كلما يتعارف التغذية به لغالب الناس من المطبوخ وما يصنع من انواع الاطعمة ومن الخبز من اى نوع من انواعهما يتعارف تخميزه من حنطة او شعير او غيرهما ، ولا يشترط فيه الادام وان كان افضل و هوكل ما جرت العادة على اكله مع الخبز جامداً كالجبين او مائعا كاللبن الحامض ونحوهما وكما كان اجود كان افضل ،

و يتساوى في الاشباع الصغير والكبير ان اجتمعوا في الاكل ، ولو انفرد الصغار احتسب الاثنان بواحد. و يدل على الاول في صورة الاجتماع صدق اطعام العدد، و حسنة الحلبي عن الصادق عليه السلام في قول الله تعالى : من اوسط ما تطعمون اهليكم، قال عليه السلام : هو كما يكون انه يكون في البيت من يأكل اكثر من المد و منهم من يأكل اقل من المد فبين ذلك وان شئت جعلت لهم اداماً فالادام ادناه الملح واوسطه الزيت والنخل وارفعه اللحم. ولا فرق في صورة الاختلاط بين كون الكبار بقدر الصغار او اكثر او اقل، لاطلاق النص ، ولا بين كون اكل الصغير بقدر اكل الكبير او دونه او اكثر، لاطلاق النص ايضا ، ولا تقدير في الكبر والصغر شرعا فيرجع فيهما الى العرف، ولا يعتبر في الكبير البلوغ ، و لعل البالغ عشر سنين ممن يصدق عليه الكبير عرفا فيكون الصغير ما دونه . و يدل على الثاني اعنى احتساب الاثني من الصغار واحدا عند الانفراد اتفاق الاصحاب عليه كما في المسالك ،

مضافا الى خبر غياث بن ابراهيم عن الصادق عليه السلام قال : لا يجزى اطعام الصغير في كفارة اليمين ولكن صغيرين بكبير . و ظاهره وان كان يقتضى عدم اجزاء الصغير مطلقا الا انه يحمل على حالة الانفراد جمعا بينه وبين خبر يونس عن الكاظم عليه السلام قال سألته عن رجل عليه كفارة اطعام مساكين أ يعطى الصغار والكبار سواء والرجال والنساء او يفضل الكبار على الصغار والرجال على النساء فقال عليه السلام : كلهم سواء . بحمل خبر

غياث على صورة انفراد الصغار ، و حمل خبر يونس على صورة الاختلاط ، و ذلك مضافا الى ظهور خبر يونس في نفسه في الاختلاط بشهادة ما في خبر الحلبي المتقدم من قوله : انه يكون في البيت من ياكل اكثر من المد و منهم من ياكل اقل من المد . بناء على ان يكون التفاوت بينهم في الاكل بسبب التفاوت في الصغر والكبر ، و ظهوره في صورة الاختلاط ظاهر لا يخفى ، و اما كون خبر الحلبي و خبر غياث في مورد كفارة اليمين فلا يثبت بهما عموم الحكم في جميع الكفارات ، ففيه ان العموم يثبت بعدم القول بالفصل ،

ولو نوقش في هذا الجمع بدعوى ظهور خبر يونس في حكم التسليم و لانزاع فيه في استواء الصغير والكبير مطلقا سواء كانوا مجتمعين او منفردين ، وليست دعوى ظهوره فيه بعيد كما يظهر من التأمل في قوله : اعطى الصغار والكبار . حيث ان الظاهر من الاعطاء هو التسليم لالاشباع ، و حسنة الحلبي لا تدل على التسوية بين الصغير والكبير لان الاختلاف في الاكل يتحقق في الكبار بما لا يحصى ، و خبر غياث يبقى ح بلا معارض لكنه ضعيف لا يصح الاستناد اليه فيرجع الى عموم الاية اعنى قوله تعالى : فكفارته اطعام عشرة مساكين الخ ، وهو يقتضى التساوى بين الصغير والكبير مطلقا في صورة الاجتماع و الانفراد في الاشباع و التسليم ،

يقال : بخروج الصغار في حال الانفراد في الاشباع بالاتفاق على التفاوت في حال الانفراد فيبقى الباقي بحكم العموم ، و كيف كان فلا ينبغي الاشكال في التفاوت في حال الانفراد و انه يحسب الاثنان من الصغار واحداً ، هذا تمام الكلام في حكم الاشباع ، و اما التسليم فالكلام فيه في مواضع

(الاول) في قدر الطعام وفيه اقوال .

(منها) ما هو المشهور و لاسيما بين المتأخرين : من انه قدر مد لكل مسكين ، و استدلوا له بقوله تعالى : فاطعام ستين مسكينا . الشامل للمد و ما فوقه او ما دونه و قد خرج مادونه بالاجماع فيبقى الباقي مجزيا ، و بحديث الاعرابي و قد تقدم مرارا

وفيه ان النبي ﷺ اتي بعذق من تمر فيه خمسة عشر صاعا فقال ﷺ : خذ بهذا فاطعم عنك ستين مسكينا . ومن المعلوم ان كل صاع اربعة امداد و اذا قسم على ستين يبلغ نصيب كل واحد منهم مداً .

و بخبر عبدالله سنان عن الصادق عليه السلام : اذا قتل خطاء ادى ديته الى اوليائه ثم اعتق رقبة فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا مدامدا . هذا مضافا الى اصالة البرائة عن الزائد للمد ، و الاجماع على عدم جواز الاكتفاء بالاقل منه .

و بخبر عبدالرحمن بن ابي عبدالله عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل افطر يوما من شهر رمضان قال : عليه خمسة عشر صاعا لكل مسكين مد .  
و موثق سماعة قال سألته عن رجل لزق باهله فانزل قال عليه اطعم ستين مسكينا مد لكل مسكين .

( و منها ) ما ذكره الشيخ ( قده ) في الخلاف و المبسوط و النهاية و التبيان و مجمع البيان و الوسيلة و الاصباح : من انه قدر مدين و استدل له بالاجماع الذي ادعاه الشيخ في كتاب الخلاف .

و بخبر ابي بصير الوارد في كفارة الظهر عن احدهما عليهما السلام تصدق على ستين مسكينا ثلاثين صاعا . فان ثلاثين تبلغ الى مائة وعشرين مداً ، و تقسيمه الى ستين يصير نصيب كل واحد منهم مدين . والمرسل المروى عن علي عليه السلام في الظهر ايضاً : يطعم ستين مسكينا نصف صاع .

وبان المدين هو الموافق للاحتياط .

( و منها ) التفصيل بين حال القدرة والعجز بوجوب المدين في الاول و جواز الاكتفاء بالمد في الثاني .

( و منها ) التفصيل بين كفارة الظهر و بين غيرها : بوجوب المدين في الاولى و مد في الاخير ، والاقوى هو القول الاول اعنى الاجتزاء بمد و ذلك لما تقدم من ادلته ، و ضعف ما استدل به الآخرون ، اما الاجماع الذي ادعاه الشيخ في الخلاف

فبمنعه مع زهاب المشهور على الاكتفاء بالمد . وخبر ابي بصير والمرسل المروى عن  
على عليه السلام محمولان على الندب، لكون الحمل عليه جمعا عرفيا بينهما و بين ما تقدم  
في النصوص الصريحة الدالة على الاجتزاء بمد واحد، كما يحمل عليه

ما في خبر الحلبي من اعطاء حفنة زائدة على المد في كفارة اليمين و فيه :  
يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد من حنطة او مد من دقيق وحنفة . والحنفة بفتح  
الحاء المهملة ملاء الكفين من طعام ،

و ما في خبر هشام عن الصادق عليه السلام قال : في كفارة اليمين مد مد من حنطة  
و حفنة لتكون الحفنة في طحنه و حطبه . و لكن المحكى عن الكافي وجوب الحفنة  
للخبرين

و ضعف قوله بخلو النصوص المعتمدة بالعمل الواردة في مقام العمل عن  
ذكرها، فالمتجه ح حمل الخبرين على الاستحباب ، فيكون الزائد عن المد مستحبا،  
واقلة الحفنة للخبرين ، و اكثره المدان لخبر ابي بصير ، و منه يظهر بطلان القول  
بالتفصيل بين القدرة والعجز ، مع انه لم يعلم به قائل . واما القول بالتفصيل بين كفارة  
الظهار و بين غيرها فلخبر ابي بصير المتقدم الوارد في كفارة الظهار والمرسل المروى عن  
على عليه السلام في الظهار ايضا حسبما نقلناه في الاستدلال للقول الثاني وهو في حد نفسه حسن فيمكن  
ابقاء كل واحد على حاله لكن التفصيل مخالف للاجماع المركب، وعليه فلامحيص  
الا عن القول بالمد لموافقته مع المشهور مع عدم الاطلاع على قائل بالتفصيل بين  
الظهار وغيره ، واما قاعدة الاحتياط فلحكومة البرائة عليها ، مع انه قد يكون المدان  
مخالفا مع الاحتياط كما فيما اذا اوصى بالكفارة ولم يبين القدر وله اطفال صغار، فان  
اعطاء المدين ح خلاف الاحتياط وبالجملة فالاقوى ما عليه المشهور من الكفاية بالمد  
وان كان الاحتياط فيما يمكن فيه مما لا ينبغي تركه .

(الموضع الثاني) المشهور على ان جنس المخرج يجب ان يكون حنطة  
او دقيقا او خبزاً او نحو ذلك مما يسمى طعاماً كالشعير و الارز و نحوهما ، واستدل  
له باطلاق الادلة اعنى ماورد من الامر بالاطعام من غير تقييد بطعام مخصوص، و دعوى

الاجماع فى الخلاف عليه ، وما فى بعض كتب اللغة من اختصاص الطعام بالبر غير قراح فى الحكم المذكور لانه خلاف الاستعمال الشائع كما انه فى عرفنا الحاضر ربما يطلق على الملح مضافا الى ان المدار على صدق الاطعام وهو يصدق بتسليم ما عدى البر مما يصدق عليه الطعام قطعاً ، ويكفى اخراج الحنطة والشعير و دقيقهما وان توقف على عمل زائد الى ان يصير ما كولا بالفعل للاطلاق ، وعن ابن الجنيد يجب مؤنة طحنه وخبزه و ادامه ، ولعله يستدل بما فى خبر هشام بن الحكم عن الصادق عليه السلام فى كفارة اليمين : مد من الحنطة و حفنة وتكون الحفنة فى طحنه و حطبه ، وقد عرفت فى الموضع الاول حملة على الاستحباب ،

و ربما يقال بالتفصيل بين كفارة اليمين و بين غيرها من الكفارات باعتبار الحنطة او الدقيق او الخبز فى كفارة اليمين ، والاكتفاء بما يسمى طعاماً فى باقى الكفارات ، و ذلك لتقيد النصوص الواردة فى كفارة اليمين بالحنطة والدقيق والخبز ، و ابقاء اطلاق ما ورد بالاطعام على نحو الاطلاق فى بقية الكفارات على ما هو مقتضى الجمع العرفى بين المطلق والمقيد . فمن النصوص الواردة فى كفارة اليمين صحيح الحلبي : يطعم عشرة مساكين لسكل مسكين مد من حنطة او مد من دقيق .

و صحيح الثمالي : اطعم عشرة مساكين مدا مدا دقيق او حنطة .

و خبر هشام : مد مد من حنطة .

و خبر ابى بصير بعد السئوال عن اوسط ذلك قال: الخل والزيت والتمر والخبز يشبههم له مرة واحدة .

واما الاخبار الواردة فى الاطعام المطلق فهى كثيرة فى موارد مختلفة ،

ولا يقال بكون التفصيل بين كفارة اليمين و بين غيرها مخالف مع الاجماع

لعدم القول بالفصل بينهما

لا نه يقال : بالمنع عن الاجماع لوجود القائل بالتفصيل ، و هذا هو الحلبي

يقول: يجوز ان يخرج حبا و دقيقا و خبزا وكلما يسمى طعاما الاكفارة اليمين ، فانه



يجب ان يخرج من الطعام الذى يطعم للاية ، وهذا هو العلامة يقول في التحرير: يجوز اخراج الخبز والدقيق والسويق والحب لا السنبل من كل ما يسمى طعاما في جميع الكفارات الاكفارة اليمين فان الواجب الاطعام من اوسط ما يطعم اهله ، ولو اطعم مما يغلب على قوت البلد جاز انتهى ، والا قوى عدم الفرق بين كفارة اليمين وبين غيرها في صحة الاكتفاء باعطاء ما يصدق عليه الطعام ولو لم يكن حنطة او دقيقا او خبزا ، و ذلك لضعف ما تمسك به للتفصيل . اما الاخبار الواردة في كفارة اليمين فالانصاف عدم استظهار تقييد المخرج بالثلاثة المذكورة فيها بل الظاهر منها هو بيان الفرد الظاهر من الطعام ، والذي يدل على ذلك هو الاكتفاء بذكر الحنطة والدقيق في صحيح الحلبي و صحيح الثمالي و ذكر الحنطة فقط في هشام ،

و اما خبر ابي بصير فهو اجنبى عن الدلالة على تقييد الطعام بكونه حنطة او دقيقا او خبزا كما لا يخفى على الناظر فيه ، و اما الاستشهاد بما حكى عن الحلبي و التحرير على عدم انعقاد الاجماع المركب على عدم التفصيل بين كفارة اليمين وكفارة غيره فالانصاف عدم دلالة المحكى عنهما على التفصيل ايضا ، بل الظاهر منهما الفرق بين كفارة اليمين وبين غيرها في اعتبار كون المخرج في كفارة اليمين من اوسط ما تطعمون للاية ، بخلاف الكفارات الاخر ، و اين هذا من التفصيل بين كفارة اليمين وغيرها في اعتبار كون المخرج في كفارة اليمين هو احد الثلاثة المذكورة . وبالجملة فالاقوى نفي التفصيل بين الكفارتين ، بل المعتبر في الجميع ما يصدق عليه الطعام ، و ان ذكر الحنطة و نحوها في نصوص الكفارة من باب بيان الفرد الشائع من الطعام لا تقييد الطعام المخرج به هذا .

ولصاحب الجواهر (قده) تفصيل اخرين ما كان الاخراج بالاشباع او كان بالتسليم باعتبار كون المخرج في التسليم هو ما يسمى طعاما عرفا بخلاف الاشباع لكفاية الاشباع فيه ولو من غير الطعام من الفواكه و نحوها من البقوليات .

وفيه اولا عدم ظهور ذلك الفرق من الأدلة بل الظاهر منها اعتبار الاشباع من الطعام كما يعتبر تسليم الطعام . و ثانياً عدم صدق الاطعام باشباع غير الطعام ، و لعله

ايضا ظاهر .

(الموضع الثالث) ظاهر الاوسط المذكور فى الاية المباركة الواردة فى

كفارة اليمين مع الغمض عماورد فى تفسيره هو الوسط فى الجنس ، فاذا كان المطعم من الحنطة مثلا عاليا او دانيا ، يكون المخرج متوسطاً بينهما ، لا يعتبر ان يكون من الاعلى ، ولا يكفى ان يكون من الادنى ، وهذا المعنى يساعد مع الاعتبار ، ان تعين اخراج الاعلى حيف على المخرج ، والاكتفاء بالادنى جور على المستحق ، واخراج الوسط منهما قسط عليهما ، ضرورة ان خير الامور اوساطها ، لكن اختلف النصوص فى تفسيره

فمنها ما فسر فيه بالتوسط من جنس الاطعمة مثل الخبز وماء اللحم المتوسط بين الخبز والجبن وبين الطبخ من الارز كخبز ابى بصير السائل عن اوسط ماتطعمون اهليكم قال عليه السلام : ماتقوتون به عيالكم عن اوسط ذلك ، قلت وما اوسط ذلك قال: الخل والزيت والتمر والخبز تشبعهم به مرة واحدة . ونحوه غيره .

ومنها ما فسر فيه بالتوسط فى المقدار كالخبز الاخر لابى بصير ايضا قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله عزوجل : من اوسط ماتطعمون قال عليه السلام : قوت عيالك والقوت يومئذ مد ، وصحيح الحلبي المتقدم فى السؤال عن الوسط عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : هو كما يكون فى البيت من ياكل المد ، و منهم من ياكل اكثر من المد ، و منهم من ياكل اقل من المد ، فبين ذلك ، وان شئت جعلت لهم اداماً ، والادام ادناه ملح ، و اوسطه الخل والزيت ، و ارفعه اللحم .

ولا يخفى انه بناء على ما هو الظاهر من الاية المباركة مع الغمض عما ورد فى تفسيرها ينبغى القول بوجوب اخراج الاوسط بهذا المعنى و عدم الاكتفاء بالادنى كما سيأتى فى المواضع الآتية ، و بناء على التفسير الاول الوارد فى النص ينبغى القول باستحباب اخراج الوسط ، اذ مرجع هذا التفسير الى ازدياد الادام على الطعام ، وصريح صحيح الحلبي عدم وجوبه لا يكال اخراجه الى مشية المكلف ، فيكون الخبر قرينة على استحباب اختيار الادام لو كان المراد من الاوسط فى الاية هو هذا التفسير ، و بناء

على التفسير الاخير ايضا يحمل على الفضل في الاشباع ، للاتفاق على عدم اخراج المد في الاشباع ، و يبقى على وجوبه في التسليم ، هذا بالنسبة الى قوله تعالى : من اوسط ما تطعمون . و اما قوله تعالى : اهليكم فيه احتملان ، احد هما ان يكون المراد من المخاطب لضمير الجمع هو المخرج للطعام ، و يؤيده ما في خبر الاخير لابي بصير قوت عيالك . ان الظاهر منه هو عيال المعطى ، و ثانيهما ان يكون المراد منه هو المكلفون بمعنى ما يكون قوتا للناس ، و عليه فيرجع الى ارادة اخراج ما يكون قوت الغالب للناس ولعله اظهر .

**(الموضع الرابع)** المعروف اجزاء اخراج المد من الحنطة والشعير و الدقيق والخبز ، وان توقف غير الخبز على عمل حتى يصير مأكولا ، واستدلوا بالاطلاق ، خلافا لابن الجيند فانه اوجب مؤنة طحنه و خبزه و ادامه ، و استدل بخبر هشام عن الصادق عليه السلام في كفارة اليمين مد من الطعام وحنفة و لتكون الحنفة في طحنه وحنطه . والخبر محمول على النذب جمعا بينه و بين صحيح الحلبي المتقدم الذي اوكل فيه اخراج الزائد عن المد الى مشية المكفر .

**(الموضع الخامس)** لا خلاف كما في الجواهر في اعتبار اخراج عين الطعام ، فلا يجزى اخراج قيمته لاشتغال الزمة بعين الخصال لا بقيمتها ، والاجتزاء بالقيمة في الزكوة ونحوها بالدليل فلا يقاس المقام بها ، مع عدم قيام الدليل على الاجتزاء بهافيه ، و مخالفة بعض العامة لبعض من الاستحسان مردودة عليه ، نعم يجوز اعطاء القيمة الى المستحق و توكيله في شراء عين الطعام ثم احتسابه من الكفارة .

**(الموضع السادس)** الظاهر ان التسليم الى المستحق تملك له فله التصرف فيه بما شاء ولا يتعين عليه الصرف في الاكل والاشباع كما في باب الزكاة فله ان يملكه غيره ببيع او صلح او هبة او مهر ونحوها ، ويصح للمعطى ان يملك منه باحدى موجباته على كراهة فيه ، كما يكره تملك الزكاة على المزكى ، و يترتب على ذلك تادى الواجب بمد واحد بشرائه عن المستحق بعد احتسابه عليه ثم احتسابه على غيره و هكذا الى اخر العدد .

(الموضع السابع) يشترط في العين المخرج ان يكون سليماً من العيب و  
 مما زجة غيره من التراب والزوان الا ما يعتاد اختلاطه، وذلك لعدم صدق الطعام على  
 ما هو الخارج من معتاده و ذلك ظاهر .

(الامر الثالث) من الامور المذكورة في المتن لا يجوز صرف الكفارة الى  
 ما دون العدد ، بل فيما يجب فيه اطعام الستين او العشرة يجب اكمال العدد ، ولا  
 يجوز الصرف الى ما دون العدد و ان راعى العدد في الدفع بان دفع الى مسكين ستين  
 يوماً فضلاً عن ان يدفع اليه ما يدفع الى الستين في يوم واحد ، خلافاً لا بي حنيفة  
 القائل باجتزاء الصرف الى واحد في ستين يوماً، واما الصرف اليه دفعة فلم يجوزها احد  
 من المسلمين ، وكيف كان فيدل على عدم الجواز فيما ذكرناه اتفاق فقهاءنا ،

و خبر اسحاق بن عمار عن الكاظم عليه السلام عن اطعام عشرة مساكين او اطعام ستين  
 مسكيناً يجمع ذلك لانسان واحد يعطاه ؟ فقال عليه السلام : لا ولكن يعطى انساناً انساناً  
 كما قال الله تعالى ،

مضافاً الى ان اطعام الستين مسكيناً او عشرة مساكين يشتمل على وصف و  
 هو المسكنة وعدد وهو الستون او العشرة ، فكما لا يجوز الاخلال بالوصف ، لا يجوز  
 الاخلال بالعدد، وهذا فيما اذا تمكن من العدد ظاهر، و مع التعذر بان لا يوجد الستين  
 او العشرة في البلد ، ولا يرجو تحققهم، ولا يتمكن من صرفه في بلد اخر ، فالمشهور  
 على جواز الاقتصار على الممكن ، وتفريق العدد عليهم بحسب الايام، حتى لو لم يجد  
 سوى واحد فرق عليه في ستين يوماً، وفي الجواهر لم نقف فيه على مخالف صريح معتد  
 به كما اعترف به غيرنا ايضاً، ثم حكى عن كشف اللثام انه يظهر من الخلاف الاتفاق عليه،  
 واستدل على ذلك بخبر السكوني عن الصادق عليه السلام عن امير المؤمنين عليه السلام : ان لم يجد  
 في الكفارة الا الرجل والرجلين فلتكرر عليهم حتى يستكمل العشرة يعطيهم اليوم ثم  
 يعطيهم غداً. ونوقش في الاستدلال به تارة بانه ضعيف السند والاية ظاهرة في عدم الاجتزاء  
 لما دون العدد مطلقاً فيبقى في الذمة الى ان يوجد، وقال في المسالك بعد هذه المناقشة  
 لكن الحكم به مشهور لارادله ، و اخرى باحتمال التقية من ابي حنيفة بقرينة كون

الراوى منهم ، وثالثة بكونه فى مورد كفارة اليمين فلا يعم ماعداها . والجواب  
عن الاول ظاهر بعد كون ضعف الخبر مجبوراً بالعمل على ما هو البناء فى  
حجية الخبر

وعن الثانى بعدم موافقته مع فتوى ابي حنيفة لاشتراط جواز الصرف فيمادون  
العدد فى هذا الخبر بعدم وجدان غير الرجل والرجلين وهو مناف مع فتوى ابي حنيفة من  
اطلاق الاجتزاء .

وعن الثالث بالدلالة السياقية على كون الحكم فى مطلق الكفارة كك بالغاء  
خصوصية المورد وهو كفارة اليمين عرفاً ، او بعدم القول بالفصل ، نعم ظاهر الخبر و  
بعض الفتاوى ملاحظة التعدد فى الايام ، وقال فى الجواهر : ولا ريب انه احوط ،  
اقول : ويمكن ان يكون ملاحظة التعدد فى الخبر بالنظر الى الاشباع فانه  
من المستحيل عادة اشباع شخص واحد ستين مرة او عشر مرات دفعة كما يؤمى اليه  
قوله : فليتكسر عليهم حتى يستكمل العشرة ، و ان كان يبعده قوله : فيعطيهم اليوم ثم  
يعطيهم غدا ، وكيف كان فلا ريب فى ان ملاحظة تعدد الايام احوط .

(الامر الرابع) قد تقدم منا جواز الاعطاء الى الصغار كالكبار ، وانه فى  
الاشباع يحسب كل صغير شخصا واحدا فى حال الانضمام مع الكبير ، و يحسب الاثنان  
بواحد فى حال الانفراد وفى التسليم يحسب كل صغير شخصا واحدا مطلقا فى حال الانضمام  
والانفراد للاجماع عليه كما تقدم .

مسألة ٢٥ - يجوز السفر فى شهر رمضان لالعدر و حاجة ولو كان

للمفرا من الصوم لكنه مكروه .

المشهور بين الاصحاب جواز السفر فى شهر رمضان ، وان كان على كراهة الى  
ان يمضى من الشهر ثلاثة وعشرون يوما فتزول الكراهة ،  
والمحكى عن ابي الصلاح عدم جوازه مختاراً اذا دخل شهر رمضان ، وما عليه  
المشهور هو المعول ، ويدل على جوازه اخبار كثيرة

كخبر محمد بن مسلم المروى فى الفقيه عن الباقر عليه السلام انه سئل عن الرجل

يعرض له السفر في شهر رمضان وهو مقيم وقد مضى منه ايام فقال : لا بأس بان يسافر  
و يفطر ولا يصوم .

و ظاهر السؤال في هذا الخبر وان كان عند عروض الحاجة الى السفر لكن  
الجواب مطلق يشمل ما اذا كان السفر اقتراحيا ،

و خبر حماد بن عثمان قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل من اصحابي جائني  
خبره من الاعراس و ذلك في شهر رمضان اتلفاه وافطر او اقيم واصوم قال : تلقاه وافطر  
«والاعراس بالعين والصاد المهملتين قرية قريب المدينة»

والمرسل المروى في الفقيه عن الصادق عليه السلام انه سئل عن الرجل يخرج يشيع  
اخاه مسيرة يومين او ثلاثة فقال : ان كان في شهر رمضان فليفطر قيل ايهما افضل يصوم  
او يشيعه قال عليه السلام : يشيعه ان الله عزوجل وضع عنه الصوم اذا شيعه ،

ومثله صحيح محمد بن مسلم المروى في الكافي والمرسل المروى في المقنع  
و خبر عبيد بن زرارة المروى في الكافي والتهديب قال قلت لابي عبدالله عليه السلام  
في قول الله عزوجل : فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال عليه السلام : ما اينها من شهد فليصمه  
ومن سافر فلا يصمه واستدل في المدارك ايضا بالاصل و ظاهر قوله تعالى : و من كان  
مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر و صحيح عمار بن مروان : من سافر قصر وافطر .  
ولا يخفى هافيه ، اما الاصل فبانه لولا الاخبار المتقدمة لكان محكوما بالاخبار الاتية  
التي يستدل بها للقول الاخر ، فلامسرح للتعويل على الاصل لشيئ من القولين ، و اما  
قوله تعالى : فمن كان منكم مريضا او على سفر فلااطلاق له يشمل السفر الاقتراحي في  
شهر رمضان ، بل هو في مقام بيان حكم المسافر في الجملة ، ومنه يظهر حكم الاستدلال  
بقوله : من سافر قصر وافطر ، حيث انه لا يدل على الترخيص في السفر في شهر رمضان بل  
هو في مقام بيان حكم السفر المرخص فيه ،

و قد يستدل للجواز بان المستظهر من الادلة كون الحضر من المقدمات  
الوجوبية للصوم وان وجوبه مشروط بالحضر ، وان وجوب الواجب المشروط لا يقتضي  
وجوب مقدماته الوجوبية لكونه حكما له على تقدير وجود مقدمات وجوبه ، وتكون

فعليته عند وجود مقدمات وجوبه ، ولا يعقل وجوب تلك المقدمات من ناحية وجوبه بالوجوب المقدمي ، وهذا الوجه ايضا ليس بشيئى لانه لو سلم كون الحضر من المقدمات الوجوبية للصوم ان المقدمات الوجوبية كما ذكر وان استحال وجوبها من ناحية وجوب ذبها بالوجوب المقدمى ، الا انها يمكن وجوبها بخطاب اخر مستقل نفسى يوجب وجوبها بالوجوب النفسى وينتج نتيجة الوجوب المقدمى المسمى عندنا بمتتم الجعل كوجوب الاغسال الليلية للصوم فى النهار، وكوجوب تحصيل الرفقة والراحلة للمسير الى الحج، ومع تمامية الاخبار المستدل بها للقول بالمنع تصوير تلك الاخبار دال على وجوب حفظ تلك المقدمة الوجوبية بعد تحققها نظير ما يدل على وجوب حفظ الاستطاعة فى اشهر الحج لوقيل به، مع ان الاستطاعة من المقدمات الوجوبية بلا اشكال ،

و استدلل للقول الاخر بكون الحضر من المقدمات الوجوبية كالطهارة بالنسبة الى الصلاة، ويدل على كونه من المقدمات الوجوبية قوله تعالى: فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، بتقريب ان كلمة (الشهر) منصوب على انه مفعول به لقوله (شهد) فيصير معناه من حضره شهر رمضان وشهد هلاله فليصمه تماماً ، وقد خرج منه من كان مريضاً او مسافراً حين حضوره بقوله تعالى : الا من كان مريضاً او مسافراً ، يعنى حين حضوره فيبقى الباقي على حكم الوجوب ومنه من يختار السفر فى اثنايه ،

و بجملة من الاخبار كخبر الحسين بن المختار المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام قال: لا تخرج فى رمضان الا للحج او العمرة او مال تخاف عليه الفتور او لزوع يحين حصاده .

و خبر ابى بصير عنه عليه السلام عن الخروج اذا دخل شهر رمضان فقال: لا الا فيما اخبرك به خروج الى مكة او غزوة فى سبيل الله تعالى او مال تخاف هلاكه او اخ تخاف هلاكه .

و فى حديث الاربعمأة: ليس للعبد ان يخرج الى سفر اذا دخل شهر رمضان لقول الله عزوجل : فمن شهد منكم الشهر فليصمه .

ويندفع اما كون الحضر من المقدمات الوجوبية فيه ان الظاهر من الادلة كونه

من شرائط الوجوب و مقدّماته ، وما استدل به لذلك بالاية المباركة مدفوع بكون الظاهر من الاية كون كلمة (الشهر) منصوبا بنزع الخافض باضمار حرف الجر، والتقدير فمن شهد منكم فى الشهر بمعنى ان منكم من كان فى الشهر حاضرا فليصمه ، فتكون الاية فى بيان تنويع المكلف فى شهر رمضان، وان من كان فيه حاضرا يجب عليه الصوم، ومن كان فيه مسافرا فعده من ايام اخر، وهذا المعنى مع ظهور الاية فيه فى نفسه مؤيد بمقارنة السفر مع المرضى ، ان لا ريب فى فساد القول بكون معنى الاية ان من كان سالماً فى اول الشهر يجب عليه الصوم الى اخره ولو صار مريضا فى اثنائه ، بل لا اشكال فى كون الاية فى مقام تنويع المكلف بالنسبة الى الصحة والمرض ، وانه فى كل يوم من الشهر يجب عليه الصوم فيه اذا كان صحيحا ، وفى عدة من ايام اخر اذا كان مريضا ، ويكون الحكم فى السفر ايضا كذلك بحكم المقارنة بينهما، وهذا عين الواجب المشروط، مع انه على تقدير كون الحضر من المقدمات الوجودية فكونه مما يجب ايجاده لو لم يكن موجودا ، او حفظه فيما اذا كان موجودا بالوجوب المقدمى ممنوع ، اذ ليس كل مقدمة وجودية كذلك ، بل هى تختلف بما يجب ايجادها عند عدمها ، ويجب حفظها و يحرم اعدامها عند وجودها و بما لا يجب شيأ منهما بل انما اخذ وجودها الاتفاقى لا بالاختيار من المقدمات و بما يجب حفظها لو كان موجودا و لكن لا يجب ايجادها لو كانت معدومة ، وهذا الاختلاف نشاء من ناحية دخلها فى تحصيل الملاك حسبما حقق فى الاصول ، فيمكن ان يكون الحضر ثبوتا بالنسبة الى الصوم كذلك، و يجعل الاخبار المتقدمة الدالة على جواز السفر مشتة له فى مرحلة الاثبات، لكن الحق ما حققناه من كون الحضر من شرائط الوجوب لا من مقدمات الوجود .

واما الاستدلال بالاخبار المستدل بها على المنع عن السفر ففيه اولا انها ليست بحجة لانها مع ضعف سندها تكون معرضا عنها ، و ذلك بناء على ماهو التحقيق عندنا من حجية الخبر الموثوق بصدوره ، و ان الاعراض عن الخبر يوجب الوهن بصدوره بحيث كلما كان اصح يصير بالاعراض اوهن، وقد مر ذلك فى مطاوى هذا الشرح مرارا، و ثانيا بما كان الجمع بين هذه الاخبار وبين الاخبار المتقدمة الدالة على الجواز بكون



الاجبار المجوزة نصا في الجواز ، وهذه الاخبار المانعة ظاهرة في التحريم ، فيرفع اليد عن ظاهرها بقرينة تلك الاخبار المجوزة ، مع ان لنا تحقيق في المنشاء بالامر والنهي وانه معنى حرفي ، ونسبة ارسالية في الامر واحتباسية في النهي في عالم التشريع ، وان العقل يحكم بلزوم اتباعها باتيان المأمور به ، والصرف عن المنهى عنه لولا ترخيص الشارع في ترك الاول وفعل الثاني فينتزع منهما الوجوب والتحريم لا ان الصيغة استعملت فيهما ، وعلى هذا فالجمع بين الطائفتين بدلالتهما على الجواز مع الكراهة اظهر .

بقي امور (الاول): ان مقتضى ما ذكرناه من الجمع بين الطائفتين هو كراهة السفر في شهر رمضان اقتراحا ، لكن الظاهر من جملة من الاخبار استحباب تركه كصحيح الحلبي المروى في الفقيه عن الصادق عليه السلام عن رجل يدخل شهر رمضان وهو مقيم لا يريد براحا ثم يبدوله بعد ما يدخل شهر رمضان ان يسافر فسكت فسأله غير مرة فقال : يقيم افضل الا ان يكون له حاجة لا بدله الخروج فيها او يتخوف على ماله . ونحوه غيره مما يأتي ، وبذلك الظاهر اخذ صاحب المدارك ( قده ) وقال : بافضلية الحضر ، ولم يتعرض لكراهة السفر ، لكنه لا منافاة بين الاخذ بذلك الظاهر والقول بافضلية الحضر والاخذ بظاهر النواهي بعد استفادة الكراهة منها ، ان يمكن الجمع بين افضلية الحضر و كراهة ضده الذي هو السفر ، ولا مانع من الجمع بين استحباب احد الضدين و كراهة الضد الاخر .

(الثاني) لا ينبغي الاشكال في جواز السفر في شهر رمضان فيما اذا كان لحاجة كالحج والعمرة او مال يخاف عليه الفوت او الزرع حين حصاده او لتشجيع اخ له او غزو مما استثنى في الاخبار النهائية عن السفر ، ولو كانت هذه الاخبار مستند ابي الصلاح لكان له ان يستثنى هذه الموارد عن المنع كما استثنى في هذه الاخبار ، لكنه ( قده ) اطلق المنع ، والظاهر ان ذكر هذه الموارد من باب المثال ، والمدار على عروض الحاجة الى السفر وان الحاجة المعارضة من سنخ هذه المذكورات في هذه الاخبار ، ولعل استثناء هذه الموارد ايضا دليل على عدم ارادة التحريم من النهي ، اذا حرمة لاتزول بعروض حاجة تشجيع الاخ او توديعه ، لعدم مزاحمة الاستحباب مع التحريم ، وهذا بخلاف

الكرامة فانها يمكن ان تزول بعروض مستحب افضل واكد منها في الملاك ، و يؤمى الى ما ذكرناه ما فى خبر زارة عن الباقر عليه السلام عن الرجل يشيع اخاه فى شهر رمضان اليوم واليومين قال : يفطر ويقضى قيل له فذلك افضل او يقيم ولا يشيعه قال عليه السلام : يشيعه ويفطر فان ذلك حق عليه. فان قوله عليه السلام : فان ذلك حق عليه يدل على افضلية التشيع مع الافطار عن الاقامة والصوم .

(الثالث) مقتضى ما ذكرناه فى الامر الثانى افضلية السفر لزيارة الحسين عليه السلام

عن الاقامة والصوم، لانه اذا كان تشيع المؤمن او توديعه او المرافقة مع اخ له فى السفر او لحاجة الحج والعمرة موجباً لافضلية السفر فكيف لا يكون لزيارة الحسين التى هى افضل من الحج والعمرة الف مرة، ويكون فيها ملاك الوجوب وقدارتفع وجوبها رافة على المكلفين لكونه صلوات الله عليه باب الرحمة و شاء الله تعالى ان لا يرد من ناحيته ضيق على عباده و وجوب زيارته عليه السلام ضيق عليهم ارتفع عنهم ببر كته لانه رحمة الله الواسعة مع ماورد من الترغيب والتاكيد . فى زيارته فى شهر رمضان، وان فيه اوقانا مخصوصة لزيارته كالليلة الاولى وليلة النصف والاخيرة منه وليالى القدر وخاصة ليلة الثالث والعشرين وليلة الفطر، وهذه الترغيبات لا يلايم مع كراهة السفر فى شهر رمضان لزيارته ، وقد ورد فى الفقيه والكافى عنهم عليهم السلام انه لا يفطر الرجل فى شهر رمضان الا فى سبيل حق و اى سبيل احق من سبيل زيارة سيد الكونين سلام الله عليه، لكنه مع ذلك ورد ما يدل على كراهته كخبر ابى بصير المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام قال قلت له جعلت فداك يدخل على شهر رمضان فاصوم بعضه فتحضرنى نية زيارة قبر ابى عبد الله عليه السلام فازوره وافطر زاها وجائياً او اقيم حتى افطر وازوره بعد ما افطر بيوم او يومين فقال : اقم حتى تفطر، قلت له جعلت فداك فهو افضل قال : نعم اما تقرأ فى كتاب الله : فمن شهد منكم الشهر فليصمه

و خبر محمد بن الفضل البغدادى المروى فى التهذيب ايضا قال كتبت الى

ابى الحسن العسكري عليه السلام جعلت فداك يدخل شهر رمضان على الرجل فيقع بقلبه زيارة الحسين عليه السلام و زيارة ابيك ببغداد فيقيم فى منزله حتى يخرج عنه شهر رمضان ثم يزورهم

او يخرج في شهر رمضان ويفطر فكتب لشهر رمضان من الفضل والاجر ما ليس لغيره من الشهور فاذا دخل فهو المأثور  $\text{✽}$  واحتمال حمل هذين الخبرين على من يزوره بعد شهر رمضان بيوم او يومين فكره له السفر لزيارته فيه ضعيف في الغاية لا يلايم مع الترغيب في زيارته فيه لا سيما ليلة القدر وليلة الفطر، واولى المحامل حملهما على التقية كما يؤيده الخبر الثاني الذي بالمكاتبه والله العالم .

(الرابع) المشهور على جواز السفر في شهر رمضان ولو كان للفرار من الصوم، خلافا للمحكي عن العماني و ابن الجنيد و ابي الصلاح القائلين بالحرمة اذا كان كذلك، والاقوى ما عليه المشهور للاخبار المتقدمة الدالة على الجواز ، حيث ان اطلاقها يشمل ما اذا كان السفر لاجل الفرار عن الصوم بل لعله الظاهر من خبر الحلبي المتقدم ان فيه السؤال عن الرجل يدخل شهر رمضان وهو مقيم لا يريد براحته يبدوله بعد ما يدخل شهر رمضان ان يسافر، ان الظاهر منه كون ارادة السفر منه لدخول شهر رمضان بحيث لولاه لا يريد براحا ، ولعل سكوت الامام  $\text{عليه السلام}$  عن الجواب وسؤال السائل عنه غير مرة يؤيد ذلك الظاهر ، مع ان جواز اعدام شرط الوجوب اذا لم يقم دليل على حرمة يكون على طبق القاعدة ، ضرورة ان وجوب الواجب عند وجوده لا يقتضى حفظ وجوده فيجوز اعدامه ولو كان لاجل زوال الوجوب باعدامه .

(الخامس) المعروف بين الاصحاب زوال كراهة السفر اذا مضى من الشهر ثلاثة وعشرون يوما ، و يستدل لذلك بمرسل على بن اسباط المروى في التهذيب عن الصادق  $\text{عليه السلام}$  اذا دخل شهر رمضان فله فيه شرط قول الله تعالى: فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، فليس للرجل اذا دخل شهر رمضان ان يخرج الا في حيج او عمرة او مال يخاف تلفه او اخ يخاف هلاكه وليس له ان يخرج في اتلاف مال غيره  $\text{✽}$  فاذا مضت ليلة ثلاثة وعشرين فليخرج حيث يشاء . ولكن هذا الخبر يدل على زوال الكراهة بعد مضى

$\text{✽}$  المأثور كانه من آثار كالمحبوب من احب ويحتمل ان يكون من اثر على اصحابه الشيئي كفرح  
اي اختاره لنفسه عليهم والاسم الاثره (وافى)

$\text{✽}$  يعنى في شأن اتلافه بان يمنعه عن التلف (وافى)

ليلة ثلاثة وعشرين والمعروف زوالها بعد مضي يومها ولعله لاوجه له .

مسألة ٢٦- الممد ربع الصاع وهو ستمائة مثقال و اربع عشر مثقالا وعلى هذا فالمدمة وخمسون مثقالا وثلاثة مثاقيل ونصف مثقال وربع ربع المثقال ، و اذا عطي ثلاثة ارباع الوقية من حقة النجف فقد زاد ازيد من واحد وعشرين مثقالا اذ ثلاثة ارباع الوقية مائة وخمسة وخمسون مثقالا .

و ما ذكره ظاهر كما ان المن التبريز المعمول في ايران الذي هو ستمائة مثقال و اربعين مثقالا لو اعطي ربه الموسوم عندهم (بجهاريك) قد زاد سبعة مثاقيل الانصف مثقال و ربع ربه كما انه لو اعطي الكيلو المعمول في هذه الاعصار الذي هو ثلث المن التبريزي قد زاد عن المد بكثير .

فصل يجب القضاء دون الكفارة في امور احدها مامر من النوم الثاني بل الثالث وان كان الاحوط فيهما الكفارة ايضا خصوصا الثالث .

وقدمرنا شرح ذلك مستوفى .

الثاني اذا بطل صومه بالاخلال بالنية مع عدم الاتيان بشيئى من المفطرات او بالرياء او بنية القطع او القاطع .

اما بطلان الصوم بالاخلال بالنية او بالرياء او بنية القطع او القاطع فقد مر البحث عنه مستوفى في خلال البحث عن مسائل النية ، واما عدم وجوب الكفارة به فلان المستفاد من ادلة وجوبها انما هو وجوبها عند تناول المفطر والاتيان بشيئى من المفطرات لا في ابطال الصوم مطلقا ، ولو بواسطة ترك مراعات ما يجب مراعاته .

الثالث اذا نسي غسل الجنابة و مضى عليه يوم او ايام كما مر .

و قد مر حكم نسيان غسل الجنابة في مبحث المبطلات بانه من المبطلات، ولا يجب به الكفاوة لا اعتبار العمد في الافطار في وجوبها مضافا الى ان الكفارة عقوبة تجب عند العصيان ولا عصيان في النسيان .

الرابع من فعل المفطر قبل مراعات الفجر ثم ظهر سبق طلوعه

وانه كان في النهار ، سواء كان قادرا على المراعات او عاجزا عنها لعمى او حبس او نحو ذلك ، او كان غير عارف بالفجر ، و كذا مع المراعات و عدم اعتقاد بقاء الليل بان شك في الطلوع او ظن فاكل ثم تبين سبقه ، بل الاحوط القضاء حتى مع اعتقاد بقاء الليل ، ولا فرق في بطلان الصوم بذلك بين صوم رمضان و غيره من الصوم الواجب والمندوب ، بل الاقوى فيهما ذلك حتى مع المراعات و اعتقاد بقاء الليل .

في هذا المتن امور (الاول) : من فعل المفطر قبل مراعات الفجر مع القدرة عليها بان لم يكن اعمى ولا محبوس وكان عارفا بالفجر ولم يكن في الهواء غيم ونحوه مما يوجب المنع عن المراعات ثم ظهر سبق طلوعه وانه كان في النهار ، والبحث في هذا الامر يقع في جهات

(الاولى) في جواز تناوله المفطر قبل المراعات ، والمصرح به في عبارة غير واحد من المحققين جوازه اعتمادا على استصحاب بقاء الليل ، و في عبارة الشيخ الاكبر في رسالة الصوم نفى الخلاف فيه في الجملة قال مازجاً مع عبارة الارشاد :

**و يجب القضاء بفعل المفطر مطلقا قبل مراعات الفجر قبل القدرة**

عليها

و يكون الفجر

طالعا في الواقع حين الاكل و ان كان مأزونا في الفعل بلاخلاف في الجملة كما قيل بناء على ارجاع قوله : بلاخلاف الى الجميع حتى قوله : و ان كان مأزونا و قال في الجواهر : مع انه لاخلاف في جواز تناول المفطر فيه ، كما اعترف فيه بعضهم انتهى ، وهذا هو الاقوى ، استنادا الى الاستصحاب الجارى في الشبهات الموضوعية قبل الفحص ، ولكن اشكل عليه بعض السادة ( قد ه ) في شرحه على نجات العباد وقال : بحرمة التناول لعدم جواز الرجوع الى الاصول قبل الفحص مطلقا ، كانت الشبهة حكمية او موضوعية ، واستدل لذلك بوجوه

(منها) : ان ماورد من النصوص مقررة لحكم العقل وبناء العقلاء .  
(و منها) ان المتبادر منها هو حكم الجاهل العاجز عن الاستعلام ، و الشك  
الذى لايزيله الفحص .

( و منها ) ان لفظ الشك و نحوه مما هو موضوع لتلك الحالة منصرف الى  
ما لا يقدر المكلف على ازالته بسهولة .

و يندفع الاول بان جملة من تلك النصوص وان كان مساقها مساق حكم العقل  
مثل الناس في سعة مما لا يعلمون ، لكن فيها ما ليس كك مثل كل شيئي حلال حتى تعرف  
انه حرام .

و منه يظهر ضعف الوجه الثاني ، حيث ان مفاد الطائفة الثانية ليس مقصورا  
على بيان حكم الشك الذى لا يزيله الفحص ، نعم المعتبر هو الشك المستقر ، فما توقف  
استقراره على التبع يجب التبع عنه ، لاجل استقرار الشك ، و هذا ليس بفحص ، ان  
المراد بالفحص هو الفحص بعد استقرار الشك ، و هذا تتبع لاجل استقرار الشك و لعل  
هذا هو مراده (قده) ، كما يظهر من وجهه الثالث من دعوى انصراف لفظ الشك الى  
ما لا يقدر المكلف ازالته بسهولة ، اذ مرجعه الى كون الموضوع فى ادلة الاصول هو  
الشك المستقر ، وبالجملة فالاجماع على عدم وجوب الفحص بعد استقرار الشك فى  
الشبهات الموضوعية كاف فى اثبات عدم وجوبه ، فلا ينبغى الاشكال فيه .

الجهة الثانية فى وجوب القضاء عليه ، والاقوى وجوبه ، وفى الجواهر بالخلاف  
اجده فيه ، بل فى صريح الانتصار والخلاف وظاهر الغنية الاجماع عليه ، مضافا الى ان  
وجوبه على طبق القاعدة لفساد الصوم الذى يتحقق بالامسك عن المفطرات فى تمام اليوم  
بناء على الملازمة بين فساد الصوم و وجوب قضائه ، كما استظهر الشيخ الاكبر انعقاد  
الاجماع عليها ، و جواز تناول بحكم الاستصحاب لا يوجب رفع وجوب القضاء ،  
لما تقرر فى محله من ان الحكم الظاهرى لا يقتضى الاجزاء ، و يدل على ذلك من  
النصوص

موثق سماعة المروى فى الكافى والفقيه قال سألته عن رجل اكل وشرب بعد

ما طلع الفجر في شهر رمضان فقال: ان كان قام فنظر فلم يري الفجر فاكل ثم عاد فرأى الفجر فليتم صومه ولا اعادة عليه ، وان كان قام فاكل و شرب ثم نظر الى الفجر فرأى انه قد طلع فليتم صومه ويقضى يوماً اخر لانه بدء بالاكل قبل النظر فعليه الاعادة ، و صحيح الحلبي المروى في الكافي والتهذيب عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجل تسحر ثم خرج من بيته وقد طلع الفجر وتبين قال: يتم صومه ذلك ثم ليقضه، فان تسحر في غير شهر رمضان بعد الفجر افطر ثم قال: ان ابي كان ليلة يصلي وانا اكل فانصرف فقال : اما جعفر فقد اكل وشرب بعد الفجر ، فافطرت ذلك اليوم في غير شهر رمضان. و مكتبة خليل بن هاشم الى ابي الحسن عليه السلام المروى في التهذيب عن رجل سمع الوطى والنداء في شهر رمضان فظن ان النداء للسحور فجامع فخرج فاذ الصبح قد اسفر. فكتب عليه السلام بخطه يقضى ذلك اليوم انشاء الله ، وغير ذلك من الاخبار التي يأتي بعضها في محله انشاء الله ،

الجهة الثالثة في وجوب الكفارة عليه ، وفي الجواهر دعوى عدم الخلاف في عدم وجوبه ، للاصل السليم عن المعارض ، والاقتصار في النصوص على القضاء خاصة مع كونها في مقام البيان ، ولان الكفارة دائرة مدار الاثم ولا اثم في المقام لما تقدم من جواز التناول بحكم الاستصحاب ،

ولانها مترتبة على التعمد بالافطار ولا عمد به هنا وان كان متعمدا في فعل المفطر ، وهذه الادلة وان لم يسلم بعضها عن المناقشة لكن في بعضها الاخر كفاية كدوران الكفارة مدار الاثم المنتفى في المقام والله العالم بالاحكام .

**(الامر الثاني)** مما في المتن اذا تناول المفطر قبل مراعات الفجر ، و ظهر وقوعه في النهار ، مع العجز عن المراعات ، لعمى ، او حبس ، او غيم في الهواء اولعدم كونه عارفا بالفجر ، ونحو ذلك ، والجامع هو العجز عن المراعات ، ففي فساد الصوم به و وجوب قضائه او عدمه ( وجهان ) المعروف بين الاصحاب هو الاخير ، بل عن الرياض عدم وجدان الخلاف فيه ، لجواز التناول له مع اختصاص النص والفتوى بحكم الانسباق ،

والدلالة السياقية بصورة التمكن من المراعات ، وخصوص ذيل موثق سماعه الذى فيه ( لانه بدء بالاكل والشرب قبل النظر فعليه الاعادة ) حيث علل وجوب الاعادة بالتقصير فى النظر، ولا تقصير على العاجز عن النظر، و المحكى عن موهم كلام المقنعة هو الاول ، و مال اليه فى الجواهر ، ولعله الاقوى ، كما عليه المصنف فى المتن ، لما تقدم فى الجهة الثانية من الامر المتقدم من عدم تحقق حقيقة الصوم عرفا بترك الامساك عن المفطرات فى بعض النهار ، وفساده بتناول بعضها فيه مطلقا ، سواء كان تناول عن العلم ، او العمد ، او الاختيار او عن الجهل ، او السهو ، او النسيان ، او الاضرار ، مع الملازمة بين الفساد وبين وجوب قضاؤه فى صوم شهر رمضان ، ووجه عدم الفرق بين اسباب ترك الامساك فى جزء من النهار فى تحقق ترك تلك الحقيقة هو انها اذا لم تتحقق لم تتحقق ، ولو اختلف الموجب ، لعدم تحققها بالعمد ونحوه ، لان هذا الخلاف فيما يوجب عدم تحققها ، اللهم الا ان يدل دليل على عدم وجوب قضاؤه الكاشف عن قناعة الشارع عما اتى به من غير المأمور به وهو الامساك فى بقية النهار عما هو المأمور به وهو الامساك فى تمامه ، لنكتة راها ليس علمها فى سمعنا ، و لعلها اشتراك المأتى به مع المأمور به فى بعض الملاك ، والله العالم ، كما ورد الدليل فى السهو والنسيان ، لكنه مفقود فى المقام ، لضعف ما استدل به على عدم وجوب القضاء ،

اما جواز تناول المفطر ، فلما عرفت فى الامر الاول : من انه لا يقتضى نفى القضاء ، لان الحكم الظاهرى لا يقتضى الاجزاء ، واما اختصاص النص والفتوى بصورة القدرة على المراعات فبمنع انسبا قهما بصورة القدرة ، كيف وهذا هو صحيح الحلبي فى رجل تسحر ثم خرج من بيته وقد طلع الفجر و تبين ، ترى انه مطلق بالنسبة الى القادر عن الفحص والعاجز عنه لشموله لما اذا كان تبين الفجر بعد خروجه من بيته بسؤاله عن الناس و تبين الفجر عنهم مع كونه عاجزا عن المراعات ، وهذا مما لا ينبغي الاشكال فيه ، واما ذيل موثق سماعه بتعليل ايجاب القضاء بالتقصير فى ترك المراعات فبامكان تقصير العاجز من جهة ترك السؤال ، فيجب عليه السؤال ، ومع عدم السؤال يجب عليه القضاء ، فلم يبق الا عدم وجدان الخلاف ، ولا دلالة فيه ، فالحق عدم الفرق بين القادر



على المراعات والعاجز عنها في وجوب القضاء على الجميع ، وهذا في العجز الناشئ عن غير الجهل بالفجر ظاهر ، واما اذا كان من جهة عدم معرفة الفجر فلا اشكال في كونها كالعدم ، لكن في كونه في حكم العاجز ، او كون مراعاته في الرجوع الى غيره وجهان .

**(الامر الثالث) لا اشكال في عدم وجوب القضاء لوراعى عن الفجر واعتقد**

بقاء الليل فتناول المفطر ثم تبين خطائه في اعتقاده ، وان تناول وقع في النهار ، ويدل على ذلك مضافا الى الاجماع المحكى على عدم وجوبه عن غير واحد من الاصحاب صدر موثق سماعة المتقدم نقله الذي فيه : ان كان قام فنظر فلم ير الفجر فاكل ثم عاد فرأى الفجر فليتم صومه ولا اعاده عليه . وما في صحيح ابن عمار من قوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ** : اما انك لو كنت انت الذي نظرت ما كان عليك قضاءه . وهذان الخبران مع الاجماع المحكية كافية في الحكم لعدم وجوب القضاء ، لكن مع كون تناول بعد المراعات على وجه يكون مستندا اليها عرفا ، و لم يحصل بينهما فصل محوج عادة الى اعادة المراعات ، الا بقاء الاعتقاد على بقاء الليل ،

ولو لا الاجماع ودلالة الاخبار على عدم الوجوب ، لكان مقتضى القاعدة هو الوجوب ، لانتهاء حقيقة الصوم بعدم تحقق الامسك في تمام النهار ، بل القول به هنا اولى مما لم يحصل له الاعتقاد ، لاستناده فيه الى الاستصحاب ، لو قيل باقتضاء الامر الظاهري للاجزاء ، لكن فيما اعتقد ببقاء الليل لا امر بجواز تناول لا واقعا ولا ظاهرا ، بل هو تخيل الجواز والرخصة العقلية في جواز تناول من جهة الجهل بطلوع الفجر جهلا مركبا معذورا معه في مخالفة التكليف الواقعي ، والمعذورية العقلية في مخالفته مما لا يقتضى الاجزاء عند الجميع ، بل ليس سوى حكم العقل بالمعذورية شئني اصلا (هذا) وقد احتاط المصنف بالاحتياط الاستحبابي في الاتيان بالقضاء بقوله : بل الاحوط القضاء حتى مع اعتقاد بقاء الليل ، ولعله مع الاخبار المتقدمة الدالة على عدم وجوب القضاء والاجماع المحكية مما لا وجه له ، و حمله على ارادة صورة ترك المراعات لاجل اعتقاد بقاء الليل ونفي البعد عن وجوب القضاء ح لاطلاق النصوص بعيد ، لان المراعات طريقى امر بها لاجل احراز بقاء الليل ، ومع احرازه فلا حاجة

اليها، و يدل على طريقة المراعات اباحة تناول المفطر الى ان يتبين لكم الخيط الابيض (الاية) .

**(الامر الرابع)** لو تفحص عن الفجر و حصل له الظن ببقاء الليل ، او الظن بالطلوع ، او بقى على شكه ، ولم يحصل له شئ من الظن واليقين ، و تناول المفطر، فتبين انه وقع في النهار ، ففي وجوب القضاء عليه ، و عدمه ، و جهان : من اطلاق ادلة المفطرية ، وعموم ما دل على القضاء بتناول المفطر ، ولانه اولى بذلك من الظان ببقاء الليل باخبار الغير كما سيأتى وعدم الدليل على اعتبار الظن بالبقاء . ومن اطلاق الاخبار الدالة على نفي القضاء مع المراعات ، وان بقى على شكه ، او حصل له الظن بالطلوع ، فضلا عن الظن بالبقاء ، والاقوى عندي هو عدم وجوب القضاء ، سواء كان شاكاً بعد المراعات ، او ظاناً بالطلوع ، فضلا عن الظن بالبقاء ، و ذلك لترتب وجوب الامسك على التبين بالطلوع ، و كون المراعات طريقاً اليه ، فامر بالمراعات لكي يحصل له اليقين بالفجر ، و مع مراعاته و عدم حصول اليقين بالفجر لا يجب عليه الامسك ، ولو مع حصول الظن بالطلوع، ما لم يتم على اعتباره دليل بناء على موضوعية التبين لا طريقته ، ولو نوقش في ذلك و قيل بطريقته كما هي الاصل في كلما اخذ العلم موضوعاً في دليل ، الا ان تقوم قرينة على موضوعيته ، لكان اطلاق ما يدل على نفي القضاء مع المراعات كافياً في صحة الحكم بنفيه معها ، ولو حصل الظن بالطلوع ، فضلا عن الشك فيه او الظن بالبقاء .

**(الامر الخامس)** لا اشكال في بطلان الصوم بتناول المفطر بعد طلوع الفجر مع عدم المراعات في صوم غير شهر رمضان ، كما يبطل في صوم شهر رمضان ، و انما الكلام في الحاق صوم غير شهر رمضان بصومه ، في عدم الفساد مع المراعات ، فقد اختلف فيه على اقوال ، والمحكى عن العلامة و غيره عدم اللاحق مطلقاً ، و بطلان غير صوم شهر رمضان ولو مع المراعات مطلقاً ، سواء كان الصوم واجباً او مندوباً ، و في الواجب سواء كان معيناً او غير معين ، وفي المعين سواء كان معيناً بالاصل كالمنذور المعين ، او بالعرض كقضاء شهر رمضان اذا ضاق وقته ، واستظهر في المحكى عن المستند

عدم الخلاف فيه ، و حكى عن بعض نفي الاشكال عنه ، و يستدل لذلك بكون الفساد هو مقتضى القاعدة ، و عدم ما يوجب رفع اليد عنها فيما عدى صوم شهر رمضان ، مع ما يدل على الجرى على طبق القاعدة في بعض مما عداه بالخصوص ، اما كون الفساد على طبق القاعدة فلما تقدم من كون حقيقة الصوم عرفا و شرعا عبارة عن الامساك في تمام النهار ، و مع انتفائه ولو بتركه في بعض النهار لا يتحقق الصوم ، و اطلاق ما يدل على مفطرية المفطر في كل الاحوال التي منها تناوله في حال الجهل بطلوع الفجر ، و لومع المراعات الموجب لتداركه باعادته فيما يجب فيه القضاء ، و اطلاق ذيل صحيح الحلبي المتقدم الذي فيه : فان تسحر في غير شهر رمضان بعد الفجر افطر ، بناء على شموله لصورة المراعات ، و عدم اختصاصه بما عداها .

و موثق ابن عمار عن الكاظم عليه السلام وفيه: يكون على اليوم واليومان من شهر رمضان فاتسحر مصبحا افطر ذلك اليوم واقضى مكان ذلك اليوم يوما اخر او اتم على صوم ذلك اليوم واقضى اخر فقال عليه السلام : لا بل تفطر ذلك اليوم لانك اكلت مصبحا وتقضى يوما اخر .

و خبر على بن ابي حمزة عن الكاظم عليه السلام عن رجل شرب بعد ما طلع الفجر و هو لا يعلم في شهر رمضان قال عليه السلام : يصوم يومه ذلك ويقضى يوما اخر ، وان كان قضاء لرمضان في شوال او غيره فشرب بعد الفجر فليفطر يومه ذلك ويقضى ، واما عدم ما يوجب رفع اليد عن القاعدة في ترك الامساك في جزء من النهار ، فلان ما دل على الصحة عند تناول المفطر بعد الفجر في شهر رمضان و هو موثق سماعة المتقدم و صحيح معاوية بن عمار الاتي لا يدل على صحة ما عدى شهر رمضان ايضا ، اما الموثق فلان السئوال فيه عن الرجل ياكل ويشرب بعد ما طلع الفجر في شهر رمضان ولم يذكر في الجواب الا حكم ما سئل ، فهو سئوالا و جوابا في مورد شهر رمضان ، و لا تعرض فيه لصوم غيره ، و اما صحيح ابن عمار فهو وان لم يكن في سئواله ذكر شهر رمضان ، لكن في الجواب ما يوجب انحصار الحكم فيه ، ان فيه انه عليه السلام قال : يتم صومه ذلك ثم ليقضه ، فان اتمام صومه مع فساده المستفاد من قضائه مختص بشهر رمضان ، حيث يجب امساك

بقية اليوم بعد فساده تأدبا له ، واما ما عداه من الصيام فلا يجب الامساك فى بقية اليوم بعد فسادها ، وان وجب قضاؤه فيما فيه القضاء ، او اتيانه فى يوم اخر فى غير المعين منه .

فان قلت قوله عليه السلام فى صحيح ابن عمار فى الجواب و ان كان يختص بشهر رمضان لما ذكرت من الامر بالاتمام بعد الفساد المختص بشهر رمضان ، لكنه ذيله يعم صوم رمضان وغيره ، اذ فيه : اما انك لو كنت انت الذى نظرت ما كان عليك قضاؤه ، فانه كما ترى يشمل صوم رمضان وغيره ،

قلت الظاهر من مخاطبة السائل بقوله عليه السلام : اما انك (الخ) هو ارادة بيان حكمه الذى وقع منه تناول المفطر فى شهر رمضان ، فيكون المورد مما فيه القدر المتيقن فى مورد التخاطب المانع من انعقاد الاطلاق ، فينحصر المستفاد منه فى حكم صوم شهر رمضان ولا يشمل غيره هذا ،

والمصرح به فى المدارك الحاق الواجب المعين بشهر رمضان فى عدم الفساد ، لو كان التناول بعد المراعات ، حيث يقول : اما المعين فالأظهر مساواته لصوم رمضان فى الحكم ، واطلاق كلامه يقتضى عدم الفرق بين المعين بالأصل او بالعرض ، و تبعه غير واحد ممن تاخر عنه فمالوا فى الواجب المعين الى اللاحق ، و استدلوا بان الامساك فى الواجب المعين يكون واجبا الى الغروب ، و مع الشك فى زواله لاجل تركه فى جزء من النهار يجب استدامته الى الغروب ، عملا باستصحاب وجوبه ، و تحصيلا للقطع بالفراغ ، ولا يجب معه القضاء ، لان القضاء بامر جديد يشك فيه ، ويرجع فيه الى البرائة ، و صحيح ابن عمار الاثنى الذى فيه : اما انك انت الذى نظرت ( الخ ) المؤيد بموثق سماعه الذى علل فيه وجوب القضاء بكون التناول قبل النظر الدال على انه لو كان بعده لا يجب معه القضاء ، فهو و ان كان فى مورد شهر رمضان ، الا ان العبرة بعموم العلة لا بخصوص المورد ، هذا فى الواجب المعين ، و اما فى غير المعين ، فحيث ان وقته باق لا يحصل القطع بالفراغ منه الا باتيانه فى يوم اخر ، ولا يسمى اتيانه فيه قضاءً ، بل هو فى وقت اخر يقع فى وقته لكونه غير معين ، هذا خلاصة ما استدلل به لهذا القول ، ولا يخفى ما فيه ، اما التمسك بقاعدة الاشتغال ، فلانه بعد اطلاق دليل مفترية

ما تناوله في اول النهار جهلا بالطلوع لا يبقى له شك في الاشتغال ، حتى يتمسك فيه بقاعدة وجوب تحصيل اليقين بالفراغ ، وحيث انه مما لا يجب اتمامه بعد فساد وانه يجوز له الافطار ، ولا يجب عليه الاتمام ، علم ان هذا الواجب المعين اذا كان مما يجب قضاؤه يجب عليه الاتيان بالقضاء في يوم اخر ، فحديث التمسك بقاعدة الاشتغال مع فرض ما ذكر من اطلاق دليل مفترية ما تناوله و ثبوت الفساد به بعيد لا يخفى ، و ابعد منه هو التمسك باستصحاب الوجوب ، حيث ان التناول لما وقع في اول النهار فلم يزل عليه زمان يقطع فيه بوجود الامساك لكي يستصحب عند الشك في بقائه ، مع انه لو كان التناول في اثناء النهار لامحل لاستصحابه ايضا ، ان الوجوب الثابت قبل التناول في الاثناء كان معلقا بالصوم في هذا اليوم ، وقد ارتفع بالفساد الناشئ عن تناول المفطر ، ولو كان الامساك معه واجبا في بقية النهار لكان وجوبا اخر متعلقا بهذا الامساك لابعنوان الصيام ، وهو ايضا مما يقطع بعدمه ، للاجماع على عدم وجوب امساك بقية اليوم اذا فسد الصوم في اثناء النهار ، ولو فرض شك في بقاء الوجوب لكان من قبيل الشك في القسم الثاني من اقسام القسم الثالث من اقسام الاستصحاب في الكلّي ، و هو ما اذا كان موجودا في ضمن مقطوع الارتفاع ، ويكون الشك في بقائه لاجل الشك في حدوث فرد اخر مقارنا لارتفاع الفرد المقطوع ارتفاعه ، حيث يشك في المقام بعد القطع بارتفاع وجوب الامساك قبل تناول المفطر بحدوث وجوب الامساك بعد تناوله ، والحكم في هذا القسم هو عدم الجريان ، كما حقق في الاصول ، و اما صحيح ابن عمار فقد تقدم انه بقرينة الحكم فيه بالاتمام يختص بمورد صوم رمضان ، ولا يشمل غيره من الصيام ، وبالجملة فلم يظهر وجه للاحاق الواجب المعين بشهر رمضان في الحكم بصحته مع المراعات ، والمحكى عن بعض من تاخر الميل الى الاحاق مطلق الواجب ولو غير المعين منه الى شهر رمضان ، واستدل له بوجوه

(منها) ان الاصل الجارى في المقام هو الاصل الجارى في الشك في مفترية المفطر ، وهو حاكم على استصحاب الاشتغال وقاعدته ، لان الشك في الاشتغال ناش عن الشك في المفترية .

(و منها) ان ذلك اذا لم يضر بصدق الصوم شرعا في شهر رمضان بمقتضى حكم الشارع فيه بالصحة لا يضر في غيره ايضا ، لان مرجع مفسدته لسائر الاقسام الى اعتبار امر زائد عن المسمى فيها ، فيكون تقييدا في الدلة ينفي بالاصل عند الشك فيه ، مضافا الى ان الصوم ماهية واحدة يجب اتحاد افراده فيما به يتحقق تلك المهية ، و الا لم تكن واحدة .

(و منها ) ان الحكم بعدم الاعادة في موثق اسحاق ، وصحيح ابن عمار مع المراعات ، وان كان في مورد صوم شهر رمضان بقرينة ما فيهما من الامر بالاتمام ، مع عدم المراعات المختص بصومه ، لكن من تعليل الاعادة بعدم المراعات يستفاد عموم الحكم بعدم الاعادة مع المراعات ، اذ العبرة بعموم التعليل لا بخصوصية المورد ،

و بالجملة فحق القول ان يقال : اما باختصاص الحكم بعدم الاعادة مع المراعات بخصوص صوم شهر رمضان ، او يقال : بالتعميم في الجميع ،

واما التفصيل فيما عدى شهر رمضان بين الواجب المعين وبين غيره ، والحاق المعين بصوم شهر رمضان دون غيره مما لا وجه له ، هذا خلاصة ما استدل به لهذا القول ،

ولا يخفى ما فيه ، اما الوجه الاول فللمنع عن اجراء الاصل في مفطرية المفطر بعدم عموم الدليل على مفطريته الا فيما قام الدليل فيه على الاختصاص مثل ما يدل على اختصاص مفطرية الاصباح جنبا من غير عمد بقضاء شهر رمضان ، و ما يدل على اختصاص مفطرية الاصباح جنبا عمدا بصوم شهر رمضان وقضائه ، دون غيرهما من انواع الصيام ، لكن الدليل على تخصيص المفطرية مفقود في المقام ، وعليه فالمرجع هو عموم دليل المفطرية ، ومعه فلا ينتهي الى الاصل .

واما الوجه الثاني ففيه ان تناول المفطر جهلا بالطلوع مع مراعاته اذا لم يضر بضحة صومه بعد قيام الدليل عليه لا يوجب الحاق غيره به ، مع عدم قيام الدليل عليه ، اذ يمكن ان يكون لخصوصية في شهر رمضان موجبة لذلك ، مع عدم صدق اسم الصوم على ما تناول فيه المفطر ، او كان مع صدق الاسم عليه ايضا ، و ذلك برفع مفطرية

المفطر منه ، ان يمكن التفكيك في افراد الصيام بمفطرية شئى في فرد دون فرد اخر كما في مثل الاصبح جنباً عمدا او جهلاً ، وهذا ليس اختلافاً في مهية الصوم ، حتى يقال : بظهور الأدلة في وحدتها ، بل هو اختلاف في مفطرية المفطر ، نظير اختلاف افراد الصلاة في الاجزاء والشرائط ، مع صدق الصلاة على الجميع .

واما الوجه الثالث فبالمنع عن عموم التعليل في الخبرين ، اما موثق سماعة فالعلة المذكورة فيه هي التقصير في المراعات لوجوب الاعادة ، لا علية المراعات لعدمها ، واما صحيح ابن عمار فان الظاهر كون العلة اعنى قوله **لِلْبَيْتِ** : اما انك لو كنت انت الذى نظرت ما كان عليك قضاؤه ، علة لخصوص الحكم المتقدم عليها وهو ما امر فيه الجارية بالنظر ، فكانه قال : واما انك في مورد نظر الجارية لو كنت انت الناظر لما وجبت عليك الاعادة ، فيكون نظير قولك الخمر حرام لا سكاره ، حيث لا يتعدى منه الى حرمة كلما فيه الاسكار ، وهذا بخلاف ما اذا قيل الخمر حرام لانه مسكر ، حيث انه يصير صغرى لكبرى كلية ، وهى و كل مسكر حرام ، حتى ينتج انها حرام ، فالاقوى ح هو القول الاول ، وهو القول باختصاص الصحة مع المراعات بخصوص شهر رمضان ، وبطلان الصوم فيما عداه حتى مع المراعات واعتقاد بقاء الليل ، وهذا ما عندى في هذه المسألة والحمد لله .

### الخامس الاكل تعويلاً على من اخبر ببقاء الليل و عدم طلوع

#### الفجر .

اما وجوب القضاء اذا اكل تعويلاً على من اخبر ببقائه مع القدرة على مراعاته فمما لا خلاف فيه ، بل عن الغنية الاجماع عليه ، وهو مقتضى القاعدة فيما اذا ظهر ترك الامساك فى جزء من النهار ولو جهلاً ، كما مر ، مضافاً الى صحيح ابن عمار المروى فى الكافي والفقيه عن الصادق **لِلْبَيْتِ** أمر الجارية ان تنظر أطلع الفجر ام لا فتقول : لم يطلع بعد فأكل ثم انظر فاجده قد كان طلع حين نظرت فقال : تتم يومك و تقضيه اما انك لو كنت انت الذى نظرت ما كان عليك قضاؤه ، وظاهره اعتبار المباشرة فى المراعات ، فلا يجدى مباشرة غيره ، وان كان غير الجارية سواء كان رجلاً ، او امرأة ،

واحداً، او متعدداً، عدولاً ، او غير عدول ، وان كان السؤال في صدر الخبر عن الجارية ، لكن العبرة بالعموم المستفاد من الجواب ، فيجب القضاء مع عدم المباشرة في جميع هذه الفروض ، خلافاً للمحقق الثاني والشهيد الثاني (قدس سرهما) و قالوا : بسقوط القضاء بالعدلين لكونهما حجة شرعية ، و عن اخر الاكتفاء بالعدل الواحد ، بناء على ان المقام من باب الاخبار لا الشهادة ، فيكون العدل الواحد حجة شرعية ، ولا يخفى ان كون العدلين او العدل الواحد حجة شرعية انما ينفع لجواز التناول ، وليس الكلام فيه ، لجوازه باستصحاب بقاء الليل كما تقدم ، و ان القضاء انما يجب بعد انكشاف الخلاف ، و عدم وجوبه مبني على مسألة الاجزاء ، و ان الاقوى فيها عدمه ، مع ان حجة العدل الواحد ممنوعة حسبما قررناه في كتاب الطهارة ، فالحق وجوب القضاء ولو مع قيام البينة على الطلوع عند انكشاف الخلاف ، هذا مع عدم المباشرة على المراعات عند القدرة عليها ، و معها فلا يجب القضاء بالاختلاف فيه ، كما في الجواهر و عن صريح الانتصار ، و ظاهر المحكي عن المنتهى و غيره الاجماع عليه ، و ظاهر النص والفتوى سقوط القضاء مع المراعات ولو مع الظن بالطلوع ، فضلا عن الشك او الظن ببقاء الليل ، هذا تمام الكلام في اثبات وجوب القضاء ، و اما الكفاية فالاقوى عدم وجوبها ، لعدم ما يدل على وجوبها ، مضافا الى اعتبار التعمد في وجوبها المنتقى في المقام ، مع ثبوت الرخصة الظاهرية استناداً الى استصحاب بقاء الليل ، و مع الشك في وجوبها عليه فالمرجع هو البرائة .

**السادس الاكل اذا اخبره مخبر بطلوع الفجر لزعمه سخرية المخبر**

**او لعدم العلم بصدقه .**

قال في المدارك : وقد قطع الاصحاب بوجوب القضاء على من هذا شأنه دون الكفارة . اقول : اما القضاء فلما مر في الموارد المتقدمة من انتفاء حقيقة الصوم بترك الامساك في جزء من النهار فيفسد ، وان فساده يستلزم وجوب قضائه في صوم شهر رمضان مضافا الى صحيح عيسى بن القاسم عن رجل خرج في رمضان و اصحابه يتسحرون في بيت و نظر الى الفجر فنا دا هم فكف بعضهم و ظن بعضهم انه يسخر فاكل قال عليه السلام :



يتم يومه و يقضى . و فى رسالة الشيخ الاكبر (قده) ان اطلاق النص والفتوى يقتضى عدم الفرق فى ثبوت القضاء بين كون الاكل بظن كذب المخبر بعد النظر، او من دون نظر، ثم قال : ويشكل الاول من جهة عموم منطوق صدر الموثقة السابقة (يعنى موثقة سماعة) الدال صدرها على عدم القضاء مع المراعات ،

اقول ظاهر صحيح العيص: هو كون الافطار عند اخبار المخبر بطلوع الفجر مع ترك مراعات المفطر، كما يظهر من قوله : عن رجل خرج فى رمضان واصحابه يتسحرون فى بيت ونظر الى الفجر، لان مراعات الآكل للفجر ايضا تتوقف على خروجه من البيت ، ولا تنفع مراعاته قبل ذلك ، لان المراعات التى توجب سقوط القضاء هى ما كانت يقع الاكل بعدها متصلا بها ، بحيث يسند اليها عرفا ، والظاهر من الصحيح عدم وقوعها من الآكل بهذه الصفة ،

ثم لو سلم اطلاق الصحيح وشموله لما صدر النظر من الآكل فر بما يقال : بمعارضته مع صدر موثقة سماعة بالعموم من وجه فيتساقتان ، ويكون المرجع عموم وجوب القضاء ، وما تقتضيه القاعدة من وجوبه مع فساد الصوم ، ويمكن منع ذلك ، لان اخبار الغير بالطلوع يوجب تزلزل المراعات الصادرة منه المحوج الى اعادتها ، لان الظاهر من سقوط القضاء بالمراعات انما هو من جهة عدم تقصير المتناول فى تناول المفطر ، كما يظهر من ذيل تلك الموثقة ، ومن المعلوم ان طرح اخبار الغير لا من جهة احتمال الكذب ، بل من جهة احتمال السخرية المدفوع شرعا بالاصل ، والاتكال على نظره السابق ايضا تقصير ، فح لا ينتهى الى معارضة الموثقة مع الصحيح ،

مع انه على تقدير تسليم المعارضة تكون العبرة عند مخالفة نظر الآكل مع نظر غيره الى نظره نفسه ، كما يدل عليه مضمرة سماعة المروية فى الكافى والفقيه والتهذيب قال سألته عن رجلين قاما فنظر الى الفجر فقال احدهما : هو ذا وقال الاخر ما ارى شيئا ، قال : فلياكل الذى لم يتبين له الفجر و ليشرب ، وقد حرم على الذى زعم انه رآى الفجر ، لان الله عزوجل يقول : وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الا ببيض من الخيط الاسود من الفجر ، فانظر كيف جعل المدار عند مخالفة نظر الآكل

مع غيره على نظره ،

ثم ان مقتضى ترك الاستفصال في صحيح العيص هو وجوب القضاء مطلقا ولو مع عجز المتناول عن المراعات وهو كك لكون ثبوت القضاء مع العجز عن المراعات هو المطابق مع القاعدة ، مضافا الى ان تكليف العاجز عن المراعات هو الرجوع الى الغير ولم يفعل ، الا ان يقال : بان مخالفته معه لظن كذبه سخرية ، فيكون وجود الخبر عنده كعدمه ، و مع عجزه عن المراعات وظنه ببقاء الليل وعدم خبر يصحركونه اليه لا يجب عليه القضاء باخلاف فيه ، و انما يجب القضاء على العاجز اذا تمكن من الرجوع الى الغير حيث انه فحصه حينئذ ، هذا تمام الكلام في حكم القضاء لو لم يلتفت الى اخبار المخبر بالطلوع ظنانه كذبه للرجل سخرية ،

و اما عدم الكفارة فلعدم ما يدل على وجوبها ، مع ما تقدم من كون ثبوتها في مورد العمد في الافطار المنتفى في المقام ، وفي الجواهر والجميع مشتركون في نفيها بالاصل انتهى ، و ظاهر الجميع عدم الفرق في نفيها بين وحدة المخبر ، كما هو مورد الصحيح وبين تعدده ، وعدالته وفسقه ، خلافا لجماعة فاستقر بوا الكفارة باخبار العدلين ، وعن بعضهم باخبار العدل الواحد ايضا ، والتحقيق ان يقال: اما اذا كان المخبر عدلين فلا يخلو اما ان يظن بها السخرية والهزل اولا ، فعلى الاول ففي وجوب الكف استنادا الى قولهما و عدمه وجهان : من اصالة عدم السخرية وبناء العقلاء على كون المخبر بخبر في مقام الجد في الاخبار ، و من عدم ثبوت كون اخبارهما بينة شرعية حتى يترتب عليها الاثر من وجوب الكف و وجوب القضاء لو ترك الامسك ، والاقوى هو الاخير ، لان اكثر ما يمكن ان يستفاد منه حجية البينة من الايات والروايات انما تدل على وجوب تصديق العادل ، و عدم الاعتماء باحتمال كذبه ، من غير نظر لها الى الغاء احتمال هزله وسخريته فيما لم تكن السخرية معصية ، و نتيجة ذلك عدم دلالة ادلة حجية البينة فيما لم يحرز كون المخبر في مقام الجد في الاخبار ، و ان كان الاصل الجارى في رفع كونه في مقام الهزل هو ظهور حال المتكلم في مقام الجد في الاخبار ، لكنه لا يرفع به الشك في الهزل ، وما لم يرفع لا يثبت البينة ، وخبر العدل حتى ثبت

حجيته بادلته ، و مما ذكرناه يظهر عدم وجوب الكفارة بترك ترتيب الاثار على خبره قطعاً ، بل يكون خبر كالا خبر رأساً ، ولذلك اخرج في الجواهر صورة الظن بالسخرية عن مورد الحكم بوجوب الكفارة رأساً ، وقال (قده) بعد ما نقل عن جماعة استقراب الكفارة باخبار العدلين ( : ولعلمهم يريدون اذا لم يظن السخرية باخبارهما )

وعلى الثاني فلا ينبغي الاشكال في وجوب الكف ولا في وجوب القضاء عند تركه ، و انما الكلام في وجوب الكفارة كما عن العلامة والشهيد ، او عدمه كما هو ظاهر اطلاق الفتاوى ، وفيه وجهان : من ان الافطار مع قيام البينة على الطلوع يكون كلافطار مع تيقنه فيكون عمدياً تجب فيه الكفارة ،

و من ان الكفارة مترتبة على تعمد الافطار الذي لا يتحقق الا بالعلم بالنهار ، و مجرد كون زمان في حكم النهار بمقتضى قيام البينة لا يوجب صدق التعمد الى الافطار ، والاقوى هو الاول ، لان النهار الذي تقوم عليه البينة ليس قسيماً للنهار الواقعي ، و انما هو زمان اثبت الشارع احكام النهار الواقعي له بدلالة دليل حجية ، فكل ما كان من اثار النهار الواقعي يترتب على النهار الثابت بالبينة ، اللهم الا ان يقال : بان الكفارة مترتبة على تعمد نقض الصوم وهي من لوازم تعمد هتك حرمة اليوم الذي لا يتحقق الا بالعلم بالنهار الواقعي ، ولكنه ايضا يتحقق بقيام البينة ،

و مما ذكرناه يظهر حكم اخبار العدل الواحد بالطلوع ، فانه في حكم العدلين في تمام مالهما من الاحكام ، بناء على اعتبار قوله ايضا ، لكن اثبات اعتباره بالدليل مشكل ، وان كان مخالفته ايضا لا يخلو عن الاشكال ، وقد فصلنا الكلام فيه في مباحث المياه والنجاسة والطهارة من كتاب الطهارة ، وقلنا بلزوم مراعات الاحتياط فيه ، وعليه فلا بد من مراعاته في المقام ايضا والله الهادي .

السابع الافطار تقليدياً لمن اخبر بدخول الليل و ان كان جازئاً له لعمى او نحوه وكذا اذا اخبره عدل بل عدلان بل الاقوى وجوب الكفارة ايضاً اذا لم يجزله التقليد .

في هذا المتن امور (الاول) ربما يقال : بجواز الافطار تقليدياً ممن اخبر بدخول

الليل اذا لم يتمكن من تحصيل العلم به ، ولا يجب عليه التأخير حتى يحصل له العلم به ، وقال في المدارك : لا خلاف بين علمائنا ظاهرا في جواز الافطار بظن الغروب اذا لم يكن للظن طريق الى العلم به انتهى ، وقال في الجواهر : الافطار تقليد المن اخبير ان الليل دخل حيث يجوز له التقليد لعمى اوشبهه ، وقال في المدارك في مبحث اوقات الصلاة : ان ما لا طريق له الى العلم يجوز له الاجتهاد في الوقت بمعنى التعويل على الامارات المفيدة للظن ولا تكليف له بالصبر حتى يقن ، وهو احد القولين في المسألة واشهرهما بل قيل انه اجماع ، وقال ابن الجنيد ليس للشك يوم الغيم ولا غيره ان يصلى الا عند يقينه بالوقت ، وصلاته في اخر الوقت مع اليقين خير من صلاته مع الشك الى ان قال في المدارك : و يمكن ان يستدل للاول بخبر ابي الصلاح الكنانى قال سألت ابا عبدالله عن الرجل صام ثم ظن ان الشمس قد غابت وفي السماء علة فافطر ثم ان السحاب قد انجلي فاذا الشمس لم تغب فقال : قد تم صومه ولا يقضيه . واذا جاز التعويل على الظن في الافطار جاز في الصلاة ، ان لا قائل بالفرق انتهى ما فى المدارك ، اعلم ان هاهنا مقامين

احد هما في جواز الافطار تقليدا ممن اخبير بدخول الليل عند تعذر العلم به ، سواء ظن بدخوله ، اوشك فيه ، او كان ظانا بعدهم ،

و ثانيهما في جواز الافطار عند الظن بدخول الليل عند تعذر العلم به ، سواء حصل الظن به من اخبار المخبر بدخوله ، او من اسباب اخر غيره من الاسباب العامة كظلمة في الهواء مورثة للظن ، او غيم او غبار ونحو ذلك او من الاسباب الخاصة كورد او اشتغال بعمل يظن بدخول الليل عند تمامه ،

اما المقام الاول فمقتضى القاعدة عدم جواز تقليد غيره اذا تمكن من العلم بدخول الليل بالتأخير ، وذلك لعدم ما يدل على جواز التعويل عليه ، ومعه فالاصل يقتضى عدم الاعتماد عليه ، والاجماع المدعى على صحة الاستناد اليه غير مفيد ، لعدم تحصيل محصله ، وعدم صحة الاعتماد على منقوله ، مع ان في الكلمات استظهار الاجماع ولم يدعه احد صريحا ، مع ما في دعواه في باب الصوم مع ثبوت الخلاف في باب الصلاة

مع دعوى عدم القول بالفرق بينهما ، فالقول بعدم جواز التقليد ممن لا يتمكن من العلم بدخول الوقت الا بالتأخير في باب الصلاة والصوم قوى جدا ، الا ان يقوم الاجماع على جوازه ، هذا مع عدم التمكن من العلم بدخوله الا بالتأخير ، واما مع تعذر العلم به حتى مع التأخير اذا اتفق كما في المحبوس في مكان مظلم يتساوى له الليل والنهار فالاقوى جواز التقليد له ، لجريان شبه دليل الانسداد في حقه ، لا سيما اذا حصل له الظن بالدخول من التقليد .

و اما المقام الثاني فاعلم ان الافطار من جهة دخول الليل مع عدم دخوله واقعا ، اما يكون من جهة اعتقاده بدخوله جهلا مركبا ، او يكون مع الشك في دخوله مع عدم قيام اماره شرعية عليه ، او يكون لاجل الظن به ، وعلى الاول فلا اشكال في جواز تناوله وعدم الاثم عليه لتعبده بعلمه وليس بعد احراز دخول الليل احرازاً علمياً ما يوجب منعه عن الافطار بعد فرض كونه مكلفا باتمام صومه الى الليل ، وهذا واضح لا يعتريه الريب ، مضافا الى ما دل عليه من النص كما ياتي في الامر الاتي ، كما لا اشكال في عدم وجوب الكفارة عند انكشاف الخلاف ، وتبين كون الافطار في النهار لعدم العمد في الافطار و في وجوب القضاء عليه قولان ، ياتي ما هو الحق منهما .

و على الثاني اعنى ما اذا افطر شاكا في دخول الليل مع عدم قيام اماره شرعية على دخوله لا اشكال في حرمة ، وكونه آثما لعدم جواز نقض اليقين بالشك وعليه القضاء من دون خلاف فيه ، وفي الجواهر بل الاجماع بقسميه عليه ، والاقوى وجوب الكفارة عليه لانه بمنزلة العالم العامد بحكم استصحاب بقاء النهار مع تناوله في النهار واقعا ، وربما يقال : بعدم وجوبها مع جهله بعدم جواز الاقدام بناء على سقوطها عن الجاهل بالحكم ، ولا يخفى ما فيه لفساد المبنى كما تقدم في البحث عن اعتبار العمد والاختيار في وجوب الكفارة ، وعلى الثالث اعنى حصول الظن بدخول الليل ففي جواز عمله به مع عدم التمكن من العلم بالدخول الا بالتأخير وعدمه اقوال ، والمشهور جواز العمل بهذا الظن مطلقا من غير فرق بين الاسباب الميثرة له من ظلمة وغيرها ، والمحكى عن المفيد والشيخ و سلار و ابي الصلاح هو العدم ، لانه انتقال من اليقين بالنهار الى

الظن بدخول الليل ،

وعن الحلبي التفصيل بين الظن الغالب وغيره : بجواز العمل بالآخر دون الاول ، والمختار عند صاحب الجواهر ( قدّه ) هو التفصيل بين ما كان حصوله لعلّة في السماء من سحب او غيم ونحوهما ، و ما لم يكن كك ، بجواز العمل بالاول دون الاخير ، و سيأتي ما هو الحق في ذلك .

(الامر الثاني) اذا افطر تقليدا لمن اخبر بدخول الليل فيما يجوز له تقليده ثم تبين وقوع افطاره في النهار يجب عليه القضاء ، ولا تجب عليه الكفارة ، اما وجوب القضاء فالانتفاء حقيقة الصوم عرفا وشرعا بترك الامساك في جزء من النهار باى نحو اتفق من العمد وغيره مع الملازمة بين فساد الصوم وبين وجوب قضاؤه فيما ثبت فيه القضاء ، مضافا الى فحوى ما ثبت من وجوب القضاء مع استصحاب الليل واخبار المخبر ببقائه ، وقد عرفت في الامر الاول ادعاء الاجماع على جواز التقليد ممن لا يتمكن من العلم بدخول الليل الا بالتأخير لعمى او حبس ونحوهما مع ما فيه ، و في الجواهر الحاق الاعتماد على قول العدل الواحد بمن يجوز له التقليد لعمى و نحوه ، بناء على جواز التعويل في دخول الوقت في اخباره وعليه مشى المصنف (قدّه) في المتن ، حيث يقول : وكذا اذا اخبره عدل ، ولكن الاقوى كما مر مرارا عدم الدليل على اعتبار قول العدل في الموضوعات ، لان ما يدل على حجية الخبر الواحد هو السنة وشيئ منها لا يدل على اعتبار قول العدل الواحد في الموضوعات ، ولا دلالة في آية النبأ على اعتبار خبر العدل في الاحكام فضلا عن الموضوعات ، و على تقدير دلالتها فهي بالاطلاق الشامل للاحكام والموضوعات ، ولا بد من تقييده بالاحكام بخبر مسعدة بن صدقة الدال على انحصار الحجّة في اثبات الموضوعات بالبينة عند عدم العلم بها ، و تفصيل ذلك موكول الى الاصول ، وقد حرر ناشياً منها في كتاب الصلوة في البحث عن المواقيت ، و مر منافي كتاب الطهارة من هذا الشرح ايضا ،

نعم لا ينبغي الاشكال في اثبات الوقت بالبينة ، و توهم اختصاص حجيتها بالحاكم عند القضاء ضعيف في الغياية ، مخالف مع ما استفاد من عموم حجيتها للحاكم

و غيره في مورد القضاء وغيره ، كما يظهر من قوله **عَلَيْهَا** : والاشياء كلها على ذلك حتى يستبين او تقوم بها البينة ، كما ان القول باختصاص اعتبارها في الموضوعات بما يكون لها حكم تكليفي نفسى له امتثال ومخالفة بما هو هو فلا تندرج فيها ما ليس لها حكم نفسى بل كان لها حكم غيرى من جهة شرطيتها او جزئيتها للغير كالوقت ونحوه (ساقط) ، ولعل منشاء القول به هو انحصار دليل حجيتها في الموضوعات بخبر المسعدة والموارد المذكورة فيه هي الموضوعات التي لها حكم تكليفي نفسى كالثوب والعبد والزوجة ، ويندفع بان معنى قوله **عَلَيْهَا** : والاشياء كلها على ذلك ، ان الاشياء كلها على حالها الاصلى الذى يقتضيه اصل كل شئى وكون مورد الخبر من مافيه الحكم النفسى من باب ذكر المورد للخصوصية فيه ، فيدل على ان كل شئى على حاله الذى يقتضيه الاصل الجارى فيه ، الا ان تقوم البينة على خلافه ، فيشمل ما كان من الموضوعات وحكم نفسى او غيرى جميعا ،

وكيف كان فلا اشكال في اعتبار البينة في الوقت ، و جواز الافطار عند قيامها على دخول الليل ، وانه يجب القضاء اذا انكشف خطاؤها و وقوع الافطار في النهار ، وربما يقال : بعدم وجوب القضاء عند انكشاف الخلاف بدعوى انها في حكم العلم فكما انه مع العلم بدخول الليل لا يجب القضاء عند انكشاف الخلاف فكذلك مع ما هو بمنزلة العلم به لا يجب القضاء عند انكشاف خلافه ، وقد حكى ذاك القول عن المحقق الثانى ( قده ) مستدلاله بحجية شهادتهما ، ولا يخفى مافيه لمنع ذلك في العلم الوجدانى فضلا عن العلم التعبدى ، لان دليل الحجية يثبت حجيتها في ظرف تحقق موضوعها وهو ظرف عدم العلم بخلافها ، ومع انكشاف الخلاف تسقط عن الاعتبار بانتفاء موضوعها ، و معه فمقتضى القاعدة بطلان الصوم بترك الامساك في جزء من النهار فيجب

\* وفيه كل شئى لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب يكون عليك ولعله سرقة او العبد يكون عندك ولعله حر قد باع نفسه او قهر فبيع او خدع فبيع او امرئة تحتك و هى اختك او رضيعتك والاشياء كلها على هذا حتى تستبين او تقوم بها البينة .

قضائه مالم يتم دليل على عدم وجوبه ، وصرف الدليل على حجية البينة لا يقتضى عدم وجوبه ، و لعل هذا المعنى فى العلم الوجدانى عند انكشاف خلافه اظهر اذ ليس فيه توهم حكم شرعى حتى يقال : بان امثاله يعجزى عن الواقع ، بخلاف البينة التى هى حجة شرعية ، اذ ربما يتوهم بان الاستناد اليه فى مخالفة الواقع مجز عن الواقع ، وان كان الحق فسادا ، لان المجعول الشرعى فى مورد البينة ليس الاحجيتها الثابتة بدليل اعتبارها وهو لا يثبت الاكون البينة علما تعديا فتصير بعد قيام الدليل على اعتبارها كالعلم الوجدانى من غير ترتيب اثر ماعداه عليها اصلا ، و شرح ذلك بازيد من ذلك موكل الى الاصول ،

هناكله حكم القضاء فيما اذا انكشف الخلاف ، و اما الكفارة فالحق عدم وجوبها ، لعدم الاثم والتقصير فى تناول ، و جواز تناوله شرعا فلا موجب لها ، و مع الشك فى وجوبها فالمرجع هو البرائة .

**(الامر الثالث)** اذا افطر تقليداً لمن اخبر بدخول الليل مع عدم جواز تقليده فلا اشكال فى وجوب القضاء عليه ، والاقوى وجوب الكفارة ايضا ، لصدق الافطار عمداً فى زمان حكم الشارع بمقتضى الاستصحاب بكونه نهارا ،

ولا يقال : بان ادلة وجوبها منصرفة عن النهار الاستصحابى ، و انما ثبت وجوبها بتعمد الافطار فى النهار الواقعى .

لانه يقال : النهار الاستصحابى ليس قسيما للنهار الواقعى ، بل هو هو تنزيلا وتعبدا ، ولذا يقال : بان المجعول فى الامارات والاصول المحزرة هو الهوهوية ، ونتيجة ذلك اثبات حكم مالم للنهار الواقعى للنهار الاستصحابى بدليل التعبد بالاستصحاب فيثبت وجوب الكفارة للنهار الاستصحابى ، لكونه ثابتا للنهار الواقعى ،

و ربما يقال : بعدم وجوب الكفارة فيما اذا كان جاهلا بعدم جواز التقليد فيما قلده غيره و افطر تقليدا ، بناء على سقوط الكفارة عن الجاهل بالحكم ، وفيه ما عرفت من فساد المبني وانه لافرق فى ثبوتها بين الجاهل والعالم اذا كان الجاهل مقصرا فى ترك السؤال ، لكن لا بأس بالقول بسقوطها فى القاصر ، اذا المستفاد من الدليل ثبوتها



في حق المقصر ولو كان جاهلاً ، فلم تثبت في حق الجاهل اذا كان قاصراً .

الثامن الافطار لظلمة قطع بحصول الليل منها فبان خطائه و لم يكن في السماء علة، وكذا لو شك او ظن بذلك منها، بل المتجه في الاخيرين الكفارة ايضاً لعدم جواز الافطار حينئذ ولو كان جاهلاً بعدم جواز الافطار، فالاقوى عدم الكفارة وان كان الاحوط اعطائها، نعم لو كانت في السماء علة فظن دخول الليل فافطر ثم بان له الخطاء لم يكن عليه قضاء فضلاً عن الكفارة، و محصل المطلب ان من فعل المفطر بتخييل عدم طلوع الفجر او بتخييل دخول الليل بطل صومه في جميع الصور ، الا في صورة ظن دخول الليل مع وجود علة في السماء من غيم او غبار او بخار او نحو ذلك من غير فرق بين شهر رمضان وغيره من الصوم الواجب والمندوب وفي الصور التي ليس معذوراً شرعاً في الافطار كما اذا قامت البيئة على ان الفجر قد طلعت ومع ذلك اتى بالمفطر اوشك في دخول الليل او ظن ظناً غير معتبر ومع ذلك افطر يجب الكفارة ايضاً فيما فيه الكفارة .

في هذا المتن امور (الاول) اذا افطر لظلمة قطع معها بحصول الليل مع عدم علة في السماء من غيم و نحوه فبان خطائه ، وان تناوله المفطر كان في النهار فلا اشكال في انتفاء الأثم ، لكونه متعبداً بعلمه فلا كفارة عليه ، لاعتبار التقصير في وجوبها عليه، وفي وجوب القضاء عليه و عدمه (قولان) المصرح به في الجواهر هو الاول ، وفي شرح النجاة للسيد الخوانساري (قده) انه لم نجد قائلاً به الا المصنف انتهى ، و كيف كان فعليه المصنف في المتن ، و يستدل له بانتفاء حقيقة الصوم عرفاً و شرعاً بترك الامسك في جزء من النهار الموجب لفساد ما تحقق منه من الامسك المستلزم فساده لوجوب قضائه فيما فيه القضاء ، و عموم ما دل على وجوب القضاء بتناول المفطر ، و اطلاقه الشامل لما اذا كان تناول مع القطع بدخول الليل مع عدم دخوله واقعا ،

وخبر ابي بصير و سماعة عن الصادق عليه السلام في قوم صاموا شهر رمضان فغشيهم سحب اسود عند غروب الشمس فرأوا انه الليل فافطر بعضهم ، ثم ان السحاب انجلي

فانما الشمس طلعت . فقال عليه السلام : على الذى افطر صيام ذلك اليوم ، ان الله عزوجل يقول: و اتموا الصيام الى الليل، فمن اكل قبل ان يدخل الليل فعليه قضاؤه لا نه اكل متعمداً ، بناء على ان يكون المراد من قوله فرأوا انه الليل هو العلم والاعتقاد ، وحيث ان العلم غالباً يحصل بالرؤية والمشاهدة يصح التعبير عنه بالرؤية كما فى قوله عليه السلام : سم للرؤية و افطر للرؤية ، اذا المراد من الرؤية هو العلم لعدم اعتبار خصوص الرؤية فى الافطار والصيام قطعاً ، هذا ولو اغمض عن ذلك فلا اقل من ان يراد من قوله : فرأوا مطلق الادراك الراجح الشامل للعلم ايضا ، و صدر الخبر وان كان فيما يكون فى السماء علة لكن ذيله الذى من الامام عليه السلام يدل باطلاقه على وجوب القضاء فيما لم تكن علة فى السماء اعنى قوله عليه السلام ان الله عزوجل يقول : و اتموا الصيام الى الليل الى قوله عليه السلام : لانه اكل متعمداً ، والاشكال فى الاستدلال به دلالة تارة باحتمال ان يكون المراد من الامر بصيام ذلك اليوم اتمام صومه ، واخرى باحتمال ان يكون المراد وجوب القضاء على من افطر بعد كشف الخلاف بتوهم ان ذلك الافطار يبيح له الافطار بعد كشف الخلاف دفعاً لتوهمه ، وقد ايد الاحتمال الاخير بقوله عليه السلام فى ذيل الخبر : لانه اكل متعمداً ، حيث ان تعمد الاكل لا يكون الا بعد انكشاف الخلاف ، والافمع عدم انكشافه لا يكون الاكل عمدياً ( ضعيف ) فى الغاية ، مخالف لظاهر الخبر، اذ لاشبهة فى ظهوره فى وجوب القضاء ، هذا والمنسوب الى المشهور عدم وجوب القضاء عليه ، و استدله بالاصل ،

و انصراف الاطلاقات الدالة على وجوب القضاء عند فساد الصوم عن تناول المفطر باعتقاد دخول الليل لاجل ظلمة موهمة ،

و فحوى ما يدل على انتفاء القضاء عند تناول المفطر بالظن فى دخول الليل، ان لو لم يجب القضاء مع الظن بدخوله كان عدم وجوبه مع العلم به اولى ،

و صحيح زرارة المروى فى الكافى والفقيه والتهذيب عن الباقر عليه السلام : وقت المغرب اذا غاب القرص فان رأيت بعد ذلك وقد صليت اعدت الصلاة ومضى صومك و تكف عن الطعام ان اصب منه شيئاً. ومثله خبر زيد الشحام المروى فى الفقيه عن الصادق عليه السلام

بناء على ارادة غيبوبة الشمس بحسب العلم والاعتقاد من قوله: اذا غاب القرص، لا بحسب الواقع، والا لم يكن معنى للرؤية بعده، و ذكر الرؤية قرينة على ارادة تحقق الغيبوبة بحسب العلم لا بحسب الظن، فان اطلاق الغيبة ظاهر في تحققها عنده، والمظنون غير متحقق، والمضى، في قوله **طَيِّبًا**: ومضى صومك كناية عن الصحة و عدم وجوب القضاء، كما عبر به عن الصحة في موارد اخرى، ويشهد بذلك مقابلته مع اعادة الصلاة بقوله **طَيِّبًا**. اعدت الصلاة. وحمله على البطلان بان يكون المراد من مضيه زواله اى فساد و زهابه، او ان المراد منه مضى وقته و عدم امكان اعادة لان القضاء بامر مستأنف، و هذا بخلاف الصلاة فان وقتها باق يمكن اعادة في وقتها بعيد في الغاية، و مخالف مع ظاهر الخبر بلانهاية، والخبر بظهوره يدل على عدم القضاء عند الافطار بالعلم بغيبوبة الشمس اذا انكشف خلافه، ويكون معمولاً به قد عمل به المشهور ولا معارض له فيجب الاخذ به.

اقول: هذا ما قيل او يمكن ان يقال في الاستدلال للقولين، والاقوى هو الاخير اى عدم وجوب القضاء، وذلك لقوة دلالة خبرى زرارة والشحام بالتقريب المتقدم مع صحة سند خبر زرارة و موافقتها مع المشهور و تايد مضمونها بالاولوية عن عدم القضاء في صورة الظن بالدخول، و تقييد اطلاق ما دل على وجوب القضاء بهما، وصحة الاستناد اليهما في مخالفة القاعدة فيما يقتضيه من انتفاء حقيقة الصوم بترك الامساك في جزء من النهار كما يخرج عما يقتضيه القاعدة في ترك الامساك سهواً او نسياناً لقيام الدليل عليه، و ليس في البين ما يعارض الخبرين الا خبر سماعة بالتقريب المتقدم، لكنه ضعيف، لكون سماعة واقفياً، ولا جابر له مضافاً الى ما قيل من زهاب المشهور على خلافه، فهو موهون بالاعراض ولو كان صحيحاً فضلاً عن كونه ضعيفاً محتاجاً الى الجبر، ولكن الاحتياط مما لا ينبغي تركه.

**(الامر الثاني)** لو افطر مع عدم علة في السماء لظلمة شك بها في حصول الليل، ولا ينبغي الاشكال في عدم جواز افطاره وانه آثم به، لعدم جواز نقض اليقين بالشك، ويجب عليه القضاء من غير خلاف فيه، وفي الجواهر بل الاجماع بقسميه عليه، ويدل

على وجوبه عموم ما يدل على وجوبه بتناول المفطر في النهار عمداً وانتفاء حقيقة الصوم بافطاره ، و ذيل خبر سماعه اعنى قوله **عَلَيْهِ** ان الله عز وجل يقول الى اخر الحديث ، ويجب عليه الكفارة الا اذا كان جاهلاً قاصراً حسبما مر .

**(الامر الثالث)** لو افطر ظاناً بدخول الليل لظلمة مورثة للظن بدخوله مع عدم علة في السماء فبان وقوعه في النهار ، وقد اختلف في حكمه فعن المفيد والشيخ والسيد وغيرهم وجوب القضاء عليه ، لانه انتقل من اليقين بالنهار الى الظن بالليل و ذلك تفريط، و اطلاقات ادلة القضاء و موثق سماعه المتقدم ، بناء على ان يكون المراد من الرؤية المذكورة فيه ( فأو انه الليل ) هو الظن اعنى الاعتقاد الراجح المقابل للعلم ، كما يدل خبره الاخر الذى عبر فيه بالظن بدل الرؤية ،

فقى الكافى عن سماعه قال: سألته عن قوم صاموا شهر رمضان ، فغشيهم سحب اسود عند غروب الشمس ، فظنوا انه ليل فافطروا الى اخر الحديث .

والمحكى عن الحللى هو التفصيل بين الظن القوى والضعيف ، بوجوب القضاء فى الاخير دون الاول ، ولم يحدد مرتبة القوة اذ هي قابلة للتشكيك، وفصل فى الجواهر بين ما اذا لم تكن فى السماء علة ، و بين ما كان كذلك بوجوب القضاء فى الاول و عدمه فى الاخير ، واستدل له بالجمع بين خبر سماعه والاخبار الآتية الواردة فى عدم وجوب القضاء مع الظن بدخول الليل بحمل خبر سماعه على ما اذا لم تكن فى السماء علة ، وكان منشاء الظن نفس الظلمة الموهمة ، والاخبار الآتية على ما اذا كانت علة فى السماء من غيم و نحوه ، ولا يخفى اباة خبر سماعه عن الحمل على ما اذا لم تكن فى السماء علة ، مع ان المصرح فيه غشاء السماء بالسحاب الاسود .

والحق فى هذا الامر هو وجوب القضاء بل الكفارة ايضا ، لاطلاق ادلة وجوبهما ، وعدم ما يدل على جواز الاعتماد على ذلك الظن ، وعدم ما يدل على سقوط القضاء على تقدير جواز الاعتماد عليه ،

و ربما يستدل لجواز الاستناد اليه بما قيل من ان المرء متعبد بظنه ، بل فى المدارك ظهور عدم الخلاف فى جواز التعويل على الظن ، حيث لا طريق الى العلم،

فح فلا يتعقبه قضاء ، نظراً الى ان الليل ما هو ظن انه الليل فقد اتى بالصوم الشرعى ، ولازمه الاجزاء ، و بصحيح زرارة وخبر الشحام المتقدمين ، ولا يخفى ما فيه اما اولا فبالمنع عن تعبد المرء بظنه ما لم يقم دليل على اعتباره ، مع ان الاصل عدم حجته الا اذا دل الدليل عليها ، و اما ثانيا فلانه على تقدير جواز الاعتماد عليه فليس جوازه مما يوجب تقييد الواقع بما قام عليه الظن الا على القول بالتصويب الباطل عندنا بالاجماع ، فلا يلزم من جواز الاستناد اليه نفي القضاء عند انكشاف الخلاف ، نعم فائدة جوازه رفع الاثم في الاستناد اليه وعدم الكفارة في تناوله المفطر عند انكشاف الخلاف ، واما نفي القضاء فلا ، واما صحيح زرارة فقد تقدم منا دعوى ظهوره في صورة العلم بالغروب وعدم شموله لما ظن به ، واما في المدارك من ظهور عدم الخلاف في جواز التعويل على الظن ممنوع ، كيف وهو (قده) ينقل الخلاف في جواز الاعتماد على الظن بالوقت في باب الصلاة ، مع تصريحه بعدم التفكيك في الوقت بين الصلاة والصوم بالقول بجواز الاعتماد بالظن في احد هما دون الاخر ، مع انه (قده) يختار عدم الجواز في الصلاة ، و بالجملة فالاقوى كما في المتن وجوب القضاء والكفارة في صورة الشك او الظن والله العالم .

(الامر الرابع) ربما يقال بسقوط الكفارة عن من يكون جاهلا بعدم جواز الاعتماد على الظن ، و عدم جواز الافطار في حال الشك ، بناء على عدم وجوبها على الجاهل بالحكم ، و عليه المصنف (قده) في المتن ، والحق ما مرنا مرارا من الفرق بين المقصر والقاصر بوجوبها على المقصر ، دون القاصر ، ولعل هذا هو مراد المصنف في المقام وان كان اطلاق كلامه هو الاول .

(الامر الخامس) لو كانت في السماء علة فظن بها دخول الليل فافطر ، ثم بان الخطاء ، فالمشهور عدم وجوب القضاء فيه ، مستنداً الى غير واحد من الاخبار الدالة على نفيه بالنصوصية كخبر زرارة عن الباقر عليه السلام المروى في التهذيب ، انه قال لرجل ظن ان الشمس قد غابت فافطر ثم ابصر الشمس بعد ذلك قال عليه السلام : ليس عليه قضاء ، المحمول على ما اذا كان في السماء علة للاخبار الاتية

كخبر ابي الصلاح الكنانى المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام عن رجل صام ثم ظن ان الشمس قد غابت و فى السماء غيم فافطر ثم ان السحاب انجلى فاذا الشمس لم تغب فقال عليه السلام : قد تم صومه فلا يقضيه .

وخبر زيد الشحام المروى فى التهذيب ايضا عن الصادق عليه السلام فى رجل صائم ظن ان الليل قد كان ، وان الشمس قد غابت وكان فى السماء سحاب فافطر ، ثم ان السحاب انجلى فاذا الشمس لم تغب فقال عليه السلام : تم صومه ولا يقضيه ولا معارض لهذه الاخبار الاخير سماعة خصوصا على ما فى الكافى من التعبير بكلمة فظنوا بدل فرأوا ، لكن العمل على طبق هذه الاخبار فلا ينبغى التردد فى المقام .

(الامر السادس) لا فرق فى جميع ما ذكر من صور انكشاف الخلاف فى طرف طلوع الصبح او دخول الليل فيما يوجب الفساد ، وما لا يوجب ، وما فيه القضاء من الصيام التى يجب قضائها عند فسادها ، وليس فيه القضاء بين صوم شهر رمضان وغيره من الصوم الواجب والمندوب ، و ذلك لاطلاق النص فى الجميع ، وان كان بعض الاخبار منه فى مورد شهر رمضان ، الا ان اطلاق البعض الاخر كاف فى اطراده فى الجميع .

مسألة ١- اذا اكل او شرب مثلا مع الشك فى طلوع الفجر ولم يتبين احد الامرين لم يكن عليه شئى ، نعم لو شهد عدلان بالطلوع ومع ذلك تناول المفطر وجب عليه القضاء بل الكفارة ايضا وان لم يتبين له ذلك بعد ذلك ، ولو شهد عدل واحد بذلك فكذلك على الاحوط .

فى هذه المسألة امور ، (الاول) : اذا شك فى طلوع الفجر فلا اشكال فى جواز تناوله المفطر بعد الفحص ولو بقى شكه فى الطلوع ، وفى جوازه مع عدم الفحص قولان ، اقواهما الاول للاستصحاب ، والخبر المروى فى التهذيب عن ابن عمار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام اكل فى شهر رمضان بالليل حتى اشك قال عليه السلام : كل حتى لا تشك خلافا لما فى الخلاف من المنع مع الشك فى الطلوع ، ولم يذكر دليلا لمنعه ، واستدل له غيره بان الصوم الواقعى المأمور به عبارة عن الامساك فى النهار فيجب الكف فى الجزء المشكوك من النهار مقدمة لتحصيل القطع بامثال الامر بالصوم النفس الامرى ، وهذا

اصل وارد على استصحاب حلية الاكل ، وفيه انه وان كان كذلك الا انه محكوم بالاصل الجارى فى الموضوع اعنى استصحاب عدم طلوع الفجر ، و مع اجرائه لايبقى محل للرجوع الى قاعدة الاشتغال ولزوم تحصيل القطع بالامثال .

**(الامر الثانى) :** اذا تناول المفطر مع الشك و لم يتبين احد الامرين لا الطلوع و لا عدمه ، لم يكن عليه شيئى ولو مع الظن بالطلوع بظن غير معتبر فضلا عن غيره من الشك او الظن بعدم الطلوع ، و ذلك لاستصحاب بقاء الليل ، واصالة عدم تحقق التناول فى النهار ، واستصحاب كون الزمان الذى وقع فيه التناول من الليل ، حيث انه كان مسبقا بالليل بناء على صحة اجراء الاستصحاب فى التدريجيات ، و يثبت به كون الاكل فى الليل لا فى النهار ، وتعلق الحكم على تبين الفجر فى الاية الكريمة مع ما ورد من نفى القضاء على من لم يتبين له الطلوع ، ففى خبر سماعة فى رجلين قاما فنظرا الى الفجر فقال احد هما : هو ذا وقال الاخر : ما ارى شيئا قال : فياكل الذى لم يتبين له الفجر وليشرب ( الحديث ) واصالة البرائة من وجوب القضاء والكفارة ، ولا فرق فى ذلك بين من تناول مع المراعات او مع عدمها .

**(الامر الثالث) لوقامت البينة على الطلوع و مع ذلك تناول المفطر و جب عليه القضاء والكفارة ، و ان لم يتبين له الطلوع بعده ، ولو تبين خطأ البينة و ان التناول وقع فى الليل فلا يجب القضاء قطعا ، و فى وجوب الكفارة و عدمه احتمالان مبنيان على ان المدار فى وجوبها هو التكليف بالصوم ظاهراً لكون مخالفته هتكا على المولى و جرئة على عصيانه و هى تجب لكون المخالفة هتكا ، او ان المدار فيه هو تعمد الافطار فى شهر رمضان واقعا ، والاقوى هو الاخير ، وان كان الاحوط هو الاول ، وقدمر نظير ذلك فى المسألة الثانية عشر من مسائل احكام الكفارة فيما اذا افطر يوم الشك من اخر الشهر ثم تبين انه من شوال ، او اعتقد انه من شهر رمضان فافطر ثم تبين انه من شوال ، او اعتقد فى يوم الشك فى اول الشهر انه من رمضان فافطر ثم بان انه من شعبان ، او انه فى المقام اعتقد طلوع الفجر فافطر فبان عدم طلوعه فى وقت الافطار ، والبينة فى حكم اعتقاد الطلوع كما لا يخفى ،**

وقدم حكم شهادة العدل الواحد فى الامور المتقدمة قبل هذه المسألة بما لا مزيد عليه .

مسألة ٣- يجوز له فعل المفطر ولو قبل الفحص ما لم يعلم طلوع الفجر ولم يشهد به البيئة ، ولا يجوز له ذلك اذا شك فى الغروب عملاً بالاستصحاب فى الطرفين ولو شهد عدل واحد بالطلوع او الغروب فالاحوط ترك المفطر عملاً بالاحتياط للاشكال فى حجية خبر العدل الواحد و عدم حجيته الا ان الاحتياط فى الغروب الزامى و فى الطلوع استحبابى نظراً للاستصحاب .

اما جواز فعل المفطر ولو قبل الفحص ما لم يعلم طلوع الفجر ولو مع الظن به بظن لم يقم على اعتباره الدليل فقد مرنا فى طى المسألة الاولى ، وقويناه بالاستصحاب بقاء الليل ، خلافاً لما فى الخلاف ، واما عدم جوازه اذا شك فى الغروب ولو مع الظن به بظن غير معتبر ، فلاستصحاب بقاء النهار ، والاصل الجارى فى بقاء الليل والنهار عند الشك من المسلمات ، بل ادعى الامين الاسترأدى انه من الضروريات ، والاشكال عليه بان الزمان امر تدريجى ذواجزاء ، كل جزء منه مغائر مع جزئه الاخر ، فلا يكون المتيقن منه هو المشكوك ، مدفوع بما تقرر فى الاصول من عدم الفرق بين الامور القارة والتدرجية فى صحة الاستصحاب فى الجميع ، نعم يرد الاشكال فى اجرائه فيه لاثبات حكم الفعل المقيد بالزمان كالامساك المقيد بالنهار ، فان الاصل الجارى فى بقاء النهار الذى هو مفاد كان التامة والوجود المحمولى للنهار لا يثبت اتصاف الامساك بكونه فى النهار الا على القول بالاصل المثبت ، وليس لوجود النهار على نحو مفاد كان التامة اثر حتى يثبت بالاستصحاب ولكنه ايضا يندفع بتقريبين

احد هما باجراء الاصل فى بقاء الفعل المقيد بالزمان كالامساك الذى هو محل البحث فى المقام ، و اذا شك فى بقاء النهار ويشك فى بقاء الامساك المقيد به يقال قبل زمان طرو الشك فى بقاء النهار كان الامساك المقيد بالنهار موجوداً وصار بقائه فى زمان طرو الشك فى بقاء النهار مشكوكاً لاجل الشك فى بقاء النهار ، وحيث ان الشك فى بقائه



لايجرى فيه الاصل لاثبات حكم الشك المسي لصيرورته مثبتا يجرى الاصل في نفس الشك المسي فيقال : الاصل بقاء الامساك المقيد بالنهار ويترتب عليه حكمه ، وهذا الاصل يجرى فيما يكون للفعل المقيد بالنهار حالة سابقة ، ولايجرى فيما لا يكون كك الا على نحو التعليق ، ومعه ايضا لا يثبت شيئا حسبما فصل في الاصول .

و ثانيهما ان تقييد متعلق الحكم بقيد انما يصح فيما اذا كان القيد عرضا للمتعلق مثل تقييد الرقبة بالمؤمنة ، حيث ان الايمان من اعراض الرقبة دون ما لم يكن كك ، حيث ان المعتمد فيما عداه هو صرف المقارن لا التقييد ، وذلك مثل الصلوة والطهارة ، حيث ان الطهارة ليست عرضا للصلوة بل كلاهما عرضان للمصلي ، وفي مثله لا يعتبر المقارنة الصلاة مع الطهارة ، ولا يصح تقييد الصلاة بها ، ولذا لو شك في وجود الطهارة مع التيقن بها سابقا يستصحب بقائها على نحو مفاد كان التامة ولا يحتاج الى اثبات مفاد كان الناقصة لكي يصير من الاصل المثبت ، وما نحن فيه من هذا القبيل ، فان الامساك صفة للصائم الممسك ، والنهار عرض للزمان ، وفي مثله لا يعتبر المقارنة الامساك مع الزمان ، و اذا كان الموضوع مركبا من اجزاء وكان بعض اجزائها محرزا بالوجدان ، وبعض اجزائها مجرى الاصل يصح اجراء الاصل فيه ، و يثبت الموضوع المركب بعضه بالوجدان ، وبعضه بالاصل ، ويترتب عليه الحكم الاصلى ، وتفصيل هذا بازيد من ذلك مو كول الى الاصول ، واما ما في المستمسك في هذا المقام فمما يحتاج الى التوضيح والبيان ، واما ما افاده المصنف (قده) في اعتبار قول العدل الواحد فقد مر مرارا من انه لا دليل على اعتباره ، انما الكلام فيما ذكره من ندية الاحتياط في الطلوع ، مع انه على تقدير الاشكال في اعتباره ينبغي رعاية الاحتياط في الطلوع ايضا ، ولا اثر لاستصحاب بقاء الليل مع قيام الامارة على خلافه على تقدير اعتبار قول العدل الواحد ، اللهم الا ان يقال ان الشك في الحجية يستتبع القطع بعدمها ، لان الحجية هي التي بوصولها تصير حجة فلا يضر الاشكال في حجية قوله مع الاستصحاب المخالف له ، لكن هذا في معنى عدم اعتبار قوله كما لا يخفى .

التاسع ادخال الماء في الفم للتبريد بمضمضة او غيرها فسبقه ودخل

الجوف فانه يقضى ولا كفارة عليه ، وكذا لو ادخله عبثا فسبقه ، واما لونسى فابتلعه فلا قضاء عليه ايضا ، وان كان الاحوط ، ولا يلحق بالماء غيره على الاقوى و ان كان عبثا كما لا يلحق بالا دخال في الفم الادخال في الانف للاستنشاق او غيره وان كان الاحوط في الامرين .

في هذا المتن امور (الاول) المعروف من مذهب الاصحاب كما في المدارك جواز المضمضة للصائم في الوضوء وغيره ، للاصل وعدم ما يدل على المنع عنه .  
وخبر يونس الآتى الذى فيه : والافضل للصائم ان لا يتمضمض ، حيث انه يدل على استحباب تركه ،

وخبر حماد المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام في الصائم يستنشق ويتمضمض قال : نعم و لكن لا يبلع ، خلافا لظاهر الشيخ في الاستبصار حيث يقول بعد ذكر خبر زيد الشحام عن الصادق عليه السلام في صائم يتمضمض قال عليه السلام : لا يبلع ريقه حتى يازق ثلاث مرات ، هذا الخبر مختص بالمضمضة اذا كانت لاجل الصلاة ، فاما للتبريد فانه لا يجوز على حال انتهى ، لكنه (قده) استدل لعدم الجواز بما في خبر يونس : من ان الافضل للصائم ان لا يتمضمض ، ويمكن ان يجعل استدلاله به قرينة على ارادة ترك الافضل لعدم الجواز والالم يصح استدلاله ، وقد استدل للجواز بالمحكي عن منتهى العلامة من انه لو تمضمض لم يفطر بلا خلاف بين العلماء كافة سواء كان في الطهارة او في غيرها انتهى ، وفيه ان ذلك لا يدل على الجواز كما لا يخفى .

(الامر الثانى) لو ادخل الماء في الفم للتبريد بمضمضة او غيرها فسبقه ودخل جوفه ، فمقتضى الاصل وحديث الرفع واعتبار العمد والاختيار في تناول المفطر في بطلان الصوم هو صحة صومه و عدم وجوب القضاء ، لكن المشهور ذهبوا على وجوبه ، بل عن المنتهى عليه الاجماع ، ويدل عليه من النصوص

خبر سماعة المروى في الفقيه والتهذيب ، قال سألته عن رجل عبث بالماء يتمضمض من عطش فدخل حلقه قال عليه السلام : عليه قضاؤه وان كان في وضوءه فلا بأس .  
وخبر الحماد المروى في الكافي والتهذيب عن الصادق عليه السلام عن الصائم يتوضأ

للصلاة فيدخل حلقه الماء فقال : ان كان وضوئه لصلاة فريضة فليس عليه شيئي ، وان كان وضوئه لصلاة نافلة فعليه القضاء .

وخبر يونس المروى في الكافي والتهذيب والاستبصار في الصائم في شهر رمضان ان تمضمض في وقت فريضة فدخل الماء حلقه فلا شيئي وقد ثم صومه ، و ان تمضمض في غير وقت فريضة فدخل الماء حلقه فعليه الاعادة ، والافضل للصائم ان لا يتمضمض .  
مضافا الى اولوية ما دل على وجوب القضاء اذا دخل في الحلق ماء المضمضة لوضوء النافلة كالخبرين الاخيرين لوقيل به ،

وقد يقال : بمعارضة هذه الاخبار مع ما يدل على عدم وجوب شيئي بفعل المفطر سهوا ، وقد مر مرارا .

وبخبر عمار السابطي المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام عن الرجل يتمضمض فيدخل في حلقه الماء قال عليه السلام : ليس عليه شيئي قال قلت : يتمضمض وهو صائم قال : ليس عليه شيئي اذا لم يتعمد ذلك ، قلت فان تمضمض الثانية فدخل في حلقه الماء قال : ليس عليه شيئي ، قلت تمضمض الثالثة قال فقال : قدساء ليس عليه شيئي ولا قضاء ، ولا يخفى ما فيه ، اما بالنسبة الى معارضة هذه الاخبار مع عموم ما يدل على نفي البأس بفعل المفطر بلا عمد فيه ، فلان النسبة بين هذه الاخبار الواردة في المقام الدالة على وجوب القضاء ، وبينه بالعموم من وجه لدلالة هذه الاخبار على وجوب القضاء بما يدخل في الحلق بالمضمضة مطلقا ، سهوا او عمدا ، ودلالة عموم ما يدل على نفي القضاء في فعل المفطر من دون العمد مطلقا سواء كان بما يدخل في الحلق بالمضمضة او بغيرها ، و تفرق هذه الاخبار في مورد ما يدخل في الحلق عمداً بالمضمضة ، و يفرق عموم ما يدل على عدم القضاء في غير العمد بفعل المفطر في غير العمد في ما عدا ما يدخل في الحلق بالمضمضة ، و يتعارضان فيما يدخل في الحلق بغير العمد بالمضمضة ، لكن الترجيح مع هذه الاخبار لاعتزادها بالشهرة المحققة والاجماع المحكي ،

واما بالنسبة الى موثق عمار فلحمله على المضمضة في الوضوء مطلقا ، او الوضوء لصلاة الفريضة ، لكون النسبة بينه وبين الاخبار الدالة على وجوب القضاء بالاطلاق

والتقييد ، باطلاق هذا الخبر ، وتقييد تلك الاخبار بما اذا كانت المضمضة في غير الوضوء ، او في الوضوء لصلاة الفريضة ، بحمل هذا الموثق على ما اذا كانت للوضوء مطلقا ، او لوضوء الفريضة كما يشعر بذلك تكرار السائل و فرضه وقوع ذلك في المضمضة الثانية والثالثة ايضا المناسب مع التضمن للوضوء اما مطلقا ، او للوضوء في الفريضة كما لا تخفى ، وبالجملة فلا ينبغي التأمل في وجوب القضاء لدخول الماء في الحلق بالمضمضة من دون الاختيار .

**(الامر الثالث)** المشهور كما في المنتهى على عدم وجوب الكفارة فيما يدخل في الحلق بالمضمضة من دون الاختيار مما يجب به القضاء ، فيكون المورد مما يجب فيه القضاء خاصة ، واستدل لعدم وجوبها بالاصل ، و عدم الاثم في المضمضة كما عرفت في الامر الاول ، وعدم ما يدل على وجوبها بالخصوص ، كما دل على وجوب القضاء كذلك ، وعدم جواز الرجوع الى عمومات الكفارة لاختصاصها بصورة العمد المنتهى في المقام ، واقتصار النصوص على ذكر القضاء ،

خلافًا للشيخ (قده) في التهذيب حيث يقول : والمتضمن والمستشق اذا كان للصلاة فلا شيئي عليه ، مما يدخل في حلقه وان كان لغير الصلاة فدخل في حلقه فعليه القضاء ، و تلمزه الكفارة ، ثم استدل بخبر المروزي قال سمعته يقول : اذا تمضمض الصائم في شهر رمضان واستشق متعمداً او شم رائحة غليظة او كنس بيتا فدخل في انفه او حلقه غبار ، فعليه صوم شهرين متتابعين ، فان ذلك له فطر مثل الاكل والشرب والنكاح ، وفيه ان راوى الخبر سليمان بن حفص المروزي وان كان ثقة يعد خبره من الحسان لكنه مضم ، مع اشتماله على وجوب القضاء والكفارة بتعمد المضمضة والاستنشاق ولو لم يدخل في حلقه شيئي ، وهذا مما على خلافه الاجماع ، مضافا الى انه معرض عنه لمخالفته مع المشهور ، و ادعاء الاجماع على خلافه فلا تكون حجة .

**(الامر الرابع)** صرح بعض الفقهاء بالحاق العبث بالتبرد في وجوب القضاء ، وجزم به غير واحد من المتأخرين ، وقواه صاحب الجواهر في النجاة ، ويستدل له بكونه داخل في معقد اجماع المنتهى ،

و في معقد اجماع الانتصار حيث يقول : التمضمض لغير الطهارة عن التبريد

و نحوه

واولوية وجوب القضاء فيه عن وجوبه في المضمضة للعطش او في الوضوء لصلاة النافلة بناء على وجوبه فيه ،

و ذيل خبر يونس وان تمضمض في غير وقت فريضة فدخل الماء حلقه فعليه الاعادة ، حيث ان اطلاقه يشمل ما اذا كانت المضمضة للعبث ،

و مفهوم موثق سماعه و ان كان في وضوئه فلا بأس ، حيث انه يدل على ثبوت البأس فيما عدى ما كان في الوضوء مطلقا ولو كانت للعبث ، وانتفاء حقيقة الصوم بالدخول في الحلق حيث انه امسك عن المفطرات ، ويكون تركه باى نحوه كان موجبا لانتفاء حقيقته ، و خروج النسيان و نحوه بالدليل لا يقتضى بخروج ما يدخل بالمضمضة عبثا ، اذا لم يدل دليل على خروجه ، و اورد على الكل بعدم التعويل على المنقول من الاجماع ، و منع اولوية العبث عن التبريد للعطش لاحتمال مدخلية العطش في جذب الماء الى الجوف ، فيكون فعل المضمضة معه اقرب الى العمد من فعلها للعبث الذى يكون احتمال غلبة الماء في الدخول الى الحلق فيها بعد ، مع انه على تقدير تسليم الاولوية لا تكون قطعية فلا يعاب بها ، كما في اولوية وجوب القضاء في العبث عن وجوبه في الوضوء لصلاة النافلة مع ما في وجوبه فيه حسبما يأتى ، و خبر يونس موقوف يحتمل ان يكون منه لا من الامام ، وان كان جلالة شأنه انه لا ينطق الا عنه <sup>عليه السلام</sup> ، و مفهوم خبر سماعه هو ثبوت البأس في مضمضة العطش التى هي مورد السؤال لافى مطلق المضمضة فى مقابل مضمضة الوضوء ، و الاقوى هو اللاحق للشهرة المحققة ، و الاجماع المحكى ، و الظن الاطمينانى بمجموع ما استدل به من الادلة ، و ان كان كل واحد منها لا تخلو عن المناقشة ، الا ان فى المجموع كفاية .

(الامر الخامس) لو ابتلع ما دخله في فمه للمضمضة لنسيانه الصوم ، فالمعروف

هو عدم وجوب القضاء ، لعموم ما يدل على عدم وجوبه بالتناول نسيانا ، و اطلاق دليل العفو عنه ، مع عدم ما يدل على وجوبه فى المقام لانساقه الى السبق ، و الدخول

في الحلق بالاختيار منه ، خلافا للمحقق في المعتبر حيث يقول : لو ادخل في فمه شيئاً فان كان عابثاً وابتلعه ناسياً فعليه القضاء انتهى ، ومثله المحكى عن المنتهى والتذكرة ولم يعلاؤه بوجه ، و لعله دعوى تنقيح المناط وهو ضعيف .

**(الامر السادس)** الاقوى عدم وجوب القضاء بادخال غير الماء في الفم ، و دخول شيئى منه في الحلق من دون ارادة واختيار ولو كان عبثاً ، فضلا عما يكون لغرض صحيح ، و ذلك لعدم ما يدل على وجوبه لانسباق الاخبار المتقدمة الى ادخال الماء ، ولا دليل سواها مع كون مقتضى الاصل والقاعدة وحديث الرفع و حصر المفطرات في غيره هو عدم الوجوب ، ولكنه استشكل في وجوبه في القواعد ، و لعله لتنقيح المناط ولا وجه لدعواه .

**(الامر السابع)** الاقوى عدم الحاق ما يدخل في الفم بالاستنشاق بالمضمضة ، وان قلنا يبطلان الصوم بادخال المأكول او المشروب الى الحلق من ناحية الانف ، و ذلك لاختصاص الاخبار المتقدمة بما يصل الى الحلق بالمضمضة ، فلا تشمل ما يصل اليه بالاستنشاق ، ولا فرق في ذلك بين ما كان الاستنشاق لغرض صحيح ام لا :

**مسألة ٣-** لو توضع الوضوء الصلاة فسبقه الماء لم يجب عليه القضاء ، سواء كانت الصلاة فريضة او نافلة على الاقوى ، بل لمطلق الطهارة ان كانت لغيرها من الغايات من غير فرق بين الوضوء والغسل و ان كان الاحوط القضاء فيما عدا ما كان للصلاة الفريضة خصوصا فيما كان لغير الصلاة من الغايات .

في هذه المسألة امور ، (الاول) لا اشكال في عدم وجوب القضاء لو توضع في وضوء الفريضة اليومية المؤداة بالاخلاف فيه نصا وقتوى واجماعا ، كما عن الانتصار والخلاف والمنتهى ، ويدل عليه من النصوص موثقة سماعة المتقدمة و فيها : وان كان في وضوءه فلا بأس ، و خبر يونس الذى فيه ان توضع في وقت فريضة فدخل الماء في حلقه فلا شيئى عليه وقد تم صومه ، بناء على ان يكون المراد من قوله في وقت فريضة هو الوضوء للفريضة ، ولو لم يكن في وقتها ولو بقرينة القطع بعدم مدخلية وقت الفريضة

من حيث هو وقتها ، لسقوط القضاء و ان الحكم بالسقوط لا يدور مدار كون الوضوء في وقت الفريضة بالاجماع ، اللهم الا ان يقال : بعدم جواز الوضوء للفريضة الا في وقتها ، وجعل هذا الخبر مما يدل عليه وهو فاسد كما تقدم في مبحث الوضوء ، وصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام في الصائم يتوضأ للصلاة فيدخل الماء حلقه قال عليه السلام : ان كان وضوء لصلاة فريضة فليس عليه قضاء ، و ان كان وضوء لصلاة النافلة فعليه القضاء ، و مقتضى هذه الصحيحة بل و خبر يونس بناء على ما قرناه عدم الفرق في الفريضة بين اليوميه وغيرها ، و لافي اليومية بين الاداء والقضاء ، وهو كذلك لعدم القول بالفصل ايضا ، فالمعيار في سقوط القضاء هو كون الوضوء لصلاة فريضة باى نحو كان .

**(الامر الثاني)** ظاهر كثير من الاصحاب تعميم الحكم بعدم القضاء بالوضوء للنافلة ايضا ، وعن التحرير انتسابه الى المشهور ، واستدل له في الجواهر بالاصل ، و حديث الرفع ، وما في موثق سماعة من قوله عليه السلام : و ان كان في وضوءه فلا بأس ، و الاجماع المحكى على عدم وجوبه في الوضوء للنافلة ايضا ، وما ارسله في الحدائق من اخبار الطائفة عليه ،

وظاهر جماعة اختصاص العفو بالوضوء للفريضة ، و وجوب القضاء في الوضوء للنافلة ، لصحيح الحلبي و خبر يونس المتقدمين ، ولعل هذا هو الاقوى لكون النسبة بين هذين الخبرين و بين خبر سماعة بالاطلاق والتقييد ، فيجب تقييد اطلاق خبر سماعة بهما ، الا ان الشأن في حجيتهما مع زهاب المشهور على الاول ، و ظهور اجماع المحكى عن الخلاف والمنتهى فيه ، و كون خبر يونس موقوفا لم يعلم استناده الى الامام ، و كيف كان فلو لم يكن القول بوجوب القضاء فيه قويا ولا ينبغي التامل في كونه احوط والله العالم .

**(الامر الثالث)** بناء على تعميم العفو في مطلق الوضوء ولو كان للنافلة ، ففي تعميمه لمطلق الوضوء ولو كان لغايات اخرى غير الصلاة مثل قراءة القران ، او الكون على الطهارة (وجهان) من اطلاق ما في ذيل موثق سماعة من قوله : و ان كان في وضوءه

فلا بأس، ومن انصرفه الى ما كان للصلاة .

(الامر الرابع) لا فرق في ثبوت العفو بناء على عدم اختصاصه بالوضوء للصلاة الفريضة بين الطهارة الصغرى اعنى الوضوء ، والكبرى اعنى الغسل ، للاصل والقاعدة ، وخبر يونس ، وموثق عمار ، و معقد اجماع الانتصار ، حيث يدعى الاجماع على عدم القضاء في التمضمض للطهارة ، ولا يعارض مع هذه الادلة الا ما في ذيل موثق سماعة من مفهوم قوله : وان كان في وضوئه فلا بأس ، حيث انه يدل على ثبوت البأس فيما عدى الوضوء ، لكنه مطلق يقيد بما في خبر يونس ان تمضمض في وقت فريضة فدخل الماء حلقه فلاشيئى وقد تم صومه ، حيث انه اخص مما في مفهوم ذيل موثق سماعة ، مضافا الى ان الحكم بالصحة في الوضوء يقتضى الحكم بها في الغسل بالطريق الاولى ، ثم انه على القول بالحاق الغسل بالوضوء في ثبوت العفو فهل يختص بالغسل للفريضة كالانغسال الرفاعة للحدث او يعم ماللذافلة ايضا وجهان ، لا يبعد الاخير عن الوجه ، و ان لا يخلو ايضا عن الاشكال .

(الامر الخامس) ظاهر الشرائع والتذكرة عدم وجوب القضاء فيما لو كانت المضمضة للتداوى ، او ازالة النجاسة عن الفم ، و قواه في الجواهر ايضا للاصل والقاعدة والعمومات الدالة على انحصر المبطل بما اذا كان التناول عن العمدمنتفى في المقام ، و كون المضمضة مأذونا فيه ، بل مما امر به في ازالة النجاسة عن الفم ، فلايستتبع القضاء ، ولا يخفى ان الاصل والقاعدة مما يجب رفع اليد عنهما لاجل ما في ذيل موثق سماعة ، والعمومات ايضا تخصص به ، ولا منافات مع الاذن في المضمضة ، والامر بها ، و وجوب القضاء فيما سبقه الماء و دخل في حلقه كما في سائر موارد الاذن في ترك الصوم مع ثبوت القضاء كما في المريض والمسافر والحائض و نحوها ، و هذا الامر مما لم يتعرض له في المتن .

مسألة ٤- يكره المبالغة في المضمضة مطلقا و ينبغي له ان لا يبلع

ريقه حتى يبرزق ثلاث مرات .

اما كراهة المبالغة فيدل عليها مرسل حماد المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام



في الصائم يستنشق و يتمضمض قال : نعم ولكن لا يبلغ ، بناء على ان يكون قوله : لا يبلغ بالغين المعجمة فيحمل على الكراهة ، و يحتمل ان يكون بالعين المهملة كما في بعض نسخ الحديث ، و عليه فلا يكون دليلا على الكراهة ، و كيف كان فالمراد بالمبالغة في المضمضة والاستنشاق اما بحسب الكم بان يكرر هما دفعات متعددة ، او بحسب الكيف بايصال الماء في المضمضة الى قرب الحلق ، و في الاستنشاق الى اعلى الانف ، و كان على المصنف ان يذكر الاستنشاق مع المضمضة لاتحادهما من حيث المدرك ، و كانه تبع نجات العباد في ذلك ، حيث ان فيه ايضا اقتصار على ذكر المضمضة ، و اما استحباب ان لا يبلغ ريقه حتى يبزق ثلاث مرات ، فليخبر زيد الشحام المروى في الكافي والتهديب والاستبصار عن الصادق عليه السلام في صائم يتمضمض قال : لا يبلغ ريقه حتى يبزق ثلاث مرات ، و قال في التهديب و قد روى مرة واحدة و قد حمل النهي فيه على الكراهة ، و كان الانسب ان يعبر بكراهة بلعه قبل البزق ، اللهم الا ان يقال : كل مكروه مما ينبغي تركه وان لم يكن تركه مستحبا بل هو ترك المكروه .

**مسألة ٥- لا يجوز التتمضمض مطلقا مع العلم بانه يسبقه الماء الى**

**الحلق او ينسى فيبلعه .**

اما عدم جواز التتمضمض مع العلم بانه يدخل به الماء في الحلق او ينسى فيبلعه فلان ارتكابه ح يكون بالاختيار ، فيكون عمديا ، ان الاقتحام الى ما ينتهي الى صدور المفطر موجب لصدق العمد على صدوره فيبطل صومه مع الانتهاء الى صدوره ، و في بطلانه مع عدم الانتهاء الى صدوره احتمالا ، اقواما البطلان ، لان قصد المفطر مفطر للاخلال بالنية المعتبرة في الصوم ، و لافرق فيما ذكرناه بين المضمضة من كونها لغرض ، او كان عبثا ، او كان في وضوء او غسل لصلاة او غيرها ، وهذا معنى قول المصنف (مطلقا) ، و قد سبق حكم هذه المسألة في المسائل المتقدمة مرارا كالمسألة السبعين والاحدى والسبعين من فصل مفطرات الصوم ، و المسألة السادسة من فصل اعتبار العمد في الافطار .

**العاشر سبق المنى بالملاعبة او الملامسة اذا لم يكن من قصده و لا**

عادته على الاحوط وان كان الاقوى عدم وجوب القضاء ايضا .

وقد تقدم حكم هذه المسألة في المسألة الثمانية عشر من فصل ما يجب الامساك عنه ، وفي فصل ما لا بأس للصائم .

فصل في الزمان الذي يصح فيه الصوم وهو النهار من غير العيدين ، ومبده طلوع الفجر الثاني ، و وقت الافطار ذهاب الحمرة من المشرق ، ويجب الامساك من باب المقدمة في جزء من الليل في كل من الطرفين ليحصل العلم بامساك تمام النهار ، ويستحب تأخير الافطار حتى يصلى العشاءين . لتكتب صلاته صلاة الصائم ، الا ان يكون من ينتظره للافطار او تنازعه نفسه على وجه يسلبه الخضوع والاقبال ، ولو كان لاجل القهوة والتتن والترياك ، فان الافضل حينئذ الافطار ثم الصلاة مع المحافظة على وقت الفضيلة بقدر الامكان .

في هذا المتن امور . ( الاول ) الزمان الذي يصح فيه الصوم هو النهار دون الليل ، فلا يشرع في الليل فقط اوفيه مع النهار اجماعا ، و في الجواهر بل ضرورة من المذهب بل الدين ، فلا يصح الا في النهار فقط ، ولا يصح في العيدين اجماعاً من المسلمين ، وكذا في ايام التشريق لمن كان بمنى ، وكان على المصنف (قده) ان يذكره ايضا ، ولعل تركه لكونه بمسائل الحج امس وانسب .

(الثاني) مبدء وقت الامساك هو طلوع الفجر الثاني بلاخلاف بين علماء الاسلام ، وفي الجواهر بل اجماعهم بقسميه عليه ، وفي الآية الكريمة : كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود ، وفي الكافي عن الصادق عليه السلام هو بياض النهار من سواد الليل ، و ربما يسند الى الاعمش خلاف ذلك ، ومنشأه ما يحكى عنه من قوله : يجب الامساك من طلوع الفجر الذي يملأ البيوت والطرق ، وانت ترى ان هذه العبارة لاتدل على مخالفته مع ما عليه المسلمون ،

و وقت الافطار هو غروب الشمس بلاخلاف ايضا ، وانما الكلام في محده ، وعند اكثر اصحابنا هو ذهاب الحمرة المشرقية عن قمة الرأس الى جانب المغرب ،

خلافًا لجماعة منا، وأكثر العامة فذهبوا إلى أنه باستتار القرص، والأقوى هو الأول، لصحيح يزيد بن معاوية عن الباقر عليه السلام وفيه: إذا غابت الحمرة من هذا الجانب المعين يعني ناحية المشرق فقد غابت الشمس في شرق الأرض وغربها، أي شرق افق الصائم وغربه،

وخبر ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام قال: وقت سقوط القرص ووجوب الإفطار من الصيام أن تقوم بحداء القبلة وتفقد الحمرة التي ترتفع من المشرق فإذا جاءت قمة الرأس إلى ناحية المغرب فقد وجب الإفطار وسقط القرص،

و يستدل للقول الآخر بصحيح عبدالله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها، وفيه أنه محمول على الغيبوبة من افق الصائم من شرقه وغربه الذي يفسره ما في صحيح يزيد بن معاوية فتكون نسبة ما فيه إلى ما في هذا الصحيح نسبة الحاكم إلى محكومته، فلإمعان بينهما أن لا تعقل المعارضة بين المفسر والمفسر.

(الامر الثالث) يجب الامساك من باب المقدمة العلمية في جزء من الليل في

قبل طلوع الصبح وبعد خروج النهار، لا لأن الامساك فيهما من مقدمات الامساك في النهار بحيث يلزم من عدمه عدم الامساك في النهار لوضوح نفي المقدمية بهذا المعنى، بل لكون الامساك فيهما موجبا للعلم بحصول الامساك في النهار الذي هو الأمر به، وعلى عهدة المكلف اتيانه طاعة للامتثال، ولا يخرج عن عهده الا بالعلم باتيانه وهو لا يحصل الا بالامساك في شئ من الطرفين، ضرورة تعسر العلم بالطلوع والغروب غالباً، بل تعذره، ولذا يجب تقديم النية على الطلوع حفظاً لأحراز تحققها حينه، لتعسر احرازه الا بالتقديم، ولولاه لكان المقارنة كافية، بل كان اللازم تحصيلها بناء على كون النية هي الاخطار كما تقدم في مبحث النية، وهذا الوجوب في جزء من الليل في طرفي النهار ناش من حكم العقل بلزوم تحصيل العلم بالفراغ بعد القطع بالاستئغال، ولا سيما في مثل المقام الذي يحصل العلم بالمخالفة غالباً بترك الامساك في الطرفين،

للزوم وقوع تناول المفطر في اول الطلوع او اخر النهار لعدم حصول العلم بتحققهما الا بعد تحققهما غالبا ، وهذا عمله ظاهر .

**(الامر الرابع)** يستحب له تأخير الافطار عن الصلاة لتكتب صلاته صلاة الصائم ، و ذلك لما في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام عن الافطار قبل الصلاة او بعدها قال عليه السلام : ان كان معه قوم يخشى ان يجسبهم عن عشاءهم فليفطر معهم ، و ان كان غير ذلك فليصل وليفطر .

و موثق زرارة وفضيل بن يسار عن الباقر عليه السلام في رمضان : يصلي ثم يفطر الا ان تكون مع قوم ينتظرون الافطار فان كنت معهم فلا تخالف عليهم وافطر ثم صل والا فابدء بالصلاة قلت لم ذلك قال : لانه حضرك فرضان الافطار والصلاة فابدء بافضلهما ، و افضلهما الصلاة ثم قال : تصلى وانت صائم فتكتب صلاتك تلك وتختتم بالصوم احب الي ، و لعل المراد من قوله : فتكتب صلاتك و تختتم بالصوم انه تكتب صلاتك صلاة الصائمين كما فسره الفقهاء بذلك كما في المتن ،

و مرسل ابن بكير المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : يستحب للصائم ان قوى على ذلك ان يصلى قبل ان يفطر ،

و المرسل المروى عن مقنعة المفيد قال : و روى في ذلك انك اذا كنت تتمكن من الصلاة و تعقلها و تأتي على حدودها قبل ان تفطر فالافضل ان تصلى قبل الافطار ، و ان كنت ممن تنازعك نفسك للافطار و تشغلك شهوتك عن الصلاة فابدء بالافطار ليذهب عنك و سواس النفس اللوامة ، غير ان ذلك مشروط بان لا يشتغل بالافطار قبل الصلاة الى ان يخرج وقت الصلاة .

**(الامر الخامس)** هل الحكم بافضلية تأخير الافطار عن الصلاة يعم العشاء الاخيرة او يختص بالمغرب (وجهان) ، بل قولان : من اطلاق الاخبار المتقدمة في الامر المتقدم ، وعموم التعليل في موثق زرارة وفضيل من قوله : فتكتب صلاتك تلك و تختتم بالصوم و من انسباق الصلاة الاولى من الاطلاق لمكان العادة في زمن صدور تلك الاخبار على التفريق بين العشاءين والظهرين ، وتأخير العشاء الاخيرة الى ربع الليل او ثلثه ،

وليس فى التعليل المذكور فى الموثق ظهور فى ازاة ما قيل فى معناه من انه تكتب صلاتك مختومة بالصوم بمعنى كتابتها صلاة الصائمين ، بل يحتمل ان يراد منه ختم الصلاة على الصوم ، اى صيرورتها ختماله بانتهاء الصوم اليها ، كما انه يقتتح بها بمصادفة اول النهار بصلاة الصبح، وهذا المعنى وان كان ايضا بعيدا لكنه لا يكون ابعده من المعنى الاول اعنى كتابة الصلاة صلاة الصائمين ، على انه على تقدير تسليم الظهور فى المعنى الاول لالظهور له فى شموله لصلاة العشاء ايضا، ولذا يقول فى الوافى فى بيان الحديث الشريف: يعنى فتكتب الصلاة وتختم مع كتابتها حال كونها ملتبسة بالصوم، كانه اراد بها صلاة المغرب لانهم كانوا يفرقون بين الصلاتين انتهى، فانظر انه لو كان المراد تلبس الصلاة بالصوم فلا يصدق على صلاة العشاء مع ما بينها وبين الصوم من الفصل ، ولا سيما اذا اتى قبلها ما ندب اليه من الايتان بنوا فل شهر رمضان من ثمان ركعات منها، وكيف كان فالمتيقن من هذه الاخبار افضلية تقديم صلاة المغرب على الافطار ، و اما تقديم صلاة العشاء فاستفادة افضلية تقديمها عليه لا يخلوا عن غموض ، ولذا خص الحكم فى الشرائع بصلاة المغرب .

(الامر السادس) المصرح به فى الاخبار المتقدمة استحباب تأخير الصلاة عند انتظار الرفقة ، لكن عن غير واحد من الفقهاء استحبابه ايضا عند تنازع نفسه للافطار ، قال فى المدارك : ولعل وجهه استلزام تقديم الصلاة على هذا الوجه (اى على وجه تنازع نفسه) فوات الخشوع والاقبال المطلوب فى العبادة ثم قال: وعندى ان الاولى تقديم الصلاة فى هذه الصورة لاطلاق النصوص المتقدمة ، ومخالفة النفس فى الميل الى خلافه ، فان الخير عادة (نتهى) ، لكن المحكى عن مرسل مقنعة المفيد ما يمكن ان يستدل به على استحباب تأخير الصلاة عند تنازع النفس فى تقديمها ،

قال و روى انك اذا كنت تتمكن من الصلاة وتفعلها و تاتى على حدودها قبل ان تظفر فالافضل ان تصلى قبل الافطار ، وان كنت ممن تنازعك نفسك للافطار ويشغلك شهوتك عن الصلاة فابدء بالافطار ليذهب عنك وسواس النفس اللوامة ، غير ان ذلك مشروط بان لا يشتغل بالافطار قبل الصلاة الى ان يخرج وقت الصلاة ،

اقول : ويمكن الاستدلال لذلك بقول الصادق عليه السلام في مرسل ابن بكير المتقدم: يستحب للصائم ان قوى على ذلك ان يصلى قبل ان يفطر ، فانه مع تنازع النفس في تقديم الصلاة لا يبقى للمصلى قوة على تقديمها ، وربما يستدل له ايضا بفتوى المحقق (قده) وغيره باستحباب تأخيرها مع تنازع النفس في ذلك بدليل التسامح في ادلة السنن ، بناء على ثبوت البلوغ بفتوى الفقيه ، واورد عليه في الجواهر بان دليل التسامح انما يجرى فيما اذا كان الاحتمال الجارى في مقابل الاستحباب هو احتمال الاباحة ، بان يدور الامر بين استحباب الشئى او اباحته ، لافئما اذا دار بين استحبابه واستحباب شئى اخر كما فى المقام ، حيث ان تقديم الافطار على الصلاة يستلزم ترك مستحب اخر وهو تقديم الصلاة على الافطار ، و دليل التسامح لا يتكفل لاثبات استحباب تركه ، وما افاده (قده) جيد وكيف كان ففي مرسل المقنعة ومرسل ابن بكير كفاية .

**(الامر السابع)** قديقال : بان الظاهر من النص والفتوى عدم استحباب تقديم الصلاة فى مورد المستثنى اعنى مورد انتظار الرفقة ، و مورد تنازع النفس فى تقديم الصلاة ، لا استحباب تقديم الافطار ، والامر المتعلق بالافطار فى مرسل المقنعة بقوله (فابدء بالافطار) انما هو فى مقام دفع توهم ترك الاولى ، وبيان عدم كون تاخير الصلاة تركا للاولى ، ويندفع بظهور النص فى استحباب تقديم الافطار لاعدم استحباب تقديم الصلاة كما لا يخفى ، على الناظر فى قوله عليه السلام فى موثق زرارة والفضيل : لانه حضرك فريضان الافطار والصلاة فابدء بافضلهما ، وفضلهما الصلاة ،

و منه يظهر انه مع انتظار الرفقة او تنازع النفس يكون تقديم الصلاة على الافطار ايضا مستحبا ، الا ان تقديم الافطار عليها افضل لا اختصاص الفضل بتقديمه عليها فلا يكون تقديمها عليه مستحبا ،

**(الامر الثامن)** فى حكم منازعة النفس للافطار منازعتها للتتن والتبناك و الحياى و القهوة والترياك للمعتاد بها ان لم تدخل تحت المراد من الافطار ، ولكن الاقوى صدق الافطار على تناول شئى منها كما يصدق على تناول الماء الفاتر او التمر او الرطب وقطع الصوم بها .

(الامر التاسع) لا يعتبر ان يكون المنتظرين جماعة يصدق عليهم القوم ، وان كان لفظة القوم مأخوذة في صحيح الحلبي و موثق زرارة والفضيل ، لكن العبرة بالمنتظر ولو كان واحداً ، بل يمكن ان يقال بصدق القوم عليه ايضاً .

(الامر العاشر) الظاهر عدم اختصاص هذا الحكم بخصوص شهر رمضان ، بل هو جار في كل صوم ، وذلك لاطلاق ما في صحيح الحلبي ومرسل ابن بكير ومرسل المقنعة ، ولا ينافيه ذكر شهر رمضان في موثق زرارة والفضيل لعدم وجوب حمل المطلق على المقيد في المستحبات .

(الامر الحادي عشر) ظاهر صحيح الحلبي استحباب تأخير الصلاة فيما اذا خاف حبس القوم عن عشايتهم ، لانه ترخيص في ترك المستحب وهو تقديم الصلاة على الافطار كما لا يخفى على الناظر في قوله فليفطر معهم .

(الامر الثاني عشر) الظاهر عدم كون الحكمة في تقديم الصلاة المحافظة على وقت الفضيلة ، بل هي وصل الصوم بالصلاة وتلبسه بها ، فلو افطر بما لا ينافي وقتها فاته المستحب وان ادرك فضيلة الوقت .

(الامر الثالث عشر) الممسك ادبا كالمسافر الوارد في وطنه الذي افطر قبل وروده ، فانه يستحب له الامساك ادبا في بقية يومه خارج عن حكم هذه المسألة ، لانه ليس بصائم حتى يشمله هذا الحكم .

(الامر الرابع عشر) الاولى فيما يستحب تقديم الافطار المحافظة على وقت الفضيلة بالجمع بينهما مهما امكن ، كما دل عليه ما في مرسل المقنعة من قوله : غير ان ذلك مشروط بان لا يشتغل بالافطار قبل الصلاة الى ان يخرج وقت الصلاة انتهى ، وعليه فلو لم يمكن الجمع يقدم الصلاة ، لانه لا يعادل الوقت شيئاً والله العالم باحكامه .

مسألة ١- لا يشرع الصوم في الليل ولاصوم مجموع الليل والنهار

بل ولا ادخال جزء من الليل فيه الا بقصد المقدمية .

وقد اتضح حكم هذه المسألة مما تقدم في الامر الاول من الامور المتقدمة ،

من الاجماع بل ضرورة المذهب بل الدين على اختصاص زمان الصوم بالنهار، فلا يشرع في الليل منفردا ، ولا منضما الى النهار ولو بادخال جزء من الليل ، فلو فعل ذلك كان تشريعا محرما فيبطل ما يقع منه في النهار ايضا لانه جزء من الصوم المحرم .

**فصل في شرائط صحة الصوم وهي امور الاول الاسلام والايمان ،**

فلا يصح من غير المؤمن ولو في جزء من النهار ، فلو اسلم الكافر في اثناء النهار ولو قبل الزوال لم يصح صومه ، و كذا لو ارتد ثم عاد الى الاسلام بالتوبة وان كان الصوم معينا وجدد النية قبل الزوال على الافوى .

هذا الفصل معقود لبيان شرائط صحة الصوم وهي امور ،

الاول الاسلام فلا يصح الصوم كسائر العبادات من الكافر مطلقا ، اصليا كان ، او احتماليا ، مرتدا كان او غيره ، وان وجب عليه بناء على كونه مكلفا بالفروع كالاصول ، ويدل على عدم صحة العبادات عنه الاجماع بقسميه من المحصل والمنقول ، وربما يستدل لذلك مضافا الى الاجماع بالكتاب والسنة و بعض الوجوه العقلية ، فمن الاول قوله تعالى : وما منعهم ان تقبل نفقاتهم الا انهم كفروا بالله ورسوله . وقوله تعالى : لأن اشركت ليحبطن عملك ، وقوله تعالى : وقد منا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا ،

ولا يخفى عدم دلالة شيئى من هذه الايات على اشتراط صحة العبادة بالاسلام بمعنى كونها مسقطه للاعادة والقضاء ، بل الآية الاولى تدل على عدم قبولها مع الكفر ، والثانية تدل على حبط الاعمال بالشرك المتعقب لها كما ورد مثله في قوله صلى الله عليه وآله اياكم ان ترسلوا اليها نارا فتحرقوها ، و كذا الآية الثالثة بل هي باعتبار ما ورد في تفسيرها في الدلالة على الصحة اشبه ، ففي الكافي عن الصادق عليه السلام انه سئل عن هذه الآية (وقدمنا الى ما عملوا النخ) فقال : ان كانت لاشد بياض من القباطى (وهي ثوب من اعمال مصر بياض) فيقول الله عزوجل كوني هباء منثورا ، و ذلك انهم كانوا اذا شرع لهم الحرام اخذوه ،

و من الثانى جملة من الاخبار الدالة على اشتراط ولاية ولى الله تعالى و



معرفة في قبول الاعمال، وقد عنون لها في الوسائل بابا كالمروى عن العلل عن الصادق عليه السلام انه كتب الى مفضل كتابا وفيه انما يتقبل من العباد العمل بالفرائض التي افترضها الله تعالى على حدودها مع معرفة من دعى اليه قال : وان صلى وان زكى وحج واعتمر و فعل ذلك كله بغير معرفة من افترض الله طاعته فلم يفعل شيئا من ذلك ولم يصل ولم يصم ولم يزك ولم يحج ولم يعتمر ولم يغتسل من الجنابة ولم يتطهر ولم يحرم الله حراما ولم يحل له حلالا وليس له صلاة وان ركع وان سجد ولا زكوة له ولا حج وانما ذلك كله بمعرفة رجل امر الله تعالى على خلقه طاعته ، وامر بالاخذ عنه ، فمن عرفه واخذ منه اطاع الله ، ونحوه غيره ، والانصاف عدم دلالة هذه الاخبار ايضا على اشتراط الاسلام في الصحة بمعنى كونه مسقطا للاعادة والقضاء ، وان دلت على اعتبار الولاية في القبول بمعنى ترتب الاثر على العمل في الآخرة :

و من الثالث اعنى الاستدلال بالوجوه والاعتبار ما استدلوا لاشتراط الاسلام في صحة العمل كاشتراط الطهارة في صحة الصلاة مثلا بامتناع نية القربة عن الكافر ، لامتناع حصول القرب له ، وفيه ان امتناع حصول القرب لا يوجب امتناع نية التقرب ، لاحتمال امكان حصوله له ، ومعها فيحصل منه نيته ، مع ان المعتمد في صحة العبادة هو قصد امثال الامر لا قصد التقرب فقط ، وان امكن ان يكون الداعي لقصد الامتثال هو قصد التقرب وقصد الامتثال ممكن ممن يعتقد بوجود الرب الامر له وان كان كافراً ، بل ممن يعتقد برسالة محمد عليه السلام وكان كافراً او مرتدا لانكاره ضروريا من الضروريات للدين ، وبالجملة فهذه الادلة مما لا يمكن ان يثبت بها اعتبار الاسلام في صحة العبادات بمعنى كونه معتبرا في سقوط الاعادة والقضاء ، لكن الاجماع المحصل والمنقول كاف في اعتباره وعليه فلا يصح الصوم من الكافر وان وجب عليه ، وقد فصلنا الكلام في ذلك في كتاب الزكاة في المسألة السادسة عشر ومما ذكرناه يظهر ان الامر في اعتبار الايمان بالمعنى الاخص في مقابل المخالفين اشكل ، لان الادلة المتقدمة لاتكون وافية في اثبات اعتباره ، وليس اجماع على اعتباره ايضا ، بل هو مما فيه الخلاف فعن غير واحد صحة عبادات المخالفين اذا تعقبت بالاستبصار منهم علي نحو الشرط المتأخر ، نعم مع

عدمه فلعله مما انعقد الاجماع على فسادها ، وقد حققنا القول في ذلك في الزكوة ، و كيف كان لو اسلم الكافر في اثناء النهار ، والمرتد عاد الى الاسلام بالتوبة في اثنائه ، فان كان بعد الزوال فلا اشكال في بطلانه و وجوب الامساك عليه في بقية النهار تأديبا ، ووجوب القضاء عليه فيما يجب عليه القضاء كما في المرتد ، و ان كان قبل الزوال ففي صحة صومه وعدمها قولان ، والمحكى عن المبسوط والحلى والمحقق هو الصحة ، لمادل على تاثير النية في اثناء النهار قبل الزوال ، والمحكى عن العلامة والشهيد وغيرهما هو البطلان ، واختاره في الجواهر ، وعليه المصنف (قده) في المتن ، لان اشتراط الاسلام في صحة الصوم يوجب اعتباره في كل جزء من اجزائه بحيث لو انتفى في جزء منه لانتفت الصحة ، ولا يصح القول بصحة جزء و بطلان جزء اخر لان الصوم لا يتبعص ، و قياس المقام بما اذا اثر النية في اثناء النهار قبل الزوال باطل ، لانه مع الفارق ، بل المقام من قبيل ما اذا ابطال صومه قبل الزوال بمبطل ثم اراد تجديد النية قبل الزوال ، وهذا هو الاقوى كما لا يخفى ، واما بطلان الصوم بالارتداد كما اذا عقد الصوم مسلما ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام قبل ان يتناول مفطر ففيه قولان ، اقواهما البطلان ، وسياتي وجهه في المسألة الاولى من فصل احكام القضاء .

**الثاني العقل فلا يصح من المجنون ولو ادواراً و ان كان جنونه في جزء من النهار ، ولا من السكران ، ولا من المغمى عليه ، ولو في بعض النهار وان سبقت منه النية على الاصح .**

في هذا المتن امور ، (الاول) يشترط في صحة الصوم كسائر العبادات العقل ، فلا يصح من المجنون بلا خلاف فيه كما عن غير واحد ، ولحديث رفع القلم المروى عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال : رفع القلم عن ثلاثة ، عن المجنون حتى يفيق ، وعن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى ينتبه ، وان كان رفع القلم دالا على عدم الوجوب لا على نفي الصحة ، ولذا يصح من النائم من غير اشكال كما سيأتي ، ولا فرق في الجنون الرافع للصحة بين كونه اطباقيا ، او ادواريا ، كان في تمام النهار ، او في جزء منه ، سبق منه النية قبل الفجر في حال عقله ، ام لا ، كانت افاقته منه قبل الزوال مع تجرده

النية بعد الافاقة ، ام لا ، وذلك لما تقدم في اعتبار الاسلام من ان اشتراطه يقتضى تحققه في جميع اوقات النهار بحيث لو خلى منه آن منه لبطل قضاء للشرطية في جميع الاوقات .

(الثاني) يشترط في صحة الصوم الخلو من السكر والاعماء ، فلا يصح من السكران والمغمى عليه ، اما مع عدم سبق النية منهما في الليل قبل طر والسكر والاعماء و عدم تجديدها بعد زوالهما في اثناء النهار في وقت يصح منه تجديدها فيه بحسب اقسام الصيام فللاجماع على بطلانه ح ، مضافا الى ترك النية فيه التي لاشبهة في اعتبارها في فساد الصوم بتركها كما هو واضح ، واما مع سبق النية قبل الفجر قبل طروهما ففي الصحة و عدمها قولان ، فالمحكي عن المفيد والشيخ في المغمى عليه ، و صاحب المدارك و غير واحد ممن تأخر عنه في المغمى عليه والسكران هو الصحة ، ولو مع الاستيعاب في تمام النهار ، كالنوم المستوعب في النهار مع سبق النية في الليل ، والاكثرون على الفساد وعليه المصنف (قده) ، ويستدل للاخير بوجوه ،

منها ان السكران والمغمى عليه بزوال عقلهما ولو في جزء من النهار في صورة عدم الاستيعاب يسقط عنهما التكليف وجوبا او ندبا ، لزوال عقلهما ، و قبح المطالبة عن غير العاقل عقلا ، فلا يصح منهما الصوم مع سقوطه .

ومنها ان ما افسد الصوم اذا وجد في جميع النهار افسده اذا وجد في بعضه ، كالجنون والحيز والنفاس ، الا اذا قام الدليل على عدم افساده اذا وجد في البعض كالفرد بعد الزوال على ما ياتي بالبحث عنه ، ومقتضى ذلك هو الفساد حتى في صورة عدم الاستيعاب ،

و منها ان سقوط القضاء يستلزم سقوط الاداء والقضاء ساقط عن المغمى عليه كما سيأتي ، فيكون الاداء ايضا كذلك .

و منها انه لو لم يضر تخللها مع سبق النية لم يضر تخلل الموت ايضا مع سبقها ، بان يموت المكلف في اثناء النهار ثم يطرئه الحيات والنهار باق لاشتراكهما مع الموت في ارتفاع التكليف ، مع ان من المعلوم بطلانه بطر والموت ولو طرء

بعده الحيوية .

ومنها انه لو صح صوم السكران والمغمى عليه مع سبق النية منهما للزم صحته مع صدور المنافى منهما في حال السكر والاعماء في اثناء النهار لعدم كون صدوره منهما عمديا مع انحصار المبطل بالصدور عمدا .

ومنها عدم صدق الصوم عرفا وشرعا مع طروهما ، ولا سيما مع استيعابهما تمام النهار .

و منها ان المصحح مع سبق النية في الليل هو بقائها على سبيل الاستدامة الحكمية لكنه منتف عنهما لانتهاء اهليتهما عن القصد ، فلا تبقى فيهما النية حكما على ما تقدم من معنى الاستدامة الحكمية الذي مرجعه الى بقائها في النفس مع الغفلة عنه بحيث لو توجه لوجد نسه ناويا ، ومن المعلوم ان المغمى عليه والسكران والمجنون و نحو ذلك ممن يزول عقله ليس كذلك ، وهذا بخلاف الغافل والنائم والساهى و نحو ذلك ممن تكون النية باقية فيهم على نحو الاغتراس مع غفلتهم عن بقائها ،

ويستدل للاول اعنى القول بالصحة بالنقض بالنائم فانه غير مكلف قطعا ، مع ان صومه لا يفسد بنومه اجماعا ، ولا يقال بخروج صحة صوم النائم بالنص والاجماع ولو بدعوى اجراء الشارع صومه مجرى الصوم الصحيح في اسقاط القضاء وترتب الثواب ، لان سقوط التكليف عن غير المستاهل له عقلي ، ومع انتفاء الاهلية عن النائم لا محل لاجراء صحة صومه عما يقتضيه حكم العقل بالنص والاجماع ، لان الاحكام العقلية لا تقبل التخصيص ، بل الخارج منهما خارج بالتخصص ، بل السرفى خروجه هو عدم قدح عروض احده هذه الاحوال من الجنون والاعماء والسكر والنوم ونحوها في صدق الامتثال فيما اذا عرض شيئى منها في اثناء النهار ، ان لا ريب فى انه اذا امر المولى عبده بفعل مستمر ممتد طول النهار ، واشتغل العبد بامثاله فعرضه شيئى من هذه الاحوال فى اثناء النهار ، ثم ارتفع ، فانه يعد ممثلا فى عرف العقلاء ، واما الادلة التى استدلت بها للقول بالفساد فكلها مخدوشة ، لا يصح الاستناد اليها ، هذا ما قيل او يمكن ان يقال فى المقام ، والحق بطلان الصوم بعروض الاعماء او السكر فى اثناء النهار ولو فى لحظة منه ، وذلك

للفرق بين النوم وبين الاغماء ، بناء على كون الاغماء موجبا لازالة العقل، وكون النوم موجبا لتغطيته ، لازالته، قال الفخر (قده) في شرح الارشاد: ان النوم والسكر مغطيان للعقل ولا يزيلانه ، والجنون مزيل له قطعا ، و في الاغماء احتمالان ، والاكثر على انه ايضا مزيل انتهى ، فالفرق بين النوم والاعماء ح بعد اشتراكهما في تعطيل الحواس هو كون الاغماء مزيلا للعقل ، والنوم مغطى له ، ومع هذا الفرق يصح التكليف بالنائم لبقاء عقله دون المغمى عليه ، و يتم ما ذكره المشهور من صحة صوم النائم مع سبق النية منه دون المغمى عليه، ومن وجوب القضاء على النائم مع عدم سبق النية منه دون المغمى عليه ، فيكون النائم كالسكران في صحة التكليف بهما و بقاء ارادتهما على نحو الاغتراس المعبر عنها بالاستدامة الحكيمة لبقاء عقليهما وان كان مغطى ، وان المغمى عليه كالمجنون في زوال العقل عنهما فلا يصح تكليفهما بعروض الاغماء او الجنون ولو في جزء من النهار مع سبق النية وعدمه، ولا يجب عليهما القضاء ، ومما ذكرناه يظهر عدم صحة الصوم بتجديد النية لو ارتفع الاغماء او الجنون في وقت يصح فيه تجديدها، و صحته بتجديدها لو اتبته او ارتفع سكره في وقت يصح منه تجديدها لو لم يسبق منه النية قبل طريانهما ، ولكن الصحة مع تجديد النية في وقته تختص بمن لم يكن طريان الاغماء والسكر عليه بفعله ، والالبطل صومه بطريانهما لكونه ناشياعنه بالاختيار .

**الثالث عدم الاصباح جنبا او على حدث الحيض والنفاس بعد النقاء**

من الدم على التفصيل المتقدم .

وقد تقدم في بيان الثامن من المفطرات مستوفى . ص ٥٥

**الرابع الخلو من الحيض والنفاس في مجهوع النهار ، فلا يصح من**

**الحائض والنفساء اذا فاجاهما الدم ولو قبل الغروب بلحظة ، او انقطع عنهما**

**بعد الفجر بلحظة ، و يصح من المستحاضة اذا اتت بما عليها عن الاعمال**

**النهارية .**

اما اعتبار الخلو من الحيض والنفاس في مجموع النهار فعليه الاجماع ، و

يدل عليه من النصوص اخبار كثيرة ادعى تواترها ،

ففى خبر الحلبي المروى فى الكافى والفقيه والتهديب عن الصادق عليه السلام عن امرئة اصبحت صائمة فلما ارتفع النهار او كان العشى حاضت انفطر قال عليه السلام : نعم وان كان وقت المغرب فلتفطر ، قال و سألته عن امرئة رأَت الطهر فى اول النهار فى شهر رمضان فتغتسل (لم تغتسل) ولم تطعم فما تصنع فى ذلك اليوم قال: تفطر ذلك اليوم فانما فطرها من الدم ، وخبر عيص بن قاسم المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام عن امرئة تطمئث فى شهر رمضان قبل ان تغيب الشمس قال عليه السلام : تفطر حين تطمئث ،  
و خبر منصور بن عازم المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام : اى ساعة رأَت الدم فهى تفطر الصائمة اذا طمئث ،

و خبر عبد الرحمان بن الحجاج المروى فى الكافى قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن المرئة تلد بعد العصر أتم ذلك اليوم ام تفطر؟ قال : تفطر وتقضى ذلك اليوم، واما صحة الصوم من المستحاضة اذا اتت بما هو وظيفتها فيما يعتبر فى صحة صومها فقد تقدم الكلام فيه فى المسألة الثانية عشر من مسائل احكام الاستحاضة فى كتاب الطهارة . فراجع .

**الخامس ان لا يكون مسافرا سفرا يوجب قصر الصلاة مع العلم بالحكم فى الصوم الواجب الا فى ثلاثة مواضع ، ( احدها ) صوم ثلاثة ايام بدل هدى التمتع .**

(الثانى) صوم بدل البدنة ممن افاض من عرفات قبل الغروب عامدا وهو ثمانية عشر يوما .

(الثالث) صوم النذر المشترط فيه سفر اخاصة او سفرا وحضرا دون النذر المطلق بل الاقوى عدم جواز صوم المندوب فى السفر ايضا الاثلاثة ايام للحاجة فى المدينة ، والافضل اتيانها فى الاربعاء والخميس والجمعة ، واما المسافر الجاهل بالحكم لو صام فيصح صومه و يجزيه حسبما عرفته فى جاهل حكم الصلاة ، ان الافطار كالتقصير ، والصيام كالتمام فى الصلاة ، لكن يشترط ان يبقى على جهله الى اخر النهار، واما لو علم بالحكم فى الاثناء

فلا يصح صومه ، و اما الناسي فلا يلحق بالجاهل في الصحة ، وكذا يصح صومه اذا لم يقصر في صلاته كناوى الإقامة عشرة ايام او المتردد ثلاثين يوما و كثير السفر والعاصى بسفره و غيرهم ممن تقدم تفصيلا في كتاب الصلاة .

في هذا المتن امور ، (الاول) لا يصح صوم شهر رمضان ولا يجب في السفر الذي يقصر فيه الصلاة اجماعا بل بالضرورة من المذهب ، ويدل عليه الكتاب الكريم والسنة قال الله تعالى : فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر .

ومرسل حسن بن اسباط قال كنت مع ابي عبد الله عليه السلام فيما بين مكة والمدينة في شعبان وهو صائم ، ثم رأينا هلال شهر رمضان فافطر ، فقلت له جعلت فداك امس كان من شعبان وانت صائم واليوم من شهر رمضان وانت مفطر فقال : ان ذلك تطوع ولنا ان نفعل ماشئنا ، وهذا فرض فليس لنا ان نفعل الا ما امرنا .

وخبر يحيى المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام قال : الصائم في السفر في شهر رمضان كالمفطر فيه في الحضر ، ثم قال : ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله انه على سير فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : ان الله عز وجل تصدق على مرضى امتى ومسافر بها بالافطار في شهر رمضان ايحب احدكم لو تصدق بصدقة ان ترد عليه .

وخبر عيسى بن القاسم عن الصادق عليه السلام قال : اذا خرج الرجل في شهر رمضان مسافرا افطر وقال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله خرج من المدينة الى مكة في شهر رمضان ومعه الناس و فيهم المشاة فلما انتهى الى كراع الغميم ☆ دعا بقدر من ماء فيما بين الظهر والعصر فشربه وافطر ثم افطر الناس معه وتم اناس على صومهم فسامهم العصاة ، و انما يؤخذ باخر امر رسول الله صلى الله عليه وآله .

وخبر عبيد بن زرارة المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل : فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال عليه السلام : ما اينها من شهد فليصمه ومن سافر فلا يصمه .

\* وكراع الغميم بالغين المعجمة وزان كريم وادبينه وبين المدينة نحو من مائة وسبعين ميلا وبينه مكة نحو ثلاثين ميلا (مجمع البحرين) والميل اربعة الاف ذراع وكل ثلاثة اميال فرسخ

و خبر صفوان بن يحيى المروى فى الكافى عن الكاظم عليه السلام انه سئل عن الرجل يسافر فى شهر رمضان فيصوم قال عليه السلام : ليس من البر الصيام فى السفر .

والمرسل المروى فى مجمع البيان، قال روى اصحابنا عن الصادق عليه السلام الصائم فى شهر رمضان فى السفر كالمفطر فيه فى الحضر .

وخبر معاوية بن عمار المروى فى التهذيب قال سمعته يقول: اذا صام الرجل رمضان فى السفر لم يجزه وعليه الاعادة ، والمطلقات الواردة فى عدم جواز الصوم فى السفر ، فانها تدل على عدم جوازه فى شهر رمضان قطعاً .

**(الامر الثانى)** المشهور على عدم جواز صوم الواجب غير صوم شهر رمضان فى السفر الاماورد الرخصة فيه حسبما ياتى ، خلافاً للمحكى عن المفيد من جواز صوم ماعدى شهر رمضان من الواجبات فى السفر كما حكاه عنه المحقق فى المعتمد والعلامة فى المختلف ، وللمحكى عن على بن بابويه من جواز صوم جزاء الصيد فى السفر ، وما عليه المشهور هو الاظهر

لخبر صفوان بن يحيى المتقدم عن الكاظم عليه السلام انه سئل عن الرجل يسافر فى شهر رمضان فيصوم فقال عليه السلام : ليس من البر الصيام فى السفر، بناء على ان كون العبارة بعموم الجواب لابتصاص السئوال .

و صحيح عمار بن مروان عن الصادق عليه السلام قال : من سافر قصر وافطر .  
وخبر ابان عن الباقر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: خيار امتى الذين اذا سافروا قصروا وافطروا .

وخبر محمد بن مسلم المروى فى التهذيب عن الصادق عن الظهار على الحرة والامة قال : نعم الى ان قال: وان ظاهر وهو مسافر افطر حتى يقدم  $\text{تم}$  وان صام فاصاب مالا يملك فليقتض الذى ابتداء فيه، وماورد فى عدم جواز صوم قضاء شهر رمضان فى السفر، وخبره الاخر المروى فى الكافى عن احد هما عليهما السلام قال سألته عن الظهار على الحرة والامة فقال عليه السلام : نعم الى ان قال عليه السلام .



وخبر علي بن جعفر المروى في الكافي من الكاظم عليه السلام عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان وهو مسافر يقضى اذا قام في المكان قال عليه السلام : لا حتى يجمع على مقام عشرة ايام .

و خبر عقبة بن خالد المروى في الكافي ايضا عن الصادق عليه السلام في رجل مرض في شهر رمضان ، فلما برء اراد الحج ، كيف يصنع بقضاء الصوم قال: اذا رجع فليصمه .  
والاخبار المطلقة الناهية عن الصوم في السفر ،  
والاخبار الواردة في المنع عن صوم المنذور في السفر الايمان به في السفر ،

والاخبار الواردة في استثناء المواضع الثلاثة عن المنع عن الصوم في السفر الدالة على المنع عما عداها في الصيام الواجبة ،  
واما ما حكى عن المفيد من جواز الصوم الواجب في السفر ما عدا شهر رمضان ، او عن علي بن بابويه من صحة صوم جزاء الصيد فيه فلم يقم له دليل ، والاعبار المتقدمة يردده كما لا يخفى .

**(الامر الثالث)** السفر الذي يجب الافطار فيه هو ما يوجب فيه قصر الصلاة ، للتلازم بين قصر الصلاة والافطار ، كما يدل عليه خبر معاوية بن وهب المروى في الفقيه والتهذيب عن الصادق عليه السلام وفيه : اذا قصرت افطرت و اذا افطرت قصرت ،  
و خبر سماعة المروى في التهذيب ايضا عن الصادق عليه السلام قال : وليس يفترق التقصير والافطار فمن قصر فليفطر ،

والمرسل المروى في مجمع البيان عن الصادق عليه السلام : من سافر قصر وافطر .  
**(الامر الرابع)** يعتبر في الافطار في السفر علم المكلف بسقوط الصوم في السفر ، لمادل على اعتباره في قصر الصلاة ، مع مادل على التلازم بين القصر والافطار ، مضافا الى مادل على اعتباره في جواز الافطار ،

ففي خبر عيص بن القاسم المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : من صام في السفر بجهالة لم يقضه .

و خبر عبدالرحمان بن ابي عبدالله المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام عن رجل صام شهر رمضان فى السفر فقال عليه السلام : ان كان لم يبلغه ان رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن ذلك فليس عليه القضاء وقد اجزاء عنه الصوم ،

و خبر ابن ابي شعبة المروى فى التهذيب ايضا عن الصادق عليه السلام فى رجل صام فى السفر فقال عليه السلام : ان كان قد بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن ذلك فعليه الاعادة و ان لم يكن بلغه فلا شئى عليه .

(الامر الخامس) استثنى عن عدم جواز الصوم الواجب فى السفر مواضع

ثلاثة ،

احدها صوم ثلاثة ايام بدل هدى التمتع لمن لا يجد هدى التمتع ولا تمنه ، فانه يصوم عشرة ايام بدله ثلاثة فى الحج ، وسبعة اذ ارجع الى اهله ، للاجماع المحكى لو لم يكن محصلا ، ونص الكتاب الكريم بقوله تعالى : فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام فى الحج و سبعة اذ رجعتم تلك عشرة كاملة ، و دلالة الاخبار الكثيرة عليه ،

ففى خبر سماعة قال سألته عن الصيام فى السفر قال عليه السلام : لاصيام فى السفر ، قد صام اناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فسامهم العصاة فلاصيام فى السفر الا الثلاثة ايام التى قال الله عز وجل فى الحج ،

و خبر يونس المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام فى رجل متمتع لم يكن معه هدى قال : يصوم ثلاثة ايام قبل التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة ، قال فقلت له اذا دخل يوم التروية و هو لا ينبغي ان يصوم بمنى ايام التشريق قال : فاذا رجع الى مكة صام ، قال قلت فان اعجله اصحابه وابوا ان يقيموا بمكة قال : فليصم فى الطريق ، قال فقلت يصوم فى السفر قال : هو ذا هو يصوم فى يوم عرفة واهل عرفة فى السفر ،

و خبر الحسن بن الجهم المروى فى التهذيب قال سألته عن رجل فاته صوم الثلاثة ايام فى الحج قال عليه السلام من فاته صيام ثلاثة ايام فى الحج ما لم يكن عمدا تاركا فانه يصوم بمكة ما لم يخرج منها ، فان ابي جماله ان يقيم عليه فليصم فى الطريق ،

و خبر معاوية بن عمار المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام عن متمتع لم يجد هديا قال : يصوم ثلاثة ايام فى الحج يوما قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، قال قلت فان فاته ذلك قال : يتسحر ليلة الحصة ☆ و يصوم ذلك اليوم ويومين بعده ، قلت فان لم يقم عليه جما له أيصومها فى الطريق قال : ان شاء صامها فى الطريق ، وان شاء اذارجع الى اهله ، وهذه الاخبار مع الاية الكريمة ، و عدم وجدان الخلاف ، و دعوى الاتفاق على هذا الحكم كاف فى اثباته فى الجملة ، و تفصيل البحث عنه مو كول الى محله ، و اما خبر محمد بن مسلم المروى فى التهذيب عن احدهما عليهما السلام الصوم الثلاثة ايام ان صامها فاخرها يوم عرفة ، فان لم يقدر على ذلك فليؤخرها حتى يصومها فى اهله ، ولا يصومها فى السفر ، فلا يعارض مع الاخبار المتقدمة لسقوطه عن الحجية بالاعراض عنه ، و حمله الشيخ فى التهذيب على نفي الوجوب التعيينى للصوم فى السفر ، بل هو مخير بينه و بين ما اذارجع الى اهله ، ولا يخلو عن القرب لاسيما مع اعتضاده بالمرسل المحكى عن المفيد قال سئل عنمن لا يجد هديا و جهل ان يصوم الثلاثة ايام كيف يصنع فقال : اما اننى لا أمره بالرجوع الى مكة ولا اشق ولا أمر بالصيام فى السفر ولكن يصوم اذارجع الى اهله انتهى ، فانه كالصريح فى نفي تعيين الصوم فى السفر كما لا يخفى . ( و ثانيها ) صوم الثمانية عشر يوما ممن لا يجد البدنة اذا افاض قبل الغروب عامدا من عرفات ، و المشهور جواز الاتيان به فى السفر و انه يتخير فى الاتيان فى مكة او فى الطريق او فيما اذارجع الى اهله ، و يدل عليه

خبر يونس المروى فى الكافى عن الباقر عليه السلام عن رجل افاض من عرفات من قبل ان تغيب الشمس عامداً قال عليه السلام : عليه بدنة ينحرها يوم النحر ، فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة او فى الطريق او فى اهله ، و عن غير واحد احتمال ذهابهم الى عدم جوازه فى السفر ، و ذلك لعدم تعرضهم له ، بل اقتصارهم على استثناء الثلاثة ايام

\* فى المجمع وليلة الحصة بالفتح بعد ايام التشريق و هو صريح بان يوم الحصة يوم الرابع عشر لا يوم النفر انتهى وفى خبر رفاة المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام قال الراوى قلت له وما الحصة قال يوم نفر وهو ظاهر فى كونه يوم الثالث عشر والعلم عند الله

بدل الهدى ، و لعله لاجل الاطلاقات المتقدمة الدالة على عدم جواز الصوم الواجب في السفر، مع دعوى نفى ظهور خبر يونس في جوازه ، وذلك لاحتمال ارادة اقامة عشرة ايام في الطريق وهو بعيد، وكيف كان فالمسألة خالية عن الاشكال . (و نالها) صوم النذر المشترط بالسفر خاصة او المقيد بالسفر والحضر دون النذر المقيد بالحضر او المطلق عن قيد الحضر والسفر ، والمشهور المحقق صحته في السفر ، قال المحقق في الشرائع: والنذر المشترط سفرا وحضرا على قول مشهور ، وقال في الجواهر : وقد يشعر عبارة المتن (يعنى الشرائع) بوجود الخلاف فيه الا اني لم اجده لاحد من اصحابنا كما اعترف به بعضهم انتهى ، وقال المحقق في المعتمد بعد نقل ما يدل عليه من النص : ولمكان ضعف هذه الرواية جعلناه قولاً مشهوراً انتهى ،

و يستدل لهذا بخبر على بن مهزيار قال كتب بNDAR مولى ادريس يا سيدى نذرت ان اصوم كل يوم سبت فان انا لم اصمه فما الذى يلزمنى من الكفارة فكتب و قرئته لا تركه الامن عاة ، وليس عليك صومه في سفر ولا مرض الا ان تكون نويت ذلك ، واورد على الاستدلال به بضعف السند تارة ، والدلالة اخرى ، اما ضعفه سنداً فلجهالة البندار الكاتب والمكتوب اليه الذى لم يعلم انه الامام عليه السلام ، واما ضعفه دلالة فلاحتمال كون المراد من قوله نويت ذلك هونية الصوم و انشاء السفر بعدها ، لانية نذر الصوم في السفر ، مع ما في استثناء نذر الصوم في المرض عما لا يصح الصوم في حالة طريانه ، و اشتماله على كون كفارة النذر الصدقة على سبعة مساكين مع انه مما لا قائل به ، لكن دعوى ضعف السند مدفوعة بكون الراوى هو على بن مهزيار الذى روايته من الصحاح لتصريحه بقراءته لما كتب في الجواب ، وان الظاهر منه كون المكتوب اليه هو الامام ، وذلك لاهتمام على بن مهزيار في نقله و تصريحه بقراءة المكتوب ، و التعبير عما في الكتابة من المكتوب اليه بقول الكاتب (يا سيدى) الذى لا يعبر عنه غالباً الا في الامام ، قال في المدارك : و ان الرواية صحيحة السند ولا يضر جهالة الكاتب لان مقتضى الرواية اخبار على بن مهزيار بقراءة المكتوب انتهى ، و يجاب عن المناقشة في دلالة بان ما ذكر من المناقشات احتمالات لا يدفع الظهور ، ولا اشكال في ظهوره في استثناء نذر

الصوم المقيد بالسفر و هو اى الظهور هو المناط فى الاستدلال كما عليه المعول فى اثبات اكثر الاحكام، واشتماله على ما لا قائل به ايضا غير ضائر فى الاستدلال به، لاثبات ما يقوله المشهور لصحة التفكيك فى اجزاء الخبر فى الحجية على ما حقق فى الاصول، مع احتمال ارجاع الاستثناء فى قوله : الا ان تكون نويت ذلك الى السفر خاصة، بدعوى تخصيص الاشارة اعنى كلمة ذلك فى قوله: نويت ذلك بالسفر، وان كان هو خلاف الظاهر لظهورها فى الارجاع الى الجميع، لو لم نقل بظهوره فى الاختصاص بالاخير اعنى المرض، فلا موجب لطرح الخبر بعد استناد المشهور اليه، والعمل بمضمونه، فلا اشكال فى صحة صوم المندور المشترط بالسفر منفردا او منضما الى الحضر،

والمحكى عن المفيد والسيد و سلار صحة المندور مطلقا، لتناول اطلاقه السفر، ولعموم الوفاء بالنذر، ولاتفاق خبر ابراهيم بن عبد الحميد المروى فى التهذيب عن الرضا عليه السلام عن الرجل يجعل لله عليه صوم يوم مسمى قال : يصوم ابدا فى السفر والحضر، وفيه ان اطلاق ما يدل على صحة صوم المندور فى السفر، يقيد بما يدل على عدم صحته فيما ازاله ينو ذلك عند نذره، وعموم وجوب الوفاء بالنذر مخصص بما يدل على اعتبار اباحة المندور ورجحانه، فلا يصح نذرا ما يكون مباحا فضلا عما يكون مرجوحا او حراما، واطلاق خبر ابراهيم بن عبد الحميد يقيد بما فى خبر على بن مهزيار، كما يقيد به المطلقات الدالة على عدم صحة الصوم المندور فى السفر، مع ان النسبة بين خبر ابراهيم بن عبد الحميد الدال باطلاقه بصحة الصوم النذرى فى السفر ولو مع عدم اشتراطه به، مع تلك المطلقات الدالة على بطلانه فيه ولو مع اشتراطه به بالعموم من وجه، ولو اغمضا عن تقييد خبر ابراهيم وتلك المطلقات بخبر على بن مهزيار، وسلمنا استقرار التعارض بينهما بالعموم من وجه، لكان اللازم ترجيح تلك المطلقات على خبر ابراهيم، لكثرة تلك المطلقات وكون خبر ابراهيم واحدا، و موافقة المطلقات مع المطلقات الدالة على فساد الصوم فى السفر،

وماورد مما يدل على اعتبار الرجحان فى متعلق النذر وان المعتبر هو الرجحان لولا النذر لا الحاصل بسببه، فلا يصح نذر المرجوح وان حصل له الرجحان به الا اذا

قام الدليل على صحته كمنذر الاحرام قبل الميقات ، فهذه مرجحات توجب ترجيح المطلقات على خبر ابراهيم ان تم التعارض بينهما ، لكن الانصاف تقيدها كتقييد خبر ابراهيم بخبر علي بن مهزيار ، والمتحصل منهما بعد تقييد هما به هو صحة صوم المندور المشترط بالسفر منفردا او منضما بالحضر ، و بطلان المندور مطلقا او مقيدا بالحضر خاصة اذا اتى به في السفر ، فمن تلك المطلقات

خبر كرام المروى في الكافي والتهذيب عن الصادق عليه السلام قال قلت لابي عبدالله عليه السلام انى جعلت على نفسى ان اصوم حتى يقوم القائم فقال عليه السلام : صم ولا تصم في السفر ، ولا العيدين ، ولا ايام التشريق ، ولا اليوم الذى يشك فيه انه من رمضان .

وخبر القاسم ابن ابى القاسم الصيقل المروى في التهذيب قال كتبت اليه يا سيدى رجل نذر ان يصوم يوماً من الجمعه (كما فى الوسائل) كل جمعة دائما ( كما فى التهذيب ) ما بقى ، فوافق ذلك اليوم يوم عيد فطر او اضحى او ايام التشريق او سفر او مرض ، هل عليه صوم ذلك اليوم او قضاؤه او كيف يصنع يا سيدى ، فكتب اليه قد وضع الله عنك الصيام فى هذه الايام كلها وتصوم يوما بدل يوم انشاء الله تعالى .

و خبر زرارة المروى في الكافي والتهذيب عن الباقر عليه السلام قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان امى كانت جعلت عليها نذرا ان الله ان رد عليها بعض ولدها من شئى كانت تخاف عليه ان تصوم ذلك اليوم الذى يقدم فيه ما بقيت ، فخرجت معنا مسافرة الى مكة فاشكل علينا لمكان النذر ، أتصوم ام تفطر فقال عليه السلام : لا تصوم وضع الله عنها حقه و تصوم هى ما جعلت على نفسها ، قلت فما ترى اذا رجعت الى المنزل اتقضيه قال عليه السلام : لا قلت افتترك ذلك قال عليه السلام : لا لانى اخاف ان ترى فى الذى نذرت فيه ما تكره .

و خبر عمار الساباطى عن الصادق عليه السلام عن الرجل يقول : لله على ان اصوم شهرا او اكثر من ذلك او اقل فيعرض له امر لا بد له ان يسافر أيصوم و هو مسافر قال : اذا سافر فليفطر لانه لا يحل له الصوم فى السفر فريضة كان او غيره ، والصوم فى السفر معصية .

(الامر السادس) وقع الخلاف في جواز صوم المندوب و عدمه في السفر ، و المنقول عن الاكثر من القدماء هو الاخير ، والمحكى عن جماعة من المتأخرين هو الاول اعنى الصحة ، اما مع الكراهة كما عن بعضهم ، او مع عدمها كما عن آخرين ، و منشاء الخلاف في ذلك هو اختلاف الاخبار فيه و مما يدل على المنع هو المطلقات المتقدمة الدالة على حرمة الصوم في السفر ،

و خبر عمار الساباطي المتقدم في الامر الخامس ، بناء على ان يكون المراد من قوله او غيره هو الصوم المندوب ، ومن الفريضة في قوله فريضة كان مطلق الفريضة ، و ارادة خصوص صوم شهر رمضان من قوله : فريضة ، وما عداه من الصيام الواجبة من قوله : او غيره بعيد جدا ،

و خبر البنزطي المروى في التهذيب عن ابي الحسن الرضا عليه السلام عن الصيام بمكة والمدينة ونحن في سفر قال : فريضة فقلت : لا ولكنه تطوع ، كما يتطوع بالصلاة ، فقال تقول اليوم وغدا ، قلت : نعم قال : لاتصم و احتمال ارادة خصوص مكة والمدينة او من يقول اليوم وغدا كما في الوسائل بعيد في الغاية ،

والمروى عن تفسير العياشي لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم في السفر تطوعا ولا فريضة ، و خبر زرارة عن الصادق عليه السلام وفيه : لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم في السفر في شهر رمضان ولا غيره ،

و مما يدل على الجواز الخبر المروى في الكافي والتهذيب عن الصادق عليه السلام و فيه انه عليه السلام خرج من المدينة في ايام بقين من شعبان فكان يصوم ثم دخل عليه شهر رمضان وهو في السفر فافطر فقبل له أ تصوم شعبان وتفطر شهر رمضان ؟ فقال عليه السلام : نعم شعبان التي ان شئت صمته ، و ان شئت لا ، و شهر رمضان عزم من الله عز وجل على الافطار ،

والخبر الاخر المروى فيهما ايضاً ، وفيه كنت مع ابي عبد الله عليه السلام فيما بين مكة والمدينة في شعبان وهو صائم ، ثم رأينا هلال شهر رمضان فافطر ، فقلت له جعلت فداك امس كان من شعبان وانت صائم ، واليوم من شهر رمضان وانت مفطر ، فقال : ان ذلك

تطوع ، ولنا ان نفعل ماشئنا ، وهذا فرض فليس لنا ان نفعل الا ما امرنا . وخبر الجعفرى قال سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول : كان ابي عليه السلام يصوم يوم عرفة في اليوم الحار في الموقف ، ويامر بظل مرتفع فيضرب له ، بناء على ان يكون صومه عليه السلام مندوبا لا واجبا بالندب و نحوه ، والاستفصال المذكور في خبر البنظي لانه لو لم يكن بين الفرض والندب فرق لم يكن وجه للاستفصال ، وهذه هي الاخبار الواردة في الصوم المندوب في السفر على ما اطلعنا عليه ، فمنهم من اخذ بالطائفة الاولى وحكم بالمنع ، ومنهم من اخذ بالطائفة الثانية وحكم بالجواز ، ومنهم من جمع بينهما بحمل ما في الطائفة الاولى على الكراهة بقرينة الطائفة الثانية المصرحة بالجواز و عليه المحقق في الشرائع حيث يقول : وقيل يكره وهو اشبه ، والاقوى هو المنع ، وذلك لذهاب المحصلين من اصحابنا اليه كما عن الحلبي وعن المفيد نسبته الى المشهور عند القدماء ، وكون الاخبار الدالة عليه اصح و اكثر مما عمل بها القدماء ، وعدم صحة الاخبار الدالة على الجواز في نفسها مع عدم الجابر لها فضلا عن كونها معرضا عنها بقيام الشهرة القدمائية على الاعراض عنها ، مضافا الى ان معارضتها مع ما يدل على المنع بالعموم من وجه ، وعلى تقدير استقرار التعارض بينهما يجب الحكم بسقوطهما معا في مورد الاجتماع ، والرجوع الى المطلقات الدالة على المنع كما هو الحكم في المتعارضين بالعموم من وجه ، واما الاستفصال بين الفرض والندب فلا دلالة فيه على بطلان الصوم المندوب في السفر ، لان ترك الاستفصال دليل على العموم ، لكن الاستفصال لا يدل على الخصوص .

**(الامر السابع)** استثنى من عدم جواز الصوم المندوب في السفر صوم ثلاثة ايام للحاجة في المدينة بلا خلاف فيه ، ويدل عليه خبر معاوية بن عمار المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام قال : ان كان لك مقام بالمدينة ثلاثة ايام صمت اول يوم الاربعاء وتصلي ليلة الاربعاء عند اسطوانة ابي لبابة وهي اسطوانة التوبة التي كان ربط اليها نفسه حتى نزل عذره من السماء ، وتقع عندها يوم الاربعاء ثم تاتي يوم الخميس التي تليها ما يلي مقام النبي صلى الله عليه وآله ليلتك ويومك ، وتصوم يوم الخميس ثم تاتي الاسطوانة التي تلي مقام النبي صلى الله عليه وآله ومصلاه ليلة الجمعة فتصلي عندها ليلتك ويومك ، و تصوم



يوم الجمعة ، وان استطعت ان لاتتكلم بشئى فى هذه الايام الا ما لا بد لك منه ، ولا تخرج من المسجد الالحاجة ، ولاتنام فى ليل ولانهار فافعل فان ذلك مما يعد فيه الفضل ، ثم احمد الله سبحانه فى يوم الجمعة واثن عليه ، وصل على النبى ﷺ ، وسل حاجتك و ليكن فيما تقول : اللهم ما كانت لى اليك من حاجة شرعت انا فى طلبها والتماسها ، اولم اشرع سألتكها اولم اسألكها فانى اتوجه اليك بنبيك محمد ﷺ نبي الرحمة فى قضاء حوائجى صغيرها وكبيرها . وهذه الرواية كما ترى تدل على استحباب ذلك الامر فى الوقت المضروب له وهو من يوم الاربعاء الى يوم الجمعة ، لكن الفقهاء ذكر وا استحبابه مطلقا ، وقالوا : بكونه فى الوقت المذكور افضل ، ولم يرد على استحبابه مطلقا ليل ، ولعلمهم قدس اسرارهم فهموا من هذا الخبر الاستحباب على نحو تعدد المطلوب ، ولذا قالوا بكونه فى الوقت المذكور فى الخبر افضل ، ولا باس به ، والمحكى عن المفيد (قده) الحاق المشاهد الائمة صلوات الله عليهم بمشهد النبى ﷺ فى استحباب الصوم فى ثلاثة ايام للحاجة للمسافر ، ولا دليل على الالحاق ، ولعله (قده) استنبط المالك من الخبر المقدم للاستحباب ، وانه لمكان مجاورة قبر المعصوم فحكم بالحاق المشاهد المتبركه اليه ولاوجه له .

(الامر الثامن) قدم فى الامر الرابع اعتبار العلم بالحكم فى وجوب الافطار فى السفر ، فلو صام فيه مع الجهل بوجوبه يجزى عنه ، و يسقط عنه ، القضاء ، وذلك لاعتبار العلم بالحكم بوجوب القصر فى الصلاة ، وصحة التمام مع الجهل بالحكم ، والملازمة بين القصر والافطار والتمام والصوم ، مضافا الى الاخبار المصرحة باجزاء الصوم مع الجهل بالحكم كخبر عيص وخبر عبدالرحمان وخبر ابن ابي شعبة المتقدم كلها فى الامر الرابع ،

والمرورى فى الكافى عن الصادق عليه السلام اذا سافر الرجل فى شهر رمضان افطر و ان صام بجهالة لم يقض ، مضافا الى الاجماع المحقق كما قيل ، لكن الجهل بالحكم الموضوع للحكم بوجوب الصوم هو الجهل المستمر فى تمام النهار فلو علم به فى اثناء النهار وجب عليه الافطار لخروجه عن موضوع الجاهل بالحكم فى بقية النهار كما لا يخفى .

**(الامر التاسع)** لا اشكال في ان الناسى للموضوع اعنى به السفر لوصام ولم يتذكر حتى انتهى النهار يصح صومه، كما انه لو صلى تماما ولم يتذكر في الوقت لا يجب عليه القضاء حسبما حقق في كتاب الصلاة من وجوب الاعادة على ناسى الموضوع في الوقت ، وعدم وجوب القضاء عليه لو تذكر في خارج الوقت ، ومع عدم وجوب قضاء الصلاة في خارج الوقت لا يجب عليه قضاء الصوم لو تذكر بعد انقضائه ، وذلك للملازمة بين قصر الصلاة والافطار ، وان كل من يجب عليه التمام يجب عليه الصيام ، واما الناسى للحكم ففي الحاقه بالعامد فيجب عليه القضاء او الى الجاهل فلا يجب (وجهان) اقواهما الاول ، لوجوب قضاء الصلاة عليه لما حقق في كتاب الصلاة من انحصار المعذورية في الجاهل بحكم القصر بما اذا كان جاهلا باصل الحكم جهلا مطلقا ، وكان ممن لم يقرء عليه اية التقصير ولم يفسر له ، و انصراف دليله عن كان عالما به ثم نسيه ، و يكون حكم هذا حكم من لم يأت بما يجب عليه ، و يكون الواجب عليه القضاء ، هذا مع الملازمة بينه وبين وجوب قضاء الصوم .

**(الامر العاشر)** الملازمة بين القصر والافطار ثابتة الا فيما اذا سافر بعد الزوال، ولا سيما من لم يقصد السفر من الليل فانه يجب عليه اتمام صومه، ويصح منه مع انه تجب عليه الصلاة قصرًا، او يصل الى ما يجب فيه اتمام الصلاة بعد الزوال فانه يجب عليه التمام، مع وجوب الافطار عليه حسبما فصل في كتاب الصلاة ، و يأتي في بيان شرائط وجوب الصوم ايضا . (الحاد يعشر) كل من لم يقصر في صلاته يصح منه الصوم كناوى الإقامة عشرة اذا كان خروجه عن حكم المسافر حكما لا موضوعيا ، والمتردد ثلاثين يوما، وكثير السفر ، والعاصى بالسفر ، وغيرهم كمن لم يقصد المسافة ، وربما يقال في كثير السفر بالفرق بين المكارى وغيره بجواز الافطار في المكارى دون غيره ، ولا يخفى ما فيه كما قد يقال بالفرق بين السفر لصيد التجارة و بين غيره بوجوب الصوم في الاول ، والافطار في الاخير ، وكذا بين المسافر اربعة فراسخ مع عدم الرجوع ليومه و بين غيره بوجوب الصوم ايضا في الاول ، دون الاخير، ولا وجه لشيئ من هذه الاقوال ، نعم بناء على وجوب الاحتياط في المسافر اربعة فراسخ مع عدم الرجوع ليومه في الصلاة

بالجمع بين القصر والانتام يجب الاحتياط في الصوم ايضا بالجمع بين الصوم وقضائه .  
 السادس عدم المرض او الرمد الذي يضره الصوم لا يجابه شدته او  
 طول برئه او شدة الممه او نحو ذلك سواء حصل اليقين بذلك او الظن ، بل او  
 الاحتمال الموجب للخوف ، بل لو خاف الصحيح من حدوث المرض لم يصح  
 منه ، وكذا اذا خاف من الضرر في نفسه او غيره ، او عرضه او عرض غيره ، او  
 في مال يجب حفظه وكان وجوبه اهم في نظر الشارع من وجوب الصوم ، و  
 كذا اذا زاحمه واجب اخر اهم منه ، ولا يكفي الضعف وان كان مفردا مادام  
 يتحمل عادة ، نعم لو كان مما لا يتحمل عادة جاز الافطار ، ولو صام بزعم  
 عدم الضرر فبان الخلاف بعد الفراغ من الصوم ففي الصحة اشكال فلا يترك  
 الاحتياط بالقضاء ، و اذا حكم الطبيب بان الصوم مضر وعلم المكلف من نفسه  
 عدم الضرر يصح صومه ، و اذا حكم بعدم ضروره وعلم المكلف او ظن كونه  
 مضرًا وجب عليه تركه ولا يصح منه .

في هذا المتن امور . (الاول) لاشكال في اشتراط صحة الصوم كوجوبه بعدم  
 المرض الذي يضره في الجملة بالادلة الاربعة فمن الكتاب قوله تعالى : ومن كان مريضا  
 او على سفر فعدة من ايام اخر ، و من السنة غير واحد من الاخبار التي يمر عليك بعضها  
 في الامور الآتية ، ومن الاجماع ما ادعاه غير واحد من الاصحاب ، ففي الجواهر بالاختلاف  
 اجده فيه بل الاجماع بقسميه عليه ، ومن العقل وجوب دفع الضرر وقبح ايقاع النفس  
 في مظنونه بل محتمله ، وقبح ايقاعها في التهلكة ، ولاينا في تلك الادلة ما في خبر  
 عقبة بن خالد عن الصادق عليه السلام في رجل صام وهو مريض قال عليه السلام : يتم صومه ولا يعيد ،  
 وذلك لحمله على ما اذا لم يتضرر به ، لان المدار في جواز الافطار عند المرض هو  
 حصول الضرر كما سيتضح .

(الامر الثاني) لافرق في اقسام المرض بين انواعه واقسامه من الرمد وغيره ،  
 وانما خص الرمد بالذكر تبعا للرواية ،  
 ففي خبر حريز عن الصادق عليه السلام : الصائم اذا خاف على عينيه من الرمد افطر ،

وخبر عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يجد في رأسه وجمعا من صداع شديد هل يجوز الافطار قال عليه السلام : اذا صدع صداعا شديدا واذا حمى حمى شديدة واذا رمدت عيناه رمدنا شديدا فقد حل له الافطار ، و كان عليهم ذكر الصداع ايضا ان هو ايضا مذكور في هذا الخبر ،

والاجمع ما في صحيح علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام قال : كل شئ من المرض اضر به الصوم فهو يسعه ترك الصوم ، ولعل المراد من السعة هو معناها الاعم الشامل للوجوب فيما كان تركه واجبا .

**(الامر الثالث)** لافرق في الضرر الحاصل من الصوم بين ان يكون الصوم موجبا لشدة او طول برئه او شدة المه بل ولو بحدوث مرض اخر فيما اذا كان مريضا ، بل ولو كان صحيحا ولكن يكون الصوم موجبا لصيرورته مريضا ، وفا قال للمشهور في الاخير ، لعموم ما دل على تعليق الحكم على الضرر كما في صحيح علي بن جعفر و خبر حريز المتقدمين في الامر السابق ، ومرسل الصدوق في الفقيه ، وفيه وقال صلوات الله عليه : كلما اضر به الصوم فالافطار له واجب . وتردد العلامة في المنتهى في الاخير من وجوب الصوم وسلامته من معارضة المرض ، ومن كون المريض يبيح له الافطار لاجل ان المرض يوجب حصول الضرر بصومه ، والضرر هاهنا حاحل فالخوف من حصول الضرر في السالم في معنى الخوف من زيادته و تطاوله في المريض ، و الاقوى ما عليه المشهور ولا وجه للتردد اصلا .

**(الامر الرابع)** لاشكال في سقوط التكليف بالصوم مع اليقين بالضرر لكون سقوطه معلقا على الضرر ، والعلم به احراز له فيقطع بسقوط التكليف عنه وهذا ظاهر ، وكذا يسقط مع الظن بالضرر

للاجماع بقسميه على اعتبار الظن بالضرر ،  
و كونه المورث للخوف الذي علق عليه الحكم بالسقوط في خبر الحريز المتقدم (الصائم اذا خاف على عينيه من الرمد افطر)  
وللزوم الحرج لولاه لعدم امكان العلم غالبا ،

ولقاعدة وجوب دفع الضرر المظنون ،  
ولكون مخالفته ايقاعا للنفس فى التهلكة المحرم عقلا وشرعا ، وان كان حكم  
العقل بوجوب اتباعه طريقى لانه فى مورد الضرر زاحكين حكم بحرمة الضرر و هو  
حكم نفسى ناش عن قبح الاقتحام فيه ، وحكم بحرمة ما يتحمل فيه الضرر و هو حكم  
طريقى ناش عن لزوم التجنب ، ولعل معنى التهلكة هو ذلك الذى نهى الله سبحانه عن  
القاء النفس فيها فى قوله تعالى : ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة .  
وهل الخوف الحاصل من احتمال الضرر احتمالا موهوماً او مساويا الذى يعبر  
عنه بالشك مثل العلم او الظن بالضرر ، ام لا (وجهان) مختار غير واحد من المحققين  
هو الاول ،

لكون المدار فى السقوط كما يستفاد من خبر الحرير على الخوف ، و هو  
يحصل مع الاحتمال الموهوم فضلا عن المساوى ،  
وللزوم الحرج لولاه ،

و منافات ترك الاعتناء به مع سهولة الشريعة السمحة مع امكان عدم حصول  
الظن غالبا ، لكن الاقوى هو الاخير ، لتعليق الحكم بالسقوط فى غير واحد من الاخبار  
على وجدان الضرر اللازم منه الاقتصار على العلم بالضرر ، الا انه جاز الاكتفاء بالظن  
به ايضا ، للاجماع بقسميه عليه ، واما مع الاحتمال فلا ،

ففى خبر سماعة المروى فى الكافى ما حد المرض الذى يجب على صاحبه فيه  
الافطار كما يجب عليه فى السفر من كان مريضا او على سفر قال : هو مؤتمن عليه مفوض  
اليه فان وجد ضعفا فليفطر ، وان وجد قوة فليصمه كان المرض ما كان ،

و خبر محمد بن مسلم قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ما حد المريض اذا نقه في  
الصيام فقال : ذلك اليه هو اعلم بنفسه اذا قوى فليصم ،

و خبر ابن اذنية المروى فى الكافى قال كتبت الى ابي عبدالله عليه السلام اسئله

\* قال فى مرات العقول اى خرج من مرضه وبقي فيه ضعف قال فيروز آبادى نقه من مرضه

كخرج ومنع صح وفيه ضعف .

ما حد المرض الذى يفطر فيه صاحبه ، والمرض الذى يدع صاحبه الصلاة من قيام قال :  
بل الانسان على نفسه بصيرة ، وقال ذلك اليه هو اعلم بنفسه ،

وخبر محمد بن عمران عن الصادق عليه السلام فى حديث القوم الذين رفعوا الى على عليه السلام وهم مفطرون وفيه قال على عليه السلام : فيكم علة استوجبتم الافطار لانشر بها فانكم ابصر بانفسكم ، لان الله تعالى يقول : بل انسان على نفسه بصيرة ، وهذه الاخبار التى علق فيها سقوط التكليف بالصوم على الوجدان اخص من خبر حريز الذى علق فيه السقوط على الخوف ، اللهم الا ان يقال بعدم المنافات بينهما ، بل مقتضى تلك الاخبار سقوط التكليف بوجدان الضرر ، ومقتضى خبر حريز سقوطه بخوفه ولو حصل من احتمال الضرر ، وهذا هو الاقوى ، لكن فى الاحتمال المعتد به عند العقلاء ولو لم يكن مساويا ، الا ان الاحتياط مما لا ينبغي تركه ،

ولافرق فيما يورث الاحتمال بين كونه امارة ، او تجربة ، او قول عارف من طبيب او غيره ، و فى اعتبار شهادة العدلين فى ذلك اشكال ، لخروجه عن الشهادة الحسية ، وكونه من الحدسيات ، والاقوى هو العدم ، وان لم تكن ثمرة لاعتبارها فى المقام ، لانه مع ايراثها الاحتمال المخوف يترتب عليها الحكم ولو لم تكن حجة شرعية ، ومع عدمه لا يترتب عليها الحكم ولو كانت حجة ، لان حججينة البينة مختصة بما اذا لم يعلم خلافها اذ لا معنى للتعبد بها مع العلم بخلافها ، اللهم الا ان يقال : بترتب الثمرة على حججيتها فيما اورث منها الاحتمال غير المخوف فانها يعمل بها على القول بحججيتها ، ولا يعمل بها على القول بعدمها ، والحق حينئذ عدم حججيتها لكونها حدسية .

**(الامر الخامس)** يسقط التكليف بالصوم ايضا فيما اذا خاف بسببه من الضرر

فى نفسه او غيره ، او عرضه او عرض غيره ، كما فى موارد التيقية لقول الصادق عليه السلام حين افطر فى مجلس المنصور ، وقال بعد خروجه منه : لان افطر يوما من شهر رمضان ثم اقضيه احب الى من ان يضرب عنقى ، وغير ذلك مما ورد فى التيقية ونحوها من الضرورات التى يسقط التكليف عند طروها ، وكذا يسقط عند التزام مع واجب اخر يكون اهم منه فى نظر الشارع ، كحفظ مال و نحوه مما احرز اهميته عنده فيجب عليه تركه ،

والايمان بما هو اهم ، لكن لوخالف واتى بالصوم يصح صومه، اما بالخطاب الترتيبي ، و اما بالملاك حسبما حقق في الاصول، وليس مثل الصوم عن المريض بحيث يكون باطلا لاجل كون السلامة عن المرض من شرائط وجوبه و صحته ، بل الحكم بتركه ينشاء من عجز المكلف عن الجمع بينه و بين الواجب الاهم ، و حكم العقل بلزوم صرف القدرة في الايمان بالاهم مع كون المهم ح تام الملاك ، وان المرخص له في تركه هو العجز عن اتيانه مع الايمان بالاهم ، وتفصيل ذلك مو كول الى الاصول .

**(الامر السادس)** لا يكفي الضعف المفرط في اسقاط التكليف عن الصوم اذا كان مما يتحمل عادة ، كيف و امثال كل تكليف لاينفك عن تحمل مشقة ما على حسب اختلاف التكاليف في ذلك من الحج والجهاد الى ادناها، ولذلك سمي بالتكليف مأخوذا من الكلفة بمعنى المشقة ، ولو كان الضعف مما لا يتحمل عادة يصير ضررا جاز معه الافطار ، والحاكم على ذلك هو الوجدان على ما دل عليه الاخبار المتقدمة، ومع الشك في كونه كك يجب الصوم ، لتوقف سقوط التكليف عنه باحراز كون الضعف الحاصل منه مما لا يتحمل عادة .

**(الامر السابع)** لو صام بزعم عدم الضرر فبان بعد الفراغ عنه خلافة ، و انه كان مضرا ، ففي صحته وعدم وجوب قضاؤه ، او بطلانه و وجوب قضاؤه وجهان مبنيان على كون وجدان الضرر علما او ظنا اخذ موضوعا لسقوط التكليف عن الصوم ، او ان موضوعه هو الضرر الواقعي ، وان الوجدان طريق اليه ، فعلى الاول يصح صومه لتحقق موضوعه وهو وجدان عدم الضرر ، وعلى الثاني يبطل وان جهل المكلف ببطلانه ، ولا يخفى ان الاخير هو الاظهر ، وقدمر آنفا ان العقل في موارد الضرر يكون زاحكمين حكم نفسي بحرمة الاقتحام فيه ، و حكم طريقى بلزوم الاحتراز عن مظنون الضرر و محتمله للتحرز عن الاقتحام فيه ، و حكمه الاول النفسى مما يثبت به الحكم الشرعى بحرمة الاقتحام فيه بقاعدة الملازمة بين ما حكم به العقل وما حكم به الشرع على ما حقق في الاصول .

**(الامر الثامن)** اذا حكم الطبيب بان الصوم مضر ، و علم المكلف من نفسه

عدمه فصام يصح صومه ، واذا حكم بعدمه ، وعلم المكلف بانه مضراوظن بهوجب عليه تركه ، ولا يصح منه لما تقدم من الاخبار الدالة على تحديد المرض المسقط للصوم بالوجدان ، وان قول الطبيب وغيره طرق للاحراز ، ولا شك انه مع مخالفة الطريق مع ذيه بنظر المكلف يكون المناط على وجدانه وهذا ظاهر .

مسألة ١- يصح الصوم من النائم ولو في تمام النهار اذا سبقت منه النية في الليل ، واما اذا لم تسبق منه النية فان استمر نومه الى الزوال بطل صومه ، ووجب عليه القضاء اذا كان واجبا ، وان استيقظ قبله نوى وصح ، كما انه لو كان مندوبا واستيقظ قبل الغروب يصح اذا نوى .

لا اشكال ولا خلاف في صحة صوم النائم اذا سبقت منه النية في الليل ، ولو استغرق النوم تمام النهار ، وفي الجواهر بل الاجماع عليه بقسميه بل لعلمه من الضروريات المستغنية عن الاستدلال بالاجماع والروايات انتهى ، واستدل له من الاخبار

بخبر الحسن بن صدقة المروى في الكافي عن ابي الحسن عليه السلام قال عليه السلام : قيلوا فان الله يطعم الصائم ويسقيه في منامه ، وعن مقنعة المفيد انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله : نوم الصائم عبادة ونفسه تسبيح ، وقال الصادق عليه السلام : الصائم في عبادة وان كان نائما على فراشه مالم يغترب مسلما ، ولا ينبغي الاشكال في صحة صومه عملا وان كان لا يخلو عنه علما ، فعن ابن ادريس ان النائم ليس مكلفا بالصوم وليس صومه شرعيا ، واورد عليه العلامة في المختلف بعدم سقوط التكليف بالصوم عن النائم بنومه لزوال عذره سريعا ، ووجه ما افاده الحلبي بان مراده اجراء الشارع صوم النائم مجرى الصوم الصحيح في استحقاق الثواب وفي اسقاط القضاء ، ولا يخفى ما في كلام الحلبي وفي ايراد العلامة عليه ، وفي توجيه الموجه لكلام الحلبي جميعا ، اما كلام الحلبي فلانه لعلمه اجتهاد في مقابل النص ، وذلك للنص والاجماع على صحة صومه اذا سبقت منه النية ولو استوعب نوعه تمام النهار ، ومعه فلامعنى لنفى الصحة عن صومه شرعا ، ونفى التكليف عنه بملاك كونه تكليفا بما لا يطاق ، واما ايراد العلامة عليه فبان زوال المانع عن التكليف سريعا او غير سريع او عدم زواله اصلا لا يوجب الفرق في جواز التكليف معه ، ان على فرض



مانعية النوم عن التكليف يكون مانعا بوجوده عنه ولو كان موجودا في آن واحد ، و زوال التكليف عنه في آن وجوده يوجب بطلانه رأسا لعدم جواز التبعض في الصوم ، والتفكيك في صحته بالقول بصحته في حال اليقظة وبطلانه في حال النوم ، و اما توجيه الموجه فلبعده عن كلام الحلبي جدا ، والتحقيق ان يقال : بصحة صوم النائم و كون صومه شرعيا ، وكونه مكلفا به لا لاجل زوال النوم بسرعة كما ذكره العلامة بل لاجل بقاء ملاك صحة التكليف وهو العقل الذي لا يزول بالنوم مثل زواله بالجنون والاعماء ، بل هو باق في حال النوم كبقائه في حال الغفلة والسهو من دون فرق بينه و بين الغفلة والسهو في بقاءه ، وان اختلفا بر كدة الحواس في حاله ، دون حالتى الغفلة والسهو ، كما يصح تكليف الجاهل ايضا ، ولا اقول بصحته بشرط الغفلة والسهو والنوم والجهل ، بل المنظور صحته في تلك الاحوال وان كانت الحالة تزول بها ايضا اعنى انه يصير عالما بعد ان كان جاهلا ، و ملتقنا بعد ان كان غافلا ، و متذكرا بعد ان كان ساهيا ، وقد تقدم في البحث عن صوم المغمى عليه بان النوم لا يزيل العقل ، بل انه يغطيه دون الاعماء ، و مقتضى ذلك صحة الصوم من النائم اذا سبق منه النية لعدم ما يوجب فساده من النية والعقل ، اما النية فلسبقها منه مع استدامتها الحكمية كما في الغافل والساهى ، واما العقل فلبقائه في حال النوم وان كان مغطى ، واما بقاء النية بالاستدامة الحكمية فلبقاء النية واغتراسها في حال النوم بحيث لو توجه والتفت الى حاله ليرى نفسه عازما على الصوم بانها عليه من غير تردد وتحير فيه ، فهو على نيته ان لم يكن بسبب النوم ملتقنا الى ما عليه من العزم الثابت الراسخ على ما نواه من الصوم ، وانما اعتبرنا في صحته سبق النية بالليل ، لانه مع عدمه يكون في مقدار زمان نومه من دون نية ، فلا يكون باقيا بالاستدامة الحكمية ، فيبطل صومه ح لاجل الخلل في نيته لولم يدرك بعد انتباهها زمانا يمكن تجديد النية فيها ، كما اذا انتبه في الصوم الواجب بعد الزوال ، او نام في الليل بلانية مع الالتفات بانه لانية الابد الفجر ، حيث انه ح تارك للنية عمداً ، فيبطل صومه للاخلال بنيته عمداً ، بل هو موجب للكفارة ايضا ، كما قواه في الجواهر ، ولعله الى ما ذكرناه يرجع ما في المسالك مما حققه في المقام جزاء الله عن العلم خير

الجزاء قال ( قدّه ) : اعلم ان النوم غير مزيل للعقل اجماعا ، بل انما يغطي الحواس الظاهرة ويزيل التمييز الى ان قال : النائم والغافل و نحوهما قد ينظر فيه من حيث الابتداء بمعنى توجه الخطاب اليه بالفعل ، وقد ينظر اليه من حيث الاستدامة ، والقسم الاول لاشكال في امتناع التكليف به ، والقسم الثاني قد يكون العارض مخرجا للتكليف عن اهلية الخطاب به كالجنون ، وهذا يمنع عن استدامة التكليف ايضا ، وقد لا يخرج عنه كالنوم والسهو والنسيان مع بقاء العقل ، وهذا وان منعت عن ابتداء التكليف لكن لا يمنع عن استدامة الى ان قال : ان مقتضى الصحة وهو النية والبلوغ وكمال العقل والاسلام ونحوها موجود والمانع مفقود ، واستدامة النية حكما بمعنى عدم نية المنافى حاصلة ، فتعين القول بالصحة انتهى .

اقول ولقد اجاد فيما افاد ولكنه لم يبين وجه البطلان فيما اذا كان النوم من حيث الابتداء ، بل المستفاد منه هو امتناع توجه التكليف اليه ، وهو لا يخلو عن المنع ، بل لعل مراده هو حالة التوجه الى التكليف و قصد امثاله الذي هو عبارة عن النية ، ان النية سواء كانت هي الداعي او الاخطار انما هي قصد الاتيان بالمأمور به بداعي امتثال امره ، وانما الفرق بينهما انها تعتبر على الاخطار لان تكون مقارنا مع اول العمل ، وعلى الداعي يكفي تحققها قبل العمل مع استدامةها حكما ، واذا لم يكن من حيث الابتداء ملتفتا متوجها لم يصدر منه النية في زمان يعتبر حصولها من حيث كونها داعيا او اخطاراً ، ومع عدم حصولها تبطل العبادة للخلل في نيتها ، فالمدار في البطلان فيما اذا كان النوم من حيث الابتداء انما هو من جهة فقد النية ح ، والافمع سبقها على النوم ولو كان من اول الليل فيما اذا كان قاصداً لصوم الغد ولم يستيقظ الا بعد تمام النهار من الغد يصبح صومه ، لما ذكره من النية والبلوغ وكمال العقل واستدامة النية حكما ، اللهم الا على القول بالاخطار في النية حيث يعتبر ان تكون ذاك القصد مقارنا مع اول الفجر ، وقد تقدم الفرق بين الداعي والاخطار في اول مباحث النية ، وبما ذكرناه يظهر صحة الصوم اذا نواه في اول شهر رمضان اذا قلنا بكفاية النية في اوله ، وعدم الحاجة الى تجديدها في كل ليلة ، اذا النوم في كل يوم ح مسبوق بالنية في اول الشهر ، و يترتب

على ذلك انه لو نوى الصوم في اول ليلة من شهر رمضان بل قبل الدخول فيه ثم نام ولم ينتبه الا بعد مضي الشهر لكان صومه في جميع الشهر صحيحا ، وهذا وان كان غريبا الا ان منشأه فساد الاكتفاء بنية واحدة للشهر كله ، وبما ذكرنا كله ظهر صحة ما في المتن من صحة صوم النائم اذا سبقت منه النية ، وبطلانه فيما اذا لم تسبق واستمر نومه الى الزوال في الصوم الواجب فيجب عليه القضاء في الواجب المعين ، والاعادة في غير المعين ، ويصح اذا استيقظ قبل الزوال ويجدد النية فيما اذا لم يترك النية عمداً في الليل قبل النيام ، كما انه لو كان مندوبا واستيقظ قبل الغروب يصح اذا نوى ، لما تقدم في مبحث النية من امتداد وقت النية اختياراً في الصوم المندوب الى ان يبقى من النهار لحظة والله العاصم .

### مسألة ٣- يصح الصوم وسائر العبادات من الصبي المميز على الاقوى

من شرعية عبادته ، ويستحب تمرينه عليها بل التشديد عليه لسبع من غير فرق بين الذكر والانثى في ذلك كله .

الكلام في هذه المسألة يقع في امور . (الاول) هل الصوم الصادر من الصبي و سائر عباداته صحيح شرعي ، او تمريني ، وجهان بل قولان ، اقواهما الاول ، وتفصيل ذلك يتوقف على بيان الاحتمالات في عبادته ثبوتاً ، ثم بيان ما هو الحق منها اثباتاً بما يقتضيه الدليل فنقول : اما الاحتمالات ثبوتاً فامور .

(منها) ان تكون عباداته تمرينية محضا من دون الامر بها شرعا ، لا امرا الزاميا ولا غير الزامى ، بل يكون الصادر منه كالصادر عن النائم ، وانما امر الاولياء يبعث الصبي على العبادات لكي يسهل عليهم الاتيان بها بعد البلوغ بسبب الملكية الحاصلة لهم في اتيانها بما صدر عنهم قبل البلوغ ، من دون ان يكون فيما يأتى به قبل البلوغ ملاك رجحان الزامى او غير الزامى اصلا ، فيكون حال ما يصدر منهم كما يصدر عن البهائم او غير المميز من الاطفال ، وانما الملاك في بعثهم الى العبادات حصول الملكية لهم في الاتيان بما فيه الملاك من العبادات ، وهى ما يصدر عنهم بعد البلوغ ، وعلى هذا فلا يتصف عملهم بالصحة الشرعية اصلا بمعنى الموافقة مع الأمور به ، حيث انه لا

امر بهم حتى يكون ما يصدر منهم موافقا معه تارة ، وكان صحيحا ومخالفاً اخرى وكان فاسداً ، اذ الصحة والفساد هنا بمعنى موافقة المأتمى به مع المأمور به ومخالفته ، وانت بعد تصور التمرين بهذا المعنى تعلم قطعاً بفساده ، اذ لافرق بنظر العقل القطعى بين ما يصدر عن الصبى المميز البالغ سنه الى ان لا يبقى الى بلوغه الامقدار ساعة ، وبين البالغ الى مرتبة البلوغ ، و كان التفاوت بينهما بقدر ساعة او يوم مثلاً ، لكى يقال : بانتفاء الملاك فى عمل الاول وهو من بلغ الى بلوغه ساعة ، وتحققه فى الاخير .

(ومنها) ان تكون عباداته شرعية بمعنى كون افعاله ذات ملاك ثابت فيها موجب للامر بها من الشارع ، لكن لا يجد مقتضى للالزام ، بل تكون فى ذاتها قاصرة عن حد الايجاب عليه ، لكنها موجبة للرجحان ، و لهذا صارت منشاء للامر بها فامر بها بماورد من قولهم مروهم و هم ابنا السبع وغيره ، بناء على ان الامر بالامر امر حقيقة .

(ومنها) ان تكون شرعية بمعنى كونها ذات مصلحة ملزمة مقتضية لشمول الاطلاقات الآمرة بها لولا تقييدها بما اوجب تخصيصها بالبالغين مثل حديث رفع القلم ونحوه ، فعلى الاولين يكون خروج الصبى عن موضوع التكليف بالتخصص ، وعلى الثالث بالتخصيص ، و ذلك بعد فرض كونه مميزا قابلاً لان يتوجه اليه الخطاب عقلاً .

و يترتب على الاولين وجوب استيناف الصلاة التى يبلغ فى اثنائها بغير ما ينقض الطهارة ، فيجب عليه الاستيناف بعد البلوغ ، ولا يحرم عليه قطع ما بلغ فى اثنائها بعد البلوغ ، اما على الوجه الاول فواضح ، اذ الصادر منه قبل البلوغ كالصادر عن الجمادات والبهائم مما ليس بعبادة اصلاً ، واما على الثانى فلان المأتمى به منها وان كان عبادة صحيحة شرعاً لكنه فاقد لملاك الالزام به ، والمفروض تعلق الامر الالزامى بها من حين البلوغ ، فيجب عليه الاستيناف لامتنال التكليف المتعلق به من حين البلوغ .

و يترتب على الثالث جواز الاكتفاء بما فى يده ، بل يحرم عليه القطع ، لان المصلحة فيه موجودة ، وانما المرتفع منه هو الالزام لمصلحة فى رفعه وهو ايضا يثبت بالبلوغ ، هذا ما يحتمل من الوجوه فى عباداته بحسب مقام الثبوت ، واما ما يمكن القول

به من هذه المحتملات فقد عرفت بطلان الوجه الاول و انه مما لا يحتاج بطلانه الى دليل بعد تصويره ، فيبقى تعيين احد الاحتمالين الاخيرين فقد يقال : بالاول منها و هو كون عبادات الصبي ذات مصلحة غير ملزمة اوجبت رجحانها منه مع قصور ملاكها عن حدالالزام ، وذلك لان المستفاد من الدليل كحديث رفع القلم او ما دل على الامر بامرهم بها هو اشتغال افعالهم على المصالح في الجملة ، واما كونها بقدر الالزام فلا دليل عليه اصلا ، فالمتيقن مما يثبت في افعالهم هو الرجحان القدر المشترك بين الوجوب والاستحباب ، اما كون الرجحان بقدر الالزام فلا ، ولا يخفى ما فيه

اما اولا فيما ذكر من بطلان احتمال التمرين في افعالهم ، و ذلك لعدم رؤية الفرق بين ما يصدر عن البالغ في اول بلوغه ، وبين ما يصدر عنه قبل بلوغه بساعة او يوم لكي يقال : بتمامية ملاك الالزام في الاول ، و قصوره في الاخير .

واما ثانيا فبان في التعبير برفع القلم عن الصبي دلالة على ان في عمله مقتضى الالزام وهو ملاك ، وانما الرفع نشاء عن مصلحة فيه وهي مصلحة التسهيل والارفاق كما هو مفاد الرفع ، ان رفع ما ليس فيه مقتضى الثبوت لارفاق فيه ولا امتنان به ، فيكون المرفوع اما فعلية التكليف كما هو الحق ، او تنجزه ، و ايا ما كان تكون عباداته صحيحة شرعا يترتب على ايتانها الثواب ، بل ثواب ما فيه ملاك الالزام ، ولا يترتب على عدم اتيانها العقاب لارتفاع فعلية التكليف عنه او تنجزه ، وهذا هو الموافق للتحقيق والله العالم . وقد مرنا بعض القول في ذلك في المسألة الرابعة من مسائل العرق الجنب من الحرام في الجزء الاول من هذا الشرح .

**(الامر الثاني)** يستحب تمرين الولي الصبي على العبادة ، و حمله عليها ليعتادها ولا يجد مشقة بعد البلوغ ، قال في المدارك : التمرين تفعيل من المرانة وهي العادة يقال : مرن على الشيء مرونا و مرانة تعوده واستمر عليه ، ولا خلاف ولا اشكال في استحبابه على الولي سواء كانت عبادات الصبي شرعية او تمرينية ، وانما الخلاف في مبدئه و منشأه اختلاف الاخبار في ذلك ، و عن المفيد في المقنعة انه يؤخذ الصبي بالصيام اذا بلغ الحلم ، او قدر على صيام ثلاثة ايام متتابعات ، و لعله (قده) استند في

ذلك الى خبر السكوني المروي في الكافي عن الصادق عليه السلام : اذا اطاق الغلام صوم ثلاثة ايام متتابعة فقد وجب عليه صيام شهر رمضان ولعل الوجوب المذكور فيه محمول على الاستحباب المؤكد للاجماع على اناطة الوجوب بالبلوغ ، ويحتمل حمل الخبر على التقية ، فان الوجوب عند اطاق الصوم ثلاثة ايام متتابعة منقول عن احمد محتجا بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله : اذا اطاق الغلام صيام ثلاثة ايام وجب عليه صيام شهر رمضان ، وهو المناسب مع راويه وهو السكوني ، اذ كثيرا يروى ما يوافقهم ، بل عن غير واحد من اصحاب الرجال انه منهم ، و يعضد الحمل على التقية موافقة مضمونه مع ما يحكى عن ابن الجنيد ، حيث ان المحكى عنه ايضا ذلك ، فانه يقول : يستحب ان يعود الصبيان وان لم يبلغوا الصيام ، و يؤخذوا اذا اطاقوا صيام ثلاثة ايام تباعا ، وعن الشيخ في النهاية انه يستحب ان يؤخذ الصبيان اذا اطاقوه وبلغوا تسع سنين وان لم يكن واجبا عليهم ، و ظاهره ان مبدء الاخذ هو كمال التسع ان لم يتعرض لما قبل التسع ، لكن المحكى عن مبسوطه ان مبدء ذلك بعد تمام سبع سنين ،

و يمكن ان يستدل لكون المبدء تسع سنين بما في ذيل خبر الحلبي المروي في الكافي عن الصادق عليه السلام في حديث قال عليه السلام : انا نأمر صبياننا بالصيام اذا كانوا بنى سبع سنين بما اطاقوا من صيام اليوم ، فان كان الى نصف النهار او اكثر من ذلك او اقل ، فان اغلبهم العطش والغث بفتح افطروا حتى تيعودا الصوم و يطيقوه ، فمروا صبيانكم اذا كانوا بنى تسع سنين بالصوم ما اطاقوا من صيام فان اغلبهم العطش افطروا . و ظاهره كما ترى هو الفرق بين صبيانهم و صبيان غيرهم ، بكون المبدء في اخذ صبيانهم هو اكمال السبع ، وفي صبيان غيرهم هو اكمال التسع ، فيصير دالا على كون المبدء في صبيان غيرهم هو التسع ، و بما ارسله الصدوق في الفقيه عن الصادق عليه السلام : الصبي يؤخذ بالصيام اذا بلغ تسع سنين على قدر ما يطيقه ، فان اطاق الى الظهر او بعده صام الى ذلك الوقت ، فان اغلب عليه الجوع والعطش افطر . ومثل ما ارسله الصدوق ما في فقه الرضوى وفيه : واعلم ان الغلام يؤخذ بالصيام اذا بلغ تسع سنين على قدر ما يطيقه ، فان اطاق الى

الظهر او بعده صام الى ذلك الوقت، فان غلب عليه الجوع والعطش افطر و اذا صام ثلاثة ايام ولأء يأخذه بصيام الشهر كله .

ويستدل لكون المبدء هو كمال السبع على ما اختاره الشيخ في المبسوط و استقر به العلامة في محكي المختلف بصدر خبر الحلبي المتقدم اعنى قوله **عَلَيْهِ** : انا نأمر صبياننا بالصيام اذا كانوا في سبع سنين، ولا يخفى ان هذا الخبر بصدده وزيله دال على الفرق بين صبيانهم وصبيان غيرهم ، بكون المبدء في صبيانهم هو تمام السبع ، وفي غيرهم باكمال التسع ، ولا دلالة له في غير صبيانهم بكون المبدء هو السبع كما لا يخفى .

و في الشرايع يمرن الصبي والصبية على الصوم قبل البلوغ و يشدد عليهما بسبع مع الطاقة ، و ظاهر قوله : ويشدد عليهما بسبع ، مع اطلاق قوله : قبل البلوغ انه يقول : باستحباب التمرين قبل السبع ايضا ، و بذلك الظاهر يصرح في المعتمد حيث يقول : ويؤخذ الصبي بالصوم اذا بلغ ست سنين واطاق الصوم استحبابا ، ويلزم وجوبا اذا بلغ خمس عشرة سنة ، واورد عليه بعدم الدليل على ما قاله ، لان الروايات بين ما دل على السبع او التسع او القدرة على ثلاثة ايام متواليات او الاطاقة والقوة على الصيام ، وليس فيها ما يدل على استحباب التمرين قبل السبع ولا على التشديد في السبع اقول : ولعل نظر المحقق في استحباب الست هو على صدر خبر الحلبي المذكور فيه السبع ، بناء على عدم استفادة اختصاص السبع بصبيانهم ، مع ان الخبر في المحكي عن المختلف مضبوط بالسبع في كلا الموضوعين ، فيستفاد مبدئية السبع بالنسبة الى جميع الصبيان مع ارادة الطعن في السبع من السبع الذي يحصل باكمال الست ، او كان نظره (قده) الى ما يدل على مبدئية القدرة على ثلاثة ايام متتابعات ، او على القوة والاطاقة ، ان كثيرات تحصل قبل اكمال السبع ولاسيما في القوة والاطاقة على بعض اليوم كنصفه او الاقل منه او الاكثر ، لان المدار على حصول التميز وهو يحصل قبل اكمال السبع بكثير .

وفي خبر سماعة المروى في الكافي قال سألته عن الصبي متى يصوم قال : اذا

قوى على الصيام ، وخبر زرارة والحلبى المروى فى الكافى والفقيه عن الصادق عليه السلام انه سئل عن الصلاة على الصبي متى يصلى عليه ؟ يعنى على جنازته قال : اذا عقل الصلاة قلت : متى تجب الصلاة عليه يعنى متى تجب الصلاة الفريضة عليه اذا كان حيا ، ولعل المراد بفرضها وهو ابن ست سنين ثبوتها عليه ولو نفلا ، او ثبوت استحباب تمرينه فيها فقال : اذا كان ابن ست سنين والصيام اذا اطاقه .

وخبر على بن جعفر المروى فى التهذيب عن الكاظم عليه السلام قال سألته عن الصبي ايصلى عليه اذا مات وهو ابن خمس سنين؟ فقال : اذا عقل الصلاة صلى عليه . هذا بالنسبة الى حكمه باستحباب التمرين قبل اكمال السبع ، واما التشديد عليه فى السبع فلصيروته اقوى باكمال السبع ، وعليه فكلما يصير اقوى يصير التشديد عليه أكد .

وخلاصة الكلام فى ذلك ان المتحصل من الروايات هو ان استحباب التمرين انما هو بالنسبة الى من يطبق ، والاطاقة تتفاوت بحسب اسنان الصبي ، ولعل من بلغ التسح بالطعن فى العشر ممن يطبق وفى مثله لا يوجد من لا يطبق ، فيستحب التمرين بالنسبة اليه عموما ، ويتفاوت الصبيان قبل بلوغ التسع فى القوة والاطاقة بحسب اختلاف امزجتهم و امكنتهم فى الحر والبرد فى القوة والاطاقة ، فالقوى منهم يمرن ولو لم يبلغ الست ، والضعيف منهم ممن لا يعقل الصلاة ، ولا يقوى على الصوم لا يمرن لعدم الفائدة فى تمرينه ، ومنه يظهر صحة التمرين فى الرابع عشر او الخامس عشر قبل اكماله ، كما نطق به ما فى خبر معاوية بن وهب المروى فى الكافى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام فى كم يؤخذ الصبي بالصيام قال : ما بينه وبين خمس عشرة سنة واربع عشرة سنة فان هو صام قبل ذلك فدعه ولقد صام ابنى فلان قبل ذلك فتركته .

والمروى فى الخصال عن الصادق عليه السلام : يؤدب الصبي على الصوم ما بين خمس عشرة سنة الى ستة عشرة سنة ، والمرسل المروى عن المقنع انه روى : ان الغلام يؤخذ بالصيام ما بين اربعة عشرة سنة الا ان يقوى قبل ذلك .

**(الامر الثالث)** قال فى المدارك : ما وقفت عليه من الروايات فى هذه المسألة

مختص بصوم الصبي ، وقد قطع الاصحاب باستحباب تمرين الصبية قبل البلوغ والتشديد



عليها للبسع ، ولاريب فى استحباب التمرين الا ان تعين مبدئه يتوقف على النقل انتهى ، ويدل على استحبابه فى الصبية اشتراكها مع الصبي فى ملاك استحبابه ، و هو توعده بالصيام و تسهيله عليه بعد بلوغه كما نطق به فى خبر الحلبي المتقدم .

مسألة ٣ - يشترط فى صحة الصوم المندوب مضافا الى ما ذكر ان لا يكون عليه صوم واجب من قضاء او نذر او كفارة او نحوها مع التمكن من ادائه ، واما مع عدم التمكن منه كما اذا كان مسافرا و قلنا بجواز الصوم المندوب فى السفر او كان فى المدينة و اراد صيام ثلاثة ايام للجماعة فالاقوى صحته ، وكذا اذا نسي الواجب و اتى بالمندوب فان الاقوى صحته اذا تذكر بعد الفراغ ، و اما اذا تذكر فى الاثناء قطع ، و يجوز تجديد النية حينئذ للواجب مع بقاء محلها كما اذا كان قبل الزوال ، ولو نذر التطوع على الاطلاق صح وان كان عليه واجب فيجوز ان يأتى بالمندوب قبله بعد ما صار واجبا ، وكذا لو نذر اياما معينة يمكن اتيان الواجب قبلها ، و اما لو نذر اياما معينة لا يمكن اتيان الواجب قبلها ففي صحته اشكال ، من انه بعد النذر يصير واجبا ، و من ان التطوع قبل الفريضة غير جائز فلا يصح نذره ، ولا يبعد ان يقال : انه لا يجوز بوصف التطوع و بالنذر يخرج عن الوصف ، و يكفى فى رجحان متعلق النذر رجحانه ولو بالنذر ، و بعبارة اخرى المانع هو وصف المندوب و بالنذر يرتفع المانع .

فى هذه المسألة امور . (الاول) المشهور على عدم جواز التطوع بشيئ من الصيام لمن عليه صوم واجب فى الجملة ، خلافا للمحكي عن السيد المرتضى والعلامة فى القواعد و جماعة فجوزوا التطوع به لمن عليه الفرض مطلقا ، ولو كان قضاء شهر رمضان ، و استدلل المشهور بصحيح زرارة المروى فى التهذيب فى باب كيفية الصلاة عن الباقر عليه السلام قال سألته عن ركعتي الفجر قال عليه السلام : قبل الفجر انهما من صلاة الليل ثلاث عشر ركعة صلاة الليل أتريد ان تقايس لو كان عليك من شهر رمضان اكنت تتطوع اذا دخل عليك وقت الفريضة فابده بالفريضة .

و صحيح الحلبي المروى فى الكافى والتهذيب عن الصادق عليه السلام عن الرجل عليه من شهر رمضان طائفة أيتطوع ؟ فقال : لاحتى يقضى ما عليه من شهر رمضان .  
 وخبر ابى الصباح الكنانى المروى فى الكافى والتهذيب ايضا عن الصادق عليه السلام عن رجل عليه من شهر رمضان ايام أيتطوع ؟ قال عليه السلام : لاحتى يقضى ما عليه من شهر رمضان ، وقال الصدوق فى الفقيه فى باب الرجل يتطوع بالصيام و عليه شيئى من الفرض .  
 ووردت الاخبار والاثار عن الائمة صلوات الله عليهم انه لايجوز ان يتطوع الرجل بالصيام و عليه شيئى من الفرض ، و ممن روى ذلك الحلبي و ابوالصباح الكنانى عن ابى عبدالله عليه السلام .

و فى الوسائل نقلا عن المقنع قال : اعلم انه لايجوز ان يتطوع الرجل و عليه شيئى من الفرض كذلك وجدته فى كل الاحاديث ، و يستدل للقول المحكى عن السيد باطلاق ما دل على استحباب الصوم اما فى كل يوم عدا الايام المحرمة مطلقا ، او على وجه مخصوص من الصيام المندوبة الشامل باطلاقه لمن عليه الصوم الواجب ، ولا يخفى ما فيه بعد ورود المقيد لاطلاقه و تقييده بمن لا يكون عليه الفريضة ، و اما قياس الصوم المندوب ممن عليه الفريضة بالصلاة المندوبة ممن عليه الفريضة ، بناء على جوازها منه فمندفع بيطان القياس ، و كونه مع الفارق لورود ما يدل على عدم الجواز فلا معارض فى الصوم دون الصلاة مع ما فى جواز المقيس عليه .

**(الامر الثانى)** المشهور على عدم جواز التطوع بالصوم اذا كان عليه صوم واجب ، سواء كان قضاء شهر رمضان او واجب اخر من كفارة او نذر ونحوهما ، خلافا لصاحب المدارك والحدائق واستظهر من الكلينى ايضا ، حيث انه عنون فى الكافى باباً فى الرجل يتطوع بالصيام و عليه من قضاء شهر رمضان ، ثم ذكر فيه صحيح الحلبي وخبر الكنانى حيث انه يظهر منه فتاواه باختصاص المنع عن التطوع بمن عليه قضاء شهر رمضان ، وكيف كان واختاره جملة من المتأخرين ، و استدلل للمشهور بما ارسله الصدوق فى الفقيه والمقنع من قوله فى الفقيه : وردت الاخبار والاثار عن الائمة عليهم السلام انه لايجوز ان يتطوع الرجل بالصيام و عليه شيئى من الفرض ، وفى المقنع : انه لايجوز

ان يتطوع الرجل وعليه شيئى من الفرض ، كذلك وجدته في كل الاحاديث ، وما ذكر (قده) لا يكون اقل من الخبر المرسل وقد عمل به المشهور فيكون حجة ، مثل الصحيح المسند مضافا الى تحقق ملاك المنع عن التطوع فيما اذا كان عليه واجب اخر عدا قضاء شهر رمضان وهو شغل الذمة بالصوم الواجب ، وهذا الاستدلال وان لم يخلو عن القرب حيث ان ما ارسله الصدوق و تلقاه الاصحاب بالقبول و عملوا به يكون حجة قطعا ، الا ان في المقام ما يوجب وهنه وهو قوله في الفقيه : و ممن روى ذلك الحلبي والكناني الظاهر منه كون نظره الى ما في الكافي من روايتهما التي في مورد المنع عن التطوع ممن عليه قضاء شهر رمضان من غير تعرض لماعداه بالنفى او الاثبات مع ما في ورود الاخبار والاثار عن الائمة عليهم السلام في المنع عن التطوع و عليه شيئى من الفرض مع عدم وجوده فيما بايد منا من الاخبار سوى ما تقدم من صحيح الحلبي وخبر الكناني وصحيح زرارة الوارد كلها في من عليه قضاء شهر رمضان ، وهذا مع قوله في الفقيه : و ممن يروى ذلك الحلبي والكناني يشهد بان نظره ( قده ) في قوله : ووردت الاخبار والاثار انه لا يجوز التطوع و عليه شيئى من الفرض الى هذه الاخبار الواردة في قضاء شهر رمضان ، و يرتفع الوثوق بارساله خبرا اخر ما عدا هذه الاخبار ، و من المعلوم قصور تلك الاخبار عن اثبات المنع فيما عدا قضاء شهر رمضان وان لم تدل على جوازه ، فلا بد من ان يرجع فيما عدا قضائه الى الاصل و هو يقتضى الجواز ، لكن الاحتياط لذهاب المشهور الى المنع مما لا ينبغي تركه .

(الامر الثالث) لا اشكال في عدم جواز التطوع بالصوم لمن عليه الفريضة اذا تمكن من ادائها ، واما مع عدم التمكن منه كما اذا كان مسافرا لا يجوز له الاثيان بالصوم الواجب ، وقلنا بجواز الصوم المندوب في السفر او كان في المدينة و اراد صيام ثلاثة ايام للحاجة او وجب عليه الكفارة متتابعة ولم يسع الوقت لها ففي صحة تطوعه ح (وجهان) من كون المانع تزاحم الصوم الواجب مع المندوب و اهمية الواجب عنه ومع عدم التمكن من اتيانه فلان زاحمة لكي يحكم بتقديم الهم منهما ، و من كون المانع اشتغال الذمة بالواجب ولو لم يتمكن من اتيانه و مع شغل الذمة به لا يصح

الاتيان بالمندوب ، والاقوى هو الاول لبعده الامر بترك الصوم الذى هو جنة من النار لمكان شغل الذمة بما لا يتمكن من اتيانه ، كما ان الامر بترك الصلاة المندوبة فى وقت الاجزائى للواجب و استحباب تأخير الواجب لايقاعها فى وقت الفضيلة وعدم الاشتغال بالمندوبة بعيد جدا ، فعلى القول بالمضائق فى باب الصلاة ينبغى تخصيصها بما لم يكن تاخير الفريضة لانتظار الوقت الفضلى مستحبا ، واما مع استحبابه فترك الصلاة المندوبة لاجل فريضة ينتظر مجيئى وقتها ولا يؤتى بها فى وقت ترك المندوبة مما لوجه له ، و ان كان مع دلالة الدليل عليه يجب القول به ، لكن الدليل الدال على المضائق منصرف عنه .

**(الامر الرابع)** لونسى الصوم الواجب واتى بالمندوب فى صحته وجهان ، من كون النسيان موجبا لعدم تمكنه من الاتيان بالمنسى فيصير كالفرع السابق لا يتمكن من الاتيان بالواجب ، ومن ان الاستفادة من الدليل شرطية خلوا الذمة عن الواجب ولو كانت مستفادة من النهى عن الاتيان بالنفل ، اذلا فرق فى الشرط فى كونه واقعا بين ان يكون مستفادا من الوضع او التكليف ، من امر او نهى غيرى منشاء لاستفادته ، والاقوى هو الاول ، لكون المانع ينشاء من تزامم الواجب الذى هو الاهم مع النفل كما فى الفرع السابق ، لكن فى الجواهر فصل بين الفرعين وقال : بالصحة فى صورة نسيان الواجب مع ميله بالقول بالبطلان فيما اذا لم يتمكن من الاتيان بالواجب ، ولا وجه له هذا كله فيما اذا كان التذکر بعد الفراغ ، واما اذا تذكر فى الاثناء فى المتن انه يقطع و يجوز تجديد النية ح مع بقاء محلها ، و مثله ما فى الجواهر وعليه جملة من المتأخرين ، و لكنه باطلاقه ممنوع بل الحق هو التفصيل بين ما اذا كان التذکر فى وقت يمكن اتيان الواجب معه كما اذا كان قبل الزوال ، او كان فى وقت لا يمكن ذلك ، فى الاول يجب القطع او تجديد النية فى الواجب فيما اذا لم يكن الواجب معيناً ، ويتعين التجديد فيما كان كذلك ، و على الثانى ينبغى القول بجواز التمام نفلا ، و ذلك لانه قبل التذکر كان ناسيا للواجب ، و بعد التذکر لم يكن متمكنا من ان يأتى بالواجب

فى ذلك اليوم، فلا يمنع وجوبه من اتمام النفل نفلا، ولم ار من تعرض لذلك فى هذا المقام والله العالم باحكامه .

(الامر الخامس) لو نذر التطوع على الاطلاق من غير تعيين وقت معين كما

اذا نذر صوم يوم من الايام ، او نذر صوم يوم معين يمكن اتيان الواجب قبله صح نذره، ويجوز الاتيان بالمنذور قبل ما عليه من الواجب لصيرورة النفل واجبا بطرو النذر عليه، غاية الامر انه واجب بالعنوان الثانوى الطارى عليه ، و ما كان واجبا عليه مثل القضاء ونحوه كان واجبا عليه بالعنوان الاولى ، فهوى النفل الطارى عليه الفرض حين ما يؤتى يكون فرضا صادرا ممن عليه فرض اخر، لانه نفل ويكون خارجا عن موضوع التطوع ممن عليه الفريضة من غير فرق ذلك بين بقاء الامر الندبى المتعلق بالمندوب بعد عروض الوجوب عليه بطرو الطارى كما فى وجوب امر ندبى بطرو الاجارة عليه فيما اذا آجر نفسه لاتيان امر مندوب كالزيارة وقراءة القران ونحوهما ، او وجوب مندوب بامر ممن يجب امثال امره كالوالدين بالنسبة الى اولادهما ، او الزوج بالنسبة الى زوجته ، او السيد بالنسبة الى عبده ، ونحو ذلك مما يكون المندوب بوصف كونه مندوبا متعلقا للامر الوجوبى بطريان الامر الطارى عليه ، و كان الامران طولين بمعنى اخذ الامر الندبى فى موضوع ما تعلق به الامر الوجوبى ، و جاز اجتماعهما بالطولية ، اوزال الامر الندبى كما اذا تعلق الامر الوجوبى عند طرو الطارى بنفس ما تعلق به الامر الندبى و فى رتبة تعلقه و صار الامران امرا واحدا وجوبيا، حيث يمتنع اجتماعهما فى رتبة واحدة ، ولمكان كون الامر الندبى مما لا اقتضاء فيه للمنع عن الترك، وفى الامر الوجوبى اقتضاء له، ولم يكن تنافر بينهما لعدم التنافى بين ما لا اقتضاء فيه و بين ما فيه الاقتضاء ، فلا جرم يصير مؤدى الامرين شيئا واحدا وهو الاتيان بالمأمور به مع المنع عن تركه ، فيخرج عن كونه مندوبا و يصير واجبا بالعرض اى بسبب طرو الطارى عليه ، غاية الامر انه فيما يبقى النفل بعد طرو الفرض ان الماتى به نفل و فرض ، لكن دليل المنع عن التطوع ممن عليه الفريضة لا يشملها لانصرافه الى نفل لم يطرد عليه الفرض ، وفيما اضمحل عنه وصف النفل فرض محض

خارج عن موضوع التطوع ممن عليه الفريضة رأساً ، و ما ذكرناه ظاهر بعد فرض صحة النذر ، وضرورة المنذور واجبا بطرو النذر عليه بدليل وجوب الوفاء بالنذر، انما الكلام فى صحته ، و منشاء الاشكال فى صحته هو اعتبار الرجحان فى متعلقه ، و لارجحان للنفل الصادر ممن عليه الفريضة لكونه حراما ، و مع حرمة فالارجحان فيه، و تخلص عنه المصنف (قده) فى المتن بكفاية الرجحان الجائى من قبل النذر فى صحة النذر ولا يحتاج الى رجحان سابق عن تعلقه ، وقد تكرر هذا منه فى غير موضع من هذا الكتاب ، ولكنه مما لا يمكن الموافقة معه و ذلك لتوقف صحة النذر و انعقاده على رجحان متعلقه و توقف رجحانه على انعقاده ، مضافا الى ان الاكتفاء بمثل ذلك الرجحان الجائى من قبل النذر مستلزم لتجويز نذر كل مرجوح بل محرم ، وان اجاب عنه المصنف (قده) فى كتاب الحج بان الالتزام به فى كل مورد يحتاج الى دليل يدل على كفاية الرجحان بشرط النذر فى ذاك المورد ، والا فاللازم هو القول باعتبار رجحان المتعلق لولا النذر كما ورد الدليل على صحة الصوم المندوب فى السفر بشرط النذر بان يكون المنذور الصوم فى السفر خاصة ، او الصوم فى الحضر والسفر ، و فى صحة الاحرام قبل الميقات بشرط النذر وقال : فلا يرد ان لازم ذلك ( اى كفاية الرجحان بشرط النذر) صحة نذر كل مكروه او محرم ،

و قال بعض اساتيدنا بكفاية الرجحان الذاتى الذى فى مثل الصلاة والصوم مع قطع النظر عن تعلق الامر بهما وصحة الايمان بهما بداعى ذاك الرجحان ولو سقط عنهما الامر ، و اورد عليه فى المستمسك بان هذا غير معقول ، لان ذات التطوع ان كانت راجحة امتنع النهى عن التطوع بها ، لان التطوع بالراجح من المستقلات العقلية كالتطوع بالواجب ، و ان كانت مرجوحة امتنع نذرها لاعتبار الرجحان فى متعلق النذر ، اقول يمكن ان يقال : برجحانها فى ذاتها مع صحة النهى عنها صحة ناشئة عن مزاحمتها مع الواجب الاهم ، لالاجل مرجوحية فيه ، فما فيه من الرجحان مصحح لنذره و انعقاده ، وما فيه من تفويت الواجب الاهم صار منشاء للنهى عنه ، ولولا النهى عنه لكان اللازم صحة اتيانه بترك الواجب ولو مع العصيان فى تركه فيما كان مضيقا و ذلك بداعى

ما فيه من الرجحان ، او بداعى الامر الترتبى بناء على صحته ، الا ان النهى عنه صار موجبا لبطلانه عند اتيانه بترك الواجب ولو مع عدم العصيان فى تركه فيما كان موسعا ، لان النهى فى العبادة يوجب فساده ، ولا فرق فى بطلان العبادة المنهى عنها بين ان يكون النهى عنها ناشيا عن مرجوحية متعلقه ، او عن ايجاب الاتيان به لترك ما هو الاهم ، ولكن يرد عليه (قده) بان الرجحان الذاتى فى الصوم والصلاة لا بكفى فى صحة اتيانهما عبادة ، بل فى التعبد بهما يلزم الاتيان بهما اما بداعى التقرب ، او بداعى امتثال الامر بهما مع ان النذر يتعلق بالصوم المندوب بوصف النذب ، لا به من حيث انه صوم ولو لم يكن مندوبا ، كما ان الاجارة تتعلق به كك اى يصير الاجير مشغول الذمة باتيانه بعنوان كونه صوما مندوبا عن قصد اتيانه عنه فهو صوم مندوب عن المستأجر وان كان واجبا على الموجه بالاجارة ، فالحق ان يقال : ان النذر يتعلق بالصوم بوصف كونه مندوبا ، وان نذر الصوم المنهى عنه باطل الا ان يقوم دليل على صحته ، مثل ما قام على صحة احرام قبل الميقات بالنذر لكن ليس فى المقام دليل على صحة الصوم المندوب بالنذر قبل اتيان الصوم الواجب ، ولازم ذلك عدم صحة اتيان المندوب قبل الاتيان بالصوم الواجب ، سواء نذر التطوع على الاطلاق ، او فى ايام معينة يمكن اتيان الواجب قبلها ، اما على الاول فلان طبيعة الصوم التى تعلق بها النذر تكون جامعا بين ما يؤتى به بعد اتيان الصوم الواجب وما يؤتى به قبله ، لكن ما يؤتى به قبله يكون منها عنه ولا ينعقد النذر به ، فمقتضى ذلك تضيق دائرة الطبيعة المندوبة عنها من حيث هى طبيعة ، وتختص بما ينطبق على ما يؤتى به بعد اتيان الواجب ولا يصير الطبيعة من حيث هى طبيعة واجبة بالنذر حتى تخرج بسببه عن موضوع التطوع بالصوم ، وعلى الثانى فكذلك اذ الصوم فى وقت معين يمكن اتيان الصوم الواجب قبله ايضا مما يمكن ان يؤتى به بعد اتيان الواجب قبله ، وان يؤتى به قبله ، لكن المأتى به قبله منهى عنه فلا يكون صحيحا ، والمفروض عدم صحته بالنذر ، فقهرأ ينطبق المندوب على ما يؤتى به بعد اتيان الواجب قبله ، ومنه يظهر بطلان النذر رأسا فيما اذا نذر صوم يوم معين لا يمكن اتيان الواجب قبله ، ويختص المندوب بالصوم المحرم فلا ينعقد لعدم قيام دليل

على انعقاده .

### مسألة ٤- الظاهر جواز التطوع بالصوم اذا كان ما عليه من الصوم الواجب استيجاريا وان كان الاحوط تقديم الواجب

في جواز التطوع بالصوم ممن كان الصوم الواجب عليه استيجاريا وعدم وجهان ،  
من اطلاق الادلة الدالة على المنع ، ومن ان المنساق منها هو الواجب عليه لنفسه ،  
والواجب عليه بالاستيجار ليس واجبا على نفسه بل هو واجب على المنوب عنه ،  
والنائب يؤدي ما هو فرض على غيره ، والاقوى هو الاول لمنع الانسباق ، مع ان الواجب  
بالاستيجار لا يختص بما يؤدي واجبا بالنيابة عن الغير ، بل يصح الاستيجار ولو لم يكن  
الاداء بعنوان النيابة كاستيجار شخص لعمل مشروط بالصوم في وقت غير معين ، فانه يصح  
استيجاره ويجب على الاجير اتيانه ، مع انه لا يكون فرضا على غيره وانما فرض على  
الاجير ، لكن بالاستيجار و اذا اراد ان يتطوع بالصوم يكون صومه تطوعا ممن عليه  
الفريضة نفسه الا انها فرض بالاستيجار .

فصل في شرائط وجوب الصوم و هي امور الاول والثاني البلوغ  
والعقل ، فلا يجب على الصبي والمجنون الا ان يكما قبل طلوع الفجر ،  
دون ما اذا كمالا بعده فانه لا يجب عليهما وان لم ياتيا بالمفطر ، بل و ان  
نوى الصبي الصوم ندبا لكن الاحوط مع عدم اتيان المفطر الاتمام والقضاء  
اذا كان الصوم واجبا معينا ، ولا فرق في المجنون بين الاطباقي والادواري اذا  
كان يحصل في النهار ولو في جزء منه ، اما لو كان دور جنونه في الليل بحيث  
يفيق قبل الفجر فيجب عليه .

في هذا المتن امور . (الاول) يعتبر ويشترط في وجوب الصوم كسائر العبادات  
البلوغ والعقل ، فلا يجب على الصبي والمجنون اجماعا محصلا ومنقولا ، ويدل عليه  
نصوص كثيرة كحديث المعروف في رفع القلم عن الثلاثة ، و في الوسائل عن الخصال  
عن ابن ظبيان قال : اتى عمر بامرئة مجنونة قد ذنت فامر بوجها فقال على عليه السلام : اما  
علمت ان القلم يرفع عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم ، و عن المجنون حتى يفيق ، و



عن المائم حتى يستيقظ ، ونحوه غيره .

**(الثاني)** لا اشكال في وجوب الصوم على الصبي او المجنون اذا كمالا قبل طلوع الفجر بحيث يطلع عليهما الفجر وهما كاملان ، كما لا اشكال في عدم وجوبه عليهما اذا كمالا بعد الفجر بعد تناولهما المفطر ولو قبل الزوال ، او بعد الزوال ولو قبل تناول المفطر ، انما الكلام فيما اذا كمالا بعد الفجر قبل الزوال وقبل تناولهما شيئا من المفطرات ، ففي عدم وجوب الصوم عليهما باستيناف النية من حين الكمال مطلقا ، او وجوبه كذلك ، او التفصيل بين سبق النية ليلا كما في الصبي اذا اصبح مع نية الصوم ثم كمل قبل الزوال ، ومن لم ينو الصوم ليلا بوجوب اتمام الاول ، وعدم الوجوب في الاخير اقوال ، والمشهور شهرة عظيمة كادت تكون اجماعا كما في الجواهر هو الاول ، بل عن الحلبي الاجماع عليه ، واستدل له بان الاستفادة من دليل اعتبار البلوغ والعقل في وجوب الصوم هو اعتبار تحققهما في جميع اوقات النهار بحيث لا يخلو آن منه عنهما ، كما في اعتبار الخلو عن حدث الحيض والنفاس و مع خلو اول النهار من احدهما لا يكون واجبا ، و اذا لم يكن من اول النهار الى زمان حصول الكمال واجبا لا يصح ان يصير من زمان حصوله الى اخر النهار واجبا ، لعدم صحة تبويض صوم يوم واحد في الوجوب وعدمه ، مضافا الى ان العقل شرط للصحة ايضا كما هو شرط للوجوب ، والقطعة من الصوم الخالية عن عقل صائمه محكومة بالفساد ، فلا يصح اتصاف قطعة الحاصل فيها العقل و البلوغ بالصحة ، لان الصوم الواحد لا يتبعض في الصحة والفساد ، والمحكى عن الوسيلة هو وجوب اكماله عليهما بعد حصولهما ولو مع عدم سبق النية ، وقواه في المعتمد ، ومال اليه في المدارك ، واستدل له في المحكى عن المعتمد بان الصوم ممكن في حقهما ، و وقت النية باق ، ثم اورد عليه بان الصبي لم يكن مخاطبا ، واجاب بانه الآن يصير مخاطبا ، ولو قيل بانه لا يجب صوم بعض اليوم ، قلنا اذا تمكن من نيته تسرى حكمها الى اول النهار فلا يكون تبويضا في الصوم ، ولا يخفى ما فيه لان الكلام في امكان الصوم عليهما ، فانه بعد اعتبار البلوغ والعقل في وجوب الصوم عليهما بل اعتبار العقل في صحته من اول النهار الى اخره كما هو الفرض لا يكون الصوم ممكنا عليهما ، وليس لبقاء

وقت النية دليل الاقياس المقام بالمسافر الذى يرد فى محل ينقطع به سفره قبل الزوال حين لم يتناول مفطرا قبله ،

والناسى نية الصوم ليلته اذا التفت الى نسيانه قبل الزوال وهو باطل ، لقيام الدليل على السريان فيهما دون المقام ، ومخاطبة الصبي حين البلوغ مشروط : بصحة مخاطبته فى تمام آتات النهار فلم يقم دليل على التمكن من اسراء حكم النية الى اول النهار ،

والمحكى عن الشيخ فى مبسوطه وخلافه هو التفصيل بين سبق النية منهما وعدمه ، بوجوب تجديدها فى الاول ، واكمال الصوم ، و يصح منهما ولا قضاء عليهما وعدمه فى الاخير ، لان النية تصحح الصوم ، اما فى الصبي فبناء على شرعية عباداته واضح ، و اما فى المجنون فلعدم قدح تخلل الخروج عن اهلية التكليف فى بعض النهار فى حكم النية كما فى النائم ، و اذا صح وجب ، ولا يخفى ما فيه لان تصحح الصوم بالنية اول الكلام ، كيف و يعتبر فى صحته البلوغ والعقل تمام آتات النهار ، وليس اذا تحققت نيته لكان صحيحا ولو مع فقد ما عدى نيته مما يعتبر فى صحته ، اما فى الصبي فبناء على شرعية عباداته فلا يمكن القول بصحة عباداته من الصلاة او الصوم ونحوهما الا بعد احراز كون المرفوع عنه فى حال الصبي هو الاكراه ، مع اشتراكه مع البالغين فى ملاك الاكراه ، وهذا وان كان قريبا ، وقد استظهرناه عن التعبير بالرفع كما تقدم ، لكن بناء على كون صحة عباداته لاجل تحقق ملاك الاستحباب فيها الموجب لتعلق الامر الئدى بها فلا يتم صحته بعد البلوغ ، لاستلزامه تبعض الصوم فى الندب والوجوب وكونه قبل بلوغ الصبي مندوبا ، وبعده واجبا ، وهذا وان كان ممكنا لكنه بعيد فى الغاية ، مع انه على تقدير القول به لا يكون مصححا للصوم ايضا لان وجوب الواجب منه منوط بتحقق شرط وجوبه وهو البلوغ فى تمام النهار ، ومع عدمه فى اول النهار ينتفى الوجوب عن اخره الذى تحقق فيه البلوغ ، و اما فى المجنون فالامر اوضح لانه مع اعتبار خلواصائم عن الجنون طول النهار يقدر تخلل الخروج عن اهلية التكليف فى بعض النهار ، وقياس المجنون بالنائم مع الفارق لما عرفت فى مسألة صحة صوم النائم ولو استوعب النهار اذا استبعتته

النية من ان النوم لا يخرج المكلف عن اهلية التكليف بل يكون حاله حال الجهل والغفلة اللذين يرتفعان بالتكليف ويصير عالما و متذكراً ، وهذا بخلاف الجنون والاعماء والسكر ، واما قوله : وازاصح وجب ففيه من منع الملازمة بينهما ، اذ يمكن ان يكون صحيحا لتحقيق شرط صحته ، ولا يكون واجبا لانتفاء شرط وجوبه كما فى عبادات الصبي بناء على شرعيته عن ملاك استحبابى فيها ، فالملازمة بين الصحة والوجوب هى اول الكلام .

والمحكى عن الاقتصار هو عدم وجوب الاتمام ايضا ولو مع سبق النية، لكن مع وجوب القضاء عليه لصدق الفوت عليه ، ولا يخفى ما فيه ايضا من عدم صدق الفوت مع عدم وجوبه عليه فى وقته ، وان وجوب القضاء لا يدور مدار صدق الفوت ، بل هو ينوط بقيام الدليل عليه ، وحيث لا يدل على وجوبه دليل فالقول به قول بلا دليل ، و مع الشك فالمرجع فيه هو البرائة .

فقد تبين ان الاقوال اربعة فى المقام ،

وهى القول بعدم وجوب الاتمام فى الوقت مطلقا ، ولا القضاء فى خارجه وهو ما ذهب اليه المشهور .

والقول بعدم وجوب الاتمام ايضا مع وجوب القضاء و هو المحكى عن الاقتصار .

والقول بوجوب الاتمام مطلقا ولو مع عدم سبق النية ، وهو المحكى عن المبسوط والخلاف .

والقول بالتفصيل بين سبق النية وعدمه ، وهو المحكى عن الوسيلة و قواه فى المعبر ، وان الاجود منها هو الاول ، لكن الاحوط هو الاتمام مع الاتيان بالقضا ، لكى يوافق مع جميع الاقوال كلها .

**(الامر الثالث)** لافرق فى الجنون الذى يرتفع معه التكليف بالصوم بين الاطباقي والادوارى اذا كان دوره فى النهار ولو فى جزء منه ، لاطلاق ما يدل على ارتفاعه معه .

(الامر الرابع) ما ذكر في الحكم في الجنون انما هو فيمن لا يعقل العبادة من المجانين ، واما من يعقلها وجنونه في غيرها فالاقوى وجوب الصوم عليه ، و صحته منه ، ولعل اطلاق كلام الاصحاب منزل على من عداه ، و هذا الامر لا يكون مذكورا في المتن

**الثالث عدم الانغماء فلا يجب معه الصوم ولو حصل في جزء النهار ، نعم لو كان نوى الصوم قبل الانغماء فالاحوط اتمامه .**

الكلام في صوم المغمى عليه مع سبق النية منه قبل الفجر ، تارة يقع في صحته و وجوب اتمامه لوزال الانغماء في اثناء النهار ، وقد تقدم في شرائط صحة الصوم ان الاقوى عدم صحته بطوره في جزء من النهار ولو مع سبق النية منه قبل الانغماء ، واخرى في وجوب القضاء عليه وسيأتي في فصل احكام القضاء .

**الرابع عدم المرض الذي يتضرر معه الصائم ، ولو برء بعد الزوال ولم يفطر لم يجب عليه النية والاتمام ، واما لو برء قبله ولم يتناول مفطرا فالاحوط ان ينوى ويصوم وان كان الاقوى عدم وجوبه .**

وقد تقدم في شرائط صحة الصوم اشتراط صحته و وجوبه بعدم المرض الذي يتضرر معه الصائم بالادلة الاربعة ، والذي هو في هذا المقام انه لو برء منه بعد الزوال ولم يفطر ، او قبل الزوال بعد ان افطر لا يجب عليه الامساك في بقية يومه ، اما فيما اذا برء بعد الزوال قبل ان يفطر فلفوات وقت النية في الصوم الواجب ، و هي معتبرة في صحة الصوم ، واما فيما اذا برء قبل الزوال بعد ان افطر فلفساد الصوم بالتناول ، ويستحب الامساك في هاتين الصورتين لما فيه من التشبه بالصائمين ، ولقول زين العابدين عليه السلام في خبر الزهري : من افطر لعله من اول النهار ثم قوى بقية يومه امر بالامساك عن الطعام بقية يومه وليس بفرض ، وسيأتي البحث عن استحباب ذلك في المسألة الثالثة من فصل اقسام الصوم ،

ولو برء قبل الزوال ولم يتناول مفطراً ففي وجوب تجديد النية ، و وجوب الصوم عليه وعدمه وجهان ، والمشهور على الاول ، ونسبه في ظاهر المدارك الى علمائنا

اجمع ، وادعى نفى الخلاف فيه عن المفاتيح ، وعن الذخيرة نقل الاجماع عليه عن بعض ، واستدل له المحقق فى المعتمد والعلامة فى التذكرة والمنتهى بانه قبل الزوال يتمكن من اداء الواجب على وجه تؤثر النية فى ابتدائه فيجب ، واستدل له فى المدارك بفحوى ما دل على ثبوت ذلك فى المسافر فان المريض اعذر منه ، والمحكى عن اطلاق كلام ابن زهرة وابن حمزة هو عدم الوجوب ، ومال اليه فى الجواهر لو لم يكن الاجماع على خلافه ، وفصل القول فى ذلك هو انه بعد ورود الدليل على وجوب الصوم على الجاهل والناسى والمسافر ان اعلم او تذكر او قدم من السفر قبل الزوال وتناول المفطر يقع البحث فى ان الاصل يقتضى بقاء وقت النية لا لولى الاعذار اذ ازال عذرهم قبل الزوال ولم يتناولوا المفطر ، او ان الاصل يقتضى عدم بقاءه لاعتبار كون كل جزء من اجزاء الصوم مع النية حقيقة او حكما ، واما اسراء النية المتأخرة الى ما تقدم من الامساك بلانية فمما ياباه العقل والاعتبار ، الا اذا قام الدليل عليه كما فى المسافر والجاهل بشهر رمضان والناسى ، وما لم يرد عليه الدليل فمقتضى الاصل عدم بقاءه ، ولا يخفى ان الاقرب الى النظر هو الاخير ، ولا اقل من الشك و عليه فلا محيص الا الاحتياط بان ينوى الصوم ، وان كان الاقوى عدم وجوبه بالنظر الى اقربىة كون اقتضاء الاصل عدم بقاء وقت النية فيما لم يرد على بقاءه دليل يالخصوص والله العالم .

### الخامس الخلو من الحيض والنفاس فلا يجب معهما وان كان حصولهما

فى جزء من النهار :

وقد تقدم فى شرائط صحة الصوم الاخبار الدالة على اعتبار الخلو من الحيض فى وجوب الصوم ، مع ما دل على اشتراك النفاس مع الحيض فى الاحكام ، مضافا الى الاجماع على اعتبار الخلو منه فى وجوب الصوم ايضا .

### السادس الحضر فلا يجب على المسافر الذى يجب عليه قصر الصلاة ،

بخلاف من كان وظيفته التمام كالمقيم عشرا والمتردد ثلاثين يوما والمكاري ونحوه والعاصى بسفره فانه يجب عليه التمام ، اذ المدار فى تقصير الصوم على تقصير الصلاة ، فكل سفر يوجب قصر الصلاة يوجب قصر الصوم وبالعكس .

وقد تقدم هذا الامر في شرائط الصحة مفصلا .

مسألة ١- اذا كان حاضرا فخرج الى السفر، فان كان قبل الزوال وجب عليه الافطار ، وان كان بعده وجب عليه البقاء على صومه ، واذا كان مسافرا وحضر بلده ، او بلدا يعزم على الإقامة فيه عشرة ايام فان كان قبل الزوال ولم يتناول المفطر وجب عليه الصوم ، و ان كان بعده او تناول فلا ، و ان استحبله الامساك ببقية النهار ، والظاهر ان المناسك كون الشروع في السفر قبل الزواو او بعده لا الخروج عن حدالترخص ، وكذا في الرجوع المناسك دخول البلد لكن لا يترك الاحتياط بالجمع اذا كان الشروع قبل الزوال و الخروج عن حدالترخص بعده، وكذا في العود اذا كان الوصول الى حدالترخص قبل الزوال والدخول في المنزل بعده .

في هذه المسألة امور (الاول) اختلفت الاقوال في الحاضر الخارج الى السفر فالمحكي عن المفيد (قده) ان المسافر ان خرج من منزله قبل الزوال وجب عليه الافطار والقصر في الصلاة ، وان خرج بعد الزوال وجب عليه التمام في الصيام والقصر في الصلاة ، سواء بيت نية السفر في الليلام لا ، وهو اختيار ابن الجنيد و ابي الصلاح ، الا ان ابا الصلاح مع الخروج بعد الزوال اوجب الامساك في بقية يومه مع قضاء ذاك الصوم ايضا ، و ما اختاره المفيد هو مختار المحققين من المتأخرين و عليه صاحب الجواهر (قده) ايضا وقد اختاره المصنف (قده) في المتن ، وقد انتسب الى المشهور بل قيل كاد ان يكون اجماعا ، ويستدل به بجملة من النصوص المشتملة على الصحاح وغيرها ،

ففي صحيح الحلبي المروى في الكافي والتهذيب عن الصادق عليه السلام انه سئل عن الرجل يخرج من بيته وهو يريد السفر وهو صائم قال فقال عليه السلام : ان خرج من قبل ان ينتصف النهار فليفطر وليقض ذلك اليوم ، وان خرج بعد الزوال فليتم يومه .

و صحيح محمد بن مسلم المروى في الكتب الثلاثة عن الصادق عليه السلام قال : اذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم ويعتد به من شهر رمضان .

وخبر عبيد بن زراره المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام في الرجل يسافر في شهر رمضان يصوم او يفطر؟ قال: ان خرج قبل الزوال فليفطر ، وان خرج بعد الزوال فليصم ، فقال : يعرف ذلك بقول علي عليه السلام اصوم وافطر حتى اذا زالت الشمس عزم على يعني الصيام .

وخبره الاخر المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام قال : اذا خرج الرجل في شهر رمضان بعد الزوال اتم الصيام ، فاذا خرج قبل الزوال افطر ، وهذه الاخبار مطلقة تشمل ما اذا كان مع نية السفر بالليل وعدمه في كلا حكميها اعنى الافطار فيما اذا كان الخروج قبل الزوال ، والاتمام اذا كان بعد الزوال ،

والمحكى عن الشيخ وابن حمزة وابن البراج والعلامة في بعض كتبه والمحقق في الشرائع والمعتبر والنافع اعتبار تبييت النية من الليل ، فمعه يفطر ولو خرج بعد الزوال ، ومع عدمه يجب الامساك ولو خرج قبله ، واستدل في المعتبر باطلاق قوله تعالى : ثم اتموا الصيام الى الليل . وقال : ولا يلزم ذلك علينا لان مع نيته من الليل يكون صوما مشروطا في نيته ، ولانه اذا عزم من الليل لم ينو الصوم فلا يكون صوما تاما ، ولوقيل يلزم على ذلك لو لم يخرج ان يقضيه التزمنا ذلك فانه صام من غير نية الا ان يكون جدد نيته قبل الزوال ، ثم ايد ذلك بماورد من الروايات ،

كرواية رفاعة بن موسى (المروى في التهذيب) عن الصادق عليه السلام عن الرجل يعرض له السفر في شهر رمضان حين يصبح قال : يتم صومه (يومه) ذلك .

و رواية علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام (المروى في التهذيب) في الرجل يسافر في شهر رمضان يفطر في منزله؟ قال عليه السلام : اذا احدث نفسه في الليل بالسفر افطر اذا خرج من منزله ، وان لم يحدث نفسه من الليلة ثم بداله في السفر من يومه اتم صومه .

و رواية ابي بصير المروى في التهذيب ايضا قال : اذا خرجت بعد طلوع الفجر ولم تنو السفر من الليل فاتم الصوم واعتمده من شهر رمضان ، ثم اجاب عن رواية الحلبي بانها مطلقة فيحمل على من نوى الصوم من الليل ، والاطلاق لاينا في الصريح انتهى ما في المعتبر ، ويدل على هذا القول اخبار اخر كمرسل ابراهيم بن هاشم عن الرضا عليه السلام و

فيه : لو انه خرج من منزله يريد النهر و ان زاهبا و جائيا لكان عليه ان ينوى من الليل سفرا و الافطار ، فان هو اصبح ولم ينو السفر فبداله من بعد ان اصبح فى السفر قصر ولم يفطر يومه ذلك ،

و المرسل الاخر عن ابي بصير : اذا خرجت بعد طلوع الفجر ولم تنو السفر من الليل فاتم الصوم و اعتمد به من شهر رمضان .

و مرسل سماعة عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : اذا اردت السفر فى شهر رمضان فنويت الخروج من الليل فان خرجت قبل الفجر او بعده فانت مفطر و عليك قضاء ذلك اليوم ،

و خبر سليمان بن جعفر الجعفرى قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل ينوى السفر فى شهر رمضان فيخرج من اهله بعد ما يصبح فقال : اذا اصبح فى اهله فقد وجب عليه صيام ذلك اليوم الا ان يدلج دلجة ❖

و ظاهر المحكى عن المبسوط اعتبار تبييت النية و الخروج قبل الزوال فى الافطار ، و ان اتفى احدهما لزمه الصوم و لا قضاء عليه ، و قال الشيخ الاكبر فى رسالة الصوم : ولم نقف له على مستند ، ثم حكى عن بعض مشايخه ان فيه جمعا بين الاخبار الدالة على اشتراط الافطار بالخروج قبل الزوال ، و بين الدالة على اشتراطه بالعزم على السفر ، بتخصيص ما دل على الافطار قبل الزوال بما اذا عزم على السفر من الليل ، لان التعارض بينهما بالعموم من وجه ، فيقيد عموم كل منهما بخصوص الآخر ، فان الظاهر يحمل على النص ، و مثل هذا الجمع لا يحتاج الى الشاهد ، ثم قال : وعلى هذا استدلال للشيخ و تبعه بعض مشايخنا ، ثم شرع (قده) فى تزييف هذا الجمع ، و انه مستلزم للمجمع بين النقيضين بما سنبين ما افاده (قده) هذا

و عن على بن بابويه عدم اشتراط الافطار بشيئ من الامرين لا الخروج قبل الزوال ، و لا تبييت النية بالليل ، بل لو خرج قبل الغروب يجب عليه الافطار و يبطل

❖ الدلجة السير بالليل يقال ادلج بالتحفيف اذا سار من اول الليل و بالتشديد اذا سار

من آخره و الاسم الدلجة بالضم و الفح (مجمع البحرين)



صومه وىجب عليه قضاؤه ولو لم يبيت الصيام من الليل .

و استدلل له بخبر عبد الاعلى مولى آل سام المروى فى التهذيب فى الرجل يريد السفر فى شهر رمضان قال: يفطر و ان خرج قبل ان تغيب الشمس بقليل ، هذه خلاصة الاقوال الظاهرة فى المسألة وهى القول باشتراط الخروج قبل الزوال فى الافطار ولو مع التبييت ، والقول باشتراط التبييت ولو خرج بعد الزوال ، والقول بكفاية احد الامرين فى الافطار و وجوب الاتمام عند انتفائهما معا كما اذا خرج بعد الزوال من دون تبييت ، والقول بعدم اعتبار شئى منهما بل يىجب الافطار ولو خرج بعد الزوال من دون التبييت ، والاجود منها هو القول الاول الذى نسب الى الشهرة ، اما عندنا فبملاك تحقق الحجية فى الاخبار الدالة عليه ، وانتفائها فى الاخبار الدالة على ما عداه من استناد المشهور الى هذه الاخبار والاعراض عما سواها ، ولاسيما الشهرة القدمائية التى عليها التعويل فى الاستناد و الاعراض فلانتهى الامر الى اعمال قواعد التعارض بسقوط العامين من وجه فى مورد التعارض، مع عدم الترجيح لاحدهما والاخذ بالمرجح فيما له الترجيح ،

و اما مع الاغماض عما ذكرناه والبناء على تعارض هذه الاخبار فيقال : ان كل واحدة من الطائفتين اعنى ما تدل على اعتبار الخروج قبل الزوال فى الافطار، و ما تدل على اعتبار التبييت فيه متعرضة لشرطيتين ، فالطائفة الاولى تحتوى على شرطية اذا خرجت الى السفر قبل الزوال فافطر ، وشرطية اذا خرجت بعد الزوال فتمم الصوم، والطائفة الثانية تشتمل على شرطية اذا خرجت مع التبييت فافطر، وشرطية اذا خرجت بلا تبييت فتمم ، والمعارضة انما تقع بين الشرطية الاولى اعنى اذا خرجت قبل الزوال فافطر ، وبين الشرطية الثانية من الطائفة الثانية اعنى اذا خرجت بلا تبييت فتمم، فيما اذا خرج قبل الزوال بلا تبييت ، حيث ان مقتضى الشرطية الاولى من الطائفة الاولى هو الافطار ، ومقتضى الشرطية الثانية من الطائفة الثانية هو الاتمام ، وبين الشرطية الثانية من الطائفة الاولى اعنى اذا خرجت بعد الزوال فتمم، والشرطية الاولى من الطائفة الثانية اعنى اذا خرجت مع التبييت فافطر ، فيما اذا خرج مع التبييت بعد الزوال ، حيث

ان مقتضى الشرطية الثانية من الطائفة الاولى هو الاتمام ، ومقتضى الشرطية الاولى من الطائفة الثانية هو الافطار ، واما بين الشرطية الاولى من الطائفتين ، والثانية منهما فلا تعارض اصلا ،

و ح فطريق الجمع بين الطائفتين في مورد التعارض

اما بتقييد اطلاق كل من الشرطيتين بالآخرى ، وهذا ما ذكره بعض مشايخ الشيخ الاكبر قدس سرهما في تقرير الاستدلال لما ذهب اليه الشيخ في المبسوط من اعتبار الخروج قبل الزوال والتبئيت معا في الافطار ، لكنه يؤدى الى الجمع بين النقيضين ، لان مقتضى تقييد قولنا : اذا خرجت قبل الزوال فافطر بقولنا : اذا خرجت من دون التبئيت فتمم هو اعتبار التبئيت في الافطار وعدم جواز الافطار من دون التبئيت ، ومقتضى تقييد الشرطية الاولى من الطائفة الثانية اعنى قولنا : اذا خرجت من دون التبئيت فتمم ، بالشرطية الاولى من الطائفة الاولى اعنى قولنا : اذا خرجت قبل الزوال فافطر ، هو عدم اعتبار التبئيت في الافطار قبل الزوال ، فيازم اعتبار عدم اعتبارهما وهذا هو التناقض ، واما بتقييد اطلاق الشرطية الاولى من الطائفة الاولى بالثانية من الطائفة الثانية ، وبقاء الشرطية الاولى من الطائفة الثانية على حالها ، ومقتضاه هو البناء على اعتبار التبئيت مطلقا ، سواء خرج قبل الزوال او بعده ، فيجب الافطار معه ولو خرج بعد الزوال ، والاتمام مع عدمه ولو خرج قبل الزوال ،

واما بتقييد اطلاق الشرطية الاولى من الطائفة الثانية اعنى قولنا : اذا خرجت مع التبئيت فافطر ، بالشرطية الثانية من الطائفة الاولى اعنى قولنا : اذا خرجت بعد الزوال فتمم ، وبقاء الشرطية الاولى من الطائفة الاولى على حالها من الاطلاق ، ومقتضاه هو ما ذهب اليه المشهور من كون المدار في الافطار على الخروج قبل الزوال ووجوب اتمام الصوم مع الخروج بعد الزوال ولو مع تبئيت النية ليلا ، ولو كان لاحد التقييدين مرجح يجب تقديمه ، ومع عدم المرجح في البين يسقط المتعارضان في مورد التعارض ، وهو في مورد الخروج قبل الزوال بلا تبئيت النية ، وبعد الزوال مع التبئيت لولم يكن لاحدهما ترجيح ، لكن الترجيح للطائفة الاولى الدالة على اعتبار الخروج قبل الزوال

في الافطار لكونها اكثر ، و وجود الصحيح فيها ، واشتهار مضمونها بين الاصحاب ولا سيما القدماء ، وضعف سند الطائفة الثانية وكونها معرضا عنها ، وضعف دلائلها وموافقتها مع العامة كالا وزاعى و ابى ثور والزهرى والنخعى و مكحول على ما حكى فى منتهى العلامة ، فالمتحصل من هذا المبحث بطوله هو ان المدار فى الافطار هو الخروج قبل الزوال ولو لم يبيت الليل ، ومع الخروج بعد الزوال يجب الاتمام ولو مع عدم التبيت ، وبما ذكرناه ظهر بطلان القول بوجوب الافطار مطلقا ، ولو مع الخروج بعد الزوال من دون التبيت ، وذلك لعدم اعتبار خبر عبد الا على لكونه غير منسوب الى الامام عليه السلام اولا ، و انه مطلق يمكن تقييده بما يدل على اعتبار التبيت ثانيا ، و انه معرض عنه ساقط عن الحجية بالاعراض ثالثا ، والحمد لله على انعامه .

(الامر الثانى) لا اشكال فى انه اذا حضر المسافر بلده او بدأ عزم على الإقامة فيه عشرا وكان بعد الزوال ولو لم يتناول مفطراً ، او قبل الزوال وقد تناوله قبل حضوره لا يجب عليه صوم ذلك اليوم ، و يجب عليه القضاء ، للاجماع المدعى على ذلك ، والنصوص الآتية الدالة عليه خلافا لظاهر اطلاق ما فى النهاية من اطلاق وجوب الصوم عليه ، وسقوط القضاء عنه اذا قدم اهله ولم يكن قد فعل ما ينقض الصوم لو لم يحمل على قدومه قبل الزوال ، كما انه لا اشكال فى جواز تناوله المفطر قبل قدومه ولو مع علمه بانه سيدخل قبل الزوال ، ولو قدم قبل الزوال ولم يتناول شيئاً من المفطر وجب عليه الصيام ، ويكتفى باتمامه ، ولا يجب عليه القضاء ، و يدل على الجميع مضافا الى الاجماع عليه نصوص كثيرة .

ففى صحيح يونس المروى فى الكافى و الفقيه والتهذيب عن الكاظم عليه السلام :  
 فى المسافر يدخل اهله وهو جنب قبل الزوال ولم يكن اكل فعليه ان يتم صومه ولا قضاء عليه يعنى اذا كانت جنابته من احتلام ، قال المجلسى (قده) فى شرح الكافى قوله : يعنى الخ لعله من كلام يونس وحملها على جنابة لم تخل بصحة الصوم ،

و خبر محمد بن مسلم المروى فى الكافى ايضا عن الصادق عليه السلام قال : فاذا دخل ارضاً قبل طلوع الفجر وهو يريد الإقامة بها فعليه صوم ذلك اليوم ، و ان دخل بعد

طلوع الفجر فلاصيام عليه وان شاء صام ، وحمل قوله عليه السلام : فلاصيام عليه على ما اذا افطر قبل قدومه و قوله : وان شاء صام على التخيير بين ترك تناول قبل التقدم لكي يقدم قبل الزوال غير متناول للمفطر ، و بين تناوله قبله لكي لا يجب عليه الصوم بعد التقدم .

و خبر رفاة بن موسى المروى فى الكافى ايضا عن الصادق عليه السلام عن الرجل يقبل فى شهر رمضان من سفر حتى يرى انه سيدخل اهله ضحوة او ارتفاع النهار قال : اذا طلع الفجر وهو خارج ولم يدخل فهو بالخيار ان شاء صام وان شاء افطر .  
و خبر محمد المروى فى الكافى قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل قدم من سفر فى شهر رمضان ولم يطعم شيئاً قبل الزوال قال عليه السلام : يصوم .

و خبر ابى بصير المروى فى التهذيب قال سألته عن الرجل يقدم من سفر فى شهر رمضان فقال : ان قدم قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم ويعتد به .

و مضمرة سماعة عن الرجل كيف يصنع اذا اراد السفر الى ان قال : بعد زوال الشمس افطر ولا يأكل ظاهراً ، وان قدم من سفره قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم ان شاء ، وهذا الخبر الاخير يدل على استحباب ترك الاكل فيما اذا دخل من سفره بعد الزوال فى بقية يومه ، بعد حمل النهى فى قوله : ولا يأكل ظاهراً عليه ، ويدل على ذلك ايضا

مضمرة اخر لسماعة المروى فى الكافى قال سألته عن مسافر دخل اهله قبل زوال الشمس وقد اكل قال : لا ينبغي له ان يأكل يومه ذلك شيئاً ، ولا يواقع فى شهر رمضان ان كان له اهل ، و دلالة على الاستحباب واضحة بعد التعبير بقوله : لا ينبغي .  
واصرح من ذلك ما فى خبر الزهرى المروى فى الكافى عن زين العابدين عليه السلام وفيه : و اما صوم التاديب فان يؤخذ الصبى اذ اراهق بالصوم الى ان قال عليه السلام : وكذلك المسافر اذا اكل اول النهار ثم قدم اهله امر بالامساك بقية يومه وليس بفرص ، و بهذه الاخبار يندفع ما يحكى عن المفيد والمرضى والخلاف من ايجاب الامساك عليه تعبداً

لولم يحمل على الاستحباب المؤكد ، كما ان بالاخبار المتقدمة يندفع ما عن الغنية من اطلاق استحباب الامساك للمسافر اذا قدم اهله لولم يحمل على ما بعد الزوال ، او على صورة تناول المفطر ولو كان قبل الزوال ، و كيف كان فالحكم واضح لا اشكال فيه اصلا .

**(الامر الثالث)** اعلم ان المسافر الذي يكون موضوعا للاحكام السفرى هو الذى يتلبس بالسفر ويشغل به ، وقد تحقق فى كتاب الصلاة باعتبار كونه ملتبسا بالضرب فى المسافة ، و ان مبدء المسافة هو اخر بلده ، فبالخروج عن اخر بلده يصدق عليه المسافر لا الخروج من منزله قبل الخروج من بلده ، ولا الخروج عن حد الترخيص اذا تغير آخر البلد مع آخر منزله ، ومع حد الترخيص ، فحد الترخيص مبدء لحكم السفر لانه مبدء لموضوعه ، وليس يجب توافق مبدء السفر مع مبدء حكمه كما انه بالخروج عن المنزل لا يصدق عليه المسافر مادام كونه فى بلده و لم يخرج منه ، نعم قد يتوافق اخر البلد مع اخر المنزل كمنزل اهل البادية من الكوخ والخيم ، حيث ان خيمته بلده لولم يكن محل الخيم بلده ،

اذا تبين ذلك فنقول : هل المناط بالخروج الى السفر والرجوع عنه قبل الزوال او بعده هو الشروع فى السفر الذى يحصل بالخروج عن البلد لاعتن المنزل ولا عن حد الترخيص وبا لتقدم الى البلد لا الدخول فى المنزل ولا فى حد الترخيص ، او المناط على الخروج من حد الترخيص والعود اليه ، وذلك بعد القطع بعدم كون المناط على الخروج من المنزل والعود اليه اذا تفاوت اخر المنزل مع اخر البلد ، وذلك للقطع بعدم تحقق السفر موضوعا مادام كونه فى البلد ( وجهان ) ، من كون حد الترخيص كما ذكرناه مبدء لحكم السفر للموضوعه ، و من احتمال كونه مبدء للسفر موضوعا ، و الاقوى منهما هو الاول ، و ذلك لصدق المسافر على من كان بين البلد وبين حد الترخيص قطعا ، كالقطع بعدم صدقه على من كان بين منزله وبين اخر البلد ولم يخرج بعد عن البلد ، لكن الاحتياط بالجمع بين الصوم وبين قضائه اذا كان الشروع فى السفر بالخروج عن البلد قبل الزوال ، والخروج عن حد الترخيص بعده ، او كان الوصول الى حد الترخيص

قبل الزوال ، والدخول في البلد بعده مما لا ينبغي تركه ، وكان على المصنف (قده) ان يعبر بالدخول في البلد بعد الزوال بدلا عن قوله : والدخول في المنزل كما لا يخفى .

مسألة ٢- قد عرفت التلازم بين اتمام الصلاة والصوم وقصرها و الافطار، لكن يستثنى من ذلك موارد، احدها الاماكن الاربعة فان المسافرين يتخير فيها بين القصر والتمام في الصلاة وفي الصوم يتعين الافطار. الثاني مامر من الخارج الى السفر بعد الزوال فانه يتعين عليه البقاء على الصوم مع انه يقصر في الصلاة . الثالث مامر من الراجع من سفره فانه ان رجع بعد الزوال يجب عليه الاتمام مع انه يتعين عليه الافطار .

وقد تقدم الدليل على التلازم في شرائط صحة الصوم كخبر معاوية بن وهب وخبر

سماعة والمرسل المروي في مجمع البيان، ص ٢٩٣

و يدل على ذلك مضافا الى الاخبار المتقدمة خبر الفضل بن شاذان المروي في العيون عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المأمون : اذا قصرت افطرت و من لم يفطر لم يجز عنه صومه في السفر وعليه القضاء لانه ليس عليه صوم في السفر، هذا وقد استثنى من ذلك موارد ،

منها الاماكن الاربعة التي يتخير فيها بين القصر والتمام في الصلاة، حيث انه يتعين عليه الافطار ، ولا يتخير له بين الصوم والافطار ، وذلك لانه ليس في ادلة ثبوت التخير في الصلاة ما يدل على ثبوته في الصوم، كما لادلالة في الاخبار الدالة على الملازمة بين القصر والتمام على الملازمة بين التخير في القصر والتمام في الصلاة ، والتخير في الصوم والافطار في الصوم، فادلة وجوب الافطار في السفر تعيينا سليمة عما يوجب تخصيصها بما عدا اماكن التخير ،

مضافا الى خبر عيسى بن عثمان عن الصادق عليه السلام عن اتمام الصلاة والصيام في

الحرمين فقال : اتمها ولو صلاة واحدة . فان الاكتفاء في الجواب بالصلاة وترك التعرض عن الصوم يشهد على اختصاص الحكم بالصلاة ، و دعوى كون الضمير في قوله : اتمها تشية راجعا الى الصلاة والصوم يكذبها مخالفته مع النسخ المضبوطة على نحو الافراد ،

مع ان الضمير التثنية لا يلائم مع قوله : ولو صلاة واحدة، اذ هو شاهد على افراد الضمير، وبالجملة فالحكم لعله مما لا اشكال فيه .

و منها الخارج الى السفر والراجع عنه بعد الزوال فانه يتعين على الاول اتمام صومه مع تعين القصر عليه فى الصلاة ، وعلى الثانى الافطار مع تعين اتمام عليه فى الصلاة، وقدم حكم هاتين الصورتين مفصلا فى المسألة الاولى من هذا المبحث. ص ٣٣٠

**مسألة ٣-** اذا خرج الى السفر فى شهر رمضان لا يجوز له الافطار الا بعد الوصول الى حد الترخيص ، و قدمر سابقا وجوب الكفارة عليه ان افطر قبله .

وقد حررنا البحث فى ذلك مفصلا فى طى المسألة الحادية عشر من فصل الكفارة ص ١٩٧ .

**مسألة ٤-** يجوز السفر اختيارا فى شهر رمضان بل ولو كان للفرار من الصوم كما مر ، و اما غيره من الواجب المعين فالاقوى عدم جوازه الا مع الضرورة كما انه لو كان مسافرا وجب عليه الإقامة لاتبانه مع الامكان.

اما جواز السفر اختيارا فى شهر رمضان ولو للفرار من الصوم فقد مر البحث عنه فى المسألة الخامسة والعشرين من فصل الكفارة ص ٢٣٣ ، واما فى غير شهر رمضان من الواجب المعين ففى جوازه وعدمه لو كان حاضرا، و وجوب الإقامة لاتبانه مع امكانها اذا كان مسافرا، قولان مبنيان على ان الحضر من شرائط وجوب الصوم ، او من شرائط وجوده على نحو يجب ابقائه لو كان متحققا ، و ايجاده لو كان معدوماً ، فعلى الاول فلا يجب ابقائه لو كان موجودا ، ولا ايجاده لو كان معدوما ، بخلاف الاخير و توضيح ذلك ان شرائط الوجوب كلها مما لا يجب تحصيله لو كانت معدومة ، ولا حفظها لو كانت موجودة من غير فرق بين الاختيارية منها و غيرها ، اما ما لا تكون بالاختيار فواضح ضرورة امتناع ايجادها لكى يصح تعلق التكليف بايجادها او ابقائها بعد وجودها كالزمان مثلا، واما ما كان منها اختياريا فلان فعلية وجوب الواجب اعنى ذى المقدمة منوطة بتحقق وجود مقدمة وجوبه فما كانت فعلية وجوبه كك لا يعقل ان يترشح من

وجوبه خطاب مقدمى متعلق بايجاد مقدمته عند عدمها او حفظها عند وجودها ، لان فعليته متحققه على تقدير وجود تلك المقدمة ، ولا اقتضاء لها لاثباتها او ابقائها كما هو شأن الواجب المشروط ، واما شرائط وجود الواجب فهى على انحاء .

فمنها ما يكون خارجا عن الاختيار ، وهذا كشرائط الوجوب مما لا يعقل ايجابه بالوجوب المقدمى ، بل لا بد من ان يكون فعلية وجوب زيه مشروطا بوجوده لكونه خارجا عن الاختيار .

و منها ما يكون امراً اختيارياً ويكون شرطا للواجب على نحو اطلاق غير مأخوذ فى شرطيته نحو من الانحاء ، و هذا مما يجب تحصيله بالوجوب المقدمى لو كان معدوما ويجب حفظه لو كان موجوداً اذ توقف وجود الواجب على حفظه .

و منها ما يكون شرطا على نحو يجب حفظه لو كان موجوداً ، ولا يجب تحصيله لو كان معدوما ، ولعل الوضوء قبل الوقت يكون من هذا القبيل ، حيث انه لو كان على الوضوء قبل الوقت ، ويعلم انه اذا نقضه لا يتمكن من تجديده ، بناء على القول بوجوب حفظه ح مع الامكان ، ولو لم يكن مع الوضوء ويعلم انه لو لم يتوضأ لم يتمكن منه بعد مجئى وقت الصلاة لا يجب عليه الوضوء .

ومنها ما يكون بوجوده الاتفاقي شرطا للواجب ، وهذا ايضا مثل شرط الوجوب لا يعقل ان يصير واجبا بالوجوب المقدمى . اذ تبين ذلك فنقول : الامر فى شرطية الحضر للصوم يدور ثبوتا بين ان يكون شرطا لوجوبه ، او شرطا لوجوده على احد انحاء شرطيته لكن من وجوب القضاء على المسافر استفاد شرطية للواجب لا للوجوب ، لان شرط الوجوب دخيل فى الملاك ، و عند انتفائه يمتفى الملاك ، و مع انتفائه لا يصير القضاء واجبا ، لان وجوبه ينشأ من وجوب تدارك الملاك الفاتت بفوت الاداء باتيان القضاء فبوجوب القضاء يستكشف ان ملاك وجوب الصوم فى الاداء تام و انما السفر مانع عن احرازه فى ظرف تماميته ، لا انه بالحضر يصير زاملا لك فحال الحضر بالنسبة اليه كحال الطهارة بالنسبة الى الصلاة ، و لازم ذلك عدم جواز السفر فيما اذا كان عليه الصوم الواجب المعين من شهر رمضان ، او غيره من الواجب المعين بالاصل ،



كقضاء شهر رمضان اذا صار مضيقا ، او بالعارض كالنذر المعين و وجوب الاقامة لاتيانه اذا كان مسافرا ، لكن الدليل دل على جواز السفر في شهر رمضان فيستفاد منه كون شرطية الحضر بالنسبة اليه على نحو شرط الوجود الذي لا يجب بالوجوب المقدمي ، بل كان شرطيته بوجوده الاتفاقي ، وهذه الاستفادة منتغية فيما عداها ، واطلاق شرطية الشرط يقتضى ان يكون شرطا مطلقا فيفترق صوم شهر رمضان عن غيره من اقسام الواجب المعين بعدم وجوب تحصيل مقدمته التي هي الحضر دون ماعداها ، اللهم الا ان يقال بعدم الفرق بينهما وان ما ثبتت شرطيته فيه يكون شرطا في غيره على نحو اشتراطه فيه ، وهذا ليس ببعيد بعد كون الصوم حقيقة نوعية واحدة ، و انما الاختلاف بين اصنافها و افرادها باختلاف عوارضها المصنفة والمشخصة ، ولقد اجاد صاصب الجواهر (قده) حيث يقول: ان الصوم لا يجب الاعلى الحاضر ، وانه لا يجب عليه ان يحضر فلا يكون مكلفا بتحصيل الحضر بل السفر باق على ما هو عليه من الاباحة ، و هذا في شهر رمضان بل لعل ذلك كذلك في كل صوم قد تعين كقضاء شهر رمضان عند التضييق وصوم النذر المعين وصوم الكفارة اذا تعين فيكون الحاصل من مجموع الأدلة وجوب الصوم على من كان حاضرا ، وعدمه على المسافر الا ما خرج بالدليل انتهى ما افاده بمعناه ، ويؤيد ذلك ما في خبر عبدالله بن جندب وفيه قال عبدالله بن جندب : سمعت من زارة عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن رجل جعل على نفسه نذر صوم فحضرته نية في زيارة ابي عبدالله عليه السلام قال عليه السلام : يخرج ولا يصوم في الطريق فاذا رجع قضى ذلك ، وفيه دلالة على جواز السفر ممن عليه صوم واجب معين بالنذر من غير اضطرار الى السفر ، فيلحق ماعدا الواجب المعين بالنذر به لعدم القول بالفصل .

مسألة ٥- الظاهر كراهة السفر في شهر رمضان قبل ان يمضي ثلاثة

و عشرون يوماً الا في حج او عمرة او مال يخاف تلفه او اخ يخاف هلاكه .

قد مر حكم هذه المسألة مستوفى في المسألة الخامسة والعشرين من فصل

الكفارة ص ٢٣٣ .

مسألة ٦- يكره للمسافر في شهر رمضان بل كل من يجوز له الافطار

التملى من الطعام والشراب ، وكذا يكره له الجماع فى النهار بل الاحوط  
تركه وان كان الاقوى جوازه .

قال فى الشرائع : من له الافطار فى شهر رمضان يكره له التملى من الطعام  
والشراب ، وقال فى المدارك: يندرج فىمن يسوغ له الافطار المريض والمسافر والحائض  
والشيخ والشيخة وغيرهم ثم قال: وقد قطع الاصحاب بكراهة التملى من الطعام والشراب  
للجميع ، واستدلوا عليه بان فيه تشبيها بالصائمين ، وامتناعا من الملاذ طاعة للهِ انتهى ،  
ويدل على كراهة ذلك على المسافر صحيح ابن سنان المروى فى الكافى عن الصادق عليه السلام  
عن الرجل يسافر فى شهر رمضان ومعه جارية له أفله ان يصيب منها بالنهار فقال :  
سبحان الله اما يعرف هذا حرمة شهر رمضان ان له فى الليل سباحطويلاً قلت : أليس له  
أن يأكل ويشرب ويقصر؟ قال : ان الله تبارك و تعالى قد رخص للمسافر فى الافطار  
والتقصير رحمة وتخفيفا لموضع التعب والنصب و وعت السقر ولم يرخص له فى مجامعة  
النساء فى السفر بالنهار فى شهر رمضان ، و اوجب عليه قضاء الصيام ولم يوجب عليه قضاء  
تمام الصلاة اذا آب من سفره ثم قال : والسنة لا تقاس وانى اذا سافرت فى شهر رمضان ما  
آكل الا القوت وما اشرب كل الرى .

و خبره الاخر المروى فى الكافى والتهذيب عن الرجل يأتى جاريته فى شهر  
رمضان بالنهار فى السفر فقال: ما عرف هذا حق شهر رمضان ان له فى الليل سباحطويلاً ،  
ومن تعليل الحكم فى هذين الخبرين بكونه لحرمة شهر رمضان يستفاد عدم اختصاصه  
بالمسافر بل يعمه وكل من يسوغ له الافطار فى شهر رمضان مع امكان اتمامه بالاجماع ،  
ان لم يحك الخلاف فيه عن احد الاعن الحلبي المحكى عنه حرمة التملى فى  
خصوص ذى العطاش مستدلاً

بموثقة عمار المروى عن الصادق عليه السلام فى الرجل يصيبه العطش حتى يخاف  
على نفسه قال عليه السلام : يشرب بقدر ما يمسك رمقه ولا يشرب حتى يروى .  
و خبر مفصل بن عمر المروى فى الكافى ايضا عن الصادق عليه السلام وفيه قلت لابي  
عبدالله عليه السلام ان لنا فتيات وشبابا (فتيان وبنات) لا يقدرّون على الصيام من شدة ما يصيبهم

من العطش قال: فليشربوا بقدر ماتروى به نفوسهم وما يحذرون ، وفيه اولا بالمنع عن ظهور هذين الخبرين في حكم سقى من يسوغ له الافطار في شهر رمضان على ما هو محل الكلام في هذه المسألة ، لاحتمال ان يكون المنع عن الامتلاء لاجل ان المقدار المسوغ من الشرب لاجل الضرورة لا يكون مفطرا ، وانه مع ارتكابه ايضا صائم ، وهذا الاحتمال وان كان باطلا لما تقدم من ان تناول المفطر لاجل الضرورة لا يخرج عن كونه مفطراً مبطلا للصوم ، الا انه لا يكون حراما لاجل الضرورة بل هو مخالف مع الاجماع على بطلان صوم مناولة وان اختلف في وجوب القضاء عليه كما سيأتى ، لكن وجود هذا الاحتمال يضر بالتمسك بهذين الخبرين لاثبات حرمة امتلاء ذى العطاش من السقى وان كانا على هذا الاحتمال مخالفا مع الاجماع ، وثانيا بالقطع بمساوات ذى العطاش مع غيره ممن يسوغ له الرى اجماعا ، بل اولويته عن غيره في الرى لمكان كونه ذا العطاش ، هذا

وعن الشيخ ( قده ) حرمة الجماع على المسافر في نهار شهر رمضان ، وعن الحلبي حرمة على كل من سوغ له الافطار مطلقا مستدلا بظاهر خبرى عبدالله بن سنان ،

وفيه اولا اشعار الخبرين بكراهة الجماع في قوله عليه السلام : اما يعرف هذا حرمة شهر رمضان في الخبر الاول ، وقوله : وما عرف هذا حق شهر رمضان في الخبر الثاني ، ان الانصاف انهما لا يخلوان عن الاشعار بالكراهة ، وثانيا بمعارضتهما مع اخبار كثيرة مصرحة بنفى البأس عن الجماع المقضى لرفع اليد عن ظهور هذين الخبرين في الحرمة لوسلم ظهورهما فيها ، وذلك لقاعدة تحكيم النص او الاظهر على الظاهر خصوصا بناء على ما هو المختار فيما يستعمل فيه الامر والنهي كما مر في هذا الكتاب مرارا .

ففي خبر عمر بن يزيد المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام عن الرجل يسافر في شهر رمضان آله ان يصيب من النساء ؟ قال عليه السلام : نعم

وخبر سهل المروى في الكافي ايضا عن الكاظم عليه السلام عن رجل اتى اهله في شهر رمضان وهو مسافر قال عليه السلام : لا بأس .

و خبر الهاشمي المروي في الكافي عن الكاظم عليه السلام ايضا عن الرجل يجامع اهله في السفر وهو في شهر رمضان قال: لا بأس .

و خبر ابي العباس المروي في الكافي عن الصادق عليه السلام في الرجل يسافر و معه جارية في شهر رمضان هل يقع عليها؟ قال نعم. و خبر داود بن الحصين المروي في الكافي عن الصادق عليه السلام عن الرجل يسافر في شهر رمضان و معه جارية أيقع عليها؟ قال نعم .  
و خبر علي بن الحكم المروي في الكافي عن الكاظم عليه السلام عن الرجل يجامع اهله في السفر في شهر رمضان قال عليه السلام : لا بأس به .

و خبر محمد بن مسلم المروي في الكافي عن الصادق عليه السلام عن الرجل يقدم من سفره بعد العصر في شهر رمضان فيصيب امرئته حين طهرت من الحيض أي واقعها قال عليه السلام : لا بأس ، وهذه الاخبار بنصوصيتها في نفى لباس عن الجماع ، والتصريح بجوازها موجبة لحمل الخبرين الاولين على الكراهة ، لكن الاحوط تركه لذهاب الشيخ و ابي الصلاح على حرمة ، والاحتياط حسن على كل حال ، و فقنا الله تعالى لما يحبه ويرضاه .

**فصل وردت الرخصة في افطار شهر رمضان لاشخاص بل قد يجب ( الاول والثاني ) الشيخ والشيخة اذا تعذر عليهما الصوم او كان حرجاً فيجوز لهما الافطار ، لكن يجب عليهما في صورة المشقة بل في صورة التعذر ايضا التكفير بدل كل يوم بمد من طعام والاحوط مدان والافضل كونهما من حنطة ، والاقوى وجوب القضاء عليهما لو تمكنا بعد ذلك .**

في هذا المتن امور . (الاول) الشيخ والشيخة اذا عجزا عن الصيام اصلا او يشق عليهما مشقة شديدة جاز لهما الافطار بل يجب اذا ترتب على صومهما ضرر لا يتحمل عادة فيكون حراما يجب تركه ، و يدل على اصل الحكم الادلة الاربعة فمن الكتاب قوله تعالى : و على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين بناء على ان يكون المراد منه (والله العالم) وعلى الذين يصرفون في الاتيان بالصوم تمام جهدهم و طاقتهم بحيث لا يبقى في اتيانهم من طاقتهم شيئا ، ولا يكونوا في سعة في اتيانهم بل يكونوا في ضيق منه رخصون

فى ترك الصوم والائتان بما هو فداء عن صومهم و هو اطعام الطعام على قدر ما يشبعه ،  
والاية المباركة وان لم تكن ظاهرة فى هذا المعنى لما فيها من الاحتمالات الا انها يحمل  
عليها بماورد فيها من الاخبار

فى صحيح محمد بن مسلم المروى فى الكافى عن الباقر عليه السلام فى قول الله عزوجل :  
و على اللذين يطيقونه فديه طعام مساكين قال عليه السلام : الشيخ الكبير والذى يأخذه  
العطاش .

و مرسل ابن بكير المروى فى الكافى ايضا عن الصادق عليه السلام فى قول الله  
عزوجل : وعلى اللذين يطيقونه فدية طعام مساكين قال عليه السلام : اللذين كانوا يطيقون  
الصوم واصابهم كبر او عطاش او شبه ذلك فعليهم لكل يوم مد .

وخبر ابى بصير المروى فى تفسير العياشى قال سألته عن قول عزوجل : و على  
اللذين يطيقونه فديه طعام مساكين قال : هو الشيخ الكبير الذى لا يستطيع والمريض .  
وخبر رفاعه عن الصادق عليه السلام فى قول الله عزوجل : وعلى اللذين يطيقونه فدية  
طعام مساكين المرثه تخاف على ولدها والشيخ الكبير .

ومن السنة هذه الاخبار المتقدمه مضافا الى ماورد فى حكم الشيخ والشيخة ،  
كصحيح محمد بن مسلم المروى فى الكافى عن الباقر عليه السلام قال سمعت ابا جعفر  
عليه السلام يقول : الشيخ الكبير والذى به العطاش لا حرج عليهما ان يفطرا فى شهر  
رمضان ، ويتصدق كل واحد منهما فى كل يوم بمد من الطعام ، ولا قضاء عليهما و ان  
لم يقدرا فالاشيئى عليهما ،

وفى صحيحه الاخر ذكر مثله الا ان فيه : ويتصدق كل واحد منهما فى كل  
يوم بمدين من طعام .

وخبر عبد الملك الهاشمى المروى فى الكافى عن الكاظم عليه السلام عن الشيخ الكبير  
والعجوز الكبيرة التى تضعف عن الصوم فى شهر رمضان قال عليه السلام : يتصدق فى كل يوم  
بمد حنطة ،

وخبر عبدالله بن سنان المروى فى الكافى قال سألته عن رجل كبير ضعف

عن صوم شهر رمضان قال: يتصدق كل يوم بما يجزى من طعام مسكين .  
 وخبر الحلبي المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام عن رجل كبير يضعف عن  
 صوم شهر رمضان فقال: يتصدق بما يجزى عنه طعام مسكين لكل يوم .  
 وخبر الكرخي المروى في التهذيب أيضاً عن الصادق عليه السلام في رجل شيخ لا يستطيع  
 القيام الى الخلا ☆ لضعفه ولا يمكنه الركوع والسجود فقال : ليؤم رأسه ايماء الى ان  
 قال قلت: فالصيام قال: اذا كان في ذلك الحد فقد وضع الله عنه ، فان كانت له مقدرة  
 فصدقة مد من طعام بدل كل يوم احب الى ، وان لم يكن له يسار ذلك فلا شيء عليه .  
 و خبر ابي بصير المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام : ايما رجل كان كبيراً  
 لا يستطيع الصيام او مرض من رمضان الى رمضان ثم صح فانما عليه لكل يوم افطريه  
 فدية اطعام وهو مد لكل مسكين .

وخبر ابي بصير المروى في التهذيب ايضاً عن الصادق عليه السلام عن الشيخ الكبير  
 لا يقدر ان يصوم فقال : يصوم عنه بعض ولده قلت : فان لم يكن له ولد قال : فادنى  
 قرابته قلت : وان لم يكن قرابة قال : يتصدق بمد في كل يوم فان لم يكن عنده شيء  
 فليس عليه .

في الجواهر وما في هذا الخبر الاخير من صيام الولد او غيره من ذوى القربى  
 من الشيخ لم اجد عاملاً مما يظهر منه من وجوب ذلك في زمن حياته، نعم حملها الشيخ  
 والشهيد في الدروس على الندب ولا بأس به وان كان مستغراً با انتهى ، هذا ما اطلعت  
 عليه من الاخبار ، ولعل المتتبع يجد اكثر من ذلك .

ومن الاجماع ما يظهر منه لمن تتبع كتب الاصحاب ، وفي الجواهر بالاخلاف  
 اجده فيه، بل الاجماع بقسميه عليه من غير فرق بين عجزهم عنه ، و بين كونه شاقاً  
 عليهم مشقة لا تتحمل عادة .

ومن العقل فيما اذا عجزوا عن الصيام اصلاً حكم العقل بقبح المطالبة عن

\* مرحوم مجلسي اول در شرح فقيه چنين ترجمه نموده اند كه مردى پير بسيار پيراست  
 كه نمى تواند بادب خانه رفتن بسبب ضعف .

يعجز عن الاتيان بما يطلب منه واضح ظاهر ، وفيما اذا كان شاقا عليهم بالمشقة التي لا تتحمل عادة فكك ، ولا سيما مع ماورد في الشريعة من نفى الحرج ، وبناء هذا الدين على التسهيل والسماحة ، وانه تعالى لا يكلف الاوسعها ، بل و نفس هذه الآية الواردة في الصوم اعنى قوله تعالى : وعلى اللذين يطيقونه فدية طعام مسكين ، بناء على بعض احتمالاته اعنى الترخيص في ترك الصوم والاتيان بالغداء ممن يحتاج في الصوم الى صرف تمام طاقته الذي هو عبارة اخرى عن تحمله المشقة الشديدة في مقابل العاجز رأسا ، وكيف كان فترخيص الشيخ والشيخة في ترك الصوم مع العجز عنه رأسا او كونه شاقا بما لا تتحمل عادة مما لا ينبغي الارتباب فيه .

(الامر الثاني) المشهور على وجوب الفدية على الشيخ والشيخة اذا افطر ، سواء كان افطار هما للعجز عن الصوم رأسا او لكونه شاقا عليهما مشقة شديدة ، خلافا للمحكى عن المفيد والمرضى من عدم وجوب الفداء في صورة العجز عن الصوم مثل عدم وجوب القضاء ، واختصاص وجوبها بما اذا اطاقاه بمشقة شديدة ، واختاره العلامة في المختلف وهو مختار الشهيد الثاني ايضا ونسبه العلامة في المنتهى الى اكثر علمائنا ، ويستدل للمشهور بصحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام : الشيخ الكبير والذي به العطاش لا حرج عليهما ان يفطرا في شهر رمضان ويتصدق كل واحد في كل يوم بمد من طعام ولا قضاء ، حيث ان اطلاقه يشمل ما اذا كان الحرج بالغاً الى حد العجز ، او الى كون الصوم فيه مشقة شديدة .

و خبر عبد الملك الهاشمي عن الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة التي تضعف عن الصوم في شهر رمضان قال : تتصدق عن كل يوم بمد من حنطة .

وصحيح الحلبي عن رجل كبير يضعف عن صوم شهر رمضان فقال : يتصدق بما يجزى منه طعام مسكين لكل يوم ، فان اطلاق الضعف في هذين الجرين يشمل ما اذا بلغ الى حد العجز عن الصوم او مع التمكن منه مع المشقة الشديدة ،

و اما ما ذهب اليه المفيد والمرضى فقال الشيخ في التهذيب : فلم اجد به حديثا والاحاديث كلها على انه متى عجزا كفرا عنه ثم قال والذي حمله (يعنى المفيد

قده) على هذا التفصيل هو انه ذهب الى ان الكفارة فرع على وجوب الصوم، ومن ضعف عن الصيام ضعفا لا يقدر عليه جملة فانه يسقط عنه وجوبه جملة لانه لا يحسن تكليفه الصيام ، وحاله هذه وقال الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) ثم

اورد عليه بان هذا ليس بصحيح لان وجوب الكفارة ليس مبنيا على وجوب الصوم ، لانه لا يمتنع ان يقول الله تعالى : متى لم تطيقوا الصيام فصار مصلحتكم في الكفارة وسقط وجوب الصوم عنكم وليس لاحد هما تعلق بالآخر انتهى ما في التهذيب ، و اورد عليه في المدارك بان ما وجه به كلام المفيد لوجه له ، فان التكليف بالصيام كما يسقط مع العجز عنه لاناطة التكليف بالوسع كذا يسقط مع المشقة الشديدة ، لان العسر غير مراد لله تعالى ، و ايضا فانه لاخلاف في جواز الافطار مع المشقة الشديدة ، انما الكلام في وجوب التكفير معه كما هو واضح انتهى ما في المدارك (اقول): وانت تعلم كما انه لاخلاف في جواز الافطار مع المشقة الشديدة كك لاخلاف في وجوب التكفير معه ، اذ الفقهاء من المفيد وغيره قائلون بوجوبه معه ، و انما الكلام في وجوب الكفارة مع الافطار عند العجز عن الصوم رأسا فكان مان كره (قده) من ان الكلام في وجوب التكفير عند الافطار مع المشقة من طغيان القلم، و كيف كان فالاقوى ما عليه المشهور من ثبوت الكفارة مطلقا في صورة العجز عن الصوم وفي صورة المشقة، لا لاطلاق الاية الشريفة والنصوص، بل لدلالة خبر الكرخي المتقدم على وجوب الكفارة مع العجز وفيه بعد السئوال عن الرجل الشيخ الذي لا يستطيع القيام الى الخلاء ولا يمكنه الركوع والسجود قال قلت : فالصيام قال : اذا كان في ذلك الحد فقد وضع الله عنه وان كانت له مقدره صدقة مد من طعام بدل كل يوم احب الي (الحديث)، فانه طاهر في العاجز عن الصيام ولا اقل من اطلاقه الشامل له ، اللهم الا ان يقال : بظهوره في استحباب الغداء على ما يدل عليه قوله (احب الي) و اما ما عداه فالانصاف عدم ظهوره في وجوب الكفارة في صورة العجز ، اما الاية فلما عرفت ما فيها من الاحتمالات

وهي احتمال كون قوله تعالى (وعلى اللذين يطيقونه) في مقام تشريع التخخير بين الصوم والفداء في اول الاسلام ، الا انه نسخ بقوله تعالى : فمن شهد منكم الشهر



فليصمه ،

واحتمال كونه فى بيان حكم من كان قادراً على الصوم ثم طرء عليه العجز عنه على تقدير الاضمار والحذف ،

و احتمال ان يكون المراد منه اللذين يطيقون الصوم اى يصرفون فيه تمام طاقتهم بحيث لا يبقى لهم معه طاقة ، والاحتمال الاول بعيد فى الغاية ، وان قال به غير واحد من المفسرين ، والاستدلال بالاية لحكم الشيخ والشيخة مبنى على احدا الاحتمالين الاخيرين لكن الاحتمال الثانى ايضا بعيد لاحتياجه الى الحذف او الاضمار ولا قرينة عليه ، فتعين حمل الاية على الاحتمال الاخير ، ومع ينحصر موردها بمن يتحمل الصوم مع المسقة الشديدة ، ومع الغض عن ذلك فلا اقل من تساوى الاحتمالات ، ومع فتخرج الاية عن امكان الاستدلال بها لاثبات وجوب الكفارة فى صورة العجز عن الصوم ، و اما الاخبار المستدل بها لقول المشهور فالظاهر عدم ظهورها فى وجوب التكفير عند العجز ،

اما صحيح محمد بن مسلم فلان مفاده هو نفى الحرج فى افطار الشيخ الكبير و ذى العطاش ، والحرج هو المشقة الشديدة مضافا الى ان نفيه ارفاق و امتنان فلا بد من ان يكون مما يمكن فيه التكليف لكى يكون فى رفعه امتنانا ، واما ما لا يصح فيه التكليف رأسا كمورد العجز المطلق فلماقتضى لثبوته لكى يكون فى رفعه منة ، و اما خبر الهاشمى و خبر الحلبي فلما فيهما من التعبير بالضعف عن الصوم المختص بما اذا كان فيه المشقة ولا يشمل مورد العجز ، ولا يخفى انه مع انتفاء ما يدل على حكم الفدية فى فى صورة العجز اثباتا او نفيا و انتهاء الامر الى الرجوع الى الاصل يكون المرجع هو البرائة ، فما ذهب اليه المفيد لا يخلو عن القرب ، الا ان الاحوط عدم التعدى عما ذهب اليه المشهو والله العالم .

**(الامر الثالث)** المعبر عنه فى القران الكريم و اكثر النصوص عما يجب

اعطائه هو الطعام ، قال سبحانه : وعلى اللذين يطيقونه طعام مسكن ، والطعام هو ما يؤكل بمعنى ما يتغذى به الانسان مثل الحنطة والحبوبات ، و قد فسر الطعام فى قوله

تعالى : و طعامهم حل لكم بالعدس والحمص و غير ذلك ، و عليه فيكفى اخراج كلما يعد غذاء للانسان ولو لم يكن حنطة ، لكن في خبر عبد الملك الهاشمي تصدق في كل يوم بمد حنطة ، فيمكن ان يكون ذكر الحنطة لكونها من الطعام ، و كانت العبرة على اخراج الطعام ، و يمكن ان يكون لخصوصية في اخراجها و عليه فالقدر المتيقن مما يجزى اخراجه هو الحنطة ، فالاحوط عدم التعدى عنها ، و يؤيده تخصيص الطعام في بعض كتب اللغة بالحنطة .

**(الامر الرابع)** المشهور في القدر المخرج هو المد ، و يدل عليه غير واحد من النصوص المتقدم بعضها في الامر الاول ، لكن في احد صحيحى ابن مسلم (و تصدق كل واحد منهما في كل يوم بمدين من طعام) و حمله الشيخ (قده) في التهذيب على من يتمكن من اخراج المدين ، و ما اشتمل على المد على من لم يتمكن من المدين ، و فيه من البعد ما لا يخفى ، و حمل المدين في الاستبصار على الاستحباب ، و كانه لا بأس به .

**(الامر الخامس)** لا اشكال في سقوط القضاء عن الشيخ و الشيخة مع عدم

تمكنيهما من الاتيان به كالاداء نفسه ، و مع تمكنيهما منه ففي وجوبه عليهما و عدمه وجهان ، بل قولان المصرح به في الشرائع هو الاول ، و حكى النص عليه عن العلامة و غيره ، و عليه المصنف في المتن ، و يستدل له بعموم وجوبه على من فات منه الاداء ، و لان المتمكن منه يشبه المريض فيشملة الوجوب الثابت على المريض بدلالة قوله تعالى : فمن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر . و المحكى عن ظاهر الغنية و المقنع و صريح على بن بابويه و سلار و جماعة ممن تأخر هو الاخير اعنى عدم الوجوب ، و قواه الشيخ الاكبر في رسالة الصوم ، و قد يدعى انه ظاهر من اقتصر على ذكر الفدية في الشيخ و الشيخة خاصة ، ولكنه يندفع بظهور كلامهم على ارادة صورة الاستمرار كما هو الغالب في الشيخ و الشيخة ، حيث ان منشاء عجزهما او تحمل المشقة في الاداء موجود فيهما في الاتيان بالقضاء غالبا ، و ان امكن التخلف ايضا كما اذا صادف شهر رمضان بالصيف حيث لا يتمكننا من الصوم فيه اصلا او بلامشقة ، بخلاف قضاؤه حيث يتمكننا منه في الشتاء ، و كيف كان فيستدل له بالاصل و عدم ما يدل على وجوبه عليهما عموما او خصوصا ،

وما يدل على نفيه عنهما

كخبر محمد بن مسلم المتقدم في الامر الاول الذي فيه: ولا قضاء عليهما.  
و خبر داود بن فرقد عن ابيه عن الصادق عليه السلام فيمن ترك صيام ثلاثة ايام في كل شهر فقال: ان كان من مرض فاذا برء فليقضه ، وان كان من كبر او عطش فبذل كل يوم مد، حيث انه فصل بين المرض وبين الكبر والعطش ، وحكم في المرض بوجوب القضاء وفي الكبر والعطش بالفدية وبدليتها عن الصوم ، والتفصيل قاطع للشركة ،  
مع ان البدلية ايضا تقتضى سقوط القضاء ، والايلزم الجمع بين البذل والمبذل منه .

و مثله في التعبير عن الفدية بالبذل خبر الكرخي وفيه ( فصدقة مد من طعام بدل كل يوم )  
وخبر الحلبي الذي فيه ويتصدق بما يعجزى عنه (اي عن الصوم) طعام مسكين لكل يوم .

و خبر ابن سنان الذي فيه ايضا: ويتصدق كل يوم بما يعجزى من طعام مسكين، فان اجزاء الصدقة عن الصوم يقتضى عدم وجوب القضاء على المتصدق عنه، والافصح وجوب القضاء لاتكون الصدقة مجزية عنه ،

و يمكن الاستدلال بالاية المباركة ايضا فان ايجاب القضاء على المسافر والمريض ، وايجاب الفدية على اللذين يطيقونه في مقابل ايجاب القضاء على المسافر والمريض يدل على عدم وجوب الفدية على المسافر والمريض ، والقضاء على اللذين يطيقونه لما عرفت من ان التفصيل قاطع للشركة ،

و استدل ايضا بالمحكي عن فقه الرضا عليه السلام وفيه : اذا لم يتهبأ للشيخ او للشاب المعلول او المرثة الحامل ان يصوم من العطش او الجوع او تخاف المرثة ان يضر بولدها فعليهم جميعا الافطار والتصدق واحد من كل يوم بمد من طعام وليس عليه القضاء، وهذه الاستدلالات من الطرفين لاتخلو عن المناقشة ، اما ما استدل به لوجوب القضاء من عموم وجوبه على من فات منه الاداء ، او ان المتمكن منه يشبه المريض فيشملة الوجوب،

ففيه عدم عووم يدل على وجوب قضاء الصوم عند فوت ادائه كما يعترف به الشيخ الاكبر (قده) حيث يقول : ان الاقوى عدم وجوب القضاء و ان قدر بعد ذلك ، لعدم الدليل لخصوصا ولا عموما انتهى ، فاثبات وجوبه في كل مورد يحتاج الى قيام دليل يدل على ثبوته فيه بالخصوص ،

و منع تشبه المتمكن من الصوم في الشيخ والشيخة بالمريض ، و ان هو كك في ذى العطاش بل هو مريض في نفسه ،

و منع كون التشبه به موجبا لشمول حكم المريض لهما بعد فرض نفى المرض عنهما وانهما شبيهان بالمريض حيث انه لا دليل لثبوت حكم المريض لمن يشبهه به بعد فرض انه ليس بمريض بل هو شبيهه به كما لا يخفى ،

و اما ما استدل به لعدم الوجوب فالاصل منه يسلم عن المناقشة لولم يدل على وجوبه دليل اجتهادى من عموم او خصوص ، والا فلا معول على الرجوع الى الاصل.

و اما خبر محمد بن مسلم فالمنساق منه هو عدم القضاء في صورة عدم التمكن منه كما هو الغالب في مورد الشيخ والشيخة فلا تعرض فيه للقضاء في صورة التمكن منه و ان كان يندفع بعطف ذى العطاش فيه على الشيخ الكبير وهو مما يرجى تمكنه من القضاء بزوال ما فيه من المرض ،

و خبر داود بن فرقد انما هو في مورد قضاء صوم الايام الثلاثة من كل شهر ، لا ايام شهر رمضان الذى هو محل الكلام ، اللهم الا ان يقال باستفادة القاعدة الكلية منه ولا بأس به ،

و اما التعبير بالبديلة عن الفدية فهو لا يدل على كون الفداء بدلا عن القضاء حتى يكون الجمع بينهما جمعا بين البديل والمبدل منه ، بل الاستفادة منه بدليته عن الاداء الذى هو لا يتحصل بالقضاء ، ان الوقت الفائت لا يدرك بالقضاء بل القضاء محصل لاصل مصلحة الفعل على نحو تعدد المطلوب بالاتدار كه لما فات من مصلحة الاداء ،

و منه يظهر المنع عن الاستدلال بما عبر فيه بالاجزاء و ان الفداء يجزى

عن الصوم اذ القدر المتيقن منه هو الاجزاء عمافات منه الاداء لامطلقا ، واما الاستدلال بالآية ففيه انه انما ينفع لتأييد الدليل اذ ادل على عدم الوجوب ، واما هو بنفسه فلا يثبت عدم الوجوب ،

واما المزوى عن فقه الرضا ففيه انه يتم الاستدلال به فيما احرز اسناده الى الامام وانه ليس من مصنفه مع عدم اعراض المشهور عنه و لم يحرز اسناد هذه الجملة الى الامام عليه السلام ، وان المشهور كما فى الحدائق هو وجوب القضاء عندالتمكن منه ، فالاقوى ح بحسب النظر الى الدليل عدم الوجوب وان كان الاحتياط مما لاينبغى تركه والله العالم .

**الثالث من بهداء العطش فانه يغطر سواء كان بحيث لايقدر على الصبر او كان فيه مشقة ، و يجب عليه التصدق بمد والاحوط مد ان من غير فرق بين ما اذا كان مرجو الزوال ام لا، والاحوط بل الاقوى وجوب القضاء عليه اذا تمكن بعد ذلك ، كما ان الاحوط ان يقتصر على مقدار الضرورة .**

فى هذاالمتن امور . (الاول) العطاش بضم العين داء لايروى صاحبه من الماء وهو المعبر عنه بالاستسقاء ، ولا اشكال فى سقوط التكليف بالصوم عنه مع العجز عنه ، ولاخلاف ظاهر فى جواز الافطار له اذ اشق عليه الصوم ، وحكى عليه الاجماع مستفيضا ، واستدل له بعمومات جواز الافطار للمريض ، وبما دل على نفى العسر والحرج ، وكون التكليف منوطا بالوسع ، وان العسر غير مراد له تعالى ،

وصحيح محمد بن مسلم المتقدم فى الشيخ والشيخة الذى فيه الشيخ الكبير والذى به العطاش لاحرج عليهما ان يفطرا فى شهر رمضان و يتصدق كل واحد منهما فى كل يوم بمد من الطعام ، وفى صحيحه الاخر (بمدين) ولاقضاء عليهما ، وان لم يقدرافلاشيئى عليهما .

**(الامر الثانى) الظاهر وجوب الصدقة على ذى العطاش ايضا لدلالة خبر ابن مسلم المتقدم على وجوبها عليه ، وقيل باختصاصها بما لو استمر مرضه الى رمضان القابل حيث لايجب القضاء وهو تخصيص بلامخصص اذ لا موجب له ، وعن المحقق الثانى**

عدم وجوب الفدية فيما اذا لم يكن مرجوا لزوال فبرء على خلاف العادة ولا دليل له اصلا .

**(الامر الثالث)** لا اشكال فى عدم وجوب القضاء عليه مع عدم التمكن منه ، و انما الخلاف فى وجوبه عليه اذا برء فالاكثر على وجوبه ح ، بل حكى عليه عدم الخلاف خلافا للمحكى عن المحقق الثانى (قده) من انه اذا كان غير مرجوا لزوال لم يجب القضاء اذا برء على خلاف العادة و حكى عن سلار ايضا قبله ، والاقوى ما عليه الاكثر للعمومات الدالة على وجوب القضاء على المريض اذا برء من الكتاب والسنة ، اذا عطاش كما عرفت داء و مرض من الامراض .

ولا يقال : ان العمومات الدالة على وجوب القضاء مخصصة بصحيح ابن مسلم المصرح بعدم القضاء فى ذى العطاش لان النسبة بينهما بالعموم المطلق .

لانه يقال : المنسبق من الصحيح هو نفى القضاء عن ذى العطاش كالشيخ فيما اذا لم يقدر عليه بملاك ما يسقط عنهما الاداء ، ولا تعرض له فى سقوطه عنهما مع التمكن من القضاء ، ولو سلم اطلاقه للمتمكن وغيره تكون النسبة بينه وبين العمومات الدالة على وجوب القضاء بالعموم من وجه ، لعموم الصحيح بالنسبة الى المتمكن من القضاء وغيره ، واختصاص العمومات بالمتمكن ، واختصاص الصحيح بذى العطاش من المرضى ، وشمول العمومات لغير ذى العطاش من المرضى ،

فان قلت الحكم فى العموم من وجه هو سقوط المتعارضين فى مورد التعارض والرجوع الى الاصل والاصل المرجع فى المقام هو البرائة عن وجوب القضاء .

قلت : انما هو فيما اذا لم يكن لاحد المتعارضين مرجح وهو هنا موجود للعمومات لموافقتهما مع الكتاب التى هى من المرجحات فى المتعارضين بالعموم من وجه .

**(الامر الرابع)** الاكثر على جواز التملى من الماء وغيره لذى العطاش لاطلاق

قوله عليه السلام فى صحيح ابن مسلم : الشيخ الكبير والذى به العطاش يفطران فى شهر رمضان ، والترخيص فى الافطار يقتضى جواز تناول كل مفطر كان ولو لم يكن بقدر الضرورة ، والمحكى عن الحلبي وجوب الاقتصار على شرب الماء فقط بقدر الضرورة لخبر عمار عن

الصادق عليه السلام في الرجل يصيبه العطش حتى يخاف على نفسه قال : يشرب بقدر ما يمسك به ريقه ولا يشرب حتى يروى ، وفيه ان هذا الخبر ليس في مورد من به داء العطاش ، بل انما هو في مورد من عرضه العطش حتى يخاف الخوف من نفسه بحيث يزول عارضته بشرب مقدار من الماء اذا المتعين عليه الشرب بقدر ما يدفع به ضرورته ، وهذا بخلاف من كان مريضا بمرض داء الشرب الذي سهل الله سبحانه له الافطار بمرضه ، وكيف كان فقد تقدم في المسألة السادسة من الفصل المتقدم كراهة التملئ من الطعام والشراب على كل من يجوز له الافطار في شهر رمضان ، منه الشيخ والشيخة و من بهداء العطش والله العالم .

**الرابع الحامل المقرب التي يضرها الصوم او يضر حملها فتفطر**

**و تصدق من مالها بالمد او المدين وتقتضى بعد ذلك .**

في هذا المتن امور . (الاول) الحامل المقرب وهي التي قرب زمان وضعها اذا خافت من الصوم بالضرر على نفسها او على ولدها جاز لها الافطار بلاخلاف ظاهر ، وعن المنتهى ان عليه اجماع فقهاء الاسلام ، و استدل له بعمومات نفي العسر والحرج و ادلة نفي الضرر، وما ورد في سهولة الشريعة وان العسر غير مرادله تعالى وانه اراد اليسر من عباده ، و صحيح محمد بن مسلم المروى في الكافي والتهذيب والفقهاء عن الباقر عليه السلام في الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن لاجرج عليهما ان تفطرا في شهر رمضان لانهما لا تطيقان الصوم وعليهما ان تصدق كل واحد منهما في كل يوم تفطر فيه بمد من طعام ، وعليهما قضاء كل يوم افطرا فيه تقضيانه بعد .

وصحيح ابن مسكان المروى في الكافي والتهذيب عن ابي الحسن عليه السلام و فيه

ان امراتي جعلت على نفسها صوم شهرين فوضعت ولدها وادركها الحبل ☆ فلم تقو على الصوم قال عليه السلام : فلتصدق مكان كل يوم بمد على مسكين ،

والمروى عن فقه الرضا عليه السلام وفيه اذا لم يتهيأ للشيخ او الشاب او المعلول او

الحامل ان يصوم من العطش او الجوع او تخاف المرثة ان يضر بولدها فعليهم جميعا

الافطار و يتصدق كل واحد منهم بمد من طعام وليس عليه القضاء .

### (الامر الثاني) لافرق في الضرر المترتب عليها من ناحية الصوم المرخص

لافطارها بين ان يكون على نفسها او على ولدها لاطلاق النص ، وقد ادعى عليه الاتفاق ايضا ، مضافا الى قاعدة نفي الضرر ، و في وجوب التصدق عليها مطلقا ولو كان الافطار للخوف على النفس ، او اختصاصه بما اذا كان للخوف على الولد قولان يأتي البحث عنه انشاء الله تعالى .

### (الامر الثالث) لا اشكال ولاخلاف في وجوب التصدق عليها بعد ان افطرت

في الجملة ، كما تدل النصوص المتقدمة في الامر الاول ، وانما الخلاف في وجوبه عليها مطلقا ، او اختصاصه بما اذا كان الخوف على ولدها ، وعدم وجوبه فيما اذا كان الخوف على نفسها ، و مقتضى صحيح محمد بن مسلم المتقدم في الامر الاول هو الاول ، بل قد يدعى ظهوره فيما اذا كان الخوف على النفس وهي ليست بعيدة كما لا يخفى على الناظر في قوله : لانهما لا تطيقان الصوم ، و اطلاق معقد اجماع ما في الخلاف حيث يقول : الحامل والمرضع اذا خافتا افطرتا و تصدقا عن كل يوم بمد الى ان قال : دليلنا اجماع الفرقة وطريقة الاحتياط ، و اطلاق ما في خبر ان مسكان وهو وان كان في مورد الصوم المنذور لكن بضميمة عدم القول بالفصل يثبت الحكم في صوم شهر رمضان ايضا ، و صريح ما في فقه الرضا من عدم تهيء الصوم للحامل من العطش او الجوع حيث انه مما يختص بها دون الحمل ، والمحكى عن العلامة و ولده الفخر والمحقق والشهيد الثانيين هو الاخير ، ونسب الى المشهور ويستدل له بمكاتبة علي بن مهزيار الواردة في المرضع قليلة اللبن بناء على دلالتها على عدم الكفارة عليها بالتقريب الذي يأتي في البحث عن حكمها بضميمة عدم الفصل بينها وبين الحامل في حكمها ،

وبان خوف الحامل على نفسها من المرض او من زيادته المندرجة في المرض

يعد من المرض المرخص للافطار الموجب للقضاء من غير كفارة فيشملة حكمه ،

ولو سلم عدم اندراجه في موضوع الضرر فلا اقل من ان يكون المقام اعنى

خوف الحامل ادنى من خوف المكلف من حصول المرض بصومه او من زيادته به في



ظرف كونه مريضا ، ولا اشكال في عدم الفدية في الاخير الذي هو اقوى من خوف الحامل على نفسه ، ومع عدمه في الاقوى يكون عدمه في الادنى اولى ،  
وبان ظهور صحيح محمد بن مسلم في وجوب الفدية على الحامل عند الخوف على نفسها مما يجب رفع اليد عنها باعراض المشهور عنه ، هذا ما قيل او يمكن ان يقال للقول الاخير ،

والاقوى هو الاول لضعف ما تمسك به للاخير ، اما مكاتبة ابن مهزيار فلما يأتي من منع دلالتها على نفى الفدية فيما اذا كان الخوف على نفس المرضعة القليلة اللبن ، ومنع اسراء حكمها الى الحامل لو سلم دلالتها على نفى الفدية في المرضع ، واما اندراج الخوف على النفس في حكم المريض فهو و ان كان صحيحا الا انه لا يمنع عن وجوب الفدية عليه اذا قام الدليل على وجوبها ، لانه لم يعم دليل على ان الافطار لاجل الخوف من طريان المرض او من زيادته يقتضى نفى وجوب الفديه فيه او في بعض موارد حتى يكون ايجابها في بعض ما قام الدليل عليه من باب تخلف المعلول عن علته المستحيل ، فلا بأس بالفرق بين افراذه في وجوب الفدية وعدمه اذا اقتضاه الدليل ، و مما ذكرناه ظهر بطلان دعوى اقتضاء عدمه ، في الاقوى عدمه في الادنى لعدم مجال للعقل في ادراك ذلك بحيث يصير قرينة على رفع اليد عن ظهور الدليل في الاطلاق ، كما ان ظهوره لا يرتفع باعراض المشهور عن العمل لو سلم اعراضهم مع ما في نسبة ذلك اليهم ، ان لم يظهر القائل بالقول الاخير الامن العلامة في بعض كتبه و ولده الفخر والمحقق والشهيد الثائنين بل الظاهر من المحقق في المعبر عدم القائل به منا ، حيث يسند القول به الى الشافعي ، وكيف كان فالاقوى وجوب الفدية عليها اذا افطرت سواء كان الافطار لاجل خوفها على نفسها او على حملها .

**(الامر الرابع)** مقتضى اطلاق المتن وجوب الفدية على الحامل عدم الفرق

بين ما اذا كان الخوف على النفس او على الولد ، للجوع او العطش و نحوهما او لغير ذلك كالخوف على حصول المرض ، او على اشرافه عليه الموجب لشرب الدواء ونحوه و هو كك لاطلاق دليله ، وقد يقال : باختصاص وجوبها بالاول للاصل مع المنع عن

شمول الدليل للاخير لانصرافه عنه و هو ممنوع ان لوجه لدعوى الانصراف الاغلبة وجود المنصرف اليه وندرة المنصرف عنه و هما لا يمتنعان عن الاخذ بالاطلاق ، و انما المانع عنه هو الانصراف الناشى عن غلبة الاستعمال فى المنصرف اليه الناشئة عن تشكيك المفهوم و كونه ذا مراتب مختلفة فى الجلاء والخفاء حسبما حقق فى الاصول .

**(الامر الخامس)** الفدية الواجبة عليها تكون من مالها لامال زوجها لو كانت لها الزوج ، و ذلك لظهور الامر بها فى ذلك كما ان القضاء يجب عليها ايضا لذلك ، و ليست الفدية ولاما يجب عليها من سائر الكفارات والضمانات من النفقة الواجبة لعدم كونها من المؤنة ، و يشهد على ذلك وجوب الكفارة بالجماع عليها اذا كانت مطاوعة له ، بل وجوب كفارتها على زوجها اذا اكرهها على الجماع .

**(الامر السادس)** المقدار الواجب اخراجه هو المد من الطعام لما تقدم فى الشيخ والشيخة و ذى العطاش ، وينبغى الاحتياط هاهنا ايضا باخراج المدين لما تقدم فى الشيخ والشيخة .

**(الامر السابع)** المشهور على وجوب القضاء عليها لما فى صحيح محمد بن مسلم المتقدم فى الامر الاول وفيه : و تقضيانه بعد ، وفى الخلاف دعوى الاجماع على وجوبه ، وعن على بن بابويه وسالار عدم وجوبه عليها ، و يستدل له بصحيح ابن مسكان المتقدم فى الامر الاول بتقريب ان التعرض لوجوب الفدية عليها وعدم التعرض للقضاء فى الجواب عن حكمها دليل على عدم وجوب القضاء عليها ، لان المقام يقتضى التعرض لوجوبه لو كان واجبا ، ولا يخفى ان فى عدم التعرض للقضاء و ان كان اشعار على عدم وجوبه لكنه لا يكون له ظهور فى ذلك بمثابة يصير الخبر قرينة على صرف خبر ابن مسلم عما هو ظاهر فيه من الوجوب ، و حمله على الاستحباب غاية الامر انه على تسليم ظهور خبر ابن مسكان فى عدم الوجوب يصير معارضا مع خبر ابن مسلم ، ولكن الترجيح لخبر ابن مسلم بكونه معمولا به وخبر ابن مسكان معرضا عنه ، ولكن لا ينتهى الامر الى ذلك لمنع ظهور عدم التعرض للقضاء فى خبر ابن مسكان فى عدم وجوب القضاء لى ينتهى الى التعارض والله العالم .

الخامس المرضعة القليلة اللبن اذا اضر بها الصوم او اضر بالولد ،  
ولافرق بين ان يكون الولد لها او متبرعة برضاعه او مستاجرة ويجب عليها  
التصدق بالمد او المدين ايضا من مالها والقضاء بعد ذلك ، والاحوط بل  
الاقوى الاقتصار على صورة عدم وجود من يقوم مقامها في الرضا تبرعا او  
باجرة من ابيه او منها او من متبرع .

الحكم في المرضعة كالحكم في الحامل فيجوز لها الافطار اذا اضر الصوم  
بها او بالرضيع كان الضرر من قبيل الجوع والعطش ونحوهما او غيره ، و يجب عليها  
التصدق من مالها بالمد او المدين ويجب القضاء بعد ذلك ، ويدل على ذلك كله صحيح  
ابن مسلم المتقدم في الامر الاول في حكم الحامل ومكاتبة على بن مهزيار المروية في  
اخر السرائر وفيها كتبت اليه (يعنى الهادي عليه السلام) اسئله عن امرئة ترضع ولدها او  
غير ولدها في شهر رمضان فيشتد عليها الصوم وهي ترضع حتى يغشى عليها ولا تقدر على  
الصيام أترضع وتفطر وتقضى صيامها اذا امكنها؟ او تدع الرضاع وتصوم فان كانت ممن  
لا يمكنها اتخا من ترضع ولدها فكيف تصنع ، فكتب عليه السلام ان كانت ممن يمكنها  
اتخا ضر استرضعت ولدها وامت صيامها و ان كان ذلك لا يمكنها افطرت وارضعت  
ولدها وقضت صيامها متى ما امكنها هذا ولكن بقي في المرضعة امور . (الاول) قديقال:  
بدلالة هذه المكاتبة على عدم وجوب الفدية على المرضعة بتقريب عدم التعرض لوجوبها  
فيها مع كون المقام مقتضيا لتعرضه لو كانت واجبة حيث يكون السؤال عما يجب كما  
يدل عليه قوله: فكيف تصنع ولاجل هذه الدلالة ربما يقال : بعدم وجوب الفدية عليها بل  
قد يقال : بتعميمه بالنسبة الى الحامل ايضا بدعوى عدم القول بالفصل بينهما وبين  
المرضعة القليلة اللبن ، ولا يخفى ان ترك التعرض للصدقة في هذه المكاتبة وان كان له  
اشعار الى عدم وجوبها ، الا انه لا يبلغ الى مرتبة الظهور حتى يقاوم مع ظهور صحيح  
ابن مسلم في وجوبها حيث صرح فيه بان عليهما (اي على الحامل والمرضع) ان تصدق  
كل واحد منهما في كل يوم تفطر فيه بمد من طعام ، المعتضد بالاجماع المحكى عن  
الخلاف بل لم يحك نفي وجوبها عن المرضعة على نحو الاطلاق عن احد ، و ان قيل

فيهما وفي الحامل بالتفصيل بينهما بنفى وجوبها عنهما فيما اذا كان الخوف على انفسهما خاصة ، و وجوبها عليهما فيما اذا كان الخوف على الولد بدعوى اختصاص المكاتبه بما اذا كان الخوف على نفس المرضعة كما يدل عليه قوله : فيشدد عليها الصوم وهي ترضع حتى يغشى عليها ولا تقدر على الصيام ، وحمل صحيح ابن مسلم على ما اذا كان الخوف على الولد، وقد تقدم ما فيه في البحث عن الحامل و انه على تقدير تعميمه في المرضعة لوجه لاحق الحامل بها في هذا الحكم ، لعدم تمامية عدم القول بالفصل ما لم ينته الى القول بعدم الفصل.

**(الامر الثاني)** الاكثر في المرضعة على عدم الفرق بين ان تكون اما للولد او غيرها ، ولا في غير الام بين ان تكون مستجرة او متبرعة ، وهو كك لاطلاق صحيح ابن مسلم وتصريح المكاتبه بعدم الفرق في قوله : عن امرئة ترضع ولدها او غير ولدها في شهر رمضان .

**(الامر الثالث)** هل الرخصة في الافطار تختص بما لم يتمكن من حفظ الولد بغير ارضاعها من ارضاع امرئة اخرى متبرعة او باجرة مساوية لما تاخذها المرضعة الاولى او مع زيادتها عليها اذا امكن دفعها ، او انها يجوز لها الافطار مطلقا ولو مع التمكن من حفظ الولد بارضاع الغير او باشرابه اللبن من غير مرضعة كما اعتيد في هذه الاعصار قولان ، مختار المصنف في المتن هو الاول ، للمكاتبه المذكورة ان كانت ممن يمكنها اتخاذ ضرر استرضعت ولدها و اتمت صيامها مؤيدا بما في صحيح ابن مسلم لاجرج عليهما ان تظفرا في شهر رمضان لانهما لا تطيقان الصوم اذ الحرج في الصوم و عدم الاطاقة ترتفعان بامكان حفظ الولد بغير ارضاع من في ارضاعها الحرج والاطاقة ، و ذهب في الجواهر الى الاخير لاطلاق صحيح ابن مسلم مع اعتضاده باطلاق القنوى وعدم مقاومة المكاتبه معه سندا وغيره قال (قده) : ولا استبعاد في الرخصة شرعا لخصوص المرضعة كائنة ما كانت في ذلك انتهى ، اقول : ومجرد نفى الاستبعاد في الرخصة لا يوجب الرخصة ما لم يرد عليها دليل، ولا بأس بالاستناد الى المكاتبه في نفى الرخص مع التمكن من اتخاذ ضرر اخرى ، و قد عرفت عدم دلالة الصحيح على الرخص مع

التمكن منه، فما في المتن من الاقتصار في الافطار على صورة عدم التمكن من حفظ الولد على نحو آخر هو الاقوى كما هو واضح .

(الامر الرابع) لافرق في التمكن ممن يقوم مقامها بين ان يكون بضئ اخرى او بنحو اخر غير الضئ ، ولا في الضئ بين ان تكون متبرعة او ممن تأخذ الاجرة ، ولا في الاجرة بين ان تكون بمقدار اجرة المثل او ازيد ما لم يبلغ الى حد الاجحاف المنتهى الى الضرر ، ولا في باذل الاجرة بين ان يكون اب الولد او اجنبا متبرعا في البذل ، او كان هي المرضعة الاولى فتجب عليها مع تمكنها من البذل بذل الاجرة من باب المقدمة مع عدم باذل اخر توقف صومها الواجب عليها ولو كانت متبرعة في الضئ والبذل وهذا ما انتهى اليه هذا الفصل والحمد لله .

فصل في طرق ثبوت هلال رمضان و شوال للصوم والافطار

و هي امور .

(الاول) رؤية المكلف نفسه ،

(الثاني) التواتر ،

(الثالث) الشياخ المفيد للعلم ، وفي حكمه كل ما يفيد العلم ولو

بمعونة القرائن ، فمن حصل له العلم باحدى الوجوه المذكورة وجب عليه العمل به وان لم يوافق احد ، بل وان شهد ورد احكامه شهادته ،

(الرابع) مضي ثلاثين يوما من هلال شعبان او ثلاثين يوما من هلال

رمضان فانه يجب الصوم معه في الاول والافطار في الثاني .

يثبت الشهر برؤية الهلال من غير اشكال ولا خلاف بيننا ، والاجماع بقسميه عليه نصدق الرؤية المأمور بالصوم والافطار عندها ، وصدق شهادة الشهر المأمور بالصوم عندها في قوله تعالى: فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، بناء على ان يكون المراد به مشاهدة الشهر و حضوره ، ولا ريب انه برؤية الهلال يشاهد الشهر ، والنصوص بثبوته بالرؤية كثيرة بل متواترة ،

ففي صحيح الحلبي المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام في السؤال عن الاهلة

قال : وهى اهله الشهر فاذا رأيت الهلال فاصم و اذا رأيت فافطر ،  
و صحيح محمد بن مسلم المروى فى الكافى والفقيه والتهذيب عن الباقر عليه السلام  
قال : اذا رأيت الهلال فصوموا و اذا رأيت صومه فافطروا و ليس بالرأى ولا بالتظنى ولكن  
بالرؤية ، وغير ذلك من الاخبار التى لاحاجة الى نقلها بعد تواترها ،  
ولافرق فى وجوب ترتيب احكام الشهر عند رؤية هلاله بين ان يكوى منفردا  
فى رؤيته اولا ، وشهد عند الحاكم بالرؤية اولا ، وقبل الحاكم شهادته اولا ، بالاجماع  
والسنة ،

ففى صحيح على بن جعفر المروى فى التهذيب عن الكاظم عليه السلام فى الرجل يرى  
الهلال فى شهر رمضان وحده لا يبصره غيره أله ان يصوم قال عليه السلام : اذا لم يشك فليصم  
والافليصم مع الناس ، و فى الفقيه مثله الا ان فيه : اذا لم يشك فليفطر والافليصم مع  
الناس ، فيكون المفروض فى خبر الفقيه الرؤية فى آخر الشهر وفى خبر التهذيب الرؤية  
فى اوله ، قال فى الوسائل : والظاهر تعدد الروايتين ، وكيف كان فلا اشكال فى هذا الحكم  
ولاخلاف فيه بيننا ، وان حكى الخلاف فيه عن بعض العامة من عدم صوم المنفرد وفطره  
الا فى جماعة الناس قال فى الجواهر : وهو محجوج بالكتاب والسنة والاجماع ،  
و يثبت ايضا بالتواتر والشياع المفيد للعلم ولا فرق بين الشياع المفيد للعلم  
وبين التواتر موضوعا ، اذ المراد بالتواتر هو اخبار جماعة يمتنع تواطئهم على الكذب  
فلا محالة يحصل العلم من اخبارهم على صدق ما يخبروا به ، والشياع عبارة عن اشاعة  
الشيئ ، و مع تقيده بكونه مفيداً للعلم يكون هو التواتر و لذا يستدل فى محكى  
المنتهى والتذكرة لاعتبار الشياع بانه نوع تواتر يفيد العلم ، و ليت شعرى لم فرقوا  
بينهما وعدوا الشياع بعد التواتر من الاسباب المثبتة للشهر ، وكيف كان فبيما يحصل  
به العلم بالشهر يكون المدار على حصوله ، وحيث ان العلم بالشهر ماخوذ على وجه  
الطريقة ، والعلم الطريقى لا يفرق فيما به يحصل من اسباب حصوله ، و يكون اعتباره  
ذاتيا غير قابل للتصرف الشرعى نفي او اثباتا ، فلا جرم لا يفرق فيه بين حصوله بالرؤية  
او بالتواتر او بالشياع لو تصورنا مغايرة الشياع مع التواتر بل من عد ثلاثين من الشهر

السابق بعدالقطع بان الشهر الهلالى لايزيد على ثلاثين يوما بل بكل ما يفيد العلم ولو لم يكن من الاسباب العادية لحصوله، فعلى هذا فلايعتبر فى الشيعاء عددهم مخصوص فى المخبرين ، ولا فرق فيهم بين الصغير والكبير ، ولا بين الذكر والانثى ، ولا بين المسلم والكافر ،

هذا فيما اذا افاد العلم ولو لم يحصل منه العلم فلااشكال فى عدم التعويل عليه فيما اذا لم يحصل منه الظن ايضا ، و مع حصوله ففى جواز التعويل عليه قولان ، فعن التذكرة الاقوى التعويل عليه كالشاهدين فان الظن الحاصل بشهادتهما حاصل مع الشيعاء ، وهو المحكى عن المسالك ايضا، وحكى فى المدارك عن جده الشريف انه احتمال اعتبار زيادة الحاصل من ذلك على ما يحصل فيه بقول العدلين لتحقيق الاولوية المعتمدة فى مفهوم الموافقة ،

ولا يخفى ما فى هذه الاستدلالات فان اعتبار البينة ليس لاجل حصول الظن منها ، بل ليعتبر حصول وصف الظن منها ، ولو كان الملاك فى اعتبارها الظن لكان من باب الظن النوعى المطلق من غير مدخلية لحصول الظن الشخصى فى مورد قيامها فى اعتبارها ، والمفروض عدم قيام دليل على اعتبار الشيعاء ، و ليس لفظ الشيعاء موضوعا فى دليل يدل على اعتباره حتى يتمسك باطلاقه و يثبت به اعتباره ولو فيما لا يحصل به العلم ولو كان كك لكان اللازم اعتباره ولو فيما لم يحصل منه الظن ، مع ان المحكى عن العلامة انما هو اعتباره فيما اذا حصل منه الظن الغالب بالرؤية مع انه يلزم من اعتباره الاكتفاء بالظن الحاصل من غير الشيعاء اذا ساوى الظن الحاصل من شهادة العدلين او كان اقوى وهو باطل بالاجماع ، ومما ذكرناه يظهر بطلان ما حكى عن الشهيد الثانى (قده) من اعتبار زيادة الظن الحاصل من شهادة العدلين فى اعتباره لكى يتم بها الاستدلال بالفحوى ، و ذلك لان اعتبار البينة لا يكون معللا بافادتها الظن حتى يتعدى منها الى ما يحصل به ذلك بالاولوية ، وانما هو مستنبط لاعتباره به عندنا ، واما الشيعاء العلمى فهو حجة لاجل كون العلم الطريقى مدارا فى احراز موضوع الحكم الشرعى، فهو مما به يحرز المعلوم بل هو احراز المعلوم من غير فرق فيه فى اسبابه عندالعقل ،

وكيف كان فالحق عدم ما يدل على اعتبار الشيع الطننى ، وعدم الدليل على اعتباره كاف للقطع بعدم اعتباره ، اذ الاصل عند الشك فى اعتبار دليل غير علمى هو عدم الاعتبار الاما قام الدليل على اعتباره ،

ومما ذكرناه يظهر حكم مضى ثلاثين يوما من الشهر السابق فانه يوجب العلم بكون اليوم الحادى والثلاثين منه من الشهر اللاحق ، وذلك للقطع بان الشهر الهلالى لا يزيد عن ثلاثين ، ويدل على ذلك خبر محمد بن مسلم المروى فى التهذيب عن احدهما عليهما السلام : شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان فاذا صمت تسعة وعشرين يوما ثم تعمت السماء فاتم العدة ثلاثين .

وخبر محمد بن قيس المروى فى التهذيب ايضا عن الباقر عليه السلام عن امير المومنين عليه السلام وفيه : وان غم عليكم فعدوا ثلاثين ليلة ثم افطروا ، وخبر اسحاق بن عمار المروى فى التهذيب ايضا عن الصادق عليه السلام فى حديث قال : ان خفى عليكم فاتموا الشهر الاول ثلاثين ،

وخبر ابى خالد الواسطى المروى فيه ايضا عن الباقر عليه السلام وفيه : اذا خفى الشهر فاتموا العدة شعبان ثلاثين يوما وصوموا الواحد وثلاثين وغير ذلك من الاخبار .  
الخامس البينة الشرعية وهى خبر عدلين ، سواء شهدا عند الحاكم وقبل شهادتهما اولم يشهدا عنده ، او شهدا ورد شهادتهما ، فكل من شهد عنده عدلان يجوز بل يجب عليه ترتيب الاثر من الصوم او الافطار ، ولا فرق بين ان تكون البينة من البلد او من خارجه ، وبين وجود العلة فى السماء وعدمها ، نعم يشترط توافقهما فى الاوصاف ، ولو اختلفا فيها لا اعتبار بهما ، نعم لو اطلقا او وصف احدهما واطلق الآخر كفى ، ولا يعتبر اتحادهما فى زمان الرؤية فى الليل ، ولا يثبت بشهادة النساء ، ولا بعدل واحد ولو مع ضم اليمين .

فى هذا المتن امور . (الاول) لا ينبغى الاشكال فى اعتبار البينة فى باب الهلال واثباته بها فى الجملة ، ولم يحك الخلاف فى ذلك عن احد الاما نسيبه فى الشرائع الى



القييل من عدم اثبات الهلال بها مطلقا ، وفى الجواهر وغيره انه لم يعرف قائله، ولكن يمكن استناده الى صاحب الحدائق من المتأخرين حيث انه يقول: بعدم جواز التعويل عليها الا اذا افاد العلم ، فانه لاختلاف فى جواز التعويل عليها فى صورة افادتها العلم بل ليس ح الا اتباع العلم ، وليس فى العلماء من يمنع عن العمل به، ولا يعقل المنع عنه الا برفع اليد عن العمل بالمعلوم ، فمحل الكلام فى جواز التعويل على البينة انما هو فيما لم يحصل منها العلم ، فهو اى صاحب الحدائق فيه اى فى محل الكلام يقول : بعدم جواز التعويل عليها، وكيف كان يدل على ثبوت الهلال بالبينة ما دل على اعتبارها على نحو الاطلاق مثل رواية مسعدة بن صدقة ونحوها ، وقد استقصينا فى كتاب الطهارة فى البحث عن النجاسة والطهارة ، وما دل على جواز التعويل بها فيما هو اعظم من الهلال كالدعاء والنفوس والاموال والفروج ، وما ورد فى اعتبارها فى الهلال بالخصوص

كصحيح منصور بن حازم المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : صم لرؤية الهلال و افطر لرؤيته فان شهد عندكم شاهدان مرضيان بانهما راياه فاقضه ، والظاهر انه عليه السلام لما قال: صم للرؤية وامكن ان السائل لم ير الهلال فى اول الشهر و تناول المفطر لاجل عدم رؤيته قال عليه السلام : ان اتفق ذلك و شهد الشاهد ان انهما راياه يجب القضاء ، وهو صريح فى ثبوت الشهر بالبينة كما هو واضح ،

و صحيح الحلبي المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام ايضا قال قال على عليه السلام : لا تقبل شهادة النساء فى رؤية الهلال الا شهادة رجلين عدلين ،

و صحيح اخر له المروى فى التهذيب عنه عليه السلام ايضا قال عليه السلام : ان عليا كان يقول : لا اجيز فى رؤية الهلال الا شهادة رجلين عدلين ،

وخبر عبدالله بن سنان المروى فى التهذيب ايضا عن الصادق عليه السلام عن الاهلة قال : هى اهلة الشهور فاذا رايت الهلال فصم واذا رايت فافطر قلت : ان كان الشهر تسعة وعشرين يوما قضى ذلك اليوم ؟ قال : لا الا ان تشهد لك بينة عدول فان شهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم، وغير ذلك من الاخبار التى لاحاجة الى نقلها و

لعه يأتي بعضها في الامور الآتية .

(الامر الثاني) لا يعتبر في اعتبار البينة ان يكون عند الحاكم بل تعتبر ولولم تكن عنده ، او كانت عنده ولكن ردها الحاكم لاجل عدم احراز عدالة الشاهدين او كونهما فاسقين عنده ، فيجوز لكل من كانا عنده عدلان ترتيب الاثر عليها من الصوم والافطار من غير خلاف في ذلك ، بل ادعى عليه الاجماع ، و يدل عليه خبر منصور بن حازم المتقدم الذي فيه : فان شهد عندك شاهد ان مرضيان (الحديث) و ما في خبر الشحام : الا ان يشهدك بيعة عدول ، واطلاق باقى الاخبار التى لم يقيد قبولها بكونها عند الحاكم او بعدم ردها اياها .

(الامر الثالث) المشهور كما فى الجواهر على اعتبار البينة فى الهلال مطلقا سواء كانت من البلد او جاءت من خارجه ، وسواء كان فى الصحو او فى الغيم و علة فى السماء ، واستدلوا بالادلة المتقدمة مما يدل على اعتبارها بالعموم ، والاخبار المتقدمة الواردة فى قبولها فى الهلال بالخصوص ،

و حكى القول به عن المفيد والمرضى والحلى وعامة المتأخرين ، خلافا للمحكى عن آخرين مع ما فى تغايرهم من الاختلاف ،  
فعن المبسوط والغنية والوسيلة اعتبار عدد القسامة وهو الخمسون مطلقا ، سواء كانوا من البلد او من خارجه مع الصحو والاجتزاء بشهادة رجلين عدلين مطلقا سواء كانا من البلد او من خارجه مع الغيم والعلة ،

وعن النهاية والقاضى اعتبار عدد القسامة مع الصحو من خارج البلد خاصة ، ومع العلة يعتبر عدد القسامة من اهل البلد ، ويكتفى بالعدلين من خارجه ، و عن الخلاف اعتبار عدد القسامة من اهل البلد او العدلين من خارجه مع الصحو والاجتزاء بالعدلين مطلقا سواء كانا من اهل البلد او من خارجه مع العلة ،

وعن المقنع اعتبار عدد القسامة مطلقا سواء كانوا من اهل البلد او من خارجه مع الصحو وعدد القسامة من البلد او العدلين من خارجه مع العلة ، هذا ما يحكى من عبائرهم ولم يعلم منهم اختلافهم فى الحكم او انهم اختلفوا فى التعبير ، وان مال الجميع

واحد ، وكيف كان فيستدل لهم بالجمع بين ما تقدم من الدليل للقول المشهور مما دل على قبول شهادة العدلين مطلقا من الأدلة العامة والخاصة ، و بين ما يخالفها من النصوص

كصحيح أبي ايوب ابراهيم بن عثمان بن الخزازي المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام عما يجزى في رؤية الهلال قال عليه السلام : ان شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤدوا بالتظنى ، وليس رؤية الهلال ان يقوم عدة فيقول واحد: قد رايتوه ويقول الآخرون : لم نره اذا راه واحد راه مائة ، واذا راه مائة راه الف ، ولا يجزى في رؤية الهلال اذا لم يكن في السماء علة اقل من شهادة خمسين ، و اذا كانت في السماء علة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر . ولعل منشاء ما في المبسوط والغنية والوسيلة من اعتبار الخمسين مع الصحو مطلقا والاجتزاء بالعدلين مطلقا مع العلة هو هذا الخبر ، و خبر الخزاعي (الخشعمي) الجماعي المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : لا تجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلا عدد القسامة ، وانما تجوز شهادة رجلين اذا كانا من خارج مصر وكان بالمصر علة فاخبرا انهما راياه واخبرا عن قوم صاموا للرؤية وافطروا للرؤية ، وهذا الخبر لعله على القول المحكى عن المقنع و هو اعتبار الخمسين مطلقا مع الصحو و اعتبارها من اهل البلد والاجتزاء برجلين من خارج البلد مع العلة ادل ، لكن مع الاضافة على الاخبار بالرؤية اخبارهم عن قوم في خارج البلد صاموا للرؤية وافطروا للرؤية ،

و خبر محمد بن مسلم المروى في التهذيب عن الباقر عليه السلام قال : اذا رأيتم الهلال فصوموا واذا رأيتموه فافطروا وليس بالرأى ولا بالتظنى ولكن بالرؤية ، قال : والرؤية ليس ان يقوم عشرة فينظروا فيقول واحد : هو ذا هو وينظر تسعة فلا يرونه اذا راه واحد راه عشرة الاف واذا كانت علة فاتم شعبان ثلاثين ، و زاد الحماد الراوى عن الخزاعي فيه قوله : وليس ان يقول رجل هوذا هو ولا اعلم الاقال ولا خمسون ،

و موثق ابن بكير المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام قال : صم للرؤية و افطر للرؤية و ليس رؤية الهلال ان يجيئى الرجل والرجلان فيقولان : راينا انما

الرؤية ان يقول القائل : رأيت فيقول القوم صدق ،

وخبر ابي العباس المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام قال : الصوم للرؤية والقطر للرؤية وليس الرؤية ان يراه واحد ولا اثنان ولا خمسون ، وهذه الاخبار الثلاثة الاخيرة تخالف مع جميع الاقوال المتقدمة ، و قد اختلفت الانظار في طريق الجمع بينهاورد المحقق فيالمعتبر هذه الاخبار المعارضة مع الاخبار العامة والخاصة الدالة على اعتبار البينة مطلقا ، بكونها مخالفة مع عمل المسلمين ان لم يوجد اشتراط الخمسين في حكم سوى قسامة الدم ، و منع العلامة في المنتهى عن العمل بها لاجل ضعفها سندا ، وحملها في المختلف على عدم عدالة الشهود وحصول التهمة في اخبارهم ، وحملها في الجواهر على ما في ايدى العامة من الاجتزاء بشهادة رجلين في الصحو مع القطع بكذبهما باعتبار عدم العلة في الرائي والمرئي وكثرة المطلعين ، واليه يؤل ما في المستمسك من ظهور الاخبار المعارضة في عدم حجية البينة مع عدم الاطمينان النوعي بالخطاء ، فالممنوع من حجية البينة هو تلك الصورة ، ولذا رخص في الرجوع اليها في حال علة السماء او ما اذا كانت البينة من خارج البلد ، وجمع في الحدائق بين هذه الاخبار ، و بين ما دل على الاجتزاء بعدلين بحمل تلك الاخبار على ما اذا لم يحصل العلم من شهادة عدلين ، و قال : بان المستفاد من مجموع الاخبار هو اعتبار العلم في الهلال و عدم الاكتفاء بغيره ولو مع شهادة خمسين ، و جعل الاخبار الثلاث الاخيرة اعنى خبر محمد بن مسلم وموثق ابن بكير وخبر ابي العباس شاهدا على ما فهمه من الاخبار من اعتبار العلم في اثبات الهلال ، ولا يخفى ان هذه الوجوه و ان لم يسلم عن المناقشات الا ان المجموع منها كاف في الاطمينان بما عليه المشهور ، ولاسيما ما ذكره في الجواهر حيث ان اعتبار البينة وان لم يتوقف على حصول الظن منها شخصا بحيث كان المدار في اعتبارها على وصف الظن ، لكن من المعلوم ان اعتبارها انما هو لاجل الظن النوعي المطلق ، وهو يتم فيما اذا لم يلازم مع قيام ما يورث الظن النوعي على خلافه ، ولا اشكال انه مع الصحو و عدم العلة في الرائي والمرئي و كثرة الناظرين

اذا راه واحد يراه مائة و اذا راه مائة يراه الف فاخصاص الواحد او الاثنين من بينهم في الرؤية مع اشتراك الباقيين معهم في الرؤية و سلامتهم عما يمنعون عنها كاشف قوى عن الاطمينان بخطاء المدعين لها ، و معه فلاظن نوعي معه بمطابقة خبرهم مع الواقع فيخرج المورد عما يدل عليه دليل اعتبارها وهو ما كان مفيداً للظن بنوعه وان لم يفده في المقام ، فالحق ما عليه المشهور من اعتبار البينة مطلقا ، ولو كانت من البلد مع الصحو ، الا فيما اذا حصل الاطمينان بخطائها والله الهادي .

(الامر الرابع) يشترط توافق الشاهدين في صفة الهلال بالاستقامة والانحراف

ونحو ذلك مما به يوجب اتحاد المشهود عليه ، و ان اختلفا في التعبير و كان المفهوم مما عبر به احد هما مغايرا مع المفهوم مما عبر به الاخر ، فلو اختلفا على وجه اختلف المشهود عليه بطلت شهادتهما لعدم تحقق البينة التي هي عبارة عن شهادة شاهدين على المشهود عليه الواحد ، بل كان المشهود عليه امرين اقيم على كل واحد شاهد واحد ، و نعل اختلافهما في مكان الهلال من هذا القبيل ، كما اذا قال احدهما بكونه في طرف الجنوب وقال الاخر بكونه في طرف الشمال ، او شهد احدهما بكونه تحده الى الارض وقال الاخر بكونه الى جانب اخر مغائر مع الجانب الاول حيث ان كل واحد منهما ينفي ما يشهده الاخر فلا يثبت شيئا منهما ،

فان قلت القدر المشترك مما يشهد ان به وهو رؤية الهلال امر واحد مشهود عليه فهو مما يثبت بشهادتهما ، وان كانت خصوصية كونه في هذا المكان او ذاك او كونه على هذا الوصف او ذاك لم تثبت بها ، بل لا اثر لها في المقام ان الشهر يثبت برؤية الهلال لابطابات اوصافه ،

قلت القدر المشترك لا يكون مشهورا و من المدلول اللفظي مما شهدا به ، بل هو امر عقلي و من المدليل العقلية التي لم تتعلق بها الشهادة ، فلا يكون مما قامت عليه البينة لكي يثبت بها ،

ولو اطلقا في الشهادة ، او اطلق احدهما و وصف الاخر يثبت المشهود عليه المطلق بشهادتهما لكون نفس المعنى الاطلاقى هو المشهود عليه في الاول اى في صورة

اطلاقهما ، و عدم تكان بهما فى الاخير اى فيما انا وصف احدهما و اطلق الاخر ، ولا مغائرة فيما شهدا عليه لكى يكون لكلام كل منهما مد لولان هما اثبات ماشهد به و نفى ماشهد به الاخر ، بل ماشهد به احدهما يجتمع مع ما شهد به الاخر ،

كما انه لا يعتبر اتحادهما فى زمان الرؤية مع توافقهما على الرؤية فى الليل كما ان شهدا احدهما برؤيته فى اول الليل ، وشهد الاخر برؤيته بعد انقضاء نصف ساعة منه ، فان المشهود عليه فى شهادتهما شئى واحد ، وليس فى مدلول شهادة كل واحد منهما نفى ما يشهد به الاخر لامكان كونه فوق الافق فى اول الليل و بعد نصف ساعة من اوله ، ولو شهد احدهما برؤية هلال شعبان ليلة الاثنين مثلا ، والاخر برؤية هلال شهر رمضان فى ليلة الاربعاء فلا اشكال فى عدم ثبوت كون الاثنين من شعبان بشهادتهما اذا كان اثرا لكونه من شعبان ، ولا فى عدم ثبوت كون الاربعاء اول شهر رمضان ان لم تقم البينة بشئى منهما ،

و هل يثبت بهما كون الاربعاء من شهر رمضان ولو كان ثانياه ام لا وجهان ، احتمل الاول منهما فى الجواهر وقال : ولعل الاول اقوى ، ولعل وجهه هو دعوى اتفاقهما فى كون الاربعاء من رمضان ، و ربما يقال : بالاخير بدعوى ان اختلاف الشاهدين فى السبب يوجب اختلافهما فى المسبب فيخرج عن كون المشهود عليه امرا واحدا ، او بدعوى ان دليل اعتبار البينة يدل على اعتبارها عند قيامها على رؤية الهلال فى كل شهر ، ولا يخفى ما فى هاتين الدعويتين من الوهن ، ولكن الاقوى هو عدم الثبوت وذلك لان ثبوت كونه من شهر رمضان لا بد من ان يكون اما بنفسه مما قامت عليه البينة ، او مما يترتب على ما قامت عليه البينة ، والمفروض عدم قيام البينة على كون الاربعاء من شهر رمضان ولم تقم على ما يترتب عليه كون الاربعاء من شهر رمضان ، لان كل من الرؤيتين اعنى رؤية هلال شعبان فى ليلة الاثنين ، و رؤية هلال شهر رمضان فى ليلة الاربعاء لم يثبت بالبينة ، بل الشاهد على كل واحد منهما شاهد واحد ، و ثبوت كون الاربعاء من شهر رمضان متوقف على ثبوتهما ولم يثبتا بالوجدان كما هو واضح ، ولا بقيام الامارة عليهما لعدم قيامها ، فلا يثبت كونه من شهر رمضان ، ولا يجب ترتيب شهره عليه.

(الامر الخامس) لا يثبت الهلال بشهادة النساء ولا بعدل واحد ولو مع ضم اليمين اجماعا فى الاول ، ويدل عليه نصوص كثيرة كصحيح الحلبي الذى فيه لا تقبل شهادة النساء فى رؤية الهلال الا شهادة رجلين عدلين ،  
و صحيح حماد المروى فى الكافي عن الصادق عليه السلام قال : ان عليا كان يقول :  
لا اجيز فى الهلال الا شهادة رجلين ،

و خبر محمد بن مسلم المروى فى الكافي و فيه : لا تجوز شهادة النساء فى الهلال ، و غير ذلك من الاخبار ، و ظاهر هذه الاخبار بل صريحها اعتبار رجلين عدلين ، فلا تجوز شهادة النساء مطلقا سواء كانت مستقلات او منضمات الى الرجال ، كما لا اعتبار بشهادة الصبيان ولو كانوا عدولا ، والمشهور عدم ثبوت الهلال بشهادة عدل واحد خلافا للمحكى عن سلار من الاكتفاء بالعدل الواحد فى الصوم دون الافطار ، ويدل على قول المشهور من عدم اعتبار قول عدل الواحد فى الهلال عدم ما يدل على اعتباره ، و مع عدمه فالاصل هو عدم الاعتبار اذ حجية الحجة منوطه بوصولها الى المكلف و ما لم تصل يقطع بعدمها بمعنى انه لا يجوز العمل بها قطعا ، و ما ورد فى نوادر الراوندى فى عدم اعتبار شهادة العدل الواحد ولو مع ضم اليمين و فيه قضى رسول الله صلى الله عليه وآله بشهادة الواحد واليمين فى الدين ، واما الهلال فلا الا بشاهدى عدل . واستدل للسار بصحيح محمد بن قيس المروى فى التهذيب عن الباقر عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام : اذا رأيتم الهلال فافطروا و اشهد عليه عدل من المسلمين ، وفى الاستدلال به  
او لا انه ساقط عن الحجية بالاعراض عنه على ما هو طر يقمتنا فى حجية الخبر كما  
مر غير مرة ،

و ثانيا باختلاف متن الخبر فى الضبط ، وفى النسخة المطبوعة من التهذيب و اشهدوا عليه عدولا من المسلمين ، وفى النسخة المطبوعة القديمة من الوسائل و اشهد عليه عدول من المسلمين ، وان كان فى المطبوعة الجديدة و اشهد عليه عدل من المسلمين ، و مثله فى النسخة المطبوعة من الفقيه ، و حكاه مصحح التهذيب فى حاشيته عن بعض نسخ المخطوطة من التهذيب ، و مع هذا الاضطراب لاتصلح للاستناد اليه ،

و ثالثا ان العدل مصدر يطلق على الواحد والكثير يقال : رجل و رجالان  
عدل و رجال عدل ،

و رابعا انه قائل بالاجزاء بالعدل في هلال شهر رمضان بالنسبة الى الصوم ،  
والخبر لو تمت دلالته ليدل على الاجزاء به في هلال شهر شوال بالنسبة الى الفطر فهو  
مغائر مع مطلوبه ،

و خامسا انه على تقدير حجيمته و تماميته سندا و دلالة لا يصلح لمعارضة ما  
تقدم من الاخبار الدالة على اعتبار الشاهدين ، وعدم الاجتزاء بالشاهد الواحد ، لكون  
تلك الاخبار اكثر عددا و اوضح سندا ، و موافقته مع الاجماع على اعتبار التعدد المتقدم  
على سائر و المتأخر عنه ، فالترجيح لها ، فلا اشكال في ضعف هذا القول وان ما عليه  
المشهور هو المتبع .

**السادس حكم الحاكم الذي لم يعلم خطائه و لا خطأ مستنده كما  
اذا استند الى الشيعاء الظني .**

ظاهر الاصحاب كما في الحدائق و جوب العمل بحكم الحاكم الشرعي بالهلال  
عند ثبوته عنده و حكمه به ،

و استدلوا له بالعمومات الدالة على وجوب اتباعهم فيما يحكمون به  
و اطلاقاتها مثل ما في مقبولة عمر بن حنظلة عن الصادق عليه السلام : فاذا حكم بحكمنا ولم  
يقبل منه فانما استخف بحكم الله و علينا رد و الراد علينا الراد على الله ، و قول الحجة  
ارواحنا فداء: اما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة احاديثنا فانهم حجتي عليكم  
و انا حجة الله ،

و صحيح محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال عليه السلام : اذا شهد عند الامام شاهدان  
انهما رايا الهلال في منذ ثلاثين يوما امر الامام بالافطار ذلك اليوم (الحديث) ،

و مرسل رفاة عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : دخلت على ابي العباس بالحيرة  
فقال يا ابا عبد الله ما تقول في الصيام اليوم فقلت ذاك الى الامام ان صمت صمنا و ان  
افطرت افطرتنا فقال : يا غلام على بالمائدة فاكلت معه و انا والله اعلم انه من شهر رمضان



فكان افطاري يوما و قضاؤه ايسر على من ان يضرب عنقى ولا عبد الله ، و قريب منه  
مرسل داو بن حصين الذي فيها قوله عليه السلام : الصوم معك والافطار معك ،  
و خبر خلاد المروى في التهذيب الذي فيه قوله عليه السلام قلت يا امير المؤمنين ما  
صومى الا صومك ولا افطاري الا افطارك ، وتقريب الاستدلال بهذه الاخبار الثلاث الاخيرة هو  
انه لا اشكال في اعمال تقية من الامام عليه السلام في قوله عليه السلام : ذاك الى الامام ان صمت صمنا  
(الخ) وفي قوله : الصوم معك ، وقوله : ما صومى الا صومك ، فيحتمل ان يكون قوله  
ذاك الى الامام الى اخر اقوله وهو ان افطرت افطرا و افعاله وهو اكله معه تقية ، وعليه  
فلا دلالة فيها على اعتبار حكم الحاكم في الهلال ، و يحتمل ان يكون قوله ذاك الى  
الامام مطابقا مع الواقع وكان تطبيق الامام على ابي العباس في قوله : ان صمت صمنا  
و ان افطرت افطرا الى اخر اكله عليه السلام معه صادرا عن التقية ، وعلى هذا فتصير الاخبار  
الثلاث دليلا على اعتبار حكم الحاكم في الهلال ، والظاهر هو الاحتمال الاخير ، وذلك  
للقطع بكون قوله عليه السلام : ان افطرت افطرا الى اخر اكله يكون للتقية و انما الشك  
في كون قوله ذلك الى الامام ايضا صادرا عن التقية ، و اصاله جهة الصدور في كونه في  
مقام بيان الحكم الواقعي من غير مزاحم لها تقتضى الحمل على بيان الواقع مضافا الى  
ان سوق القضية يشهد عن مفروغية كون ذلك الى الامام عنده عليه السلام و عند العيين ابي  
العباس و عند حاضري مجلسه ، حيث انه عليه السلام يستدل بان صومه و افطاره افطاره  
بكون ذلك للامام غاية الامر مع تطبيق الامامة على ابي العباس ولو لم يكن ذاك الامر  
للامام لما كان محل لقوله عليه السلام : ذلك الى الامام و لافي تطبيق الامامة على ابي العباس ،  
و لعل هذا ظاهر و يؤيده بل يدل عليه المروى عن النبي صلى الله عليه وآله ان ليلة الشك اصبح  
الناس فجاوا اعرابي فشهد برؤية الهلال فامر النبي صلى الله عليه وآله مناديا ينادى من لم ياكل فليصم ،  
وقد تقدم في مباحث النية ، و انت ترى انه يشهد بكون الامر بالصيام كان من مناصبه  
صلى الله عليه وآله و انه كان معلوما عند الجميع ، و من صبح الناس مع الشك يظهر انه لم  
يكن عندهم الامارات الاخرى من البينة والشياخ و عد شعبان ثلاثين ، لاحتمال ان  
يكون اوله ايضا مشكوكا ، وهذه الادلة لعلها كافية في حصول الاطمينان للفقهاء في اعتبار

حكم الحاكم في الهلال وان امكن المناقشة في بعضها ، مضافا الى ان المدار في اثبات ولاية الحاكم اعنى المجتهد الجامع لشرائط القنوى هو ولايته على كل ماللقضاة عند العامة ولاية عليه ويعد من مناصبه وشئونه ، فكلمنا علم انه من مناصب قضاتهم فهو من مناصب الحاكم الشرعى لنا في عصر الغيبة ، ومن المعلوم ان الحكم بالهلال في الصوم والافطار والحج وسائر المواقيت من شئون قضاتهم كما هو الان ايضا كك ، حيث يلزمون الناس بمتابعة قاضيهم في الحكم بالهلال والتشديد في الانكار على من لا يوافقهم فيه على حد يعدون المخالفة معهم من المنكرات ، وليس ذلك الا لاجل مفروغية كون اثبات الهلال بحكم القاضى من الامور المسلم عندهم بحيث يعدون مخالفه مخالفا مع المسلمين والظاهر ان هذا الديدن كان من الصدر الاول الى الان ، كما يدل عليه خبر الاعرابى المتقدم ، ولعل في ماورد من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في خبر ابى الجارود: الفطريوم يفطر الناس ، والاضحى يوم يضحى الناس ، والصوم يوم يصوم الناس ، اشارة الى ذلك ، وبالجملة فلا اشكال في كون الحكم بالهلال من مناصب قضاتهم ، و اما اثبات ولاية الحاكم منا على كل ماكان من شئون ولاتهم فهو مو كول الى محل اخر ، وقد اثبتناه في كتاب القضاء ولعل مقبولة عمر بن حنظلة بعد الردع البليغ عن الرجوع الى قضاتهم و بيان الوظيفة فى الرجوع الى ولاتنا شاهد عليه ، حيث ان ترك ذكر ما يرجع الى المنصوب منهم عليهم السلام بعد الردع عن الرجوع الى قضاة الجور ، وتعيين الوظيفة الى قضاة الحق يدل على صحة الرجوع الى قضاة الحق فى كلما يرجع الى قضاتهم الذى منه الهلال ، ومما ذكرنا ظهر اعتبار قول الحاكم فى الهلال بما لا مزيد ، خلافا لبعض المتأخرين المانع عنه او الشاك فيه تارة بدعوى انه منهي عنه ، للنهي عن العمل فى شهر رمضان بالرأى والتظنى ولكن العمل فيه بالرؤية ، ومن المعلوم عدم حصول العلم بالهلال من حكم الحاكم فالعمل بحكمه اتباع له بغير علم ، و اخرى بمنافاته مع ما دل على انحصار ما يرجع اليه بالبيننة كما دل عليه الاخبار المتقدمة من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : لا اجيز فى الهلال الاشهادة رجلين عدلين ، ولا يخفى ما فيه اذ الرجوع الى حكم الحاكم بعد قيام الدليل على جوازه رجوع الى العلم اعنى ما يعلم اعتباره ولو لم يورث العلم بالواقع ،

و بعبارة اخرى انه ولولم يكن علما بالواقع الا انه علمى الاعتبار مثل البينة نفسها ، وان الحصر في قوله **لَيْلًا** : لا اجبز في الهلال ( الخ ) اضافى يعنى في قبول الشهادة على الهلال لا يقبل الاشهادة عدلين رجلين دون العدل الواحد و دون شهادة النساء لا انه لا يثبت الهلال مطلقا الا بشهادتهما ، فالمتحصل هو لزوم اتباع حكم الحاكم في الهلال في الجملة والله العاصم .

**(الامر الثاني)** يعتبر في جواز اتباع حكم الحاكم عدم العلم بخطائه او خطائه في مستنده ، فلو علم بخطائه فلا يجب بل لا يجوز اتباعه كما اذا علم بكون اليوم الذى حكم بكونه من شهر رمضان انه ليس من رمضان ، بل انه اخر شعبان او اول شوال مثلا ، و ذلك لان حكم الحاكم يكون من الامارات بل لعله بعد الاقرار من اقواها ، و من المعلوم ان دليل اعتبار الامارة اى امارة تكون يدل على اعتبارها في مورد الشك في الواقع و ان لم يكن الشك موضوعا لها ، ان لا معنى للتعبد بما يعلم خلافه ، والسرفى ذلك هو كون اعتبار الامارة مطلقا على وجه الطريقة المحضة بلا ادنى تغيير في الواقع ولا المس بكرامته اصلا ، والا يلزم التصويب الممتنع عقلا او ما قام الاجماع على خلافه ، ومع بقاء الواقع على ما هو عليه لا يعقل ان يؤمر العالم به على مخالفته الاعلى وجه التصويب والانقلاب ، فاعتبار حكم الحاكم كاعتبار سائر الامارات يختص بما عدى العلم بمخالفته مع الواقع ومع العلم بها فلا يعقل اعتبارها فدليل اعتبارها يضيق اعتبارها بصورة ما عدى العلم بخلافها مع الواقع ، و هذا معنى ما يقال : من ان العمل بالامارة يختص بما اذا لم يعلم بمخالفتها مع الواقع بحيث اخذ الجهل بالواقع مورداً للعمل بها لا موضوعا لها ، و توضيح ذلك هو كقول الى الاصول ، هذا فيما اذا علم بخطائه بمعنى كون المحكوم عليه مخالفا مع الواقع ، وكذا اذا علم بخطائه في مستنده و ان لم يعلم بخطائه في ما حكم به ، كما اذا استند في حكمه الى شهادة الفاسق مع تقصيره بان كان عالما بفسقه ، او كان الشهود عنده مجهول الاحوال فحكمم بشهادتهم بلا مطالبة الجراح والمعدل ،

و بعبارة او ضح لا يكون حكمه جاريا منه على موازين الحكم ، و منه

حكم قضاة الجور مستندا الى شهادة غير المزكى او شهادة رجل واحد ، فهذا الحكم ايضا مما لا يجب اتباعه لانه حكم بغير حق ، و اما اذا كان الحكم على موازين القضاء بان طالب المعدل بعداء الشهود شهادتهم وشهد المعدل بعدالة الشهود وكان المعدلون عدولا عند الحاكم و لكن اخطاء المعدلون في ما شهدوا به من عدالة الشهود و كان الشهود فساقا في الواقع و صدر الحكم عن الحاكم على موازين القضاء نفذ حكمه و يجب اتباعه على من ابتلى به و لو كان موازينه مخالفا مع راي المبتلى به و اوراى مجتهده ، و منه ما اذا كان مستندا حكم الحاكم بالهلال هو الشيع الطنى حيث انه يرى حجتيه و حكم بالهلال لحصوله عنده فانه يجب اتباعه ممن لا يرى حجتيه او لا يرى مجتهده حجتيه لكون حكمه صادرا عن ميزان الحكم و يكون على موازين القضاء و ان كانت الموازين التى عنده موازين غير موازين عند من يجب العمل بحكمه ، و يدل على ما ذكرناه ما فى مقبولة عمر بن حنظلة عن الصادق عليه السلام عن رجلين من اصحابنا يكون بينهما منازعة فى دين او ميراث فتحاكموا الى السلطان الى ان قال : ارجعوا الى من كان منكم قد روى حديثنا الى ان قال : فاذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فانما بحكم الله استخف و علينا قدر ،

ولا يخفى ان الظاهر من المنازعة فى الدين او الميراث هو كونها فيهما على نحو الاختلاف فى حكمها من باب الشبهة الحكمية بان تكون المنازعة فى الدين يكون احدهما مدعى فى الدين المستوعب بتعلق حق الديان الى مال الميت و عدم انتقال امواله الى ورثته ، و يدعى الاخر بانتقالها الى الوارث و ان وجب عليه اداء الدين ولو من مال اخر ، او كانت الدعوى فى منجزات المريض بان يدعى احدهما كونها من الاصل ، و يدعى الاخر باخراجها من الثلث ، و فى الميراث مثل ما اذا ادعى الولد الاكبر بكون الكتب العلمية مطلقا من الحبوّة ، و الاخر يدعى باختصاصها بالقران و حده ، و فى مثل هذه المنازعات ان رجعوا الى القاضى بالحق و كان فتواه مطابقا مع احد المتنازعين و مخالفا مع الاخر يجب على الاخر اتباعه فى حكمه مع كون حكمه مخالفا مع رأيه و اوراى مجتهده الذى يقلد عنه ، و يكون الرد عليه فى حكم الرد على الله سبحانه

ولو لا وجوب اتباعه لكان الرجوع اليه لغوا غير حاسم للدعوى ويلزم منه تعطيل الدعوى و هو مناف مع جعله حاكما كما لا يخفى ، والى بعض ما ذكرناه يشير المصنف ( قده ) في ما كتبه في القضاء بقوله : ولا يجوز له ( اى لحاكم اخر ) نقضه الا اذا علما قطعيا بمخالفته للمواقع بان كان مخالفا للاجماع المحقق او الخبر المتواتر او اذا تبين تقصيره في الاجتهاد ، ففي ما عدى هاتين الصورتين لا يجوز له نقضه وان كان مخالفا لرأيه بل وان كان مخالفا لدليل قطعى نظرى كاجماع استنباطى ، او خبر محفوظ بقرائن و امارات قد توجب القطع مع احتمال عدم حصوله للحاكم الاول ( انتهى ) اقول : ولعل من هذا القبيل ما فى المقام من كون حكمه مستندا الى شياع ظنى لاجل اعتباره عنده فيجب اتباعه على من لا يرى اعتباره او يقلد من لا يقول باعتباره ، بخلاف ما ذكره فى المتن من تقييد الرجوع الى حكم الحاكم بما لم يعلم خطأ مستنده كما اذا استند الى الشياح الظنى فما يذكره هناك مخالف لما حققه فى رسالة القضاء والله العاصم

**ولا يثبت بقول المنجمين** لا ينبغى الاشكال فى وجوب اتباع العلم بالشهر اذا حصل من قول المنجم ، لما مر من ان العلم بالشهر مأخوذ على الوجه الطريقية ، وان العلم الطريقى لا ينظر الى اسباب حصوله فمن اى طريق حصل يلزم اتباعه ، لانه بنفسه احراز الواقع و ليس بعد احرازه شئى الاحكام العقل بلزوم مراعات الواقع ، اللهم الا ان يمنع عنه مانع كما فى مثل قطع القطاع مع ما فى المنع من الاشكال حسبما حرر فى الاصول مع جوابه ، فاطلاق المنع عن العقل بقول المنجم فى الهلال ليس بمراد او انه ضعيف جدا ، اللهم الا ان يكون نظر المانع الى المنع عن حصول العلم من قوله فيكون منعاً صغوريا ، لا انه مع حصول العلم من قوله لا يجوز العمل به ، هذا فيما افاد الرجوع الى المنجم العلم بالشهر ،

و فيما لم يفد العلم كما هو الغالب فلا يجوز العمل بدلان الاصل فى الامارات التى لا يحصل منها العلم هو عدم جواز العمل بها الا اذا قام الدليل على اعتبارها ، ولم يقم دليل على اعتبار قول المنجم بل النصوص المستفيضة الحاصرة لثبوت الشهر بالرؤية او بمضى ثلاثين يوما من الشهر المتقدم عليه تدل على عدم اعتبارها فلاحاجة

الى الاطالة فى المنع عنه ، و ادعاء كون اكثر احكام المنجمين مبنيا على الحدس الذى خطائه اكثر من صوابه وانهم لا يثبتون اول الشهر على وجه لزوم الرؤية وانما هو على معنى تأخير القمر عن المحاذات ليمرتبوا عليه مطالبهم ، ولا للجواب عنه بان اخبارهم مبنى على محاسبات دقيقة عن سير القمر والشمس لا يبتنى على الحدس وانهم يخبرون بالرؤية و يعينون اول الشهر واخره ولا فى اثبات المنع عن الركون الى اخبارهم بالمروى عن النبي ﷺ : من صدق كاهنا او منجما فهو كافر بما انزل على محمد ﷺ ، مع ظهور ذلك المروى فى النهى عما يخبرون عنه من الحوادث التى يدعون حدوثها عن قبل تأثير الفلكيات فى حدوثها ، واما الامور المبتنية على الحساب فالتصديق بها ليس منهما عنه ،

و كيف كان فلا ينبغى الاشكال فى عدم جواز الاعتماد على قول المنجمين فى الهلال فيما اذا لم يحصل العلم من اقوالهم ، خلافا لاشان منا و عن بعض الجمهور من صحة الاعتماد اليهم مستدلا بقوله تعالى : و بالنجم هم يهتدون ، و بصحة الرجوع الى الكواكب فى القبلة والاوقات التى تترتب عليها امور شرعية فكذا هنا ، ولا يخفى ما فيه اما التمسك بالاية الشريفة فان المراد من الاهتداء بالنجم هو معرفة مسالك البلدان ومعابرها بالنجم فى البر والبحر وان كان الرجوع الى الكواكب فى القبلة و الاوقات انما هو بمشاهدة النجم ، و اين هذا من الرجوع الى قول المنجم مع ان الرجوع اليه فى معرفة الوقت والقبلة لاجل قيام الدليل عليه ، بخلاف لمقام الذى لادليل على صحة الرجوع الى قول المنجم ، بل قد قام ما يدل على المنع عنه ، و بالجملة فالارباب فى عدم جواز الاعتماد على قول المنجم فى الهلال ما لم يحصل العلم منه .

ولا بغيوبة الشفق فى الليلة الاخرى .

المراد بهذه العبارة هو بغيوبة الشفق ، قبل غروب الهلال وغروبه بعد بغيوبة الشفق والمشهور بين الاصحاب انها لا تكون امانة على ان هذه الليلة الثانية من الشهر ، خلافا للمحكى عن مقنع الصدوق قال (قده) : اذا غاب الهلال قبل الشفق ( يعنى قبل

غيبته) فهو لليلة وان غاب بعد الشفق فهو لليلتين وان رأى فيه ظل الرأس \* فهو لثلاث ليال ، ويمكن ان يستدل له بما رواه في الفقيه عن الصادق عليه السلام : اذا غاب الهلال قبل الشفق فهو لليلة و اذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين ، والمحكى عن فقه الرضا عليه السلام وقد روى اذا غاب الهلال قبل الشفق فهو لليلة و اذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين و اذا رايت ظل رأسك فيه فهو لثلاث ليال ، والاقوى ما عليه المشهور لهجر ما رواه في الفقيه وكون بقاء الهلال بعد الشفق في الليلة الثانية غالبيا والافمن الممكن غروبه قبل غيبة الشفق في الليلة الثانية و ذلك فيما اذا رأى في الليلة السابقة منها ضعيفا ووجهه هو خروجه عن تحت الشعاع قبيل الليلة الاولى ولذا يرى فيها ضعيفا بمشقة و يغرب قبل غروب الشفق في الليلة الثانية ، وقد يغرب في الليلة الاولى بعد غروب الشفق فيما اذا رأى فيها واضحا منيراً و ذلك لكون خروجه عن تحت الشعاع في الليلة السابقة منها بعد مضي ساعة من الليل بحيث لا يرى فيها لكون الخروج تحت الافق ولكنه يرى في الليلة المستقبلة كانه لليلتين ، و يدل على ما عليه مضافا الى النصوص الحاصرة في اثبات الهلال بالرؤية او عد الثلاثين من الشهر السابق ما في خبر علي بن راشد المروى في التهذيب قال كتب الى ابو الحسن العسكري عليه السلام كتابا ارخه يوم الثلاثاء لليلة بقيت من شعبان و ذلك في سنة اثنتين و ثلاثين و ماتين و كان يوم الاربعاء يوم الشك و صام اهل بغداد يوم الخميس و اخبروني انهم رأوا الهلال ليلة الخميس و لم يرغب الا بعد الشفق بزمان طويل قال فاعتقدت ان الصوم يوم الخميس وان الشهر (او ان الشك) كان عندنا ببغداد يوم الاربعاء قال : فكتب الى زادك الله توفيقا فقد صمت بصيامنا قال : ثم لقيته بعد ذلك فسألته عما كتبت به اليه فقال لى : اولم اكتب اليك انما صمت الخميس ولا تصم الا للرؤية ، فانه يدل على انه مع بقاء الهلال في ليلة الخميس بعد الشفق بزمان طويل جعل الخميس اول الشهر متمسكا بانه الموافق مع الرؤية ، فيدل على عدم الاعتبار بهذه الامارة .

\* فلعل رؤية ظل رأس الرائي في القمر لاجل صقالة جرم القمر كالمرات فاذا حاذاه

الرائي يرى ظل رأسه به كما في المرآت .

ولا برؤيته يوم الثلاثين قبل الزوال فلا يحكم بكون ذلك اليوم

### اول الشهر .

المشهور على عدم اعتبار رؤية الهلال يوم الثلاثين قبل الزوال في ثبوت انه لليلة  
الماضية ،

وقد نسبة العلامة في المنتهى الى اكثر علمائنا الامن شذ منهم ، وعن التذكرة  
نسبته الى علمائنا من دون اشارة الى شذوذ المخالف ، و في الجواهر يمكن تحصيل  
الاجماع عليه، ويدل عليه من الاخبار خبر محمد بن عيسى المروى في التهذيب والاستبصار  
قال كتبت اليه عليه السلام جعلت فداك ربما غم علينا هلال شهر رمضان (على ما في التهذيب)  
او في شهر رمضان (على ما في الاستبصار) فترى من الغد الهلال قبل الزوال وربما رايناه  
بعد الزوال فترى ان نفطر قبل الزوال اذا رايناه ام لا؟ وكيف تامرني في ذلك ،  
فكتب عليه السلام تتم الى الليل فانه ان كان تاما رؤى قبل الزوال .

و تقريب الاستدلال به ان الظاهر من قول السائل ربما غم علينا في شهر رمضان  
بناء على نسخة الاستبصار هو السؤال عن غم هلال شوال في شهر رمضان ، وعلى نسخة  
التهذيب ينبغي ان يحمل على هلال شوال ايضا وان لم يكن ظاهرا فيه ،  
و ذلك بقريئة ما في السؤال من قوله: فترى ان نفطر قبل الزوال اذ ارأيناه  
اذ لو كان السؤال عن هلال شهر رمضان ينبغي ان يقول : فترى ان نصوم اذ ارأيناه قبل  
الزوال ، وتعليق الامام عليه السلام اتمام الصوم الى الليل بقوله ان كان تاما رؤى قبل الزوال  
بمعنى ان شهر رمضان لو كان ثلاثين امكن ان يرى الهلال في اخره اى يوم الثلاثين  
قبل الزوال فلا تكون الرؤية قبل الزوال علامة لكون الليلة الماضية اول الشهر ، و  
على هذا فالخبر بالنصوصية او بالظهور القوي يدل على عدم اعتبار رؤية الهلال قبل  
الزوال في اثبات الهلال في الماضية .

و اورد على الاستدلال به تارة بضعف السند وجهالة المكتوب اليه ، واخرى  
بضعف الدلالة و اضطرابها لكون المفروض في السؤال وقوع الاشتباه في شهر رمضان  
و انه انما رؤى في غد تلك الليلة وهو يوم الثلاثين من شعبان ، وعلى هذا فالحكم بصوم



ذلك اليوم يدل على اعتبار الرؤىة قبل الزوال ، وقول السائل فترى ان نفطر والتعليل المذكور فى الجواب يدلان على ان الاشتباه فى هلال شوال و انه لا اعتبار برؤيته قبل الزوال فى الحكم به الليلة الماضية لانه قد يتفق رؤىة هلال الليلة اللاحقة قبل الزوال اذا كان الشهر تاما فتكون دلالة الخبر مضطربة ساقطة ، بل يمكن على الاخير ايضا جعله دليلا على اعتبار الرؤىة قبل الزوال و ذلك بحمل التعليل على ان المراد منه هو ان الشهر المستقبل ان كان تاما رؤى هلاله قبل الزوال .

ولا يخفى ما فى الجميع ، اما ضعف سند الخبر فهو منجبر بالشهرة لما عرفت من ان الحكم بعدم الاعتبار مشهور بالشهرة العظيمة التى كادت ان تبلغ الى حد الاجماع .

و اما جهالة المكتوب اليه فيما فى الخبر من القرائن على كون المكتوب اليه هو الامام كالتعبير عنه بقوله (عليه السلام) كما فى التهذيب والاستبصار، وبقول السائل اليه بكلمة (جعات فداك) الذى لا يعبر عنه بالنسبة الى غير الامام، و نقل الاساطين من المحدثين الخبر فى طى ما يحكى عن الامام عليه السلام . واما ضعف دلالاته ففيه ما عرفت فى تقريب الاستدلال ان الخبر على نسخة الاستبصار واضح الدلالة بل نص فى الدلالة على عدم الاعتبار ، و على نسخة التهذيب ايضا ظاهر ولو بقرينة ما فى السؤال والجواب مضافا الى الاطمينان بغلط نسخة التهذيب المحذوف فيها كلمة ( فى ) فى قوله شهر رمضان لعدم استقامة المعنى سؤالا وجوبا مع حذف - فى - فى كلمة شهر رمضان مع ان الخبر المذكور فى كتابى التهذيب والاستبصار خبر واحد قطعا ، فاحدى النسختين مشتملة على غلط اما بزيادة - فى - فى نسخة الاستبصار، و اما بنقصه فى نسخة التهذيب، و مع الدوران بين الزيادة والنقصه - يكون الاصل مقتضيا لعدم النقصه لاحتياج الزيادة الى مؤنة زائدة عما يحتاج اليه النقصه يكون مقتضى الاصل عدمها عند الشك فيها .

و اما ما قيل من امكان الاستدلال بهذا الخبر على اعتبار رؤىة الهلال قبل الزوال فى اثبات كون يوم الرؤىة اول الشهر بحمل قوله عليه السلام ان كان تاما رؤى قبل

الزوال على ان الشهر المستقبل ان كان تاما رؤى هلاله فى اوله قبل الزوال فلانخلو عن الغرابة فإى مناسبة لتماميته مع رؤبة هلاله فى اول يوم منه قبل الزوال وهذا بخلاف ما اذا كان الشهر السابق تاما ثلاثين فانه يمكن ان يخرج القمر فى ليلة الثلاثين منه عن تحت شعاع الشمس بعد نصف ساعة من اول الليل بحيث لا يرى فى تلك الليلة لكون الخروج و بعد القمر عن الشمس ببعده المعدل و بعد السواء على قدر يمكن رؤيته تحت الافق فلا يرى فى ليلة ثلاثين ولو ضعيفا ولكنه يرى فى ليلة الاحدى والثلاثين جليانيرا ،

و يمكن ان يرى فى يوم الحادى والثلاثين قبل الزوال مع انه اليوم الاول من الشهر قطعاً ، فالانصاف حذف هذه الحمل و امثالها عن الفقه لكنهم فعلوا و نحن نقضى اثارهم مع ما فيها والله العاصم عن الزلل ، و بالجملة فلا تصور فى دلالة هذا الخبر على عدم الاعتبار ،

و خبر جراح المداينى المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : من رآى هلال شوال بنهار فى شهر رمضان فليتم صيامه ( او صومه ) ، وقد يناقش فيه ايضا بضعف سنده و دلالة لكونه مطلقا بالنسبة الى قبل الزوال فيقيد بما يأتى من الاخبار الدالة على الاعتبار فيما اذا كانت الرؤية قبل الزوال : و فيه مامر فى الخبر الاول من انجبار ضعفه بعمل المشهور و ان تقيده بما يأتى من الاخبار متفرع على صلاحية تلك الاخبار لان يقيد بها الاطلاق وسيأتى ما فيه ،

و المرسل المروى عن اميرالمومنين عليه السلام : اذا رايتم الهلال او راوه ذوا عدل منكم نهارا فلا تظفروا حتى تغرب الشمس كان ذلك فى اول النهار او فى اخره وقال : لا تظفروا الا تمام ثلاثين من رؤية الهلال او بشهادة شاهدين عدلين انهما رياه . و دلالة على المنع عن التعويل برؤيته قبل الزوال واضحة ، لان قوله عليه السلام : كان ذلك فى اول النهار نص فيه ، و ارساله ايضا منجبر بالعمل هذا مضافا الى النصوص المستفيضة على ان الصوم والافطار بالرؤية او بشهادة عدلين ومع عدمهما فبالاكمال ثلاثين ، هذا والمحكى عن السيد اعتبار رؤيته يوم الثلاثين قبل الزوال فى ثبوت انه لليلة الماضية

و ينسب الى الكلينى والصدوق ايضا، وحكى عن صاحب الذخيرة والكاشانى وقربه فى المستند ، وعن المختلف التفصيل فى اعتباره بين الصوم والفطر واعتباره فى الصوم دون الفطر .

و استدل لاعتباره مطلقا من غير فرق بين الصوم والفطر

بخبر عبيد بن زرارة و عبدالله بن بكير المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : اذا روى الهلال قبل الزوال فذاك اليوم من شوال ، واذا روى بعد الزوال فذاك اليوم من شهر رمضان ،

و خبر حماد بن عثمان المروى فى الكافى عنه عليه السلام قال : اذا رآو الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية ، واذا راه بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية . قال فى المدارك والمسألة قوية الاشكال لان الخبرين المتضمنين لاعتبار ذلك معتبر الاسناد الى ان قال : و من ثم تردد المحقق فى النافع والمعتبر وهو فى محله انتهى ، اقول : لا اشكال فى المسألة بناء على ما هو المختار من حجية الخبر الموثوق به وان من اقوى موجبات الوثوق هو استناد الاصحاب اليه ولا سيما المتقدمين منهم و انه كلما كال اضعف يصير بالاستناد اليه اقوى كما ان الاعراض موجب لسلب الوثوق عنه وكلما كان فى نفسه قويا يصير بالاعراض اضعف و من المعلوم زهاب المشهور الى القول بعدم الاعتبار بل قيل بانه مشهور بالشهرة العظيمة التى كادت ان تكون اجماعا وان كان الاحتياط حسنا على كل حال .

و اما ما نسب الى العلامة فى المختلف فليس له وجه بل خبر عبيد بن زرارة و ابن بكير صريح فى اعتباره فى الفطر ، لكن المستفاد من عبارة المختلف هو زهابه الى عدم الاعتبار مطلقا و انه يقول فى الصوم لاجل الاحتياط والله الهادى وربما استدل للاعتبار مطلقا باطلاق ما ورد من الافطار والصوم بالرؤية من قوله عليه السلام : اذا رأيت الهلال فصم و اذا رأيت فافطر ، بدعوى ان ذلك شامل لما قبل الزوال ، ولا يخفى ما فيه من انصرافه الى الرؤيه فى وقتها وهو الليل ولا يشمل النهار اصلا .

ولا بغير ذلك مما يفيد الظن ولو كان قويا الا للاسير والمحجوس .

و هو امور

منها عد شعبان ناقصا و شهر رمضان تاما ابدأ والمشهور عدم التعويل عليه لدلالة جملة من الاخبار على ان شهر رمضان كغيره من الشهور يصيبه ما يصيبها من النقصان ، و ذلك كصحيح حماد بن عثمان المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام قال: فى شهر رمضان هو شهر من الشهور يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان ، و خبر محمد بن مسلم المروى فى التهذيب عن احدهما عليهما السلام قال : شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان فاذا صمت تسعة وعشرين يوما ثم تعيمنت السماء فاتم العدة ثلاثين ،

و خبر المفضل والشحام المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام عن الاهلة فقال: هى اهلة الشهور فان ارايت الهلال فصم وازار ايته فافطر قلت ارايت ان كان الشهر تسعة و عشرين يوما اقضى ذلك اليوم فقال عليه السلام : لا الا ان يشهد لك بينة عدول فان شهدوا انهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم ، وغير ذلك من الاخبار البالغة الى عشرين مما لا يحتاج الى النقل ،

خلافاً للمحكى عن بعض كتب المفيد واختاره الصدوق ( قدّه ) فى الفقيه و نسب الى غير الصدوق ايضا للاخبار الكثيرة الدالة على ان شهر شعبان ناقص ابدأ و شهر رمضان تام ابدأ

كخبر حذيفة بن منصور عن معاذ بن كثير المروى فى التهذيب عن الصادق عليه السلام قال قلت له عليه السلام ان الناس يقولون ان رسول الله صلى الله عليه وآله صام تسعة و عشرين اكثر مما صام ثلاثين فقال : كذبوا ما صام رسول الله صلى الله عليه وآله منذ بعثه الله تعالى الى ان قبضه اقل من ثلاثين يوما ، و لانقص شهر رمضان منذ خلق الله تعالى السموات والارض من ثلاثين يوما و ليلة ، و غير ذلك من الاخبار التى تبلغ الى اربعة عشر خبرا . قال الصدوق فى الفقيه بعد نقل جملة منها ما لفظه قال مصنف هذا الكتاب من خالف هذه الاخبار و ذهب الى الاخبار الموافقة للعامة فى ضدها اتقى كما يتقى العامة ولا يكلم

الابالتقية كائنا من كان الا ان يكون مستر شداً فيرشد ويبين له فان البدعة انما تمتا وتبطل بترك ذكرها ولا قوة الا بالله انتهى ما في الفقيه ، و قال في محكي الخصال ان خواص الشيعة واهل الاستبصار منهم في شهر رمضان انه لا ينقص من ثلاثين يوماً ، والاخبار في ذلك موافقة الكتاب ومخالفة العامة فمن ذهب من ضعفة الشيعة الى الاخبار التي وردت للتقية في انه ينقص ويصيبه ما يصيب المشهور من النقصان والتمام اتقى منه كما يتقى عن العامة انتهى ، هذا ما ظهر من الصدوق (قده) في هذه المسألة ، وقال المحقق (قده) في المعبر ولا اعتبار بالعدد (يعنى يعد شعبان ناقصا وشهر رمضان تاما ابدا) فان قوما من الحشوية يزعمون ان شهور السنة قسمان ثلاثون يوماً وتسعة وعشرون يوماً فرمضان لا ينقص ابدا وشعبان لا يتم ابدا محتجين باخبار منسوبة الى اهل الميت يصادمها عمل المسلمين في الاقطار بالرؤية و روايات صريحة لا يتطرق اليها الاحتمال فلا ضرورة الى ذكرها انتهى ما في المعبر ، وقال في الجواهر وكأن المحقق يشير الى الصدوق في قوله : من الحشوية لكن لا ينبغي ترك الادب معه لانه من اجلاء الطائفة و من خزانة محمد عليهم السلام ،

اقول : من البعيد جدا ان يكون نظر المحقق (قده) في قوله من الحشوية الى الصدوق ،

ولا ينبغي منه ان يكون ناظراً اليه كما لا ينبغي على الصدوق (قده) ايضا ان يعبر عن القائلين بالرؤية بضعفة الشيعة والاتقاء عنهم مثل ما يتقى عن العامة معللا بان البدعة تمتا بترك ذكرها مع زهاب جل الفقهاء الى القول بها ، وانها الموافقة للقران الكريم اعنى قوله تعالى : يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج ، حيث انه نص في ان المدار في الشهور على الاهلة ، وقد دلت عليه الاخبار المتظافرة بالغة الى عدد كثير وانه الموافق مع الوجدان اذ لا فرق بين شهر رمضان وبين غيره في طر والزيادة والنقصان ، والمعصوم من عصمه الله تعالى عصمنا الله تعالى من الخطاء والزلل ومن الطغيان في القلم ،

وكيف كان فعن بعض الاخبارية اختيار هذا القول وقد يسند الى طائفة منهم

المسمون بالشيخية والاقوى ما عليه المشهور ، اما على المختار فى حجية الخبر فلسقوط اخبار العدد عن الحجية باعراض المشهور عن العمل بها ، واما على تقدير شمول ادلة الحجية لها فقد قيل بترجيح اخبار الرؤية بوجوه لايسلم شيئاً منها عن المناقشة لاحاجة الى ذكرها ، والاظهر عندى كون اخبار العدد اخباراً مدسوسة ناشئة عن دس الداسين والزنادقة البارزة فى عصر الصادق عليه السلام ، ويؤيده كونها الا واحداً منها منسوب الى الصادق عليه السلام وقد قال ابن ابى العوجاء او ان قتله والله لئن قتلتمنى لقد وضعت اربعة الاف حديث احرم فيها الحلال واحل فيها الحرام والله لقد فطر تكلم يوم صومكم و صومتمكم يوم فطر كم ،

و ذاك اشارة الى ان اخبار العدد من مجعولاته و مدسوساته ، حيث ان بها يحصل الفطر فى يوم الصوم والصوم فى يوم الفطر اذ الثمرة بين اخبار الرؤية و اخبار العدد تظهر فيما اذا لم يظهر الهلال فى ليلة الثلاثين من شعبان ، فيوم الثلاثين من اول شعبان يصير اخر شعبان عند العاملين باخبار الرؤية ، و اول شهر رمضان عند القائلين بالعدد ،

و اذا لم يرهلال شوال فيوم الحادى والثلاثين من اول يوم الصوم و هو يوم الثلاثين من اول شعبان يوم الفطر عند القائلين بالعدد، و اخر شهر رمضان عند العاملين باخبار الرؤية اى يوم لا يجب صومه ، ويوم الصوم عند اهل العدد ويوم الحادى والثلاثين من اول يوم الصوم يكون يوم الفطر عند اهل العدد ويوم الصوم عند اهل الرؤية فبفس اخبار العدد والعمل بها يحصل الصوم فى يوم الفطر والفطر فى يوم الصوم كما هو ظاهر . هذا تمام الكلام فى اعتبار العد اعنى عد شهر شعبان ناقصا ابدأ شهر رمضان تاها ابدأ، وقد ظهر ان الاقوى عدم اعتباره .

(و منها) التطوق والمراد به ظهور النور فى جرم القمر مستديراً بحيث يصير طوقاً عليه ، والمعروف عدم الاعتبار به وفى المدارك لا اعلم فيه مخالفاً ، وفى الجواهر بالاخلاف اجده فيه ، والمنسوب الى الصدوق انه اماراة كونه لليلتين ويستدل له بصحيح مرآزم عن ابيه المروى فى التهذيب والاستبصار عن الصادق عليه السلام و فيه : اذا تطوق الهلال

فهو لليلتين و ان رأيت ظل راسك فيه فهو لثلاث ليال ، و حمله الشيخ في التهذيب على ما اذا كان في السماء علة من غيم و نحوه فجاز حينئذ اعتباره في الليلة المستقبلية بتطوق الهلال وغيوبته قبل الشفق او بعده، واما مع زوال العلة و كون السماء مصحيه فلا يعتبر هذه الاشياء .

و اورد عليه في المدارك بان التطوق و نحوه ان كان مقتضيا للحكم بكون الهلال لليلتين و جب اطراده والا فلا انتهى ، والكلام في هذا الخبر مثل ما تقدم من انه موهون باعراض الاصحاب فليس بحجة حتى يعارض مع ما تقدم من الاخبار الدالة على انحصار الامارة بالرؤية وما في حكمها من الشيعاء العلمى او البيئنة اوعدّ الثلاثين من اول الشهر مع اصاله عدم الحجية فيما يشك في اعتباره .

(و منها) عدّ خمسة ايام من اول هذا الشهر في السنة الماضية فالخامس اول هذا الشهر من السنة الآتية ، ولم يحك القول به عن احد من الاصحاب لكن به روايات ، وفي الجواهر انه موافق للعادة قال و في المحكى عن عجائب المخلوقات امتحنوه خمسين سنة فكان صحيحا انتهى ما في الجواهر ،

و يدل على اعتباره من الاخبار مرسل الجدرى المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام : صم في العام المستقبل اليوم الخامس من يوم صمت فيه عام اول .

و خبر عمران الزعفراني المروى في الكافي ايضا عن الصادق عليه السلام و فيه قلت لابي عبدالله عليه السلام ان السماء تطبق علينا بالعراق اليومين والثلاثة فای يوم نصوم قال عليه السلام : انظروا اليوم الذي صمت من السنة الماضية فعدمنه خمسة ايام و صم يوم الخامس ،

و مثله خبره الاخر المروى في الكافي ايضا و فيه قلت لابي عبدالله عليه السلام انما نمكث في الشتاء اليوم واليومين لا يرى شمس ولا نجم فای يوم نصوم قال : انظر اليوم الذي صمت من السنة الماضية وعد خمسة ايام و صم يوم الخميس ،

و خبر عاصم بن حميد المروى في الاقبال عن الصادق عليه السلام عدوا اليوم الذي تصومون فيه و ثلاثة ايام بعده و صوموا اليوم الخامس ، ولكن في مكتبة محمد بن الفرّج الى العسكري عليه السلام استثنى السنة الخامسة وقال فيها بعدالست بين الاولى والآتية من

جهة الكبيسة ، وفيها كتب محمد بن الفرغ الى العسكري يسئله عما روى من الحساب فى الصوم عن ابائك عليهم السلام فى خمسة ايام بين اول السنة الماضية والسنة الثانية الذى ياتى فكتب صحيح ، ولكن عد فى كل اربع سنين خمسا وفى السنة الخامسة ستا بين الاولى والحادث و ما سوى ذلك فانما هو خمسة خمسة . قال السيارى وهذه من جهة الكبيسة قال : وقد حسبه اصحابنا فوجدوه صحيحا ، قال و كتب اليه محمد بن الفرغ فى سنة ثمان وتلاثين وما تين هذا الحساب لا يتهيأ لكل انسان ان يعمل عليه انما هو لمن يعرف السنين ومن يعلم متى كانت سنة الكبيسة ثم يصح له هلال شهر رمضان اول ليلة فاذا صح الهلال ليلته وعرف السنين صح له ذلك انشاء الله .

وهذه الاخبار ايضا مهجورة باعراض المشهور عن العمل بها بل قد عرفت عدم القائل منا بمضمونها ، واقرب المحامل لها حملها على ما اذا حصل العلم بهذه العلامة بالهلال كما لا يبعد حصوله بعد التجربة والله العالم .

( ومنها ) عدتسة وخمسين يوما من اول رجب وصوم يوم الستين ، ففي مرفوعة ابى خالد المروية فى كتاب فضائل شهر رمضان عن الصادق عليه السلام قال : اذا صح هلال رجب فعد تسعة وخمسين يوما وصم يوم الستين ، و رواه الصدوق فى الفقيه والمقنع مرسلا عن الصادق عليه السلام ايضا وهذا الخبر ايضا مما لم يعرف عامل به ولعله يرجع الى اخبار العدد حيث ان مقتضى اخذ شهر من السنة تاما وشهر ناقصا وان شعبان ناقص ابدا هو كون رجب ايضا تاما ابدا فيكون يوم الستين من اول رجب اول الشهر من رمضان ، وكيف كان فلو كان كذلك يرد على الاستدلال بهما تقدم فى الاستدلال باخبار العدد ، هذا واما استثناء الاسير والمحبوس عن عدم جواز العمل بما يفيد الظن من هذه الامارات الذى ذكره فى المتن فسيأتى البحث عنه فى طى المسألة الثامنة من هذا الفصل .

**مسألة ١ - لا يثبت بشهادة العدلين اذا لم يشهدا بالرؤية بل شهدا شهادة علمية .**

المستفاد من الاخبار المتقدمة الواردة فى الشهادة هو اعتبارها فيما اذا كانت على الرؤية فلا تقبل الشهادة العلمية ما لم تكن على الرؤية . قال فى المدارك ولا يكفى



قول الشاهد اليوم الصوم او الفطر بل يجب على السامع الاستفصال لاختلاف الاقوال في المسألة فيجوز استناد الشاهد الى سبب لا يوافق مذهب السامع ، نعم لو علم الموافقة اجزاء الاطلاق كما في الجرح والتعديل ، وقال في الجواهر بانه قد يناقش في ذلك بان مقتضى شهادته كونه كك واقعا وهولا اختلاف فيه و لذا لم يجب استقصاله بالشهادة بالملك والغصب والنجاسة ونحوها مما هي مختلفة الاسباب وكذلك الجرح والتعديل ، و ان ظهر من المدارك المفروغية من وجوب الاستفصال فيهما حيث يقيس الشاهد في الصوم او الفطر بالشاهد على العدالة او الفسق في قوله كما في الجرح والتعديل ، ثم قال ولعل الامر في الشاهد على العدل والفسق بالعكس يعنى المفروغ فيهما عدم وجوب استفصال الشاهد عليهما كما يشهد به الاكتفاء بما يذكره علماء الرجال فيهما بل السيرة من العلماء وغيرهم على عدم استفصال الشاهد اذا شهد بالفسق او العدالة و ما ذلك الا ما ذكرناه فتأمل جيدا انتهى ما في الجواهر ، ولعمري ان للتأمل فيما ذكره مجالا ، اما قوله (قده) بان مقتضى شهادته كونه كك واقعا (النخ) فهو مبنى على صحة حمل قول القائل على الصحيح الواقعي لاعلى الصحة عنده ولا الصحة عند الحامل ، وهو على الاطلاق ممنوع بل انما يتم فيما اذا علم الحامل بعلم القائل بالصحة مع علمه بتوافقهما فيما يوجبها ، او بكون التخالف بينهما بالعموم المطلق مع اعمية الصحة عند الحامل عن الصحة عند القائل ان يصح له حمل قول القائل على الصحة الواقعية لكون الصحيح عند القائل ح صحيحا عند الحامل دون ما عداها تين الصورتين حيث لا يصح حمل كلامه على الواقعية حسبما فصل في البحث عن اصاله الصحة في رسالة على حدة ، ففي مثل العدالة والفسق ونحوهما مما له اسباب مختلفة لامحيص عن الاستفصال لكي يحرز توافقهما في اسباب العدالة والفسق ، وهذا الحكم لا يختص بالعدالة والفسق بل يجرى في مثلهما مما يمكن اختلاف الحامل والقائل في اسباب ما يشهد به ومنه الصوم والفطر اللذان محل البحث في المقام .

و اما ادعاء مفروغية عدم وجوب الاستفصال في الشهادة على العدالة والفسق بشهادة الاكتفاء بما يذكره علماء الرجال فيهما ففيه ان منشاء الاكتفاء بما يذكره

علماء الرجال هو حصول الاطمينان بما يذكرونه ، و صيرورة ما يخبره المخبر موثوق الصدور ولاربط له بباب الشهادة كيف و لم يشاهد الشاهد المشهود به اصلا حيث ان علماء الرجال لا يكونون في عصر الرواة .

و اما دعوى سيرة العلماء على عدم استفعال الشاهد في الفسق والعدالة فهي ممنوعة ، بل الحق فيه وجوب الاستفعال وعدم الاكتفاء بالشهادة عليهما على الاطلاق الا فيما اذا علم بعلم الشاهد باسباب العدالة او الفسق مع العلم بتوافق مذهب الشاهد مع مذهب المشهود عنده في الاسباب او اعمية ما ذهب اليه المشهود عنده عن مذهب الشاهد اجتهادا او تقليدا او بالاختلاف مع التخالف حيث انه لا يجب الاستفعال ح ، و فيما عدى هاتين الصورتين يجب الاستفعال ولا بأس بدعوى السيرة على عدم استفعال الشاهد في مثل الملك والغضب والنجاسة ، ولكن التعدى عما قام عليه السيرة الى غيره مما لا دليل عليه والله الهادى .

**مسألة ٤-** اذا لم يثبت الهلال و ترك الصوم ثم شهد عدلان برؤيته يجب قضاء ذلك اليوم ، وكذا اذا قامت البينة على هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من هلال رمضان او رآه في تلك الليلة بعينه .

اذا لم يثبت الهلال في يوم الشك من شعبان فترك الصوم ثم شهدت البينة برؤيته يجب قضاء ذلك اليوم بالاختلاف فيه ، لان الشهادة تثبت الهلال و مع ثبوته بها يجب ترتيب جميع اثار ثبوته واقعا على ثبوته التعبدى بالبينة التى منها وجوب قضاء صوم ذلك لو افطر فيه ، ويدل على ذلك بالخصوص

صحيح منصور بن حازم المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام وفيه: صم لرؤية الهلال وافطر لرؤيته وان شهد عندك شاهدان مرضيان بانهما راياه فاقضه .

و خبر عبد الرحمن المروى في التهذيب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن هلال شهر رمضان يغم علينا في تسع وعشرين من شعبان قال : لاتصم الا ان تراه فان شهداهل بلد اخر فاقضه ، و فى معناهما غيرهما من الاخبار و هى كثيرة ، و مما ذكرناه يظهر وجوب القضاء ايضا فيما اذا قامت البينة على هلال شوال ليلة التاسع والعشرين من هلال

رمضان ، اوراى الهلال بنفسه فى تلك الليلة فان من اثار رؤية الهلال فى ليلة التاسع والعشرين من هلال رمضان هو كون اليوم المتقدم على التاسع والعشرين ايضا من شهر رمضان اذالرمضان لاينقص عن التاسع والعشرين ، و اذا ثبت الهلال فى ليلة التاسع والعشرين من هلال شهر رمضان يكون اليوم المتقدم على هلاله ايضا من شهر رمضان و مع ترك الصوم فيه يجب قضاؤه ، ويدل على ذلك بالخصوص

خبرابن سنان المروى فى التهذيب عن رجل نسى حمادبن عيسى الراوى عن ابن سنان اسمه قال (يعنى ذاك الرجل) صام على <sup>عليه</sup> بالكوفة ثمانية و عشرين يوما شهر رمضان فرأو الهلال فامر مناديا ينادى اقضوا يوما فان الشهر تسعة وعشرون يوما.

**مسألة ٣ - لا يختص اعتبار حكم الحاكم بمقلديه بل هو نافذ بالنسبة الى الحاكم الاخر ايضا اذا لم يثبت عنده خلافه .**

لاطلاق دليل اعتباره و دلالة مقبولة عمر بن حنظلة على اعتباره فى الشبهات الحكمية التى يكون حكم الحاكم فيها مخالفا مع رأى احدالمتنازعين او راي مجتهده قطعا ، مع لزوم اتباعه عليهما و كون رده حراما عليهما كما تقدم ، وقد تقدم ايضا انحصار اعتباره بما لم يثبت عنده خلافه .

**مسألة ٤ - اذا ثبت رؤيته فى بلد اخر ولم يثبت فى بلده فان كانا متقاربين كفى والافلا الا اذا علم توافق افقهما وان كانا متباعدين .**

المراد من البلاد المتقاربة فى هذا المقام هو البلاد التى لم تختلف مطالعها بحيث تكون رؤية القمر فى بلد منها موجبا لامكان رؤيته فى بلد اخر منها لولا عروض ما يمنع عنها كالغيم ونحوه ، وعليه فالمراد من المتباعدة التى فى مقابلها هو ما يختلف مطالعها ومغاربها ، ولكن المراد من المتقاربة فى المتن هو معناها العرفى حيث جعل المتباعدة التى فى مقابلتها على قسمين ، ما علم توافق افقهما و مالا يعلم ، و ما ذكرناه احسن اذالمتقاربان بالمعنى العرفى غير منضبط لكونها قابلة للتشكيك ، و كيف كان ففى الجواهر بلاخلاف ولا اشكال فى ذاك الحكم اى فى حكم تساوى الجميع فى وجوب الصوم والفطر فى المتقاربة اذحال بلد بالنسبة الى بلد كحال محلة من بلد بالنسبة الى

محلة اخرى من ذاك البلد ، ويدل على ذلك اطلاق ما فى صحيح منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام : فان شهد عندك شاهدان مريضان بانهما راياه فاقضه ، حيث ان اطلاقه يشمل ما اذا كان الشاهد ان من البلد او من خارجه .

و ما فى صحيح هشام فيمن صام تسعة و عشرون يوما ان كانت له بينة عارلة على اهل مصر انهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضى يوما ، فانه ايضا يشمل ما كان الشاهد من اهل ذاك المصر او من سائر الامصار ، و غير ذلك من الاخبار التى ياتى بعضها هذا فى البلاد المتقاربة . واما البلاد المتباعدة اعنى ما علم او احتمل اختلافها فى المطالع فالمشهور كما فى الحدائق هو ان لكل بلدة حكم نفسها ، فما يرى فيها الهلال يجب على اهلها الصوم او الافطار دون ما ليرى ، و هذا الحكم عندهم ناش عن اختلاف المطالع ، وينشاء اختلافها عن كروية الارض ولازم ذلك كون زمان معين من شهر رمضان فى بلد ومن شعبان او شوال فى بلد اخر ، ولاغر وفيه كما يكون زمان معين ليلا فى بلد و نهارا فى بلد اخر باعتبار اختلافهما فى كون الشمس فوق الافق فى بلد و تحته فى بلد اخر اختلافا ناشيا عن اختلاف المطالع ايضا ، او كون زمان معين جمعة فى بلد و سبتا فى بلد اخر و يوم الاحد فى بلد ثالث ، و حدد البعد الذى به تختلف المطالع بساعة بالف ميل . قال الفخر فى الايضاح كل بلد غربى بعد عن الشرقى بالف ميل يتاخر غروبه عن غروب الشرقى ساعة واحدة و يتقدم طلوع الشرقى عن طلوعه بتلك الساعة ، و ذكر بعضهم ان تفاوت العرض فى بلدين اذا بلغ الى خمس عشر درجة يتفاوتان فى المطالع والمغرب بمقدار ساعة ، وقال اخر من الشافعية اذا كان الفصل بين البلدين بمقدار ثمانية فراسخ يكون التفاوت بينهما فى الطلوع والغروب ، و نقل العلامة عن بعض علمائنا قولاً بان حكم البلاد كلها واحد فمتى راي الهلال فى بلد و حكمه بانه اول الشهر كان ذلك الحكم ماضيا فى جميع اقطار الارض سواء تباعدت البلاد او تقاربت اختلفت مطالعها ام لا هذا ما حكى عنه (قده) فى التذكرة ، و مال الى هذا القول فى المنتهى و استدلل له بانه اذا راي الهلال فى بلد فهو من شهر رمضان فيه للرؤية و لباقي البلاد بالشهادة فيجب

على الجميع صومه لقوله تعالى : فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، ولان بينة العادلة شهدت بالهلال فيجب الصوم على الجميع كما لو تقاربت البلاد ، وبانه شهد برؤيته من يقبل قوله فيجب القضاء لو فات

لما رواه الشيخ عن ابن مسكان والحلبى جميعا عن ابى عبدالله عليه السلام قال فيها الا ان يشهد لك بينة عدول فان شهدوا نهم راوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم ، وفي الحسن عن ابى بصير عن ابى عبدالله عليه السلام انه سئل عن اليوم الذى يقضى من شهر رمضان فقال : لا تقضه الا ان يشهد شاهدان عدلان من جميع اهل الصلاة متى كان رأس الشهر وقال : لا تصم ذلك اليوم الذى يقضى الا ان يقضى اهل الامصار فان فعلوا فصمه قال (قده) علق عليه السلام وجوب القضاء بشهادة العدلين من جميع المسلمين وهو نص فى التعميم قربا و بعداً ثم عقبه بمساواته لغيره من اهل الامصار ولم يعتبر القرب فى ذلك ،

و فى حديث عبدالرحمان بن ابى عبدالله فان شهد اهل بلد اخر فاقضه ولم يعتبر القرب ايضا ، ثم نقل صحيح هشام بن الحكم المتقدم وقال (قده) علق عليه السلام قضاء اليوم على الشهادة على مصر فى قوله عليه السلام : ان كانت له بينة عادلة على مصر و هو ( يعنى كلمة على مصر ) نكرة شايعة تناول الجميع فلا تخصيص للصلاحية لبعض الامصار الا بدليل الى ان قال : والاحاديث كثيرة بوجوب القضاء ان شهدت بالرؤية ، ولم يعتبروا قرب البلد وبعدها الى ان قال : وبالجملة ان علم طلوعه فى بعض الاصقاع وعدم طلوعه فى بعضها المتباعدة عنه لكروية الارض لم يتساو حكما اما بدون ذلك فالتساوى هو الحق انتهى .

ولا يخفى ان صدر عبارته مخالف مع ذيلها و صدرها يدل على زهابه على تساوى البلاد المختلفة فى المطالع فى الحكم ، و ذيلها يدل على قوله بعدم التساوى فى الحكم فى البلاد التى علم اختلافها فى المطالع ، فيحتمل ان يكون نظره فى صدر العبارة على ظاهر ما يحكى عن المشهور من الفرق بين المتقاربه والمتباعدة بالحكم بالتساوى فى الاول وعدمه فى الثانى من غير فرق فيهما بين المتحد فى المطالع ومختلفه ،

ويحتمل ان يكون نظره الى ابطال الحكم بعدم التساوى فى الحكم فيما لم يعلم الاختلاف فى المطالع بل الحاقه بما علم باتحاد المطالع فيكون الحكم عنده فيما علم باتحاد المطالع ومالم يعلم به هو التساوى فى الحكم ، وفيما علم باختلاف المطالع هو الحكم بعدم التساوى ، وكيف كان فقد حكى احتمال هذا القول اعنى القول بتساوى الحكم فى البلاد المختلفة فى المطالع الذى حكاه العلامة فى التذكرة عن بعض علمائنا عن الشهيد (قده) فى الدروس وان لم اجده فيها ، وحكى اختياره عن غير واحد ممن تأخر ومنهم صاحب المستند وقواه فى الجواهر حيث يقول : فالجواب ح على الجميع مطلقا قوى ، واختاره بعض ممن عاصرناهم فى شرحه على نجات العباد ، وكيف كان فيستدل له بوجوه

(منها) دعوى القطع بعدم تأثير بعد البلاد فى ذلك وهى لا تخلو عن الجزاف (ومنها) المنع عن اختلاف المطالع والمغرب فى الربع المسكون اما لعدم كروية الارض ، واما لكونه قدرا يسيراً لا اعتداد باختلافه بالنسبة الى علو السماء ، ولا يخفى ما فيه من الوهن بل الانصاب حذف امثال هذه الكلمات عن كتب الفقه لانه يكشف عن قلة اطلاع قائله على العلوم الطبيعية والرياضية ، لكن فى الحدائق اصر على انكار كروية الارض كل الانكار واستدعى مساعدة التوفيق لكتابة رسالة شافية مشتملة على الاخبار الصريحة فى دفع القول بها ، وهذا كما ترى فاختلفت البلاد الشرقية والغربية فى المطالع والمغرب امر وجدانى غير قابل للانكار .

(ومنها) التمسك بما فى دعاء السمات من قوله: وجعلت رؤيتها لجميع الناس مرأ واحدا ، بناء على ان يكون المراد به انه انا رأى فى بلد يرى فى جميع البلاد ، وهذا الاستدلال ايضا لا تخلو عن الغرابة ، وكيف يمكن مصادمة الوجدان بظاهر لفظ ظنى يحتمل فيه وجوه من الاحتمالات من الاتحاد فى الرؤية او المرئى او هما معا مع ما فى سنده من الاشكال .

(ومنها) ان القطع بامكان الرؤية فى بلد وعدمه فى بلد اخر غير ممكن لاحد لا بتناؤه على قواعد رصدية وهى لا تنفيذ القطع غاية الامر كونها مفيدة للظن ولا

دليل على اعتباره ، وهذا الوجه ايضا لا يخلو عن التعسف لامكان حصول القطع عند العالم بها كما هو كذلك كثيرا ، مع انه انا لم يحصل منها القطع بالاختلاف لا يحصل القطع بالاتحاد ايضا ، فكيف تصح معه الحكم بان الرؤية فى بلد موجب لوجوب ما يترتب عليه على جميع الناس من اهل هذا البلد وغيرهم .

(و منها) ما ذكره بعض من كفاية الرؤية فى بلد من البلاد لوجوب الصوم او الفطر فى بلد اخر من المعمورة مع عدم امكان الرؤية فيه ، وذلك لاطلاق او امر الصوم بالرؤية والافطار بالرؤية ، واطلاق ما دل على كفاية الرؤية فى بلد اخر من غير تقييد بما لا يكون مختلفاً فى الافق ولصحيح محمد بن عيسى المروى فى التهذيب فى باب علامة اول شهر رمضان واخره ودليل دخوله قال كتب اليه ابو عمرو اخبرنى يامولاي ان در بما اشكل علينا هلال شهر رمضان فلانراه ونرى السماء ليست فيها علة فيفطر الناس ونفطر معهم ، ويقول قوم من الحساب قبلنا انه يرى فى تلك الليلة بعينها بمصر و افريقية والاندلس فهل يجوز يا مولاي ما قال الحساب فى هذا الباب حتى يختلف الفرض على اهل الامصار فيكون صومهم خلاف صومنا وفطرهم خلاف فطرنا فوقع <sup>الاصح</sup> لا تصو من الشك افطر لرؤيته وصم لرؤيته ، وتقريب الاستدلال به ان النهى عن الصوم لاجل كونه شاكا من قولهم كالصريح فى انه لو كان قاطعا برؤية اهل تلك البلد لكان حكمه حكمهم مع انها من البلاد البعيدة بالنسبة الى بلاد الراوى .

ولا يخفى ما فيه لان الامر بالرجوع الى الرؤية مع اختلاف البلاد فيها فى امكانها وعدمه بنفسه دليل على ان العبرة فى كل بلدة برؤية اهله للهلال فيه كما يستعلم من نظائره من الليل والنهار ، واذا اختلفت البلاد فيهما تكون العبرة فى الليل و جواز تناول المفطر فيه و وجوب الامساك وحرمة تناول المفطر فى النهار بالنسبة الى كل بلد بليله ونهاره ويترتب عليه سيرورة ساعة معينة ليلا للبلد كالخراسان واشتغل اهله بالافطار ، مع كون تلك الساعة بعينها نهار اهل طهران و كون ساعة كك نهارا لاهل بلد كخراسان وليلا للبلد اخر كطهران حيث ان طلوع الصبح فى خراسان يتقدم على طلوعه فى طهران ،

ولا يمكن ان يقال طلوعه في بلدة يكون موجبا لترتيب احكامه في جميع البلدان حتى فيما لم يطلع بعد ولا فرق في اختلاف البلاد في الليل والنهار او اختلافها في الشهور ،

وقد تقدم امكان ان يكون يوما واحد خميسا لواحد وجمعة لآخر و سبتا لثالث ، ومن الغرائب ان في الحدائق جعل ذلك من اللوازم الفاسدة المترتبة على كروية الارض ولاجله انكر الكروية ، ولعمري لقد كثر احتياج الفقه الى اسقاط هذه الجمل عنه ويتوقف على مؤسس جديد والله العاصم .

واما خبر محمد بن عيسى فهو على خلاف ما استدل به له اظهر ، حيث ان محط نظر السائل الى ان اختلاف البلدان هل يوجب اختلاف الفرض بحيث يكون صوم بعضهم على خلاف صوم بعض اخر وفطر بعضهم على خلاف بعض اخر ، واجاب عليه السلام بان كل مكلف بالصوم والفطر برؤيته ، ومع ضم الاكتفاء بالبينة تصير النتيجة هوتكليف اهل كل بلد بالصوم او النظر برؤية الهلال او بقيام البينة على رؤيته في بلد يكون رؤيته فيه موجبا لرؤيته في بلد اخر مثله لتقاربهما ، او كون الرؤية في بلد شرقي بالنسبة الى بلد واقع في غربه ، فالمحصل من هذا البحث بطوله هو تساوى البلاد في حكم الصوم والافطار في البلاد التي علم باتحادها في الافق وعدمه فيما يعلم باختلافها فيه او يحتمل ذلك الا انه في صورة الاحتمال مع التمسك بالاستصحاب ،

ولا يخفى انه اذ ارأى الهلال في البلاد الشرقية في ليلة يقطع بكونها اول ليلة الشهر في البلاد الغربية منها لان رؤيته في البلد الشرقي يوجب اظهرية رؤيته في الغرب منه ، واليه ينظر الشهيد (قده) في الدروس عند قوله : ويحتمل ثبوت الهلال في البلاد الغربية برؤيته في البلاد الشرقية وان تباعدت للقطع بالرؤية عند عدم المانع ، ولكن يرد عليه (قده) بالتعبير بالاحتمال مع ان حق التعبير ان يقول : ويقطع ثبوته لما عرفت من ان العلم بالحلال مأخوذ على وجه الطريقة والعلم بالطريقة لا ينظر الى اسبابه فباى سبب حصل يجب اتباعه ،

و بما ذكرناه يظهر ضعف ما في شرح الدروس في هذا المقام حيث يقول :



و انما جعل احتمالا لاحتمال ان لا يكون بناء الاحكام الشرعية على امثال تلك العلوم الدقيقة ولا سبيل الى استفادة ذلك من الاخبار الواردة في هذا الباب انتهى . ومن الغريب اسناد احتمال القول بتساوى البلاد البعيدة مع اختلافها في الافق الى الشهيد ( قدس ) نظراً الى عبارته هذه وهو كما ترى والله العاصم .

**مسألة ٥ - لا يجوز الاعتماد على البريد البرقي المسمى بالتلغراف في الاخبار عن الرؤية الا اذا حصل منه العلم بان كان البلدان متقاربين و تحقق حكم الحاكم او شهادة العدلين برؤيته هناك .**

اعلم ان وصول الاخبار بالالات المعدة لا يصلها مثل البريد البرقي والتلفون والراديو كالوصول على نحو المشافهة ، فما كان حجة كالبينة وحكم الحاكم عند الاطلاع عليه بلا آلة يكون حجة انا وصل اليك بالآلة ، وما لم يكن حجة انا كان الاطلاع عليه بلا آلة لا يكون حجة عند الاطلاع عليه بالآلة ، فاذا بلغك البريد برؤية الهلال في بلد اخر لا بد لك من تنظر الى متكلمه و الى كون ذاك البلد مما يتساوى مع بلدك في الافق فمع احراز الاتحاد ،

وكون المخبر بالآلة شاهدين عدلين ، او الحاكم الشرعي الذي يخبر بحكمه بالآلة ، او كان المخبرين بها بقدر يحصل بهم الشيع القطعي ونحو ذلك ، يصح الاعتماد عليه ، و اذا لم يكن كذلك فلا يصح فالمعيار بعد حصول العلم باتحاد الافق هو حصول العلم بالرؤية في ذلك البلد ، او حصول العلم بقيام حجة شرعية على تحقق الرؤية فيه من البينة او حكم الحاكم ، فحال ما يصل اليك من البعد بالبريد ونحوه كحال ما يبلغك من بلدك في الاحراز بالعلم او قيام حجة شرعية و عدمهما ، وهذا المعنى لعلمه مخفى على العوام من الناس و اذا وصل اليهم بريد من بلد في يوم الشك من شوال يتبادرون بالافطار من غير احراز توافق الافقين ومن غير علم بالمخبر بالبريد ومن غير حصول علم بالرؤية وليس هذا الالجهلهم بالمسائل ، ولاجل ذلك يكتبون الفقهاء في رسائلهم عدم جواز الاعتماد على البريد يعنى عدم جواز الاعتماد على ما يصنعه عامة الجهلاء ، والافصح بلوغ الخبر بالآلة يكون حكم الاعتماد عليه كالاعتماد بما يبلغك بالآلة و يصح الاعتماد

على ما يصح الاعتماد عليه بالألة ، ولا يصح على ما لا يصح والله العالم .

مسألة ٦- في الشك انه من رمضان او شوال يجب ان يصوم وفي الشك في انه من شعبان او رمضان يجوز الافطار و يجوز ان يصومه لكن لا يقصد انه من رمضان كما مر سابقا تفصيل الكلام فيه ، ولو تبين في الصورة الاولى كونه من شوال وجب الافطار سواء كان قبل الزوال او بعده ، ولو تبين في الصورة الثانية كونه من رمضان وجب الامساك و كان صحيحا اذا لم يفطر ونوى قبل الزوال ويجب قضاؤه اذا كان بعد الزوال .

وقد تقدم تحرير ما في هذه المسألة في مسائل النية من مسألة السادسة عشر الى اخر مسألة الثامنة عشر .

مسألة ٧- لو غمت الشهور ولم ير الهلال في جملة منها او في تمامها حسب كل شهر ثلاثين ما لم يعلم النقصان عادة .

اذا غم شهر او شهران او ثلاثة او ما لا تقضى العادة بنقصان بعضها يعد ما قبلها ثلاثين ويجعل اليوم الحادى والثلاثين مما قبله اول الشهر، وذلك لصحيح محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال ان امير المؤمنين عليه السلام كان يقول :  
وان غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم افطروا ،

و صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام : وفيه و اذا كانت علة فاتم شعبان ثلاثين ، مضافا الى اصاله بقاء الشهر السابق الى ان يعلم انقضائه ، و امتناع الحكم بدخول الشهر اللاحق بمجرد الاحتمال وهذا ظاهر ، ولو غمت شهور السنة او اكثر بحيث اقتضت العادة نقصان بعضها

ففى تنقيح حال شهر منها بخصوصه فيما اذا تعلق به حكم شرعى كما لو نذر عبادة شهر من صوم او غيره فى سنة هلالية و اتفق غم الشهور كلها

اقوال احدها عد كل شهر منها ثلاثين كما فى ما اذا كانت الشهور المشبهة مما لم تقض العادة بنقصان بعضها ، وهو المحكى عن الشيخ فى المبسوط و جماعة وقال المحقق فى الشرائع بانه اشبه و اورد عليه بان عد كل شهر كك مع العلم بنقصان بعض

منه فيما اذا كان جميع الشهور مورد الابتلاء فاسد ، للعلم القطعي بمخالفته مع ما هو تكليفه فيه .

و ثانياً احتساب بعضها ناقصاً ، واسنده في الشرائع الى القيل وقال في المدارك : انه مجهول القائل مع جهالة الناقص .

و ثالثاً العمل في ذلك برواية الخمسة وهو ايضاً للشيخ في المبسوط واختاره العلامة في غير واحد عن كتبه ، وقال في المختلف الاعتماد في ذلك على العادة لا الرواية .

اقول و ذلك لان رواية الخمسة هي ما رواه عمران الزعفراني انه سئل الصادق عليه السلام ان السماء تطبق علينا بالعراق اليومين والثلاثة لانرى السماء فای يوم نصوم قال : افطر اليوم الذي صمت فيه وصم يوم الخامس ، وهي لاتصلح لان يستند اليها لان عمران مجهول والرواية في طريق منها مرسله ، و في طريق اخر ضعيفة ، و هي غير مفيدة لغمة الشهور ، لكون المفروض فيها غمة السماء يومين او الثلاثة و تحتاج الى تقييدها بغير السنة الكبيسة وفيها ستة ، هذا و لكن يرد على العلامة (قده) بعدم اطراد العادة بالنقيصة على هذا الوجه اى على وجه يوافق اول الشهر من هذه السنة مع اليوم الخامس من هذا الشهر في السنة الماضية .

و رابعها ما ارتضاه صاحب الجواهر (قده) وافتمى به في النجاة و هو عد كل شهر ثلاثين الى شهر يحصل العلم بنقص فيه او فيما قبله ، وتوضيح ذلك انه على ما صرح به اهل الحساب عدم امكان التمام في ازيد من اربعة اشهر متوالية ، وعدم امكان المقص في ازيد من ثلاثة اشهر متوالية ، وعلى هذا فلواراد تنقيح حال شهر واحد من اربعة اشهر من السنة الهلالية التي تنعم شهورها جميعاً و كان ما قبلها ناقصاً عد الشهور من اول السنة الى اربعة شهور تاماً من غير اشكال ، واذا اراد تنقيح حال الشهر الخامس فليس له اكمال الجميع ثلاثين ، للقطع بنقصان شهر من هذه الشهور الخمسة بيوم ، لكن الناقص بين ان يكون هو الخامس او شهر من اربعة شهور قبله ، فلا يجرى استصحاب بقاء الشهر في شيئ من الطرفين ،

ولا يصح التمسك بإطلاق الاخبار الآمرة بالاكمال ثلاثين فيجب اسقاطهما عن الطرفين لاجل التعارض و ان يرجع الى اصالة البرائه عن يوم الثلاثين من الشهر الخامس وفي مثل الصوم والدوران بين اخر شعبان و اول شهر رمضان الى الاخبار يوم الشك و هما يعينان تعيين الناقص في الشهر الخامس ، و اذا اراد تنقيح حال الشهر السادس او السابع يفعل مثل ما ذكر في الخامس و ما قبله ، و اذا اراد تنقيح الشهر العاشر فيعلم اجمالا بنقص يومين لكن لا يمكن نقصهما من شهر واحد اذ الشهر لا يصير ثمانية وعشرين يوما فيجعل النقص يوما منه كالشهر الخامس ويوما مما قبله ، وهكذا يفعل في الشهر الحاد عشر والثاني عشر ، و لازم ما ذكرناه هو انه لو نذر عبادة سنة هلالية من صوم او غيره و اتفق غم الشهور كلها اتى بتلك العبادة في ثلاثمائة وثمانية وخمسين يوما ، و ذلك للقطع بنقص شهرين من شهور السنة الهلالية ، وهذا اذا كان ما قبل هذه السنة من الشهور ناقصا ، و اذا كان ما قبل تلك الشهور اربعة تامة يفعل بالشهر الاول من السنة ما قلناه في الشهر الخامس منها لو كان ما قبلها شهورا ناقصة ،

ولا يخفى ان هذا القول الاخير اجود ، ولعل ما في المتن من احتساب كل شهر ثلاثين ما لم يعلم النقصان عادة ينطبق على هذا القول الاخير والله العالم .

مسألة ٨- الاسيرو والمحبوس اذا لم يتمكنوا من تحصيل العلم بالشهر

عملا بالظن ، ومع عدمه تخيرا في كل سنة بين الشهور فيعينان شهر اله ، و يجب مراعات المطابقة بين الشهرين في سنتين بان يكون بينهما احد عشر شهرا ، ولو بان بعد ذلك ان ما ظنه او اختاره لم يكن رمضان فان تبين سبقه كفاه لانه حينئذ يكون ما اتى به قضاء ، و ان تبين لحوقه وقد قضى قضاءه ، و ان لم يمض اتى به ، ويجوز له في صورة عدم حصول الظن ان لا يصوم حتى يتيقن انه كان سابقا فيأتى به قضاء ، و الاحوط اجراء احكام شهر رمضان على ما ظنه من الكفارة والمتابعة والفترة و صلاة العيد و حرمة صومه مادام الاشتباه باقيا و ان بان الخلاف عمل بمقتضاه .

في هذه المسألة امور (الاول) من لم يتمكن من تحصيل العلم بشهر رمضان كالاسير والمحبوس يجب عليه تحصيل الظن والعمل به اجماعا على ما حكاه العلامة في التذكرة والمنتهى ،

ويدل عليه من الاخبار خبر عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن الصادق عليه السلام قال قلت له رجل اسرته الروم ولم يصم شهر رمضان ولم يدرى شهر هو ، قال : يصوم شهرا يتوخاه ويحسب فان كان الشهر الذي صامه قبل رمضان لم يجزه ، وان كان بعد رمضان اجزئه ، ويمكن ان يستدل له بشبه دليل الانسداد فيقال : باب العلم بشهر رمضان مسدود و ان التكليف بالصوم فيه لم يسقط بسبب تعذر العلم به لكون ترك الصوم رأسا مخالفة قطعية ، وان الاحتياط بصوم تمام السنة لا يكون واجبا لتعسره لو لم يكن متعذرا مع استلزامه المخالفة القطعية ايضا في صوم الايام المحرمة صومها ، و ان القرعة ليست مورد الرجوع اليها لعدم احراز كون المورد موردها ، فحينئذ فمع التمكن من تحصيل الظن والعمل به لو لم يعمل بالظن وعمل بما يشك في كون رمضان او يظن بعدمه يكون من قبيل ترجيح المرجوح على الراجح ، فيتعين ح ان يعمل به ، ومع عدم حصوله يجب تحصيله مقدمة للعمل به .

**(الامر الثاني)** لاختلاف ظاهرا في انه لو لم يظن شهر اصلا تخير في كل سنة شهرا فيعين له شهرا ، وقد ادعى بعضهم عليه الاجماع ، و يدل عليه ما قررناه من شبه دليل الانسداد للعمل بالظن في الامر الاول ، وتقريبه في هذا الامر عدم جواز ترك الصوم رأسا لكونه مخالفة قطعية محرمة ، ولا يمكن الموافقة القطعية بالاحتياط بالصوم في تمام السنة لتعسره بل تعذره مع الابتلاء بالمخالفة القطعية في صوم الايام المحرمة ، ولا دليل على اعتبار القرعة في امثال المقام فتعين الاكتفاء بالامتنال الاحتمالي و هو يحصل باختيار شهر من الشهور فيكون مخيرا في تعيينه حيث لا مرجح في البين ،

وقد يستدل بخبر عبدالرحمان المتقدم في الامر الاول بتقريب ان المأمور به فيه هو صوم شهر يتوخاه اي يقصده مع التحرى اي الطلب وهو صادق على اختيار شهر بعد التحرى سواء حصل له الظن ام لا ، ومع عدم حصوله يكون الحكم هو التخيير ،

لكن الظاهر من التحرى هو طلب ما هو اقرب الى الواقع فيختص بالظن .

و ربما يقال بان الواجب مع التمكن من تعيين شهر رمضان هو الصيام فيه على نحو تعدد المطلوب اعنى وجوب اصل الصوم و وجوب كون الصوم فيه ، و مع تعذر التعيين يكون الساقط هو التعيين نفسه فيكون الباقي هو وجوب صوم شهر عليه بالاعتيين .

ولا يخفى ما فيه من الوهن لان ما هو الواجب هو صوم شهر رمضان بنحو وحدة المطلوب كما يستفاد من قوله تعالى : فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، والعجز عنه عجز مسقط له بناء على ما هو التحقيق فى القيود من ان الاصل فيها القيدية المطلقة الموجب لسقوط المقيد عند تعذره ، لاسقوط قيديته وبقاء الواجب مطلقة فى الذمة ، مع ان المتعذر ليس هو اتيان الصوم فى شهر رمضان بل العلم باتيانه فيه لا يتحصل الا بالتكرار فاللازم هو الاحتياط التام كما فى جميع مـوارد العلم الاجمالي فى الشبهة الوجوبية مثل الدوران بين وجوب الظهر والجمعة فى يومها حيث يجب فيه الاحتياط و مع عدم التمكن من الاحتياط التام فاللازم هو التبعض فى الاحتياط كما قرر فى دليل الانسداد الكبير مع انه لو تم ما ذكره لكان اللازم الاجتزاء بما يأتى به ولو تبين كونه قبل رمضان مع انه خلاف الاجماع والخبر المتقدم فى الامر الاول .

**(الامر الثالث)** ظاهر الاصحاب وجوب المطابقة بين الشهرين فى السنين بان يكون الفصل بينهما باحد عشر شهراً لا يزيد ولا انقص ، ويدل على اعتباره مضافاً الى الاجماع على اعتباره انه لو زاد على احد عشر ولو شهراً واحداً بان فصل بين الشهرين والسنين اثني عشر شهراً فيكون فى هذا الفصل رمضاناً تركه صومه قطعاً ، ان شهر من اثني عشر يكون رمضان قطعاً ، ولو نقص عن احد عشر يحصل القطع بان احد الشهرين اللذين ظن بكونهما رمضان او اختارهما عند عدم حصول الظن لا يكون رمضاناً ، ولا جل ذلك لا بد من ان يكون الفصل بين الشهرين احد عشر شهراً لا يزيد ولا انقص .

**(الامر الرابع)** لا اشكال فى الاجزاء عن صوم الشهر المظنون او المختار لو استمر الاشتباه ولم يتبين الواقع ، او تبين موافقة الشهر الذى صام فيه مع رمضان .

اما مع تبين الموافقة فواضح حيث ان صومه وقع فى محله بلاخلل فيه لافى نيته حيث نوى الصوم الواجب اداء ،

ولا فى المنوى حيث كان الواجب عليه هو صوم شهر رمضان اداء . و اما مع استمرار الاشتباه فبالاجماع كما ادعاه غير واحد من الاصحاب ، ودلالة خبر عبدالرحمان المتقدم فى الامر الاول الذى فيه فان كان الشهر الذى صامه قبل شهر رمضان لم يجزه حيث ان الحكم بعدم الاجزاء فى هذه الصورة يدل على الاجزاء فيما عداه . ولو تبين الخلاف فان كان الصوم واقعا قبل شهر رمضان فيجب عليه الاتيان فى شهره ، وهذا مع ظهوره مما قام عليه الاجماع وصريح ما فى خبر عبدالرحمان : وان كان بعد شهر رمضان يكون مجزيا عن صوم شهر رمضان قضاء بالاجماع والنص ايضا حيث ان فى الخبر المذكور : وان كان بعد رمضان اجزئه ، وقد يشكل عليه بان شرط صحة القضاء نيته تعييناً و هو لم ينو القضاء بل انما نوى الاداء ، ولكنه مندفع بانه اجتهاد فى مقابل النص ، مع انه لا يجب تعيين الاداء والقضاء بل ولا الوجوب والندب بل لو نوى شيئاً منهما فى محل الاخر صح اذا لم يكن على وجه التقييد كما مر فى مبحث النية فى الصوم و فى الوضوء والغسل مفصلاً ، وفى الجواهر و يمكن التخلص منه بما قيل من انه ينوى الوجوب عما فى ذمته فان كان ذلك الشهر شهر رمضان اجزئه ذلك ، و ذلك للاكتفاء بنية القرية ، و ان كان ما بعده تعيين كونه قضاء لانه هو الثابت فى الذمة اقول : نية الوجوب عما فى الذمة تتوقف على احراز اشتغال الذمة ، و مع احتمال تقدمه على شهر رمضان لم يحرز اشتغال الذمة الا على تصوير الواجب المعلق المستحيل .

**(الامر الخامس) حكى فى المدارك عن بعض العامة انه فيما لم يحصل**

الظن بشهر رمضان لا يلزمه الصوم لانه لم يعلم دخول شهر رمضان ولاظنه ثم قال : و هو محتمل انتهى ، لكن فى الجواهر نسب الميل اليه الى بعض المحققين من مشايخه ولم يعينه ، ويحتمل ان يكون مراده هو صاحب المدارك ،

وكيف كان فيمكن ان يكون منشاء احتمال عدم الوجوب كون المقام من

قبيل ما كان المعلوم بالاجمال مرددا بين الامور التدريجية التى يكون وجود بعض

اطرافها بعد تصرف الطرف الاخر منها، كالصوم الواجب المردد بين هذا اليوم او الغداو هذا الشهر و شهر اخر بناء على عدم تنجز المعلوم بالاجمال ، لانه لو كان فى الاستقبال لم يكن فعليا حين تعلق الحكم به لتوقف فعليته بمجيئى وقته فيصح اجراء الاصل فى عدم وجوبه فى الحال كما يصح اجرائه فى الاستقبال لعدم جريانه بالنسبة الى الطرف الاول الذى مضى فى حال الاستقبال ، فالاصل فى كل من الاطراف التدرىجى لا يكون مبتلى بمعارضة الاصل الجارى فى الطرف الاخر ، لكن الاقوى عدم الفرق فى تأثير العلم الاجمالى فى تنجز متعلقه بين ما كانت اطرافه فعليا او تدريجيا حسبما قرر فى الاصول ، من غير فرق بين ما لا يكون للزمان دخلا فى التكاليف ملاكا وخطابا ، وما كان له الدخل فيه ملاكو خطابا ، او كان له الدخل فى الخطاب دون الملاك لانه على جميع التقادير يعلم بتوجه التكاليف اليه المردد بين كون المعلوم به فى الحال او فى الاستقبال غاية الامر فيما كان الزمان دخيلا فى الملاك بضم مقدمة خارجية وهى حكم العقل بحرمة تركه امتثال مثل هذا المعلوم بالاجمال كحكمه بحرمة المخالفة القطعية فيما اذا كان وجود الاطراف دفعا ، فاحتمال جواز المخالفة القطعية فى التدرىجات ضعيف جدا ، فاحتمال جواز عدم الاتيان بالصوم فى صورة عدم حصول الظن مما لا يعبأ به هذا ،

واحتياط صاحب الجواهر (قده) فى النجاة فى الاتيان بالقضاء بعد الحكم بالتخيير فيما لم يظن شهرا اصلا، ثم قوى تعيين القضاء عليه مع سقوط الاداء عنه ، و استدله بعض شراح النجاة بان التخيير لم يثبت كونه طريقا شرعيا وان الانتقال اليه من مجرد فرض الخطاب بالصوم مع تعدد الطرق الممكن تكليف الشارع بها من القرعة ونحوها، واحتمال سقوط اصل الخطاب بالصوم مما يورث القطع باسقاطه ان ما لا طريق الى امتثاله يسقط التكليف به لكون التكليف به عبثا مع ان الغرض منه هو بعث المكلف الى امتثاله فعلا او تركا ،

ولا يخفى ان الاستفادة من خبر عبدالرحمان المتقدم فى الامر الاول عدم سقوط التكليف فى حال تعذر العلم بشهر رمضان وبعث المكلف الى تحرى الشهر والعمل



به بالظن والعقل يحكم بالتخيير (ح) مع تعذر الظن وعدم طريق اخر للامثال لعدم ثبوت طريقية القرعة لاجل قيام الاجماع على عدم الرجوع اليها في المقام ، مع توقف صحة الرجوع اليها الى الجابر بمعنى احراز كون المقام مقام العمل بها وانه من المشكل او المشتبه الذي يجب الرجوع فيه الى القرعة ،

وانه لا يجب فيه الاحتياط لتعذره او تعسره اوقام الاجماع على عدم وجوده ، ومن المعلوم ان مع فرض التكليف بالصوم كما هو مقطوع به عند الاصحاب . وقد قال في المدارك ولو لم يغلب على ظن الاسير شهر فقد قطع الاصحاب بانه يتخير في كل سنة شهراً ويصومه ، وعدم احراز طريق للامثال يتعين التخيير فلامحيص الا بالرجوع اليه ، وان كان الاحتياط في الاتيان بالقضاء ايضا حسن على كل حال .

(الامر السادس) صرح غير واحد من الاصحاب باجراء احكام شهر رمضان على ماظنه من وجوب صومه والتتابع بالصوم في ايامه ، وحرمة الافطار فيه ، ووجوب الكفارة على افطاره ، ووجوب اخراج الفطرة في اليوم الذي بعده وحرمة صومه مادام الاشتباه باقيا ، والاتيان بكلمة يؤتى في شهر رمضان في ايامه ولياليه وفي العيد وليلته من المرغبات .

و نوقش في هذه الكلية بانه لا دليل على هذه الكلية ، و انما المستفاد من خبر عبدالرحمان المتقدم هو الاكتفاء بالظن في الامثال بعد تعذر العلم به ، و مقتضاه وجوب صومه ،

و اما ترتيب جميع اثار شهر رمضان عليه فمما لم يثبت بدليل ، والتحقق ان يقال لاشكال في دلالة الخبر المتقدم على جواز العمل بالظن في شهر رمضان عند تعذر العلم به ولكن في الرجوع اليه ح احتمالات. (احدها) كون التكليف في الامثال ح هو الامثال الظني بعد تعذر العلم بالامثال بلا جعل الظن طريقا في اثباته ، ولا جعل المظنون شهر رمضان في الاحكام المترتبة على رمضان فحال العمل بالظن في شهر رمضان كحال ما يختاره للصوم عند تعذر الظن ، فكما ان ما اختاره لا يصير محكوما باحكام شهر رمضان بل الامر باق على واقعه ، ولذا لا يجزى مع تبين الخلاف و تقدم

ما اختاره على شهر رمضان ويقع قضاء عن شهر رمضان مع تبين تأخره ، و كك حال العمل بالظن وهذا مبنى المناقشة المذكورة فى هذه الكلية .

( و ثانيها ) احراز حجية الظن فى تنزيل المظنون منزلة شهر رمضان من الاحكام المترتبة عليه من وجوب الصوم وحرمة الافطار و وجوب الكفارة على افطاره و وجوب المتابعة فى صيامه ، لاما يكون من لوازمه و ملزوماته و ملازمته فيكون حال هذا الظن حال الاصل العملى فى عدم حجيته مثبتة .

( و ثالثها ) كونه كالامارات التى جعل طريقا الى الواقع ، وانه العلم التبعدى و ان المجعول فيه هو الدرجة الثانية من العلم الطريقي ، فيكون مثبتاته حجة و هذا مبنى ما صرحوا به من الكلية ، و الانصاف ان اثباته بالدليل فى غاية الاشكال لعدم دلالة النص المذكور على حجيته بهذا المعنى ، و عدم دلالة دليل العقل على اعتباره بهذه الكلية ، و عليه فيكون المتيقن من الدليل هو الاحتمال الاول و مع الغض عنه فالمتعين هو الثانى و اما الاحتمال الاخير فكانه لوجهه .

مسألة ٩ - اذا اشتبه شهر رمضان بين شهرين او ثلاثة اشهر مثلا

فالاحوط صوم الجميع وان كان لا يبعد اجراء حكم الاسير والمحبوس ، واما ان اشتبه الشهر المنذور صومه بين شهرين او ثلاثة فالظاهر وجوب الاحتياط ما لم يستلزم الحرج ومعه يعمل بالظن ومع عدمه يتخير .

وليعلم ان مقتضى القاعدة فى اشتباه شهر رمضان بين الشهور هو وجوب الاحتياط بالصوم فى كلما يحتمل كونه شهر رمضان لكونه من موارد العلم الاجمالى فى الشبهة الموضوعية الوجودية الناشئة من دوران الموضوع بين امرين او امور متعددة ، لكن خبر عبدالرحمان المتقدم فى الامر الاول فى المسألة المتقدمة دل على جواز العمل بالظن ولو مع التمكن من الاحتياط التام ، لكن مورد الخبر هو الاسير اذ فيه : رجل اسرته الروم ولم يصم شهر رمضان ولم يدرى شهر هو (الخ) فيحتمل ان يكون الحكم المذكور فيه مختصا بالاسير الذى هو مورد السؤال ،

وكان حكم غيره هو العمل على طبق العلم الاجمالى والاحتياط التام الذى به

يحصل الموافقة القطعية ان امكن، والافبما امكن منه الذي يحصل به الموافقة الاحتمالية وترك المخالفة القطعية نظير ما يجب منه في الشبهة التحريمية عند الاضرار الى غير المعين من بعض افراد المتحمل منها .

و يحتمل ان يكون الحكم المذكور فيه بمناسبتة الاشتباه الناشى عن القهر والغلبة وان لم يكن بالاسر، فيتعدى عن مورد الخبر وهو الاسير الى كل من حصل له الاشتباه لاجل القهر والغلبة ، وعلى هذا الاحتمال اخذ الاصحاب وتعدوا عن الاسير الى المحبوس مع ان مورد النص كان في الاسير .

و يحتمل ان يكون المدار على الاشتباه الحاصل في شهر رمضان اذا اشتبه في شهور السنة كما يظهر من قول السائل في الخبر «ولم يدرى شهر هو» الظاهر كونه مرددا في تمام شهور السنة ولولم يكن الاشتباه حاصلا من القهر والغلبة، وعليه فيتعدى الى كل شبهة ناشية عن اى سبب لكن مع الاختصاص بكون المشتبه هو شهر رمضان مع ترده بين تمام شهور السنة .

و يحتمل ان يتعدى عنه الى ما كان الاشتباه في شهر رمضان لا لاجل القهر والغلبة ولو لم يكن المشتبه مرددا في تمام الشهور بل كانت الشبهة في شهرين منها او ثلاثة او اكثر، وعليه يجرى حكم الاسير والمحبوس على الجاهل بشهر رمضان ولو مع عدم ترده بين تمام السنة .

و يحتمل ان يكون المدار على مطلق المشتبه الواجب صومه ولو لم يكن شهر رمضان، بل كان مما يجب صومه بالنذر ونحوه ،

ولا يخفى ان الدلالة السياقية للخبر تدل على عدم اختصاص حكمه بخصوص الاسير ، بل ولا بما اذا كان الجهل ناشيا عن القهر والغلبة فيما اذا كان المشتبه هو شهر رمضان مع ترده في تمام شهور السنة ، واما التعدى الى شهر رمضان اذا كان مرددا بين بعض شهور السنة فالانصاف انه مما لم يتضح دلالة الخبر عليه فضلا عما كان المشتبه غير شهر رمضان مما يجب صومه بالنذر ونحوه ،

و كيف كان ففي كل ما يجب فيه الاحتياط ان لم يتمكن منه للزوم العسراو

الحرَج، فمع حصول الاطمينان بشهر من الشهور يجب صومه سواء كان الاشتباه في شهر رمضان او فيما يجب صومه بالنذر ونحوه ،

ومع عدم حصول الظن الاطمينانى يجب مراعات الاحتياط بما امكن ، و الاولى تقديم المظنون على غيره ومع التساوى فى الاحتمال فالحكم هو التخير، والاجود تأخير الصوم الى حد يقطع بعدم تقديمه على زمان يجب فيه فى شهر رمضان او غيره ، فيأتى ح بقصد ما نى ذمته اداء كان اوقضاء بالاتعيين شئى منهما فى النية .

مسألة ١٠- اذا فرض كون المكلف فى المكان الذى نهاره ستة اشهر

وليله سقة اشهر ، او نهاره ثلاثة وليله ستة او نحو ذلك فلا يعد كون المدار فى صومه وصلاته على البلدان المتعارفة المتوسطة مخيراً بين افراد المتوسطة ، واما احتمال سقوط تكليفهما عنه فبعيد كاحتمال سقوط الصوم وكون الواجب صلاة يوم واحد وليلة واحدة ، و يحتمل كون المدار على بلده الذى كان متوطناً فيه سابقاً ان كان له بلد سابق .

المحتملات فى مفروض هذه المسألة امور (الاول) رجوع من فى تلك البلاد الى البلدان المتعارفة المتوسطة اعنى الافاق المائلة الواقعة بين الافاق الاستوائية والافاق الرحوية ، و ذلك لما فى نظائره من رجوع غير المتعارف الى المتعارف كما فى تحديد الوجه فى الوضوء بمادارت عليه الابهام والوسطى حيث ان غير المتعارف فى الاصابع طولاً وقصراً يرجع الى المتعارف ، و كتحديد الكر بالاشبار ونحوهما وهى كثيرة .

وفيه ان وجوب الصلوات اليومية والصيام مشروطة باوقاتهما المضروبة لهما من الزوال والغروب والفجر فى الصلاة ونهار شهر رمضان فى الصوم ، و كيف يصح فعليه الواجب الموقت فى غير وقت وجوبه ، ثم جعل المرجع البلاد المتوسطة مما لا وجه له . اللهم الا ان يقال بكون المسلمين غالباً فى تلك البلاد ، او لاجل تحقق تشريع حكم الصلاة والصوم صادراً فى تلك البلاد كمكة والمدينة لكن لو تم هذا الاخير يجب البناء على الرجوع الى احدى البلدين دون التخير بين الافراد المتوسطة .

(الثانى) سقوط تكليف الصلاة والصوم عن من فى تلك البلاد لفقد شرط وجوبهما

فيها من الاوقات المضروبة لهما ، وقد بعده المصنف (قده) ولكنه ليس بكل البعيد بعد فرض فقد الوقت الذي هو شرط الوجوب .

(الثالث) الفرق بين الصوم والصلاة بسقوط الصوم لفقد شرط وجوبه و هو نهار شهر رمضان و وجوب صلاة يوم واحد و ليلة واحدة ، و اورد عليه بعدم تحقق الدلوک الذي هو شرط وجوب الظهرين و ان امکن تحقق الفجر والمغرب والعشاء لكن يمكن فرض الدلوک بمجيئى نصف النهار من يومه ، و كيف كان فهذا الاحتمال سخيّف جدا .

(الرابع) كون المدار بلده الذي كان متوطنا فيه ان كان له بلد، ولعل الوجه فيه هو استصحاب بقاء حكمه بعد خروجه عنه ، ولا يخفى ما فيه من الوهن، والحق في المقام هو استحالة هذا الفرض لخروج هذه الافاق عن قابلية المسكونية ، والبحث عن حكم فرض مستحيل تضييع للعمم، قال بعض مشايخنا في حاشيته في المقام: الظاهر خروج هذا الفرض واشباهه من الممتنعات العادية عن موضوعات الاحكام .

فصل في احكام القضاء ، يجب قضاء الصوم ممن فاته بشروط وهي البلوغ والعقل و الاسلام فلا يجب على البالغ ما فاته ايام صباه ، نعم يجب قضاء اليوم ائذى بلغ فيه قبل طلوع فجره او بلغ مقارنا لطلوعه اذ فاته صومه، و اما لو بلغ بعد الطلوع في اثناء النهار فلا يجب قضاؤه و ان كان الاحوط ، ولو شك في كون البلوغ قبل الفجر او بعده فمع الجهل بتاريخهما لم يجب القضاء و كذا مع الجهل بتاريخ البلوغ ، و اما مع الجهل بتاريخ الطلوع بان علم انه بلغ قبل ساعة مثلا ولم يعلم انه كان قد طلع الفجر ام لا فالاحوط القضاء ولكن في وجوبه اشكال .

في هذا المتن امور (الاول) يجب قضاء من فات منه الصوم بشروط منها البلوغ فلا يجب قضاء ما فات من الصبي ايام صباه بعد بلوغه اجماعا محصلاً و منقولاً و لاصالة البرائة عن وجوبه عليه لو شك فيه ،

و ربما يستدل له بحديث رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ ، و يضعف بانه ان اريد منه رفع القلم عنه بالنسبة الى القضاء ففيه ان الكلام فى وجوب القضاء عليه بعد بلوغه فهو ح ليس بصبي ، وان اريد به نفي الاداء عنه المستلزم لنفي القضاء ففيه المنع عن الملازمة كما يدل على نفيها نفس ذاك الحديث اذ فيه : رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ ، و عن النائم حتى يستيقظ ، و عن المجنون حتى يفيق ، مع عدم سقوط القضاء عن النائم اجماعا كما مر وسيأتى ايضا ، وبالجملة فلا اشكال فى عدم وجوب ما فات فى حال الصبي بعد البلوغ .

**(الثانى)** لو بلغ قبل طلوع الفجر بحيث يدخل فى الصبح بالغا ولم يصم فى يومه وجب عليه القضاء اجماعا لاطلاق الادلة الدالة على وجوب القضاء على من فات منه الاداء عند وجوبه عليه من غير فرق بين من بلغ بما يوجب الجنابة وغيره ، ولا فيمن بلغ بالجنابة بين من تمكن بالطهارة غسلا او تيمما وغيره لوجوب الصوم على من لم يسعه الطهارة من الجنابة ولو بالتيمم لما تقدم فى مبحث المفطرات من سقوط شرطية الطهارة عن الجنابة حينئذ ،

وكذا يجب القضاء فيما اذا بلغ مقارنا لطلوع الفجر ، ولا يتوهم من ان الشرط يعد من العلة التامة المعبر تقدمها على المعلول فلا يكفي تحقق البلوغ الذى شرط للوجوب مقارنا مع طلوع الصبح فى وجوب صوم ذاك اليوم ، وذلك لان المعبر من التقدم هو التقدم بالذات لا الزمان ، بل المعبر فى العلة الفاعلية تقارنها مع المعلول بالزمان والا يلزم تخلف المعلول عنها .

**(الامر الثالث)** لو بلغ بعد طلوع الفجر فى اثناء النهار ولو بعد آن من الطلوع بحيث ورد فى الصبح صبيا ولم يصم ففى وجوب القضاء عليه و عدمه ( وجهان ) مبنيان على وجوب الصوم عليه لو بلغ فى اثناء النهار قبل الزوال مع عدم فعله للمفطر كالمريض او المسافر اذ ازال مرضه او صار حاضرا قبل الزوال مع عدم تناوله المفطر كما تقدم ، و عدمه . فعلى القول بوجوبه عليه يجب عليه القضاء لو كان البلوغ قبل الزوال مع عدم فعله المفطر قبله ،

و لكن الاقوى عدم وجوب الصوم عليه لما تقدم من ان شرائط الوجوب لا بد من تحققها في جميع آتات نهار الصوم بحيث لا يخلو آن من نهاره منها اذا الصوم لا يتبعض في النهار بحيث يكون واجبا في آن وغير واجب في آن اخر، اللهم الا اذا قام عليه دليل بالخصوص كما في المسافر ، وقد الحقوا به المريض مع ما في الحاقه به من الاشكال ، وقد فصلنا الكلام في ذلك في البحث عن شرائط وجوب الصوم .

(الامر الرابع) لو شك في كون البلوغ قبل الفجر او بعده فلا يخلو عن صور (احداها) ان يكون تاريخ كل من البلوغ والطلوع مجهولا ، والحكم فيها هو عدم جريان الاصل في كل واحد منهما اما لعدم محل لجريانه فيهما لاجل عدم احراز اتصال زمان الشك باليقين فيكون التمسك بدليل الاستصحاب فيه من قبيل التمسك بعموم العام في الشبهة المصدقية للعام غير الجائز قطعا ، او لخروجه عن تحت دليل الاستصحاب حيث ان مورده ما كان الشك في امتداد المستصحب لا في اتصاله بوجود حادث آخر من جهة الشك في التقدم والتأخر ،

و اما لجريانه فيهما و سقوطهما بالمعارضة حسبما فصل في الاصول ، و قد حررناه في مبحث المياه في توارد الكرية والملاقات عند الشك في التقدم والتأخر ، ثم على الثاني ففي ثبوت التقارن بهما و عدمه وجهان من ان التقارن امر حادث وجودي مسبوق بالعدم فيكون اثباته باصالة عدم كل منهما الى زمان الاخر مثبتا ، ومن انه من اللوازم الخفية الثابتة بالاستصحاب ،

والاقوى هو عدم ثبوت التقارن لان التقارن كالتقدم والتأخر مما يحتاج في اثباته الى اجراء الاصل فيه فدعوى خفاء الواسطة غير مسموعة ، مع ما في القول بصحة اثبات ما وواسطته خفية حسبما حقق في الاصول ، اذ تبين ذلك فنقول : في هذه الصورة يكون الحكم هو عدم وجوب القضاء في مجهولى التاريخ في البلوغ والطلوع بناء على ما اخترناه من عدم ثبوت التقارن باجراء الاصل فيهما ،

وذلك لكون المرجع بعد عدم جريان الاصل فيهما رأساً او سقوطه بالتعارض وعدم ثبوت التقارن بهما هو البرائة عن وجوب القضاء ،

و بناء على جريان الاصل فيها و سقوطه بالتعارض مع ثبوت التقارن بهما يكون الحكم هو وجوب القضاء لما عرفت من وجوبه مع تقارن البلوغ مع الطلوع ، قال في الجواهر: ولوشك في تقدمه وتأخره بنى على تأخر مجهول التاريخ منهما ، فلو جهل تاريخهما حكم بالاقتران فيجب الصوم حينئذ لكن فيه ما اشرنا سابقا في كتابي الطهارة والصلاة من ان الاقتران حادث ايضا والاصل عدمه، فالمتجه الرجوع الى غيرهما من اصل ونحوه وهو هنا البرائة انتهى وهو يتضمن بعض ما قدمناه .

**(الثانية)** ان يكون تاريخ البلوغ مجهولا وتاريخ الطلوع معلوما ، والحكم فيها ايضا هو عدم وجوب القضاء لاستصحاب عدم تحقق البلوغ الى زمان الطلوع .

**(الثالثة)** ان يكون تاريخ الطلوع مجهولا و تاريخ البلوغ معلوما ، و في وجوب القضاء فيها باجراء الاصل في تاخر الطلوع عن البلوغ اشكال، من ان اصالة عدم الطلوع الى ما بعد البلوغ يثبت كونه قبل الفجر وهو مقتضى لوجوب القضاء لترك الاداء ، و من ان وجوب الصوم مترتب على كون البلوغ قبل الطلوع او مقارنا و باصالة تأخر الطلوع عن البلوغ لا يثبت كون البلوغ قبله او معه الاعلى القول بالاصل المثبت، ولعل هذا الاخير هو الاقوى .

**وكذا لا يجب على المجنون ما فات منه ايام جنونه من غير فرق بين**

**ما كان من الله او من فعله على وجه الحرمة او على وجه الجواز .**

هذا هو الشرط الثاني في وجوب قضاء الصوم ، فلا يجب على المجنون في نهار الصوم ولو في جزء منه كما في الصبي . و في الجواهر بالاخلاف يعتد به بينهم ، و عن الروضة حكاية الاجماع عليه ، وحكم من افاق من الجنون قبل الفجر او مقارنا له كحكم الصبي ، وكذا في حكم الشك في كون الافاقة قبل الفجر او بعده ،

ولا فرق في عدم وجوب القضاء عليه بعد الافاقة بين من يتقدم منه النية على الصوم قبل جنونه ، وبين غيره ، خلافا للمحكي عن الشيخ من تكليفه بالقضاء اذا افاق ان لم تتقدم منه النية، وصحة صومه مع تقدمها منه ولعله (قده) قاسه بالنائم ، ولا يخفى ما فيه ،



وكذا لافرق في الجنون بين ما كان من الله او من فعله ، ولا فيما كان من فعله بين ما كان على وجه محرم او محلل ، خلافا للاسكافي فيما اذا كان بفعله على وجه محرم ، ولعل نظره في ذلك الى انه هو الذي يفوت على نفسه الشرط فيكون في ذلك كالكافر ، ولا يخفى ان اطلاق الادلة يقتضى عدم الفرق في ذلك مع انه لو تم لكان اللازم عدم الفرق بين ما كان فعله بين المحلل والمحرم كما قال به بعض ،

وقد يستدل لعدم وجوب القضاء فيما اذا كان الجنون بفعله تعالى لقوله **عَلَيْهِ** : كلما غلب الله تعالى عباده فهو تعالى اولى بالعدر ، وفيه ان الظاهر من الخبر الشريف هو رفع العقوبة فيما كان حدوثه بفعله ولا ربط له بوجوب القضاء ، ولذا لا يرى المنافات بينه وبين وجوب القضاء على الحائض والنفساء مع ان حدوث الحيض والنفاس بفعله تعالى ،

وكذا المسافر الذي اضطر الى السفر بغير اختيار منه ، فالمدار على وجوب القضاء انما هو قيام الدليل على وجوبه من غير فرق بين ما كان سقوط الاداء بفعل المكلف نفسه او بفعل غيره ، ومع عدم قيامه فلا يكون واجبا ومع الشك فيه يكون المرجع هو البرائة .

**وكذا لا يجب على المغمى عليه سواء نوى الصوم قبل الاعماء ام لا .**

المشهور على عدم وجوب القضاء على المغمى عليه مطلقا سواء نوى الصوم قبل الاعماء ام لا وبه قال الشيخ في النهاية والمبسوط وقطع به الحلبي وعليه عامة المتأخرين ، ويدل عليه الاخبار الكثيرة

كصحيح ايوب بن نوح المروى في التهذيب قال : كتبت الى ابي الحسن الثالث اسئله عن المغمى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فاته في الصلاة ام لا ، فكتب لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاة .

وصحيح على بن مهزيار المروى في الفقيه قال : سئلته (يعنى عن الهادى) عن المغمى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فاته من الصلاة ام لا ، فكتب لا يقضى الصوم ولا الصلاة .

و خبر القاساني المروى في التهذيب قال: كتبت اليه و انا بالمدينة اسئله عن المغمى عليه يوما او اكثر هل يقضى ما فاتته فكتب عليه السلام لا يقضى الصوم .

و خبر عبدالله بن سنان المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام قال: كلما غلب الله عليه فليس على صاحبه شيىء ، بناء على شموله للقضاء حيث انه شيىء على صاحبه فيكون منفيًا بما اذا حدث من الاعماء من فعله تعالى ، ولا يعارض هذه الاخبار بما ورد مما ينافيه

كخبر منصور بن حازم المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام عن المغمى عليه شهرا او اربعين ليلة قال : ان شئت اخبرتك بما آمر به نفسى و ولدى ان تقضى كل ما فاتك ،

و خبر حفص بن البختري المروى فيه ايضا عن الصادق عليه السلام قال : يقضى المغمى عليه ما فاته ، وذلك لاعراض المشهور عنه و ذهابهم الى العمل بالاخبار المصرحة بنفى القضاء على ما هو الحق عندنا فى حجية الاخبار ، مع امكان حمل المعارض على الاستحباب ، مع ما فى خبر منصور مما يؤيد الحمل عليه ،

بل يدعى ظهوره فيه من قوله عليه السلام : ان شئت اخبرتك ، حيث ان بيان الحكم الانزامى لا يليق تعليقه على مشية المخاطب ممن وظيفته ارشاد الجاهل و قوله عليه السلام : بما آمر به نفسى و ولدى حيث ان فيه ايماء بل ظهور فى كون ما يأمر به نفسه الشريف و ولده مما يليق بجنابه ولو كان حكما الزاميا لكان اللازم على الكل اتباعه ، مع ان فى هذين الخبرين ليس تصريح بثبوت القضاء فى الصوم ، بل التعبير فيهما هو القضاء فى كلما يفوت بالاعماء ،

والاخبار المتقدمة نص فى نفي القضاء عن الصوم الفأئت بالاعماء ، فتكون النسبة بينهما نسبة النص و الظاهر فيقدم النص على الظاهر كما هو الحكم عند المعارضة بينهما هذا ،

والمحكى عن المفيد والمرضى والشيخ فى الخلاف هو التفصيل بين من سبق

منه النية ومن لم تسبق منه بعدم وجوب القضاء فى الاول ، و وجوبه فى الاخير ، و قال فى المدارك : وام نقف للقائلين بالوجوب على حجة بعثتها ، وقال الشيخ الاكبر (قده) فى رسالة الصوم : لو ثبت دليل دال على وجوب القضاء بفوت الصوم كما ادعاه هذا المحقق فعله هو دليلهم نظراً الى فساد الصوم بعدم النية كما فى النائم اذا لم تسبق منه النية ، وكما لا يوجد فى الاغماء دليل على وجوب القضاء كذا فى النوم ، ولودل العموم المدعى على وجوب القضاء فى النوم يدل على القضاء فى الاغماء ، والفرق بين النوم والاغماء كما ادعوه لم يتحقق ، اللهم الا ان يفرق بالاجماع انتهى ، اقول : وقد تقدم الفرق بينهما فى مبحث شرائط وجوب الصوم و صحة ما حققه الفخر ( قده ) من الفرق بينهما من ان النوم يكون مغطى العقل لامزيله ،

والجنون والسكر مزيل له ، وان فى الاغماء وجهان اقواهما كونه كالجنون مزيلا للعقل ،

وعليه فيصح الفرق بينهما بصحة تكليف النائم بالاداء و تمكنه من الامتثال بالانتباه كالجاهل الذى يتمكن من الامتثال بزوال جهله ، بل التكليف ليس بالزوال الجهل عن الجاهل ،

وهذا بخلاف المغمى عليه فان زوال اغمائه يكون خارجا عن قدرته واختياره كالجنون ، ومع عدم وجوب الاداء فلا يجب القضاء مضافا الى ما اشار اليه الشيخ الاكبر ( قده ) من قيام الاجماع على وجوب القضاء على النائم و لم يتم دليل على وجوبه على المغمى عليه ،

و لعل هذا كاف فى الفرق وان كان الحق ان نظر المجمعين على وجوبه على النائم هو صحة تكليفه بالاداء ،

وكيف كان فقد استدلت العلامة (قده) فى محكى مختلفه : بان الاغماء مرض فيدخل فى عموم ما دل على وجوب القضاء على من فات منه الصوم بالمرض من الكتاب والسنة ، وبانه يجب قضاء الصلاة على المغمى عليه فيجب عليه قضاء الصوم ايضا ، لعدم القول بالفرق بينهما ،

ولا يخفى ما فيه اما دعوى كون الاغماء مرضا فبالمنع عن كونه مرضا عرفا  
وان كان مرضا حقيقة،

و يدل على عدم كونه مرضا عرفا ان المرضى اللذين يحدث فيهم الاغماء  
للحاجة اليه في مقام العمل الجراحي قيهم لا يرون الاغماء الحادث فيهم مرضا حادثا فيهم  
كما لا يخفى ، وبالمنع عن انصراف عمومات وجوب القضاء على المريض اليه ومع تسليم  
كونه مرضا وتسليم شمول العمومات له ايضا فبكونها مخصصة بالاخبار المتقدمة الدالة  
على عدم وجوب القضاء عليه ، ان النسبة بينها وبين هذه الاخبار بالعموم والخصوص  
المطلق .

واما دعوى وجوب قضاء الصلاة عليه فيجب قضاء الصوم عليه ايضا لعدم القول  
بالفصل ، فبالمنع عن وجوب قضاء الصلاة عليه اولالكون الاخبار الدالة على وجوبه  
عليه معارضة بما يدل على عدمه ،

وبالفرق بين الصلاة والصوم بأكدية الصلاة بالنسبة الى الصوم ، وبالمنع عن  
القول بعدم الفصل بين الصلاة والصوم وعدم العلم بالقائل لا يقتضى العلم بالعدم ، فالحق  
عدم وجوب القضاء على المغمى عليه مطلقا ولو مع عدم سبق النية منه قبل الاغماء من  
غير فرق بين من كان اغمائه بفعله او بفعل غيره او بفعل الله تعالى ،

وان كان ممن حدث الاغماء فيه بفعله لا يخلو عن الاشكال و ينبغي مراعات  
الاحتياط فيه .

وكذا لا يجب على من اسلم عن كفر الا اذا اسلم قبل الفجر ولم يصم  
ذلك اليوم فانه يجب عليه قضاؤه ، ولو اسلم في اثناء الشهر ثم يجب عليه  
صومه وان لم يأت بالمفطر ولا عليه قضاؤه من غير فرق بين ما لو اسلم قبل  
الزوال او بعده وان كان الاحوط القضاء اذا كان قبل الزوال .

لا يجب القضاء على من اسلم عن كفر اصلى بالنسبة الى ما فات منه الصوم في  
الايام السابقة على اليوم الذي اسلم فيه اجماعا ، بل يمكن دعوى الضرورة فيه ان لم يعهد

في عصر من الاعصار ان يأمر الكافر الذي اسلم بقضاء ما فات منه في ايام كفره، وحديث الجب المعروف يدل عليه ،

وكذا اليوم الذي اسلم في اثنا عشر بعد تناول المفطر سواء اسلم قبل الزوال او بعده ولم ينقل الخلاف في ذلك عن احد ، و قد ادعى عليه الاجماع ايضا ، و استدلوا بصحيح العيص بن القاسم المروى في الكافي والفقيه والتهذيب عن الصادق عليه السلام عن قوم اسلموا في شهر رمضان وقد مضى منه ايام هل عليهم ان يصوموا ماضى منه او يومهم الذي اسلموا فيه فقال عليه السلام : ليس عليهم قضاء ولا يومهم الذي اسلموا فيه الا ان يكونوا اسلموا قبل طلوع الفجر ،

وخبر مسعدة بن صدقة المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام عن ابائه عليهم السلام ان عليا عليه السلام كان يقول في رجل اسلم في نصف شهر رمضان انه ليس عليه الا ما يستقبل ، ولا يعارض هذه الاخبار مع خبر الحلبي المروى في التهذيب والاستبصار عن الصادق عليه السلام وفيه عن رجل اسلم بعد ما دخل شهر رمضان ايام فقال : ليقض ما فاتة . وحمله الشيخ على كون الفوات بعد الاسلام لمرض او غير ذلك او جهلا بوجوب الصوم عليه لكونه جديد الاسلام ،

وقال في الوسائل : ويمكن حمله على المرتد اذا اسلم اوعلى الاستحباب ، و هذه المحامل و ان لم تخلوا عن البعد الا ان الحكم مما لاشبهة فيه ولو اسلم بعد الزوال فالحكم ايضا كك و ان لم يتناول المفطر و ذلك لانقضاء زمان النية فلا محل لتوهم تجديدها منه وصحة صومه معه ،

ولو اسلم قبل الزوال من قبل تناول المفطر فالمشهور على بطلان الصوم ح و عدم وجوب قضائه لدلالة صحيح عيص بن قاسم الذي فيه : وليس عليهم قضاء ولا يومهم الذي اسلموا فيه الا ان يكونوا اسلموا قبل طلوع الفجر ، خلافا للمحكي عن المبسوط من انه اذا اسلم قبل الزوال جدد النية وكان صومه صحيحا ، وان ترك قضاء وقواه المحقق في المعتمد وغيره في غيره ،

و استدلوا له بما دل على تأثير النية في اثناء النهار قبل الزوال وبقاء وقت

النية الى الزوال لمن فاتت منه النية في وقتها الاختياري كما في الجاهل بشهر رمضان او المريض او المسافر اذ ازال مرضه او حضر قبل الزوال ، وفيه ان اشتراط الاسلام في صحة الصوم يوجب اعتباره في كل آن من آتات نهاره ،

ولا يصح القول بصحة جزء و بطلان جزء اخر لان الصوم لا يتبعض ، و قياس المقام بما ثبت فيه تأثير النية في اثناء النهار قبل الزوال باطل ، لان المقام من قبيل ما اذا ابطل صومه قبل الزوال بمبطل ثم اراد تجديد النية قبل الزوال ، وقد تقدم البحث عن ذلك في فصل شرائط صحة الصوم ،

واستدلوا بخبر الحلبي المتقدم الذي دل على وجوب القضاء ، ولا ينافيه صحيح العيص النافى لوجوبه لانه كان حملا على نفى وجوبه فيما اذا جدد النية و اتم الصوم بعد تجديدها حيث يحتمل معه وجوب القضاء لخلو قطعة من نهاره عن النية فدفعه بعدم وجوبه ، لكن خبر الحلبي محمول بالمحامل المتقدمة ،

وصحيح العيص غير قابل للحمل على ما ذكر لمافيه من حصر الوجوب بما اذا كان الاسلام قبل طلوع الفجر ،

ولقد اجاد صاحب المدارك حيث انه بعد نقله لما حكى عن المبسوط قال: و هو جيد لولا ورود الرواية بعدم الوجوب انتهى ، ولكن الانصاف انه لولا ورود الرواية بعدم الوجوب ايضا لا يمكن القول بما في المبسوط الا اذا يقوم عليه الدليل لان مقتضى القاعدة هو البطلان بفقدان شرط الصحة في جزء من النهار فيحتاج اثبات الصحة مع فقده فيه الى اقامة الدليل عليه ،

وكيف كان فالاقوى عدم وجوب تجديد النية و عدم وجوب الامساك في بقية يومه ولا وجوب قضاؤه ، ولكن يستحب الامساك في بقية اليوم لما تقدم من استحبابه في كماله لا يجب فيه الامساك ، وقد عرفت حمل خبر الحلبي عليه ، وانه من احدى محامله والله العالم .

مسألة ١- يجب على المرء قضاء ما فاتته ايام رده سواء كان عن ملة

او فطرة .

وليعلم ان هاهنا مقامين (الاول) في ان الارتداد يوجب بطلان الصوم ام لا .  
**( والثاني )** في انه اذا بطل صومه اما بارتداده او بتناول مفطر بعد الارتداد  
 فهل يجب عليه القضاء ام لا ،

اما المقام الاول ففي بطلان الصوم بالارتداد وعدمه قولان فعن الشيخ والحلي  
 وجماعة منهم المحقق في المعتبر هو عدم البطلان ، قال في المعتبر : لو عقد الصوم مسلما  
 ثم ارتد ثم عاد لم يفسد صومه ، وعن العلامة في غير واحد من كتبه والشهيد في الدروس  
 هو البطلان ،

وهذا الاخير هو الاقوى كما تقدم من المصنف في اول فصل شرائط صحة الصوم ،  
 ويستدل له بان الاسلام شرط للصحة وقد فات بالارتداد فيفوت مشروطه ، و يلزم من  
 فساد الجزء فساد الكل لان الصوم عبادة واحدة لا تقبل التجزى كما مر غير مرة ، ولكن  
 الذي ثبت اعتباره في صحة الصوم بالدليل هو الخلو عن الكفر الاصلى ، واعتبار الخلو  
 عن الكفر العارضى فلم يقد عليه دليل اذ الدليل كما تقدم منحصر بالاجماع وهو منتف  
 في الكفر العارضى .

و اما المقام الثاني ففي الجواهر دعوى عدم وجدان الخلاف في وجوب القضاء  
 عليه ، وقد استظهره الشيخ الاكبر (قده) ايضا من الاصحاب ، و مورد الكلام انما هو  
 في المرتد الذي اذا افسد صومه بمفسد وكان مسلما كان القضاء عليه واجبا فهل يجب عليه  
 القضاء اذا كان مرتدا ،

وعلى هذا التقرير فلا ينبغي التأمل في دليل وجوب القضاء لان ما يدل على  
 وجوب القضاء على المسلم اذا افسد صومه بمفسد يدل على وجوبه على الكافر ايضا مرتدا  
 او غيره ، وذلك واضح بعد اشتراك جميع الناس في الاحكام و كون الكفار مكلفا  
 بالفروع كالاصول وليس في البين ما يوجب اخراج المرتد عن ذلك الحكم ، لان الاطلاقات  
 الدالة على سقوط القضاء عن الكافر اذا اسلم مثل حديث الجب وغيره تنسب الى الكافر  
 الاصلى ، فالمقتضى لوجوب القضاء على المرتد

وهو ما يدل على وجوب القضاء على المسلم موجود ، والمانع عن شموله للمرتد

مفقود فيشملة حكمه ، وبهذا البيان يندفع الاشكال في وجوبه عليه بدعوى المنع عن العموم الدال على وجوب قضاء ما فات من الصيام ، او المنع عن دلالة خبر الحلبي و خبر ابن سنان على وجوب القضاء على المرتد ، ففي خبر الحلبي : اذا كان على الرجل شيئي من صوم شهر رمضان فليقضه في اى الشهر شاء اياها متابعة ،

و في خبر ابن سنان : من افطر شيئاً من رمضان في عذر فان قضاءه متتابعاً فهو افضل ، و ان قضاءه متفرقاً فحسن ، و ذلك بدعوى عدم بيان من عليه القضاء عموماً او خصوصاً في شيئي من الخبرين اصلاً ،

وكيف كان فلا اشكال في وجوب القضاء على المرتد من هذه الجهة اى من جهة فقد العموم الدال على بيان من عليه القضاء لان الكلام في وجوب القضاء عليه انما هو فيما يوجب القضاء على غيره من المكلفين و وجوب مثله عليه بعد الفراغ عن كونه مكلفاً بالفروع و مشتركاً مع غيره في الاحكام ،

انما الكلام في صحته منه بناء على القول بعدم قبول توبته باطنا ، اذ اللازم عدم صحته منه . ومعه يستحيل تعلق التكليف به لامتناع حصوله منه مع ان المعترف في صحة التكليف مقدورية متعلقة كما هو واضح ، لكن الاقوى قبول توبته باطناً كما فصلناه في كتاب الطهارة في المطهرات ،

و يمكن ان يجاب على القول بعدم قبول توبته بكفاية فائدة ما في حسن التكليف ولو مع عدم التمكن من اتيان متعلقه لصحة ترتب العقوبة على تركه اذا كان عدم التمكن من الفعل بسوء الاختيار المصحح للعقاب على مخالفته وان لم يصح به الخطاب ، وتمام الكلام في ذلك موكول الى محله .

مسألة ٢ - يجب القضاء على من فاته لسكر من غير فرق بين ما كان

للتداوى او على وجه الحرام .

قد تقدم في فصل شرائط صحة الصوم ان الاقوى صحته عن النائم والسكران والغافل والساهى بخلاف المجنون والمغمى عليه ، و ان التفاوت بين الاولين و بين المجنون والمغمى عليه بعدم ازالة العقل في الاولين ، وازالته في المجنون والمغمى



عليه ، ويترتب على ذلك امران  
احدهما صحة الصوم عن النائم والسكران اذ اسبقت منهما النية في وقتها قبل  
حدوث النوم والسكر ،  
و ثانيهما وجوب القضاء عليهما مع فوت الصوم عنهما بتخلل النية او غيره  
من المفسدات ،

ويدل على وجوب القضاء عليه ما دل على وجوبه عندفساد الاداء بمفسد، ولا  
فرق بين ان يكون منشاء السكر من فعله نفسه او بفعل غيره ، ولا في فعله بين ان يكون  
على وجه الحلال كما اذا كان للتداوى او على وجه الحرام خلافا للمحكي عن ابي على  
من الفرق بين المحلل والمحرّم بوجوب القضاء في المحرم دون المحلل ولا وجه له .

### مسألة ٣- يجب على الحائض والنفساء قضاء ما فاتهما حال الحيض

والنفاس ، واما المستحاضة فيجب عليها الاداء واذافات منها فالقضاء

اما وجوب القضاء على الحائض والنفساء فبالاجماع المحصل والمنقول مضافا  
الى الاخبار الواردة في ذلك ،

ففي التهذيب عن الصادق عليه السلام في امرئة حاضت في رمضان حتى اذا ارتفع النهار  
رات الطهر قال : تفطر ذلك اليوم كله تأكل وتشرب ثم تقضيه ،

و خبر زرارة المروى في الكافي عن الباقر عليه السلام عن قضاء الحائض الصلاة ثم  
تقضى الصيام فقال : ليس عليها ان تقضى الصلاة وعليةا ان تقضى صوم شهر رمضان ثم  
اقبل على فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر بذلك فاطمة عليها السلام وكانت تأمر بذلك  
المومنات ،

و خبر ابان المروى في الكافي ايضا عن الباقر والصادق عليهما السلام قالا :  
الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ،

و خبر الحسن بن راشد عن الصادق عليه السلام عن الحائض تقضى الصوم قال : نعم قلت  
تقضى الصلاة قال عليه السلام : لا قلت من اين جاء هذا قال : اول قاس ابليس ،

و خبر سماعة المروى في الفقيه والتهذيب عن الصادق عليه السلام عن المستحاضة

قال : تصوم شهر رمضان الا الايام التي كانت تحيض فيهن ثم تقضيها بعد ،  
و يدل على وجوبه على النفساء

خبر البجلي المروى في الكافي والفقيه قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن المرثة  
تلد بعد العصر أتم ذلك اليوم ام تفطر فقال: تفطر ثم تقضى ذلك اليوم ،  
و خبره الاخر المروى في التهذيب عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن النفساء  
تضع في شهر رمضان بعد صلاة العصر أتم ذلك اليوم ام تفطر فقال: تفطر ثم لتقض ذلك  
اليوم ، و اما المستحاضة فقد مر مرارا بانها تجب عليها الصوم و يصح منها اذا فعلت  
ما يجب عليها و يجب عليها قضاؤه اذافات منها او تركت ما يجب عليها ،

ففى خبر على بن مهزيار المروى في الكافي والفقيه والتهذيب قال كتبت اليه  
امراة طهرت من حيضها او دم نفسها فى اول يوم من شهر رمضان ثم استحاضت فصلت و  
صامت شهر رمضان كله من غير ان تعمل ما تعمل المستحاضة من الغسل لكل صلاتين هل  
يجوز صومها وصلاتها ام لا فكتب تقضى صومها ولا تقضى صلاتها ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان  
يأمر فاطمه عليها السلام والمؤمنات من نسائه بذلك ولاينا فى تضمنه لما هو متروك  
بالاتفاق اعنى عدم قضاء ما فات منها من الصلاة على حسب وظيفتها مع قيام الاجماع على  
وجوب قضاؤها عليها لو اخلت بما هو وظيفتها من الاغسال وغيرها لان ترك العمل بجزء  
من الخبر لا يضر بحجتيه فى ما عداه لو تم ملاك حجتيه كما هو مقرر فى محله والله العاصم .

مسألة ٤- المخالف اذا استبصر يجب عليه قضاء ما فاته واما ما اتى

به على وفق مذهبه فلا قضاء عليه .

فى هذه المسألة امور ينبغى البحث عنها (الاول) وقع الخلاف فى اعتبار الايمان  
بالمعنى الاخص فى صحة العبادات بمعنى كونها مسقطه للاعادة والقضاء وعدم اعتباره  
على قولين المصرح به فى المدارك هو الاول وان الحق بطلان عبادة المخالف وان فرض  
وقوعها مستجمعة لشرائط الصحة عندنا للاخبار المستفيضة المتضمنة لعدم انتفاعه بشيئ  
من اعماله واستظهر فى الجواهر صحة عباداته لما فى صحيح البجلي كل عمل عمله  
فى حال نصبه وضالته ثم من الله عليه وعرفه الولاية فانه يوجر عليه الا الزكاة

وما فى خبر ابن حكيم قال كنا عند ابي عبد الله عليه السلام ان دخل عليه كوفيان كانا زبيدين فقالا : انا كنا نقول بقول وان الله من علينا لولايتك فهل يقبل شئى من اعمالنا فقال عليه السلام : اما الصلاة والصوم والحج والصدقة فان الله يتبعهما ذلك فيلحق بكما ، واما الزكوة فاللانكما ابعثما حق امرء مسلم واعطيتما غيره . فان الاجر على العمل والحق العمل بالعامل متوقف على صحته ان لا معنى للاجر على الفاسد ، والانصاف عدم دلالة شئى من الاخبار المستفيضة المتضمنة لعدم انتفاعه بشئى من اعماله على اعتبار الايمان فى الصحة مثل اعتبار الطهارة فى الصلاة بمعنى بطلانها بدونها ، بل الظاهر منها عدم حصول اثر على عباداته من اجر او قرب او ارتفاع درجة و نحو ذلك لا البطلان بمعنى عدم سقوط الاعادة والقضاء ،

فى صحيح ابي حمزة الثمالى قال لنا على بن الحسين عليه السلام اى البقاع افضل قلت الله ورسوله وابن رسوله اعلم قال : ان افضل البقاع ما بين الركن والمقام ولو ان رجلا عمر عمر نوح فى قومه الف سنة الا خمسين عاما يصوم النهار ويقوم الليل فى ذلك المكان ثم لقي الله بغير ولايتنا لم ينتفع بذلك شئيا ، و فى صحيح محمد بن مسلم واعلم يا محمد ان ائمة الجور واتباعهم لمعزولون عن دين الله قد ضلوا واضلوا فاعمالهم التى يعملونها كرماد اشتدت به الريح فى يوم عاصف لا يقدرون على شئى مما كسبوا ذلك هو الضلال البعيد ،

وفى المروى عن الصادق عليه السلام سواء على الناصب صلى ام زنا ، وغير ذلك من الاخبار ، وهى كما ترى لا تدل الا على عدم القبول وترتب الاثر لا البطلان بمعنى عدم سقوط الاعادة والقضاء ،

وان ترتب الاجر والحق العمل بالعامل بعد الاستبصار ايضا لا يدل على الصحة الا ان الحق عدم ترتب اثر عملى على البحث عن اشتراط الايمان فى صحة العبادات لانه مع موت المخالف على ما عليه من الخلاف لا اثر لعمله فى الآخرة اصلا بل لا ينعف بشئى منها رأسا ومع موته مستبصرا يوجر عليه ويتبعه عمله سواء قلنا بصحته او بتفضل من الله سبحانه ،

و بالنسبة الى اسقاط عمله عن الاعادة والقضاء بعد استبصاره لاشكال في اسقاطه  
لهما اذا عمل على طبق مذهبه الا الزكاة ،  
ففى صحيح ابن اذينة قال كتب الى ابو عبد الله عليه السلام ان كل عمل عمله الناصب  
فى حال ضلالتة او حال نصبه ثم من الله عليه وعرفه هذا الامر فانه يوجر عليه ويكتب له  
الا الزكاة ،  
و فى صحيح الفضلاء عن الصادقين عليهما السلام فى الرجل يكون فى بعض هذه  
الاهواء كالحروية \*

والعثمانية والقدرية ثم يتوب ويعرف هذا الامر ويحسن رأيه أيعيد كل صلاة  
صلاها او صوم او زكاة او حج ، او ليس عليه اعادة شئى من ذلك قال : ليس عليه اعادة  
شئى من ذلك غير الزكاة فانه لا بدان يؤديها لانه وضع الزكاة فى غير موضعها و انما  
موضعها اهل الولاية ، فلا ثمرة فقهية على البحث عن صحة عباداته و عدمها وان ترتب  
عليه الثمر بالنسبة الى ترتب العقاب على ترك القضاء لومات على الخلاف ، ولكنها ثمرة  
كلامية ،

ولا يقال : لافرق بينه و بين الكافر من هذه الجهة مع انه لاشكال فى اعتبار  
الاسلام فى صحة العبادات لانه يقال : الفرق بينهما هو قيام الدليل على اعتبار الاسلام  
فى صحة العبادات وهو الاجماع وان استدله بغيره ، لكن العمدة فيما يدل على اعتباره  
فيها هو الاجماع وهو مفقود فى اعتبار الايمان للاختلاف فى اعتباره فى العبادات .

(الامر الثانى) المخالف اذا استبصر يجب عليه قضاء ما فاتة للعمومات الدالة  
على وجوب القضاء على من فاتة الاداء الشامل للجميع من المخالف والموافق والمسلم وغيره  
خرج عنها الكافر الاصلى بدليل الجب والاجماع كما تقدم و يبقى الباقي و منه  
المخالف ،

و ربما يقال : بدلالة خبر سليمان بن خالد على عدم وجوب قضاء ما فات منه

\* و حرورى يقصر ويمد اسم قرية بالكوفة نسب اليها الحرورية بفتح الحاء وضمها وهم

الخوارج وهم المارقون (مجمع البحرين)

من الصلاة في حال ضلّاته ، لكنه مندفع بظهور الخبر في عدم وجوب قضاء ما أتى به في حال الضلالة لأمافات منه في تلك الحالة ،

و فيه قال سليمان بن خالد لابي عبدالله عليه السلام و انا جالس انى منذ عرفت هذا الامر اصلى في كل يوم صلاتين اقضى ما فاتنى قبل معرفتى قال عليه السلام : لاتفعل فان الحال التى كنت عليها اعظم من ترك ما تركت من الصلاة ، فان الظاهر منه كون الفوت منه قبل معرفته هولاتيان الصلاة على طريقة اهل الخلاف لترك الصلاة رأسا ، و مع المنع عن ظهوره في ذلك فلا اقل من الاحتمال المضرب بالاستدلال ، و حمله الشهيد على ارادة ما تركت من شرائطها و افعالها لتركها بالكلية ،

و ما ذكرناه اظهر ، و كيف كان فلا ظهور له في الدلالة على عدم قضاء ما فات منه قبل المعرفة بالكلية حتى ينافى مع ما يدل على وجوب قضاؤه .

**(الامر الثالث)** قد تبين في الامر الاول عدم وجوب قضاء ما أتى به من العبادات

على طبق مذهبه الا الزكاة كما هو المصرح به في صحيح ابن اذينة و صحيح الفضلاء المتقدمين وغيرهما من الاخبار ،

ولافرق في ذلك بين من كان منهم محكوما بالكفر و بين غيرهم ، كما يدل عليه صحيح ابن اذينة الذى فى الناصب و صحيح الفضلاء فى الحرورية التى من الخوارج و الناصبى و الخارجى كلاهما محكومان بالكفر كما مر فى كتاب الطهارة .

**(الامر الرابع)** فى وجوب قضاء ما أتى به على وفق مذهبنا و عدمه وجهان ،

من انصراف النصوص المتقدمة الدالة على عدم القضاء الى ما كان ما أتى به فى حال ضلّاته موافقا لمذهبه ، و من ان سقوط القضاء فيما اذا كان ما أتى به موافقا لمذهبنا اولى عن سقوطه فيما اذا كان موافقا لمذهبهم لاقربيته الى الواقع ،

وهذا الاخير لعله الاقوى فيما اذا كان ما أتى به موافقا لمذهبنا صادرا منه على وجه قربى لكى لا يختل نيته ، لكن المصنف فى كتاب الصلاة احتاط فى القضاء اذا كان ما أتى به موافقا لمذهبنا والله العالم .

**مسألة ٥-** يجب القضاء على من فاتته الصوم للنوم بان كان نائما قبل

**الفجر الى الغروب من غير سبق نية وكذا من فاته للمغفأة كذلك .**

قد تقدم الكلام في حكم هذه المسألة ، وصحة صوم النائم مع سبق النية منه وان استوعب نومه تمام النهار ،

و وجوب القضاء عليه مع عدم سبقها اذا كان الانتباه في وقت لا يصح تجديد النية فيه كما اذا كان بعد الزوال وصحة تجديد النية منه اذا كان الانتباه في وقت يصح منه تجديدها فيه كما اذا كان قبل الزوال .

**مسألة ٦- اذا علم انه فاته ايام من شهر رمضان و داربين الاقل و**

**الاكثر يجوز له الاكتفاء بالاقل ولكن الاحوط قضاء الاكثر خصوصا اذا كان الفوت لمانع من مرض او سفر او نحو ذلك وكان شكه في زمان زواله كان يشك في انه حضر من سفره بعد اربعة ايام او بعد خمسة ايام مثلا من شهر رمضان.**

اذ اعلم بوجوب قضاء صوم عليه لكن تردد مقداره بين الاقل والاكثر، مقتضى القاعدة جواز الاكتفاء في الايمان بالاقل ، لكون المقام من موارد دوران الامر بين الاقل والاكثر الاستقلالى الذى يتقن بالاقل ، ويشك في الزائد عنه وهو الاكثر، فيجب الايمان بالاقل لكون وجوبه معلوما تفصيلا و يرجع في الزائد عليه الى البرائة ، لكن المشهور في دوران الامر في الفأئت في الصلاة بين الاقل والاكثر ذهبوا الى وجوب الاكثر وهو لا يوافق مع بنائهم في الرجوع الى البرائة عند الدوران بين الاقل والاكثر الاستقلالى، ووجهه الشيخ الاكبر(قده) في الرسائل بان القضاء وان كان وجوبه بامر جديدا لا ان الامر به كاشف عن كون الامر بالاداء على نحو تعدد المطلوب بكون الايمان بالمأمور به مطلوباً واتيانه في وقته مطلوباً اخر وعند فوت اتيانه في وقته يكون اتيانه على نحو الاطلاق مطلوباً بالامر الاول بدلالة الامر بالقضاء عليه ،

و ح اذا شك في الفوت يكون الاشتغال بالاداء متيقنا ويشك في فراغ الذمة عنه فيرجع الى الاشتغال ثم ضعفه بالمنع عن كاشفية الامر بالقضاء عن تعدد المطلوب في الامر بالاداء ، بل الظاهر من الامر بالقضاء مترتباً على فوت الاداء هو كون التكليف بالقضاء مغائراً للتكليف بالاداء شرع لِمافات منه من الاداء ، مع انه على تسليم تعدد

المطلوب فى الامر بالاداء يكون المرجع عند الشك فى الاداء هو قاعدة حيلولة الوقت و عدم الاعتناء بالشك فى الشئى بعد خروج وقته، اذ اعرفت ذلك فاعلم ان مقتضى القاعدة فى الشك فى عدد الغائت هو جواز الاكتفاء بالاقل والرجوع الى البرائة فى الاكثر ، ولعل الاحتياط فى قضاء الاكثر للخروج عن مخالفة المشهور فيما ذهبوا اليه فى قضاء الصلاة عند الشك فى الاقل والاكثر ان ما ذكروا فيه يجرى فى قضاء الصوم ايضا ،

و اما خصوصية ما اذا كان الفوت لمانع من مرض او سفر و كان شكه فى زوال المانع كما اناشك فى انه حضر من سفره او سلم من مرضه بعد ثلاثة ايام او اربعة ايام فلجريان الاستصحاب فى بقاء السفر او المرض الى اليوم الرابع فيثبت به فوت الصوم فيه، لكنه كما ترى من الاصول المشتبه التى لاتعويل عليها لكون الاثر مترتبا على ترك الصوم فى اليوم الرابع لاعلى بقاء السفر او المرض فيه ،

و ترتب تركه على بقائهما ليس من الاثار الشرعية حنى يثبت به من دون الابتناء على الاصل المثبت ، بل الاثر الشرعى هو وجوب الافطار فيه الذى هو حكم شرعى مترتب على بقاء السفر او المرض لا الترك الخارجى كما لا يخفى ، هذا اذا علم بانه لو كان فى اليوم الرابع مسافرا او مريضا لكان تارك للصوم ، ولو علم بانه لو كان مسافرا او مريضا لكان صائما على وجه محرم فباستصحاب بقاء السفر مثلا يثبت ح حرمة صومه اذ الحرمة مترتبة على بقاء السفر و يثبت بشبوت حرمة و وجوب قضاؤه اذ المسقط للقضاء هو الاتيان بالاداء لاعلى وجه محرم، لكن اصالة الصحة عند الشك فى كون صومه فى اليوم الرابع حراما يثبت صحته لحكومتها على الاستصحاب، هذا كله اذا كان الشك فى زوال السفر او المرض ا

ولوشك فى الاقل والاكثر من جهة الشك فى زمان حدوث المانع فباستصحاب عدم حدوثه الى زمان القطع بحدوثه يثبت الاقل ولا حاجة الى قضاء الاكثر من غير اشكال والله الهادى .

مسألة ٧- لا يجب الفور فى القضاء ولا التتابع نعم يستحب التتابع فيه

و ان كان اكثر من سنة لا التفريق فيه مطلقا او فى الزائد على السنة .

في هذه المسألة امور (الاول) المعروف من مذهب الاصحاب عدم وجوب الفور في القضاء بل يجوز التراخي فيه، خلافا للمحكي عن الحلبي من وجوب الفور فيه حيث يقول : يلزم من يتعين عليه فرض القضاء لشيئ من شهر رمضان ان يبادر في اول احوال الامكان ، والاقوى ما عليه المعروف

لصحيح الحلبي المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : اذا كان على الرجل شيئ من صوم شهر رمضان فليقضه في اى الشهر شاء ايا ما امتتابة فان لم يستطع فليقضه كيف شاء وليمحص الايام فان فرق فحسن وان تابع فحسن ، قال قلت ارأيت ان بقى عليه من صوم رمضان شيئاً أيقضه في ذى الحجة قال : نعم

وصحيح ابن سنان المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام ايضا قال : من افطر شيئاً من شهر رمضان في عذر فان قضاءه متتابعاً فهو (كان) افضل وان قضاؤه متفرقاً فحسن، و صحيح حفص بن البختري المروى في الكافي والتهذيب عن الصادق عليه السلام ايضا قال عليه السلام : كن نساء النبي صلى الله عليه وآله اذا كان عليهن صيام اخرن ذلك الى شعبان كراهة ان يمنعن رسول الله صلى الله عليه وآله فاذا كان شعبان صمن وصام، ولم ينقل عن الحلبي دليل على ما ذهب اليه من وجوب الفور ،

وربما يستدل له بدلالة الامر على الفور ولا يخفى ما فيه من الوهن لانه مع المنع عن دلالة عليه كما حرر في الاصول يحمل على الفور فيما اذا لم يقم دليل على جواز التراخي ومع ورود الاخبار الدالة على جوازه فلا تبقى للامر دلالة على الفور، وربما يحمل كلامه على ارادة تاكد النذب لكونه مسارعة على الخير التي لاشكال في رجحانها .

(الامر الثاني) لاتجب المتابعة في القضاء اجماعاً بقسميه من المحصل والمنقول، كما حكى عن الناصريات والخلاف والمختلف ، للاصل وصحيح الحلبي و صحيح ابن سنان المتقدمين في الامر الاول .

و خبر الجعفرى عن الرضا عليه السلام عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان أيقضها متفرقة قال عليه السلام : لا بأس بتفريق قضاء شهر رمضان ،



و موثق سماعة عن يرضى شهر رمضان منقطعا قال : اذا حفظ ايامه فلا بأس .

و خبر البصرى عن الصادق عليه السلام عن قضاء شهر رمضان في ذى الحجة وقطعه قال : اقضه في ذى الحجة واقطعه ان شئت .

و في حديث شرائع الدين : والغائت من شهر رمضان ان قضاءه متفرقا جاز وان قضاءه متتابعا كان افضل .

(الامر الثالث) المشهور على استحباب المتابعة في القضاء مطلقا و ان كان

اكثر من ستة او ثمانية لكونها مسارعة الى الخير ، ويدل عليه صحيح الحلبي وصحيح ابن سنان المتقدمان في الامر الاول وحديث شرائع الدين المتقدم في الامر الثاني ،

و خبر غياث عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام انه قال في قضاء شهر رمضان ان كان لا يقدر على سرده في ففرقه وقال : لا يقضى شهر رمضان في عشر ذى الحجة وظاهر ذيل هذا الاخير كراهة التفريق بناء على ان يكون النهى عن القضاء في عشر ذى الحجة للتحرز عن التفريق بيوم العيد و ايام التشريق ، وحمله الشيخ على من كان حاجا فانه مسافر ، و احتمل في الوسائل حمله على التقيّة ،

و كيف كان نفى البأس عن التفريق والتصريح بحسنه في صحيح الحلبي وصحيح ابن سنان يابى عن الكراهة والله العالم .

والمحكى عن بعض الاصحاب على ما ارسله في السرائر استحباب التفريق مطلقا ،

و يستدل له للفرق بين الاداء والقضاء ، ولا يخفى انه وجه استحساني لا يصح التعويل عليه في اثبات الحكم الشرعى اعنى استحباب التفريق مطلقا ، مع ان الاعتبار على خلافه لان في التتابع يحصل التشابه بين القضاء والمقضى وهو اولى واقرب بقوله عليه السلام : من فاتته فريضة يقضيها كما فاتته ، وفي المدارك نسب الميل الى هذا القول الى المفيد

\* والسرد تتابع بعض حلق الدرع الى بعض فقال سرد فلان الصوم اذا واه ومنه اذا كان لا يقدر على سرده ففرقه (مجمع البحرين)

فى مقنعه حيث انه بعد ان حكم بالتخير بين التتابع والتفريق قال وقد روى عن الصادق عليه السلام اذا كان عليه يومان فصل بينهما يوم ،

وكذا اذا كان عليه خمسة ايام وما زاد فان كان عليه عشرة او اكثر تابع بين الثمانية ان شاء ثم فرق الباقي ، والوجه فى ذلك انه ان تابع بين الصيام فى القضاء لم يكن فرق بين الشهر فى صومه وبين القضاء فواجبت السنة الفصل بين الايام ليقع الفرق بين الامرين انتهى ،

ولا يخفى ان ذيل كلامه يشهد بصحة ما نسب اليه من الميل الى هذا القول فلا يرد على المدارك بما فى الجواهر من قوله (قده) : لكنه كما ترى ليس فيه استحباب التفريق مطلقا انتهى ،

وكيف كان فليس لهذا القول دليل اصلا ،

والمحكى عن بعض اخر على ما رسله فى السرائر ايضا استحباب التتابع فى ستة ايام ثم يفرق فى الباقي ،

و يستدل له بخبر عمار الساباطى وهو مع اشتماله على جماعة من الفطحية سندا مضطرب المتن كما فى كثير مما ينقله العمار واجودها ما حكاه الشيخ فى باب الزيادات من التهذيب عن عمار عن الصادق عليه السلام عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان كيف يقضيها قال عليه السلام : ان كان عليه يومان فليفطر بينهما يوما ،

وان كان عليه خمسة ايام فليفطر بينها يومين ، و ان كان عليه شهر فليفطر بينها اياما ،

وليس له ان يصوم اكثر من ثمانية ايام يعنى متوالية ، فان كان عليه ثمانية ايام او عشرة ايام افطر بينها يوما .

ولا يخفى انه مع ضعف سنده واضطراب متنه والاعراض عن العمل به لا يوافق مع ما ارسل اليه القول بالتتابع فى الستة والتفريق فى الباقي ، والاولى حذف حكاية هذا القول عن الاقوال وارجاع الخبر الى قائله ، فلامحيص عن القول باستحباب التتابع مطلقا فى الستة وما زاد عليها والله العالم .

مسألة ٨- لايجب تعيين الايام فلو كان عليه ايام فصام بعددها كفى وان لم يعين الاول والثانى وهكذا بل لايجب الترتيب ايضا فلو نوى الوسط او الاخير تعيين ويترتب عليه اثره .

وليعلم ان هاهنا مقامين

الاول فى انه اذا كان عليه قضاء صيام ايام متعددة كعشرة ايام مثلا هل يجب تعيين الايام على ترتيب فوت المقضى بان ياتى بقضاء صوم اليوم الاول اولا ثم الثانى ثم الثالث الى اخر الايام ام يكفى الاتيان بصيام عشرة ايام قضاء من غير تعيين .  
الثانى انه لو عين على خلاف الترتيب فى المقضى هل يتعين بتعيينه ، او يكون لغوا .

اما المقام الاول فقدمر الكلام فيه فى المسألة الاولى والثانية من مسائل النية بيان الضابط فيما يحتاج الى التعيين وما لا يحتاج مفضلا ، و خلاصته ان الحاجة الى التعيين يتحقق باحد امرين احدهما فى اتحاد متعلق ارادة القاعيلة مع متعلق ارادة الامر بكون متعلق الامر بميند متعلق ارادة الفاعل وفى مثله يحتاج الى التعيين ولو كان المأمور به واحداً ،

وثانيهما ان يكون المأمور به متعددا ولم تكن التكاليف المتعددة طولية و كان المأمور به لولا التعيين باقيا على الابهام كما فى مثل صلاة الصبح و نافلتها حيث ان زمانهما يصلح للاتيان بهما ، فلو قصد الاتيان بالماهية المأمور بها فى هذا الوقت من غير تعيين لم تقع لاعن الفريضة ولاعن النافلة ، اذ تبين ذلك فنقول كل يوم من ايام رمضان لا يحتاج صومه الى تعيين كونه اليوم الاول او الثانى او الثالث ، بل يكفى قصد الصوم فيه لان خصوصية كونه فيه ليست من مقومات المأمور به وما خوزة فيه بمعنى ما ليس بخارج عن حقيقته ،

فالواجب فى كل يوم هو ان يصوم فيه لان الصوم المقيد بكونه فيه واجب فيه ، ولقد اجاد صاحب الجواهر (قده) حيث عبر عن هذا فى مقام الاستدلال على عدم الحاجة الى التعيين بعدم وجوبه فى الاداء و انما كان فيه من ضرورة الوقت ، و مراده

(قده) ان ظرفية نهار اليوم الاول مثلا لم يؤخذ قيما في المأمور به لكي يكون الصوم المقيد بنهار اليوم الاول هو المأمور به ،

بل المأمور به هو الامساك في نهار اليوم الاول ، و اذا لم تكن تلك الخصوصية مأخوذة في المأمور به فلا تكون مأخوذة في قضائه فعند تعدد القضاء عليه يكون الواجب اتيانه بعدة ما يجب عليه بالاحاجة الى تعيين كونه قضاء عن الاول او عن الوسط او عن الاخير ، فلو اخلى النية عن التعيين او عين على خلاف الترتيب يكون مجزيا ،

و يدل على ذلك مع عدم وجدان الخلاف فيه الاصل و اطلاق دليل وجوب القضا . اما المقام الثاني فالظاهر ممن تعرض لهذا الحكم انه يتعين ، لان نية تعيينه تقع لغوا ، فلو تعين اللاحق قبل الاتيان السابق يقع عما عين .

و تظهر الثمرة فيما لو ظهر صحة ذلك اليوم الذي نوى قضائه فان المتجه ح عدم وقوعه عن غيره لعدم نيته ولا يصح عدوله الى غيره ، اما بعد الفراغ عن الصوم فواضح حيث لا محل للعدول ح ، واما لو كان في الاثناء فيما يكون محل النية باقيا كما اذا كان قبل الزوال فلان محل تجديد النية انما هو فيما اذا لم يعين في الابتداء ثم بداله الصوم في اثناء النهار لاما اذا عين صوما ثم بداله العدول الى الصوم الاخر ،

وقد تقدم في مباحث النية عدم جواز العدول من صوم الى صوم اخر ، و ربما يقال بعدم تعين ما عينه على خلاف الترتيب لكون الامر بالقضاء كالامر بصوم عدد معين من الزمان لاجهة لتعيين احدها ،

و فيه انه قياس مع الفارق حيث ان السبق واللحق في القضاء جهة معينة في القضاء موجبة لتعيينه لونهاء بخلاف الامر بصوم عدد معين من الزمان حيث لاجهة معينة فيه اصلا ،

هذا وهل يستحب تعيين الاول فالاول على ترتيب فوت الاداء ام لاحتمالان ، المصرح به في المسالك هو الاول ، قال لكون السابق احق بالمبادرة ، ولا يخفى ما فيه لتساوي الايام في الذمة ، وكون الترتيب غير مأخوذ في الاداء بل انما حصل من ضرورة

الوقت هذا كله فى قضاء صيام ايام متعددة من شهر واحد ، و هكذا الكلام فى الايام المتعددة من شهور متعددة على ما فى المسألة الانية .

**مسألة ٩-** لو كان عليه قضاء من رمضانين فصاعداً يجوز قضاء اللاحق قبل السابق بل اذا تضيق اللاحق بان صار قريباً من رمضان اخر كان الاحوط تقديم اللاحق ولو اطلق انصرف الى السابق وكذا فى الايام .

حكم قضاء الصوم من رمضانين او اكثر هو حكم قضاء ايام متعددة من رمضان واحد فلا يجب فيه التعيين ، ولو عين لتعين ، ويجوز تقديم اللاحق على السابق ، بل قد يجب فيما اذا صار اللاحق مضيقاً دون السابق وهو يتصور فيما اذا كان عليه شيئاً من قضاء رمضان السابق ،

وشئى من قضاء رمضان هذه السنة ، وبقي الى رمضان المقبل بقدر ما عليه من رمضان فى هذه السنة ، بناء على عدم جواز تأخيره الى رمضان المقبل ، وعدم وجوب المبادرة فيما بقى من رمضان السابق حيث ان وجوب قضاء رمضان السابق ح يكون موسعاً مع تضيق ما من رمضان فى هذه السنة ، فيجب تقديم ما لهذه السنة على رمضان السابق كما هو الشأن فى كل موسع ومضيق .

واما قول المصنف ( قدہ ) : ولو اطلق انصرف الى السابق فلعل وجهه هو تعيينه بالسبق ، وكذا فى الايام ، ومقتضى ذلك بطلانه اذا ظهر صحة الصوم السابق وعدم وجوب قضاؤه ، اللهم الا ان يقال الانصراف الى السابق مع الاطلاق يتم فيما اذا كان عليه قضاء السابق لامطلقاً ، وهو لا يخلو عن التعسف .

**مسألة ١٠-** لاترتيب بين صوم القضاء وغيره من اقسام الصوم الواجب كالكفارة والنذر ونحوهما نعم لا يجوز التطوع بشئى لمن عليه صوم واجب كما مر .

لاترتيب بين صوم القضاء وغيره من اقسام الصوم الواجب كفارة او غيرها للاصل بعد عدم ما يبدل على الترتيب بينها ، خلافاً للمحكى عن ابن ابي عقيل من عدم جواز الصوم عن النذر او الكفارة لمن عليه قضاء شهر رمضان حتى يقضيه ، ولم يظهر له وجه .

و اما مسألة عدم جواز التطوع بشيئى من الصوم المندوب ممن عليه صوم واجب فقد استوفينا الكلام فيها فى فصل شرائط صحة الصوم ص ٣١٧ .

مسألة ١١- اذا اعتقدان عليه قضاء فنواه ثم تبين بعد الفراغ فراغ ذمته لم يقع لغيره ، و اما لو ظهر له فى الاثناء فان كان بعد الزوال لا يجوز العدول الى غيره ، وان كان قبله فالاقوى جواز تجديد النية لغيره و ان كان الاحوط عدمه .

اذا اعتقدان عليه قضاء فنواه ثم بعد الفراغ عنه تبين فراغ ذمته عنه و صحة صوم المقضى يقع القضاء لغو اوليس له ان يعدله الى غيره لعدم صحة العدول بعد الفراغ ، لعدم الدليل عليه مع ان الاصل فى الصوم عدم صحة العدول عما نواه الى غيره فيما لم يرد دليل على جوازه ،

وقدمر ان فى نية القضاء عن نفسه لا يحتاج الى تعيين كونه عن نفسه ، بل نية الايمان بالقضاء على نحو الاطلاق ينصرف الى نفسه الاذانونى عن غيره ، فمع الاطلاق يقع عن نفسه اذا كان ممن يجب عليه القضاء ، ويقع لغواً لو لم يكن كذلك ، ولو ظهر له فى الاثناء فمع انقضاء زمان نية غيره من الصوم الواجب او المندوب لا يجوز العدول الى غيره ، سواء كان قبل الزوال او بعده ، و مع بقاء زمان نية غيره ولو كان بعد الزوال كالصوم المندوب ففى جواز تجديد نية غيره مما يكون وقت نيته باقيا وعدمه وجهان من بقاء وقت نية غيره ومن ظهور الدليل فى جواز التجديد فيما اذا كان ابتداءيا لاما اذا نوى صوما فاراد عدوله الى صوم اخر فالاقوى هو الاول ،

والاحوط هو الاخير ، لكن الاحتياط فى ترك العدول الى الواجب والاكتفاء به . و اما اذا كان المعدول اليه مندوبا فلا اشكال فى جواز العدول اليه رجاء والله العاصم .

مسألة ١٢- اذا فاته شهر رمضان او بعضه بمرض او حيض او نفاس ومات فيه لم يجب القضاء ولكن يستحب النيابة عنه فى ادائه والاولى ان يكون بقصد اهداء الثواب .

في هذه المسألة امور

(الاول) لا اشكال ولاخلاف في انه اذا فاته شهر رمضان او بعض منه لمرض اوحيض او نفاس فمات قبل ان يخرج شهر رمضان لم يقض عنه وجوبا ، وفي الجواهر بلاخلاف اجده فيه بل الاجماع بقسميه عليه ، ويدل عليه من النصوص اخبار مستفيضة كخبر سماعة المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام عن رجل دخل عليه شهر رمضان وهو مريض لا يقدر على الصيام فمات في شهر رمضان اوفى شهر شوال قال عليه السلام : لا صيام عليه ولا قضاء عنه . قلت فامرئة نفساء دخل عليها شهر رمضان ولم تقدر على الصوم فماتت في شهر رمضان او في شوال فقال : لا تقضى عنها .

و خبر منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام المروى في التهذيب عن المريض في شهر رمضان فلا يصح حتى يموت قال عليه السلام : لا يقضى عنه والحائض يموت في شهر رمضان قال : لا يقضى عنها .

و خبر محمد بن مسلم المروى في التهذيب عن الحائض تظطر في شهر رمضان ايام حيضها فاذا افطرت ماتت قال : ليس عليها شيى .  
وقد يستدل على عدم وجوب القضاء في مفروض المقام بعدم وجوب القضاء على الميت فالولى ان لا يجب على الحي ، لانه ان وجب على الحي كان عن ميتة الذي لا يجب عليه .

و اورد عليه بانه ان اريد من عدم الوجوب على الميت عدمه فعلا فهو مسلم ، لكن عدم وجوبه لا يوجب امتناع التكليف بالقضاء على الحي اذ يكفي وجود الملاك كما هو كك بالنسبة الى الاداء ، وان اريد عدم الملاك فممنوع ، لانه خلاف اطلاق ادلة القضاء . اقول : ولعل هذا الايراد اجتهاد في مقابلة النص ، حيث انه علل عدم وجوب القضاء عنه بعدم جعل القضاء عليه حيا .

ففي صحيح ابى بصير المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام عن امرئة مرضت في شهر رمضان وماتت في شوال فاوصتنى ان اقضى عنها قال : هل برأت من مرضها قلت : لاماتت فيه قال : لا تقضى عنها فان الله لم يجعله عليها قلت : فاني اشتبهت ان اقضى عنها

وقد اوستنى بذلك قال : فكيف يقضى شيئاً لم يجعله الله عليها فان اشتبهت ان تصوم لنفسك فصم . حيث انه يدل على توقف وجوب القضاء عنه ميتا على وجوبه عليه حيا ، فما لا يجب عليه في حال حياته لا يجب عنه بعد موته وهو بعينه الاستدلال المحكى عن القيل ولاغبار عليه بعد ورود النض به .

(الامر الثانى) لا اشكال فى عدم وجوب القضاء فيما اذا فاته شيئى من شهر رمضان بمرض او حيض او نفاس ومات فيه ، واما اذا فاته للسفر ومات فيه مسافرا ففى كونه كما اذا كان الفوت لمرض او حيض او نفاس فى عدم وجوب القضاء عنه او عدمه قولان ، والمحكى عن غير واحد من المتأخرين هو الاول .

و يستدل له بالتعليل المذكور فى خبر ابى بصير المتقدم اعنى قوله عنه : فان الله لم يجعله عليها وقوله عنه : فكيف يقضى شيئاً لم يجعله الله عليها المستفاد منه عدم وجوب ما فات منه مما لم يجب عليه قضائه سواء كان الفوت لمرض او سفر و نحوهما ،

و بما فى خبر ابن بكير المروى فى التهذيب عن الصادق عنه فى الرجل يموت فى شهر رمضان قال : ليس على وليه ان يقضى عنه ما بقى من الشهر ، و ان مرض فلم يصم رمضان ثم لم يزل مريضا حتى مضى رمضان و هو مريض ثم مات فى مرضه ذلك فليس على وليه ان يقضى عنه الصيام ، فان مرض فلم يصم شهر رمضان ثم صح بعد ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات فعلى وليه ان يقضى عنه لانه قد صح فلم يقض و وجب عليه فان استفاد من قوله عنه : لانه قد صح فلم يقض و وجب عليه هو ان المدار فى وجوب القضاء عنه هو وجوبه عليه فما لم يجب عليه فلا يجب عنه ولو كان عدم وجوبه عليه لاجل السفر .

والمحكى عن التهذيب والمقنع هو الاخير ، وقد مال اليه فى الشرائع حيث يقول : ولا يقضى الولى الاما تمكّن الميت من قضائه واهمله الاما يفوت بالسفر ولومات مسافرا على رواية انتهى ، واختاره فى المدارك ،

و يستدل له بصحيح ابن مسلم المروى فى التهذيب عن الصادق عنه فى امرئة مرضت فى شهر رمضان او طمّثت او سافرت فماتت قبل ان يخرج شهر رمضان هل يقضى



عنها ؟ قال عليه السلام : اما الطمث والمرض فلا ، واما السفر فنعم .

و خبر منصور بن حازم المروى في التهذيب عن الصادق عليه السلام في الرجل يسافر في رمضان فيموت قال: يقضى عنه و ان امرئة حاضت في رمضان فماتت لم تقض عنها والمريض في رمضان ولم يصح حتى مات لا يقضى عنه .

و خبر ابى بصير عن الصادق عليه السلام عن رجل سافر في رمضان فادر كه الموت قبل ان يقضيه قال عليه السلام : يقضيه افضل اهل بيته ، وربما يرجح هذا القول اى القول بوجوب القضاء عن المسافر الذى مات في شهر رمضان بالفرق بين المسافر والمريض فيما لم يضطر الى السفر بان السفر من فعله وانه يمكنه الاقامة والاداء الذى هو ابلغ من التمكن من القضاء بخلاف المرض او طروا الحيض والنفاس الذى هو مما غلب الله سبحانه عليه فهو تعالى اولى بالعدر ، و ربما يرجح القول الاول بدعوى المناقشة في سند هذه الاخبار الدالة على ثبوت القضاء على المسافر و منع صحته ، او بدعوى حملها على ما اذا كان السفر معصية ولولانه في شهر رمضان بناء على حرمة فيه الا لضرورة او بدعوى حملها على الندب او بدعوى المنع عن حجيتها باعراض المشهور عن العمل بها ، فهي قاصرة عن تقييد ما يدل باطلاقه على عدم وجوب القضاء عنه فيما لا يجب القضاء عليه ، خصوصا مثل خبر ابى بصير المتضمن لتعجب الصادق عليه السلام عن وجوب القضاء ،

ولا يخفى ما في ترجيح القول الاول بتلك الدعاوى لما في المناقشة في سند هذه الاخبار لاشتمالها على الصحاح ، وضعف حملها على ما اذا كان السفر معصية لانه خلاف الظاهر منها ، مع انه عليه لا يكون مرخصا في الافطار بعد كونه حراما مع ما تقدم من جواز السفر في شهر رمضان ولولا لاجل الفرار عن الصيام ، و عدم قرينة موجبة للحمل على الندب ولم يثبت اعراض المشهور عن العمل بها على وجه يسقطها عن الحجية ، و على هذا فالقول بوجوب القضاء عنه هو الاحوط لو لم يكن اقوى والله العالم .

(الامر الثالث) ذهب الاصحاب كما عن المنتهى الى استحباب القضاء عن من فات

منه الاداء بمرض ونحوه ومات قبل ان يتمكن من القضاء ،

و استدلل له في المنتهى بانه طاعة تفعل عن الميت يوصل اليه ثوابها ، ونوقش

فيه بعدم ثبوت مشروعيته لكي يكون طاعة يوصل الى الميت ثوابه، اللهم الا ان يكون على نحو اهداء الثواب بمعنى ان الحي يصوم صوما مندوبا و يهدى ثوابه الى ميته . وانت ترى ان هذا ليس قضاء عن الميت ، والتعبير عنه باستحباب القضاء عن الميت مسامحة واضحة ، و اجاب عنه في الجواهر بان اطلاق دليل مشروعية القضاء مع ما دل على مشروعية النيابة عنه يدل على مشروعيته ،

ولا يحتاج الى الحمل على اهداء الثواب خصوصا مع ملاحظة ما يحكى من تعاهد بعض السلف من اصحاب الائمة على ان يؤدي الحي منهم عن الميت الصوم الصلاة فان من الواضح عدم كون ذلك من اهداء الثواب .

ولا يخفى ان اطلاق ادلة مشروعية القضاء لا يثبت مشروعية القضاء عنه فيما لم يثبت مشروعيته عليه ،

ولم يثبت من السلف الصالح من اصحاب الائمة اداء الحي منهم عن الميت الصوم والصلاة فيما لم يجب القضاء على الميت في حال حياته ، وان ثبت النيابة عنهم فيما يجب عليهم قطعا او فيما يحتمل اشتغال ذمتهم به احتياطا ، فاثبات المشروعية بما افاده (قده) في الجواهر في غاية الاشكال لاسيما مع استفادة عدمها من خبر ابي بصير المتقدم في الامر الاول فان قوله عليه السلام : فكيف يقضى شيئا لم يجعله الله عليها . ظاهر في نفي مشروعية القضاء ،

وان الظاهر من قوله عليه السلام : فان اشتبهت ان تصوم لنفسك فصم . هو الاتيان بالصوم المندوب عليه و اهداء ثوابه الى الميت ، وحمل المنع عن القضاء على المنع عنه بعنوان كونه ثابتا عليها وتفريغا لذمتها كما يظهر من وصيتها و لجدا الوصى على العمل بوصيته وانفاذه كما يدل عليه قوله : فاني اشتهى ان اقضى عنها و قد او صنتي بذلك لامجرد الفعل عنها فلا بأس ح بان يصوم عنها لنفسه لابداعى وصيتها له بعيد في الغاية ، وكيف كان فالاولى كما ذكره المصنف (قده) ان يكون بقصد اهداء الثواب .

مسألة ١٣- اذا فاته شهر رمضان او بعضه لعذر واستمر الى رمضان

اخر، فان كان العذر هو المرض سقط قضائه على الاصح، وكفى عن كل يوم

بمد والاحوط مدان ، ولا يجزى القضاء عن التكفير ، نعم الاحوط الجمع بينهما ، وان كان العذر غير المرض كالسفر ونحوه فالاقوى وجوب القضاء ، وان كان الاحوط الجمع بينه وبين المد ، وكذا ان كان سبب الفوت هو المرض وكان العذر في التأخير غيره مستمر من حين برئه الى رمضان اخر او العكس فانه يجب القضاء ايضا في هاتين الصورتين على الاقوى ، والاحوط الجمع خصوصا في الثانية .

في هذه المسألة صور ينبغي التعرض عن حكم كل منها مستقلا .

(الاولى) اذا فاته شهر رمضان او بعضه لمرض واستمر مرضه الى رمضان القابل ، فلاكثر على سقوط القضاء عنه ويجب عليه التصديق عما فاته من الايام . وفي الجواهر انه هو المشهور ،

ويدل عليه نصوص مستفيضة بل متواترة

كخبر زرارة المروى في الكافي والفقيه عن الباقر عليه السلام في الرجل يمرض فيدره شهر رمضان ويخرج عنه وهو مريض ولا يصح حتى يدره شهر رمضان اخر قال عليه السلام : يتصدق عن الاول ويصوم الثاني فان كان صح فيما بينهما ولم يصم حتى ادركه شهر رمضان اخر صامهما جميعا ويتصدق عن الاول .

وخبر محمد بن مسلم المروى في الكافي ايضا عن الباقر والصادق عليهما السلام عن رجل مرض فلم يصم حتى ادركه رمضان آخر فقالا : ان كان براء ثم توانى قبل ان يدركه رمضان الاخر صام الذي ادركه وتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين وعليه قضاؤه ،

وان كان لم يزل مريضا حتى ادركه رمضان آخر صام الذي ادركه وتصدق عن الاول لكل يوم مد على مسكين وليس عليه قضاؤه .

وخبر ابي بصير المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : اذا مرض الرجل من رمضان الى رمضان ثم صح فانما عليه لكل يوم افطره فدية طعام وهو مد لكل مسكين ، قال عليه السلام : وكذلك ايضا في كفارة اليمين وكفارة الظهار مدا مدا وان صح

فيما بين الرمضانين فانما عليه ان يقضى الصيام ، فان تهاون به وقد صح فعلية الصدقة والصيام جميعا لكل يوم مدا اذا فرغ من ذلك الرمضان .

وخبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام وهو طويل ، وخبر علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام . وخبر ابي الصباح الكناني وخبر عبدالله بن سنان وغير ذلك من الاخبار ،

وبهذه الاخبار تقيدا لطلاق ما يدل على وجوب القضاء على المريض من الكتاب مثل قوله تعالى: فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر . بناء على جواز تخصيص الكتاب بالخبر الواحد مع ان هذه الاخبار مستفيضة يدعى تواترها ، وكذا اطلاق ما دل عليه من السنة ، وطرح ما يدل على خلافها لكونه موافقا للعامة ومخالفا لعمل الجماعة .

خلافاً للمحكي عن الصدوق من وجوب القضاء دون التكفير متمسكا بعموم قوله تعالى: فعدة من ايام اخر المقيد بما تقدم من الاخبار ، وكأنه (قده) لا يرى جواز تخصيص الكتاب بالسنة وهو كما ترى، وخلافاً للمحكي عن ابن الجنيد فواجب الامرين الفدية والقضاء للاحتياط ،

ولرواية سماعة قال سألته عن رجل ادركه رمضان وعليه رمضان قبل ذلك لم يصمه فقال : يتصدق بدل كل يوم من الرمضان الذي كان عليه بمد من طعام وليصم هذا الذي ادركه فاذا افطر فليصم رمضان الذي كان عليه فاني كنت مريضا فمر على ثلاث رمضانات لم اصح فيهن ثم ادركت رمضانا اخر فتصدقت بدل كل يوم مما مضى بمد من طعام ثم عافاني الله تعالى وصمتهن . وفيه ان الاحتياط ليس بواجب في المقام بعد قيام الدليل على وجوب الفداء وعدم وجوب القضاء ،

بل في خبر الفضل المروى في الوسائل في باب حكم من كان عليه شيئي من قضاء رمضان فادركه رمضان اخر عن العيون والعلل عن الرضا عليه السلام ما هو صريح في نفي وجوب الجمع بينهما ، وانه اذا وجب الفداء لا يجب القضاء ،

وفيه ان قال فلم اذا مرض الرجل او سافر في شهر رمضان فلم يخرج من سفره

اولم يقوم من مرضه حتى يدخل عليه شهر رمضان اخر وجب عليه الفداء للاول وسقط القضاء ،

و اذا افاق بينهما او اقام ولم يقضه وجب عليه القضاء والفداء قيل الى ان قال : لانه بمنزلة من وجب عليه صوم في كفارة فلم يستطعه فوجب عليه الفداء ، واذا وجب عليه الفداء سقط الصوم والصوم ساقط والفداء لازم ، فان افاق فيما بينهما ولم يصمه وجب عليه الفداء لتضييعه والصوم لاستطاعته ، وبالجمله المورد وان كان في حد نفسه من موارد العلم الاجمالي بوجوب احدا الامرين المتباينين يوجب الاحتياط بالجمع بينهما الا انه فيما لم يقم دليل على اثبات وجوب احدهما و نفي وجوب الاخر ، حيث ان العلم الاجمالي ينحل بقيامه كك ح ، وبالجمله فالامور لدعوى وجوب الاحتياط في المقام بعد ورود الاخبار المتقدمة على نفي وجوب القضاء . وما في خبر سماعه محمول على الاستحباب بقريئة

ما في خبر عبدالله بن سنان المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام وفيه: من افطر شيئا من رمضان في عذر ثم ادرك رمضان اخر وهو مريض فليتصدق بمد لكل يوم فاما انا فاني صمت وتصدقت . حيث انه كالصريح في كون الصيام للاستحباب ، اذ لو كان واجبا عليه لكان واجبا على الكل ولم يكن محل لقوله عليه السلام : فليتصدق بمد لكل يوم الظاهر من انحصار التكليف به كما لا يخفى ،

هذا تمام الكلام فيما يجب على من فات منه صوم شهر رمضان او بعضه لمرض مستمر الى رمضان اخر ، وقد تبين انه يجب عليه الفداء ويسقط عنه القضاء .

و اما مقدار الفداء فالمشهور بين الفقهاء شهرة عظيمة هو المد ، وقد دل عليه الاخبار المتقدمة ، ولكن المحكى عن النهاية والاقتصاد وابن حمزة وابن البراج انه مدان ، ولا دليل له الاضبط بعض النسخ من خبر سماعه في قوله : كان عليه بمد من طعام بمدين طعام ،

وهذا النسخة ليست مما بايدينا من النسخ ، بل الموجود في التهذيب والاستبصار والوافي هو المضبوط بمد من طعام ،

وقال في الجواهر: وكان ضبط كلمة مدين بدل مد من طعام اشتباه من قلم الناسخ في رسم خطه ، حيث ان كلمة من المبدوة بميم قريب في الكتابة الى كلمة ين المبدوة بالياء مع ان (مدين طعام) بجر طعام غلط من حيث الاعراب ، وان الصواب نصب كلمة طعام لكي تكون تمييزا ،

وهذا ايضا شاهد على كون مدين بالتمثنية غلطا ناشيا من اشتباه الناسخ، وليس لوجوب المدين مدرك سواء ،

وربما يتمسك له بوجوبه على الشيخ والشيخة ونى العطاش ، ولا يخفى ما فيه من الوهن لعدم وجوبهما على الشيخ والشيخة و نى العطاش اولا كما تقدم في البحث عنه، وعدم صحة التعدى عنهما الى المقام لوقيل بوجوبهما في الشيخ والشيخة و نى العطاش ثانيا ، ومع ذلك الاحوط اخراج المدين حذرا عن مخالفة القائل بوجوبه و ان لم يكن له مدرك ،

والظاهر ان وجوب اخراج المد في فرض المقام تعينى لانه محمول على الرخصة فلا يجزى القضاء عن الفداء خلافا للمحكي عن التحرير من القول بالاجزاء به عنه حملا للقضاء على الرخصة والاختبار المتقدمة ولا سيما ما في خبر الفضل بن شاذان دالة على بطلانه ، نعم الاحوط الجمع بينهما حذرا عن مخالفة من اوجبه كابن الجنيد كما تقدم . (الصورة الثانية) ما اذا فاته شهر رمضان او بعضه لعذر غير المرض كالسفر و استمر الى رمضان المقبل بان كان من رمضان الاول الى الثاني مسافرا، ففي الحاقها بالصورة الاولى بكون الحكم فيها ايضا هو وجوب الفداء وسقوط القضاء او وجوب القضاء فيها فقط او الجمع بينهما (وجوه) المنسوب الى الشيخ في الخلاف هو اللاحق، ولكن الموجود في الخلاف يخالف معه فانه بعد ان حكم بوجوب القضاء على من فاته صوم رمضان لعذر من مرض او غيره، قال فان كان تأخيره اى تأخير القضاء الى رمضان اخر لعذر من سفر او مرض استدام به فلا كفارة عليه فظاهر انه لا يقول في الفتوى بالمرض مع استدامة المرض الى رمضان اخر بالفديه ، بل المختار عنده هو وجوب القضاء فقط ، وكيف كان فيستدل لهذا القول لو كان قائل به بصحيح عبدالله بن سنان المتقدم الذي

فيه : من افطر شيئاً من رمضان فى عذر ثم ادرك رمضان اخر وهو مريض فليصدق بمد ، فان اطلاق قوله فى عذر يشمل ما اذا كان العذر هو المرض او غيره ، و بما فى خبر الفضل بن شاذان الذى فيه ان قال : فلم اذا مرض الرجل او سافر فى شهر رمضان فلم يخرج من سفره او لم يقوم من مرضه حتى يدخل عليه شهر رمضان اخر وجب عليه الفداء للاول وسقط القضاء ، واذا افاق بينهما او اقام ولم يقضه وجب عليه القضاء والفداء (الحديث) فانه الصريح فى اشتراك السفر والمرض فى ذلك الحكم . والمحكى عن المختلف والشهيد الثانى ( قدس سرهما ) هو عدم اللاحاق و وجوب القضاء فقط من دون الكفارة ، واختاره فى المدارك ايضا ، واستدلوا به بعموم ما دل على وجوب القضاء من الكتاب والسنة السالم عن معارضة ما يدل على ثبوت الفداء و سقوط القضاء لو روده فى مورد المرض عدا صحيح ابن سنان وخبر الفضل وهما لا ينهضان حجة فى معارضة العموم الدال على وجوب القضاء ،

اما الصحيح فلان قوله **فَلْيَصِلْ** : فيه من افطر شيئاً من رمضان فى عذر ، وان كان مطلقا الا ان قوله **فَلْيَصِلْ** : ثم ادركه رمضان اخر وهو مريض ، يشعر بان هذا هو العذر ، فلا يصلح لان يخص به العمومات .

واما خبر الفضل فهو وان تمت دلالته لكنه ساقط عن الحجية بالاعراض ، اذ لم يعرف قائل بالحاق ما عدى المرض من الاعذار بالمرض .

و اورد عليه بان الاشعار فى صحيح ابن سنان و ان هو مما لا اشكال فيه لكنه لا يكون بمثابة يكون قرينة على ارادة خصوص المرض من العذر ، بل هو كما ذكره المستدل ليس ازيد من الاشعار ،

واما الاعراض عن خبر الفضل على نحو يوجب وهنه وسقوطه عن الحجية فهو ايضا غير محرز ، و على ذلك فالمسألة لا تخلو عن شوب الاشكال ، ولا محيص فيها الا الاحتياط بالجمع بين الفداء والقضاء .

(الصورة الثالثة) ما اذا كان الفوت بسبب المرض والمانع عن القضاء غيره كالسفر الضرورى الذى لا يتمكن من تركه والاقامة فى محل بعدة ايام يجب عليه القضاء ،

والحكم فيها كالحكم في الصورة الثانية من الوجوه والدليل ،  
وقد استدل للقول بسقوط القضاء فيها بصحيح ابن سنان المتقدم بتقريب ان  
اطلاق العذر في ترك الاداء و تعيين المرض في ترك القضاء يدل على عدم اعتبار بقاء  
عذر المانع عن الاداء وممانعته عن القضاء ، لكنك عرفت ما في دلالته على اطلاق العذر  
فضلا عن دلالته على تخالف عذر المانع عن الاداء مع العذر المانع عن القضاء ، بل المتيقن  
من النصوص هو سقوط القضاء فيما اذا كان سبب الفوت هو المرض مع استمراره الى  
رمضان المقبل ،

و عدم وجوب الاحتياط في الجمع بين القضاء والفداء في هذه الصورة اظهر .  
(الصورة الرابعة) ما لو كان الفوت بما عدى المرض والمانع عن القضاء هو  
المرض ، والحكم فيها كالحكم في الصورة الثانية والثالثة ، ولكن المصنف (قده) في  
المتن جعل الاحتياط فيها اولى من الصورة الثالثة ، وقال : والاحوط الجمع خصوصا في  
الثانية يعنى ما اشار اليه بقوله : او العكس و لعل وجه الاولوية هو دلالة ذيل صحيح  
ابن سنان اعنى قوله : ثم ادرك رمضان اخر و هو مريض ، حيث ان اطلاقه يدل على  
ان منع المرض عن القضاء مسقط له ، ولو لم يكن هو مانعا عن الاداء ،

وعليه فلا يمكن الالتزام بكفاية القضاء عن الفداء وان لم يمكن القول بكفاية  
الفداء عن القضاء ، فلامحيص عن الجمع بينهما والله الهادي .

مسألة ١٤ - اذا فاته شهر رمضان او بعضه لالعذر بل كان متعمدا  
في الترك ولم يأت بالقضاء الى رمضان اخر وجب عليه الجمع بين الكفارة  
والقضاء بعد الشهر ، وكذا ان فاته لعذر ولم يستمر ذلك العذر بل ارتفع في  
اثناء السنة ولم يأت به الى رمضان اخر متعمدا وعازما على الترك او متسامحا  
واتفق العذر عند الضيق فانه يجب حينئذ ايضا الجمع ، و اما ان كان عازما  
على القضاء بعد ارتفاع العذر فاتفق العذر عند الضيق فلا يبعد كفاية القضاء  
لكن لا يترك الاحتياط بالجمع ايضا ، ولا فرق فيما ذكر بين كون العذر هو  
المرض او غيره ، فتحصل مما ذكر في هذه المسألة وسابقتها ان تأخير القضاء



الى رمضان اخر اما يوجب الكفارة فقط وهي الصورة الاولى المذكورة في المسألة السابقة ، واما يوجب القضاء فقط وهي بقية الصور المذكورة فيها ، واما يوجب الجمع بينهما وهي الصور المذكورة في هذه المسألة ، نعم الاخوط الجمع في الصور المذكورة في السابقة ايضا كما عرفت .

في هذه المسألة ايضاً صور ينبغي البحث عنها

(الاولى) اذا برئ المريض المفطر بعد خروج شهر رمضان وقضى ما فات منه قبل حلول رمضان الاخر فلا اشكال ولا خلاف في عدم وجوب الفداء عليه ، وانه لا يجب عليه شيئاً غير القضاء للعمومات الدالة على وجوب القضاء من الكتاب والسنة ، وعدم شمول نصوص الفداء لهذا ، الصورة اصلاً .

(الثانية) اذا فاته شهر رمضان او بعضه لالعذر و لم يأت بالقضاء الى

رمضان اخر .

(الثالثة) ما اذا فاته شهر رمضان او بعضه لعذر و لم يستمر ذلك العذر بل

ارتفع في اثناء السنة ولكنه لم يأت بالقضاء الى رمضان اخر متعمداً وعازماً على الترك او متسامحاً ومتهاوناً بالقضاء بمعنى عدم العزم باتيانه سواء كان مع العزم على عدمه او بالاعزم عليه او على عدمه ، والمعروف في هاتين الصورتين هو وجوب الجمع بين القضاء والفداء ، القضاء لاستطاعته والفداء لتضييعه ، بل لم يحك خلاف الاعن الحلّي في السرائر ، وقيل بانه مسبوق بالاجماع وملحوق به على خلافه ، وما عليه المعروف هو المتبع لدلالة الاخبار المتقدمة في المسألة السابقة عليه .

ففي خبر زرارة : فان كان صح فيما بينهما ولم يصم حتى ادركه شهر رمضان

اخر صامهما جميعاً ويتصدق عن الاول .

وفي خبر محمد بن مسلم : ان كان براء ثم توانا قبل ان يدركه رمضان

الاخر صام الذي ادركه وتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين وعليه قضائه .

وخبر ابي بصير : وان صح فيما بين الرمضانين فانما عليه ان يقضى الصيام فان

تهاون به وقد صح فعليه الصدقة والصيام جميعاً لكل يوم مدا اذا فرغ من ذلك

## الرمضان .

و مضمرة الاخر المروى فى تفسير العياشى قال سألته عن رجل مرض من رمضان الى رمضان قابل ولم يصح بينهما و لم يطق الصوم قال: يتصدق مكان كل يوم افطر على مسكين بمد من طعام الى ان قال : فان صح فيما بين الرمضانين فتوانا ان يقضيه حتى جاء رمضان الاخر فان عليه الصوم والصدقة جميعا يقضى الصوم ويتصدق من اجل انه ضيع ذلك الصيام .

و فى خبر الفضل بن شاذان : فان افاق فيما بينهما ولم يصمه وجب عليه الفداء لتضييعه والصوم لاستطاعته وهذه الاخبار وان كانت فى مورد ما اذا كان الفوت فى رمضان للعذر ،

وانه لم يستمر العذر بل ارتفع فى اثناء السنة اعنى الصورة الثالثة ، لكنها تشمل الصورة الثانية ايضا اعنى ما اذا كان فوت الاداء للعذر، بل كان متممدا فى الترك ولم يأت بالقضاء الى رمضان اخر ،

وذلك يجعل منشاء وجوب الجمع بين القضاء والفداء هو تمكنه من القضاء وتهاونه فيه الحاصل بعدم العزم عليه او بالعزم على عدمه، فندل على وجوب الجمع بين القضاء والفداء فى صورتين معا هذا المذهب اليه المعروف ،

ولم يظهر لما ذهب اليه الحلوى من سقوط الفداء و وجوب القضاء فقط وجه الاما بنى عليه من عدم جواز العمل باخبار الاحاد وهو مع خله فى نفسه لا يصح التمسك به فى المقام ، لكون الاخبار المذكورة خارجة عن حيز الاخبار الظنى الى درجة القطع، بل يمكن دعوى تواترها .

ولقد اجاد المحقق (قده) فى المعبر حيث يقول: رواة الفدية فضلاء السلف كزرارة و محمد بن مسلم و ابى الصباح الكنانى و ابى بصير و عبد الله بن سنان و ليس لروايتهم معارض الا ما يحتمل رده الى ذلك انتهى ، و لعل مراده من المعارض الذى يحتمل رده الى ذلك هو العمومات الدالة على وجوب القضاء ، اذ لا تنافى بينها و بين وجوب الفداء ،

و ان وجوب القضاء يثبت بها ، و وجوب الفدية ثبت بتلك الاخبار الدالة على وجوبها وبالجملة فلامعارض لهذه الاخبار الامرسل سعد بن ابى سعيد المرولى فى الكافى عن رجل عن ابى الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل يكون مريضا فى شهر رمضان ثم يصح بعد ذلك فيؤخر القضاء سنة او اقل من ذلك او اكثر ما عليه فى ذلك قال: احب له تعجيل الصيام فان كان اخره فليس عليه شيئى . فانه ظاهر فى عدم وجوب الفداء لكنه ساقط بالارسال ومترك بالهجر ،

و يمكن حمله على التقية لموافقته مع مذهب ابى حنفة وجماعة من العامة ، وحمله الشيخ على التأخير مع نية الصيام والضعف عنه وكون التأخير بغير تهاون حتى يدركه رمضان الاخر .

وفيه ما لا يخفى من البعد، وكيف كان فلا ينبغى التأمل فى وجوب الجمع بين القضاء والفداء فى الصورة الثانية والثالثة .

**(الصورة الرابعة)** ما اذا فات منه الصوم فى شهر رمضان لمرض ثم برء من

المرض بعد خروج شهر رمضان ،

و ترك القضاء لالتهاون ، بل كان عازما عليه واخر اعتمادا على سعة الوقت، فلما ضاق حصل العذر، ولا اشكال فى وجوب القضاء عليه بعد خروج رمضان الاخير اذا برء من المرض ،

وفى وجوب الكفارة عليه وعدمه قولان ، اقواهما الاول ، وهو المحكى عن الصدوقين ومحتمل ابن سعيد وابن زهرة واختاره الشهيدان وصاحب المدارك، وحكى عن المحقق فى المعبر خلافا لكثير من الفقهاء ، وفى رسالة الصوم للشيخ الاكبر (قده) بل الاكثر ،

و يستدل للاول باطلاق الامر بالفداء منضمنا الى القضاء فيما اذا برء بين الرمضانين ، وترك القضاء الشامل لما اذا عزم على القضاء واخر اعتمادا على سعة الوقت ثم حصل العذر فى ضيقه ، او عزم على عدمه او لم يعزم عليه ولا على عدمه بل كان بلا عزم الى ان ضاق الوقت وحصل فيه العذر .

ففى صحيح زرارة : فان كان صح فيما بينهما ولم يصم حتى ادركه شهر رمضان  
اخر صامهما و تصدق عن الاول .

و فى صحيح ابى الصباح عن رجل عليه من شهر رمضان طائفة ثم ادركه شهر  
رمضان قابل قال : عليه ان يصوم وان يطعم كل يوم مسكينا .

و فى خبر سماعة عن رجل ادركه رمضان و عليه رمضان قبل ذلك لم يصمه  
فقال : يتصدق بدل كل يوم من الـرمضان الذى كان عليه بمد من طعام وليصم هذا الذى  
ادركه فاذا افطر فليصم رمضان الذى كان عليه .

وهذه الاخبار كما ترى تشمل باطلاقها ما اذا كان ترك الصوم بين الرمضائين  
فى حال المحنة والبرء مع العزم عليه او العزم على عدمه او بالعزم اصلا ، ومقتضاه وجوب  
القضاء بعد الـرمضان الاخير مع الفدية . اللهم الا ان يقوم مقيد لاطلاقها ويقيدها بما عدى  
العزم على القضاء بين الرمضائين و هو الذى يستدل به القائل بوجوب القضاء فقط فى  
تلك الصورة . وقد نسب الى المشهور ولاسيما المتأخرين منهم وهو عدة اخبار ،

كصحيح محمد بن مسلم الذى فيه قولهما عليهما السلام : ان كان براء ثم توانا  
قبل ان يدركه الـرمضان الاخر صام الذى ادركه و تصدق عن كل يوم بمد من طعام على  
مسكين و عليه قضاؤه ، وان كان لم يزل مريضا حتى ادركه رمضان اخر صام الذى ادركه  
و تصدق عن الاول لكل يوم مد على مسكين وليس عليه قضاؤه ، وقد تقدم .

و خبر ابى بصير الذى فيه : فان تهاون به و قد صح فعليه الصدقة والصيام جميعا  
لكل يوم مدا ، وقد تقدم وخبره الاخر المروى عن تفسير العياشى الذى فيه : فان صح  
فيما بين الرمضائين فتوانا ان يقضيه حتى جاء الـرمضان الاخر فان عليه الصوم والصدقة  
جميعا يقضى الصوم و يتصدق من اجل انه ضيع ذلك الصيام ، وقد تقدم و خبر الفضل  
الذى فيه : فان افاق فيما بينهما ولم يصمه وجب عليه الفداء لتضييعه والصوم لاستطاعته ،  
وقد تقدم وتقريب الاستدلال بهذه الاخبار على تقييد الاخبار المطلقة المتقدمة هوان  
التوانى والتهاون والتضييع التى اخذت فى هذه الاخبار قيدها لموضوع الحكم بالجمع

بين الفداء والقضاء فيما اذا صح وبرء بين الرضائين ولم يصمه ، تدل على عدم الحكم به عند عدمها ، اما بتقريب مفهوم الشرط كما فيما اخذ التواني قيدا كما في صحيح محمد بن مسلم والخبر الاول لابي بصير ، او فيما اخذ التهاون قيدا كما في الخبر الاخير لابي بصير ، واما بتقريب مفهوم التعليل كما في خبر الاخير لابي بصير الذي فيه قوله : من اجل انه ضيع ذلك الصيام .

وخبر الفضل الذي فيه : وجب عليه الفداء لتضييعه الصوم لاستطاعته . وكيف كان فتدل على عدم وجوب الجمع مع عدم التواني او التهاون او التضييع ، فيها يقيد اطلاق الاخبار المتقدمة ، ومن المعلوم انه مع العزم على الصوم في سعة وقته لا يكون التأخير في وقته الواسع مع العزم المذكور تهاونا او توانيا او تضييعا ، واذا صار معذورا في ضيق وقته يجب عليه القضاء بعد خروج رمضان الاخير لاجل لاستطاعته على الصوم بين الرضائين ولا يجب عليه الفداء لعدم التواني او التهاون او التضييع في القضاء ، اما في سعة الوقت فلكونه مرخصا في التأخير في سعة الوقت ، واما في ضيقه فلصيرورته معذورا في الترك ،

هذا غاية ما قيل في تقريب الاستدلال بهذه الاخبار على وجوب القضاء في هذه الصورة .

ويرد عليه اولا بان التواني والتهاون والتضييع تصدق مع العزم على القضاء ، لان التواني يحصل بمجرد الترك لالعذر سواء كان عازما على الفعل ام لا كما انه اذا اخر في سعة الوقت حتى اذا تعذر عليه في ضيقه يصدق على تأخيره التضييع بلحاظ ان في التأخيرات ،

ومنه يظهر صدق التهاون ايضا على تأخيره وان كان التأخير جازيا بملاحظة سعة وقته لكن الانسان لا يؤخر الامور المهمة في سعة وقته مع احتمال طر والعذر عن اتيانه في ضيقه كما هو مشاهد بالعيان ، وليس التأخير الاعن عدم الاهتمام به اما كسلا او لرعاية ما هو اهم منه عنده ، و على التقديرين يصدق على تسويفه التواني والتهاون والتضييع كما لا يخفى .

و ثانيا لوسلم عدم مجامعة التواني او التهاون او التضييع مع العزم على القضاء في اخر الوقت لكن دلالة هذه الاخبار الدالة على اعتبار التواني و نحوه على اشتراط وجوب الجمع بين القضاء والفداء بالتواني متوقف على وجود المفهوم في الرواية لكي يدل مفهومها على عدم وجوب الجمع مع عدم التواني فيتحقق التعارض بين هذا المفهوم و بين اطلاق الاخبار المتقدمة الدالة على وجوب الجمع ولومع عدم التواني، فيحمل المطلق على المقيد بحكم تحكيمة على المطلق ،

واما مع عدم المفهوم فلا تعارض بينهما حتى يحتاج الى الحمل ، ان المطلق يدل على وجوب الجمع حتى مع عدم التواني ، والمقيد يدل على وجوبه في صورة التواني ولا يدل على عدمه عند عدمه ، ولا منافاة بين وجوبه في صورة التواني على ما هو مفاد المقيد ،

و وجوبه مع عدمه ايضا على ما هو مفاد المطلق ، لكن دلالة تلك الاخبار على المفهوم ممنوعة سواء كان المفهوم المدعى هو مفهوم الشرط ، او مفهوم التعليل بالتضييع ، لان مفهومها هو الذي نطق به في ذيل الخبر بقوله : و ان كان لم يزل مريضا فيكون الصدر متضمنا لحكم من صح بين الرمضانين ولم يصم ، والذيل متضمنا لحكم من استمر مرضه بينهما ،

وليس فيه صدرا وذيلا تعرض لحكم السالم بين الرمضانين بوجوب الجمع على المتواني والمتهاون منه ، وعدم وجوبه على غيره . فهذه الاخبار غير صالحة لان تكون موجبة لتقييد اطلاق الاخبار المطلقة ، فيكون المرجع هو تلك المطلقات ، الا ان زهاب المشهور الى عدم وجوب الفداء في هذه الصورة وجواز الاكتفاء بالقضاء فقط يبعد الاطمينان بالقول بعدم وجوبه .

و ما في الجواهر من جعل الشهرة قرينة صارفة للكلام عن ظاهره الى غيره ابعد ، ولنعم ما قاله الشهيد الثاني (قده) في موضع من ان مخالفة المشهور مشكلة ، و موافقتهم من غير دليل اشكل ، ولا محيص في امثال المقام الا التمسك بعروة الاحتياط ، وعلى الله سبحانه التوكل وبه الاعتصام . وقد تحصل مما ذكره المصنف في هاتين المسألتين

و شرحناه بما لامزيد عليه ان تأخير القضاء الى رمضان اخراها يوجب الكفارة فقط وهي الصورة الاولى ،

في المسألة السابقة وهي ما اذافاته شهر رمضان او بعضه للمرض واستمر مرضه الى رمضان القابل ، واما يوجب القضاء فقط ، وهي الصور الباقية في المسألة الاولى اعنى ما اذافاته شهر رمضان او بعضه لغير المرض وهي الصورة الثانية ، و ماافاته بسبب المرض لكن زال المرض و تجدد عذر اخر عن القضاء كالسفر و هي الصورة الثالثة ، و ماافاته بسبب عذر اخر غير المرض لكن زال و تجدد المرض المانع عن القضاء وهي الصورة الرابعة ، وقد تقدم رجحان الاحتياط بالجمع بين القضاء والفداء في هذه الصورة ، واما يوجب الجمع بينهما وهي الصور المذكورة في هذه المسألة ما عدا الصورة الاولى منها التي لم يتعرض العصف لها وقد ذكرناها والله الهادي .

**مسألة ١٥ -** اذا استمر المرض الى ثلاث سنين يعنى رمضان الثالث ، وجبت كفارة للاولى و كفارة اخرى للثانية و يجب عليه القضاء للثالثة اذا استمر الى اخرها ثم برئى ، و اذا استمر الى اربع سنين وجبت للثالثة ايضا ، و يقضى للرابعة اذا استمر الى اخرها الى رمضان الرابع ، واما اذا اخر قضاء السنة الاولى الى سنين عديدة فلا تتكرر الكفارة بتكررها بل تكفيه كفارة واحدة .

في هذه المسألة امر ان

احدهما اذا استمر المرض الى ثلاث سنين بمعنى استمراره من رمضان الاول الى رمضان الثالث يجب فداء للسنة الاولى ، اى لترك القضاء بين رمضان الاول والثانى ، ولا يجب قضاء رمضان الاول ، ويجب فداء اخر للسنة الثانية اى لترك قضاء رمضان الثانى فيما بينه وبين رمضان الثالث من دون وجوب قضائه بعد رمضان الثالث ، ويجب قضاء رمضان الثالث بعده بينه وبين رمضان الرابع اذا صح فيه ، ومع استمرار المرض بين رمضان الثالث والرابع يجب فداء اخر لترك قضاء رمضان الثالث بينه

وبين الرابع ، ويجب قضاء الرابع بعد الرابع بينه وبين رمضان الخامس اذا برء فيه ، وهكذا و ذلك لاطلاق ما يدل على وجوب فدية الاستمرار ، وعدم الفرق فيه بين رمضان الواحد والاكثر ،

ولخصوص خبر سماعه الذى فيه : فانى كنت مريضا فمر على ثلاث رمضانات لم اصح فيهن ثم ادرت رمضانا اخر فتصدقت بدل كل يوم مما مضى بمد من طعام ثم عافانى الله تعالى وصمتهن . بعد حمل قضاء جميع الرمضانات الثلاث على الندب بقريئة خبر ابن سنان حسبا تقدم فى المسألة الثالثة عشر .

و خبر ابى بصير المروى عن تفسير العياشى الذى فيه بعد الحكم بالتصدق مكان كل يوم افطر على مسكين بمد من طعام قال : فان استطاع ان يصوم رمضان الذى استقبل والا فليتر بص الى رمضان قابل فيقضيه فان لم يصح حتى رمضان قابل فليصدق كما تصدق مكان كل يوم افطر مدامداً .

و لعل هذا المقدار كاف لاثبات ذاك الحكم ، فلا ينبغي الاشكال فيه خلافا للمحكى عن الصدوقين من وجوب الفدية للرمضان الاول ووجوب القضاء للرمضان الثانى الذى استمر بعده المرض رمضان الثالث ، وقد يستدل له

بخبر على بن جعفر المروى عن قرب الاسناد عن اخيه الكاظم عليه السلام عن رجل تابع عليه رمضان لم يصم فيهما ثم صح بعد ذلك كيف يصنع قال : يصوم الاخر ويتصدق عن الاول بصدقة كل يوم مد من طعام لكل مسكين .

ولا يخفى ما فى هذا القول من الضعف و مخالفته مع الاطلاق ، و ما دل عليه خبر سماعه وخبر ابى بصير والخبر المروى عن قرب الاسناد محمول على ما اذا حصل البرء بعد رمضان الثانى لاما اذا استمر الى رمضان الثالث ، بل المحكى عن الصدوقين قابل للحمل على ذلك كما احتمله العلامة فى المختلف بل جزم به ابن ادريس على ما حكى عنه ، وعليه فلا خلاف فى المسألة .

و ثانيهما انه لا تتكرر الكفارة بتكرر السنين من غير فرق فيها بين فدية الاستمرار وفدية التهاون لصدق الامتثال باخراجها مرة واحدة ، وقد صرح بذلك غير



واحد من الاصحاب، وفي الجواهر بل لا جد فيه خلافاً الا عن المحكى عن التذكرة فقال:  
بتكرارها بتكرار السنة قياساً على السنة الاولى التي اوجبت المد عن كل يوم، ولا يخفى  
ما فيه من الضعف .

**مسألة ١٦- يجوز اعطاء كفارة ايام عديدة من رمضان واحداً او ازيد  
بفقير واحد فلا يجب اعطاء كل فقير مداً واحداً ليوم واحد .**

و ذلك لاطلاق دليله كما تقدم في مطاوى الاخبار السابقة ففي صحيح ابن مسلم:  
وتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين .

وفي خبر ابي الصباح : عليه ان يصوم وان يطعم كل يوم مسكيناً . و نحوهما  
غيرهما ، فاطلاق المسكين في قوله **طَيِّباً** : على مسكين وقوله : كل يوم مسكيناً  
يشمل المسكين الذي اطعمه ليوم واحد او ايام متعددة كما يشمل ما اذا كانت الفدية  
فدية الاستمرار او فدية التهاون في القضاء ، وهذا بخلاف كفارة الافطار في شهر رمضان  
اذا اراد الاطعام او تعين ، فان اطعام ستين مسكين لا يصدق على اطعام مسكين واحد  
ستين مرة .

**مسألة ١٧- لا تجب كفارة العبد على سيده من غير فرق بين كفارة  
التأخير وكفارة الافطار ، ففي الاول ان كان له مال واذن له السيد اعطى من  
ماله ، والا استغفر بدلائعها ، و في كفارة الافطار يجب عليه اختيار صوم  
شهرين مع عدم المال والاذن من السيد ، وان عجز فصوم ثمانية عشر يوماً ،  
وان عجز فالاستغفار .**

لا تجب كفارة العبد على سيده لان الواجب على السيد نفقة عبده ، والكفارة  
ليست من نفقته ، كما لا تجب كفارة الزوجة على زوجها ولا كفارة ما عداها من واجبي  
النفقة على من تجب النفقة عليه من غير فرق في ذلك بين كفارة تأخير القضاء او كفارة  
الافطار فيما تجب الكفارة به ، ولا في كفارة التأخير بين فدية الاستمرار اى استمرار  
المرض بين الرمضانين او فدية التهاون اى ترك الصوم فيما بين الرمضانين مع تحقق  
البرء والصحة . ففي كفارة التأخير ان كان للعبد مال واذن له مولاه في صرف ماله في

كفارته يجب عليه اخراجها من ماله ، بناء على القول بحصول الملك له مع عدم جواز تصرفه فيه الا باذن مولاه ،

و اما على القول باستحالة حصول الملك له و انه مع ما فى يده ملك لمولاه فلان ملك له حتى يصح له التصرف فيه باذن مولاه ، بل اذن المولى له ح تصرف منه فى ملك نفسه ، ويكون صرفه فى كفارة عبده تبرعا فى اخراج كفارة عبده من ماله .

وكيف كان فان لم يكن له مال او لم يأذن سيده فى صرف ماله فى كفارته بناء على اشتراط صحة تصرفه فى ماله على اذن السيد مطلقا ولو كان المصرف فيما يجب عليه يجب عليه الاستغفار ، بدلا عن الكفارة بناء على وجوب الاستغفار على من تجب عليه الكفارة عند عدم التمكّن منها مطلقا اية كفارة كانت كما تقدم عموم بدليته عن الكفارة الا كفارة يمين الظهار كما تقدم ، وفى كفارة الافطار يجب عليه اختيار الصوم مع عدم المال او مع عدم اذن السيد فيما كان له مال اذا كان الواجب احدى الخصال على نحو التخيير ، ومع العجز عن صوم شهرين فصوم ثمانية عشر يوما ، ومع العجز عنه فالاستغفار على ما هو الواجب فى كفارة الافطار .

**مسألة ١٨ - الاحوط عدم تأخير القضاء الى رمضان اذ حرم مع التمكّن عمدا وان كان لادليل على حرمة .**

المصرح به فى كلام جماعة من الاصحاب عدم جواز تأخير القضاء الى رمضان اخر عمداً مع التمكّن منه ،

وقد استدل العلامة ( قده ) فى محكى المختلف لسقوط القضاء عند استمرار المرض الى رمضان اخر بان العذر قد استوعب وقت الاداء والقضاء فوجب ان يسقط عنه القضاء ، اما استيعاب وقت الاداء فظاهر ، واما استيعاب وقت القضاء فلان وقته ما بين الرمضانين اذ لا يجوز التأخير عنه .

وقال الشهيد فى الدروس : لا يجوز تأخير قضاء رمضان عن عام الفوت اختيارا ، وتجب المبادرة ، وفى غنائم القمى ( قده ) اذا برء بين الرمضانين بجنب عليه القضاء ولا يجوز التأخير عن رمضان الآتى ، والظاهر عدم الخلاف فيه .

وفي شرح النجاة عن بعض الاجلة ان عدم وجوب التعجيل بين الرمضانين متروك ، و استدلاله بالاخبار المتقدمة في طى المسألة الرابعة عشر الدالة على ثبوت الكفارة بالتأخير من غير عذر، معللاً في بعض منها بالتضييع او التواني او التهاون مع ما ينسب الى الذهن من ان الكفارة لا تكون الا عن ذنب ،

ففي خبر ابي بصير المتقدم في المسألة المذكورة : وان صح فيما بين الرمضانين فانما عليه ان يقضى الصيام فان تهاون به و قد صح فعلية الصدقة والصيام جميعا لكل يوم مدا اذا فرغ من ذلك رمضان .

و خبره الآخر المروى عن تفسير العياشى وفيه : فان صح فيما بين الرمضانين فتوانى ان يقضيه حتى جاء رمضان الآخر فان عليه الصوم والصدقة جميعا يقضى الصوم و يتصدق من اجل انه ضيع ذلك الصيام .

و اظهر منهما ما في خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام وفيه ان قال: فلم اذا مرض الرجل او سافر في شهر رمضان فلم يخرج من سفره اولم يقو من مرضه حتى يدخل عليه شهر رمضان اخر و جب عليه الفداء للاول وسقط القضاء ، و اذا افاق بينهما او اقام ولم يقضه و جب عليه القضاء والفداء . قيل : لان ذلك الصوم انما و جب عليه في تلك السنة في هذا الشهر ، فاما الذى لم يفق فانه لما مر عليه السنة كلها وقد غلب الله عليه فلم يجعل له السبيل الى ادائها سقط عنه ،

و كذلك كل ما غلب الله عليه مثل المغمى الذى يغمى عليه في يوم وليلة فلا يجب عليه قضاء الصلوات ، كما قال الصادق عليه السلام : كل ما غلب الله على العبد فهو اعذر له لانه دخل الشهر وهو مريض فلم يجب الصوم في شهره و لافي سنته للمرض كان فيه ، و و جب عليه الفداء لانه بمنزلة من و جب عليه الصوم فلم يستطع ادائه فوجب عليه الفداء ، كما قال الله تعالى : فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا و كما قال الله تعالى : ففدية من صيام او صدقة او نسك فان فاقام الصدقة مقام الصيام اذا عسر عليه ، فان قال : فان لم يستطع ان ذاك فهو الان يستطيع ، قيل لانه لما دخل عليه شهر رمضان اخر

وجب عليه الفداء للماضى لانه بمنزلة من وجب عليه صوم في كفاره فلم يستطعه فوجب عليه الفداء ، و اذا وجب عليه الفداء سقط الصوم والصوم ساقط والفداء لازم . فان افاق فيما بينهما ولم يصمه وجب عليه الفداء لتضييعه والصوم لاستطاعته انتهى . وانما نقلناه بطولوه لدلالة غير موضع منه على لزوم الاتيان بالقضاء قبل رمضان الاخر ،

وقد يستدل كما عن الفاضلين بان القضاء مأمور به ، وجواز التأخير في القدر المذكور اعنى الى رمضان الاخر معلوم من السنة ، فينتفى ما زاد عنه ، وهذا الاستدلال كما ترى لا يخلو عن الاجمال ، وقد يوجه بابتناؤه على دعوى ظهور الاوامر في الفور ، ولا يخفى ما فيه من الوهن ، ولعل الاصول حمله على كون التأخير عن السنة مساهلة في الاتيان بالواجب ومسامحة فيه وهى محرمة ، والتأخير الى رمضان الاخر وان كان كذلك كما يعلم ممن اخر قضاء يوم واحد فوات من رمضان الى يوم الاخر من شعبان فانه لا اشكال في صدق التساهل عليه وان ثبت جوازه بالاخبار المرخصة في التأخير الى رمضان الاخر لكن التساهل في التأخير عن رمضان الاخر لم يثبت جوازه بدليل ، بل الدليل يدل على عدم جوازه ولا بأس به .

والمحكى عن المستند الميل الى جواز التأخير عن رمضان الاخر للاصل ، ودلالة مرسله سعد بن سعيد عن رجل عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل يكون مريضا في شهر رمضان ثم يصح بعد ذلك فيؤخر القضاء سنة او اقل من ذلك او اكثر ما عليه في ذلك قال : احب له تعجيل الصيام فان كان اخره فليس عليه شيئ . وعدم دلالة ما استدل به لعدم الجواز على عدمه ، وذلك لحمل ما علق فيه الكفارة بتضييع القضاء او التواني او التهاون فيه على التضييع والتواني والتهاون مما فات منه من الفضل في تأخيره عن رمضان الاخير ، اذ لا اشكال في رجحان التعجيل كما نطق به خبر سعد في قوله عليه السلام : احب له تعجيل الصيام . وحمل خبرى ابي بصير على ارادة القضاء في زمان الصحة بعد رمضان الاخير ، ولم يتعرض للاستدلال بخبر الفضل فكانه (قده) لا يراه دالا على عدم الجواز ،

ولا يخفى ما في كلامه (قده) من الضعف ، اذ الاصل مقطوع بالدليل ، ومرسله

سعد ضعيفة بالارسال و مهجورة بذهاب المشهور على خلاف ما فيها ، و حمل التعليل بالتضييع ونحوه على تضييع ما فات منه من فضل التعجيل ، و حمل خبرى ابي بصير على ارادة القضاء بعدالرمضان موهون بكونه خلاف الظاهر ، مع ان الخبر الفضل اصرح و اظهر في الدلالة على عدم جواز التأخير عن الرضمان الاخير ، ولكنه (قده) لم يتعرض له مضافا الى ما ادعى من الاجماع على عدم الجواز و عدم وجدان المخالف فى ذلك ، بل استظهار عدم الخلاف فيه ، و بالجملة فلا سبيل الى القول بالجواز ولا الى دعوى عدم الدليل على عدم الجواز كما فى المتن والله الهادى . ثم انه هل المستفاد من الاخبار الدالة على حرمة التأخير هو توقيت القضاء بما بين الرضمانين بحيث يكون وجوبه فيه من قبيل الواجب الموقت كوجوب الاداء فى شهر رمضان غاية الامر كون وجوب الاداء فى وقته من الواجب الموقت المضيق و وجوب القضاء فيما بين الرضمانين من الواجب الموسع ، او المستفاد منها هو وجوب تعجيل القضاء قبل الرضمان الاخير و عدم تاخيره عنه بلا اثبات كونه واجبا موقتا ، المصرح به فى المعتمد هو الاول ، حيث يقول فى اول كلامه : وقت قضاء صومه (اي صوم شهر رمضان) ما بينه وبين الآتى فلا يجوز الاخلال بقضائه حتى يدخل الثانى الى ان قال : واما لو استمر به المرض الى رمضان اخر فقيه قولان ، القول بعدم وجوب القضاء كما عن الشيخين ، والقول بوجوبه كما عن ابن بابويه ، ثم استدل على عدم الوجوب بان العذر استمراره وقضاء فقط لانا بينا ان وقت القضاء ما بين الماضى والآتى ، فكان كما لو اغمى عليه من اول وقت الصلاة حتى خرج انتهى ،

و به صرح فى الحدائق ايضا حيث يقول : المستفاد من الاخبار الدالة على سقوط القضاء مع استمرار المرض الى رمضان اخر ان وقت القضاء الموظف له شرعا هو ما بين الرضمانين فان صح ما بينهما وامكنه القضاء وجب عليه فى هذه المدة ، ولو اخل به والحال هذه لزمه مع القضاء الكفارة ، اما القضاء فبالدليل الدال على وجوب القضاء هنا ، واما الكفارة فعقوبة لاخلاله بالواجب الذى هو الايتان به فى تلك المدة . ولو لم يصح فيما بينهما فلا قضاء عليه بعد ذلك ، لان الوقت المعين للقضاء قد فات بالعذر الموجب لعدم توجه الخطاب الشرعى اليه فيه ، والقضاء بعده والحال هذه يحتاج الى

دليل انتهى .

وعن المنتهى هو الاخير حيث يقول: وقولهم ان وقت القضاء بين الرضاين ممنوع، ان وجوب القضاء فيه لا يستلزم تعيينه له، ولهذا لو فرط لوجب قضاؤه بعد الرضا الثاني،

ولا يخفى ما فيه، والذي يسهل الخطب عدم ثمره للقول بالتوقيت وعدمه، ان مع استمرار العذر لا يجب القضاء بعد الرضا الاخير ولو قلنا بعدم التوقيت، وذلك لما دل على عدم وجوبه مع استمرار العذر من الاخبار كما تقدم، ولو برء بين الرضاين وترك القضاء فيه مع التمكن منه وجب القضاء بعد الرضا الاخير مع الكفارة ولو قلنا بعدم التوقيت، فالبحت عن التوقيت مما لا طائل فيه، وان كان الظاهر من الاخبار خصوصا خبر الفضل بن شاذان هو التوقيت والله العالم .

مسألة ١٩- يجب على ولي الميت قضاء ما فاتته من الصوم لعذر من مرض او سفر او نحوهما لا ما تركه عمدا او اتى به وكان باطلا من جهة التقصير في اخذ المسائل، وان كان الاحوط قضاء جميع ما عليه وان كان من جهة التارك عمدا، نعم يشترط في وجوب قضاء ما فات بالمرض ان يكون قد تمكن في حال حياته من القضاء واهمل والافلا يجب لسقوط القضاء حينئذ كما عرفت سابقا، ولا فرق في الميت بين الاب والام على الاقوى، وكذا لا فرق بين ما اذا ترك الميت ما يمكن التصديق به عنه وعدمه، وان كان الاحوط في الاول الصدقة عنه برضاء الوارث مع القضاء، والمراد بالولي هو الولد الاكبر وان كان طفلا او مجنونا حين الموت بل وان كان حملا .

في هذه المسألة امور

(الاول) المشهور على انه اذا مات الميت وعليه شيئ من الصيام يجب على وليه اتيانه في الجملة، وعن المنتهى انه مذهب علمائنا وهو ظاهر في الاجماع، بل عن الخلاف والسرائر الاجماع عليه صريحا ويدل عليه نصوص كثيرة كصححة البخري المروية في الكافي عن الصادق عليه السلام في الرجل يموت وعليه

صلاة او صيام قال : يقضى عنه اولى الناس بميراثه قلت ان كان اولى الناس به امرئة فقال عليه السلام : لا الا الرجل .

و صحیحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سألته عن رجل ادركه رمضان و هو مريض فتو في قبل ان يبرء قال عليه السلام : ليس عليه شيئى ولكن يقضى عن الذى برء ثم يموت قبل ان يقضى .

و موثقة ابن بكير عن بعض اصحابنا عن ابى عبدالله عليه السلام فى من يموت فى شهر رمضان قال : ليس على وليه ان يقضى عنه الى ان قال : فان مرض فلم يصم شهر رمضان ثم صح بعد ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات فعلى وليه ان يقضى لانه قد صح فلم يقص و وجب عليه .

و موثقة ابى بصير عن الصادق عليه السلام فى رجل سافر فى رمضان فادركه الموت قبل ان يقضيه قال : يقضيه افضل اهل بيته . وغير ذلك من الاخبار التى يمر عليك بعضها فيما يأتى ، فلا ينبغى الاشكال فى وجوب القضاء على الولى فى الجملة .

خلافاً للمحكى عن ابن ابى عقيل : من ان الواجب على الولى انما هو الصدقة عن الميت عن كل يوم بمد من طعام قال : و بهذا تواترت الاخبار عنهم عليهم السلام ثم قال : والقول الاول ( يعنى القول بوجوب القضاء ) مطرح لانه شان ، و ما يحكى عنه لا يخلو عن الغرابة ، و كيف كان يستدل له

بصحیحة ابى مریم الانصارى عن الصادق عليه السلام : اذا صام الرجل شيئاً من شهر ثم لم يزل مريضاً حتى مات فليس عليه شيئى وان صح ثم مرض ثم مات وكان له مال تصدق عنه مكان كل يوم بمد وان لم يكن له مال صام عنه وليه (على ما فى الكافى والفقیه) او وان لم يكن له مال تصدق عنه وليه (على ما فى التهذيب) .

و صحیحة ابن بزيع عن الجواد عليه السلام رجل مات وعليه صوم يصام عنه او يتصدق؟ قال : يتصدق عنه فانه افضل ، والاقوى ما عليه المشهور للاخبار الكثيرة الدالة عليه وكونها معمولا بها ، وكون هذين الخبرين معرضاً عنهما مع احتمال التقية فيهما لكون القول بالصدقة منسوبا الى ابى حنيفة ومالك والثورى والشافعى فى رأيه الجديد ،

و كيف كان فهذا القول شاذ مطروح ، وخلافا للمحكي عن المبسوط والجمل  
والاقتصار فخير بين الصدقة والقضاء ، وربما يحكى عن السيدين الاجماع عليه، وحكى  
عن الاسكافي ايضا

و يستدل له بانه جمع بين الاخبار التي استدل بها المشهور على وجوب القضاء  
وخبر ابي مريم الذي استدل به لما حكى عن ابن ابي عقيل بقرينة صحيح ابن زبير المصرح  
فيه بافضلية الصدقة ،

ولا يخفى انه لو تمت حجية خبر ابي مريم لكان هذا الاستدلال اصوب مما  
استدل به للمحكي عن ابن ابي عقيل، لكن قد عرفت عدم تمامية الاستدلال به لكونه معرضا عنه  
و موافقا مع مذهب العامة فلا يعول عليه .

(الامر الثاني) لا اشكال في وجوب قضاء ما فات عن الميت لعذر كالمرض والحيض  
ونحوهما ، وفيما فات منه عمدا عصيانا قولان، والمحكي عن المحقق في مسائله البغدادية  
اختصاص الوجوب بما فات منه لعذر لا ما تركه عمدا مع قدرته عليه ، و حكى الشهيد  
في الذكرى عن شيخه عميد الرؤساء انه ينصر هذا القول ، ثم نفى عنه البأس وقال : بان  
الروايات تحمل على الغالب من الترك وهو انما يكون على هذا الوجه يعنى ان الغلبة في  
الفوت تكون على وجه العذر لا الترك عمدا ، و حكى الميل الى ذلك عن جملة من  
المتأخرين كصاحبى المدارك والذخيرة ، واستحسنه فى الحدائق وقال : بان الروايات  
منها ما هو مصرح فيه بالسبب الموجب للترك كالحيض والمرض ، ومنها عطلق . ومقتضى  
القاعدة حمل مطلقها على مقيدها انتهى ،

ولا يخفى ما فيه لان غلبة فوت الصيام عن عذر ممنوعة ، وعلى تقدير التسليم  
كونها موجبا لحمل الفوت فى المطلق منه على الفوت عن العذر ممنوع ، اذ الغلبة الوجودية  
لا يوجب صرف اللفظ الى الفرد الغالب ما لم ينته الى غلبة الاستعمال الناشئة عن كون  
صدق المطلق على افراده بالتشكيك ، فالاقوى عدم الفرق فى وجوب القضاء على الولى  
بين ما كان الفوت عن عمد او عن عذر لدلالة الاخبار المطلقة على الاطلاق ، ولا موجب  
لحملها على المقيد اعنى ما ذكر فيه سبب الفوت من الاعذار لما تحقق فى الاصول من عدم



حمل المطلق على المقيد فيما اذا كانا متوافقين فى النفي والاثبات الامع احراز وحدة المطلوب .

و اما الاستدلال للعموم بعموم التعليل فى بعض الاخبار مثل ما فى رسالة ابن بكير لانه قدصح فلم يقض و وجب عليه ، الدال على كون المدار على وجوب القضاء على الولد هو الفوت عن الميت مع تمكنه من القضاء سواء كان الفوت عمدا او عن عذر او بالاولوية والفحوى، حيث ان ترك القضاء اعتمادا على سعة الوقت اذا كان موجبا للقضاء عنه فتركه اداء وقضاء عمدا وعصيانا اولى بايجابه لذلك قطعا

ممنوع بانه مع تسليم الانصراف و حمل المطلق على المقيد لاسبيل لدعوى اسراء الحكم الى غير مورد المعلل له ، و اثبات الحكم له عن عموم العلة لانه اثبات للحكم به فى غير موضوعه ، مع ان العلة علة لثبوته لموضوعه وهو الفوت عن عذر، كما ان دعوى اولوية ثبوت الوجوب فيما كان ترك القضاء عصيانا عن ثبوته فيما اذا كان اعتمادا على سعة الوقت ليست مظنونة فضلا عن كونها قطعية ، و اى مناسبة بين ترك القضاء عن الميت عصيانا وبين وجوبه على وليه حتى يدعى القطع به .

(الامر الثالث) يشترط فى وجوب القضاء على الولي تمكن الميت على قضائه واهماله فيه ، دون ما اذا استمر العذر به الى ان مات ،

وهذا فيما اذا كان العذر غير السفر اجماعى ادعى عليه الاجماع بقسميه ، و يدل عليه النصوص المستفيضة التى تقدم بعضها ، وفيما اذا كان العذر هو السفر كلام تقدم فى طى المسألة الثانية عشر ، وقد قلنا ان وجوب القضاء عنه احوط لو لم يكن اقوى .

(الامر الرابع) المحكى عن نهاية الشيخ عدم الفرق فى وجوب القضاء على الولي بين ان يكون الميت رجلا او امرئة فكما يجب على الولد قضاء ما فات من ابيه يجب قضاء ما فات من امه ايضا ، و حكى عن مبسوطه ايضا و اليه مال العلامة فى المتهى والمختلف ،

و تردد فيه المحقق فى الشرائع و انكره ابن ادريس اشد الانكار بل قال

ليس هذا مذهباً لآحد من فقهاءنا وإنما أورده الشيخ إيراداً لاعتقاداً ، ويستدل للآول بوجوه

منها قاعدة الاشتراك بين الرجال والنساء فى الأسئلة التى وردت بعبارة عن الرجل إذا الحكم المذكور فيه يشترك بين الرجل والمرأة إلا أن يدل دليل على الاختصاص ، وفيه أن دليل الاشتراك يثبت الاشتراك بين الرجل والمرأة فيما كان لهما من الأحكام لأفى موضوعيته لحكم شرعى متعلق بمكلف آخر كفوت الأداء عن الميت مع تمكنه من القضاء الذى هو موضوع لوجوب القضاء على الولى ، إذ ثبوت موضوعية فوته عن الرجل مع تمكنه من القضاء لا يقتضى موضوعية فوته عن المرأة أيضاً مع تمكنها من القضاء .  
و منها عموم بعض الأخبار المتعلقة فيه بالحكم عن الميت الصادق على الذكر والآئى كخبر ابن سنان عن الصادق عليه السلام أنه قال : الصلاة التى حصل وقتها قبل أن يموت الميت يقضىها أولى الناس به وهو وإن كان فى مورد الصلاة لكن يتعدى عنها إلى الصوم بالآجماع المركب ، و أن من يقول بوجوب قضاء الصلاة عنها يقول بوجوب قضاء الصوم أيضاً .

و منها الأخبار الواردة فى وجوب قضاء الصوم عن المرأة كصحيح أبى حمزة عن الباقر عليه السلام عن امرأة مرضت فى شهر رمضان أو طمئت أو سافرت فماتت قبل خروج شهر رمضان هل يقضى عنها قال : أما الطمئت والمرضى فلا وأما السفر فنعم .

و مثله صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام وقد مر فى طى المسألة الثانية

عشر ،

و صحيح أبى بصير عن الصادق عليه السلام عن امرأة مرضت فى رمضان وماتت فى شوال فآوستنى أن آضى عنها قال : هل برئت من مرضها قلت لآماتت فيه قال : لا يقضى عنها فإن الله لم يجعله عليها إلى آخر الحديث ،

وقد تقدم فى طى المسألة الثانية عشر . وتقريب الاستدلال بالآخر أنه لو لم يجب القضاء عن المرأة لم يكن للاستفسار عن حالها وآنها هل برئت أم لا وجه ، فهو

ظاهر الدلالة في وجوب القضاء عنها اذا برئت من مرضها ولم تأت بالقضاء ، والاشكال في الاستدلال بهذه الاخبار بان اقصاها الدلالة على مشروعية القضاء لاعلى وجوبه ، ان المشروعية تتجامع مع الاستحباب الذي لاشكال فيه ، ضعيف بان الانصاف ظهور تلك الاخبار في الوجوب ، لكن يرد على الاستدلال بها انها لاتدل على وجوبها على الولي بل اقصاها الدلالة على وجوب القضاء عنها ولو بالاستيجار من صلب مالها لان يقضى عنها لو كان لها مال ، فما في الجواهر من انه اذا ثبت الوجوب ثبت بالنسبة الى الولي ضرورة معلومية عدم الوجوب على جميع الناس فليس ح الا الولي ولو بقريضة ثبوته في الرجل مندفع بما احتملناه : من امكان وجوبه باخراج اجرته عن مالها كسائر الديون التي تبقى بعد الموت مع عدم وجوب اخراجها على جميع الناس ، ولعل خبر ابن سنان المصرح فيه بانه يقضيه اولي الناس به منضمنا الى الاجماع المركب بعدم الفرق بين الصلاة والصوم مع زهاب الاكثر الى عدم الفرق في الميت بين الرجل والمرثة كاف في اثبات الحكم في المرثة ايضا .

(الامر الخامس) المشهور بين الاصحاب هو وجوب القضاء على الولي مطلقا سواء كان للميت مال يمكن ان يتصدق به عنه عن كل يوم بمدام لا ، و ذلك لاطلاق الاخبار المتقدمة ،

والمحكي عن السيد المرتضى (قده) اعتبار ان لا يخلف الميت ما يتصدق به عنه في وجوب القضاء على الولي ،

و اما مع تخلفه فاللازم هو التصديق به عنه . و يستدل به بصحيح ابي مريم المتقدم بناء على نسخة الكافي والفقيه : وان لم يكن له مال صام عنه وليه ، والاقوى ما عليه المشهور لاختلاف متن الخبر و كونه في التهذيب : وان لم يكن له مال تصدق عنه وليه ، وكونه موافقا مع العامة ، و اعراض الاصحاب عن الاستناد اليه والعمل به الموجب لسقوطه عن الحجية على ما هو المناط عندنا في حجية الخبر كما مر مرارا ، وان كان الحق عند الاختلاف بين نسخة الكافي والتهذيب صحة العمل بما في الكافي لانه اتقن من الشيخ في نقل الاخبار كما صرح به في المدارك في هذا المقام : من ان الظاهر ترجيح ما

فى الكفى والفقهى كما يعرفه من يقف على حقيقة هذا الكتاب .  
**(الامر السادس)** المشهور لاسيما فى كلام المتأخرين ان المراد بالولى هو  
 اكبر اولاده الذكور ،

و استدله العلامة فى المختلف باصالة البرائة عن وجوبه على من عداه ، قال  
 وخالفنا الاصل فى الولد الاكبر للنقل والاجماع عليه ، ولاختصاصه بالحباء من التركة  
 فيبقى الباقي على اصل الدليل .

و قال فى المعتبر مقام الاستدلال بان الاصل برائة زمة الوارث الا ما حصل  
 الاتفاق عليه .

اقول ولعلمهما (قدس سرهما) يريا اجمال الولى وعدم اطلاقه لكل من يكون  
 وارثا و لذا يقولوا : بالاخذ بالقدر المتيقن و هو الولد الاكبر والافرع فرض اطلاقه و  
 شموله لكل وارث لا يبقى محل للاخذ بالقدر المتيقن ، ولالرجوع الى البرائة فيما  
 عداه ، فالعمدة فى اختصاص الوجوب بالولد الاكبر هو دعوى عدم اطلاق الولى بل اجماله  
 وعدم شموله لكل وارث ، والافعى الاخبار ليس تصريح بالولد الاكبر .

ففى صحيح البخترى عن الصادق عليه السلام فى الرجل يموت و عليه صلاة اوصيام  
 قال : يقضى عنه اولى الناس بميراثه قلت : ان كان اولى الناس به امرئة فقال لا الا  
 الرجل ،

و فى مرسل حماد بن عثمان عن ذكره عن الصادق عليه السلام فى الرجل يموت و  
 عليه من شهر رمضان من يقضى عنه قال : اولى الناس به قلت فان كان اولى الناس به امرئة  
 قال لا الا الرجال ،

وفى صحيح ابن ابى عمير عنه عليه السلام فى الرجل يموت و عليه صلاة اوصيام قال :  
 يقضيه اولى الناس به ،

وفى خبر ابى بصير : يقضى عنه افضل اهل بيته ،

وفى مرسل انفقيه : يقضى عنه من شاء من اهله ، وفى الفقه الرضى : وازامات

الرجل وعليه من صوم شهر رمضان فعلى وليه ان يقضى عنه وكذلك اذافاته في السفر الا ان يكون مات في مرضه من قبل ان يصح فلا قضاء عليه، وازا كان للميت وليان فعلى اكبرهما من الرجال ان يقضى عنه فان لم يكن له ولي من الرجال قضى عنه وليه من النساء . وهذه الاخبار كما ترى لا تعرض فيها لاختصاص الوجوب بالولد الاكبر الذكور بحيث لو لم يكن لم يجب على من عداه من الورثة،

ولكن يمكن استظهار الوجوب بهمع وجوده حيث اولى الناس بالميت من الاولاد هو الذكور منهم اذا اجتمعوا مع الاناث كما يدل عليه كون سهمهم من الارث ضعف سهم الانثى ،

و اذا كانوا متعددين يكون اكبرهم اولى بالميت ممن عداه كما يدل عليه اختصاصه بالحياء ، ولعله الى ذلك ينظر العلامة في استدلاله بكون المراد من الولي هو الاكبر من اولاده الذكور باختصاصه بالحياء ، بمعنى ان من اختصاصه بالحياء يستفاد كونه اولى بالميت ، لان اختصاصه به يدل على اختصاص وجوب القضاء به فلا يرد عليه بما في الحدائق من ان الاختصاص بالحياء غير مقتض لما ذكره لجواز ان تكون العلة في ايجاب القضاء غير ذلك ،

و لعل زهاب المشهور على اختصاص الوجوب بالاكبر من الذكور ناش عما استفدناه ، لكنه يرد عليه بان اولوية الولد الاكبر من الذكور يدل على اختصاص وجوب القضاء به عند وجوده ، لاعلى انتفاء الوجوب عن من عداه عند عدمه ، وقد تقدم في مباحث احكام الاموات عند البحث عن كون اولى الناس باحكام الميت اولى الناس بميراثه ما ينفع في المقام فراجع .

**(الامر السابع)** ظاهر عبارة المتن من قوله (قده) : والمراد بالولي هو الولد الاكبر اختصاص الوجوب بالاكبر من الذكور فلا يجب على البنات من الاولاد عند عدم الذكور ،

كما يدل عليه قوله في المسألة الاتية لو لم يكن للميت ولد لم يجب على احد من الورثة وان كان الاحوط قضاء اكبر الذكور من الاقارب عنه ، و بذلك يصرح

الشيخ وغيره فاسقطوا القضاء عن الولي من النساء ،

و يدل عليه ما في خبر البخترى وخبر الحماض من نفى الوجوب عن النساء ، لكن المحكى عن الصدوقين والمفيد وابن البراج وجوبه على النساء ، ويدل عليه ما في فقه الرضا عليه السلام : فان لم يكن له ولي من الرجال قضى عنه وليه من النساء ، لكن حججنا ما في فقه الرضا ينحصر بما اذا كان مرويا عن الامام ولم يكن من صاحب الكتاب ولم يكن مما عرض عنه الاصحاب ، والظاهر زهاب المشهور الى الاول كما نسب الى المعظم ، وليس شيئاً من حواشى اهل العصر حاضر الدى حتى اعلم فتواهم في ذلك .

**(الامر الثامن)** هل يشترط في تعلق الوجوب بالولي بلوغه حين يموت مورثه ام يراعى الوجوب ببلوغه فيتعلق به ح ولو كان حين الموت طفلاً او مجنوناً بل وان كان حملاً وجهان بل قولان : من اطلاق قوله اولى الناس بالميت اولى الناس بميراثه : ومن انصراه عن لم يكن مكلفاً حين موت المورث ولا سيما فيما اذا كان حملاً ، ولعل الاول اقوى لصدق اولى الناس بميراثه على الطفل والمجنون بل وعلى الحمل ، وان كان الوجوب عليهم مرعى بتحقق شرائط التكليف من البلوغ والعقل والله الهادى .

**مسألة ٤٠ -** لو لم يكن للميت ولد لم يجب القضاء على احد من الورثة

وان كان الاحوط قضاء اكبر الذكور من الاقارب .

ومبنى عدم وجوب القضاء على احد من الورثة عند فقد الولد هو القول باختصاص الوجوب بالولد كما تقدم في الامر الرابع في المسألة المتقدمة ، كما ان وجه الاحتياط في اكبر الذكور من الاقارب هو عدم استفادة الاختصاص بخصوص الولد الاكبر ، لكن عليه ينبغي القول بالاحتياط في الاثبات بالقضاء على مطلق الذكور من الاقارب ان لوجه لاحتمال اختصاص الوجوب ح بالاكبر من الذكور منهم كما لا يخفى

**مسألة ٤١ -** لو تعدد الولي اشتركا وان تحمل احدهما كفى عن الاخر

كما انه لو تبرع اجنبى سقط عن الولي .

المراد باكبر الاولياء الذى فسروا به الولي هو من لا اكبر منه ، فيشمل الواحد والمتعدد فيما اذا كانوا متساويين فى السن و ح ففي وجوب القضاء على الجميع على نحو

الاشترك والتوزيع فاذا كان للميت و لىان مثلا و كان عليه قضاء عشرة ايام مثلا يجب على كل واحد منهما خمسة ايام ، او وجوب الجميع على الجميع على نحو الوجوب الكفائى ، او وجوبه على واحد منهم على نحو الوجوب العينى و تعيين المكلف منهم بالقرعة او سقوط التكليف بالقضاء وعدم وجوبه على واحد منهم وجوه ، واقوال ،

ذهب الاكثر الى الاول لاطلاق قوله ﷺ : يقضى عنه اولى الناس بميراثه الشامل للمتحد والمتعدد ، و اذا وجب القضاء على المتعدين تساوا وفيه لامتناع الترجيح بالمرجح فيجب عليهم التشريك فيه بالتوزيع ، والمحكى عن البعض هو وجوب الجميع على الجميع على نحو الوجوب الكفائى ،

و ذلك لان التوزيع لا يتم فيما يلزم فيه الكسر كما اذا كان الولى اثنين و كان القضاء على الميت تسعة ايام او احد عشريوما ، فان اليوم المنكسر لا يوزع عليهما ، بل لا بد من ان ياتى به احدهما لان الصوم اليوم الواحد لا يتبعض بين اثنين ، كما ان الصلاة الواحدة ايضا كك فلامحالة يكون وجوب اليوم المنكسر على كل واحد منهما على نحو الوجوب الكفائى بمعنى استحقاقهما العقاب بتر كهما معا ، وامثال احدهما بفعله وترتب الثواب عليه وسقوطه عن الاخر فيما اذا فعله احدهما وتركه الاخر و اذا كان الواجب فى ما يلزم الكسر على نحو الوجوب الكفائى فليكن الجميع على الجميع كذلك ،

ولكن فيما اذا اتيا به فى يوم واحد او صليامعا بتلك الصلاة الواحدة فى آن واحد ففي اتصاف فعل كل واحد منهما بالوجوب وترتب الثواب على امثال كل واحد منهما كما فى صلاة المتعدين على الميت دفعة واحدة جماعة او فرداى اشكال ، لان فعل كل واحد يكون بالنيابة عن الميت فيما اشتغلت ذمته به ، والمفروض اشتغال ذمته بصوم يوم واحد او صلاة واحدة فلا يقع فعلهما معا عن الميت لانه متعدد والمتعدد من حيث انه متعدد لا يقع عن الواحد ، وبعبارة اخرى تفرغ ذمة الميت غير قابل للتكرار فلا يصح تحققه عن المتعدد وليس مثل الصلاة على الميت وانما هو كالقتل مثلا ، و اذا لم يتكرر فلا ينطبق ضابط الوجوب الكفائى على فعلهما فيما اذا اتيا دفعة و ان كان فعل

احد هما يوجب السقوط عن الاخر اذا لم يأتيه دفعة كما ان تركهما معا يوجب استحقاقهما العقوبة على ترك الواجب دفعة ،

ولعل هذا صار المنشاء لذهاب الاكثر على التوزيع على الجميع ، و قالوا بوجوب التوزيع على الجميع لانبحو الوجوب الكفائي ، بل يكون سقوطه عن المتعدين بفعل احدهم كسقوطه عن الولي بفعل المتبرع اذا المتبرع لا يجب عليه حتى يكون سقوطه عن من وجب عليه اعنى الولي باتيان من وجب عليه حتى يكون كفائيا ، بل السقوط عنه بفعل المتبرع لكون فعله مذمها لموضوع الوجوب على الولي وهو اشتغال ذمة الميت به ، اذا الواجب على الولي هو تفريغ ذمة الميت عنه المتوقف على اشتغالها به بناء على قيام الدليل على صحة التبرع فى الاتيان بما اشتغلت ذمة الميت به كما هو الاقوى ، ولكن يرد الاشكال فيما اذا كان المتعددون من الاولياء او الولي والمتبرع او المتبرعون المتعددون واتوا دفعة ، كما اذا كان المديون مشغول الذمة بالخمسة مثلا وتبرع اثنان بتفريغ ذمته باعطاء الخمسة بالداين دفعة ان فى حصول الملك للداين بكلتا الخمستين مع كونه مالكا للخمسة فى ذمة المديون ، والمفروض اعطاء كل واحد من المتبرعين بعنوان تفريغ ذمة المديون عن الخمسة او تفريغ ذمته باحد هما غير المعين لاستحالة وقوعه باحد هما معينا لعدم المرجح لاحد هما واقعا ، او عدم حصول التفريغ اصلا لكون كل واحد منهما مانعا عن حصول التفريغ بالاخر اشكال ،

والاقوى بالنظر هو الاخير ، ولكن الالتزام به فيما اذا كان على الميت صلاة واحدة او صوم واحد واتى المتعددون بدفعة مشكل ، و ان لم يكن به بأس فى الدين الواحد فى ذمة ميت او حتى ان تعدد المتعددون فى ادائه دفعة ، لان الالتزام بصيرورة الداين مالكا لكلمة يأخذ من المتعدين فيمقام تفريغ ذمة المديون بعيد جدا ، و كيف كان فالمحكى عن ابن البراج القرعة ، ولعله لان القرعة لكل امر مشكل ،

ولا يخفى ان الرجوع اليها يصح فيما اذا كان واقع مجهول احتيج الى التعيين فيعين بالقرعة ولا يكون فى المقام كك ان ليس احد من هولاء الاولياء مأمورا بالقضاء



واقعا حتى يتعين بالقرعة ، مع انه يحتاج في اجرائها الى احراز الاشكال المتوقع على عمل الاصحاب ولم يحرز عملهم بالقرعة في المقام ، بل المحرز عدمه اذ لم يحك القول بالقرعة عن سوى ابن البراج .

وعن ابن ادريس سقوط القضاء عن الجميع لان التكليف يتعلق بالولد الاكبر المنتفى مع التعدد ،

وفيه ما لا يخفى لعدم تعرض الاخبار كما عرفت بتعين الولد الاكبر ، و ان المراد به كما قدمناه هو من لا اكبر منه الشامل للمتحد والمتعدد ، فالاقوى في هذا المقام ما عليه الاكثر والله الموفق .

**مسألة ٢٢- يجوز للولى ان يستأجر من يصوم عن الميت و ان يأتى به مباشرة واذا استأجر ولم يأت به الموجد او أتى به باطلا لم يسقط عن الولى .**

اعلم ان الاصل في كل واجب على مكلف هو لزوم الاتيان به بالمباشرة ، ولا يسقط باتيان غيره سواء كان باجارة او اتى به تبرعا الا ان يقوم دليل على جواز الاستنابة فيه ، وان الاصل في كلما يصح فيه التبرع جواز اخذ الاجرة عليه ، ولا اشكال في صحة التبرع في الاتيان بما اشتغلت زمة الميت به من صلاة او صوم او حج او دين كما دل عليه النصوص المستفيضة ، والسرفيه هو ظهور دليل الدال على وجوب قضاء ما فات منه على الولى لاجل تفريغ زمته عما تكون مشغولة به لخصوص اتيانه بالمباشرة وعليه فيسقط عن الولى بفعل غيره بالتبرع او بالاجارة ، ومقتضى ذلك جواز استيجار الولى غيره في ان ياتى بما فات من الميت بعنوان تفريغ زمة الميت عما اشتغلت به كما يجوز له طلب اتيان غيره به تبرعا لكن استيجار غيره لا يسقطه عن الولى وان صار بالاجارة واجبا على الاجير ، كما ان بالطلب عن المتبرع لا يسقط عن الولى بل المسقط عنه هو فعل الاجير او المتبرع صحيحا على وجه يوجب تفريغ زمة الميت عنه ، والافرع بقاء شغل زمة الميت به يجب على الولى اتيانه لبقاء منشاء وجوبه عليه وهو شغل زمة الميت به .

**مسألة ٢٣- اذا شك الولى في اشتغال زمة الميت وعدمه لم يجب عليه شيعى ولو علم به اجمالا وتردد بين الاقل و الاكثر جاز له الاقتصار على الاقل .**

لما كان وجوب القضاء على الولي متوقفا على اشتغال ذمة الميت به ، بل مع تمكنه منه وعدم الاتيان به يكون شك الولي في اشتغال ذمة الميت موجبا لشكّه في وجوب قضاؤه عليه ،

والمرجع في شكّه في وجوب قضاؤه عليه هو البرائة لكون الشك في تعلق التكليف به عليه لكن هذا الاصل محكوم باصالة عدم اتيان الميت بالاداء عند تمكنه التي من اثارها الشرعية تعلق الامر بالقضاء عليه ، بناء على كون القضاء بالامر الجديد و مقتضاها هو وجوب الاتيان بالقضاء على الولي لو لم تكن محكمة باصل اخر حاكم عليها ، لكن قاعدة الوقت حائل ، و عدم الاعتبار في الشك بعد الوقت بناء على عدم اختصاصها بالصلاة و جريانها في جميع الموقتات عند الشك بعد خروج وقتها في اتيانها في وقتها واصالة الصحة في فعل الميت عند الشك في تركه الاداء اذا كان الشك في اشتغال ذمته من جهة الشك في تركه الاداء عمدا او من جهة تركه القضاء عند تمكنه منه واصالة عدم حصول التمكّن من القضاء اذا كان الشك في اشتغاله من جهة الشك في تمكنه من القضاء اذا لم يكن ترك الاداء منه عمديا ، ولعل المرجع في هذا الشك هو الاصل الاخير ، و عليه فالحكم هو عدم وجوب القضاء على الولي عند شكّه في اشتغال ذمة الميت به هذا اذا كان شكّه فيه بسيطا غير مقرون بالعلم الاجمالي .

و كذا لو علم اجمالا باشتغال ذمته به وشك في الاقل والاكثر بان دارالمعلوم بالاجمال بينهما ، فانه يرجع في طرف الاكثر الى البرائة لكون المورد من موارد الشك بين الاقل والاكثر الاستقلالي الجارى فيه البرائة عن الاكثر من غير اشكال ، و حكم الاصول الحاكمة عليها حكم ما لو كان الشك في اصل الاشتغال .

**مسألة ٢٤- اذا اوصى الميت باستيجار ما عليه من الصوم او الصلاة**

**سقط عن الولي بشرط اداء الاجير صحيحا والاوجب عليه .**

الكلام في هذه المسألة في امرين

احدهما في صحة وصية استيجار ما عليه من الصوم والصلاة ، ولا اشكال في صحتها لعموم ما يدل على صحة الوصية و وجوب انفاذها ، ولا فرق بين ان يوصى به مطلقا او

من اجير معين ،

ويجب اخراجه من الثلث بناء على عدم كون ما عليه من الدين ولو مع تعيين  
اخرجه من الاصل الامع اجازة الوارث ، و على البناء على كون ما عليه من الصلاة  
والصوم من الدين فيخرج من الاصل الا اذا اوصى باخرجه من الثلث .

وثانيهما فى حكم الولى مع هذه الوصية ، ولا اشكال فى سقوط ما عليه بسبب  
الفوت عن الميت بعد تحقق الاستيجار من الوصى و صدور العمل عن الاجير صحيحا ،  
لما عرفت فى طى المسألة الثانية والعشرين من سقوط التكليف عن الولى بصدور العمل  
عن الاجير صحيحا ، لكون المقصود من امر الولى به هو تفريغ زمة الميت لاصدور  
العمل عن الولى بالمباشرة ، ولا فرق فى الاجير بين ان استاجره الولى او وصى الميت  
اذا اوصى الميت ، ولا يسقط عن الولى بتحقيق الاستيجار قبل ان يعمل الاجير عمله  
فضلا عن سقوطه بنفس الوصية ولو قبل صدور الاستيجار عن الوصى لما تقدم فى المسألة  
المذكورة : من ان موضوع وجوب القضاء على الولى هو اشتغال زمة الميت بمافات  
منه فمادام بقاء الاشتغال يكون القضاء واجبا عليه ، ومن المعلوم عدم فراغ زمة الميت  
بصدور الاجارة عن الوصى فضلا عن نفس وصيته قبل تنفيذها ، و مع بقاء اشتغاله به  
يكون الواجب باقيا على الولى حتى يأتى به او يسقط عنه باتيان غيره من الاجير الموصى  
به او غيره من اجير يستاجره الولى او من المتبرع ، اذ الظاهر جواز استيجار الولى اجيراً  
لذلك مع ايضاء الميت به كما يجوز الاتيان به عن المتبرع ، لان دليل وجوب تنفيذ  
وصية الميت لا يمنع الولى عن فعل ما يجب عليه وعن جواز استيجاره له والافعل المتبرع ،  
لان وجوب تنفيذها متوقف على بقاء اشتغال زمة الميت بمافات منه ، وعمل الاجير نفسه  
بالمباشرة او بالاستيجار مع صدور العمل عن اجيره وعمل المتبرع يرفع الاشتغال فيرتفع  
حكم الوصية بار تفاع موضوعها ، ولا يعقل ان يكون وجوب تنفيذها حافظا لموضوعها  
الذى هو الاشتغال ، لان فعليته منوطة على بقاء الموضوع ، ولا يعقل ان يكون الحكم  
المنوط على بقاء الموضوع حافظا للموضوع ، و تفصيل ذلك مو كول الى المراجعة  
الى الاصول .

مسألة ٤٥- انما يجب على الولي قضاء ما علم اشتغال ذمة الميت به او شهلت به البينة او اقر به عند موته ، واما لو علم انه كان عليه القضاء وشك في اتيانه حال حياته او بقاء ذمته فالظاهر عدم الوجوب عليه باستصحاب بقائه ، نعم لو شك هو في حال حياته واجرى الاستصحاب او قاعدة الشغل ولم يأت به حتى مات فالظاهر وجوبه على انولى .

الواجب على الولي قضاء ما اشتغل به ذمة الميت من الصوم او الصلاة، وتنجز وجوبه عليه يتوقف على احرازه اشتغال ذمة الميت به . فما لم يحرز اشتغالها به يكون المرجع للولي عند الشك في وجوب القضاء عليه هو البرائة ، وطريق الاحراز اما العلم الوجداني باشتغال ذمة الميت به ، وهذا ظاهر بعد كون العلم مأخوذاً على الوجه الحقيقية حيث انه مما يحرز به المعلوم بل هو عين احرازه .

واما قيام البينة على اشتغال ذمة الميت به وذلك بناء على عموم حجية البينة وكونها طريقاً لاثبات موضوعات الاحكام ، لكنه قد يشكل حجيتها في اثبات شغل ذمة الميت بالصلاة والصوم لما ورد في عدم الاجتزاء بها في اثبات الدين على الميت الا بعد ضم اليمين من المدعى اليها معللاً باحتمال الوفاء بناء على ان الصوم والصلاة ايضاً دين فيشملهما ما دل على عدم الاجتزاء في اثبات الدين ، لكن الاقوى انصراف ذلك الى دين المخلوقين ولا يشمل دين الخالق وان كان هو احق بالوفاء واما اقرار الميت بشغل ذمته عند موته مع اشكال في حجيته ايضاً ، لانه انما يثبت ما يكون على المقر ، ووجوب القضاء على الولي يكون له لاعليه و ان كان الاقرار من اقوى الامارات بعد الاحراز الوجداني ، واما اصل محرز للاشتغال كصالة عدم الايمان بالاداء والقضاء عندا تتمكن من القضاء ولكنه لامعول عليه لكونها محكومة بقاعدة الوقت حائل بناء على جريانها في جميع الموقفتات عند الشك فيها بعد خروج وقتها، وعدم اختصاصها بالصلاة، ولو شك الميت في حال حياته في بقاء شغل ذمته واجرى الاستصحاب او اعتمد على قاعدة الشغل ولكن لم يأت به حتى مات ففي وجوب الايمان به على الولي وعدمه وجهان مبنيان على توقف وجوب القضاء على الولي على احراز ترك الاداء والقضاء عنده او على احرازه

عند الميت فعلى الاول فلا يجب القضاء على الولى لعدم الاحراز عنده دون الاخير ، لكن الظاهر كون العبرة على احراز الولى لا الميت ، ولذا لو علم الميت باشتغال زمته وعلم الولى بعدمه لا يجب على الولى قضائه ، ولو علم الولى بالاشتغال مع اعتقاد الميت بعدمه لوجب عليه القضاء .

و منه يستظهر ان المدار في الوجوب و عدمه على الولى على ثبوت الفوت عند الولى ولو لم يثبت عند الميت حال حياته والله العالم .

مسألة ٤٦- في اختصاص ما وجب على الولى بقضاء شهر رمضان او

عمومه لكل صوم واجب قولان اطلاق بعض الاخبار الثانى وهو الاحوط .

المحكى عن الشيخين و جماعة عدم الفرق فى وجوب القضاء بين صوم شهر رمضان و غيره من الصيام الواجبة على الميت التى فى زمته ، بل نسب ذلك الى الكل الامن خص رمضان بالذكر كالعمانى و ابنى بابويه ،

و استدلووا لذلك بالاجماع بناء على ان اختصاص رمضان بالذكر فى من خصه به لا يدل على زهابه الى عدم وجوب غير رمضان على الولى عنده ، لاحتمال ان يكون اختصاص خصوص رمضان بالذكر عنده هو اقتفائه فى ذلك بغير واحد من الاخبار الواردة فى قضاء رمضان ، حيث انه لا يدل على نفي الوجوب فى غيره ، و مع تسليم مخالفتهم فى ذلك فى الفتوى بذهابهم على عدم الوجوب فى غير رمضان نقول بعدم قدح خلافهم فى الاجماع ، حيث ان خلافهم مسبوق بالاجماع ، و ملحق به على خلافهم فلا يضر مخالفتهم فيه .

و بعموم صحيح البخارى الذى فيه : الرجل يموت وعليه صلاة او صيام قال عليه السلام : يقضى عنه اولى الناس بميراثه ، فان العموم الاطلاقى فى قوله : او صيام يشمل كل صيام من رمضان وغيره .

و خبر الوشاء عن الرضا عليه السلام : اذا مات رجل و عليه صيام شهرين متتابعين من علة فعليه ان يتصدق عن الشهر الاول و يقضى الشهر الثانى ، وهو و ان كان فى مورد وجوب صوم شهرين متتابعين الا انه يتعدى عنه الى غيره من الصيام بعدم القول بالفصل ،

مضافا الى اشعاده بوجوب قضاء كل صوم في زمة الميت على الولي حيث انه يشعر بمفروغية وجوب صوم شهرين متتابعين عليه، وكونه عليه السلام في مقام بيان حكمه بعد الفراغ عن وجوبه، ففيه ايماء بوجوب قضاء كل صوم عليه فلا يضر في التمسك به على العموم كونه في مورد شهرين متتابعين، كما انه لا يضر بصحة التمسك به و بصحيح البخارى كون التعبير فيهما بالجملة الفعلية، فانها تدل على الوجوب بل ربما تكون في الدلالة عليه اظهر،

و مرسل ابن بكير الذي فيه: فعلى وليه ان يقضى عنه لانه قد صح فلم يقض ووجب عليه، فان عموم التعليل في قوله عليه السلام: لانه قد صح فلم يقض، يشمل ما اذا كان الواجب عليه غير شهر رمضان فتأمل.

و اما تقييد هذه الاخبار بماورد من النصوص في وجوب قضاء شهر رمضان على الولي ففيه ما لا يخفى من التعسف، حيث انهما مثبتين، والمطلق منهما لا يحمل على المقيد الامع احراز وحدة المطلوب، فالاقوى ما عليه المشور من عدم اختصاص ماوجب على الولي بخصوص قضاء شهر رمضان، الا انه يقع الشك في موردين احدهما فيما وجب على الميت بالولاية كما اذا كان على الولي قضاء مافات من ميته فمات قبل الاتيان به مع تمكنه من ادائه،

و ثانيهما ما وجب عليه بالاجارة فمات قبل الاتيان به ففي وجوبهما على الولي مطلقا او عدمه كذلك او التفصيل بين ماوجب بالولاية وما وجب بالاجارة بوجوب قضاء الاول دون الاخير وجوه اقواها الاخير،

و ذلك لشمول الاطلاق لما يجب على الولي بالولاية، ولاسيما اذا كان الواجب هو الصيام على نفسه بعدة مافات من مورثه و كان الفوت منه سببا لا يجاب عدته على الولي، وانما يسمى قضاء عنه توسعاً،

وهذا بخلاف ما يجب على الاجير بالاجارة، فان الاجارة تبطل بموت الاجير لان المستاجر انما يملك عمل الاجير بالاجارة لاعمل غيره، بل ربما لا يرضى بعمل وليه اصلاً.

وعن الشهيد في الذكرى و شرح المفاتيح والذخيرة الجزم بالعدم في الواجب بالاجارة والولاية معا للاصل بعد دعوى انصراف ادلة الوجوب على الولي عما يجب على مورثه بالولاية او الاجارة ، ولا يخفى ان دعوى الانصراف فيما وجب على المورث بالاجارة ليست بعمدة والله العالم باحكامه .

مسألة ٢٧- لا يجوز للمصائم قضاء شهر رمضان اذا كان عن نفسه الافطار بعد الزوال، بل تجب عليه الكفارة به وهي كما مر اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد ، و مع العجز عنه صيام ثلاثة ايام ، واما اذا كان عن غيره باجارة او تبرع فالاقوى جوازه ، و ان كان الاحوط الترك كما ان الاقوى الجواز في سائر اقسام الصوم الواجب الموسع و ان كان الاحوط الترك فيها ايضا، و اما الافطار قبل الزوال فلامانع منه حتى في قضاء شهر رمضان عن نفسه الامع التعيين بالنذر او الاجارة او نحوهما او التضيق بمجيئى رمضان اخر ان قلنا بعدم جواز التاخير اليه كما هو المشهور .

في هذه المسألة امور

(الاول) المشهور على عدم جواز الافطار في قضاء شهر رمضان بعد الزوال اذا كان الصوم عن نفسه ، و عن الانتصار والخلاف والغنية الاجماع على عدم جوازه ، و يدل عليه من الاخبار

صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام وفيه : صوم النافلة لك ان تظفر ما بينك و بين الليل متى شئت وصوم قضاء الفريضة لك ان تظفر الى زوال الشمس فاذا زالت الشمس فليس لك ان تظفر .

و صحيح جميل عنه عليه السلام في الذى يقضى شهر رمضان : انه بالخيار الى زوال الشمس و ان كان تطوعا فانه الى الليل بالخيار .

و خبر اسحاق عنه عليه السلام : الذى يقضى شهر رمضان بالخيار فى الافطار ما بينه وبين ان تزول الشمس وفى التطوع ما بينه وبين ان تغيب الشمس .

وخبر سماعة عنه عليه السلام في قوله عليه السلام : الصائم بالخيار الى زوال الشمس قال : ان ذلك في الفريضة فاما في النافلة فله ان يفطر اى وقت شاء الى الغروب ، وما ورد في وجوب الكفارة على من افطر بعد الزوال

كخبر زيد العجلي فيمن افطر بعد الزوال في قضاء شهر رمضان فعليه ان يتصدق على عشرة مساكين لكل مسكين مد فان لم يقدر صام يوما مكان يوم و صام ثلاثة ايام كفارة لما صنع ، فانه بالدلالة السياقية تدل على حرمة الابطال بعد الزوال و ان وجوب الكفارة لما صنع عقوبة عليه .

والمحكى عن الشيخ في التهذيب والاستبصار جواز الافطار في قضاء شهر رمضان بعد الزوال وان وجب به الكفارة

لموتقة ابي بصير عن الصادق عليه السلام المرثة تقضى شهر رمضان فيكرهها زوجها على الافطار فقال عليه السلام : لا ينبغى ان يكرهها بعد الزوال ، حيث ان ( لا ينبغى ) ظاهر في الكراهة .

و موثق عمار عن الصادق عليه السلام عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان و يريد ان يقضيها متى يريد ان ينوى الصيام قال عليه السلام : هو بالخيار الى ان تزول الشمس فان زالت الشمس فان كان نوى الصوم فليصم و ان كان نوى الافطار فليفطر سئل فان كان نوى الافطار يستقيم ان ينوى الصوم بعد ما زالت الشمس قال عليه السلام : لا سئل فان نوى الصوم ثم افطر بعد ما زالت الشمس قال : قد اساء وليس عليه شيى .

و صحيح هشام عن الصادق عليه السلام في رجل وقع على اهله وهو يقضى شهر رمضان فقال : ان كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيى عليه يصوم يوما بدل يوم وان فعل بعد العصر صام ذلك اليوم واطعم عشرة مساكين فان لم يمكنه صام ثلاثة ايام .

ولا يخفى ان هذه الاخبار معرض عنها ساقطة عن الحجية بالاعراض ، فلا يصح الاستناد اليها مضافا الى ضعف خبر ابي بصير و قصور دلالاته بمنع الملازمة بين جواز اكراه الزوج زوجته وجواز الافطار عليها ،

و منع ظهور كلمة لا ينبغى في الكراهة مع كون الاخبار المتقدمة



كالنص في الحرمة فيجب حمله على الحرمة، وظهور موثق عمار في الحرمة ونفي الكفارة كما لا يخفى على المتأمل في قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : قد اساء و ليس عليه شيءي ، مع ان المستدل يستدل به على عدم الحرمة وثبوت الكفارة عكس ما يدل عليه ، وان الاستدلال بصحيح هشام على جواز الافطار بعد الزوال مبني على دعوى انه اذا ثبت الجواز قبل العصر ثبت بعده بضميمة الاجماع ،

ولا يخفى انه يمكن دعوى القلب بان يقال: انه يدل على عدم جواز الافطار بعد العصر ، و اذا ثبت به عدم جوازه بعده يثبت فيما قبله بعدم القول بالفصل مع انه ظاهر في نفي الكفارة اذا كان الافطار قبل صلاة العصر لاعلى جواز الافطار قبلها كما لا يخفى على المتأمل في قوله : ان كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيء عليه خصوصا بقرينة مقابلته مع قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : و ان فعل بعد العصر صام ذلك اليوم واطعم عشرة مساكين ( النخ ) مع ما فيه من الحكم باتمام صيام ذلك اليوم مع انه لا يجب عليه بعد الافطار الامساك في بقية يومه على الاقوى .

و بالجملة فالاقوى ما عليه المشهور من حرمة الافطار بعد الزوال في قضاء

شهر رمضان .

(الامر الثاني) المشهور على انه اذا افطر في قضاء شهر رمضان يجب عليه الكفارة ، خلافا للمحكي عن ابن ابي عقيل حيث انه قال : من جامع او اكل او شرب في قضاء شهر رمضان او صوم كفارة او نذر فقد اثم وعليه القضاء ولا كفارة ونقل عنه الشهيد (قده) في الدروس انه لا كفارة في غير رمضان ثم قال : وهوشان ،

والاقوى ما عليه المشهور

لصحيح هشام المتقدم في الامر الاول الذي فيه : فان فعل بعد العصر صام ذلك اليوم واطعم عشرة مساكين (النخ)

و صحيح بريد العجلي المتقدم في الامر الاول ،

و مرسل الفقيه حيث يقول : و روى انه ان افطر قبل الزوال فلا شيء عليه

و ان افطر بعد الزوال فعليه الكفارة مثل ما على من افطر يوما في شهر رمضان .

و خبر زارة المروى فى التهذيب عن الباقر عليه السلام عن رجل صام قضاء من شهر رمضان تاتى النساء قال : عليه من الكفارة ما على الذى اصاب فى رمضان لان ذلك اليوم عند الله من ايام رمضان .

و مرسل حفص عن الصادق عليه السلام فى الرجل يلاعب عياله او جاريته و هو فى قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء فينزل فقال : عليه من الكفارة مثل ما على الذى يجامع فى شهر رمضان .

و عن الفقه الرضى اذا قضيت صوم شهر رمضان او النذر كنت بالخيار فى الافطار الى زوال الشمس فان افطرت بعد الزوال فعليك كفارة مثل من افطر يوما من شهر رمضان ،

وقد روى ان عليه اذا افطر بعد الزوال اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من طعام فان لم يقدر عليه صام يوما بدل يوم وصام ثلاثة ايام كفارة لما فعل .

و احتج ابن ابى عقيل بموثق عمار المتقدم فى الامر الاول الذى فيه قال عليه السلام : قد اساء وليس عليه شئى ، وفيه انه ساقط عن الحجية عندنا بالاعراض عنه ، واجاب عنه فى الاستبصار بحمل قوله عليه السلام : ليس عليه شئى على نفى العقاب عنه وان لزمته الكفارة ،

وهذا الحمل مع بعده فى نفسه مبنى على ما ذهب اليه الشيخ من جواز الافطار بعد الزوال مع لزوم الكفارة به ،

وقد عرفت منعه ، واجاب عنه فى المدارك بضعف السند وفيه انه موثق يجب العمل به لولا الاعراض عنه ، وحمله فى الحدائق على التقية لكون سقوط الكفارة مذهب الجمهور على ما نص عليه العلامة فى المنتهى ولا باس به .

**(الامر الثالث)** المشهور على ان كفارة من افطر فى قضاء شهر رمضان بعد الزوال

هى اطعام عشرة مساكين ، فان لم يتمكن فصيام ثلاثة ايام ، وقدم الكلام فى فصل ما يوجب الكفارة .

**(الامر الرابع)** هل الحكم بحرمة الافطار بعد الزوال ووجوب الكفارة به

في قضاء شهر رمضان يختص بما اذا كان عن نفسه ، او يعمه وما كان عن غيره بالاجارة او التبرع (وجهان) من اطلاق الاخبار و من ان المنسبق منها هو ما كان عن نفسه فيختص به لعدم الدليل على تسريته الى غيره ، قال في الحقائق : ولم اقف على من تعرض للتنبيه على ذلك من الاصحاب انتهى ،

وفي المستمسك جعل الفرق بين هذا الحكم وسائر الاحكام التي استقر بناؤها على تسريتها للفعل عن الغير هو ان مرجعه الى وجوب البقاء على النيابة فلا يكون من اثار الفعل الوضعية او التكليفية بل من اثار النيابة . اقول بناء على اطلاق الاخبار لافرق بين فعل نفسه وبين ما يفعله عن الغير بالنيابة ، لكون المفروض شمول الاطلاق لما يفعله عن الغير مع ان أول البحث عن حرمة الافطار و وجوب الكفارة به فيما يفعله بالنيابة الى البحث عن وجوب البقاء على النيابة فيما اذا كانت النيابة بالاجارة لا بالتبرع ممنوع ، اذلا اشكال في وجوب البقاء عليها ما لم ينفسخ عقد الاجارة ، وكيف كان فالاقوى عدم التسرية الى ما يفعله عن الغير للانصراف و ان كان

احوط .

( الامر الخامس ) المشهور بين الاصحاب جواز الافطار في كل صوم واجب موسع عدا صوم شهر رمضان وقضائه ، ولو كان بعد الزوال ، سواء كان نذرا غير معين او كفارة او غيرهما ، وقد صرح العلامة في المختلف والتذكرة على جواز الافطار قبل الزوال وبعده ، وكذا الشهيد الثاني و جماعة ، واستدلوا به بالاصل واطلاق الامر به و عدم ما يدل على حرمة .

والمحكي عن الحلبيين عدم جواز ذلك في النذر غير المعين ، و عن الصدوق مساوات النذر مع قضاء رمضان في الحرمة بعد الزوال وفي الكفارة ، و وافقهم في الحرمة خاصة غير واحد ممن تأخر للنهي عن ابطال العمل مطلقا الا ما خرج بالدليل كالافطار في قضاء شهر رمضان قبل الزوال ، ولاتلاق صحيح ابن سنان و خبر سماعة ففي الاول : في صوم قضاء الفريضة لك ان تظفر الى زوال الشمس فان زالت الشمس فليس لك ان تظفر ،

فان اطلاق قضاء الفريضة يشمل كل فريضة ولو كانت غير قضاء شهر رمضان  
 و في الثانى فى قوله : الصائم بالخيار الى زوال الشمس قال : ان ذلك فى  
 الفريضة واما فى النافلة فله ان يفطراى وقت شاء الى الغروب ،  
 وفيه ان النهى عن ابطال العمل لا يدل على جواز رفع اليد عنه والياتان بفرد  
 اخر ، بل هو وارد فى مقام ابطاله بالياتان بما يوجب حبطه كما قال النبى ﷺ : اياكم  
 ان ترسلوا اليها نارا فتحرق قوها ، ثم تمثل صلى الله عليه وآله بقوله تعالى : ولا تبطلوا  
 اعمالكم .

و صحيح ابن سنان غير ظاهر فيما استدلوا به ولاسيما ما عبر فيه بصوم قضاء  
 الفريضة ان ليس فى اقسام الصوم الواجب ما يجب قضائه عدا شهر رمضان الا النذر المعين ،  
 ولكنه ينصرف الى ما هو فريضة بالاصالة وينحصر فى شهر رمضان ،

و بذلك يجاب عن التمسك بخبر سماعة و ان كان هو فى الدلالة على العموم  
 اظهر من صحيح ابن سنان و ذلك لمقابلة الفريضة فيه مع النافلة ، لكن انصراف الفرض  
 بالاصل عن لفظ الفريضة يمنع عن التمسك بالاطلاق وان لم يخلو عن المنع ايضا ، و  
 عليه فالاحوط فى الواجب الموسع ترك الافطار بعد الزوال .

و اما الكفارة فلعلها لاوجه لها الاموافقة الصدوق فى قضاء النذر المعين ،  
 حيث انه حكم بمساواته مع قضاء رمضان حتى فى وجوب الكفارة فى افطاره بعد الزوال .  
**(الامر السادس)** المشهور على جواز الافطار فى قضاء شهر رمضان حتى عن  
 نفسه قبل الزوال الا اذا تعين بالعرض بنذر او اجارة او التصديق بمجيئى رمضان بناء  
 على عدم جواز القضاء كما تقدم ،

ويدل على جواز الافطار صحيح ابن سنان وصحيح جميل وخبر اسحاق وخبر  
 سماعة المتقدم جميعها فى الامر الاول .

و مرسل الفقيه المتقدم فى الامر الثانى ،

و خبر بريد العجلي عن الباقر عليه السلام فى رجل اتى اهله فى يوم يقضيه من شهر  
 رمضان قال : ان كان اتى اهله قبل الزوال فلا شيئى عليه الا يوما مكان يوم و ان كان اتى

اهله بعد زوال الشمس فان عليه ان يتصدق على عشرة مساكين لكل مسكين مد فان لم يقدر صام يوما مكان يوم وصام ثلاثة ايام كفارة لما صنع ، خلافا للمحكي عن ابن زهرة والعماني والحلبى فحرموه ، وقد ادعى ابن زهرة على حرمة الاجماع واستدلوا لحرمة النهى عن ابطال العمل وقاعدة البدلية حيث ان القضاء بدل عن الاداء بل هو فعل الاداء في خارج الوقت ومقتضاه اشتراكه مع الاداء في جميع ما للاداء من الاحكام التى منها حرمة ابطاله ، ولانه لو لم يحرم لكان الاتمام مستحبا فلا يجزى عن الواجب ، ولعموم قوله تعالى : واتموا الصيام الى الليل ، وعموم ما فى خبر زرارة عن الباقر عليه السلام فى رجل صام قضاء من شهر رمضان فاتى النساء قال عليه السلام : عليه من الكفارة ما على الذى اصاب فى شهر رمضان لان ذلك اليوم عند الله من ايام شهر رمضان ،

ومرسل حفص عن الصادق عليه السلام فى الرجل يلاعب اهله او جاريتيه وهو فى قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء فينزل فقال: عليه من الكفارة مثل ما على الذى يجامع فى رمضان .

وصحيح ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام فى رجل يقضى رمضان له ان يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال اذا بداله فقال: اذا كان ذلك من الليل وكان ذلك من قضاء شهر رمضان فلا يفطر ويتم صومه، ونوقش فى الكل اما فى النهى عن ابطال العمل فلما مر فى الامر الخامس من انه وارد فى مقام ابطال العمل بما يوجب حبطه لافى مقام رفع اليد عن فرد والياتان بفرد اخر، واما بدلية القضاء عن الاداء فلعدم ما يدل على مساوات البدل والمبدل فى جميع الاحكام على نحو العموم ، واما انه لو لم يحرم الابطال لكان الاتمام مستحبا فلان جواز القطع وتبديل هذا بفرد اخر لا يستلزم استحباب الواجب، بل ولا استحباب الاتمام وانما هو مناف مع تعيين هذا الفرد للوجوب لاوجوب اصل الطبيعة ، فاذا قطعه يكون قطعه قطعاً للواجب، واذا اتمه يكون اتمامه اتماماً للواجب ، واما أية و اتموا الصيام الى الليل فهى فى خصوص شهر رمضان لا فى قضاؤه ، اللهم الا ان يستدل بعموم مساوات البدل والمبدل فيرجع الى الواجبه الثانى وقد عرفت ما فيه .

واما خبر زرارة ومرسل حفص فانما يقيد اطلاقهما بما مر من الاخبار المصرحة

بجواز افطار قضاء شهر رمضان قبل الزوال مع امكان منع اطلاقهما بدعوى ان ترك الاستفصال لاجل كون السؤال عن الافطار بالجماع فيما يحرم عليه ، لا السؤال عن زمان ما يحرم عليه ، واما صحيح ابن الحجاج فهو يدل على حرمة الافطار قبل الزوال في صورة تبين النية بالليل وهو لا يوافق مع القول بحرمة الافطار قبل الزوال مطلقا ، ولم يحك القول بمضمونه عن احد من الاصحاب ، فهو بماله من المؤدى مطروح معرض عنه على ما هو مدار الحجية عندنا في باب الاخبار ، ومع الغض عن ذلك فيحتمل على ارادة كراهة الافطار واستحباب الاتمام ، واما الجمع بينه وبين الاخبار الدالة على جواز الافطار قبل الزوال بحتمل الاخبار المجوزة على صورة عدم التبييت بالليل بل قصد الصوم في النهار فبعيد في الغاية ، لاستلزامه لحتمل الاخبار الكثيرة الدالة على الجواز على الفرد النادر ، وهو ما اذ انوى الصوم في النهار خاصة ، ولا يخفى ما فيه من البعد والله العاصم من الزلل .

الى هاتم بعو الله تعالى

ما اردنا تحريره من الجزء الثامن من كتاب

## مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى

على يد مؤلفه الحقير الفقير محمد تقى بن محمد آملى عاملهما الله تعالى بلطفه الخفى والجلى وعفى عنهما وعن المؤمنين والمؤمنات وتيلوه الجزء التاسع من اول الفصل في صوم الكفارة والحمد لله اولا واخراً وظاهراً وباطناً وصلواته التامات على نبيه المصطفى وآله البررة الاتقياء وكان الفراغ عن طبعه في مطبعة الفردوسى في اليوم الاخر من شهر محرم الحرام من سنة ١٣٨٨ هـ ق ١٣٤٧ هـ ش اللهم اختم لنا بالسعادة

## فهرست ما فی المجلد الثامن من مصباح الهدى

ص	ص
١٦٧	١
فصل فيما يوجب الكفارة	كلمة المؤلف
١٧٢	٢
تجب الكفارة في اربعة اقسام من الصوم	الثالث من مفطرات الصوم الجماع
١٨٣	١١
الرابع صوم الاعتكاف	الرابع من مفطرات الصوم الاستمناء
١٩٢	١٩
مسئلة ٤ من الافطار بالمحرم الكذب	الخامس من مفطرات الصوم تعمد
على الله ورسوله	الكذب
١٩٦	٢٨
اذا افطر متعمدا ثم سافر	السادس ايصال الغبار الى الحلق
٢٠١	٣٦
اذا جامع زوجته في شهر رمضان	السابع الارتماس في الماء
وهما صائمان	٥٥
٢٠٧	٧٦
من عجز عن الخصال الثلاث في كفارة	الثامن البقاء على الجنابة عمداً
٢١٤	٩٠
مسئله ٢٠ يجوز التبرع بالكفارة	في بطلان الصوم بنسيان غسل الجنابة
٢٢١	١٠٤
مسئلة ٢٤ في مصرف الكفارة	في اقسام نوم الجنب في شهر رمضان
٢٣٣	١٠٧
مسئلة ٢٥ يجوز السفر في شهر رمضان	اذا نسي غسل الجنابة ومضى عليه ايام
٢٤٠	١٢٤
فصل يجب القضاء دون الكفارة	التاسع من المفطرات الحقنة
٢٥١	١٢٤
الخامس الاكل تعويلا على قول	فصل في اعتبار العمد والاختيار في
المخبر	الافطار
٢٦١	١٤٢
الثامن الافطار لظلمة	فصل لا بأس للصائم بمص الخاتم
٢٦٨	١٥٣
يجوز فعل المفطر ولو قبل الفحص	فصل يكره للصائم امور
٢٧٧	١٥٦
العاشر سبق المنى بالملاعبة	الرابع اخراج المضعف
٢٧٨	١٥٩
فصل في الزمان الذي يصح فيه الصوم	الخامس السعوط
	١٦٠
	السادس شم الرياحين

ص	
	الثلاثين قبل الزوال
٣٩١	لا يخنص اعتبار حكم الحاكم بمقلد به
»	إذا ثبت رؤيته في بلد آخر ولم يثبت في بلده
٣٩٧	في عدم جواز الاعتماد على التلغراف
٣٩٨	في حكم ما غمت الشهور
٤٠٠	في حكم الاسير والمحبوس
٤٠٦	مسئله ١٩ إذا اشتبه شهر رمضان بين شهرين
٤٠٩	فصل في احكام القضاء
٤١٦	لا يجب القضاء على من اسلم عن كفر
٤١٨	مسئله ١ يجب القضاء على المرتد
٤٢١	في وجوب القضاء على الحائض والنفساء
٤٢٢	في حكم المخالف اذا استبصر
٤٢٧	في عدم وجوب الفور في القضاء
٤٣١	في عدم وجوب تعيين الايام في القضاء
٤٣٣	مسئله ١٠ لاترتيب بين صوم القضاء وغيره
٤٤٨	مسئله ١٣ اذا فاته شهر رمضان لعذر
٤٤٤	مسئله ١٤ اذا فاته شهر رمضان لعذر
٤٥١	فيما اذا استمر المرض الى ثلاث سنين
٤٥٣	مسئله ١٧ لاتجب كفارة العبد على سيده
٤٥٨	مسئله ١٩ يجب على ولي الميت قضاء ما فاته من الصوم

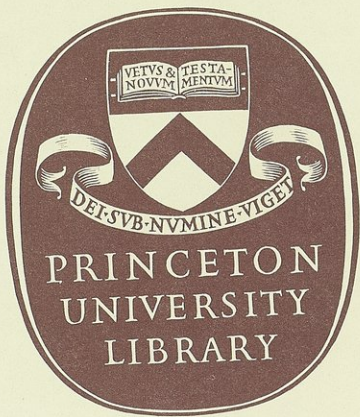
ص	
٢٨٤	فصل في شرائط صحة الصوم
٢٩٠	الخامس ان لا يكون مسافراً
٣٠٣	السادس عدم المرض او الرمد
٣٠٨	مسئله ١ يصح الصوم من النائم
٣١١	مسئله ٢ يصح الصوم من الصبي
٣١٧	فيما يشترط في صحة الصوم المندوب
٣٢٤	فصل في شرائط وجوب الصوم
٣٢٨	الثالث عدم الاغماء الرابع عدم المرض
٣٢٩	السادس الحضر
٣٣٩	مسئله ٤ يجوز السفر اختياراً في شهر رمضان
٣٤١	في كراهة السفر في شهر رمضان
٣٤١	في كراهة التملّي في شهر رمضان ممن يجوز له الافطار كالمسافر و نحوه
٤٤٤	فصل وردت الرخصة في افطار شهر رمضان لاشخاص
٣٥٣	الثالث من بهداء العطش
٣٥٥	الرابع الحامل المغرب
٣٥٩	الخامس المرضة القليلة اللين
٣٦١	فصل في طريق ثبوت الهلال
٣٦٤	الخامس البينة الشرعية
٣٧٣	السادس حكم الحاكم
٣٧٧	في عدم ثبوت الهلال بقول المنجمين
٣٨٠	في عدم ثبوت الهلال برؤيته يوم



## غلط نامہ جلد ۸

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۷	۷	الاتحاد	الاتحاد
۳۲	۶	اسع	اوسع
۳۵	۹	تقیدر	تقدير
۴۲	۱۵	لوسطح	لوطح
۷۱	۲۰	عليهم	عليها
۷۱	۲۰	فيها	منها
۸۷	۱۶	الار	الاثار





PRINCETON  
UNIVERSITY  
LIBRARY

